25 يناير
2011

مصر و ثورة 25 يناير 2011

إعداد

دكتور علي السلمي

2021

إهداء

لشعب مصر مفجـــــــــــــــر الثورة

https://youtu.be/AD9dhK6c5Lo

https://youtu.be/nShlX_j2Srk

بسم الله الرحمن الرحيم

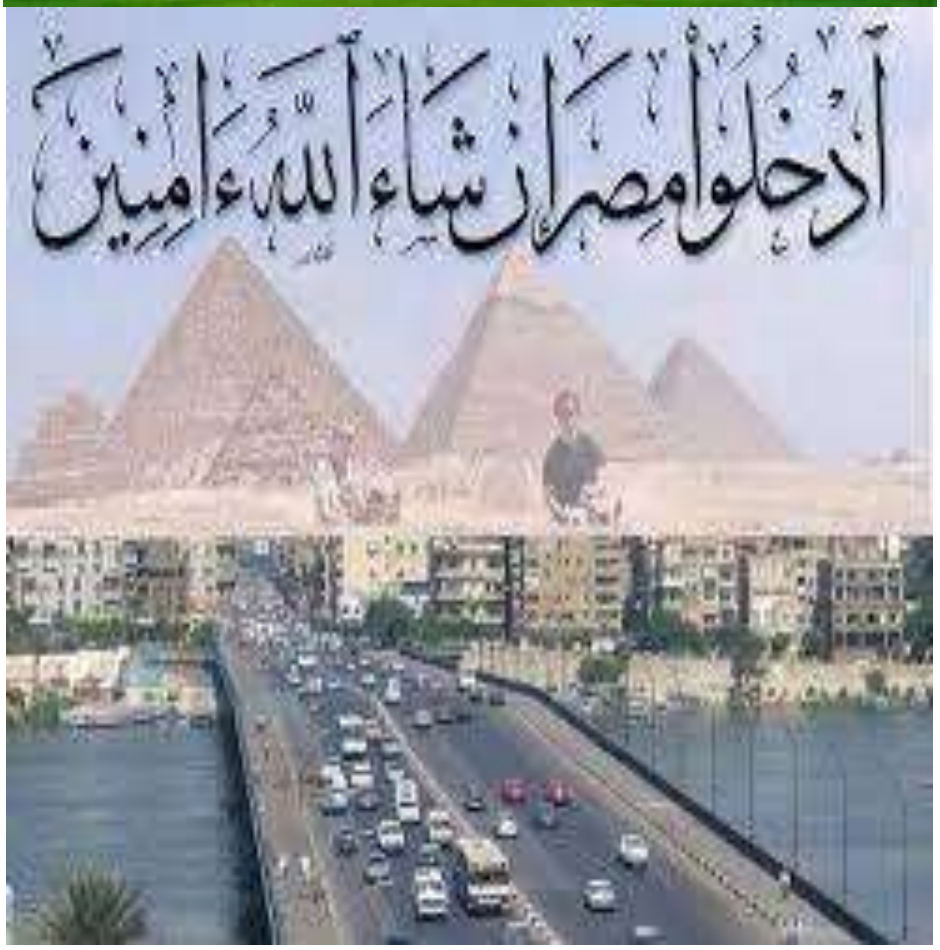
ادخلوا مصر إن شاء الله ءامنين

المحتويات

الفصول	الموضوعات	الصفحة
	مقدمة	5
الأول	الميديا الاجتماعية والدعوة إلى الثورة	13
الثاني	بداية الثورة وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد" ودور القوات المسلحة في دعم الثورة	16
الثالث	يوميات الثـورة – أحداث درامية أثناء الثورة !	101
الرابع	وثائق تاريخية للثورة	406
الخامس	أفلام وكتب وأعمال فنية توثق لثورة 25 يناير 2011	444
السادس	حكومات الثورة	477
السابع	مؤتمرات الحوار ايام الثورة	502
الثامن	وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المدنية "وثيقة السلمي" ومحاولات التوافق الوطني قبل الثورة وبعدها	511
التاسع	المطالب الفئوية وقضايا العدالة الاجتماعية	510
العاشر	أحداث الثورة في أواخر 2011 و2012	575
الحادي عشر	عثرات في طريق الثورة	644
خاتمة	تعقيب على أحداث ثورة 25 يناير	665

مقدمة

قبل أن تشرع في القراءة شاهد هذه الفيديوهات !

https://youtu.be/WE0tGQZJXQg

https://youtu.be/3_BR6ywZQ54

https://youtu.be/xSsVDdFICk8

https://youtu.be/tKYLMsXovEc

https://youtu.be/IQ3Ba_Gv_S4

https://youtu.be/vhiV35Dz-QU

https://youtu.be/2M_8yysRabs

https://youtu.be/hp6nx7wJRZk

https://youtu.be/ccuGRBf5SI8

https://youtu.be/-pDNZp0Z0Mo

https://youtu.be/VQ2WXqxhH8U

https://youtu.be/kWr6MypZ-JU

https://youtu.be/Ux5AII_fpDI

https://youtu.be/_6Yf6hG2Sno

https://youtu.be/Ie8UEGuK0B8

https://youtu.be/RWrKdOmDVuO

https://youtu.be/KWw-_ye2vFs

https://youtu.be/V6iV-4h4etU

https://youtu.be/rhu6wPG8gXs

https://youtu.be/TFI7Vy5yRV8

https://youtu.be/VefPrZ9TSOs

https://youtu.be/NvnW3j1HiqU

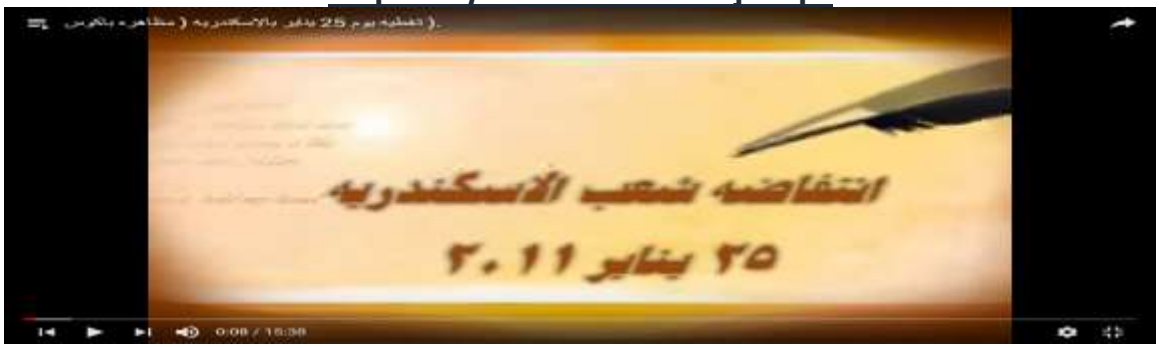

https://youtu.be/7i4G45P9J9Y

https://youtu.be/OkMsRKUEjfU

https://youtu.be/Ht3D3qo2qh0

https://youtu.be/0AgpbsTZ4R8

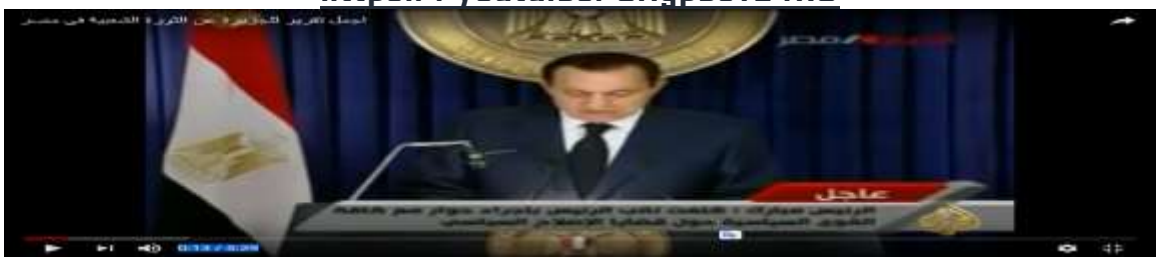

https://youtu.be/Gs2IBTCt9to

https://youtu.be/-YYUhs6bOts

أهداف هذا الكتاب

تناولنا في كتاب "مصر ومبارك" من سلسلة "كتب تحمل اسم مصر" عرض لسلبيات وإخفاقات نظام مبارك الذي حكم مصر لمدة ثلاثين عاما خلفاً للرئيس الراحل محمد أنور السادات بعد اغتياله في أكتوبر 1981!

وقد تضمن ذلك الكتاب موضوعات تصف حال مصر في عهد مبارك والتي كانت من أهم أسباب انفجار المصريين في انتفاضة لم تكن مخططة ولا متوقعة كانت شعاراتها "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية" ثم تحولت في ايام إلى ثورة عارمة تطالب بإسقاط النظام!

وقد تضمن كتاب "مصر ومبارك" موضوعات تناولت قضايا الفساد في السنوات الأخيرة من عصر مبارك، حكاية مصر التي حكمها مبارك ثلاثين عاما!، رفض

مبارك تعديل الدستور ثم تعديلات 2005 و2007، وقصة دعاوى توريث جمال مبارك وتأثير رجال الأعمال، وما حدث في انتخابات مجلسي الشعب والشورى في 2010، وكيف تعامل نظام مبارك مع جماعة الإخوان المسلمين وتيارات الإسلام السياسي، ثم كوارث الخصخصة وحكاية الصكوك الشعبية، ومدى اهتمام حكومات نظام مبارك بقضايا العدالة الاجتماعية، وتحليل سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها العربية والدولية وكتب وتقارير تصف فشل نظام مبارك!

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

https://alisalmi.com/%d9%85%d8%b5%d8%b1-%d9%88%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%83/

ونعرض في الكتاب الحالي "مصر وثورة 25 يناير 2011" إلى مقدمات الثورة ويومياتها وأحداثها الدامية وما خلفته من شهداء ومصابين بلغ عددهم آلاف. وكان الحدث الدرامي الذي أطلقنا عليه "اللغم الذي زرعه مبارك" هو تكليفه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة "بإدارة شؤون البلاد" حين تخليه عن منصب رئيس الجمهورية فيما بدا أنه استجابة لمطالب الثوار!!

ملحوظة مهمة:

كل المعلومات الواردة في هذا الكتاب هي من مصادر إعلامية ومواقع إخبارية ومواقع للتواصل الاجتماعي مصرية وإقليمية ودولية، دون تدخل من جانب مُعد الكتاب في المادة التحريرية، لذا يرجى حين الاطلاع على تلك المعلومات ألا ينر التعامل معها بدون تأمل وتحليل لمدى مصداقيتها ! ولا يعني إدراج اي مقال، أو راي، أو معلومات الموافقة ،أو القبول بها من جانب مُعد الكتاب، بل إن الأمانة العلمية تقتضي عرض كل الآراء والمعلومات المتاحة بغض النظر عن راي القائم بعملية إعداد الكتاب والأمر متروك في النهاية للقارئ لتقرير ما يوافق عليه أو ما يرفضه!

أنا مصرى
ثَوْرَة حَتّى النّصر

ثورة 25 يناير
ثورة التغيير
Rami Abdallah

حُرية
25
يناير
ثورة شعب

الفصل الأول

الميديا الاجتماعية والدعوة إلى

ثورة 25 يناير 2011

1. الميديا الاجتماعية في الثورة المصرية إعادة الاعتبار لنظرية تعبئة الموارد[1]

الخميس 19/يونيو/2014

ناهد الطنطاوي وجولي ويست

إن للميديا دورها المهم في صناعة الأحداث. وقد ظهرت قوة الميديا الاجتماعية مع ثورات الربيع العربي. حيث استطاعت ان تؤدي أدوارا عديدة يعجز عنها الإعلام التقليدي. والملاحظ أن الثورات ترتبط عادة بولادة تكنولوجيا اتصال جديدة، أو ابتكار وسيلة غير تقليدية للتواصل. فمع ثورة 1919 كان جمع التوقيعات كآلية تواصل غير تقليدية جمعت المصريين حول رسالة الوفد المصري، وهو الأمر الذي تكرر لاحقا مع ثلاثين يونيو التي توحدت فيها الجماهير بفضل حملة التوقيعات. وتواصل الأمر قديما مع ثورة 1952، التي كان احتلالها لمبنى الإذاعة والتليفزيون، أولى بشارات الثورة، وأوّل وسيلة توحّد الجهود للالتفاف حول الضباط الأحرار. لكن الحال هنا قد اختلف مع ظهور الميديا الاجتماعية التي تمكن الفرد الواحد من مخاطبة الملايين، والنقاش الجماعي، والتوافق الجمعي، ثم الخروج المتفق عليه سلفا، والمعلن جهارا، دون مواربة واخفاء لمعالمه.

والواقع أن للميديا الاجتماعية وظائف متعددة. تقف على رأسها تكوين شبكة من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تسهم في رفع درجة الوعي بالقضايا المجتمعية والسياسية، وفي التغيير القيمي، من القيم التقليدية القائمة على

---

[1] http://www.wikiwand.com/ar/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_2011_%D9%81%D9%8A_%D9%85%D8%B5%D8%B14.%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D8%A6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF

السمع والطاعة للأب إلى قيم النقاش الحر الخلاق، كما أنها تساعد على زيادة وتراكم حجم الخبرات بالاطلاع على ثقافات متنوعة، وتعميق فهم الذات لنفسها عبر تعرفها على الآخر المختلف، كما تزيد من الفاعلية الذاتية، وتسهم في عدم الاطمئنان للتصورات الجاهزة المستقرة. وهي وسيلة جيدة للتنبؤ باحتمالات التمرد والاحتجاج السياسي. ومع ذلك فإن الميديا لها مشكلاتها، كالسطحية في الرؤية، وخلق جيتو فكري بالتقوقع داخل صفحات مستقلة، والارتهان للدعايات والشائعات والتفكير الوجداني غير النقدي، والمسألة مرهونة برمتها بتفاعل جدلي بين السياق المجتمعي والفاعلين.

والواقع أن دراسة الميديا هو مجال اهتمام مجالات بحثية عديدة مثل علوم الاجتماع والسياسة والاتصال، ولكنها افتقدت جميعها، على اهتمامها بالدور المتنوع الذي تقوم به الميديا في الحركة الاجتماعية، إلى وجود إطار نظري منضبط ومحكم، يمكن من خلاله القيام برصد دقيق يجمع في حوزته ما تم التوصل إليه من نتائج سابقة.

وقد حاولت هذه الورقة البحثية التركيز على دور الميديا الاجتماعية في ثورة يناير، من خلال دعمها للحركات الاجتماعية، وذلك في إطار نظرية تعبئة الموارد. واعتمدت في سبيل تحقيق هذا الهدف على منهجية دراسة الحالة، ....

لقراءة الموضوع الكامل اضغط الرابط التالي:

الميديا الاجتماعية والدعوة إلى ثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الثاني

بداية الثورة

وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"

ودور القوات المسلحة في دعم الثورة

المبحث الأول

تنحي مبارك واللغـــز الذي زرعه!

مع رحيل رأس النظام الساقط بدأ "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" مسؤولياته في "إدارة شؤون البلاد"، كما ظهرت على الساحة المصرية شواهد متعددة للقوة السياسية والقدرات التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين الذين أسهموا، في توجيه عملية التحول الديمقراطي لصالح الجماعة مستغلين بساطة المواطنين المصريين وحسن نواياهم ومشاعرهم الدينية المترسخة في وجدان كل مصري، فنحن شعب متدين بطبعه مسلمين ومسيحيين!

1. مبارك يتخلى عن رئاسة مصر ويكلف الجيش بإدارة شؤون البلاد[2]

11فبراير 2011: نزل ملايين المصريين إلى ميدان التحرير في القاهرة (الصورة) وإلى الساحات العامة والشوارع في شتى أنحاء البلاد ولم تغرب شمس يوم الجمعة إلا بالإعلان عن رحيل الرئيس مبارك عن الحكم وتسليمه السلطة إلى القوات المسلحة

غمرت البهجة المصريين يوم الجمعة 11 فبراير بعد الإعلان عن تنحي الرئيس المصري حسني مبارك وخرجت مصريات إلى الشرفات في شوارع القاهرة وأطلقن الزغاريد. وقال شاهد إن رجالا تدفقوا من البيوت إلى الشوارع تعبيرا عن شعور غامر بالفرحة بخروج مبارك (82 عاما) من الحكم الذي أمضى فيه 30 عاما. وضج ميدان التحرير وسط القاهرة بمظاهر فرح المحتجين الذين اعتصموا فيه لنحو أسبوعين. وخرج مئات الالوف من سكان الاسكندرية إلى الشوارع في مسيرات احتفالية.

وكان عمر سليمان نائب الرئيس المصري أعلن أن الرئيس حسني مبارك قرر التنحي عن السلطة وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون

[2] https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%86-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%8A%D9%83%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF/29475314

البلاد. وقال سليمان في كلمة مقتضبة بثها التلفزيون المصري "في هذه الظروف العصيبة أعلن الرئيس تنحيه عن السلطة".

ويأتي قرار مبارك بالتنحي عن السلطة بعد 17 يوما من الاحتجاجات المليونية شهدتها القاهرة وعددا من المدن المصرية تطالبه بالرحيل والتنحي عن الحكم. وكانت مصادر رسمية قالت في وقت سابق إن مبارك غادر هو وعائلته من العاصمة القاهرة إلى شرم الشيخ لقضاء فترة نقاهة.

وكان الرئيس المصري أعلن مساء الخميس تفويض سلطاته إلى نائبه عمر سليمان بعد ان طلب من مجلس الشعب اجراء تعديلات دستورية تستهدف خصوصا رفع القيود التعجيزية المفروضة على الترشح لرئاسة الجمهورية ووضع حد أقصى لمدة البقاء في الرئاسة. وخرجت حشود غير مسبوقة بعد الصلاة بعد ظهر الجمعة في معظم مدن مصر للمطالبة برحيل مبارك ونظامه معلنين ان تفويضه سلطات غير كاف.

وفي محاولة لتهدئة الغضب الذي اثاره خطاب مبارك، أصدر الجيش المصري قبيل ظهر الجمعة بيانا أكد فيه انه "يضمن" الاصلاحات السياسية التي أعلنها مبارك، غير ان هذا البيان زاد المحتجين احباطا على احباط.

وتشهد مصر منذ الخامس والعشرين من يناير الماضي تظاهرات غير مسبوقة تطالب برحيل مبارك الذي يتولى السلطة منذ ثلاثة عقود. وسقط قرابة 300 قتيل عندما حاولت قوات الامن قمع التظاهرات في ايامها العشرة الاولى. ومنذ الثالث من فبراير الجاري، تتيح قوات الجيش المنتشرة في الشوارع للمحتجين التظاهر بشكل سلمي من دون تدخل.

البيان الثاني للقوات المسلحة

وكانت القوات المسلحة المصرية أعلنت في وقت سابق من يوم الجمعة أنها تضمن إنهاء حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ 30 عاما وإدخال إصلاحات

سياسية وافق عليها الرئيس حسني مبارك بعد تفجر احتجاجات الغضب على الفقر والفساد والقمع في البلاد قبل 18 يوما.

وقال بيان أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة وهو الثاني في يومين ان المجلس يضمن "تنفيذ الاجراءات الآتية.. أولا.. إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.. الفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات.. إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية."

وقال مبارك في آخر خطاب له ألقاه مساء الخميس 10 فبراير بعد تصاعد الاحتجاجات ضده التي قتل فيها 300 شخص وأصيب ألوف آخرون انه أمر بتنفيذ الاحكام التي ستصدر من محكمة النقض ببطلان انتخابات لمجلس الشعب التي أجريت العام الماضي. ومن الممكن أن تبطل محكمة النقض الانتخابات في نحو 159 دائرة انتخابية. لكن المحتجين طالبوا بحل مجلسي الشعب والشورى التي قال معارضون وحقوقيون ان مخالفات واسعة شابت انتخابات كل منهما. وقرر مبارك ايضا إجراء تعديلات في الدستور يمكن أن تصل لحد الغاء اي قيود على ترشح المستقلين والحزبيين لمنصب رئيس الدولة. وتدعو الاصلاحات الدستورية ايضا لتقييد فترات الرئاسة واشراف القضاء على الانتخابات العامة لضمان نزاهتها. وأضاف بيان المجلس الاعلى للقوات المسلحة "ثانيا.. تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الاجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى يتم الانتقال السلمي للسلطة وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع اليه أبناء الشعب."

وكان عمر سليمان نائب الرئيس المصري قال خلال حوار مع جماعات وأحزاب معارضة نظم الأسبوع الماضي ان صدور الاحكام في الطعون الانتخابية واجراء

الانتخابات في الدوائر التي ستبطل الانتخابات فيها وعقد مجلس الشعب لإقرار التعديلات الدستورية محل البحث يجب ألا يتجاوز سبتمبر ايلول المقبل موعد اجراء انتخابات الرئاسة.

وتابع بيان المجلس الاعلى للقوات المسلحة الذي تلاه مذيع على شاشة التلفزيون الرسمي "ثالثا.. تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الامنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح (من المحتجين) وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين. "كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم." ويشير البيان بذلك إلى أن المجلس الاعلى للقوات المسلحة يطالب المحتجين بوقف احتجاجاتهم في مختلف أنحاء البلاد. وقال المجلس الاعلى للقوات المسلحة انه أصدر البيان "نظرا للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتي يتحدد فيها مصير البلاد وفي إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات وايمانا منا بمسؤولياتنا الوطنية بحفظ واستقرار الوطن وسلامته ".

محاولة للإجابة عن سؤال محير

وقبل ساعات من الإعلان عن تخليه عن الحكم، ظل المصريون والعرب والمراقبون في شتى أنحاء العالم يتساءلون في حيرة: لماذا يصر الرئيس المصري محمد حسني مبارك على التمسك بالسلطة، رافضًا التنحي عن الحكم، رغم مطالب المصريين له في الداخل والخارج بترك الحكم، ورغم نداءات حلفائه في الولايات المتحدة وأوروبا له بتسليم السلطة، وسط إصرار ملايين الشباب الذين أطلقوا الثورة في 25 يناير 2011، متخذين من ميدان التحرير نقطة ارتكاز لثورتهم التاريخية؟

وفي محاولة للتوصل إلى إجابة عن هذا السؤال - اللغز؛ التقت swissinfo.ch صباح الجمعة 11 فبراير 2011 في القاهرة (اي قبل فترة وجيزة من إعلان عمر سليمان عن تخلي مبارك عن الحكم) كلا من الخبير النفسي الدكتور محمد المهدي؛ أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر، والدكتور مصطفي كامل السيد؛ أستاذ الاجتماع السياسي بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ مدير مركز بحوث التنمية بالعالم الثالث، والدكتور محمد البلتاجي؛ العضو السابق بالكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، وعضو البرلمان الشعبي لائتلاف المعارضة، والكاتب الصحفي أسامة سرايا؛ رئيس تحرير صحيفة الأهرام، والخبير العسكري والاستراتيجي اللواء أركان حرب دكتور زكريا حسين؛ الرئيس الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا، والدكتور عبد الله الأشعل؛ المساعد الأسبق لوزير الخارجية، والخبير في القانون الدولي... فكان هذا التحقيق الذي أصبح بعد لحظات من نشره جزءا من التاريخ المتحرك لمصر في هذه الأيام.

لأنه.. عنيد ومتوحد مع الكرسي!

في البداية؛ يقدم لنا الدكتور محمد المهدي قراءة تحليلية للسلوك النفسي لشخصية الرئيس مبارك؛ فيوضح أن "الرئيس لديه درجة عالية من العناد تلازمه طوال فترة حكمه، وقد ظهرت هذه الصفة في أقصى درجاتها اليوم بعدما توحد مع كرسي الحكم، لمدة ثلاثين عامًا، حتى أصبح جزءًا منه"؛ مشيرًا إلى أنه "لا يسمع إلا صوته، ولا يرى إلا رايه، ويسير دومًا عكس إرادة الشعب، ويصدر من القرارات دومًا ما لا يرغب فيه الشعب ولا يتمناه؛ وذلك في كل القضايا الداخلية والخارجية".

ويقول المهدي؛ أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر؛ في تصريحات خاصة لـ "swissinfo.ch":فإذا ما انتظر الناس رحيل وزير ما، بعدما أذاقهم الويلات

تمسك الرئيس به، معاندًا؛ حتى أنك لتجد عددًا كبيرًا من الوزراء والمسؤولين والوجوه المبغوضة شعبيًا قد عمّرت طويلا في فترة حكمه؛ فهذا وزير منذ عشر سنوات، وذاك منذ 15 سنة وذلك أمضى قرابة ربع قرن في منصبه، والأمثلة على ذلك كثيرة، فهذا صفوت الشريف (رئيس مجلس الشورى، والأمين العم السابق للحزب الحاكم)، وذاك حبيب العادلي (وزير الداخلية السابق)، وهذا فاروق حسني (وزير الثقافة السابق)، ....إلخ". ويضيف المهدي: "كما أنه يحتقر الشعب، ويتعالى عليه بشده، وينظر إليه على أنه قاصر، لا يعرف مصلحته، وأنه الوحيد دون غيره الذي يعرف المصالح العليا للوطن، وهي سمات نفسية، وطباع شخصية نشأ عليها وترسخت بداخله، وعززتها ظروف الحياة المصرية، والعقلية القديمة التي كانت تميل إلى تأليه الحكام، ثم استقرت وتصلبت بشكل شديد"؛ معتبرًا أنه "يتعامل مع كرسي الحكم كوظيفة، ومن ثم فهو لا يرغب في تركها، ويتشبث بها لآخر لحظة، كما تساوره التساؤلات حول: ماذا بعد ترك الكرسي؟، اين سأذهب؟، وهل سيحاسبني الشعب؟، واين سأعيش بعد ترك السلطة؟، ...إلخ، فهو يرى أن كل ما كان يفخر به يطير في الهواء كالدخان، فكم ادعى أنه خدم الوطن، وها هو يسمع بإذنه الشعب يصرخ مطالبًا اياه بالرحيل".

ويختتم المهدي حديثه قائلا: "الرئيس اليوم في مرحلة حرجة من عمره؛ وهو يرى تاريخه كله يحترق أمام عينيه، ويشعر بهذا الكم الكبير من الكراهية، وربما يشعر الرئيس اليوم أن نجله (جمال) وأصدقاءه وبطانته قد ورطوه في موقف لا يحسد عليه، خاصة وأنه قائد عسكري من الصعب عليه أن يعترف بالهزيمة، ومن ثم فهو يريد أن يستبقي شيئًا يحفظ به تواجده؛ ويريد أن يرسل رسالة للداخل والخارج بأنه يرتب البيت من الداخل؛ فيعدل بعض مواد الدستور، وينفذ أحكام القضاء بشأن بطلان عضوية بعض النواب، ويصدر القرارات

لمحاسبة الفاسدين، حتى وهو مهزوم يرى أنه ما زال القائد المسيطر على الأمور، وهو وهم كبير"؛ مؤكدا أنه "لا يفعل ذلك حبا في الوطن، وإنما حبا لذاته، ونرجسيته المتضخمة"؛ ومعتبرًا أن "هذه التركيبة النفسية هي ما تفسر تشبثه بالسلطة وتمسكه بالكرسي حتى آخر نفس، ومن ثم لا بد من إبعاده لأنه لن يبتعد من تلقاء نفسه".

لأنه.. ليس رجل سياسة!!

متفقًا مع الملامح النفسية التي رسمها المهدي؛ يرى الدكتور مصطفي كامل السيد أن: "الرئيس مبارك متشبث بالسلطة لأنه في الأصل ضابط طيار، فهو رجل عسكري يعتبر أن المواجهة مع الشعب هي معركة حربية، ومن ثم فإنه لا يريد أن ينسحب من المعركة مهزومًا، وهذا يعود إلى تركيبته النفسية الخاصة كرجل عسكري"؛ مشيرًا إلى أن "الأمر كان سيختلف لو كان مبارك رجلا سياسيًا؛ لان الرجل السياسي دبلوماسي بطبعه، يؤمن بالحوار والتفاوض، ولا يرى حرجًا أن يقدم بعض التنازلات خلال التفاوض".

ويقول السيد؛ أستاذ الاجتماع السياسي بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة؛ في تصريحات خاصة لـ" swissinfo.ch": "شخصية الرئيس مبارك تؤكد أنه يحتفظ بردود فعل العسكريين، وهو مغرم بالمفاجأة، يحتفظ بقراراته بعيدًا عن الآخرين، ودائما لا يبادر وإنما ينتظر اللحظة الأخيرة، وقراراته ردود أفعال، كما أن خبرتنا به طوال الثلاثين عامًا أنه لا يتشاور مع أحد، وإنما يأخذ قراراته بنفسه"؛ معتبرًا أن "الرئيس له تصور عما يعتبره سيادة وطنية، ومن ثم فهو يرى أن قبول طلب الخارج بالتنحي عن السلطة نوع من التنازل عن السيادة الوطنية!، رغم أن مطالب الخارج هذه المرة جاءت متوافقة مع مطالب الملايين من أبناء الشعب الذين يصرون منذ 17 يومًا على تنحي الرئيس عن منصبه".

ويضيف السيد الذي يشغل منصب مدير مركز بحوث التنمية بالعالم الثالث

أن "الرئيس مبارك يتصور أن لعبه على الجانب العاطفي للشعب المصري سيصرف غالبية الشعب عما يطالب به الثوار المتظاهرون في ميدان التحرير، بعدما يستدر عطفهم ببعض العبارات الجياشة؛ لكنني لا أعتقد ان الوقت ليس في صالح الرئيس؛ لأنه كلما طال الوقت كلما زادت الضغوط، وتنوعت الأساليب، خاصة بعدما شعر المتظاهرون أنهم يحققون في كل يوم نصرًا جديدًا؛ ولهذا أستطيع أن أؤكد لكم أن العلامة النهائية ستكون رحيل مبارك عن السلطة إلى الأبد"؛ متوقعًا أن "المواجهة ستستمر؛ والضغوط ستتواصل وتتزايد من الداخل والخارج؛ وكلما زاد الضغط كلما ضعفت عزيمة الرئيس، وكلما اقترب موعد التنحي" .

لأنه . . تخشى المحاسبة والمحاكمة!

متفقًا مع السيد والمهدي فيما ذهبا إليه؛ يرى الدكتور محمد البلتاجي أن "الرئيس مبارك معزول عن شعبه، لا يستمع لنصائح من نصحوه بالتنحي عن السلطة، من الداخل أو الخارج؛ كم لم تصله رسالة الشعب، أو أنها وصلته لكنه لم يستوعبها جيدًا، أو أنه لا يقدر خطورة ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في البلاد جراء عناده"؛ متعجبًا من أنه "مازال يراهن على إمكانية عودة عقارب الزمان إلى الوراء، وتحديدا إلى ما قبل يوم الثلاثاء 25 يناير 2011".

ويقول البلتاجي؛ العضو السابق بالكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين؛ في تصريحات خاصة لـ :swissinfo.ch "الرئيس يخشى المحاكمة على ما اقترفه في حق الشعب، على مدى 30 عامًا، قاسى خلالها من مرارة الفقر والبطالة والمرض والتعذيب، كما أنه يخشى المحاسبة على الثروات الطائلة التي جمعها خلال فترة حكمه، امتصاصًا من دم الشعب الذي يعاني الأمرّين، وعما اقترفه وزراؤه ورجال الأعمال الذين أطلق يدهم في البلد يعيثون فيها فسادًا"؛ مشيرًا إلى أن "الشعب المصري اليوم يصر في لغة واحدة على تغيير النظام

بأكمله، وتغيير النظام لن يكون إلا برحيل الرئيس مبارك عن سدة الحكم".
ويختتم البلتاجي؛ عضو البرلمان الشعبي حديثه قائلا: "الجيش المصري يؤيد مطالب الشعب ويراها مشروعة، وهو حتى الان في موقف محايد، وقد جاء بيانه الثاني والذي أكد فيه أنه ضامن لإلغاء حالة الطوارئ وتنفيذ أحكام القضاء بشأن النواب المطعون في شرعيتهم، وإجراء التعديلات الدستورية بردًا وسلامًا على الشعب، لكن عليه الان أن يتدخل لمصلحة الوطن، ويجبر الرئيس على التنحي عن السلطة"؛ مشيرًا إلى أن "الملايين يتدفقون اليوم (الجمعة ١١ فبراير) على ميدان التحرير، وهناك تجمع كبير يقترب من العشرين ألفًا يتظاهر أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون بمنطقة ماسبيرو، وتجمع آخر أمام قصر الرئاسة بمصر الجديدة، كرمزين للنظام، ولن يبرح المتظاهرون الميدان حتى يتنحى الرئيس".

لأنه.. محاط بكل مظاهر القوة!

متفقًا مع البلتاجي والسيد والمهدي؛ يرى اللواء أركان حرب زكريا حسين أن "الرئيس مبارك يتشبث بالسلطة لأنه يستشعر أنه محاط بكل مظاهر القوة؛ التي يمكنها أن تثبت دعائم حكمه، وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل الخامس والعشرين من يناير؛ فإلى جانبه كل أجهزة المخابرات، وعلى رأسها رئيس جهاز الاستخبارات العامة اللواء عمر سليمان، الذي قربه منه بتعيينه نائبًا له، وفوضه مؤقتًا بالقيام باختصاصاته، فضلا عن المؤسسة العسكرية؛ التي هي أكبر قوة حقيقية بمصر، وعاشر قوة عسكرية على مستوى العالم"؛ معتبرا "أنهم جميعًا يدينون له بالولاء، وهو يحركهم كما يريد، هذ بالطبع إلى جانب جهاز الشرطة وفي مقدمته قطاع أمن الدولة". وأضاف الدكتور حسين؛ الرئيس الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا؛ في تصريحات خاصة لـ swissinfo.ch: "كما قام الرئيس بخطوة استباقية؛ بضمه الفريق أحمد شفيق؛

وزير الطيران في الحكومة السابقة إليه بتعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء، وتكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة، وشفيق كان قائدًا لسلاح الطيران، وتربطه علاقة قوية بكل قيادات سلاح الطيران، بما له من قوة وقدرة على السيطرة على الأوضاع، وقد ظهر هذا من خلال استعراض القوة بإطلاق عدة طلعات جوية تحوم في سماء ميدان التحرير، فوق رؤوس المتظاهرين".

وقال حسين: "مبارك بقوته هذه يواجه شبابًا أعزل، وهذا ما يجعله يرفض التنازل عن السلطة، ويصر على المقاومة، لان التنازل يقتضي أن يكون هناك توازن في المواجهة، مع تفوق لطرف على آخر، فيقوم الطرف الأضعف بالتنازل للطرف الأقوى، ومن ثم فإنه لن يتنازل ما دام يشعر بأنه الطرف الأقوى"؛ مذكرًا بأنه "سارع إلى الاجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إبان انطلاق الثورة، ليضمن ولاء المؤسسة العسكرية، التي ينتمي إليها، وقد استطاع الرئيس أن يكسب مزيدًا من الوقت؛ حتى تتمكن القوات المسلحة من الانتشار في كل أرجاء الوطن، وبعدها يتمكن من السيطرة على الموقف".

ويختتم حسين حديثه بقوله: "الرئيس مُصِرٌ على تنفيذ أجندته الخاصة، ورغم ما يقال فإن عناصر القوة المحيطة به تجعله ثابتًا بعض الشيء، غير متعجل في اتخاذ قرار التنحي الذي يطالب به الشعب من الداخل، ويلمح له حلفاؤه من الخارج"؛ مشيرًا إلى أن "الرئيس يعلم أن قرار الرحيل ستتبعه قرارات أخرى، كالمحاسبة والمحاكمة، خاصة وأنه يستشعر أنه غير مرغوب فيه، لكنه ينتظر اللحظة المناسبة لكي يرحل رحيلا آمنًا، يحول دون متابعته ومحاسبته وربما محاكمته".

لأنه.. لا يتخيل نفسه بعيدًا عنها!

في سياق متصل ومتفقًا مع حسين والبلتاجي والسيد والمهدي؛ يرى الدكتور عبد الله الأشعل أن "الرئيس مبارك يتشبث بالسلطة لأنه أدمن الجلوس على

الكرسي، حتى أصبح من الصعب عليه أن يتخيل نفسه بعيدًا عن السلطة؛ ولان هذه السلطة هي التي أتاحت له الثراء الفاحش، حيث تشير التقارير إلى أن ثروته تتراوح بين 40 – 70 مليار دولار (!!)، في وقت يعيش فيه قرابة 60% من الشعب تحت خط الفقر"؛ معتبرًا أنه "يراوده الأمل أن يمتد الحكم إلى أسرته، وأن يورث نجله السلطة".

وقال الأشعل؛ المساعد الأسبق لوزير خارجية مصر؛ في تصريحات خاصة لـ swissinfo.ch: "ما قام به الرئيس من تغييب لنجله جمال عن المشهد السياسي المتأزم، وإبعاده عن الحزب، ما هي إلا إجراءات تكتيكية؛ الهدف منها امتصاص غضب الشعب، على أمل أن تهدأ الأمور، ويتمكن من الإمساك بزمام السلطة من جديد، ليعيد كل شيء إلى وضعه القديم، ويعيد ترتيب الأوراق لتصعيد نجله جمال"؛ مشيرًا إلى أن "كل هذه مناورات، وتلك هي طبيعة الرئيس مبارك، فهو في الأول والأخير رجل عسكري، وطيار حربي، يجيد المناورة وتبديل الأوراق، كما أنه لم يف يومًا بما وعد الشعب به، طوال ثلاثة عقود، هي فترة حكمه".

ويضيف الأشعل؛ الخبير في القانون الدولي أن "الرئيس يتشبث بالسلطة لان نظامه ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين رتبتا مصالحهما على وجوده هو اليوم، ونجله جمال من بعده غدًا، غير أن الانفجار المفاجئ للثورة الشعبية أدى إلى إرباك حساباته، ودخول الولايات المتحدة وإسرائيل في "حسبة برمة"، وهو ما دفعهما إلى إعادة ترتيب الأوراق من جديد لمرحلة ما بعد مبارك"؛ مؤكدًا أن "إسرائيل تلح على أمريكا لعدم مواصلة الضغط على مبارك بالرحيل". ويختتم الأشعل حديثه مع swissinfo.ch قائلا: "أما الولايات المتحدة فترى أن مبارك قد انتهي فعليًا، وأن نظامه قد انهار، وأنه لم يعد صالحًا للمرحة المقبلة، ولهذا فمن غير المنطقي المراهنة عليه مجددًا، كما أنها

ترى أن نائبه السيد عمر سليمان هو الأجدر بتحقيق مصالحها، ومصالح ربيبتها إسرائيل، لتاريخه الطويل معهما"؛ معتبرًا أن "الرئيس يريد أن ينتقم من الشعب، ولذا فهو يحاول ان يكسب الوقت بقدر المستطاع أملا في حدوث ضغوط من الشعب على المتظاهرين ليتراجعوا، ثم يأمر أجهزته الأمنية بالانقضاض على الشباب المتظاهرين والقضاء عليهم".

فعلًيا . . الرئيس خارج السلطة!!

مختلفًا مع كل من سبقوه؛ يرى الكاتب الصحفي أسامة سرايا؛ رئيس تحرير الأهرام القاهرية، أن "الرئيس مبارك لم يستمسك بالسلطة، وإنما يتمسك بالشرعية، خوفًا على مصر من الفوضى، وحتى يضمن أمن مصر واستقرارها، وقد أعلن الرئيس منذ بداية الأزمة أنه لا يتمسك بالسلطة، وأنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية لقادمة، المقررة في سبتمبر من العام الجاري"؛ معتبرًا أنه "من الناحية العملية فالرئيس مبارك خارج السلطة منذ يوم 10 فبراير، كما أنه فوض نائبه السيد عمر سليمان في القيام بالاختصاصات الرئاسية، تلبية لرغبات الشباب الذين يصرون على تنحي الرئيس عن منصبه".

وقال سرايا؛ القريب من النظام الحاكم؛ في تصريحات خاصة لـ swissinfo.ch: "الرئيس استجاب لكل ما طلبه الشباب المتظاهرون، في ميدان التحرير، من حيث المضمون، وهو التخلي الفعلي عن السلطة، ولكنه كان حريصًا على أن تتم المطالب وفقًا للدستور؛ فهو قد نفذ جوهر المطلوب وإن لم يكن بالشكل المطلوب"؛ مشيرًا إلى أن "الرئيس تحمل على نفسه كثيرًا، وقد كان بوسعه أن يفعل مثلما فعل غيره (في إشارة منه إلى هروب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي)".

وأضاف سرايا أن "الرئيس تعامل مع الموقف كربان سفينة، وآل على نفسه أن يتحمل كل هذه الضغوط؛ من الداخل والخارج، ليصل بالسفينة إلى بر

الأمان، فهو لم يفكر مطلقا في ذاته، ولا تنس أنه في الأساس قائد عسكري وطيار حربي"؛ مختتمًا بقوله: "إنه يمتاز بالحكمة في الفعل، والاتزان الانفعالي في ردود الفعل، وهي خصائص وسمات أساسية يجب أن تتوفر فيمن يقود طائرة فما بالك بمن يقود أمة تربو على الثمانين مليونًا".

https://youtu.be/bgmbOtNrH-E

2. اللغم الذي زرعه مبارك لإفساد ثورة الشعب

ارتجت ميادين الثورة في كل مدن مصر بفرحة غامرة حين سماع بيان تخلي مبارك عن منصب رئيس الجمهورية وانصياعه إلى أمرهم بالرحيل، ولم ينتبهوا إلى اللغم الذي زرعه مبارك في ذلك البيان حين كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة "بإدارة شؤون البلاد" بالمخالفة لنص دستور 1971 الذي أقسم على احترامه، حيث نصت مادة 84 أنه في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب، وإذا كان المجلس منحلا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا، وذلك بشرط ألا يرشح ايهما للرئاسة. ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية. ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة.

وجاء تكليف الرئيس المتخلي عن منصبه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة من غير ذي صفة، إذ لم يكن لمن تخلى عن السلطة أن يمارساها بعد إعلانه تخليه عن المنصب الرئاسي، ولم يكن ذلك التكليف الذي أصدره له صفة دستورية ولا قانونية!

تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة "بإدارة شئون البلاد"

https://youtu.be/LsbrVP2tqGs

من جانب آخر، كان تكليف مبارك للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بتولي إدارة شئون البلاد بدا وكأنه فاجئ القادة العسكريين بمهام غير متوقعة وخارج السياق الطبيعي لدوره القوات المسلحة في حماية الوطن والذود عن أمنه وحدوده واستقراره.

https://youtu.be/GAGffliVq7k

https://youtu.be/oHlveyYZcE0

https://youtu.be/NXPSm7M5N88

https://youtu.be/dSmnDo2u95E

المبحث الثاني

أضواء على المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بيانات وإعلانات دستورية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة

البيان رقم1

https://youtu.be/JrgOYc8mHpM

البيان رقم2

https://youtu.be/pg8uF2QGsi0

البيان رقم3

https://youtu.be/Xoqb_DDQ9hc

بيان يوم 12 يوليو 2011

https://youtu.be/niRSmZmRXC4

البيان رقم 4

https://youtu.be/11DeEgKquoc

البيان رقم 5

https://youtu.be/1enlBhaMgKk

البيان رقم 6

https://youtu.be/9mlpCMfy1R0

بيان 21 نوفمبر 2011

https://youtu.be/Piyd5g8Waxo

الإعلان الدستوري في 13فبراير 2011

https://youtu.be/27q_pRaW6M8

الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011

https://youtu.be/vqxb4_dyrbo

https://youtu.be/seeghQFiQ4I

https://youtu.be/PW18kjpv-L4

المؤتمر الصحفي في 9 إبريل 2011

https://youtu.be/Oo-Tvz-c6xU

https://youtu.be/XoqbDDQ9hc

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يباشر مهام "إدارة شؤون البلاد"

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستوريا في 13 فبراير 2011 كان هذا نصه:

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعياً منه بهذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن ووفاءً بمسئولياته التاريخية والدستورية في حماية البلاد، والحفاظ علي سلامة أراضيها، وكفالة أمنها،

واطلاعا بتكليفه بإدارة شئون البلاد يدرك إدراكاً واضحاً أن التحدي الحقيق الذي يواجه وطننا الغالي مصر يكمن في تحقيق عبر إطلاق كافة الطاقات الخلاقة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية، وتيسير سبل الديمقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التي عبر عنها شعبنا من خلال الأيام الماضية، بل وتتجاوزها لآفاق أكثر رحابة، بما يليق بمكانة مصر الذي سطر شعبها أولي سطور الحضارة الانسانية علي صفحات التاريخ.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤمن ايمان راسخ بان حرية الانسان وسيادة القانون وتدعيم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية ، واجتثاث جذور الفساد هي أسس الشرعية لاي نظم حكم يقود البلاد في للفترة المقبلة، كما يؤمن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ذات الايمان بأن كرامة الوطن ما هي إلا انعكاس لكرامة كل فرد من أفراده والمواطن الحر المعتز بإنسانيته هو حجر الزاوية في بناء الوطن القوى ، وانطلاقاً مما سبق وبالبناء عليه ورغبة في تحقيق نهضة شعبنا فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

1. تعطيل العمل بأحكام الدستور.
2. يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة سنة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية.
3. يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.
4. حل مجلسي الشعب والشورى.
5. المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.
6. تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد الاستفتاء عليها من الشعب.

7. تكليف وزارة د. أحمد محمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة.
8. إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات الرئاسية.
9. تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

والله الموفق والمستعان

المجلس الأعلى للقوات المسلحة يباشر تنفيذ الإعلان الدستوري

مضى المجلس الأعلى للقوات المسلحة في طريقه لتنفيذ ما قضى به الإعلان الدستوري المشار إليه، فتم تعطيل دستور 1971 وحل مجلسي الشعب والشورى، وأصدر المجلس قراراً بإعادة تشكيل لجنة تعديل دستور التي سبق تشكيلها التي كان مبارك قد أصدر قرارا جمهوريا بتشكيلها برئاسة المستشار سري صيام، وكانت تلك الخطوات التي اتخذها المجلس بداية الأخطاء التي وقع فيها، وبداية المشكلات التي أحاطت بمصر خلال الفترة الانتقالية وحتى اليوم . نوفمبر 2013!

فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرار رقم 1 لسنة 2011 الداعي إلى تشكيل لجنة يوكل لها مهمة تعديل الدستور ويرأسها القاضي السابق وخبير القانون والدستور المصري طارق البشري ضمت من بين أعضاءها عضو جماعة الإخوان المسلمين صبحي صالح والدكتور عاطف البنا [رحمه الله] وكان ذلك التشكيل . فضلاً عن رئاسة طارق البشري . نذيراً بأن المجلس قد اخار التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين بزعم أنها التنظيم السياسي الأقوى والقادر على مساندة المجلس لاجتياز الفترة الانتقالية التي حددها المجلس في إعلانه الدستوري بتاريخ 13 فبراير بستة أشهر أو الانتهاء من انتخابات مجلس الشعب ومجلس الشورى والانتخابات الرئاسية.

وبرغم رفض القوى السياسية والأحزاب المدنية والقوى المجتمعية مبدأ تعديل دستور 1971 وتفضيل الكل وضع دستور جديد يؤسس لدولة مدنية ديمقراطية جديدة، فقد أصر المجلس على اختياره بتعديل الدستور، ثم أصدر بعد انتهاء لجنة التعديلات الدستورية من عملها المرسوم رقم 7 لسنة 2011 حدد فيه ميعاد الاستفتاء يوم 19 / 3 / 2011.

https://youtu.be/hWzvQnvY_Lw

https://youtu.be/88w4xMEl3II

https://youtu.be/i8wf7wprWsc

https://youtu.be/DOppf-VDSRk

https://youtu.be/BOvoT5W5X3g

المشكلة الأساسية

كانت المشكلة الأساسية التي اعترضت مسيرة نحو تحقيق غاياتها هو عدم التوافق على خارطة للطريق بين شباب الثورة والقوى السياسية الوطنية يلتف حولها المواطنون ويتخذونها محاسبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كلفه الرئيس المخلوع بإدارة شئون البلاد وبايعه الشعب وسلم له شباب الثورة قيادة المسيرة نحو الديمقراطية.

https://youtu.be/_KglRaetKy8

الاختيار الخطأ لخارطة الطريق

كان اختيار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالموافقة على خارطة الطريق التي أعدها المستشار البشري المتمثلة في إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد وانتخاب رئيس جديد للجمهورية اختياراً خاطئاً بكل المعايير أثار جدلاً واسعاً بين أفضلية البدء بدستور جديد أو الانتخابات التشريعية. وكان الخطأ هو تبديد وقت ثمين في تعديلات دستورية والاستفتاء عليها ثم الاضطرار إلى إصدار إعلان دستوري يوم 30 مارس احتوى على 60 مأخوذة من الدستور المعطل من بينها المواد التي جرى عليها الاستفتاء.

كان راي كثير من الأحزاب والقوى السياسية أن مصر الثورة لا تتقدم بالقدر الكافي وبالسرعة المأمولة نحو تحقيق أهدافها في الديمقراطية وإنهاء المرحلة الانتقالية بتسليم الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة ديمقراطياً.

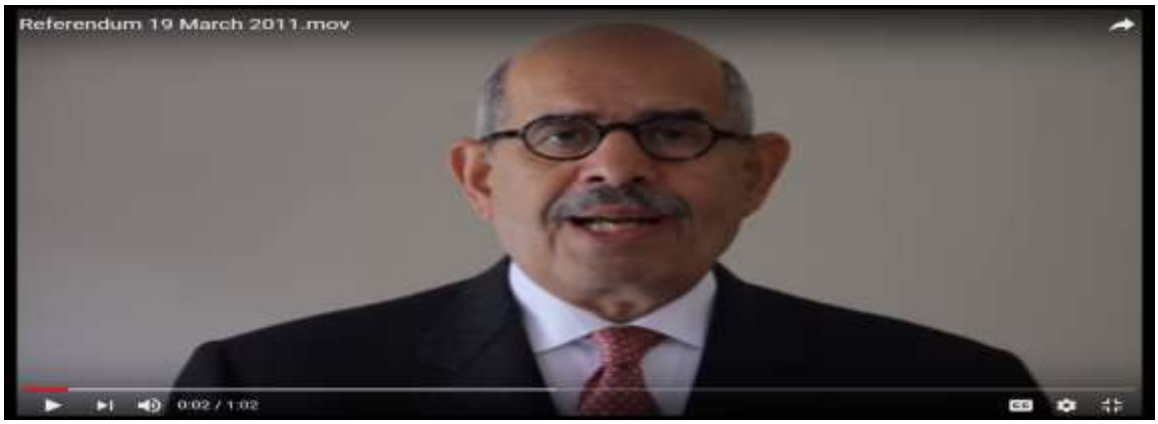

https://youtu.be/TYRP-bNjSXo

https://youtu.be/8NuqtlyHLnY

القضية الجوهرية

كانت القضية الجوهرية في أعقاب إجراء الاستفتاء هي الخلاف الذي نشأ بين فريقين من المصريين، الفريق الأول يستمسك بكل قوته بما أسفر عنه الاستفتاء على تعديلات بعض مواد دستور 1971 المعطل وما انتهي إليه من تقرير إجراء الانتخابات التشريعية في غضون ستة أشهر من تاريخ الاستفتاء الذي أجري في التاسع عشر من مارس 2011، يلي ذلك أن يجتمع الأعضاء المنتخبون في مجلسي الشعب والشورى بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو، تتولى إعداد دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ثم يتم الاستفتاء عليه بعد خمسة عشرة يوماً من إعداده. ويؤكد المناصرون لهذا الراي، وهم يتمثلون بالدرجة الأولى في جماعة الإخوان المسلمين وجماعات السلفيين والأحزاب ذات المرجعية الدينية وعناصر الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أن الإسراع بإجراء الانتخابات التشريعية على النحو السابق هو أمر ضروري لاستعادة الاستقرار للوطن وايجاد حكومة منتخبة تستطيع إدارة شئون البلاد تكون قادرة على اتخاذ قرارات مهمة ومحورية لا تملك الحكومة الانتقالية الحالية القدرة على اتخاذها.

وعلى الجانب الآخر تحتشد الأحزاب ذات التوجه الليبرالي وأغلب ائتلافات واتحادات شباب الثورة للمطالبة بحتمية إعداد الدستور الجديد للبلاد أولاً ثم إجراء الانتخابات الرئاسية يليها الانتخابات التشريعية باعتبار ذلك هو المنطق الدستوري والقانوني والسياسي الصحيح الذي يؤسس لدولة ديمقراطية حديثة، ويتجنب سيطرة فصيل معين له أغلبية في مجلسي الشعب والشورى في وضع دستور لا يعبر عن إجماع وطني وتوافق كل طوائف الشعب. وقد ايد هذا الراي أغلب المشاركين في اجتماعات الحوار الوطني ومؤتمر الوفاق

القومي، كما عبر عن تأييده لهذا التوجه عناصر مهمة في الحكومة مقدمتهم الدكتور عصام شرف الذي صرح في مناسبات كثيرة تفضيله لوضع الدستور أولاً والدكتور جودة عبد الخالق وزير التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية الذي ألقى كلمة واضحة في الاجتماع الثاني لمؤتمر الوفاق القومي مؤكداً أن إجراء الانتخابات التشريعية قبل إعداد الدستور هو قلب للأوضاع الطبيعية يماثل " وضع العربة أمام الحصان".

ويرى كثير من فقهاء الدستور وأساتذة القانون أن الدستور هو التعبير الأصيل عن المبادئ والقيم والأسس التي يقوم عليها المجتمع وتتحدد وفقاً له مؤسسات الدولة وسلطاتها وطبيعة العلاقات بينها والذي يجب أن تتم الانتخابات التشريعية وفقاً له.

ومن القضايا التي تثار في شأن أفضلية وضع الدستور الجديد أولاً، قضية نظام الحكم الذي سيرتضيه الشعب في الدستور الجديد وهل سيكون نظاماً برلمانياً أم رئاسياً أو مزيج من النظامين؟ وهل سيتكون البرلمان الجديد من مجلس واحد أم مجلسين؟ وفي حالة استمرار مجلس الشورى في تركيبة البرلمان حسب الدستور الجديد، هل سيتم تعيين ثلث الأعضاء بواسطة رئيس الجمهورية أم ستتغير تلك النسبة؟ وهل سيستمر تعيين رئيس الجمهورية لعشرة أعضاء بمجلس الشعب؟ وهل سيتضمن الدستور الجديد نصاً بتخصيص نسبة للعمال والفلاحين في عضوية المجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية أم سيتم العدول عنها؟ ويتساءل الكثيرون ماذا لو ألغى الدستور الجديد نسبة العمال والفلاحين وماذا سيكون عليه موقف البرلمان المنتخب في هذه الحالة؟

لقد ساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة ثورة الشعب وتعهد بحمايتها وضمان تحقيق أهدافها، وكان الأمل في أن يتقبل المجلس دعوة طوائف متزايدة من الشعب المصري لإقرار المنطق

الدستوري الصحيح ووضع البلاد على طريق آمن ومضمون للتحول الديمقراطي السليم، وبذلك يكون قد أوفى بالوعد وحقق للوطن انتقالاً آمناً إلى مرحلة الديمقراطية!

وكانت أهم الملاحظات على أسلوب المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارته لشئون البلاد ما يلي:

1. منذ اللحظة الأولى، بدا أن المجلس لم يكن مؤمنا "بالمنطق الثوري" الذي كان الظرف التاريخي يستوجب العمل وفقاً له ، فعمد إلى تغليب القوانين والإجراءات التقليدية أو ما يطلق عليه " الشرعية الدستورية". وامتنع عن تطبيق مفاهيم وآليات "الشرعية الثورية" في وقت أعلن المجلس عن تعطيل دستور 1971 في أول إعلان دستوري أصدره في 13 فبراير 2011!
2. بدا المجلس مقتنعاً بقدرة "جماعة الإخوان المسلمين" على مساندته في السيطرة على الجماهير بحكم انتشارها في أنحاء البلاد، وبحكم ادعاء قادة الجماعة بأنهم كانوا مظلمين ومستضعفين، وكان ذلك من أهم عوامل موافقة المجلس لخارطة الطريق التي جاءت بها لجنة التعديلات الدستورية برئاسة "البشري "والتي أصر المجلس على إجراء استفتاء شعبي عليها بضغط من الإخوان وبرغم معارضة أغلب القوى والأحزاب المدنية، الأمر الذي مكّن "الجماعة". من استغلال المشاعر الدينية لدي المصريين للتصويت بالموافقة على تلك التعديلات . متضمنة إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور . وهو الأمر الذي كان يصب في صالح "الجماعة".
3. في ذات الوقت، لم يحاول المجلس التفاعل مع الأحزاب والقوى السياسية المدنية، ولا أن يبذل جهداً في مساندة شباب الثورة وتشجيعهم على تكوين أحزاب ثورية تعكس أهداف الثورة وتساند المجلس الأعلى للقوات المسلحة

في حشد قوى الشباب الذي كان يتطلع - وما يزال- إلى فرص التمكين والمشاركة في الجهد الوطني.

4. سماح المجلس بتأسيس أحزاب على أساس مرجعية دينية رغم مخالفة ذلك لنص المادة رقم 4 من إعلان 30 مارس 2011 التي كانت تنص على أن "للمواطنين حق تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحادات والأحزاب وذلك على الوجه المبين في القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري. ولا يجوز مباشرة اي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل ". فتم تأسيس أحزاب تقوم على أساس مرجعيات دينية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين، والجماعة السلفية، والجماعة الإسلامية ،وغيرها.

انفجارات لغم مبارك تتوالى

1. ثم توالت انفجارات اللغم الذي زرعه مبارك لإفساد مسيرة الثورة حين قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعادة تشكيل لجنة التعديلات الدستورية وجعل رئاستها للمستشار طارق البشري بعد أن كانت وفق القرار الأصلي الذي كان قد أصدره نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان برئاسة المستشار سري صيام. وقد ترتب على إعادة تشكيل اللجنة دخول أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين هما صبحي صالح المحامي الإخواني شديد الأخونة، و د. عاطف البنا الذي كان محسوباً على حزب الوفد! وفضلاً عن ذلك ضمت اللجنة المستشار حاتم بجاتو الذي تم تعيينه وزيراً في التعديل الأخير لحكومة هشام قنديل قبل أسابيع قليلة من عزل محمد مرسي من رئاسة الجمهورية في 3 يوليو 2013!

وقد كان من الغريب وغير المنطقي إعادة تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد في دستور معطل! فقد قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إعلانه الدستوري الأول بتاريخ 13 فبراير 2011 تعطيل دستور 1971، وكان حري به أن يلغي لجنة التعديلات الدستورية لا أن يعيد تشكيلها برئاسة المستشار البشري وهو من المتعاطفين مع تيار الإسلام السياسي على أقل تقدير.

2. والمفارقة في ذلك اللغم الذي زرعه مبارك وتقبله المصريون بدون تمحيص، أن استمر المجلس المكلف بإدارة شؤون البلاد. وهو غير مختص في إجراءات تعديل بعض مواد في دستور 1971 كان مبارك قد اقترح تعديلها في خطابه الأول يوم 28 يناير 2011 في محاولة لامتصاص غضب الجماهير ومطالبته بالتنحي.
3. وكان إصرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة على الاستمرار في تعديل الدستور المعطل أمراً غير مفهوم دوافعه في ذلك الوقت وذلك بدلاً من انصياع المجلس إلى الرغبة العارمة لوضع دستور جديد للبلاد يحل محل دستور 1971 "المعطل" والتي عبرت عنها كل القوى السياسية وفي المقدمة منها الحكومة التي كانت قد تشكلت برئاسة د. عصام شرف يوم 3 مارس 2011 والذي أعلن صراحة تأييده لمطلب "الدستور أولاً" وأبلغ المجلس ذلك الراي الذي ساندة فيه د. يحي الجمل نائب رئيس مجلس الوزراء حينئذ.
4. وحين تم الاستفتاء العام على تعديلات الدستور يوم 19 مارس 2011 وجد المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه يواجه فراغاً دستورياً فأصدر الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 الذي تبنى توصيات لجنة البشري كاملة وأهمها ما نصت عليه من ضرورة قيام أول مجلسين للشعب والشورى يتم انتخابهما باختيار مائة عضو للجمعية التأسيسية تقوم بوضع دستور

جديد، وبذلك تم تفعيل فكرة إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد يحل محل دستور 1971 "المعطل!

5. كذلك انحاز المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى مطلب جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها من الأحزاب السلفية، وقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في 2012 وقبل أن يعد دستور جديد للبلاد ومن ثم جرى انتخاب أول رئيس للجمهورية بعد الثورة في ظل دستور تم تعطيله بقرار نفس المجلس الأعلى للقوات المسلحة!!!

6. كذلك تم التهاون في تطبيق شروط تأسيس الأحزاب السياسية التي نص عليها القانون رقم 40 لسنة 1977 وخاصة ما جاء في المادة 4 من عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم 23 لسنة 1978 بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي، أو طائفي، أو فئوي، أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس، أو الأصل، أو الدين، أو العقيدة. وبذلك تم السماح بتأسيس أحزاب دينية كان من أهمها حزب "الحرية والعدالة" حزب جماعة الإخوان المسلمين وحزب "النور" السلفي، والذين تمكنا من الفوز بالأغلبية في انتخابات مجلس الشعب 2011 ومجلس الشورى 2012، ومن ثم تحكما في تشكيل "الجمعية التأسيسية" التي أنتجت دستور 2012 الإخواني!!!

7. كذلك كان الانسياق إلى فكرة المحاكمات الجنائية له ولرموز نظامه بتهم قتل المتظاهرين في ايام الانتفاضة الشعبية التي بدأت في 25 يناير أو اتهامات بالفساد وإهدار موارد البلاد، مما كان من الصعب إثباته وتوالت أحكام البراءة للجميع والسبب عدم إجراء محاكمات سياسية بتهم إفساد الحياة السياسية!

المبحث الثالث

الأوضاع عقب ثورة 25 يناير

كانت سلسلة الأخطاء التي لم نزل نعانى منها حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية، والتي بدأت بالتعديلات الدستورية التي جرى عليها استفتاء قسَم الوطن، بفعل عملية الاستقطاب الديني التي أدارتها جماعة الإخوان المسلمين، إلى فريق المؤمنين الذين صوّتوا بـ "نعم"، وغير المؤمنين من الليبراليين والعلمانيين الذين صوتوا بـ "لا"!

الاستفتاء على تعديلات دستور 1971 في 19 مارس 2011[3]

تم عقد استفتاء على تعديلات في الدستور المصري في مصر يوم 19 مارس 2011، في أعقاب الثورة المصرية في 2011 التي أطاحت بالرئيس الأسبق حسني مبارك وقامت بحل الحزب الحاكم والبرلمان وتعليق العمل بدستور البلاد. وكان حوالي 18 مليون ناخب 41٪ من أصل 45 مليون ناخب مسجل قد أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء، حيث صوت أكثر من 14 مليون ناخب (77%) لصالح التعديلات الدستورية، في حين أن نحو 4 مليون ناخب (23%) قد صوتوا ضد هذه التعديلات. الإصلاحات الدستورية التي تم إقرارها تضمنت وضع قيد على مدد الرئاسة بحد أقصى مدتين لفترة اربع سنوات، وبنود تضمن الإشراف القضائي على الانتخابات، وشرط للرئيس أن يعين نائب واحد على الأقل، وتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد بعد الانتخابات البرلمانية، وسهولة أكثر في شروط الترشح للانتخابات الرئاسية. إما عن طريق جمع 30,000 توقيع من 15 محافظة على الأقل، تأييد 30 عضو من أي من مجلسي الهيئة التشريعية

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/استفتاء_تعديل_الدستور_المصري_2011

(البرلمان) أو عن طريق ترشيح حزب حاصل على مقعد واحد على الأقل في البرلمان. وتم تأجيل قضية الحد من الصلاحيات الرئاسية إلى ما بعد الانتخابات كجزء من عملية صياغة الدستور الجديد. وتضمنت تلك التعديلات ايضاً إقرار عقد الانتخابات البرلمانية في غضون ستة أشهر من تاريخ إقرار تلك التعديلات تقوم خلالها مجموعات العمل بإنشاء أحزاب سياسية جديدة، وعمل حملات للمرشحين وتشجيع الحضور بين أنصارهم..

وقد اعترف كلا الجانبين بأن تلك الإصلاحات تزيد من الضمانات الديمقراطية، لكن المعارضين قالوا أن الإصلاحات لم تبتعد عن الدستور الأصلي بما فيه الكفاية وأن الانتخابات إذا أجريت في وقت قريب جداً يمكن أن تنتهي في صالح جماعة الإخوان المسلمين جيدة التنظيم وأعضاء الحزب الحاكم السابق، الحزب الوطني الديمقراطي[٢] الذي كان يرأسه حسني مبارك. أما المؤيدون للتعديلات فقد نوهوا عن قلقهم من أن الانتظار طويلاً يمكن أن يزيد من فرص استعادة المؤسسة العسكرية للسلطة أو حدوث عدم استقرار في البلاد قبل الانتخابات.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة فد تولى إدارة شئون البلاد بعد تنحي مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011. فقام المجلس العسكري بعد يومين من تاريخ التنحي، في 13 فبراير، بتعليق العمل بالدستور السابق. وقد نظم المجلس لجنة من القانونيين لصياغة التعديلات المقترحة على الدستور لتمهيد الطريق لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة.

إذا كان الاستفتاء قد أسفر عن تصويت ب "لا"، لكان أُلغى العمل بدستور 1971 وكان سيقرر وضع دستور جديد قبل الانتخابات، وهو ما كان يرجح أن تمتد الفترة الانتقالية حتى الانتخابات المقررة عام 2012.

استفتاء تعديل الدستور المصري 2011

التعديلات

مادة 75: شروط الترشح لرئاسة الجمهورية

النص قبل التعديل

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين وأن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.[2]

النص بعد التعديل

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وألا يكون قد حمل أو اي من والديه جنسية دولة أخرى وألا يكون متزوجاً من غير مصري وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.[2]

نقاط الاختلاف

اهتم النص بعد التعديل بالشروط الواجب توافرها في المرشح لمنصب رئاسة الجمهورية بتحديد شروط تسري على المرشحين وقد يفسر النص على جواز ترشح المرأة لرئاسة الجمهورية لاستخدامه لفظ مصري على العموم وليس مصرية بالنسبة للزوجة وكذا تضمن عدم التأثير على شخص المرشح باي تيار سياسي خارجي أو خارجي وضمان إخلاصه وولائه للوطن المصري الذي يحمل جنسيته فقط هو وزوجه وأصوله.[2]

مادة 76: أسلوب الترشح لرئاسة الجمهورية

النص قبل التعديل

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل ويزداد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء اي من هذه المجالس وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة 3% على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

و استثناء من حكم الفقرة السابقة يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في اي من المجلسين في آخر انتخابات أن يرشح في اي انتخابات رئاسية تجري خلال عشر

سنوات اعتبارا من أول يوليو 2007 أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل ويقدم طلبات الترشيح إلى لجنة تسمى (لجنة الانتخابات الرئاسية) تتمتع بالاستقلال وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الآخرين مجلس الشورى وذلك بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمسة سنوات ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو اي من أعضائها في حالة وجود مانع لديه وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلي :

- إعلان فتح باب الترشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين
- الإشراف العام على إجراءات الاقتراح والفرز
- إعلان نتيجة الانتخاب
- الفصل في كافة التظلمات والطعون وفي جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما في ذلك تنازع الاختصاص
- وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصها

وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل وتكون قراراتها نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها باي طريق وأمام اي جهة كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو يوقف التنفيذ ويحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لاي سبب غير التنازل عن

الترشيح في الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الاقتراع ويجري الاقتراع في يوم واحد وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشح على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة فإذا لم يحصل اي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة ايام على الأقل بين المرشحين الذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات فإذا تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات الصحيحة اشترك في انتخابات الإعادة وفي هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة

و يتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقي المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور وتصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض الأمر عليها فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى هذا القرار وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزما للكافة ولجميع سلطات الدولة وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره[3].

النص بعد التعديل

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم ثلاثون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشورى أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل بحيث لا يقل عدد المؤيدين في اي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله

و لكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب في اي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية وتتولى لجنة قضائية عليا تسمى (لجنة الانتخابات الرئاسية) الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية بدءا من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب وتشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة و تكون قرارات اللجنة نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها باي طريق وأمام اية جهة كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء كما تفصل اللجنة في اختصاصاتها ويحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين في المادة 88 ويعرض مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور وتصدر المحكمة الدستورية العليا قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوما من تاريخ عرض

الأمر عليها فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر وجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزما للكافة ولجميع سلطات الدولة وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدوره[3].

نقاط الاختلاف

راعى النص بعد التعديل تفادي العيب الدستوري البين في المادة قبل التعديل وهو طول المادة حيث تعتبر من أطول مواد الدساتير في العالم على خلاف الطبيعة الشكلية للمواد والقواعد والمبادئ الدستورية.

وكذا جاء التعديل موضوعيا في تخفيف وطأة الشروط الموضوعة بالنسبة لإجراءات تأييد والموافقة على المرشح للرئاسة وقصرها على أحزاب معينة تستوفي نسبة تشكيل معين بالبرلمان أو بالمجالس الشعبية المحلية (ثلاثون عضوا بدلا من مائتين وخمسين) واشتراط مدد معينة لممارسة بعض الأحزاب لنشاطها حتى تتمكن من ترشيح أحد أعضاء هيئتها العليا فقط وإنما السماح لاي من أعضاء الحزب للترشح للرئاسة طالما تمتع الحزب بأحد مقاعد البرلمان دون نسبة تمثيل معينة.

فضلا عن أن التعديل قد استحدث فكرة التأييد الشعبي للمرشح المستقل لرئاسة الجمهورية مع مراعاة تعددية تأييده واتساع شعبيته في أكثر من محافظة وبعدد معين من الأفراد في كل محافظة.

كما أسبغ التعديل على اللجنة العليا التي تشرف على الانتخابات الرئاسية صفة القضائية بقصر عضويتها على رئاسات الهيئات القضائية وإلغاء عضوية الشخصيات العامة بها في حين أبقى التعديل على فكرة رقابة المحكمة الدستورية العليا السابقة على مشروع قانون انتخابات الرئاسة قبل إصداره بالمخالفة لمبدأ الرقابة اللاحقة الأصلي بالنسبة للمحكمة الدستورية العليا

وكذا أحالت المادة بعد التعديل إجراءات انتخابات الرئاسة للقانون المنظم لهذه الانتخابات.[3]

مادة 77: فترة ولاية الرئيس والتجديد

النص قبل التعديل

مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى.[4]

النص بعد التعديل

مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة ثانية.[4]

نقاط الاختلاف

اختزل التعديل في هذه المادة مدة شغل منصب رئيس الجمهورية من ست سنوات إلى أربع سنوات لا تجدد إلا مرة واحدة فقط على خلاف السماح بالمد دون تحديد مدد معينة كما في النص قبل التعديل مع تعديل المسمى لعملية اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب.[4]

مادة 88: الإشراف على الانتخابات التشريعية

النص قبل التعديل

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء ويجري الاقتراع في يوم واحد وتتولى لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي ينظمه القانون ويبين القانون اختصاصات اللجنة وطريقة تشكيلها وضمانات أعضائها على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليين وسابقين وتشكل اللجنة اللجان العامة التي تشرف على الانتخابات على مستوى الدوائر

الانتخابية واللجان التي تباشر إجراءات الاقتراع ولجان الفرز على أن تشكل اللجان العامة من أعضاء هيئات قضائية وأن يتم الفرز تحت إشراف اللجان العامة وذلك كله وفقا للقواعد والإجراءات التي يحددها القانون.[5]

النص بعد التعديل

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء وتتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء بدءا من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة وذلك كله على النحو الذي بينه القانون ويجري الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم جالسها العليا ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.[5]

نقاط الاختلاف

أبقى التعديل في هذه المادة تحديد القانون لشروط أعضاء مجلس الشعب وقرر تشكيل لجنة عليا ذات اختصاص قضائي كامل يشرف على اي من عمليات الانتخاب أو الاستفتاء في جميع المراحل حتى إعلان النتيجة وأن يتم الاقتراع تحت إشراف مباشر لأعضاء هيئات قضائية وليس تحت إشراف عام للجنة الفرز العامة ضمان لنزاهة العملية الانتخابية في جميع مراحلها خاصة مرحلة التصويت أو الاقتراع.[5]

مادة 93: الفصل في صحة عضوية نواب مجلس الشعب

النص قبل التعديل

يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالته

إلى محكمة النقض وتعرض نتيجة التحقيق والراي الذي انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.[6]

النص بعد التعديل

تختص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يوما من تاريخ وروده إليها. وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.[6]

نقاط الاختلاف

أسفر التعديل في هذه المادة عن فارق حقيقي بشأن الفصل في صحة عضوية أعضاء البرلمان والذي كان مقرر للمجلس ذاته إلا أن التعديل قد أولى لمحكمة النقض وهو اختصاص أصيل لها يتم تفعيله وتأكيده تحقيقاً وفصلاً بعد إعلان نتيجة الانتخاب خلال مدد معينة مرتباً أثر إسقاط العضوية بمجرد تقرير محكمة النقض ذلك وإبلاغ مجلس الشعب مقوضا بذلك المبدأ الذي استقر في تاريخ البرلمان المصري بأن مجلس الشعب (سيد قراره)[6]

مادة 139: تعيين نائب لرئيس الجمهورية

النص قبل التعديل

لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر ويحدد اختصاصهم ويعفيهم من مناصبهم وتسري القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية.[7]

النص بعد التعديل

يعين رئيس الجمهورية خلال ستين يوما على الأكثر من مباشرته مهام منصبه نائبا له أو أكثر ويحدد اختصاصاته فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره وتسري الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته على نواب رئيس الجمهورية.[7]

نقاط الاختلاف

شدد التعديل على خلاف النص السابق على التحول من جوازية إلى وجوبية اختيار نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية خلال ستين يوما من اختيار رئيس الجمهورية تنطبق عليه ذات الشروط المطلوبة لشغل منصب الرئاسة تأكيدا على متطلبات الولاء والانتماء في أداء هذه الوظائف الرئاسية.[7]

مادة 148: إعلان حالة الطوارئ

النص قبل التعديل

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية ليقرر ما يراه بشأنه وإذا كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب.[8]

النص بعد التعديل

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة ايام التالية ليقرر ما يراه بشأنه فإذا تم الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس للانعقاد فورا للعرض عليه وذلك بمراعاة الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة وإذا

كان مجلس الشعب منحلا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة لا تتجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك.[8]

نقاط الاختلاف

جاء التعديل في هذه المادة مع إطالة في حجم المادة إشارة إلى خطورة الموضوع الذي تناقشه من حيث إعلان حالة الطوارئ حيث يتضح من النص بعد التعديل أنها حالة استثنائية في البلاد يجب تحديد فترات إعلانها وإنهائها على وجه السرعة حيث يكون إعلانها لفترة ستة أشهر ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب على ذلك وأن يكون إعلانها ابتداء بعد العرض على مجلس الشعب خلال سبعة ايام عن طريق رئيس الجمهورية وموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ.[8]

مادة 179: مكافحة الإرهاب

النص قبل التعديل

تعمل الدولة على حماية الأمن والنظام العام في مواجهة أخطار الإرهاب وينظم القانون أحكاما خاصة بإجراءات الاستدلال والتحقيق التي تقتضيها ضرورة مواجهة هذه الأخطار وبحيث لا يحول الإجراء المنصوص عليه في كل من الفقرة الأولى من المادة 41 والمادة 44 والفقرة الثانية من المادة 45 من الدستور دون تلك المواجهة وذلك كله تحت رقابة القضاء ولرئيس الجمهورية أن يحيل اية جريمة من جرائم الإرهاب إلى اية جهة قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون.[9]

النص بعد التعديل

تم إلغاء النص.[9]

نقاط الاختلاف

جاء التعديل في هذا النص بالإلغاء تأكيدا على أن ما جاء بالمادة قبل التعديل من تدابير ما هو إلا تكتل لبعض السلطات غير الاستثنائية لرئيس الجمهورية بما قد يؤذي ما تقرر للشعب من حقوق وحريات ومقومات للمجتمع مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى أن يحاكم الفرد أمام قاض غير قاضيه الطبيعي وأمام محاكم استثنائية يختارها رئي الجمهورية في جرائم يحددها بنفسه وحماية للحقوق والحريات كان النص جديرا بالإلغاء.[9]

مادة 189: أحكام عامة وانتقالية

النص قبل التعديل

لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذه التعديل فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ الموافقة المواد المطلوب تعديلها فإذا وافق على التعديل ثلث أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتائه في شأنه فإذا ووفق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء.[10]

النص بعد التعديل

لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية إلى هذه التعديل فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب أن

يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من تاريخ الموافقة المواد المطلوب تعديلها فإذا وافق على التعديل ثلث أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتائه في شأنه فإذا ووفق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ولكل من رئيس الجمهورية وبعد موافقة مجلس الوزراء ونصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى طلب إصدار دستور جديد وتتولى جمعية تأسيسية من مائة عضو ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين غير المعينين في اجتماع مشترك إعداد مشروع الدستور في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها ويعرض رئيس الجمهورية المشروع خلال خمس عشرة يوما من إعداده على الشعب لاستفتائه في شانه ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.[10]

نقاط الاختلاف

جاء التعديل في هذه المادة بالإضافة وتوسيع قاعدة الاقتراحات الدستورية من رئيس الجمهورية أو نصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى لتشمل الاقتراح بإقرار دستور جديد وليس فقط تعديل الدستور كما كان النص قبل التعديل وأشرك في ذلك موافقة مجلس الوزراء لأهمية الأمر وحدد لجنة لإقرار مشروع الدستور من مائة عضو منتخب من أعضاء مجلسي البرلمان غير المعينين على أن يوضع مشروع الدستور خلال ستة أشهر ثم يتم الاستفتاء عليه من الشعب.[10]

مادة 189 مكرراً ومادة 189 مكرراً (1): أحكام عامة وانتقالية

النص قبل التعديل

النص مضاف ولم يكن موجودا قبل التعديل.[11]

النص بعد التعديل

يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم وذلك كله وفقا لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 189.[11]

نقاط الاختلاف

جاء النص بصيغة الإضافة لاقتراح لمبدأ دستوري هام وملح لضبط الحياة الدستورية في البلاد ووجوب إقرار مشروع دستور جديد بعد ما تم من ثورات وإسقاط للنظام الحاكم وتعطيل أحكام الدستور الذي كان يعمل ذلك النظام في ظله على أن يتم بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية انتخابات برلمانية ويجتمع الأعضاء المنتخبون من مجلسي الشعب والشورى لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر وفقا للتعديل في المادة السابقة.[11]

المادة 189 مكرراً 1

النص قبل التعديل

النص مضاف ولم يكن موجودا قبل التعديل.[11]

النص بعد التعديل

يمارس أول مجلس شورى بعد إعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور بأعضائه المنتخبين اختصاصاته ويتولى رئيس الجمهورية فور انتخابه

استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال المدة الباقية للمجلس على النحو المبين بالقانون.[11]

نقاط الاختلاف

جاء النص المعدل بالإضافة كاشفا عن ترتيب دستوري تتطلبه المرحلة الحالية في البلاد بأن تسبق الانتخابات الرئاسية انتخابات البرلمان بمجلسيه ولما كان العمل في مجلس الشورى وهو أحد ركني البرلمان المصري يختلف عن مجلس الشعب حيث يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضائه لذلك ولحين إجراء الانتخابات الرئاسية بعد الانتخابات البرلمانية يمارس الأعضاء المنتخبون بمجلس الشورى أعمال المجلس لحين اختيار رئيس الجمهورية وقيامه بتعيين أعضاء مجلس الشورى الباقين واستكمال أعضاء مجلس الشورى ومدة انعقاده وفقاً للقانون.[11]

نتيجة الاستفتاء

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات في يوم 20 مارس 2011:

- عدد المشاركين في الاستفتاء على التعديلات الدستورية 18,537,954 بنسبة 41.2% ممن تنطبق عليهم شروط التصويت.
- عدد من قالوا نعم 14,192,577 بنسبة 77.2%.
- عدد من قالوا لا 4,174,187 بنسبة 22.8%.
- عدد الأصوات الباطلة171,190.

بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن اعتزامه إصدار إعلان دستوري ينظم العمل في المرحلة الانتقالية حتى انتخاب رئيس وبرلمان جديدين، وقد أصدر الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011.

حوادث وشبهات الاستفتاء

- تعرض د/محمد البرادعي أثناء إدلاؤه بصوته بدائرة في المقطم[؟] للتعدي عليه وقذف بالحجارة وغادر دون تصويت.[12]
- بعض الدوائر لم يكن بها قضاة فأوقفت القوات المسلحة التصويت بها حتى حضر القضاة على سبيل المثال بعض دوائر محافظة قنا.
- بعض أوراق الاستفتاء لم تكن مختومة بختم اللجنة الفرعية فتم استبدال الختم بتوقيع القاضي المشرف.
- نقص في الحبر الفسفوري وأوراق الاستفتاء نظراً لتوافد أعداد غير متوقعة على اللجان وتم طبع أعداد كبيرة إضافية وإرسالها إلى اللجان مع الحبر.
- بعض الدعاية أمام أبواب اللجان من المؤيدين للموافقة أو الرفض.

https://youtu.be/48U920BvttM

وقد ترتب على هذا الاستفتاء أن تحديد خريطة الطريق انحازت إلى إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد، واختارت طريقة غير واضحة لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور كان من الطبيعي أن تطعن عليها القوى السياسية من غير حزب الحرية والعدالة. الذراع السياسية لجماعة الإخوان. وانتهي حكم محكمة القضاء الإداري إلى وقف تنفيذ التشكيل

المطعون عليه وبداية جولة ثانية لمفاوضات إعادة تشكيل الجمعية بين أحزاب تيار الإسلام السياسي والأحزاب المدنية استغرقت زهاء شهرين، وتم تحصين التشكيل الثاني للجمعية ضد الطعون القضائية بموجب الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المعزول في 21 نوفمبر2012!

قمة عثرات الفترة الانتقالية

وقد بلغت عثرات المرحلة الانتقالية للثورة قمتها بالنتيجة الصادمة للمرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي صعد بناء عليها إلى مرحلة الإعادة د. محمد مرسى، مرشح الإخوان المسلمين، والفريق شفيق، المرشح العسكري المحسوب على نظام مبارك، وقد اتفقت جموع كثيرة من المصريين على رفض كلا المرشحين وسوف يلجأ الكثيرون إلى مقاطعة جولة الإعادة أو إبطال أصواتهم.

مؤشرات الثورة المضادة

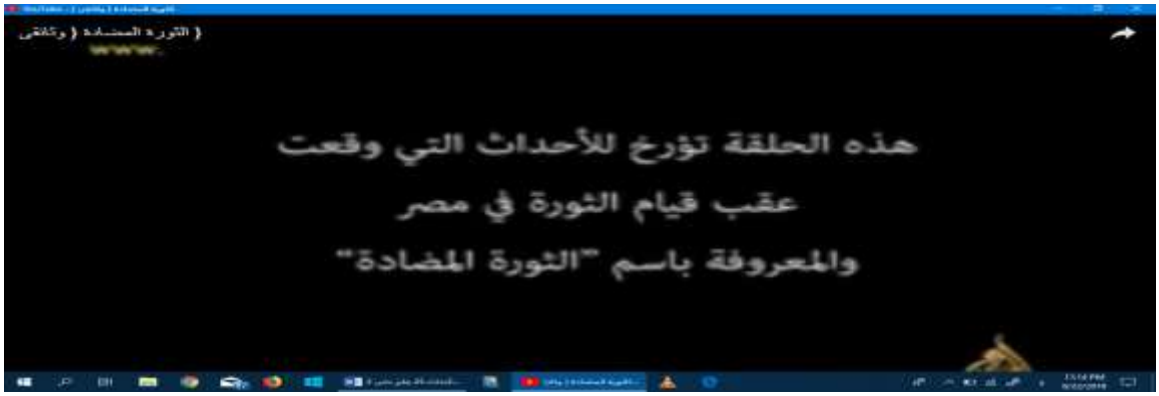

https://youtu.be/8jzrdTKQkFM

https://youtu.be/rDFtYnvQOSU

https://youtu.be/LiS1crLfZW4

https://youtu.be/bBLHOtzcc9g

https://youtu.be/VbXSq_tiJWs

على مدى الأيام

منذ قامت ثورة الخامس والعشرين من يناير بات واضحاً وجود "ثورة مضادة ممنهجة" تعمل لإفشال ثورة الشعب، فضلاً عن المخاطر التي تهدد احتمالات تحقيق أهداف الثورة نتيجة أسلوب إدارة الوطن بعد تخلي الرئيس السابق عن منصبه.

https://youtu.be/waM81u2mKNk

فقد فشلت وزارة الدكتور أحمد شفيق الأولى التي تشكلت يوم 29 يناير في التعامل مع الموقف بدرجة كافية من الثورية"، وجاء تشكيلها محبطاً حيث كان أغلب أعضاءها من وزارة أحمد نظيف التي ساهمت بقدر وافر في إفساد الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد والتي أحيل عدد لا بأس به منهم للتحقيق والمحاكمة أمام محكمة الجنايات بعد ايام معدودة من خروجهم من تلك الوزارة.

من جانب آخر، بدا وكأن حكومة الدكتور أحمد شفيق الأولى قد ارتضت الركون إلى منطق " تسيير الأعمال" بمعنى إنجاز متطلبات العمل اليومية من دون التطرق إلى محاولة تفهم غايات الثورة وأهدافها وضرورات حمايتها وتأمينها حتى تحقق أهدافها.

وقد كان حرياً بتلك الحكومة الأولى في عهد ثورة 25 يناير أن تبادر باتخاذ الإجراءات الاحترازية التي تضمن تأمين الوطن وثورته الناشئة من مخاطر وتهديدات رموز وقيادات النظام السابق الذين ارتبطت مصالحهم ومفاسدهم مع مبارك وأسرته وحزبه وأجهزته الأمنية. كان من المتصور أن تطلب الحكومة من النائب العام فور تشكيلها فرض الإقامة الجبرية والتحفظ على أموال أعضاء حكومة نظيف، ورئيسي مجلسي الشعب والشورى ورئيس ديوان رئيس الجمهورية وقيادات ورموز الحزب الوطني الديمقراطي.

كان المنطقي أن تبادر حكومة الدكتور شفيق الأولى إلى عزل جميع المحافظين الذي كانوا، ومن دون استثناء، أدوات الرئيس السابق في تزوير الانتخابات ومحاباة المفسدين من أعضاء الحزب الحاكم "المنحل" وتمجيد الرئيس وابنه وأسرته وإطلاق أسمائهم على المدارس والشوارع والمدن العلمية، وكانوا يتسابقون في تزيين الشوارع وإخفاء عورات محافظاتهم بما فيها من عشوائيات وفقر وتردي في مظاهر الحياة كلها، ويحشدون موظفي المحليات في السرادقات التي تقام ابتهاجاً بالزيارات الميمونة.

كان المتصور أن تعمد حكومة الدكتور شفيق الأولى باعتبارها أول حكومة تتشكل بعد 25 يناير إلى التحفظ على قيادات الشرطة وجهاز أمن الدولة الذين كان تورطهم في الاعتداء على أبناء الثورة واضحاً منذ اللحظات الأولى، والذين كانت قراراتهم بسحب قوات الشرطة وإخلاء السجون وإطلاق أعوانهم من بلطجية الانتخابات لترويع المواطنين من أبرز الأخطار التي كان يمكن أن تدمر الثورة وتقضي عليها في المهد لولا تدخل القوات المسلحة.

كان المتصور أن تنتبه أول حكومة في عهد الثورة إلى ما حدث في الأيام الأولى للثورة من حرق مقار الحزب الوطني الديمقراطي ومجمعات المحاكم، وأن تبادر إلى تأمين مقار جهاز أمن الدولة وأجهزة السجل المدني والوزارات والهيئات العامة وكافة الأجهزة الحكومية والوحدات المحلية ووضعها تحت حماية القوات المسلحة حفاظاً على ما بها من مستندات وتجنباً لتعرضها لعمليات الاختراق والحرق وتدمير ما بها من مستندات.

كان من المتصور أن تبادر الحكومة الأولى في عهد الثورة إلى تجميد الحزب الوطني الديمقراطي والتحفظ على مقاره ومستنداته ووضع قياداته بدءاً من أمينه العام تحت الإقامة الجبرية وقد اتضح لها ما قاموا به من تخطيط وتشجيع وتمويل للعدوان على شباب الثورة يومي الثاني والثالث من فبراير

فيما عرف بموقعة الجمل، بل على العكس فقد وقفت الحكومة عاجزة تماماً عن التدخل أو منع العدوان وحماية الشباب الذي تعهد رئيس الحكومة قبلها بليلة واحدة أن يحميهم " برقبته"[4]!

ورغم كونها الحكومة الأولى في عهد الثورة، فلم يصدر عنها اي بيان يوضح خطة عملها أو أولوياتها أو حتى نواياها في العمل على تأمين الثورة وضمان تحقيق أهدافها. وعلى العكس من ذلك انطلق بعض أعضاءها يرددون ذات التصريحات القديمة المستهلكة التي ملتها جماهير الشعب بعد أن تأكدوا أنها ليست أكثر من لغو لا طائل من ورائه. بل تشير اتهامات إلى تورط بعض وزراء تلك الحكومة في مساندة بلطجية الحزب الوطني ومدهم بالتسهيلات التي مكنتهم من الاستمرار في العدوان على شباب الثورة يومي 2 و3 فبراير ومنهم وزير الصحة ووزيرة القوى العاملة.

وكان من أتعس مظاهر تلك الحكومة، التي افتقدت الإحساس بالثورة، أنها ضمت وزيراً للإعلام استمراراً من حكومة نظيف المقالة والذي يتمتع بأكبر قدر من الرفض الشعبي لدوره في إفساد الإعلام الرسمي وتضليل المواطنين وتزوير المعلومات التي يقدمها التليفزيون المصري عن الثورة، وقد تم حبسه احتياطياً للتحقيق معه عن تصرفات واتهامات بالفساد وإهدار المال العام. وجاءت استقالة الدكتور جابر عصفور من منصب وزير الثقافة في تلك الحكومة، التي يمكن وصفها بحكومة "الفرص الضائعة"، لتكشف مدى انفصال الحكومة وكثير من أعضائها عن ثورة الشعب.

الشباب أحس بإخفاق حكومة شفيق!

وكان إحساس شباب الثورة شديداً وذكياً بإخفاق حكومة الدكتور شفيق الأولى في أداء واجباتها كحكومة "ثورة" وفشلها في التعبير عن أمانيهم أو التفاعل

[4] رئيس الوزراء المشار إليه هو الفريق أحمد شفيق.

معهم، الأمر الذي أشعل غضبهم عليها وجعل إقالتها مطلبهم الأساسي بعد تحقق مطلبهم الأول برحيل مبارك.

وحين أتاح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفرصة الثانية للدكتور شفيق لتعديل الحكومة كان الانشغال في المقام الأول بالبحث عن أشخاص جدد يحلوا محل آخرين بلغ الغضب الشعبي والمطالبة برحيلهم مستوى غير مسبوق.

وفوجئ الناس بثاني حكومة في عهد الثورة تجد صعوبة بالغة في استكمال تشكيلها لرفض كثير ممن عرضت عليهم حقائب وزارية الانضمام إليها، في نفس الوقت الذي استمر وزراء الخارجية والعدل والداخلية والانتاج الحربي - وهم من وزراء عهد مبارك -في مواقعهم على الرغم من المطالب الشعبية بإقالتهم.

https://youtu.be/aVuAaJvxfYg

https://youtu.be/dSVIqggmiMM

https://youtu.be/6U6M6McedTY

حكومة د. عصام شرف الأولى

https://youtu.be/j0h8RLbmaE0

لم تستمر الحكومة الثانية في عهد الثورة أكثر من بضعة ايام، ثم تشكلت حكومة ثالثة برئاسة دكتور عصام شرف في الثالث من مارس 2011 ليكون في استقبالها مجموعة من جرائم اقتحام مقار جهاز أمن الدولة وحرق ما بها من مستندات، وانطلاق حالة غير مسبوقة من البلطجة وترويع الناس بأعمال سرقات بالإكراه وخطف فتيات وشباب وإكراه قائدي السيارات على تسليم سياراتهم والتوقيع على عقود بيعها، واقتحام المساكن وعيادات الأطباء والاستيلاء على الأموال والمنقولات، ثم توّجت حفلات استقبال رئيس الوزراء الجديد بحادثة هدم كنيسة أطفيح وما صاحبها من عمليات أودت بحياة مواطنين وإصابة غيرهم، وكانت ايذاناً بانطلاق موجة جديدة من الاحتقان الطائفي، وزاد عليها

أحداث التراشق بالأحجار بين المعتصمين بميدان التحرير وأخرين يريدون إخلاءهم من الميدان.

https://youtu.be/eSSwPcDwaos

ورغم التجربة السلبية لحكومتي الدكتور شفيق، فلم نجد تغييراً حقيقياً إذ لم يعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة خطابه بتكليف الدكتور عصام شرف محدداً فيه المهام والأهداف المطلوب تحقيقها على طريق الوفاء بتعهد المجلس الأعلى بضمان الثورة وأهدافها، والأولويات الواجب على الحكومة الجديدة الالتزام بها.

الفوضى الممنهجة

ومع مرور الأيام استمرت الفوضى المتعمدة وممارسات أصحاب الثورة المضادة الممنهجة، وحتى الان تبدو المشكلة الأساسية والخطر الحقيقي الذي يهدد الثورة هو أن المسئولين سواء في المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو في الحكومات الثلاث التي تشكلت منذ التاسع والعشرين من يناير قد ألزموا أنفسهم باتباع منهجاً غير ثوري لتحقيق أهداف ثورة!

إن الالتزام بما يسمى الشرعية الدستورية لا يستقيم في ظل أوضاع ثورة شعب أسقط النظام الذي صنع ذلك الدستور وصممه ليسمح له بالانفراد بالسلطة وإقامة حكم ديكتاتوري أضر البلاد وأذل العباد. إن الشرعية الوحيدة التي كان من الواجب الالتزام بها منذ 25 يناير هي "الشرعية الثورية" التي تفرض الإطاحة بكل سياسات ونظم وقيادات ورموز النظام السابق كي يتم تأمين الثورة وإتاحة الفرصة لها لتضع دستورها وتؤسس شرعيتها وتقيم أحزابها وتشكل حكوماتها وسياساتها ونظمها وتختار قياداتها اختياراً ديمقراطياً حراً بعيداً عن مؤامرات أذناب النظام الساقط وفلول حزبه ورجال أعماله والفاسدين والمفسدين من أركانه في أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها والوحدات المحلية.

وكان المطلوب، وبسرعة وحسم، إنقاذ ثورة 25 يناير ومنع أركان الثورة المضادة الممنهجة من تحويلها عن مسارها وإشغال المواطنين بقضايا الانفلات الأمني وافتعال أحداث ما يسمى بالفتنة الطائفية وتعطيل مسار الحياة الطبيعية وتوقف الانتاج وجمود الحركة الاقتصادية. إن حماية الوطن وإنقاذ ثورته كان من شأنهما أن يفرضا على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي ارتضاه الشعب لقيادة مسيرته نحو الديمقراطية والسلطة المدنية المنتخبة، أن يتحرر مما ألزم نفسه به من التزام بدستور أسقطه الرئيس السابق فعلاً حين لم يلتزم به وقت تخليه عن منصبه ولم يتبع الإجراءات التي نص عليها في حالات خلو منصب الرئيس ثم تم تعطيله بقرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

إن الحالة المصرية بعد مرور سبع سنوات على ثورة 25 يناير لا تزال ترزح تحت أوزار وسلبيات ما صنعه مبارك بالوطن والشعب[5]، وزاد عليها استمرار حالات

[5] يضاف إلى أفعال نظام مبارك نكسة حكم الإخوان المسلمين من خلال فوزهم بالأكثرية في محلسي الشعب والشورى، ثم بوصول محمد مرسي إلى منصب "رئيس الجمهورية".

الفوضى والتشرذم الذي أصاب ثوار ميدان التحرير وتسلق مجموعة من رجال المال والأعمال وجماعات الفكر الديني المتشدد لركوب موجة الثورة وتحويلها لخدمة أغراضهم وأفكارهم. وبشكل عام لا يزال المشهد الوطني المصري يبدو بعد 25 يناير استمراراً لما كان عليه قبلها[6]، فلم تصل الثورة إلى مواقع الحكم وإدارة شئون البلاد ومؤسسات الدولة وكثير من منظمات المجتمع.

مبارك تحذر من استيلاء الإخوان على الحكم إذا هو تنحى ! !

https://youtu.be/b3dddbwKqEI

مؤتمر الوفاق القومي مايو 2011

https://youtu.be/TmJA7gKqlzk

[6] ما يزال المشهد المصري في يوم الاثنين 30 يناير 2012 يكرر سلبيات ومشكلات السنة الأولى من عمر الثورة، وما زال الوطن يعاني من الاعنصامات والاشتباكات أمام ماسبيرو وفي ميدان التحرير منذ 25 يناير 2012 .

وبعده مؤتمر الحوار الوطني في 22 مايو 2011

https://youtu.be/NtCQvVETcME

https://youtu.be/MNTR29oNMOQ

https://youtu.be/OkZrYWZVtCE

https://youtu.be/zVTwleItNbY

المبحث الرابع

تاريخ الثورة المصرية

وجهة نظر الهيئة العامة للاستعلامات[7]

شهدت مصر على مدار تاريخها المعاصر عددًا من الثورات بدءً من القرن التاسع عشر مرورًا بالقرن العشرين وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين، حيث تباين القائمين عليها ما بين الجيش ضد حاكمه أو التي قام بها الشعب في مواجهة المستعمر أو الاستبداد والقهر والقمع.

ففي 9 سبتمبر عام 1881 اندلعت الثورة العرابية والتي ضمت بين جنباتها الجيش والشعب المصري بكامل طوائفه، بسبب سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والتدخل الأجنبي في الشأن المصري وإصرار الخديوي توفيق على الحكم المطلق للبلاد. ثم جاءت الثورة الشعبية في عام 1919، والتي اندلعت في أعقاب نفي الزعيم سعد زغلول ورفاقه من قِبل الاحتلال البريطاني إلى جزيرة مالطة بالبحر المتوسط، لمطالبتهم باستقلال مصر، إلا أن تزايد الاحتجاجات الشعبية وتظاهرات الشعب المصري نتيجة للمعاملة القاسية بحقهم من قِبل البريطانيين، والأحكام العرفية التي أُصدرت بحق المصريين إضافة إلى رغبتهم بالحصول على الاستقلال، أدى إلى اضطرار انجلترا إلى الأفراج عن سعد زغلول وزملائه وعودتهم من المنفي، وسماحها للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلي مؤتمر الصلح في باريس لعرض قضية استقلال مصر.

وبعد ثلاثة عقود من ثورة 1919، جاءت الثورة الثالثة خلال تاريخ مصر المعاصر، وهي حركة 23 يوليو 1952 والتي قام بها ضباط من الجيش المصري ضد الحكم الملكي الذي زاد فيه الفساد والمحسوبية الأمر الذي ساعد في هزيمة عام 1948، وأدى نجاح هذه الحركة والتي أُطلق عليها فيما بعد ثورة يوليو إلى أجبار

[7] http://www.sis.gov.eg/Newvr/reveulation/html/history.htm

الملك على التنازل عن العرش لولي عهده، استتبعه إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في 18 يونيو 1953.

هذا الإرث النضالي للشعب المصري على مدار تاريخه المعاصر يثبت أن الشعب بالرغم من أنه يصبر على الظروف المحيطة به من اضطهاد لمستعمر أو استبداد لحاكم إلا أنه يثور في مواجهة الطغيان، وهو ما أدى إلى ثورة 25 يناير . أو ثورة اللوتس كما أُطلق عليها . والتي اتسمت بأنها أكثر ثورات الشعب المصري شعبية وأنصعها بياضًا.

بدأت ثورة اللوتس يوم 25 يناير 2011 باحتجاجات شعبية ذات طابع اجتماعي سياسي محددة هدفها الأول في الاحتجاج على سلوك الشرطة العنيف ضد فئات المجتمع، واحتجاجًا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وكذلك على ما اعتبر فسادًا في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك. المظاهرات التي واكبت يوم عيد ا لشرطة، دعت إليها حركتي كفاية، و6 ابريل، ومجموعة الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، وتويتر والتي من أشهرها مجموعة «كلنا خالد سعيد" و«شبكة رصد".

ومع تصاعد الأحداث خاصة يوم 28 يناير 2011، والذي شهد زحفاً شعبياً على الميادين والشوارع، وما تبعه من انفلات أمني جراء اقتحام العديد من السجون وأقسام الشرطة، فقد أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011، ففي السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان مقتضب تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد. وقد أعلنت أغلب القوى السياسية التي شاركت في التظاهرات قبل تنحي مبارك عن استمرار الثورة حتى تحقيق الأهداف الاجتماعية التي قامت من أجلها.

https://youtu.be/Gs2lBTCt9to

https://youtu.be/fnk8qT2bBfw

https://youtu.be/pZKsy3mrzoQ

أسباب قيام الثورة

عوامل مباشرة لقيام ثورة 25 يناير 2011

1. عنف الشرطة

تمادت الشرطة في استخدام الصلاحيات التي أوجبها العمل بقانون الطوارئ علي مدار 30 عاماً، حيث ازداد عدد السجناء السياسيين بشكل مطرد، فضلاً عن استخدام العنف المفرط ضد المعارضين لنظام الحكم، وضد النشطاء، وكانت أبرز الأحداث التي حركت الشعور الشعبي بالسلب، وزادت من الاحتقان ضد رجال الشرطة، حادث مقتل الشاب السكندري خالد سعيد بحجة حيازته مواد مخدرة، تبعه حادث مقتل الشاب السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة في الإسكندرية، وترددت أنباء عن تعذيبه بشدة، وانتشر على نطاق واسع فيديو يُظهر آثار التعذيب في رأسه وبطنه ويديه.

2. الانتهاكات والفساد

امتدت فترة حكم الرئيس مبارك علي مدار ثلاثين عاماً (1981-2011)، تعرض خلالها لانتقادات عدة من قبل وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية بالداخل، رغم الرضا الإسرائيلي والغربي على أدائه، وهو ما ترجم على أرض الواقع باستمرار المساعدات الأمريكية والأوروبية، وصمت الغرب على الانتهاكات التي ارتكبتها حكومات الرئيس مبارك من خلال شن حملات الاعتقال بحق المتشددين الاسلاميين، فضلاً عن الانتهاكات بحقوق الانسان عامة. ويشار الي أنه كان لحكم مبارك الأثر الكبير في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمصريين، هذا بالإضافة إلى التراجع الملحوظ في مستوى التعليم، والصحة، وارتفاع معدلات البطالة، واستفحال المشاكل الاجتماعية في البلاد. ويذكر ان منظمة الشفافية الدولية أصدرت بيانا عام 2010 تناول كافة أنواع الفساد في

مصر وعلى رأسها الفساد السياسي، حيث احتلت مصر في هذا الصدد المركز 98 من 176 دولة علي مستوي العالم.

3. انخفاض مستوي المعيشة

صاحب زيادةَ عدد السكان تدهورٌ اقتصادي نتيجة فشل سياسات الدولة في الاستفادة من ازدياد الايدي العاملة، وأدى ظهور جيل جديد من الشباب كثير منهم من حملة الشهادات الجامعية لا يجدون وظائف مجزية إلى ازدياد حدة المعارضة، حيث كان الشباب العمود الفقري للثورة، فضلا عن معرفتهم الوثيقة عموما بوسائل الاتصال الحديثة واستخدامهم الفعال لها في تنظيم الثورة وإبقائها حية خلال قطع نظام حسني مبارك للاتصالات في البلاد من بدايات الثورة، ولعب هذا العامل دورا كبيرا في اندلاع الثورة خاصة مع زيادة نسبة الفقر في المجتمع المصري حيث ارتفعت إلى 80% من الشعب منهم أكثر من 40% معدومين اي تحت خط الفقر وعلى هذا انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط، إحداهما أقلية «تملك الكثير" وهي تمثل 20% فقط من الشعب، وطبقة ثانيه أغلبية «لا تملك سوي القليل" وهي تمثل 80% من الشعب وهذا هو النظام الأوليجاركى الذي تسيطر فيه قلةٌ على الثروة مستولين على حق الشعب الكادح ويطلق عليه ايضاً «الرأسمالية الاحتكارية" التي يحاول فيها رجال الأعمال والمستثمرون السيطرة والاحتكار على هيئات ونظم الدولة، محاولين إدارة دفة الحكم لمصلحتهم، وبذلك يسيطرون على كل هيئات وسلطات الدولة، تشريعية كانت أو تنفيذيه بل وحتى قضائية. يشار ايضاً الي انه ونتيجة للعوامل السابقة، فقد انتشرت العشوائيات بشكل كبير مخلفة مشكلة اجتماعية وإنسانية تمثل قنبلة موقوتة لتفجير المجتمع.

4. تزوير الانتخابات

تزوير إرادة الناخب طيلة حكم الرئيس السابق مبارك، وأخرها انتخابات مجلس الشعب التي نظمت في نهاية عام 2010، قبل شهرين من احتجاجات يناير الشعبية، والتي حصل فيها الحزب الوطني الحاكم علي 97% من مقاعد المجلس النيابي محققاً نسبة مطلقة تقصي المعارضة تماماً، الأمر الذي أصاب الشعب بالإحباط، ودعم لديه الانطباع بتراجع الأوضاع السياسية وعدم قدرة النظام الحاكم علي تلبية مطالبه.

5. تراجع الأوضاع الأمنية

رغم القبضة الحديدية التي مارسها الأمن بحق المعارضين السياسيين، إلا ان المواطن باتت لديه قناعة واضحة بأن الأمن انحرف عن مهامه الأصلية في تأمين الوطن والمواطن، الي الأمن السياسي، وفضلاً عن عمليات إرهابية شديدة التأثير حدثت في سيناء خلال سنوات بداية الألفية 21، فقد جاء حادث تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية بعد دقائق من مطلع عام 2011، وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية قتل فيها نحو 24 شخصاً، وأصيب نحو 97 آخرين، لتشير بوضوح الي اختراق تنظيمات جهادية متطرفة دولية وإقليمية للأمن القومي بوضوح، وحول هذا الحادث تحديداً عبر الشعب المصري بمسحييه ومسلميه آنذاك عن الصدمة عبر احتجاجات تلت الحادث.

عوامل مساعدة لقيام الثورة

1. قيام الثورة الشعبية التونسية

نجاح هذه الثورة التي اندلعت يوم 18 ديسمبر 2010، اي قبل 38 يوماً من الثورة المصرية، مثل عاملاً محفزاً للشعب المصري في قدرة الشعوب على إقصاء الانظمة الديكتاتورية القمعية، فقد أثبتت الثورة الشعبية التونسية ان قوة الشعوب العربية تكمن في احتجاجه، وخروجه للتعبير عن رايه بالشارع، وأن

الجيش هو مساند قوي لتطلعات الشعوب، وليس أداة بيد النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الانظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.

https://youtu.be/EnUaQOZSrHg

2. الشباب واستخدام تكنولوجيا التواصل

لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورا هاما في الدعوة للثورة المصرية وبخاصة الشبكة العنكبوتية ويأتي دورها من خلال الموقع الاجتماعي فيس بوك الذي استغله النشطاء السياسيون في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة قوية في يوم 25 يناير الذي يوافق عيد الشرطة، وكان لتحديد هذا اليوم حدث بالغ الأهمية في المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهه خصيصا لوزارة الداخلية والأسلوب القمعي الذي تتبعه. وكانت أبرز صفحات التواصل تلك التي دشنها كل من وائل غنيم، وعبد الرحمن منصور، بعنوان «كلنا خالد سعيد" في الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت.

شعار الثورة

عيش، حرية، كرامة إنسانية.. عبارات أساسية، وشعار رئيسي ردده المتظاهرون الذين خرجوا إلى ميدان التحرير وشوارع أخرى في كافة أنحاء بدأت يوم 25 يناير 2011 قاصدين من ذلك تحقيق مطالب مرتبطة بهذا الشعار، ولاقى

هذا الشعار رواجا لدرجة استخدامه في الحملات الانتخابية لمرشحي المجالس النيابية والرئاسة والأحزاب السياسية في مصر.

https://youtu.be/htwzdz1SiW8

شهداء الثورة

وفقاً لإحصائيات وزارة الصحة، فقد بلغ عدد من فقدوا حياتهم خلال التظاهرات التي شملتها مختلف المحافظات المصرية 365 شخصاً، جراء المواجهات مع الشرطة، ومأجورين من البلطجية المجندين من قبل بعض أصحاب المصالح، فضلاً عن التدافع، والدهس بالسيارات، والاختناق جراء استنشاق قنابل الغاز والدخان. فيما رجحت مصادر أهلية عدد الذين قضوا نحبهم خلال الأحداث بأكثر من 500 شخص بعد إضافة بعض الموتى الذين لم يتم التعرف على هويتهم، فضلاً عن المفقودين، فيما أعلن تقرير هيئة تقصي الحقائق عن ثورة 25 يناير بأن عدد الضحايا الحقيقي يصل إلى 846 شخص في كافة محافظات الجمهورية. وعن المصابين.. وطبقاً لوزارة الصحة فقد بلغ عدد المصابين في الأحداث نحو 6500 شخص.

https://youtu.be/Tb5f1cjZNpc

نماذج من أغاني وشعارات الثورة

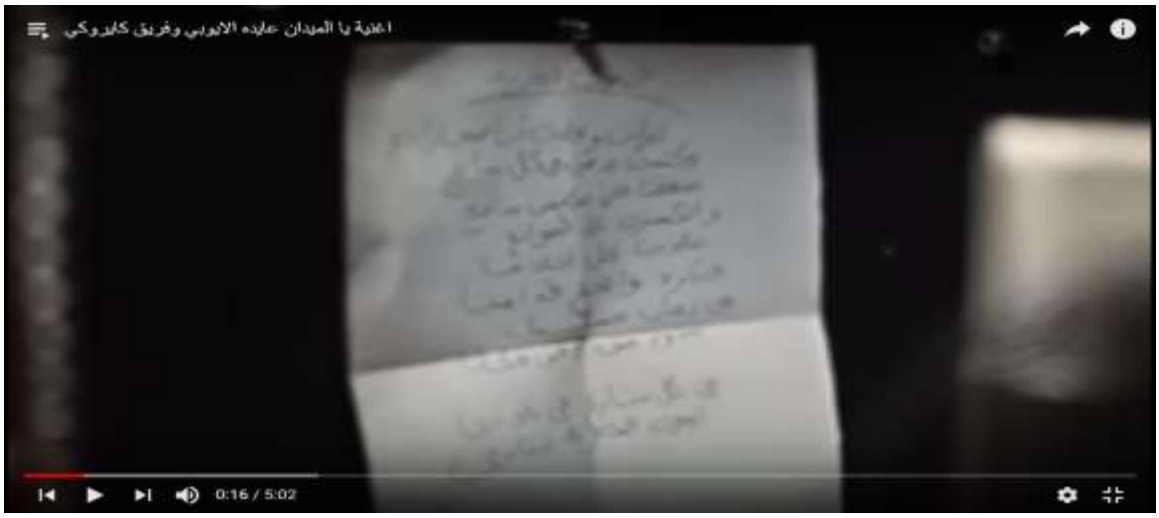

https://youtu.be/hp6nx7wJRZk

بيان تنحي مبارك عن الحكم

في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي مبارك عن منصبه وكان هذا نصه:

«بسم الله الرحمن الرحيم أيها المواطنون في ظل هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. والله الموفق والمستعان".

جاء توقيت إذاعة البيان، مع استمرار تدفق الملايين من الناس في شوارع القاهرة خاصةً في ميدان التحرير ومختلف المحافظات المصرية، وما هي إلا لحظات حتى عمت الفرحة الجميع، وهتفت النساء بالزغاريد. وقد أدي تنحي مبارك عن الحكم إلى تجميد أرصدة بعض الوزراء وكبار المسئولين وبعض رجال الأعمال ومن أهمهم حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق، وزهير جرانه وزير السياحة الأسبق، ومحمد المغربي وزير الإسكان الأسبق، وأحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني، وعدد من كبار رجال الأعمال، وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق، ايضاً نظمت محاكمات للرئيس السابق مبارك ونجليه والعديد

من قيادات الشرطة علي خلفية قتل المتظاهرين إبان الثورة، انتهت بصدور الحكم بالحبس المؤبد لمبارك ووزير داخليته حبيب العادلي، وبراءة باقي المتهمين الذين استمر حبس بعضهم علي ذمة تحقيقات في قضايا فساد والاستيلاء علي المال العام بينهم نجلي مبارك.

الإعلام المحلي والأجنبي خلال أحداث الثورة

خلقت مفاجئة الثورة حالة فريدة في تناول الإعلام المحلي لأحداثها، فالإعلام الرسمي ممثلاً في التليفزيون والإذاعة، فضلاً عن الصحف القومية الرئيسية، انتهج نوعاً من المحاباة للنظام، والتعمية عن الكثير من الأحداث، وشيئاً فشيئاً مع استمرار الثورة واتجاه الأمور نحو غروب النظام حاولت المصادر الرسمية العدول عن اتجاهها، والاقتراب من الأحداث، وبعد نجاح الثورة خرجت الصحف الرسمية بعناوين تبرز الفرح بإقصاء النظام. في حين اتجه الإعلام الخاص ممثلاً في القنوات الفضائية والصحف المستقلة والحزبية الي متابعة الأحداث عن كثب مدللاً على المادة بالفيديوهات والصور، وإن كان البعض منها قد اتجه الي قدر من التحفظ في البرامج الحوارية لدي مهاجمة نظام حكم مبارك، وابتعد عن هذا التحفظ بعد نجاح الثورة في إقصاء الحكم.

أما رد الفعل الإعلامي الدولي إجمالاً، فقد جاء مناهضًا للنظام، مؤيدًا لأهداف الثورة، وشكل هذا الإعلام عنصر ضغط مباشر طالب مبارك بنقل السلطة سريعًا، وكان في الطليعة من ذلك الإعلام الأمريكي، والإعلام بدول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن المصادر الإعلامية في تركيا، واليابان، وكندا.

انجازات الثورة

1. تنامي الشعور الوطني بضرورة مواكبة الركب الديمقراطي العالمي كوسيلة مثلي للتقدم والتنمية.
2. انتخاب أعضاء أول برلمان بصورة نزيهة، واحترام حكم القضاء بحله.

3. انتخاب أعضاء أول مجلس شورى بصورة نزيهة.
4. انتخاب أول رئيس مدني في انتخابات حرة بنسبة 51.7%.
5. التدرج في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة.

سلبيات ما بعد الثورة

ثمانية عشرة يوماً كانت كافية أمام شعب صبور للضغط بشدة على نظام حكم ديكتاتوري شمولي وإقصاءه، وكان يؤمل في أعقاب الإطاحة بالحكم ان يوضع برنامج انتقالي محدد الأهداف يكون باستطاعته تحقيق حلم الشعب في ديمقراطية طال انتظارها، في الحرية.. والعدالة الاجتماعية.. والكرامة الانسانية.. وكلها شعارات رفعها المتظاهرون، إلا ان الواقع بعد نحو عامين من إقصاء حكم مبارك يشير بوضوح الي عدد من المشكلات التي لم يتم حلها بسبب تراكمها طيلة ثلاثين عاماً من حكم الفرد المطلق.. وتسعي الثورة الان الي مواجهتها ومنها:

1. ترسيخ البناء الديمقراطي في مصر.
2. مواجهة الأمراض الاجتماعية التي فشل النظام السابق في علاجها مثل الفقر والجهل والمرض.
3. التراجع الاقتصادي الحاد بما يشمله من العجز في الموازنة العامة للدولة، وتراجع عناصر الدخل القومي،
4. إعادة الأمن.

1. ثورة مصر: التدمير الخلاق لشرق أوسط كبير؟

الأحد، 15 مايو، 2011

منقول ومترجم ... مقال بتاريخ: 2011/2/5

وليام انغدال: محلل أمريكي للتطورات الاقتصادية والسياسية.

تنشر مقالاته في العديد من الصحف والمجلات والمواقع العالمية المعروفة.

له كتب عديدة من ضمنها كتاب " السيطرة كاملة الطيف: الديمقراطية الشمولية في النظام العالمي الجديد "

رابط الموضوع:

http://www.engdahl.oilgeopolitics.net/print/Creative%20Destruction%20Washington%20Style.pdf

ترجمة النقاط الأساسية من مقال وليام انجدال:

برغم راي الاغلبية الذي يخالفه، يحتفظ وليام انغدال برايه بأنه ليس هناك شيء عفوي بالنسبة لحركات الاحتجاج الجماهيري في الدول العربية ويراها كإعادة للثورات الملونة التي نسقتها الولايات المتحدة لإحداث تغيير في النظام فيما كان يسمى سابقاً بدول الاتحاد السوفيتي. نفس السيناريوهات وتجميع الرموز: قادة المعارضة المحلية دربهم الصندوق الوطني للديموقراطية والمنظمات الأخرى التي تمولها الولايات المتحدة على فن تنظيم ثورات عفوية. الخطوط العريضة لاستراتيجية أمريكية سرية للمنطقة واضحة منذ بعض الوقت. لكن السؤال هو هل ستعمل؟

في أعقاب التغيير السريع للنظام في تونس أتت حركة الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت يوم 25 يناير ضد نظام حسني مبارك الراسخ في مصر. وخلافاً للانطباع الذي تم رسمه بعناية من أن إدارة اوباما تحاول الإبقاء على نظام مبارك الحالي، تقوم واشنطن في الحقيقة بالتنسيق لتغيير النظام في مصر بالإضافة إلى تغيير أنظمة إقليمية أخرى من سوريا وحتى اليمن إلى الاردن وأبعد من ذلك بكثير في عملية يشير إليها البعض بـ " التدمير الخلاق ".

نموذج التغيير السري للأنظمة هذا تم تطويره بواسطة البنتاغون ووكالات المخابرات الأمريكية والعديد من مؤسسات الفكر مثل مؤسسة راند على مدى عقود بدءاً بزعزعة رئاسة ديغول في مايو 1968 في فرنسا. وهذه هي المرة الأولى منذ تغييرات الانظمة التي دعمتها الولايات المتحدة في أوروبا الشرقية قبل نحو عقدين تبدأ واشنطن بعمليات متزامنة في العديد من البلدان في المنطقة. إنها استراتيجية ولدت من يأس معين ولا تخلو من مخاطر كبيرة بالنسبة للبنتاغون وبالنسبة لأجندة وول ستريت طويلة المدى.

قبل زيارة أوباما في 2009 للقاهرة قامت هيلاري كلينتون باستقبال مجموعات من شباب التغيير تابعين لبرنامج جيل جديد والتابع لمؤسسة فريدو هاوس. فريدوم هاوس والصندوق الوطني للديمقراطية هي أدوات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قاله جورج بوش الابن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. مجلس إدارة الصندوق الوطني للديمقراطية يتضمن نائب وزير الدفاع السابق ورئيس وكالة المخابرات المركزية: فرانك كارلوتشي....

لقراءة المقال الكامل اضغط الرابط التالي:

مقال الكاتب الأمريكي ويليام انجدال عن الثورة المصرية في 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

2. تداعيات الثورة التونسية في 14 يناير 2011على الحالة المصرية. الثورة التونسية، الأسباب. . عوامل النجاح. . النتائج[8]

د. على عبده محمود

تعد تونس إحدى دول شمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط، والتي يُشهد لشعبها بثوراته على الظلم. وعلى مدار تاريخها شهدت دولة تونس الشقيقة العديد من الثورات، كانت بعضها مذهبية كحال الثورة على الدولة العلوية وبعضها سياسية. وكثيرا ما كانت تلك الثورات تمتد لتشمل معظم دول المغرب العربي، ففي عام 1881 عندما خضعت دولة تونس للحماية الفرنسية انفجرت المقاومة الشعبية وتأسست أول حركة سياسية منظمة عام 1907 وتأثرت بحركة تركيا الفتاة، ثم ظهر الحزب الدستوري التونسي خلفاً لحزب تونس الفتاة (1). وحصلت تونس في مارس عام 1956 على استقلالها وتولى الرئيس الحبيب بورقيبة الحكم كأول رئيس لتونس التي استكملت استقلالها عام 1963 بإجلاء آخر جندي فرنسي عن قاعدة بنزرت، وفي 7 نوفمبر عام 1987 تولى الرئيس زين العابدين بن علي مقاليد السلطة وفقا لأحكام الدستور، حيث تمت المصادقة على أول دستور للجمهورية التونسية عام 1959(2). ورغم تضمن مواد هذا الدستور للعديد من المواد التي تضمن حياة كريمة للمواطنين وتضمن حرية الفكر والتعبير وحرية المعتقدات وحرية التنقل، وهو ما يوجد في معظم الدساتير إلا أن ذلك نادراً ما كان يطبق على أرض الواقع في دولة تونس.

لقراءة المقال بالكامل اضغط الرابط التالي:

الثورة التونسية 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[8] http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/8.htm

3. الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية.. الأسباب والمبررات[9]

د. عبد الحكيم سليمان وادي

مقدمة

منذ بداية 2011 شهدت المنطقة العربية ما لم تشهده طيلة عقود فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة مما دفع البعض إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال فإن الثورات التي شهدها العالم العربي فاجأت الكثيرين في الداخل والخارج وستدخل في التاريخ العربي كسنة استثنائية و تأسيسية بدءا بالثورة التونسية مرورا بمصر في يناير2011 وليبيا واليمن في فبراير و سوريا في مارس من العام نفسه، امتدادا إلى الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وسلطنة عمان فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية، فشرارة الربيع العربي انتشرت عربيا بسرعة البرق بحيث لم تستثني أحدا من الدول العربية وان اختلفت قوة أو ضعف هذه الاحتجاجات الشعبية ضد النظم السلطوية من دولة لأخرى بما فيها دول الخليج العربي التي تمتلك سلاح النفط والوضع الاقتصادي المزدهر. وما يعطي أهمية لهذه الثورات أنها على عكس حالات التغيير السياسي في الماضي فهي ليست موجهة ضد عدو أجنبي، وإنما عدو داخلي ومطالبها تتعدى الدعوة إلى تلبية الحاجات المادية للمواطنين إلى قضايا غير مادية كالكرامة ومحاربة الفساد و الحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإنهاء مفهوم الفرد الحاكم الوحيد مثل الرئيس الليبي السابق معمر القذافي والتأكيد على ضرورة فرض سلطة الشعب عبر صناديق الاقتراع والانتخابات الديمقراطية لذلك تم رفع شعار إسقاط النظام في اغلب

[9] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=398065

الدول رغم اختلاف أسماء ساحات الاحتجاجات" ميدان التحرير أو اللؤلؤة أو شارع بورقيبة أو ساحة التغيير" فالهدف ظل واحدا وهو إسقاط الانظمة الديكتاتورية العربية سواء كان ذلك عن طريق إسقاط شامل للنظام أو تغيير جزئي عبر إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية عليه.

لقراءة الدراسة كاملة اضغط الرابط التالي:

الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية –عبد الحكيم وادي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/flffBluesFk

https://youtu.be/4UljDDJZqIg

4. ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية[10]

03 مايو، 2011

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة مؤتمراً علمياً بعنوان: "الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: من خلال الثورة التونسية"، في الفترة من 19- 21 أبريل 2011، وتناول خلفيات الثورة التونسية وسياقاتها وتحديات الانتقال الديمقراطي، واستشراف آفاقه من خلال مجموعة من الأوراق العلمية ومداخلات قادة سياسيين وأمناء أحزاب تونسيين، وعبر استعراض تجارب ميدانية لنشطاء ساهموا في إنجاح ثورتي مصر وتونس، كما شارك في المؤتمر نخبة من الباحثين والأكاديميين والمفكرين العرب المهتمين بالشأن التونسي.

وينشر المركز العربي ملخّصاً للمداخلات التي قُدّمت في هذا المؤتمر في صورة ملفّ متكامل يغطّي كافة جوانب الثورة في تونس، ويتطرق لمختلف وجهات النظر بشأن التّحدّيات المستقبلية لإنجاح الثورات في الوطن العربي.

لقراءة الملف بالكامل وتحميله اضغط الرابط التالي:

ملف الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية

– موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[10] http://www.dohainstitute.org/release/09183986-ab64-4e26-aff8-9dbb2bf42913

5. ثورة مصر: الجزء الأول. من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير[11]

في الجزء الأول من كتابه ثورة مصر المعنون من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، والصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (720 صفحة، من القطع المتوسط)، يستنفد بشارة أدوات بحث متعددة وجهدًا استقصائيا لفهم حقبة بالغة الأهمية من التاريخ المصري الحديث. في تقديمه كتابه هذا، يقول بشارة إنّ الغرض منه إنتاج بحث توثيقي عن ثورة مصر 2011، وهذا محور الكتاب الذي يبدأ بعرض تاريخي لفهم السياسة والمجتمع والجيش في مصر، محدّدًا بصعود جمهورية يوليو وأزمتها التاريخية في نهاية عصر مبارك، معترفًا بصعوبة كتابة مقدمة تاريخية للثورة المصرية، لان التاريخ المصري غير مجهول، ولكن الكتاب يعيد سرده بطريقة مختلفة ملقيًا الضوء على زوايا مهمة متعلقة بطبيعة النخبة السياسية والتحولات الطبقية في مصر وعلاقة الجيش بالسياسة، وجذور الاستبداد وجذور الاحتجاج. وبعد عرض تاريخي تحليلي للثورة، تتمحور المهمة الرئيسة في الجزء الأول من الكتاب على تأريخ

[11] www.dohainstitute.org/content/326bf58b-f481-48d4-b1cd-749691ab79cb

مسيرة الاحتجاج حتى 25 كانون الثاني/ يناير 2011 وما بعده، حتى 11 شباط/ فبراير 2011 وفقًا لمقاربات التاريخ المباشر، ما استدعى غوصًا في تفصيلات الحراك الثوري، توثيقًا وتحليلًا، لتقديم مرجع أكاديمي توثيقي للقارئ، سواء أكان مواطنًا مهتمًا بالشأن العمومي أم باحثًا.

في الفصل الأول خلفية تاريخية موجزة، يوجز بشارة الخلفية التاريخية التي أدت إلى اندلاع ثورة 23 تموز/ يوليو 1952. ويقول لو كان على ثورة 25 يناير صوغ ذاتها بجملة واحدة لنطقت "مصر للمصريين فعلًا"، اي لكلّ المصريين لا لبعضهم، في استعادةٍ تاريخية لثورة المصريين ضد رهن مصر للديون الأجنبية، حين رفعوا شعار "مصر للمصريين" أول مرة، في ايام الوصاية الانكليزية. ويستعرض التطور الذي عرفته القوات المسلحة المصرية من مؤسسة لا تتدخل في الشأن الداخلي إلى عنصر مؤثّر في القرار، توّج تأثيره هذا بثورة الضباط الأحرار. ثم يعرض بشارة بداية المرحلة الناصرية، وقرارات إلغاء دستور عام 1923، وحظر الأحزاب، وإنشاء هيئة التحرير، وصفقة الأسلحة التشيكية، وتأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي، وإعلان الوحدة المصرية – السورية، والانقسام بين إعادة الحكم إلى المدنيين وإبقائه في ايدي العسكريين، ورفض مصر الانضمام إلى حلف بغداد، ونكسة 1967 وتنحّي عبد الناصر ثم عودته، وحرب الاستنزاف.

في الفصل نفسه، يسهب بشارة في وصف خيارات جمهورية يوليو، منطلقًا من أنّ ثمة "عناصر كثيرة مشتركة بين عهود مبارك والسادات وعبد الناصر، من حيث بنية الدولة والنظام الأمني السائد فيها ووجود حزب حاكم متداخل مع بيروقراطية الدولة، إلى جانب ملامح تدفعنا إلى القول إنّ هذه النظم الثلاثة في حقيقتها جمهورية واحدة، هي جمهورية 23 يوليو". ثم ينتقل إلى محمد أنور السادات والسلام مع إسرائيل وخروج مصر من دول المواجهة العربية،

والتراجع داخليًا عن النظام الاشتراكي، وصولًا إلى مقتل السادات، وتبوّؤ حسني مبارك سدة الرئاسة، لتنتقل مصر بعدها إلى عهد حزب الرئيس، والاعتماد على الجيش والأمن لحفظ النظام، والتحالف مع الولايات المتحدة. ينتقل بشارة بعدها إلى تناول التحولات في الجيش المصري: من هيمنة العسكر وتداخل سلطات الجيش والرئيس، إلى خضوع الجيش لمنصب الرئاسة، إلى استقلالية الجيش، ثم يتناول الجانب الاقتصادي مسلّطًا الضوء على اللبرلة الاقتصادية والسلطوية السياسية في مصر، وانتقال السلطة والمجتمع من التعاضدية الناصرية إلى تكريس الزبائنية، وصعود طبقة رجال الأعمال، انتهاءً بتردي الأوضاع الاجتماعية في عهد مبارك.

يقدّم بشارة في الفصل الثاني، لم يكن شعب مصر خاملًا قبل 25 يناير: موجز تاريخ الاحتجاجات في مصر الحديثة، سردًا بالأسماء والوقائع التامة لحركات الاحتجاج في التاريخ المصري الحديث بعد ثورة 23 يوليو، حتى مقتل خالد سعيد، الشرارة التي أشعلت نار 25 يناير، من دون أن يؤرخ لها، كما يقول. يورد نظرة سريعة، بعيدة عن الإحاطة بتاريخها كلّه، ويتوسع في التفصيلات كلما اقترب من 25 يناير، فللاحتجاج في العقد الأخير من عهد مبارك علاقة مباشرة بتفجر الموجة الثورية في 25 كانون الثاني/ يناير 2011.

يسرد بشارة في هذا الفصل وقائع الاحتجاجات المصرية ما بعد ثورة الضباط الأحرار، اي في عهدَي عبد الناصر والسادات، ثم وقائعها في عهد مبارك، ثم يتوسع في السرد والرواية والتحليل في العقد الأخير من عهد مبارك ونشوء الحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الان)، وحركة كفاية وغيرهما، مبوبًا الاحتجاجات فئويةً سياسيةً واجتماعيةً واقتصاديةً، متناولًا دور القضية الفلسطينية في تسعير هذه الاحتجاجات، ودور شباب الإخوان المسلمين والحركة العمالية وحركة 6 أبريل في الحراك الجديد،

ودور المدونين والطفرة التقنية في تحشيد المحتجين وتوجيه بوصلة الاحتجاج، وانطلاق حركة شباب من أجل العدالة والحرية ودور الجمعية الوطنية للتغيير. في الفصل نفسه، يستعرض بشارة تفصيلات خاصة بمنظومة القمع والتعذيب في مصر، وإرادة التعذيب، وفضيحة التعذيب بالوكالة، وسبب إضافة المحتجين تعبير الكرامة الانسانية إلى العيش والحرية في شعارهم الوطني، انتهاءً بتصاعد وتيرة الرفض الشعبي بعد مقتل خالد سعيد.

يدقّ بشارة في الفصل الثالث، ثورة 25 يناير: العبور الكبير من الاحتجاج إلى الثورة - تاريخ وتوثيق، باب التاريخ المصري المعاصر الذي ما بردت الدماء المسفوكة في أثنائه بعدُ، ناقلًا يوميات ثورة مصر بالكلمة والتسجيل والرواية من أفواه من صنعوا الثورة أنفسهم، لحظة بلحظة، فيرسم خريطة كاملة للاحتجاجات والمسيرات والتظاهرات والاشتباكات والاعتقالات يومًا بيوم، مبتدئًا من التحضير الحثيث لتظاهرات 25 يناير وتحوّل الأمر من دعوة تقليدية للتظاهر في عيد الشرطة – 25 كانون الثاني/ يناير من كلّ عام – إلى دعوة لقلب النظام القائم، بعدما أشعل هروب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي من بلاده بفعل ثورة الياسمين، الحماسة في قلوب الشباب المصري، على اختلاف انتماءاتهم.

يسرد بشارة بالتفصيل حوادث يوم 25 كانون الثاني/ يناير 2011، وتوسّع التظاهرات والمواجهات مع الشرطة والأمن المركزي في 26 و27 و28 كانون الثاني/ يناير، وتحرّك النخبة المصرية على وقع الحراك الشعبي، ثم ولادة عهد المسيرات المليونية ابتداءً من جمعة الغضب، في يوم 28 كانون الثاني/ يناير، وإخلاء الشرطة والأمن الساحة للبلطجية قبل انتشار الجيش المصري بعدما شكّل المواطنون لجانًا شعبية لحماية منازلهم ومرافق الدولة، وعلى رأسها المتحف، من موجة النهب التي سرت آنذاك. يعرض بشارة ولادة جمهورية

التحرير، نسبةً إلى ميدان التحرير مهد الثورة، ثم يُثبت وقائع موقعة الجمل (2-3 شباط/ فبراير 2011) التي ما زالت موضوع أخذ وردّ حتى اليوم، ونشوء ائتلاف شباب الثورة بعد جولة حوار أولى مع السلطة، ثم جولة ثانية قصيرة جدًا في 6 شباط/ فبراير، وأخيرًا رحيل النظام في 11 منه.

لم تقف حوادث ثورة 25 يناير عند حدود القاهرة، بل امتدت نارًا في هشيم المحافظات المصرية كلّها. في الفصل الرابع من الكتاب، يوميات الثورة المصرية في المحافظات خلافًا للانقلاب... لم تقتصر الثورة على القاهرة، يتطرق بشارة إلى موضوع الحراك الثوري في المحافظات المصرية الذي لم تُعالجه الدراسات التي تناولت الثورة المصرية حتى الان، معتمدًا على شهادات ناشطين، مكتفيًا بالإحاطة بالمشهد الثوري في المحافظات المصرية، وبخلفياته الاجتماعية والاقتصادية، من دون أن يخصّص بحثًا أو كتابًا بذاته لهذا الموضوع، إنما يأتي إتمامًا للصورة الكبيرة، لا أكثر.

وكما تناول بشارة يوميات الثورة في القاهرة، يتناولها هنا بالتفصيل نفسه في المحافظات مع بعض الإشارات إلى سماتٍ خاصة بكلّ محافظة؛ كمشاركة الحراك النقابي في المحلة الكبرى واستيلاء الريف على الثورة فيها، واعتزاز أهالي السويس بإرثهم المقاوم منذ أن صدّوا العدوان الثلاثي ورفضهم التهميش الدائم، وثأر الإسكندرية لتاريخها العريق من تهميش النظام الدائم، وعودة أهالي أسوان إلى الاهتمام بالشأن العمومي بعدما تركوه. يكتب بشارة: "منحت مشاركةُ المحافظات الثورةَ طابعَها الوطني الشامل، فلم يقتصر دور هذه المحافظات على ما يسرده الناشطون، لان قسمًا كبيرًا ومهمًا من المشاركين في ميدان التحرير، ولا سيما بعد جمعة الغضب، جاء إلى العاصمة من المحافظات؛ إذ توجّه أبناء هذه المحافظات إلى القاهرة للمشاركة في التظاهرات، لأنهم أدركوا أن فيها يُحسم صراعُهم مع النظام".

يخصّص بشارة الفصل الخامس في هذا الجزء من كتابه لشباب الثورة، فيعنونه عن شباب الثورة: أرقام ذات مغزى، جامعًا فيه أسماء 333 شابًا حضّروا لتظاهرات 25 يناير، أو عملوا في شبكاتها التنظيمية، أو برز عملهم التنظيمي القيادي خلال الثورة، وأدرجها في قوائم تتضمن معلومات عن تحصيلهم العلمي وعملهم وانتمائهم السياسي. يكتب بشارة شارحًا: "الناشطون في أغلبيتهم مسيّسون ومتأثرون بتيارات فكرية منوعة، إسلامية ويسارية، وليبرالية، وقومية، وغيرها. لكنهم، خلافًا للأحزاب التي مثّلت تياراتهم في الماضي، نجحوا في تجاوز الايديولوجيات إلى القيم الأخلاقية في السياسة، وإلى التعاون والاتفاق على هذا الأساس".

يضيف بشارة: "كان القسم الأكبر منهم غير حزبي، وإن كان عدد منهم منتميًا إلى أحزاب، أو مرّ من خلال حزب إسلامي أو يساري. بعضهم منظّم في روابط واتحادات شبابية وليس في أحزاب، وبعضهم الآخر ليس عضوًا في هذا ولا في ذاك، وهؤلاء سمّيناهم مستقلين. واعتبرنا في التقسيم بعض الناشطين إسلاميًا أو يساريًا، لان هذا طابعه الفكري الذي صرّح به، أو عُرف به من خلال نشاطه داخل المجموعات الشبابية، لا لأنه عضو في حركة أو تنظيم. فهو مستقل حزبيًا إذا صح التعبير، لكننا صنّفناه يساريًا أو إسلاميًا أو غيره".

https://youtu.be/ZyLvavHLJ80

27/7/2013

المبحث الخامس

ملف كامل عن دور القوات المسلحة

في ثورة 25 يناير 2011

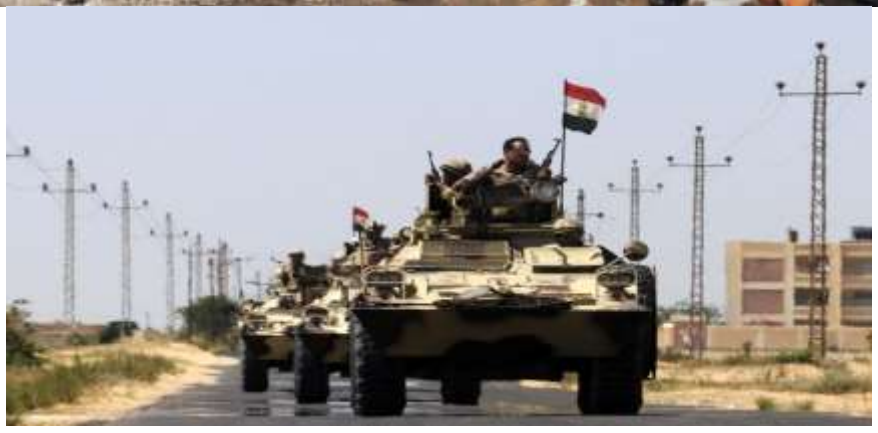

1. الجيش المصري. . . ثورة 25 يناير[12] نموذج للمؤسسة الوطنية"

رمضان قرني محمد، باحث بالهيئة

تشير دراسة محتوى التناول الإعلامي الدولي والمواقف الرسمية العالمية لثورة الخامس والعشرين من يناير عن مخزون إعلامي كبير، وتقدير واحترام عالمي لدور المؤسسة العسكرية المصرية تجاه الثورة، سواء من خلال تعاملها الراقي والحضاري وممارسة أعلى درجات الانضباط الوطني مع الثورة، أو من خلال إدارة المرحلة الانتقالية الراهنة، والتي تعد مرحلة مفصلية في تاريخ مصر المعاصر، ولا غرو إذا تجاوزت في آثارها الحدود الإقليمية والدولية، ويمكن أن نعزو هذه الدرجة من الايجابية لدور المؤسسة العسكرية المصرية إلى جملة من الأسباب:

أولا:

الدور التاريخي للجيش المصري والنظر إليه باعتباره العمود الفقري للدولة المصرية الحديثة.

ثانيا:

الموقف الايجابي للجيش من الثورة وتعهده باحترام مطالبها.

ثالثا:

سرعة بيانات الجيش التي أزالت الكثير من اللبس حول بعض القضايا، وأبرزها الموقف من المعاهدات الدولية لمصر لبناء الثقة والطمأنينة في الأوساط الدولية.

[12] http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/4a.htm

رابعا:

موقف الجيش من عملية التحول الديمقراطي، وتعهده بانتقال سلس للسلطة إلى سلطة مدنية، وهو أمر خالف كثير من التحليلات التي كانت تتحدث عن انقلاب عسكري في مصر.

خامسا:

تركيبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والتي تضم خبراء على أعلى مستوى في كافة المجالات، أخذوا على عاتقهم إدارة مرحلة التغيير وتحديد إطارها ليسلم الإدارة بعد ذلك إلى المدنيين.

سادساً:

توظيف الجيش المصري لأدوات التواصل الالكتروني الحديثة، خاصة صفحات "الفيسبوك" و"الرسائل النصية"، مما ساهم في سرعة التواصل مع الداخل المصري إزاء العديد من القضايا الشائكة، وتبيان موقف الجيش منها.

أولا: دور الجيش المصري قبل تنحي الرئيس مبارك

تكشف تطورات تلك الفترة، والتي تمتد من تاريخ 25 يناير، تاريخ اندلاع الثورة المصرية، حتى يوم الحادي عشر من فبراير، تاريخ تنحي الرئيس مبارك عن الحكم، إلى سلوك المؤسسة العسكرية المصرية أقصى درجات التعاطي الايجابي مع تطورات الأحداث على أرض الواقع، وذلك رغم الحساسية السياسية التي واجهت الجيش في ظل تواجد الرئيس السابق في الحكم، وفي هذا الخصوص يمكن الإشارة إلى موقف الجيش من القضايا التالية:

لقراءة الملف الكامل اضغط الرابط التالي:

دور القوات المسلحة المصرية في حماية ثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

2. الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر[13]

2013/10/21

بقلم أ.د. مصطفي علوي

كان يمكن أن يكون عنوان هذا المقال : « الجيش والسياسة في مصر» وذلك على أساس أن الثورة هي إحدى ظواهر السياسة، ومن ثم فإن الكل يحتوي الجزء. ولكننا، رغم ذلك آثرنا أن نضع الجزء ، الذي هو الثورة، في العنوان الرئيسي للمقال لعدد من الأسباب: منها أن مصر عرفت العديد من الثورات منذ ثورة عرابي وحتى ثورة 30 يونيو 2013، ومنها أن تلك الثورات المتعددة لم تكن ذات نمط واحد فيما يخص أهداف كل منها وأدواتها وتأثيراتها على الحياة العامة وعلى السياسة المصرية، ومن ثم فإن ذلك التعدد والتنوع في حالات «الظاهرة الثورية» يعتبران سببا رئيسيا في وضع كلمة الثورة ضمن عنوان المقال. ويضاف إلى ذلك أن تلك الثورات المتعددة - ثورة عرابي، ثورة 1919، ثورة 1952 ، ثورة يناير 2011 ، وثورة يونيو 2013 - لم تكن من نوع واحد، كما أن

[13] http://democracy.ahram.org.eg/News/541/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9--%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1.aspx

تأثيراتها على الحياة السياسية المصرية تفاوتت. وفضلا عن ذلك فإن الأدوار التى لعبتها، أو تلك التى لم تلعبها، القوات المسلحة المصرية في كل من تلك الثورات ، كانت أدوارا متنوعة بما يؤدى إلى مزيد من تعقيد الظاهرة موضع الدراسة، وهو ما يبرر، بقوة، ضرورة تضمين عنوان المقال مفهوم الثورة ، وعدم الاقتصار على مفهوم السياسة عند دراسة دور الجيش في الحياة السياسية المصرية.

وبعد هذه المقدمة التى تمثل جوهر إشكالية البحث في هذا المقال، يكون من المهم الإشارة إلى القضايا أو الموضوعات الرئيسية التى تشكل جوهر الإشكالية البحثية التى يسعى هذا المقال إلى النظر فيها. ومن المنطقي في هذا الصدد أن يبدأ المقال بعرض لأهم الثورات التى مرت بها الحياة السياسية المصرية، ثم ينتقل إلى البحث في الدور، أو الأدوار ، التى لعبها الجيش المصري في بعض تلك الثورات ، مع رصد الحالات الثورية الأخرى التى لم يشارك فيها الجيش المصري. وبعد ذلك ينتقل المقال إلى توسيع نطاق البحث ليضيف إلى ما سبق النظر في محددات الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية، أو لم تلعبه ، في حالات الثورات موضع الدراسة، ومن ثم ننتقل إلى البحث عن محددات الدور العام للقوات المسلحة المصرية في الحياة السياسية بصفة عامة، وليس فقط في حالات الثورة، وهو ما يرتبط بعوامل من قبيل التكوين الاجتماعي لضباط القوات المسلحة، ومدى مؤسسية واحترافية القوات المسلحة مقارنة بمؤسسة واحترافية مؤسسات الدولة المدنية - إن وجدت - ، ومدى ديمقراطية ، أو عدم ديمقراطية بنيان الدولة ومؤسساتها، ومستوى التهديدات التي تواجه الأمن القومي وتداخل الخارجية منها مع الداخلية، فتلك كلها عوامل بالغة الأهمية في صياغة الأدوار والوظائف التى تؤديها القوات المسلحة، أو تكون متاحة لها، ومدى تأثيرها - أو حتى طغيانها - على

الأدوار والوظائف التى يجب على الدولة أن تؤديها بواسطة مؤسساتها المدنية، وهل تلك الأخيرة حاضرة أم غائبة ، وهو ما يؤثر على رسم المجال والنطاق المتاحين أمام القوات المسلحة للعب أدوار مهمة قد تتجاوز أدوارها المعهودة إليها بحكم تخصصها إلى أدوار أخرى تضطر أحيانا لأدائها نتيجة ضعف البنية المؤسسية للدولة المدنية .

أولاً- الجيش والثورات

كان الجيش حاضرا بدرجات متفاوتة، في الثورات المصرية منذ ثورة عرابي إلى ثورة 30 يونيو 2013، مرورا بثورة 1952، ثم ثورة يناير 2011. أما ثورة 1919، فقد كانت ثورة شعبية لم يكن للجيش دور فيها، إذ كانت مصر لا تزال تحت الاحتلال البريطاني، وكان التكوين الاجتماعي للجيش لا يسمح بدور بارز له في هذه الثورة. وكذلك فإن ثورة عرابي كانت، بالأساس ، ذات دلالة رمزية.

أما ثورة 23 يوليو 1952 فقد بدأت بانقلاب عسكري تحول إلى ثورة سياسية. وهنا يجب أن نذكر أن طبيعة الجيش المصري قد أخذت في التغير بعد السماح، منذ عام 1936 ، بدخول أبناء الطبقة الوسطى المصرية إلى القوات المسلحة المصرية، وهو ما أدى إلى تغير مهم في التكوين الاجتماعي، والتوجه الإيديولوجي، والطابع المؤسسي للقوات المسلحة ، وأدى ذلك إلى تشكيل الضباط الأحرار الذي أدى وجوده إلى اتساع الفجوة، أو الهوة، بين هيكلية مؤسسات الدولة المدنية وتلك الخاصة بالقوات المسلحة، خاصة ضباطها المنتمين إلى جيل وهيكل الوسط داخل تلك المؤسسة . وقد كان ذلك تمهيدا منطقيا لاندلاع ثورة يوليو 1952 في شكل انقلاب عسكري ناجح تحول إلى ثورة تتبنى نهجا فاعلا ومختلفا ليس فقط على مستوى السياسة الداخلية ، وإنما كذلك على مستوى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، وكذلك كان النهج جديدا ومختلفا فيما يتعلق بدور الجيش في الحياة العامة والسياسة الداخلية.

ورغم تطور دور الجيش وقوته بعد انقلاب 1952 الذي تحول إلى ثورة - وبالذات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن القوات المسلحة كانت قبل 1967 أقل حرفية ومؤسسية ومهنية مما أصبح عليه الحال بتأثير إيجابي لهزيمة 1967 في هذا المجال على وجه التحديد.

وقد زادت أهمية الجيش ودوره في الحياة العامة بعد نجاحه في التعامل مع انتفاضة يناير 1977 التى عرفت بانتفاضة الخبز، ثم نجاحه في التصدي لأزمة الأمن المركزي بعد ذلك بتسع سنوات، أي في عام 1986. وقد أضاف الجيش المصري إلى رصيده كلاعب استراتيجي بالغ الأهمية في السياسة المصرية من خلال الدور الذي لعبه في مواجهة الإرهاب، والذي كان قد تصاعد منذ عام 1993 ووصل ذروته في أحداث الأقصر في 1997.

ومع ذلك تظل ثورة يوليو 1952 العلامة الأبرز على طريق الجيش المصري للعب الدور الأهم في الحياة السياسية والعامة . وكما سبق القول، فإن انحياز تلك الثورة للأغلبية المظلومة، وتدشين سياسات اجتماعية واقتصادية لصالح الفقراء والطبقة الوسطى ، وبالذات في شريحتها الدنيا، قد أدى إلى بروز دور الجيش في الحياة السياسية فيما بعد 1952. وقد ساعد على ذلك الكاريزما السياسية الكبيرة والعالية التى تميز بها الزعيم جمال عبد الناصر ، ونجاحه في إدارة ازمه 1956 بطريقة أعادت قناة السويس إلى مصر، ووجهت ضربة قاسية لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل على المستوى السياسي، وإن لم يكن ذلك هو الوضع على الصعيد العسكري.

ولكن ، رغم قسوة الهزيمة العسكرية التى عانت منها مصر في يونيو 1967، فإن عدم تحولها إلى هزيمة سياسية، وقدرة مصر وجيشها ورئيسها على مواجهة آثار تلك الهزيمة، والبدء في الردود العسكرية القوية فيما عرف بحرب الاستنزاف ، كل ذلك أدى إلى تجاوز الجيش المصري للآثار التى ترتبت على

حرب 1967. بل على العكس، فإن هزيمة يونيو 1967 قد قادت إلى إعادة صياغة البنية المؤسسية للقوات المسلحة المصرية التى انتقلت من مرحلة قامت على عدم المؤسسية وغياب المهنية والحرفية إلى مرحلة جديدة تحققت فيها كل تلك المؤشرات الدالة على بناء الحرفية والمهنية ، ومن ثم المؤسسية، وهو ما يعنى أن خسارة حرب 1967 قد أدت إلى إعادة بناء القوات المسلحة على نحو يجعلها أكثر تأثيرا، وبشكل إيجابي، على الحياة العامة والحياة السياسية في الدولة المصرية.

وقد ساعد على صعود الجيش ودوره في بنية الدولة المصرية بعد عام 1952 نجاح عبد الناصر في تعبئة الجماهير من حوله، ومن حول سياساته وكازيزميته، وذلك هو ما مكنه من مواجهة خصومه السياسيين، خاصة الأخوان المسلمين عام 1954، ثم عام 1965.

وعندما توفي جمال عبد الناصر في عام 1970، صعد أنور السادات إلى رئاسة الجمهورية ، وكان ذلك تعبيرا عن استمرار نظام 1952، ولو جزئيا، في مسارات السياسات الداخلية والخارجية. وقد عانى السادات في بداية توليه الحكم من نخبة اليسار والناصريين فاتجه إلى التركيز على الإعداد لحرب أكتوبر 1973 ، والتي مثلت قفزة بالغة الأهمية في الأداء العسكري المحترف للجيش المصري تحت قيادة سياسية ذات رصيد ودهاء سياسي واضح. وكذلك، فإن السادات كان قد اتجه إلى مكافحة اليساريين والقوميين من خلال صياغة علاقة عمل مع التيارات والقوى الإسلامية، ومن بينها الأخوان المسلمين، وإن كان ذلك قد انتهي - ويا للمفارقة - باغتياله على يد عناصر إرهابية كانوا - آنذاك - ضباطا بالجيش المصري، وذلك على خلفية سياسته الرامية إلى الوصول إلى معاهدة سلام مع إسرائيل.

وبعد اغتيال السادات صعد حسنى مبارك إلى رئاسة الجمهورية، وهو ما كان يعتبر، على الأقل شكليا، استمرارا لهيمنة العسكريين على قمة هيكل السلطة في مصر منذ عام 1952 . ولكن الفارق الأهم بين حالة مبارك وحالة ناصر أو السادات يتمثل في افتقاده للكاريزما السياسية ، وتفضيله لآليات عمل ومساعدين من بيروقراطية الدولة والسماح لهم بالاستمرار في مواقعهم سنوات عديدة، ربما تأثرا بشخصيته، وطريقة الإدارة والتفكير ، وعدم تفضيله لكوادر عالية المستوى، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على هيكل الدولة كله، خاصة السلطة التنفيذية، ولكن من دون أن يعنى ذلك ابتعاد هياكل السلطات الأخرى جميعا من ذلك البوار الفكري والوظيفي.

غير أن أخطر العوامل التى أدت إلى تفكك النظام تمثلت في الانحياز للطبقة العليا ونخبتها على حساب أغلبية الشعب، والتأثر السلبى الشديد من الاستمرار في مقاعد الحكم والسلطة ، ليس فقط من جانب مبارك وإنما ايضا من جانب كبار معاونيه وكبار قيادات السلطات الثلاث، فضلا عن غياب بُعد العدالة الاجتماعية عن سياساته الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك النية في التوريث السياسي لمنصب رئيس الجمهورية ، وسوء التعامل مع الأزمات وإدارتها على نحو يؤدى إلى مزيد من التصعيد ، وهو ما ينطبق بشكل أوضح على حالة أزمة 25 يناير 2011 التى تحولت إلى ثورة شعبية غامرة كان لسوء إدارتها أثر كبير ومهم وخطير في تحولها من أزمة إلى ثورة.

وربما كان لضعف قدرة مبارك على تعبئة وحشد وتنظيم قوى سياسية منظمة ومؤثرة أثره الواضح في تحولات بدأت قبل ثورة يناير 2011، ولكنها لم ترصد بشكل دقيق ، لا سياسيا ولا حتى علميا، وتمثلت تلك التحولات في خلو الساحة من قوى وتيارات سياسية كبيرة ومنظمة وفاعلة من خلف النظام، في الوقت الذي أخذت فيه قوى المعارضة ، خاصة الإخوان المسلمين ، الفرصة

لزيادة حجم وجودهم، ليس فقط في الشارع السياسي، أو في الهيكل التجاري والاقتصادي للمجتمع المصري ، أو في العلاقات الإقليمية والدولية من خلال التنظيم الدولي الذي تم بناؤه للجماعة، ولكن ايضا حصولهم في انتخابات عام 2005 البرلمانية (مجلس الشعب) على 88 مقعدا لأول مرة في الحياة السياسية المصرية.

ورغم أن أحداث يناير 2011 كانت قد بدأت بمظاهرات ومسيرات تعلن عن أن «الشعب يريد «إصلاح النظام» فإن سوء إدارة مبارك للموقف جعلت الحركة الشعبية تتحول إلى هدف أوسع وأعمق وأكبر وهو «إسقاط النظام»، وذلك ما بدت بوادره يوم 28 يناير أي بعد ثلاثة ايام من بدء الثورة، ثم في يوم موقعة الجمل ، ثم في يوم التنحي في 11 فبراير 2011 .

وقد اتضحت حرفية الجيش المصري ومهنيته ومؤسسيته، والأهم انحيازه للشعب الذي يكون أمر حمايته وتحقيق مطالبه دائما هو الهم الأساسى للقوات المسلحة المصرية. وكان ذلك جليا في الموقف الذي اتخذه الجيش منذ يوم 28 يناير، أي قبل أسبوعين من تنحى مبارك. وهنا حدث فراغ سلطة ملأه الجيش المصري، إذ حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة على قمة هيكل السلطة الشامل، وأصبح في يده سلطات إصدار الإعلانات الدستورية والتشريعات والقرارات التنفيذية ، والإشراف على كل خطوات إعادة بناء النظام السياسي بدءا بالسلطة التشريعية وانتخاب أعضائها ، وتشكيل مجلس الوزراء ، وقبل كل ذلك إصدار الإعلان الدستوري الأول والمنظم للعملية السياسية في المرحلة الانتقالية حتى انتخاب أعضاء مجلسي الشعب والشورى، ثم انتخاب رئيس جمهورية، ثم بعد ذلك إعداد مشروع جديد وعرضه على الاستفتاء الشعبي،

والملاحظة المهمة هنا تتمثل في أن ملء المجلس الأعلى للقوات المسلحة للفراغ السياسي الضخم الذي نشأ عن انهيار نظام مبارك ، مع عدم وجود الخبرة السياسية المطلوبة لأداء ذلك الدور، أو على الأقل ضعفها ، ومع ضعف القوى السياسية الليبرالية والقومية والاشتراكية وتعددها إلى حد الانقسام ، كل ذلك قد أدى إلى سيطرة أو هيمنة الاتجاه السياسي الإسلامي- المتمثل في حركة الإخوان المسلمين والحركة السلفية - على عملية إدارة الشأن السياسي للدولة المصرية ، سواء بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو من وراء ظهره . ولذلك جاءت المعادلة خاطئة ، بل ومدمرة ، فالانتخابات التشريعية بنيت على نصوص معيبة في الإعلان الدستوري، وفي قوانين الانتخابات الجديدة، خاصة ما يتعلق بمخالفة المبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات، والذي تم هدمه من خلال صيغة الثلثين لمقاعد القوائم الحزبية، والثلث لمقاعد الفردي مع السماح لأعضاء الأحزاب بخوض انتخابات مقاعد الفردي . وكانت الكارثة الأكبر في الإعلان الدستوري الخطير الذي نصب فيه رئيس الجمهورية الجديد محمد مرسى من نفسه نصف إله على الشعب المصري في نوفمبر 2012 ، ثم دستور ديسمبر 2012 بكل مآخذه.

وقد كان طبيعيا أن يترتب على ما سبق ذكره تصاعد واتساع الفجوة الخطيرة بين الدولة والشعب في عهد محمد مرسى. ودون دخول في التفاصيل ، فإنه قد ترتب على ذلك ثورة شعبية جديدة غير مسبوقة في حجمها، وفي وقوعها بعد عامين ونصف عام من ثورة يناير 2011 ، وهي غير مسبوقة ليس فقط بالمعايير والمؤشرات والخبرات المصرية، ولكن بالعالمية منها .

وكعادة الجيش المصري ، فإنه وقف مع الشعب في ثورته. ولكنه هذه المرة كان قد تحاور كثيرا مع رئيس الجمهورية للاستجابة إلى مطلب الثورة الشعبية

بعقد انتخابات رئاسية مبكرة، وهو ما رفضه رئيس الجمهورية المعزول محمد مرسى، وبعد المهلة الأولى التى انتهت في 30 يونيو ، تم إعطاء مهلة جديدة حتى 3 يوليو ، ولكن من دون استجابة، وهو ما دفع قيادة الجيش إلى التحالف مع الشعب في ثورته، ولكن هذه المرة تعلم الجيش من درس يناير 2011 فلم يتول إدارة شئون البلاد خلال مرحلة انتقالية، ولكنه صاغ خارطة مستقبل تعلمت من أخطاء المرحلة الانتقالية السابقة الممتدة من فبراير 2011 حتى يونيو 2012 . وعمل الجيش على عرض الخارطة المقترحة على كل الأحزاب والقوى والتيارات السياسية، وعلى مؤسستي الأزهر والكنيسة ، وحازت الخارطة على القبول والتأييد منهم جميعا ، فيما عدا حزب الحرية والعدالة، وجماعة الإخوان المسلمين.

ومن المهم أن نذكر هنا أن خارطة الطريق بدأت بتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة الجمهورية مؤقتا، وتعيين حكومة مؤقتة ، وصياغة التعديلات على بنود ومواد دستور ديسمبر 2012 المعطل، وهي خطوة مهمة، ومهم أن تسبق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو ما يشير إلى تعلم الجيش من دروس المرحلة الانتقالية التى أعقبت ثورة يناير 2011، فهو لا يحكم ، ولكنه يشارك في إدارة المرحلة الانتقالية ضمن أجهزة الدولة المصرية .

ثانيا – غياب الديمقراطية ودور الجيش في السياسة

إن غياب الديمقراطية عن الحياة السياسية لفترة زمنية طويلة، مع زيادة التهديدات الخطيرة التى تواجه الأمن القومي يؤدى إلى وجود للجيش في الحياة السياسية، وهو ما كان قائما في الحالة المصرية بأشكال وبدرجات متعددة ومتنوعة عبر تاريخ مصر المعاصر والحديث.

وقبل ثورة يوليو 1952 كانت ثمة ديمقراطية شكلية في الحياة السياسية المصرية. ومع ذلك لم يكن للجيش حضور قوى في الحياة السياسية، وذلك

لان الجيش في تلك المرحلة لم يكن مؤسسة قوية لكي يلعب بقوة في مجال السياسة خارج نطاق الانقلاب العسكري، كما أن مصر كانت آنذاك ، لا تزال تحت الاحتلال البريطاني الفعلي، رغم تمتعها بالاستقلال الرسمي منذ عام 1922 . وفي ظل الوجود العسكري البريطاني لم يكن ممكنا أن يكون في مصر جيش يؤثر في الحياة السياسية ، وهو الأمر الذي لم يتحقق إلا بعد ثورة 1952، وبدرجة أوضح بعد النصر السياسي الذي حققته مصر في عام 1956.

وبعد عامين من 1956 تحققت الوحدة المصرية السورية، وزادت قوة النظام «الثوري» وفعاليته فيما بين 1958(عام الوحدة) و1961 (عام الانفصال) ، وبعد الانفصال كان ثمة مرحلة انتقالية لاستيعاب أثر الانفصال امتدت حتى 1964، وعندها أقر دستور جديد ، لكن بعد ثلاث سنوات وقعت كارثة 1967 التى لم يكن ممكنا معها حتى الحديث عن الديمقراطية ، وذلك حتى تحقق الانتصار التاريخي في 1973.

ومن المؤشرات المهمة في هذا الصدد، والتي تعكس حالة الحياة السياسية التى لم يكن ممكنا معها بناء نظام ديمقراطي بالمعنى الحقيقي للكلمة، العدد الكبير من الدساتير المصرية: دستور 1922 ، دستور 1930، دستور 1954، دستور الوحدة المصرية - السورية، دستور 1964، دستور 1971 ، دستور 2012 ، ومشروع دستور 2013 (ثمانية دساتير في أقل من مائة عام).

إن عناصر الدولة الديمقراطية كانت واستمرت غائبة أو شبه غائبة عن الحياة السياسية المصرية على اختلاف الانظمة والعهود والرئاسات . ومن أهم هذه العناصر عدم تكريس السلطة في يد مؤسسة واحدة (الرئاسة أو الرئاسة والجيش) أو، وهذا هو الأخطر، في يد شخص واحد.

ومن هذه العناصر ضرورة تداول السلطة، خاصة من جانب الرئيس على اعتبار أن النظام في مصر نظام رئاسي، وذلك بحد أقصى10 سنوات، وهو مالم يكن قائما في حالة النظام السياسي المصري.

ومن تلك العناصر ايضا، أن يتم توزيع السلطات فيما بين مؤسسات الدولة إقرارا لمبدأ الفصل بين السلطات على مستوى الفعل لا القول . وليس أدل على غياب هذه المؤشرات من تولى 3 رؤساء منصب الرئاسة عبر 59 عاما، وأن يكونوا جميعا ينتمون إلى المؤسسة العسكرية . حقا إنه ليس من الخطأ أن يكون الرئيس في دولة ديمقراطية عسكريا، وهنا نشير إلى حالتي ايزنهاور في الولايات المتحدة ، وديجول في فرنسا، بل إن وزراء الدفاع في الدول الديمقراطية غير عسكريين، بينما كان كولن باول وزيرا للخارجية في الولايات المتحدة مع كونه عسكريا. ومعنى ذلك أنه ليس عيبا ولا خطأ أن يكون أهل السياسة ذوي خلفية عسكرية ، ولكن المعنى المهم هنا أن يصل الرئيس إلى موقعه عبر انتخابات نزيهة سواء كان مدنيا أو عسكريا ، وبشرط ألا يقفز على كرسي الرئاسة مباشرة من موقع قيادي داخل القوات المسلحة .

وهناك عنصر لا يقل أهمية، وهو ألا يكون عدد كبير أو ملحوظ من قادة أجهزة الدولة التنفيذية في الإدارة المحلية، بل والتعليم ، والجامعات ، والأوقاف وغيرها من أجهزة السلطة التنفيذية من العسكريين . صحيح إن الكوادر العسكرية في مصر قد تتميز عن بعض، أو كثير من الكوادر المدنية من حيث الإعداد والمهنية والحرفية والكفاءة، ولكن خبرات هؤلاء تكون بالأساس قد تكونت داخل المؤسسة العسكرية، ومن ثم قد تكون تلك الخبرات في حاجة إلى إعداد وتدريب لكي يكون لها وجود في أجهزة الدولة المدنية. وفي كل الأحوال ، يكون وجود الخبراء العسكريين - بعد نهاية خدمتهم العسكرية - في الأجهزة

المدنية التنفيذية مؤشرا على وجود مباشر وربما كبير ، وفي غير موقعه ، من جانب العسكريين، وبما لا يتفق مع أصول وقواعد الدولة المدنية الديمقراطية. والخلاصة ، أن غياب أو ضعف الدولة الديمقراطية يفتح الباب أمام الجيش لكي يكون له وجود أكبر وأقوى في أجهزة الدولة. ومن ثم ، فإنه من المهم أن تنجح عملية إعادة بناء الدولة المصرية على أساس من مبادئ وممارسات الديمقراطية المشار إليها سلفا. ونحن لا نعنى هنا فقط الإقلاع عن نموذج عبد الحكيم عامر الذي كان نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة ، ورئيسا للجنة تصفية الإقطاع ، ورئيسا لاتحاد الكرة، بل ورئيسا لهيئة النقل العام بالقاهرة . إن هذا النموذج قد ذهب إلى غير رجعة ، ومع الحرفية والمؤسسية التى أعيد بناء القوات المسلحة على أساسهما بعد عام 1967، ولكننا نقصد ايضا ليس فقط ابتعاد القوات المسلحة عن نموذج إدارة المرحلة الانتقالية، وهو ما كان يعنى وجودا قويا لها في العملية السياسية، وإنما نجاح واضح للدور الجديد للقوات المسلحة، والذي أخذ يتشكل مع ثورة 30 يونيو 2013 وفي مرحلة الانتقال - الذي نتمنى أن يتحول إلى تحول ديمقراطي في المرحلة الراهنة التى قد تمتد إلى منتصف عام 2014 .

ورغم وجاهة ونبل النوايا التى تعبر عنها السطور السابقة، فإن نجاح عملية الانتقال، ثم التحول الديمقراطي، تحتاج إلى جهود وعمليات وشروط لابد من توفيرها من جانب القوى والمؤسسات السياسية حتى لا ينتج فراغ عن فشل بكل المؤسسات بما قد يؤدى إلى ضرورة دفع القوات المسلحة مجددا إلى قلب العملية السياسية .

وهنا قد يكون مفيدا أن ننظر إلى تجارب أخرى لنتعلم منها، خاصة دول شرق أوروبا ومن قبلها دول أمريكا اللاتينية، التى مرت، وبدرجات نجاح مختلفة، بعملية انتقال، ثم تحول ديمقراطي . وربما تكون تلك العملية قد استفادت

هناك بعملية التصنيع التى امتدت لعقود من الزمن وبما أدى إلى بناء هيكل اقتصادي - اجتماعي سمح بوجود طبقة رأسمالية وطبقة عمالية فاعلة ، وهو ما يؤدى إلى مساعدة وتسهيل عملية إعادة بناء النظام السياسي على أساس ديمقراطي يقل معه بكثير أدوار الجيوش في السياسة وتأثيرها فيها . ولعل حالة نقابة عمال تضامن في بولندا حالة شديدة الأهمية في هذا السياق. وقد أخذ ذلك شكل نشأة ووجود أحزاب سياسية مهمة اشتراكية، وأخرى ليبرالية امتلكت من الرؤى والتصورات والآليات ما يمكنها أن تسهم ايجابا في بناء حياة سياسية ديمقراطية فاعلة لا تكون في حاجة إلى الجيش ليلعب في مجال السياسة.

وثمة عامل آخر يتمثل في إفادة تجارب الانتقال، ثم التحول الديمقراطي من الدعم السياسي والاقتصادي الكبير والمؤثر ، والذي جاء إلى هذه الدول من الخارج . ولعل حالة الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وهو الدعم الذي بلغ ذروته في شكل قبول تلك الدول في عضوية الاتحاد الأوروبي بشرط إعادة بناء أنظمتها السياسية على أساس ديمقراطي، هو ما أدى إلى نجاح عملية التحول الديمقراطي ، من دون حاجة إلى تدخل الجيش أو القوات المسلحة في هذه العملية.

وفي هذا الشأن تواجه مصر تحديات، بل وتهديدات ربما تؤثر سلبا على إدارة العملية السياسية على أساس من قواعد الانتقال، ثم التحول الديمقراطي . ولذلك فإن النجاح في مواجهة التهديدات التى يعاني منها الاقتصاد المصري، والأمن المصري والتحديات التى تقابل عملية إعادة بناء النظام السياسي هي التي ستحدد أمرين : أولهما مدى النجاح في بناء نظام سياسي ديمقراطي ،

وثانيهما عدم ظهور الحاجة إلى الجيش كي يلعب دورا رئيسيا ، أو الدور الرئيسي في إدارة العملية السياسية .

ثالثا – قوة التهديدات ودور الجيش في السياسة

هناك قاعدة عامة في هذا الصدد تتمثل في أن التهديدات ، وجودا وعدما، وتنوع تلك التهديدات (عسكرية ، أمنية ، اقتصادية ، سياسية) وهو ما يحدد مستوى تعقد تلك التهديدات، وحدة تلك التهديدات، والتي تقاس بضرورة - أو الحاجة إلى- استخدام القوة في التعامل مع تلك التهديدات .. هي كلها عوامل تشكل الصيغة أو الآلية التى تتعامل بها الدولة، ومؤسساتها المختلفة، بما فيها الجيش مع تلك التهديدات . وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على أن أدوارا ناجحة ومهمة تقوم بها مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية والأمنية تؤدى إلى تقليل الحاجة إلى استخدام الجيش في التعامل مع تلك التهديدات . وبصفة عامة كلما ازدادت الحاجة إلى الجيش في التعامل مع تهديدات الأمن القومي زادت أهمية وتأثير ، بل ونفوذ الجيش ، في المجتمع والدولة.

وكقاعدة عامة، كلما زادت التهديدات حدة وتعقدا وتأثيرا وتنوعا زادت الاختصاصات التى يباشرها الجيش في التعامل مع تلك التهديدات، وزادت ايضا أدوار وصلاحيات الجيش ، وهو ما يؤدى إلى زيادة أهمية وقوة المؤسسة العسكرية.

ومن ينظر إلى خريطة الأمن القومي المصري الراهنة سيجد عددا كبيرا من التهديدات الخطيرة ، بعضها إقليمي (إسرائيل ، مياه النيل وسد النهضة، الفراغ الاستراتيجي في ليبيا، احتمالات لمزيد من الانقسامات في السودان (دارفور وشرق السودان)، تحديات اسلحة الدمار الشامل)، وهو ما يعنى لأول مرة أن التهديدات الإقليمية قد تشمل ايضا أزمة سوريا وحالة العراق وانعكاسات كل ذلك على مصر المستقبل، والتي لم تعد قاصرة على اتجاه

واحد (كما كان الوضع في السابق) بتركز التهديد الإقليمي في إسرائيل، ولكن الان أصبح لدينا مصادر للتهديد من الاتجاهات الإقليمية المختلفة من حول مصر.

وحتى على المستوى الدولي ثمة خطط استراتيجية لإنشاء شرق أوسط كبير أو موسع أو جديد، وما قد تشمله من تقسيم الدول العربية إلى دويلات عديدة ضعيفة تحل بديلا عن كل واحدة منها .

وعلى المستوى الداخلي، أصبح التهديد في سيناء غير مسبوق من حيث حجمه، وتعدد عناصره ،وامتداداته الإقليمية ،والدولية. ومع أن التهديد الداخلي لا يتوقف على سيناء فهو يضم ايضا احتمالات مواجهات وصراعات عنيفة مع قوى الإرهاب الداخلية والإقليمية ، فإنه من المهم أن نؤكد على أن التهديد الداخلي الحالي هو الأقوى والأعنف، وهو ما يستلزم تعبئة كل مؤسسات وقدرات الدولة المصرية .

وفي ظل مثل هذا المستوى من التهديد، وفي ظل ضعف الأحزاب والقوى السياسية التى عانت من غياب الديمقراطية لأجيال عديدة ، فإنه لن يكون سهلا ولا يسيرا خروج الجيش من محيط العمل السياسي . ولذلك سيكون من المهم للغاية أن يسعى جميع السياسيين الوطنيين إلى مسارات وطنية قوية تقوم على أفكار وتنظيمات وممارسات فاعلة وقوية في مواجهة تلك التهديدات الداخلية حتى يتفرغ الجيش لمهمته الأساسية في التعامل مع الأخطار والتهديدات الخارجية بنجاح وفعالية وكفاءة

ملحق معلوماتي عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة 2011

لقراءة الملحق اضغط الرابط التالي:

https://alisalmi.com/ملحق-معلوماتي-عن-المجلس-الأعلى-للقوات/

يوميـات الثـورة

أحداث درامية أثناء الثورة !

https://youtu.be/mlBGlYf4hvE

https://youtu.be/qp6JTlBXvfc

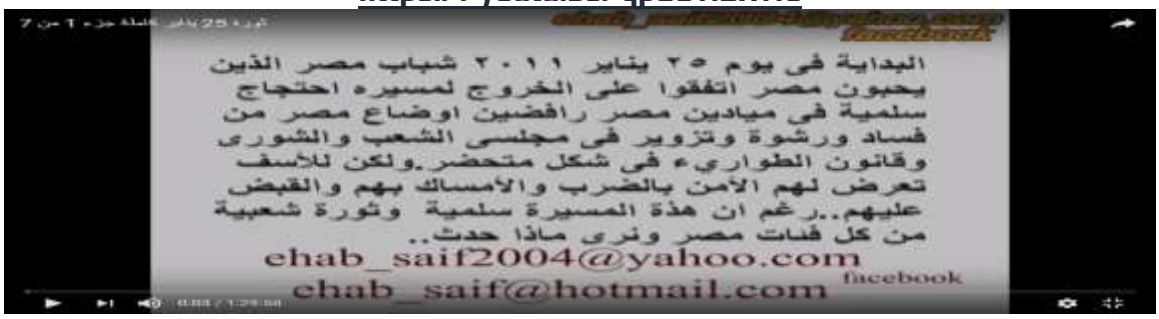

https://youtu.be/veV7NbQRFtQ

https://youtu.be/Y17yX8qUdRg

https://youtu.be/SRKBAG44Fi8

https://youtu.be/-dSIxIbYbfE

https://youtu.be/ilqZi4C7OIA

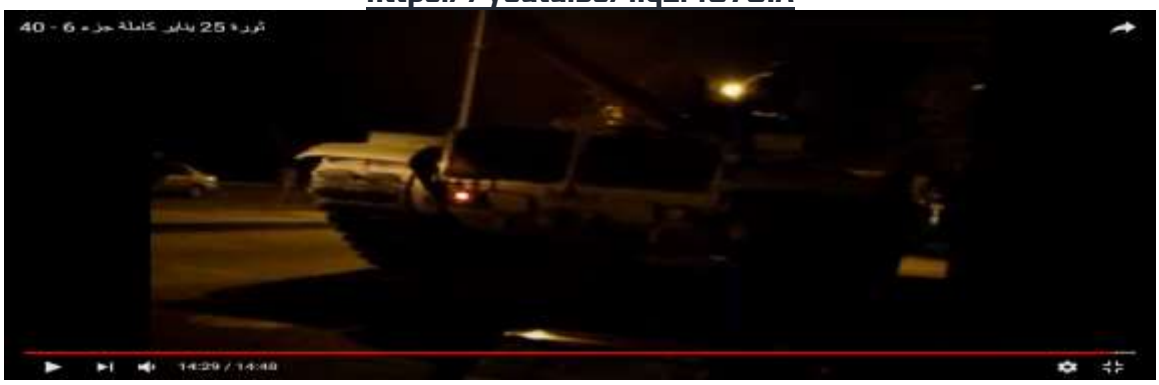

https://youtu.be/OHAnbnf6igc

https://youtu.be/BOJjU3FARi4

https://youtu.be/g34o2xLF8GM

https://youtu.be/YIjUWaG9BN4

https://youtu.be/sFnOW7RkUD8

https://youtu.be/kpXOYRcPTRY

https://youtu.be/lbj8kh9YDcE

https://youtu.be/-6XaqGtCbfs

https://youtu.be/WMRCua6aWyg

https://youtu.be/mX6tZnkTW5o

https://youtu.be/dZcb6BszdgM

https://youtu.be/p9Dn2rUN_ro

https://youtu.be/u0Lhwv8xTVQ

https://youtu.be/uGwkJFEoDmI

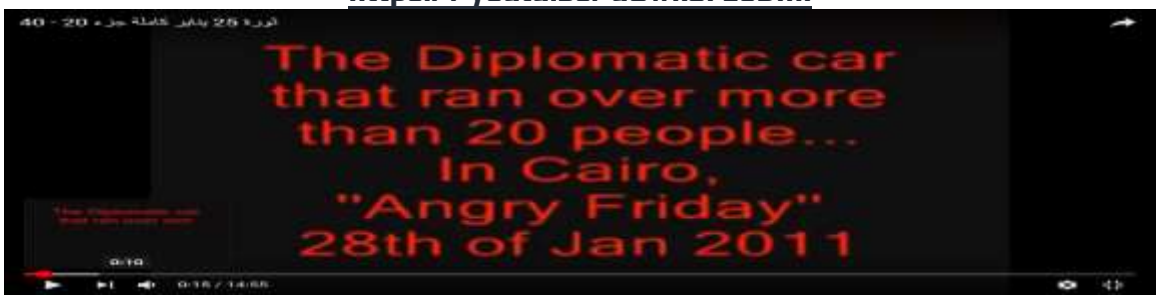

https://youtu.be/LPzx6Va1r8k

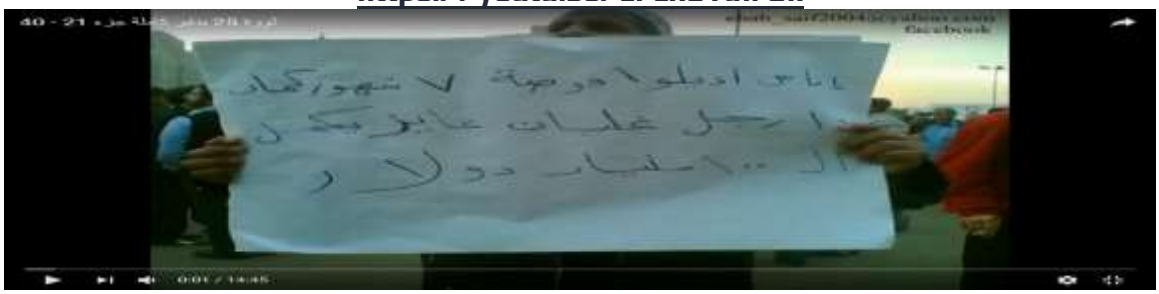

https://youtu.be/Vy-jEpWWW54

https://youtu.be/pLYKqJPG09I

https://youtu.be/21pus50ifjA

https://youtu.be/YwpcRM0-Ew8

https://youtu.be/3pltwrAUhQo

https://youtu.be/Dpjg6o6X1RE

https://youtu.be/hHXFz4m233Y

https://youtu.be/TECS4sFLvoo

https://youtu.be/xFjUUarojGk

https://youtu.be/lQfmH3GkCSU

https://youtu.be/-N-q20TvNEs

https://youtu.be/UVz7qHUlMgc

https://youtu.be/Px_6Q5uezSU

https://youtu.be/SODNA6D3Bas

https://youtu.be/4vZIsnEpq0g

https://youtu.be/2wEF-LcPu5Y

https://youtu.be/1rvVDpn2Hzo

https://youtu.be/6ygG5a4OTeI

https://youtu.be/Cfl43BfFcMk

https://youtu.be/5TBH402WwKQ

وفيديو آخر من إنتاج "المصري اليوم"

https://youtu.be/9YIW6kFYERO

المبحث الأول

ثورة لم يتوقعها مبارك ولا نظامه!

1. تقرير ويكيبيديا[14]

ثورة 25يناير هي ثورة ضد الفقر والجوع والبطالة وغلاء الأسعار والعديد من الأسباب الأخرى. كان أهم مطالب الثورة رحيل النظام الحاكم للبلد بما فيه الرئيس ووزرائه وحاشيته. وهذا المقال عبارة عن تسلسل أحداث الثورة وكل ما هو جديد بها، وينقسم هذا التسلسل إلى قسمين: ما قبل رحيل مبارك وما بعده.

التسلسل الزمني لثورة 25 يناير (ما قبل رحيل مبارك)

ساهم نجاح الثورة التونسية في انتقال الحماس الثوري إلى مصر. بدأت بوادر الثورة منذ اليوم الأول من عام 2011، حيث بدأ التنظيم لاحتجاجات ومظاهرات ضد الحكومة بسبب العديد من المشكلات في المجتمع وأهمها كرامة المواطن المصري المعدومة في بلده، حيث التعذيب في الأقسام ومقار أمن الدولة، وإهانة اي متهم وتعذيبه حتى الموت مثلما حدث مع خالد سعيد وسيد بلال. ومن الأسباب الأخرى للثورة الفقر والبطالة. ثار الشعب حتى رحيل الحاكم وحكومته وتكون هذه هي فترة ما قبل رحيل مبارك وتسليم قيادة البلاد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهي الفترة الانتقالية حتى تسليم البلاد إلى رئيس جديد بعد الانتخابات الرئاسية.

أحداث شهر يناير

هذا الشهر مليء بالأحداث مثل تفجير كنيسة القديسين ومقتل سيد بلال ومقتل خالد سعيد علي يد قوات الشرطة. شهد هذا الشهر بداية الاحتقان

[14] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%85%D9%86%D9%8A_%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_25_%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1

في صفوف الشباب، وبدء التنظيم للثورة والمظاهرات. وكان بدايتها في 25 يناير لإنه كان يوافق عيد الشرطة.

اليوم الأول للثورة "يوم الغضب" – الثلاثاء 25 يناير 2011

https://youtu.be/sNVsvEo46YY

ملاحظة

لفتح الملفات يتم الضغط على الرقم [ ] بعد اي عبارة

- أدت حالة الاحتقان التي عاشها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة إلى الدعوة إلى تظاهرة قوية يوم 25يناير المتزامن مع عيد الشرطة [1] احتجاجاً على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها تجاوزات وزارة الداخلية .أطلقت الدعوة عبر موقعي التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر، حيث قام بالدعوة لهذه التظاهرات العديد من القوى السياسية غير المتحزبة كلنا خالد سعيد وحركة شباب 6 ابريل [2] وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) والجمعية الوطنية للتغيير الحركة الشعبية

الديمقراطية للتغيير- حشد، وقد لبى الدعوة عدد غفير من جموع ومختلف طبقات المجتمع المدني بمصر [3].

- أعلنت جماعة الإخوان مشاركتهم في مظاهرات 25 يناير، وحددت الجماعة ثلاث ضوابط لشبابها المشاركين في المظاهرات، وأكدت احترامها للشرطة كهيئة وطنية، وحذرت من التخريب أو أعمال الشغب، ونفت الجماعة دعوتها للحشد في موقع معين، لكنها أكدت على عدم منع الشباب من المشاركة [4].
- عمت التظاهرات كامل النطاق الجغرافي في مصر: فاندلعت بالقاهرة (ميدان التحرير) والإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى . مكمن حركة 6 إبريل . ،والإسماعيلية وغيرها من محافظات مصر، وأضحت في مساء اليوم تظاهرات شعبية عارمة مع تجاهل واضح للأمر من الإعلام الرسمي المصري. وقد كانت المظاهرة ضد الفقر، والجهل، والبطالة والغلاء ويطالبون برحيل الحكومة [5]. سقوط أول شهيد للثورة المصرية بمدينة السويس أمام قسم حي الأربعين [6].

وبهذا كانت تظاهرات يوم الثلاثاء 25 يناير2011 هي الشرارة الأولى التي أشعلت لهيب الثورة المصرية رافعة شعار: الشعب يريد إسقاط النظام [7] .وأصدرت وزارة الداخلية وقتها بقيادة اللواء حبيب العادلي الأوامر بفض التظاهرات والاعتصامات في كافة أنحاء الجمهورية.

اليوم الثاني للثورة – الأربعاء 26 يناير 2011

- في مشاهد لم يسبق لها مثيل، اشتبكت الشرطة مع آلاف المصريين الذين رفضوا مغادرة ميدان التحرير إمعانا في الاحتجاج على حكم مبارك، حيث استخدمت العصي وقنابل الغاز والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه

لتفريق المتظاهرين، وقالت وزارة الداخلية أن قوات الامن ألقت القبض على زهاء 500 متظاهر على مدى اليومين [8].

- استعانت أجهزة الأمن في عملية التفريق والإجلاء بنحو 200 سيارة مصفحة، وما يقرب من 50 أتوبيس نقل عام، وأكثر من 3 آلاف من قوات مكافحة الشغب، 10 آلاف جندي أمن مركزي، واستمرت عمليات فض الاعتصام حتى الساعات الأولى من صباح الأربعاء [9].
- استمرار المظاهرات في القاهرة وزادت الاحتجاجات بمدينة السويس حدة بعد أن انضم للثوار الشيخ حافظ سلامة القائد التاريخي لقوات المقاومة الشعبية في حرب أكتوبر 1973.
- كما شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين في الإسكندرية، الأمر الذي أدى إلى حدوث اشتباكات واحتكاكات تطورت إلى ما يشبه حرب الشوارع بين الطرفين [10].
- وقد حجبت أجهزة الأمن بعض المواقع الإلكترونية بشكل نهائي أثناء المظاهرات، وإصابة موقع «تويتر" الاجتماعي بالشلل التام وفشل جميع المستخدمين في الوصول إليه من خلال الهواتف المحمولة، أو أجهزة الحاسب الألي، فيما دخل موقع فيس بوك حيز الحجب ايضاً [11].
- الدكتور أحمد نظيف أكد على أهمية تشديد الحراسة على الممتلكات العامة والخاصة والتأكيد على تحقيق الامن والاستقرار بما يحمى المواطنين من بعض التجاوزات التي تقوم بها عناصر تستغل خروج الشباب للشارع للتعبير عن آرائهم[12].
- توالت ردود الأفعال الخارجية على «الاحتجاجات السلمية" التي بدأت في مصر منذ 25 يناير 2011، وفيما طالب الاتحاد الأوروبي الرئيس مبارك بالاستماع إلى المطالب «الشعبية" بالتغيير، وكرر المتحدث

باسم الأمريكية مطالبة بلاده لـ«جميع الأطراف في مصر" بضبط النفس، وأعربت وزيرة الخارجية الفرنسية عن أسفها إزاء وقوع قتلى في الاحتجاجات، مطالبة بمزيد من الديمقراطية.

- بينما أكد وزير الخارجية الألماني قلق الحكومة الشديد للوضع في مصر، داعياً جميع الأطراف إلى ضبط النفس ونبذ العنف. وفي إسرائيل، رفض المتحدث باسم الخارجية التعليق، مكتفياً بالقول: «إننا نتابع الأحداث بدقة شديدة" [13].
- تكبدت البورصة المصرية خسائر حادة بعد مظاهرات يوم الغضب، وسجل المؤشر الرئيسي أدنى مستوياته، وانخفض الجنيه لأدنى مستوياته منذ يناير 2005، مقابل الدولار الأمريكي الذي سجل 5.83 جنيه. وفقدت الأسهم 23 مليار جنيه من قيمتها السوقية، لتسجل 447 مليار جنيه[14].
- أسفرت حصيلة المواجهات التي اندلعت خلال يومي 25 و26 يناير بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات، عن وفاة4 بينهم جندي وإصابة162 شرطيا، و118 مواطنا، بينما تم إلقاء القبض علي أكثر من مائة شخص حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات، في تحد للقرار الذي أصدرته الداخلية بحظر اي مظاهرات أو تحركات إثارية أو تجمعات احتجاجية أو مسيرات حسبما أوضح مصدر أمني [15].

اليوم الثالث للثورة – الخميس 27 يناير 2011

- استمرار الاحتجاجات على نطاق واسع وغير متوقع في القاهرة والمدن المصرية.
- وصول داعية التغيير المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة محمد البرادعي إلى القاهرة قادما من النمسا، وقال

إنه سينضم إلى الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي تجري حاليا في محافظات عدة في مصر، وذلك بعد أن أكد سابقا أن الوقت قد حان لتقاعد الرئيس حسني مبارك [16].

- هاجم المتظاهرون قسم شرطة الأربعين، وأشعلوا النار فيه وفي سيارات الأمن التي ردت بالقنابل المسيلة للدموع. واستمرت أعمال العنف والشغب في المحافظة [17].
- اعتقال قوات الأمن للناشط وائل غنيم.
- تم اقرار الخطة 100 من قبل وزارة الداخلية تمهيدا لتنفيذها يوم 28 يناير [18].
- واصلت البورصة المصرية نزيف الخسائر، متأثرة باستمرار مظاهرات الغضب، فقد خسرت 41 مليار جنيه وخسر مؤشرها الرئيسي10.5٪، فيما واصل الجنيه هبوطه أمام الدولار ووصل إلى أدنى مستوى له منذ 6 سنوات، في ظل خروج المستثمرين الأجانب من البورصة [19].

اليوم الرابع للثورة "جمعة الغضب" – الجمعة 28 يناير 2011

https://youtu.be/Ht3D3qo2qh0

- في صباح" جمعة الغضب"، قام نظام مبارك بقطع وسائل الاتصالات اللاسلكية والهاتف المحمول والإنترنت لمنع تنظيم المظاهرات وتواصل الجماهير الغاضبة.
- خروج مئات الآلاف من مختلف المساجد عقب الجمعة متجهين إلى ميدان التحرير..

لفتح الملفات التالية اضغط على الصورة

- وبالمثل خرج المتظاهرون إلى كل الميادين في الإسكندرية وباقي المحافظات أهمها السويس وبور سعيد والمنيا وشمال سيناء.

المظاهرات عند مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية

- فشل قوات الشرطة مع مرور الوقت في التعامل مع المتظاهرين حيث انسحبت الشرطة من جسر قصر النيل بالقاهرة وسيطر المتظاهرون على مدينتي السويس والإسكندرية وأحرقوا مقار الحزب الوطني وتم الاعتداء على بعض أقسام الشرطة.
- مقتل ما لا يقل عن 800 شخصا وإصابة أكثر من ألف بعد قيام الشرطة المصرية بالاعتداء على المتظاهرين في شتى أنحاء الجمهورية، وكان النصيب الأكبر من الشهداء في هذا اليوم بالإسكندرية حيث استشهد 87 شهيدا، ثم السويس 13 شهيدا.
- قرر الرئيس حسنى مبارك، بصفته الحاكم العسكري، حظر التجول في جميع أنحاء الجمهورية ابتداء من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباحاً [20] .كما نزلت وحدات الجيش المصري لأول مرة بمدرعاتها إلى الشوارع [21].
- فرضت السلطات المصرية الإقامة الجبرية على الدكتور محمد البرادعي، الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية [22].
- حطم المتظاهرون عدداً من مقار الحزب الوطني في القاهرة والمحافظات، وتعرض بعضها الآخر لمحاولات اقتحام متكررة، ففي القاهرة أشعل المتظاهرون النار في المقر الرئيسي للحزب بكورنيش النيل، وفي دمياط اقتحم الأهالي مقر الحزب وأشعلوا النيران في محتوياته [23].
- نهب البازارات المحيطة بالمتحف المصري، حيث قام المتظاهرون بعبور البوابة الرئيسية الخاصة بالمتحف المصري بميدان التحرير. وتسللوا وقاموا بكسر البوابات الزجاجية الخاصة بالبازارات حول المتحف وقاموا بسرقة محتويات البازار، كما قاموا بالسيطرة على السيارات الخاصة بالدفاع المدني وسرقة محتوياتها وإشعال النيران [24].

- شهد شارع الأزهر مسيرات حاشد، ومظاهرات ضخمة عقب صلاة الجمعة، استخدمت فيها قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع وطلقات صوتية لتخويف المواطنين الذين انطلقوا في مسيراتهم من الجامع الأزهر والجوامع المحيطة به. وردد المتظاهرون هتافات تطالب بـ«إسقاط النظام"، والثأر ممن تسببوا في سقوط شهداء في مدينة السويس في الاحتجاجات الأخيرة التي يشهدها عدد من المحافظات المصرية [25].
- دفعت البورصة المصرية ضريبة الأزمة السياسية، الأسهم في خسائر غير مسبوقة وفقدت الأسهم المصرية 68 مليار جنيه من قيمتها السوقية خلال أسبوع [26].
- أغلقت محال الصرافة والذهب أبوابها في وسط البلد على خلفية تخوف أصحابها من تعرض المحال للتكسير على ايدي المتظاهرين حال تعرضهم للتعامل بقسوة من قوات الأمن. كما شهدت ماكينات الصراف الآلي التابعة للبنوك حالة من الأعطال على خلفية انقطاع الاتصال بين شبكات بعض البنوك [27].

اليوم الخامس للثورة – السبت 29 يناير 2011

https://youtu.be/vAGWyWwEoQg

- وجه الرئيس مبارك كلمة للشعب أعلن فيها أنه يعي تطلعات الشعب وأعلن إقالة حكومة أحمد نظيف لكنه رفض ان يتنحى بعد يوم من

الاحتجاجات العنيفة. أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا جمهوريا بتعيين السيد عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية، كما أصدر قرارا بتكليف السيد أحمد شفيق برئاسة مجلس الوزراء [28].

- شباب يوم الغضب يطلقون حملة "احمي بيتك الكبير" حتى عودة الأمن العام. فقد قام الشباب بالوقوف أمام منازلهم لحمايتها من البلطجية، وحماية الشوارع ومناطقهم [29].
- حاصر البلطجية شوارع وميادين القاهرة والمحافظات وبدأت أعمال سلب ونهب واسعة لعدة بنوك وشركات ومحال وتخريب فنادق و«مولات" مثل ما حدث في مول أكاديا [30]، وقطّاع طرق يفرضون إتاوات على المارة، للسماح لهم بالمرور في سلام، وذلك عقب انسحاب قوات الأمن بشكل مفاجئ، أدى لانتشار الفوضى والانفلات الأمني ،الذي وصل إلى حد مطاردة رجال الشرطة من جانب الأهالي، وأحراق عدة أقسام شرطة وتخريب عدة منشآت حكومية وخاصة [31].
- أعلن صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني أن أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني قد قدم له استقالته من الحزب وتم عرضها على هيئة المكتب وقبلت [32].
- أعلنت وزارة النقل أن 12 محطة مترو تعرضت للنهب والسرقة شملت سرقة الايرادات وأجهزة الكمبيوتر، وذلك عقب انسحاب شرطة النقل والمواصلات من تأمين المحطات، كما تعرضت قضبان السكة الحديد في المحلة الكبرى للسرقة [33].
- اندلعت مظاهرات حاشدة في شوارع بني سويف عقب صلاة الجمعة، وخرجت جموع الجماهير من المساجد وجابت الشوارع حتى وصلت أمام الحزب الوطني بعد أن قام المتظاهرون بتحطيم واجهات مقر الحزب

الوطني وألقوا بالزجاجات الحارقة على إحدى الشقق المجاورة للحزب الوطني [34].

- قيام عدد من بدو سيناء بتفجير مقر جهاز مباحث أمن الدولة في المدينة ما أسفر عن مقتل شخص وجرح 12.
- أعلن رئيس البورصة تجميد التداول بالبورصة بسبب مظاهرات الغضب في مصر، وأعلن البنك المركزي تعطيل العمل بالمصرف بالكامل في المدة نفسها التي حددتها البورصة [35].
- تواصلت ردود الفعل الأمريكية علي ما يجري من أحداث في مصر، حيث تحدث الرئيس الأمريكي باراك اوباما عبر الهاتف مع الرئيس حسني مبارك وطالبه مباشرة بعمل إصلاحات شاملة وبتنفيذ تعهداته بزيادة الديمقراطية والحرية الاقتصادية [36].

اليوم السادس للثورة 30 يناير 2011

- استمرار المظاهرات المناهضة لنظام الرئيس مبارك في المدن المصرية ودعوة من المعارضة إلى إضراب عام الاثنين وتظاهرات حاشدة الثلاثاء تحت اسم "احتجاجات مليونيه".
- استمرار التعزيزات العسكرية للجيش المصري للسيطرة على الوضع الأمني في الوقت الذي حلقت طائرات حربية مقاتلة ومروحيات فوق المتظاهرين في ميدان التحرير وسط القاهرة.
- تدفق المتظاهرين إلى ميدان التحرير في وسط القاهرة في الساعات الأولى من يوم السبت بالرغم من إعلان حظر التجول مطالبين برحيل الرئيس مبارك، ووقوع مصادمات عنيفة بين المتظاهرين والشرطة أمام مبنى الداخلية بالقاهرة حيث قتل 3 أشخاص وأصيب العشرات وتدخلت مدرعات الجيش المصري للسيطرة على الموقف.

- في الهرم انتشر البلطجية في الشارع رغم إعلان حظر التجول، وحاول «البلطجية" اقتحام مطبعة البنك المركزي، الموجودة بالشارع، مطلقين أعيرة نارية «كثيفة" على المقر، إلا أن قوات الجيش تدخلت بعدد من المدرعات، واستطاعت السيطرة على الموقف [37].
- حالة انفلات أمني في أنحاء من البلاد بعد انسحاب عناصر الشرطة من الشوارع وإحراق بعض أقسام الشرطة والإعلان عن حالات تمرد للمساجين خاصة في السجون، وهروب 34 قيادياً إخوانيا من سجن وادي النطرون، ومن

أبرز القيادات التي هربت من السجون:

- ✓ الدكتور محمد مرسى والدكتور عصام العريان وسعد الكتاتني ومحمد محيى وسعد الحسيني ومصطفي الغنيمي ومحمود أبوزيد وصبحى صالح وحسن إبراهيم وسيد نزيلي وحمدي حسين وأحمد دياب كما هرب من سجن أبو زعبل القيادي في حركة حماس رمزي الوشاحي [38].عقب هروب أعداد كبيرة من سجني وادي النطرون والفيوم قامت أجهزة الأمن بأكتوبر بعمليات تفتيش واسعة للسيارات القادمة من طريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوي، وقد تم القبض علي العديد من السجناء الذين هربوا [39][40].

- وحماية من البلطجة تولت القوات المسلحة مسئولية تأمين محطات توليد الكهرباء ومحطات المحولات على مستوي الجمهورية تحسبا من وقوع اية أضرار بها خلال هذه الفترة ولتعمل بكامل طاقتها لاستقرار امداد الكهرباء لجميع المواطنين بجودة عالية [41].
- قررت إدارة البورصة تمديد فترة تجميد التداول بالسوق لمدة يوم لتصبح فترة الايقاف يومين على أن تعود البورصة للتداول في حالة استقرار الأوضاع،

- كما قام البنك المركزي المصري بمد تجميد العمل في جميع المصارف بالكامل لنفس المدة التي حددتها البورصة تحسبا لحدوث عمليات تخريب واستيلاء على البنوك [42].
- حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما على انتقال منظم إلى الديمقراطية في مصر وأكد معارضة الولايات المتحدة للعنف، وكذلك دعوته إلى ضبط النفس ودعم الحقوق العالمية ودعم إجراءات عملية تمضى قدماً بالإصلاحات السياسية في مصر [43].

✓ تكوين اللجان الشعبية لحماية المواطنين والممتلكات[15] مقترح اعلان مبادئ اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة

لقد أسس العديد من الذين ساروا في موكب الثورة لجاناً في الأحياء والمدن لتكون امتدادا للثورة في كل مكان في مصر لتتمكن من استكمال مهام الثورة وملاحقة بقايا النظام في كل مصر. إن تلك اللجان التي تعد جزءا لا يتجزأ من الثورة تعتمد على المبادئ التي أعلنتها الثورة في كل مصر وقدم الشهداء أرواحهم من أجلها وهي الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

لجان الدفاع عن الثورة التي تنتشر اليوم في أنحاء مصر وتحاول القيام بدورها في استكمال مهام الثورة في كل حي وقرية ومدينة من ملاحقة للفساد ومطالبة

[15] http://leganthawrya.blogspot.com.eg/

بالعدالة والحرية والكرامة ومواجهة بقايا النظام السابق تؤكد على المبادئ الآتية التي تعتبرها ميثاق شرف لها.

أولاً:

أن اللجان نشأت تلقائية وعفوية ولم تؤسسها اي جهة أو مؤسسة، ولكن الثوار أنفسهم الذين اندفعوا في صفوف الثورة هم الذين بادروا إليها وبدون اتفاق مسبق بين المناطق المختلفة وإنما كانت محاولات التنسيق تالية على وجود اللجان.

ثانياً:

أن لجان الدفاع عن الثورة لا تتبع اي حزب أو اتجاه سياسي ولا تقبل بتوظيفها لصالح اي جهة وأنها منفتحة على كافة الاتجاهات وأن التزامها الوحيد هو مبادئ الثورة "الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية"

ثالثاً:

تقوم كافة أنشطة لجان الدفاع عن الثورة على أساس الاعتماد على الذات والجهود التطوعية ولا تتلقى اي دعم من اي جهة محلية أو دولية.

رابعاً: تسعى لجان الدفاع عن الثورة إلى توسيع مجال عملها عبر بناء اللجان في المناطق التي تخلو منها وتقوية وجودها في الأماكن الموجودة بها.

خامساً:

يقوم التنسيق بين اللجان على أساس الاستفادة من الخبرات المحلية بين اللجان وبعضها مع الوضع في الاعتبار خصوصيات كل منطقة والتنوع بين المناطق المختلفة وفي نفس الوقت تنظيم الحملات الموحدة للجان على المستوى القومي في القضايا التي تجمعها مثل الرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية والعدالة في توزيع الخدمات والمطالبة بانتخاب المسئولين

المحليين وما تراه اللجان عبر التوافق بينها من حملات مطلبية واحتجاجية تتفق ومبادئ الثورة.

سادساً:

تقوم العلاقة بين اللجان وبعضها وداخلها على أساس ديمقراطي يحترم التنوع في الآراء والاتجاهات كما تسعى اللجان لتقوية أشكال التنسيق بينها وتطوير أدوات عملها بما يمكنها من إحراز أكبر تأثير في عملها.

❖ عندما أصبحت اللجان الشعبية جزءا من الثورة[16]

ما زالت حالة من القلق تسيطر على جميع أحياء مصر، والتظاهرات التي تنادي بتنحي مبارك ما زالت مستمرة؛ وذلك رغم دخول حظر التجوال حيز التنفيذ.

https://youtu.be/e5shlsot3Ag

وفي ذلك اليوم الأحد 30 يناير 2011

كانت حالة الترقب والقلق ما زالت تسيطر على جميع أحياء مصر في هذا اليوم، والتظاهرات التي تنادي بتنحي مبارك ما زالت مستمرة؛ وذلك رغم دخول حظر التجوال حيز التنفيذ، وأصبحت كل ميادين المحافظات ممتلئة بالمتظاهرين الذين أصروا على تحقيق مطالبهم؛ حتى لو كان الثمن هو

[16] http://boswtol.com/politics/reports/12/January/30/37696/

حياتهم، غير مكترثين بما سيحدث أو ما هي النتيجة، ويرفعون شعارات "عيش.. حرية.. كرامة إنسانية"، والشعب يريد إسقاط النظام".

وبدأ الجيش في إرسال تعزيزات عسكرية؛ للسيطرة على الوضع الأمني، وبدأ المتظاهرون بميدان التحرير يرون طائرات حربية مقاتلة ومروحيات تحلق فوق المتظاهرين المعتصمين بالميدان.

وبعد أن أعلن التلفزيون المصري استقالة أحمد عز من أمانة الحزب الوطني المنحل؛ بدأت تتناقل أنباء عن مغادرة 19 طائرة خاصة تحمل عائلات رجال أعمال عرب ومصريين إلى خارج مصر. واشتعلت النيران في مبنى المجلس الأعلى للصحافة، وفي مبان مجاورة له دون وجود من يطفئها، وبدأت تنتشر شائعات عن سقوط قتلى؛ نتيجة وجود قناصة يطلقون الرصاص من داخل وزارة الداخلية على المتظاهرين.

هروب السجناء

وفي هذا الوقت انتشرت حالة من الفوضى وانعدام الأمن في البلاد؛ خاصة بعد هروب السجناء من معظم سجون مصر، وبدأت القوات المسلحة تصدر بيانات تفيد بالقبض على بعض الخارجين عن القانون في مختلف أنحاء البلاد، وتقديمهم للمحكمة العسكرية؛ وذلك لتهدئة المواطنين وطمأنتهم.

اللجان الشعبية

وبعد حوادث السلب والنهب التي حدثت في معظم محافظات مصر؛ بدأت الأهالي في تشكيل مجموعات من المواطنين تسمى باللجان الشعبية"؛ وظيفتها حماية المنازل والممتلكات، وذلك بعد اختفاء قوات الشرطة من الأقسام والشوارع. وبدأت اللجان الشعبية عملها، وكانت تسهر لحماية المواطنين مع عمل نوبتجيات؛ حتى لا تترك الشوارع خالية، وتمّ تخصيص رقما للطوارئ لهذه اللجان في المحافظات كافة.

إجلاء الرعايا الأجانب

وبعد ازدياد حالة الفوضى والانفلات الأمني في مصر؛ بدأت الدول الأجنبية في إجلاء رعاياها، وحثهم على ترك مصر فورا.

وقف إرسال قناة الجزيرة بمصر

وما زالت الاتصالات مقطوعة على مستوى الجمهورية؛ سواء كانت شبكات المحمول أو الإنترنت، وفي هذه الأثناء فوجئ الجميع بقيام السلطات المصرية بقطع إرسال قناة الجزيرة؛ لما كانت تعرضه من مشاهد تثبت تورط الشرطة فيما يحدث وتثير الراي العام، وألغت بثها على النايل سات لبعض مناطق الشرق الأوسط، وحالت دون تأمين بث مباشر لها.

وبدأ مبارك في عقد اجتماعات مع نائبه عمر سليمان والمشير طنطاوي وسامي عنان وكبار قادة القوات المسلحة؛ لمناقشة الوضع الحالي في البلاد.

الراي العالمي

ومع تصاعد وتيرة الأحداث في مصر بدأ الرئيس الأمريكي باراك أوباما يدعو إلى ضبط النفس، ويطالب مصر بعمل انتقال منظم وسلمي للسلطة، ولكن لم يطالب بتنحي مبارك بعد. ودعت هيلاري كلينتون. وزيرة الخارجية الأمريكية. إلى تحول منظم للسلطة، وقالت إن تعيين نائب للرئيس غير كاف. وفي نفس الوقت بدأت فرنسا وألمانيا وبريطانيا تدعوا مبارك لتفادي العنف باي ثمن. وامتلأت الميادين في كل المحافظات بالمتظاهرين المطالبين بإسقاط النظام، والمصرين على الصمود حتى يتنحى النظام بأكمله، وأصبح ميدان التحرير رمزا للحرية والصمود؛ بعد أن شهد عدة مواجهات بين المحتجين وقوات الشرطة، وشهد ايضا سقوط العديد من الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء للوطن، ولتحقيق الحرية والديمقراطية.

اليوم السابع للثورة 31 يناير 2011

- تضخم عدد المتظاهرين بصورة غير مسبوقة حيث كانت الدعوات إلى مليونيه لمطالبة الرئيس بالتنحي، وقد ملأ المتظاهرون الميدان والشوارع المؤدية إليه رافضين الاستجابة لمطالبة الأمن اياهم بالرحيل [44].
- أجري الرئيس حسني مبارك اتصالات مع المحافظين لمتابعة الأوضاع بالمحافظات، والاطمئنان على استمرار توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات للمواطنين وذلك حسب ما ذكره التليفزيون المصري [45].
- وأصدر مبارك قرارا بتعيين ثلاثة محافظين جدد لمحافظات: الشرقية ودمياط وسوهاج [46] .
- المتحدث باسم القوات المسلحة اللواء إسماعيل عتمان يقول إن القوات المسلحة لن تستخدم القوة ضد المحتجين، وأن حرية التعبير مكفولة لكل المواطنين الذين يستخدمون الوسائل السلمية.
- الحكومة الجديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق تؤدي اليمين الدستورية.
- كلف الرئيس حسني مبارك السيد النائب عمر سليمان بإجراء اتصالات على الفور مع جميع القوي السياسية لبدء حوار حول مختلف القضايا المثارة المتعلقة بالإصلاح الدستوري والتشريعي على نحو يخلص الي تحديد واضح للتعديلات المقترحة والتوقيتات المحددة [47].
- استمرار آلاف المحتجين الذين ظلوا في ميدان التحرير بعد بدء حظر التجول يطالبون بتنحي الرئيس.
- توقف حركة القطارات في البلاد.
- ألغت عدة وكالات سفر أوروبية وعالمية رحلاتها المقررة إلى مصر، وقرر بعضها إجلاء عملائها من مصر في ظل توتر الأحداث، فيما تزاحمت

مجموعات كبيرة من السياح والأجانب المقيمين في مصر إلى السفر خارج البلاد [48].

- واصلت البورصة والبنوك العاملة بالسوق المحلية، إغلاقها لليوم الثالث على التوالي بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي [49].
- وواجهت المناطق الصناعية بالإسكندرية حالة من الارتباك الشديد نتيجة انعدام وسائل النقل العام والمواصلات الخاصة ونفاد المواد الخام بسبب تعطل خروجها من ميناءي الإسكندرية والدخيلة البحريين، وتوقف عمليات الإفراج الجمركي ومعامل فحص السلع بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. وقدرت الخسائر بمصانع الإسكندرية فقط ب نحو14 مليار جنيه [50].

أحداث شهر فبراير 2011

اليوم الثامن للثورة 1 فبراير 2011

- خروج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر استجابة لدعوة المعارضة لانطلاق "تظاهرة مليونيه" لإجبار الرئيس حسني مبارك على الرحيل فقد غض ميدان التحرير بالمحتجين، بينما أعلن منظمو التظاهرة أن عددهم تجاوز المليون متظاهر.

أحد المتظاهرين فوق تمثال أسد عند قصر النيل بجانب ميدان التحرير

- توجه الرئيس مبارك بخطابه الثاني للشعب رفض فيه الاستجابة لمطالب المحتجين وبعض القوى السياسية بالرحيل الفوري عن الحكم، وأكد أنه على الشعب أن يختار بين "الفوضى" و"الاستقرار" وأكد أنه كلف الحكومة الجديدة بالتجاوب مع مطالب الشباب وكلف نائبه ببدء الحوار الوطني، وأكد على أن مسئوليته تكمن في إعادة الأمن والاستقرار، والعمل خلال ما تبقى من أشهر ولايته على تأمين الانتقال السلمي والسلس للسلطة مؤكداً عدم نيته الترشح لولاية رئاسية جديدة، كما أعلن تكليفه للبرلمان بمناقشة تعديل المادتين 76 و77 من الدستور المصري، وطالب الشرطة بالعمل بنزاهة وشرف، وتعهد بالتحقيق في المتسببين في حالة الفراغ الأمني في البلاد، واختتم خطابه بأنه يعتز بما قضاه في خدمة مصر وشعبها، وأن مصر وطنه مثل وطن اي مصري سيعيش ويموت فيه وسيحكم التاريخ بما له وعليه [51].

https://youtu.be/hieZso8dSeg

- فيما أكد الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء أن لديه إصرارا على النجاح في مهمته الجديدة وعبور الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد [52].
- عقب كلمة الرئيس حسني مبارك أصدر فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى قرارين بتأجيل جلسات

مجلسي الشعب والشورى لحين الانتهاء من الفصل في الطعون على صحة العضوية [53].

- ❖ المتظاهرون في ميدان التحرير يرفضون خطاب مبارك ويطالبونه بالرحيل فوراً [54].
- ❖ أعلنت القوات المسلحة إلقاء القبض على بعض الأفراد الذين كانوا يرتدون الزي العسكري ويندسون بين المدنيين، لإشاعة الفتنة وبث الشائعات، وضبطت معهم بعض الأسلحة النارية. وسيتم التعامل معهم [55].
- ❖ أعرب البيت الأبيض عن ارتياحه إلى ضبط النفس الذي أبدته القوات المسلحة في مواجهة المتظاهرين، ودعا إلى المحافظة على الهدوء، مؤكداً أن الشعب المصري هو من يقرر مصيره [56].

اليوم التاسع للثورة 2 فبراير 2011

https://youtu.be/oVMtd164PtQ

- ❖ دعوة الجيش المحتجين إلى مغادرة الشوارع وجرى تقليل ساعات حظر التجول.
- ❖ تجمع الحشود في ميدان التحرير لليوم التاسع من الاحتجاجات استجابة لدعوات إطلاق "المسيرة المليونية" ورفضاً لخطاب مبارك الذي رفض التنحي.

- خروج مجموعات مؤيدة للرئيس مبارك في ميدان مصطفي محمود بالمهندسين لأول مرة منذ اندلاع الثورة تطالب بـ"الاستقرار" و"دعم" الرئيس مبارك متعاطفين مع خطابه الأخير، وشاركهم عدد من الفنانين والإعلاميين ولاعبي كرة القدم وقد وقعت مصادمات بينهم وبين معارضين للرئيس من أهالي المنطقة [57].
- توجه مجموعة من مؤيدي مبارك مصطحبين بعض البلطجية وأصحاب السوابق الجنائية بالخيول والجمال حاملين العصي والأسلحة البيضاء والهراوات صوب ميدان التحرير، حيث اقتحموا ميدان التحرير بالقوة في محاولة منهم لإخراج المحتجين هناك. وقد اعتدوا بعنف على المتظاهرين هناك، ثم تراشق الطرفان بالحجارة في معارك كر وفر استمرت لساعات حاول فيها المتظاهرون حماية أنفسهم وتحول قلب ميدان التحرير إلى مستشفى ميداني يعج بالجرحى[58].
- وبحسب روايات شهود العيان، رمى مؤيدو مبارك في وقت لاحق بقنابل حارقة "مولوتوف" وقطع من الأسمنت على المعتصمين في ميدان التحرير من أسطح البنايات المجاورة وأصابت بعضها مبنى المتحف المصري وكانت قوات الجيش قد رفضت التدخل التزاماً بالوقوف على الحياد، ولكنها أطلقت النار في الهواء في محاولة منها لتفريق المتظاهرين ،ويقول محتجون مطالبون بتنحي مبارك أن المهاجمين كانوا قوات شرطة ترتدي ملابس مدنية، وقد نشر نشطاء على موقع يوتيوب صوراً لهويات شرطة وبطاقات تابعة للحزب الوطني قيل أنه تم مصادرتها من المعتدين، وقد عرف الحادث إعلامياً باسم موقعة الجمل أو معركة الجمال، وقد أعلنت مصادر صحية أن عشرة أشخاص قد قتلوا وأصيب أكثر من 830 في

الاشتباكات ،وقد كشفت التحقيقات بعد الثورة تورط قيادات كبرى في نظام مبارك، وأعضاء بالحزب الوطني ورجال أعمال في الاعتداء على المتظاهرين.

- وصف رئيس الوزراء المصري أحمد شفيق ما حدث في ميدان التحرير بأنه مهزلة بكل معانيها مشيرا إلى أنه سيتم التحقيق ومحاسبة مرتكبيها [59].
- رفض وزارة الخارجية المصرية في بيان لها الدعوات الأمريكية والأوروبية إلى أن يبدأ الانتقال السياسي على الفور.
- أعلنت مصادر مسؤولة بالجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عودة خدمة الإنترنت بشكل طبيعي، وقالوا إن مستخدمي الشبكة قد يواجهون بعض البطء في التحميل، نتيجة إقبال المستخدمين على الشبكة بعد عودتها [60].
- بعد انقطاع خدمة الإنترنت 6 ايام وب عد7 ساعات من وعد رئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق بإعادة بث خدمة شبكة المعلومات الدولية الإنترنت إلى مصر استقبل صباح 2 فبراير نحو61 مليون مستخدم الخدمة من جديد. وقد بلغت الخسائر جراء قطع الإنترنت إلى حوالي 51 مليار جنيه [61] .
- قرر النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود منع كل من:

حبيب العادلي وزير الداخلية السابق ،وأحمد المغربي وزير الإسكان، وزهير جرانه وزير السياحة السابق، إضافة إلى أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني ،من السفر وأخرين، وتجميد حساباتهم في البنوك. بسبب جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار العمدي به والتربح والغش إلا أنها كانت في سبيلها لاستكمال التحقيقات حتى تكتمل الأدلة فيها.

- وقد قرر النائب العام فتح تحقيق مع حبيب العادلي بشأن ما جرى من احداث [62].

- أكد السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية أن حركة 25 يناير لم تكن حركة تخريبية، ولكن اندست بينها عناصر لها أجندات خاصة، مشيرا إلى أن مطالبها مشروعة ومقبولة [63].
- كما أكد أن جمال مبارك نجل الرئيس حسنى مبارك وأمين لجنة السياسات بالحزب الوطني لن يرشح نفسه للرئاسة المقبلة [64].
- تم تشديد الرقابة في الصالة رقم4 المخصصة للطائرات الخاصة، تحسبا من تهريب حقائب مملوءة بالأموال والمشغولات الذهبية [65] .
- وصفت عدة صحف أمريكية وبريطانية الاشتباكات التي وقعت في مصر بين معارضي الرئيس مبارك ومؤيديه في ميدان التحرير، بأنها أقرب إلى حرب أهلية، وقالت إن النظام المصري أظهر ما سمته بتفاهته من جديد وعدم قدرته على الإتيان بخطوة لائقة تجاه الأمور، مؤكدة أن الاشتباكات الدموية أكدت وجود خطة وحشية لإبقاء قبضة النظام على السلطة [66].

اليوم العاشر للثورة 3 فبراير 2011

https://youtu.be/_Eue30c-NC8

- تجدد الاشتباكات في محيط ميدان التحرير، حيث حاول مؤيدو مبارك وبعض البلطجية اقتحام الميدان وارهاب المتظاهرين من جهة ميدان الشهيد عبد المنعم رياض وكوبري 6 أكتوبر، لكن الجيش تصدى لهم ومنع وصولهم للميدان.

- إصدار النائب العام المصري عبد المجيد محمود قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانه، ووزير الإسكان أحمد المغربي وجاء في القرار تجميد حسابات المصارف لهؤلاء، كما شمل القرار عددًا آخر من المسؤولين.
- بدأ أربعة آلاف شخص مسيرة في السويس شمال شرقي القاهرة لمطالبة مبارك بالتنحي.
- المتحدث الرسمي باسم مشيخة الأزهر ترك منصبه وانضم إلى المتظاهرين في ميدان التحرير ويساندهم بكل ما أوتي من قوة، ولن يترك الميدان إلا برحيل الرئيس مبارك عن الحكم [67].
- أعلنت أحزاب المعارضة الرئيسية رفضها تلبية دعوة عمر سليمان للحوار من أجل الخروج من الأزمة الحالية، ومنها الوفد والتجمع والناصري والجبهة، فيما شارك ٢١ من الأحزاب الصغيرة في الحوار في مقر مجلس الوزراء [68].
- تم وضع اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية السابق و٣ من القيادات الأمنية تحت الحراسة الجبرية في منازلهم، بمحافظة ٦ أكتوبر، كما ترددت أنباء عن اعتقال عدد آخر من القيادات ووضعهم في السجن الحربى بسبب الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد من انفلات أمنى وسحب رجال الشرطة من جميع المواقع، إضافة إلى تحقيقات أخرى حول أحداث ميدان التحرير في موقعة الجمل وبعدها [69].
- الأجهزة الأمنية ضبطت 313 سجيناً هارباً 447 قطعة سلاح متنوعة في 18 محافظة. وأعلنت قوات الشرطة في 10 محافظات أنها ألقت القبض على 160 سجيناً [70].

- أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن قطع الإنترنت ل مدة5 ايام في مصر أدي إلى حدوث خسائر تقدر بـ 90 مليون دولار [71].
- دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى تعزيز إسرائيل وزيادة المساعدات الدولية لتقوية جيش الاحتلال الإسرائيلي وحماية أمنها الداخلي؛ مطالبا دول العالم بالضغط على اية حكومة جديدة للالتزام بمعاهدة السلام. وأعرب عن قلق إسرائيل من أن سقوط نظام الرئيس مبارك قد يفتح الباب أمام الإسلاميين الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط لعدة سنوات [72].
- صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأنه يصلي من أجل السلام في مصر بعد العنف الذي شهدته القاهرة [73].
- أكد الرئيس حسني مبارك أنه مستاء من العنف الذي شهده ميدان التحرير خلال الأيام القليلة الماضية مشددا على أن الحكومة المصرية غير مسئولة عنه [74].

اليوم الحادي عشر للثورة 4 فبراير 2011

- مئات الآلاف من المصريين يحتشدون في ميدان التحرير للمطالبة بإسقاط النظام في ما وصفوه "بجمعة الرحيل" وقد أدى المسلمون صلاة الجمعة وحماهم الشباب المسيحي في مشهد مهيب [75].
- خروج مظاهرات مليونيه في العديد من المدن المصرية وبخاصة الإسكندرية.
- منع رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق من السفر [76].
- رئيس الوزراء أحمد شفيق يستبعد تنحي مبارك أو تسليم سلطاته لنائبه عمر سليمان ويقول إن بقاء مبارك رئيساً أمان لمصر ومهم من الناحية التشريعية.

- صندوق النقد الدولي أبدى استعداده تقديم المشورة لمصر فور استعادة الهدوء [77].
- الإخوان يعلنون قبولهم الحوار بشرط أن يكون حوارا جادا منتجا مخلصا يبتغي المصلحة العليا للوطن. شريطة أن يتم في مناخ طبيعي ولا يحمل لغة التهديد والوعيد بغية التوافق حول طريقة الخروج من الأزمة العنيفة [78].
- قرر الرئيس حسني مبارك بصفته الحاكم العسكري خفض ساعات التجول، لتبدأ في تمام الساعة السابعة مساء وحتى السادسة من صباح اليوم التالي [79].
- طالبت لجنة الحكماء التي شكلها عدد من السياسيين والمفكرين الدولة بتحمل المسؤولية كاملة عن سلامة أبناء مصر جميعاً وفي طليعتهم الشباب المصري، وتضمن البيان 4 مطالب هي:

1. تأمين حياة وحقوق وحريات جميع المحتجين من شباب مصر في ميدان التحرير وسائر ميادين القاهرة وجميع محافظات مصر، بما يضمن حقهم في الدخول إلى الميادين والخروج منها.
2. ضمان التوقف الفوري عن أعمال البلطجة وطرق التعدي الهمجي والوحشي على المواطنين.
3. التوقف الفوري عن اعتقال المشاركين في التجمعات التي تطالب بالتغيير والإصلاح.
4. تنتظر اللجنة كما ينتظر جميع الشباب من القوات المسلحة أن تؤدى دورها الوطني الذي اعتاد المواطنون أن يثقوا به [80].

- أعلن عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية استعداده لخلافة الرئيس حسنى مبارك، أو خدمة بلاده في اي منصب كان [81].

- إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تناقش مع مسؤولين مصريين اقتراحاً يقضى باستقالة الرئيس حسنى مبارك على الفور [82].
- اشتداد أزمة الخبز في مختلف المحافظات، في حين تدخلت المخابز التابعة للقوات المسلحة للحد من شدة الأزمة [83].

اليوم الثاني عشر للثورة 5 فبراير 2011

- استمرار المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير والمدن المصرية للمطالبة بإسقاط نظام مبارك.
- استقالة جمال مبارك نجل الرئيس وصفوت الشريف من هيئة مكتب الحزب الوطني الحاكم وتعيين الدكتور حسام بدراوي أميناً عاماً للحزب [84].
- وضع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي مع 3 من قياداته تحت الإقامة الجبرية
- انفجار يستهدف أنبوباً للغاز بين مصر والأردن وإسرائيل تقرر وقفاً مؤقتاً للواردات من الغاز المصري ومصدر أمني في شمال سيناء يؤكد تورط عناصر أجنبية في التفجير [85].
- خبراء اقتصاديون من الشرق الأوسط يقدرون ثروة عائلة الرئيس المصري حسني مبارك بنحو 70 مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس أنجلوس.
- محمود وجدي وزير الداخلية يشدد علي زيادة الدوريات الأمنية في الشوارع لضبط كافة الجرائم والتصدي لمحاولات رفع الأسعار [86].
- أعلن القاضي الدكتور سري صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى أن المحكمة بدأت في توزيع كافة الطعون في صحة العضوية

لأعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لكي يتم البدء في تحقيقها والانتهاء منها، وأن عدد الطعون وصل إلى 1527 طعنا على انتخابات الشعب [87].

- أكد الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مبارك عليه الرحيل بشكل فورى، مشيراً إلى أن المصريين على استعداد أن يعطوه خروجاً آمناً وبكرامة [88].
- اتخاذ تدابير أمنية مشددة على المعابر على طول المجري الملاحي لقناة السويس، وذلك بعد ورود معلومات عن تسلل أعداد كبيرة من عناصر حزب الله وحركة حماس إلي داخل الأراضي المصرية بهدف إحداث أعمال تخريبية [89].

اليوم الثالث عشر للثورة 6 فبراير 2011

- أجرت جماعات المعارضة وبينها جماعة الاخوان المسلمين وبعض المستقلين حواراً مع عمر سليمان نائب الرئيس تم فيه التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد.
- عقد أول لقاء مباشر مع نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان وعدد من شباب الثورة، عبروا من خلاله عن مطالبهم المشروعة بعد13 يوما من بدء حركتهم الوطنية [90][91].
- النائب عمر سليمان يرفض مطلب شباب الثورة بأن يعلن الرئيس تفويض صلاحياته لنائبه.
- إعادة فتح البنوك بعد إغلاق استمر أسبوعا.

- أقام الآلاف في ميدان التحرير (أحد الشهداء) حيث صلى المسلمون صلاة الغائب على روح "الشهداء" الذين قتلوا في الأحداث، وأدى المسيحيون "قداس الأحد" بحضور الآلاف من المسلمين في مشهد مهيب يعبر عن توحد أطراف الشعب.
- أكد رئيس الوزراء أحمد شفيق ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية [92].
- السلطات المصرية أفرجت عن وائل غنيم الناشط والمدون والمدير التسويقي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشركة جوجل [93].
- رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أصدر تعليماته بتعجيل إقامة السياج الأمني على الحدود مع مصر في ظل الأزمة الراهنة [94] .
- تقدم النائب السابق مصطفي بكري ببلاغ ضد وزير السياحة السابق زهير جرانه يتهمه فيه بتبديد أموال صندوق الحج والعمرة التابع لوزارة السياحة والمخصصة أمواله لصندوق الكوارث [95].
- هاجمت مجموعات إرهابية مسلحة في ساعة مبكرة من صباح يوم 6 فبراير معسكرا للأمن المركزي في مدينة رفح شمال سيناء مستخدمة الأسلحة النارية، وقد تصدت قوات الأمن وأهالي القبائل للهجوم الإرهابي [96].

اليوم الرابع عشر للثورة 7 فبراير 2011

- استمرار المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير والمدن المصرية للمطالبة بإسقاط نظام مبارك. والمتظاهرون يمنعون قوات الجيش المصري من فتح مجمع التحرير للضغط على السلطات.
- ثوار التحرير يطالبون باستعادة الأموال المنهوبة [97].
- إعلان الجيش المصري عن تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً.

- بدأ النيابة المصرية بالتحقيق في مزاعم بمسؤولية وزارة الداخلية عن تفجير كنيسة القديسين، والعادلي يتهم كبار مساعديه بالتسبب في انهيار الشرطة.
- اجتماع الرئيس حسنى مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب وصفوت الشريف رئيس مجلس الشورى والمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع والانتاج الحربي.
- أصدر الرئيس حسنى مبارك القرار رقم 54 لسنة 2011 بتشكيل لجنة دراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية [98].
- بدأ المتظاهرون في ميدان التحرير محاولات تشكيل ائتلاف يمثل شباب ثورة 25 يناير،والعديد من القوي الوطنية ،وحركات الاحتجاج مثل: شباب 6 إبريل ،والعدالة والحرية، وبعض أعضاء الحملة الشعبية لدعم البرادعي ومطالب التغيير ،وشباب حزب الجبهة الديمقراطية ،بالإضافة إلي شباب الثورة المستقلين الذين لا ينتمون إلي اي تيارات سياسية أو حركات احتجاجية [99].
- بلاغات جديدة ضد عز والمغربي وجرانه وعدد من الوزراء والمسئولين السابقين، حيث تحتوي عرائض اتهامات بالاستيلاء على المال العام
- والإضرار العمد بأموال الشعب مع سبق الإصرار والترصد [100].
- اتهامات لـ جرانه بحصوله على 30 % من تأشيرات الحج والعمرة و20% لشاهيناز النجار، حيث أطلعت نيابة الأموال العامة العليا زهير جرانه وزير السياحة السابق على البلاغات المقدمة ضده للنيابة، والتي حملت تهما بالاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام [101].

- قرر النائب العام، تشكيل لجان لفحص أرصدة أحمد عز،وزهير جرانه ،ويوسف بطرس غالي ،وحبيب العادلي ،ورشيد محمد رشيد، وتوجهت هذه اللجان إلى البنوك أمس للبدء في عملها [102].

اليوم الخامس عشر للثورة 8 فبراير 2011

- المليونية الثالثة في أسبوع الصمود حيث استمرت المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير والإسكندرية وعدد من المدن المصرية للمطالبة بإسقاط نظام مبارك، والمتظاهرون في القاهرة يعطلون المؤسسات الحكومية حيث تظاهر الآلاف أمام مجلسي الشعب والشورى، ومقر رئاسة الوزراء [103].
- احراق مبنى محافظة بورسعيد.
- ظهور بعض الإضرابات والاعتصامات الفئوية بعدد من المؤسسات منها روز اليوسف والعاملين بالتلفزيون المصري.
- قرر الرئيس حسني مبارك تشكيل لجنة دستورية تتولي دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور، ولجنة للمتابعة تتولي متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه بين أطياف الحوار الوطني. كما قرر إنشاء لجنة ثالثة لتقصي الحقائق نزيهة، ومستقلة، ومحايدة من شخصيات مصرية مشهود لها بالنزاهة والمصداقية؛ لتتولي تقصي الحقائق حول أحداث 2 فبراير 2011، والتجاوزات المرفوضة في حق المتظاهرين وما اوقعته من ضحايا أبرياء بين أبناء الوطن [104].
- تبدأ نيابة الأموال العامة العليا تحقيقاتها مع الدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة السابق حول تضخم ثروته التي بلغت نحو12 مليار جنيه [105].
- الشباب يطلقون مبادرة لإنقاذ البورصة ويدعون كل مواطن لشراء أسهم بـ 100 جنيه، وذلك لحماية البورصة من الانهيار المتوقع [106].

- استمرار المظاهرات الميدانية في الميادين والمناطق الحيوية بكافة المحافظات.
- ارتفاع عدد المظاهرات الفئوية لأول مرة منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير، حيث حاصر الآلاف مقر محافظة كفر الشيخ وأحرقوا مقر القوى العاملة، كذلك دخل عمال المصانع البترولية مثل بتروتريد" و"بترومنت" و"إيبيسكو" و"التعاون" و"أنابيب البترول" في إضراب وذلك للتعبير عن مطالبهم ورفضهم لاستمرار المهندس سامح فهمي وزيراً للبترول، وقطع موظفو الهلال الأحمر في رمسيس الشارع محتجين على عدم تعيينهم رغم عملهم لمدة تتجاوز العشرين عاما، وشارك ايضاً في الإضرابات عمال ورش بولاق وورش كوم أبو راضي وعمال شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة وهيئة النظافة.
- اضطرابات في نقابة الصحفيين، حيث عقد بعضهم مداولات لسحب الثقة من نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد بسبب مواقفه الموالية للنظام وهجومه على ثورة 25 يناير، وقد تظاهر بعض الصحفيين بمقر النقابة وطردوه، وفي صحيفة الأهرام أصدر الشباب من الصحفيين العدد الأول من ملحق "شباب التحرير" معبرين عن رفضهم لسياسة إدارة التحرير المناهضة للثورة.
- ايدت محكمة جنايات القاهرة قرار المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام بمنع كل من: زهير جرانه وزير السياحة السابق، وأحمد المغربي وزير الإسكان السابق، ورشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق، ورجل الأعمال أحمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني،

وخمسة مسئولين آخرين من التصرف في حساباتهم وأرصدتهم البنكية الشخصية [107].

- كشف فريق التحقيق في حصر الخسائر في المنشآت الشرطية عن أن99 من أقسام الشرطة في عدة محافظات تم تدميرها وإحراقها، عقب التظاهرات الحاشدة التي وقعت في جمعة الغضب [108] .
- طالب نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن من نظيره المصري عمر سليمان الحكومة المصرية بوضع حد للتحرشات بالمحتجين والإلغاء الفوري لقانون الطوارئ الذي يسمح باعتقال الأشخاص بدون إتهام [109].
- عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعا برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والانتاج الحربي لبحث الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم. وأصدر المجلس بيانا رقم1 [110].
- أصدر الدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 294 لسنة 2011 بتشكيل لجنة تحقيق وتقصى حقائق بشأن الانتفاضة الشبابية، للتحقيق في الأحداث التي حدثت في ثورة 25 يناير بداية من 25 يناير حتى أحداث 2 فبراير موقعة الجمل [111].
- دعا المتظاهرون بميدان التحرير إلى تنظيم مسيرة تضم ١٠ ملايين مواطن الجمعة 9 فبراير تحت مسمى جمعة الحسم، مطالبين الشعب المصري بتنظيم المسيرة الحاشدة لإسقاط ورحيل الرئيس مبارك وذلك قبل انتهاء المدة التي حددها له الدستور [112].

- توفي الفريق سعدالدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق بالمركز الطبي العالمي التابع للقوات المسلحة عن عمر يناهز 89 عام بعد صراع طويل مع المرض [113].
- إعلان مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ليون بانيتا عن تقارير باحتمال تنحي مبارك خلال ساعات (الخميس ليلاً)، كما صرح د. حسام بدراوي الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي بأنه يتوقع أن يستجيب الرئيس مبارك لمطالب المتظاهرين قبل الجمعة، ووفق ما أوردته البي بي سي فإن الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء بدوره أكد أن الرئيس مبارك قد يتنحى.
- نزول العشرات من المواطنين إلى ميدان التحرير بالقاهرة بعد تردد أنباء عن احتمال تنحي مبارك.
- الرئيس مبارك يوجه خطابه الثالث للشعب المصري ويفاجأ الجميع حيث رفض التنحي وأعلن تفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان، وقد استهل مبارك خطابه بكلمة للشباب المحتجين في ميدان التحرير وفي كل الميادين، قائلاً إنه يعتز بهم كرمز لجيل مصري جديد، وشدد على أن دماء شهدائهم لن تضيع هدراً، وأنه لن يتهاون في معاقبة المتسببين عنها، وأكد حرصه على تنفيذ كل ما وعد به، وأنه يعرف أن مطالب الشباب عادلة ومشروعة، مشيراً إلى أن الأخطاء واردة في كل نظام سياسي، لكن الحرج والعيب كل العيب هو الإملاءات الأجنبية من الخارج أيا كان مصدرها أو مبرراتها، وجدّد مبارك تأكيده على أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية، وأنه متمسك بالاستمرار حتى نقل السلطة لمن يختاره الناخبون في الانتخابات المقبلة، وأشار إلى أن الحوار الوطني بدأ بالفعل وأنه أسفر عن توافق مبدئي لوضع

خريطة طريق للانتقال السلمي للسلطة حتى سبتمبر المقبل، وقال مبارك إنه بمقتضى الصلاحيات المخولة له تقدم بطلب تعديل خمس مواد دستورية مع تأكيد الاستعداد للتقدم باي تعديلات أخرى في وقت لاحق، وتهدف تلك التعديلات لتسهيل شروط الترشح للرئاسة وتعديل مدد الرئاسة والتمهيد لإلغاء قانون الطوارئ، وشدّد الرئيس المصري على أنه لم يخضع يوماً لضغوط أو إملاءات، وأنه عمل على أمن واستقرار مصر وشهد حروبها وأنها ستظل أرض المحيا والممات وبلداً عزيزاً لا يفارقه.

- رفض المتظاهرون في ميدان التحرير لخطاب مبارك الذي خيب آمالهم ورفض فيه التنحي عن سدة الحكم، وقد قاطع المتظاهرون خطاب مبارك عندما شرع في القول بأنه قد أفنى عمره دفاعاً عن أرض مصر، حيث غضبوا وطالبوه بالرحيل، وقد رفع بعض المتظاهرين أحذيتهم ولوحوا بها أمام الشاشة التي كانت تبث الخطاب تعبيراً عن غضبهم من عدم استجابة الرئيس لمطالبهم ورثائه لنفسه، وبعد انتهاء الخطاب هتف المتظاهرون في حالة غضب شديدة "يسقط يسقط حسني مبارك"، "ارحل" وطالبوا بتدخل الجيش المصري والتوجه للقصر الجمهوري في "جمعة التحدي"، وقد حذر البرادعي من أن البلاد على وشك انفجار وعلى الجيش أن يتدخل.
- النائب عمر سليمان يوجه كلمة للشعب المصري عقب تفويضه بسلطات رئيس الجمهورية طالب فيها المواطنون بالنظر للمستقبل وعدم السماع لأجندات التخريب والفوضى، وجدد تعهده بتنفيذ ما تم التوافق عليه في الحوار الوطني، وطالب الشباب بالعودة لديارهم، وقد رفض المتظاهرون من جديد خطابه وطالبوه بالرحيل وهتفوا "مش هنمشي.. هو يمشي "، "باطل".

- أكد السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية أن ما أعلنه الرئيس حسني مبارك في كلمته يؤكد حسه الوطني وانحيازه لمطالب الشعب. وأكد سليمان في كلمة له إلى الشعب التزامه بإجراء كل ما يلزم لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وفقا للدستور [114].
- تلقى مجلس الشورى خطاب الرئيس مبارك بتعديل 5 مواد في الدستور وهي 76 و77 و88 و93 و189 وإلغاء المادة 179 من الدستور [115].
- أكدت مصادر ما ذكره موقع دبكا العبري المتصل بالاستخبارات الإسرائيلية، من أن قطعاً من البحرية الأمريكية التابعة للأسطول الخامس الأمريكي تحركت الأربعاء في اتجاه قناة السويس ،وهو ما وصفه الموقع بأنه يعبر عن مخاوف الولايات المتحدة من انفجار الموقف في مصر وخروجه عن السيطرة، والخوف من حدوث اي تهديد لحركة الملاحة في قناة السويس [116]، وهو ما قد تم نفيه بعد ذلك [117].
- ذكرت صحيفة تايمز البريطانية أن السعودية هددت بدعم الرئيس حسنى مبارك إذا حاول البيت الأبيض الضغط من أجل تغيير فورى للنظام المصري.
- وذكرت الصحيفة أن العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز طلب من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، خلال اتصال هاتفي في ٢٩ يناير الماضي ألا يهين الرئيس مبارك [118].
- صرح رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بأن رؤساء الغرف التجارية أكدوا للدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء خلال لقائه معهم ان حركة الأسواق بدأت تعود تدريجيا الي طبيعتها [119].

اليوم الثامن عشر للثورة 11 فبراير 2011

- أعلن السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية تنحى الرئيس محمد حسنى مبارك عن السلطة. جاء ذلك خلال بيان اذاعه سليمان بنفسه من مقر رئاسة الجمهورية [120].

https://youtu.be/OqgfYEQtl8w

- وبعد نبأ تنحي مبارك انفجرت مظاهر الفرحة العارمة في شتي أنحاء البلاد، وخرج الملايين في جميع المحافظات إلى الشوارع والميادين ابتهاجا بتحقق أول مطالب الثورة المتمثل في إسقاط النظام [121].
- بعد ساعات من اعلان تنحى الرئيس مبارك عن الحكم بدأ شباب الثورة حملة ضخمة لتنظيف ميدان التحرير [122].
- نقلت شبكة " سي إن إن" الإخبارية الأمريكية عن أوباما قوله في بيان ألقاه بالبيت الأبيض تعقيبا على الإعلان عن تنحي الرئيس مبارك إن الشعب المصري تكلم وأصواته سمعت ولن تكون مصر أبدا هي نفسها التي كانت من قبل.

- وأشار أوباما في بيانه إلى أنه بتنحي الرئيس مبارك فإنه استجاب إلى تعطش الشعب المصري نحو التغيير لكن هذا ليس نهاية لعملية الانتقال في مصر، بل هي البداية [123].
- في "جمعة الزحف ": حشود مليونيه تتجاوز العشرة ملايين في أنحاء الجمهورية مع الزحف على قصور الرئاسة وبخاصة قصر القبة الرئاسي بالقاهرة والقصر الرئاسي برأس التين بالإسكندرية.
- أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة البيان الثاني له وجاء فيه ما يلي:

1. إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.
2. الفصل في الطعون الانتخابية ومائلي بشأنها من اجراءات.
3. اجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.
4. تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى يتم الانتقال السلمي للسلطة وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.
5. تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا على مصالح وممتلكات الشعب [124].

- أكدت قناة العربية التلفزيونية أن الرئيس المصري حسني مبارك وأفراد أسرته غادروا القاهرة إلى منتجع شرم الشيخ على البحر الأحمر [125].
- نقلت شبكة "اي بي سي" الاختبارية الأمريكية عن مصادر في الاستخبارات الأمريكية قولها إن ثروة الرئيس المصري السابق حسني مبارك وعائلته

تتراوح بين مليار و5 مليارات دولار، وليس كما أشيع في الآونة الأخيرة في تقارير لوسائل الاعلام قالت إن اموال عائلة مبارك في البنوك الأجنبية تتراوح بين 40 و70 مليار دولار [126].

- شيعت عقب صلاة الجمعة جنازة الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة خلال حرب أكتوبر الذي وافته المنية عن عمر يناهز89 عاما [127].
- قدم الدكتور حسام بدراوي الأمين العام للحزب الوطني وأمين السياسات استقالته من جميع مناصبه بالحزب الوطني وذلك بسبب عدم وفاء الحزب بمطالب الشعب وأولويات ثورة الشباب [128].
- نجحت الأجهزة الأمنية المعنية بوزارة الداخلية خلال الأيام الماضية في إلقاء القبض على 10 آلاف و147 سجينا هاربا في عدد من المحافظات من إجمالي 23 ألفا و60 سجينا هاربا [129].

2. التسلسل الزمني لثورة 25 يناير (ما بعد رحيل مبارك)

بعد تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن رئاسة البلاد، وتركه للسلطة تحت تصرف المجلس العسكري. أصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو القائم بأعمال رئيس الجمهورية وهو رئيس الفترة الانتقالية؛ وهي فترة ما بعد تنحى مبارك حتى انتخاب رئيس جديد. ونستعرض في هذا القسم "ما بعد تنحى مبارك " الأحداث التي شهدتها هذه الفترة منها: القبض على مبارك وأولى جلسات محاكمته هو ووزرائه ونجليه، مرورا بالعديد من المليونيات والمظاهرات وفض اعتصامات من قبل قوات الجيش وانتهاكات الجيش. ونصل في النهاية إلى أواخر العام حيث أحداث محمد محمود وأحداث مجلس الوزراء، وبداية التجهيز لانتخابات مجلس الشعب.

رحل قبل "25 يناير" بـ 10 سنوات[17]

الخميس، 11 فبراير 2016

الرئيس الأسبق حسنى مبارك

كتب - هاني عثمان

"رحيله كان أحدى ثمار 25 يناير لكنه لم يحاكم سياسيًا... كان يجب أن يترك السلطة قبل الثورة بـ10 سنين... كنت أود أن يكون رحيله بداية لتغيير فلسفة الحكم... تم خلعه بإرادة شعبية وعلينا أن نستمر في النضال... اتحاكم على الجريمة الخطأ وعلينا عدم النظر إلى الخلف"... كانت تلك الكلمات ضمن تصريحات لعدد من السياسيين والخبراء في ذكرى رحيل الرئيس الأسبق حسنى مبارك عن رأس السلطة في مصر يوم 11 فبراير 2011.

[17] https://www.youm7.com/story/2016/2/11/%D9%81%D9%89-%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%B1%D8%AD%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%89-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%8F%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85/2580015

"مبارك" لم تحاكم سياسياً

في البداية، قال الدكتور على السلمي، نائب رئيس وزراء مصر الأسبق، إن رحيل الرئيس الأسبق حسنى مبارك عن الحكم كان إحدى ثمار ثورة 25 يناير، وكان مطلب الشعب بالتغيير والخروج من أسر نظام استبدادي."

وأضاف السلمي في تصريح لـ "اليوم السابع" في ذكرى رحيل "مبارك" عن الحكم في 11 فبراير 2011: " للأسف رحل، ولكن أذناب نظامه لا تزال موجودة، وهو الأمر الذي يعطل مسيرة مصر الان."

وتابع: "للآسف مبارك كان يحاكم على أمور مالية وقصور رئاسية وغيره لكن لم يحاكم محاكمة سياسية.. ونريد أن نخرج من هذه المتاهة بأن نبحث عن مستقبل أفضل ولا نتحدث عن الماضي لعدم الوقوع في الخطأ مرة ثانية."

تنازل عن الحكم تحت ضغط الثورة

فيما قال الدكتور محمد غنيم، رائد زراعة الكلى في الشرق الأوسط، عضو المجلس الاستشاري العلمي التابع لرئاسة الجمهورية، إن الرئيس الأسبق حسنى مبارك، كان يجب أن يُحاكم على ما آلت إليه مصر من تراكم للتخلف في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة وغير ذلك.

وأضاف أن مبارك تنازل عن السلطة تحت ضغط في ثورة يناير، وتابع: "المشكلة أنه اتحاكم على الجريمة الخطأ.. ولا يجب أن ننظر إلى الخلف المتمثل في الـ 30 سنة العجاف والتركة الثقيلة."

خلع رأس النظام فقط

وفي ذكرى رحيل مبارك، قال الدكتور عاصم الدسوقي، المؤرخ وأستاذ التاريخ الحديث، أن الرئيس الأسبق حسنى مبارك تم خلعه من الحكم، ولم يتنح، موضحاً: "الشكل أنه تنحى والحقيقة أنه خُلع."

وأضاف: "كنت أود أن يكون خلع مبارك أو تنحيه بداية لتغيير فلسفة الحكم طبقا لشعار الثوار(عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية وكرامة انسانية)".. واصفاً ما حدث في 2011 بأنه تمت الإطاحة برأس النظام فقط، لكن النظام كله بقا كما هو- على حد قوله.

العدل الاجتماعي هو الحل

وفي نفس السياق، قال الدكتور رفعت السعيد، رئيس المجلس الاستشاري لحزب التجمع، إن الرئيس الأسبق حسنى مبارك، لم يتنح وتم خلعه من الحكم بإرادة شعبية دعمتها القوات المسلحة.

وأضاف "السعيد": "خلع مبارك يعنى خلع رأس النظام فقط، ولكن شعارات الثورة لم تتحقق، عيش وحرية وعدالة اجتماعية."

وأوضح السعيد: "عدم تحقيق شعارات الثورة شيء مش غريب.. الثورة الفرنسية نادت بالحرية والمساواة ولم تتحقق أهدافها إلا بعد عقود.. وإحنا لازم نستمر في النضال."

وتابع: "المشكلة في الفقراء اللي صدقونا في 25 يناير، وبعدين في 30 يونيو، وهؤلاء لن ينتظروا 4 سنين كمان.. الحل في العدل الاجتماعي وهذا ما لم تدركه الحكومة."

مبارك أدخل البلاد في أزمات ضخمة

وفي الأثناء، قال الدكتور سمير غطاس، عضو مجلس النواب، إن المرحلة الحالية يجب إعادة النظر إليها وتحليلها لان البلد مقسومة إلى جزأين الأول يؤيد ما حدث في 25 يناير ويعتبرها ثورة شعبية، والثاني يعتبر ما حدث مؤامرة ومن بين هؤلاء أعضاء بمجلس النواب.

وأضاف "غطاس": "مبارك استنفذ وقته وأدخل البلاد في أزمات ضخمة وكان يجب أن يترك السلطة قبل وقت طويل من 25 يناير، ويؤسس لديمقراطية

حقيقية، إلا أن مرض التوريث منتشر في الوطن العربي كله وليس مصر فقط."
وتابع عضو مجلس النواب: "سواء تنحى مبارك أو خلعه الشعب، إلا أنه تأخر كثيرًا في ترك الحكم فكان يمكنه أن يترك السلطة قبل 25 يناير بـ 10 سنين."
أحداث فبراير ما بعد تنحى مبارك

12فبراير 2011

- بلاغات للنائب العام تتهم مبارك والعادلي بالقتل العمد والتحريض على تخريب البلاد، وإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين وسحب قوات الشرطة من الشوارع؛ لإحداث الفوضى في البلاد وتحريض البلطجية والمسجونين والمسجلين خطر على تخريب البلاد.
- وبلاغات ضد عز والشريف وسرور وعدد من أعضاء مجلس الشعب والشورى يتهمونهم فيها بارتكاب ممارسات أدت إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامتها واستخدام القوة والعنف والتهديد والترويع والتحريض على تخريب ممتلكات الوطن [130].
- أعلن الدكتور زاهي حواس وزير الدولة لشؤون الآثار عن سرقة ثماني قطع أثرية للملك الذهبي توت عنخ أمون (1327-1336) وذلك في أحداث 28 يناير، إضافة إلى إتلاف بعض الأثار المعروضة [131].
- بعد إرغام مبارك على التخلي عن السلطة تبنى مصريون حملة لمطالبة العالم بتجميد حسابات قادة نظام مبارك تمهيدا لإعادتها إلى مصر، والبيان المفتوح على الإنترنت لكي يوقع عليه المصريون [132].

13 فبراير 2011

- أعلن الدكتور أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء أن مبارك موجود حتى الان في شرم الشيخ، وذلك في مؤتمر صحفي عقده رئيس مجلس الوزراء وحضره ممثلو وكالات الانباء والصحف والقنوات الفضائية [133].

- قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة حل مجلسي الشعب والشورى وتعطيل العمل بأحكام الدستور جاء ذلك في البيان رقم الخامس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- كما قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يتولى المجلس إدارة شئون البلاد لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والرئاسة، والالتزام بالمعاهدات الدولية وأن تظل حكومة الفريق أحمد شفيق والمحافظون في مراكزهم[134] .وحذر المجلس الأعلى للقوات المسلحة من خطورة تزايد الوقفات الاحتجاجية الفئوية على الاقتصاد القومي، مؤكداً أنها تؤدى إلى آثار سلبية من شأنها إرباك مؤسسات الدولة ومرافقها [135].
- صرح شفيق في مؤتمر صحفي أن الموقف الاقتصادي صلب ومتماسك ويوجد مخزون من السلع الاستراتيجية يكفي لفترة كافية، وأضاف ان المجلس يولي أهمية قصوى لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد [136].
- خرب بعض المسلحين الملثمين بشمال سيناء معظم منشآت الشرطة وسلبوا ونهبوا محتوياتها والاستراحات الخاصة بكبار القادة، كما تم نهب وسلب شقق بعض ضباط وأفراد الشرطة [137] .
- التقى السيد محمود وجدي وزير الداخلية بالضباط والأفراد الذين قاموا بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر الوزارة بوسط القاهرة للمطالبة بتحسين أوضاعهم الوظيفية والمعيشية [138].
- طلبت وزارة الخارجية من الاتحاد الأوروبي تجميد أرصدة أحمد عز أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني، والدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء السابق، وزهير جرانه وأحمد المغربي ورشيد محمد رشيد وأنس الفقي

وزراء السياحة والإسكان والتجارة والإعلام السابقين وذلك بموجب اتفاقية مكافحة الفساد التي وقعت عليها مصر [139].

13 فبراير 2011

- أعرب المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجددا عن الأمل في إنهاء مهمته، وتسليم الدولة خلال الستة أشهر إلى سلطة مدنية ورئيس منتخب بصورة سليمة وحرة تعبر عن توجهات الشعب [140].
- استمرارا لمسلسل اختفاء الأمن؛ شهدت 3 محافظات حالة من الانفلات الأمني أسفرت عن مصرع 6 وإصابة 80 بعد وقوع معارك استخدمت فيها الأسلحة النارية والبيضاء [141].
- تقدم محمد أنور عصمت السادات وكيل مؤسسي حزب الإصلاح والتنمية ببلاغ للنائب العام المستشار عبد المجيد محمود؛ طالب فيه بسرعة التحفظ علي جمال مبارك الأمين السابق للجنة السياسات بالحزب الوطني ومنعه من السفر؛ بتهمة إفساد الحياة السياسية والاقتصادية، والتسبب المباشر في قتل المتظاهرين أثناء أحداث ثورة25 يناير [142].
- وقف لاعبو فريقي برشلونة وسبورتنج خمسون دقيقة حداد قبل بدء مباراتهما تحية لشهداء الثورة المصرية التي اندلعت يوم 25 يناير الماضي وانتهت بتنحي الرئيس محمد حسني مبارك من منصبه [143].
- أصدر المستشار عبد المجيد محمود النائب العام قرارا بمنع الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء الأسبق من مغادرة البلاد، وذلك لحين انتهاء التحقيقات في البلاغات المقدمة ضده [144].
- اجتمع قداسة البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية بلجنة مصغرة من أعضاء المجمع المقدس، وأصدرت الكنيسة

بيان تنعي فيه شهداء الثورة وتعزي أسرهم، وأشاد البيان بدور القوات المسلحة تجاه الثورة، كما ايد قرار حل مجلسي الشعب والشورى [145].

- تظاهر نحو عشرة آلاف ضابط شرطة أمام وزارة الداخلية في ميدان لاظ وغلي، ثم اتجهوا إلي ميدان التحرير لإقناع المواطنين بأنهم لم يتقاعسوا عن أداء واجبهم. وقد اتهموا وزير الداخلية العادلي أنه من كان وراء انسحاب قوات الأمن فهو الذي أمر بذلك، وطالبوا بإعدامه [146].
- مصدر أمنى رفيع المستوى يؤكد أن اللواء إسماعيل الشاعر مساعد أول وزير الداخلية لمنطقة القاهرة مدير أمن القاهرة السابق قد وضع تحت الإقامة الجبرية بمنزله بحي المعادي. وذلك بسبب الانفلات الأمني الذي حدث بالثورة [147].
- في محاولة من وزارة الداخلية لعودة العلاقات الطيبة وتحسين صورة الشرطة المصرية قامت الوزارة بإنشاء جروب على موقع التواصل الاجتماعي الشهير الفيس بوك، وذلك لكي تتواصل مع الشباب وتعرف اقتراحاتهم وتعليقاتهم على الوضع الراهن [148].

15فبراير 2011

- قدم العادلي مستندات تشير إلى أن مساعديه للأمن العام وأمن الدولة والقاهرة ضللوه وقدموا له تقارير غير صحيحة عن المتظاهرين، وأنه أصدر قراراته لهم بالتعامل مع المتظاهرين، طبقاً لتلك التقارير [149].
- ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية أن السلطات المصرية أجلت إعادة ضخ الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، لأجل غير مسمى بعد أن كان مقررا إعادة ضخه. وقالت الصحيفة إن السلطات المصرية لن تعيد ضخ الغاز إلى إسرائيل بعد توقف ضخه منذ أسبوع إثر التفجير الذي لحق بخط تمديد الغاز إلى الأردن خلال ثورة الشعب المصري [150].

16فبراير 2011

- أصدر المستشار أحمد إدريس مستشار التحقيق قرارا بمنع كل من أمين أباظة وزير الزراعة السابق وزوجته وأولاده، ومحمد أبو العينين رجل الأعمال وزوجته وأولاده، وعمرو منسي رجل الأعمال وزوجته من مغادرة البلاد. بجانب التحفظ على أموالهم العقارية والمنقولة والسائلة بكافة البنوك وأسهمهم في البورصة [151].
- تلقى النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بلاغا من رجل الأعمال على الصفدي تحت رقم 2011/1317 اتهم فيه رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عاطف عبيد بإهدار المال العام في صناعة السكر والاستيلاء على 15 مليار جنيه. وذلك خلال توليه وزارة قطاع الأعمال ورئاسة مجلس الوزراء [152].
- أعلن السيد محمود وجدي وزير الداخلية عن حركة محدودة من التعيينات للمساعدين ومديري الأمن ونواب مديري الأمن والقطاعات، وقد شملت12 لواء شرطة [153].
- ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت أن الحكومة الإسرائيلية وافقت على طلب مصر بإدخال وحدات إضافية من الجيش المصري إلى سيناء [154].
- شدد فضيلة الامام الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف أن المادة الثانية من الدستور والتي تقر بأن الشريعة الإسلامية هي من ثوابت الدولة والأمة واي حديث عن تغييرها مثير للفتنة ومصادرة للحريات وللديمقراطية [155].

17 فبراير 2011

- أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوما بقانون رقم 2 بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة نسبتها 15 % من الأجر الأساسي [156].

- اعتقل المجلس الأعلى للقوات المسلحة كلاً من وزير الداخلية السابق حبيب العادلي ووزير الإسكان السابق أحمد المغربي ووزير السياحة السابق زهير جرانه وتاجر الحديد والصلب أحمد عز وبدأ التحقيق معهم.
- تعاقدت هيئة السلع التموينية على شراء 180 ألف طن من القمح الأمريكي والفرنسي بأسعار تتراوح ما بين 345.37 إلى 360.90 دولار [157].
- أمر النائب العام المستشار الدكتور عبد المجيد محمود بحبس كل من حبيب العادلي وزير الداخلية السابق، وأحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني السابق، وزهير جرانه وزير السياحة السابق وأحمد المغربي وزير الإسكان السابق 15 يوما على ذمة التحقيقات [158].
- إدارة جمعية الأورمان تقدم 10 رحلات عمرة مناصفة بين أمهات الشهداء من أبناء ثورة يناير وأمهات شهداء الشرطة [159].

18فبراير 2011

نزول الملايين إلى ميدان التحرير للاحتفال فيما سمي بجمعة النصر [160]

- ✓ تظاهر عدة آلاف أمام مسجد مصطفي محمود بشارع جامعة الدول العربية فيما أسموه "بجمعة الوفاء" للمطالبة بتكريم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك [161].

19فبراير 2011

- ✓ أعلن الدكتور سعد الكتاتني عضو مكتب الإخوان المسلمين والمتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان عدم نية الجماعة ترشيح رئيس للجمهورية منها في الانتخابات القادمة وعدم سعى الإخوان للحصول على أغلبية في مجلسي الشعب والشورى القادمين [162].

- ✓ تم ترحيل حبيب العادلي إلى سجن المزرعة بطرة وسط حراسة مشددة من رجال القوات المسلحة ومديرية أمن حلوان بإشراف اللواء محمود وجدي وزير الداخلية [163].
- ✓ أعلنت هيئة الرقابة المالية المصرية عن بدء تنفيذ إجراءات صارمة ضد من صدر بشأنهم قرارات من النائب العام بتجميد أرصدتهم بالبنوك ومنعهم من السفر؛ وذلك بهدف منعهم من التصرف في أسهمهم المسجلة بالبورصة المصرية[164].
- ✓ أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن الولايات المتحدة تستعد لتقديم مساعدات ب قيمة150 مليون دولار لمصر في الوقت الذي تواجه فيه البلاد مشاكل اقتصادية عقب الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق حسنى مبارك[165].
- ✓ قضت دائرة شؤون الأحزاب في مجلس الدولة بالسماح بتأسيس حزب الوسط، وإلغاء قرار لجنة شؤون الأحزاب السياسية الصادر برفض تأسيس الحزب [166].

20 فبراير 2011

- ✓ أعلنت الحكومة السويسرية عن اكتشاف عشرات الملايين من الفرنكات في حسابات تابعة للرئيس السابق حسنى مبارك، وأسرته و٥ من المقربين له، في أحد بنوكها، وتم تجميدها فيما تواصل البحث عن أرصدة أخرى [167].
- ✓ تقدم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك بإقرار الذمة المالية النهائي للجهات القضائية المختصة طبقا للقانون، وأكد الممثل القانوني للرئيس السابق أن مبارك كان قد التزم منذ توليه المسئولية بتقديم إقرارات الذمة المالية في مواعيدها القانونية [168].

21 فبراير 2011

- ✓ طلب المستشار الدكتور عبد المجيد محمود النائب العام من وزير الخارجية أن يطلب بالطرق الدبلوماسية المقررة من الدول الأجنبية تجميد الحسابات والأرصدة لديها والخاصة بالرئيس السابق حسني مبارك وزوجته ونجليه وزوجاتهم[169].

22 فبراير 2011

- ✓ قررت جماعة الإخوان المسلمين رسمياً بدء خطوات إنشاء حزب سياسي باسم الحرية والعدالة ؛ في أول خطوة من نوعها منذ سقوط نظام الرئيس السابق حسنى مبارك، وبعد يومين فقط من حكم القضاء بالموافقة على إنشاء حزب الوسط بقيادة المهندس أبو العلا ماضي وعصام سلطان، المنشقين عن الجماعة [170].
- ✓ التقى المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في أول زيارة رسمية لمسؤول أجنبي لمصر بعد تنحى الرئيس السابق مبارك، وتناول اللقاء المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحتين الإقليمية والمحلية وبحث أوجه التعاون المشترك والعلاقات المتميزة التي تربط البلدين [171].
- ✓ انتهي الدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء من إعداد القائمة النهائية بأعضاء حكومته بعد التعديل، وسلمها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومن المنتظر الإعلان عنها خلال الساعات المقبلة [172].
- ✓ أعلن رئيس مجلس إدارة شركة مصر للمقاصة إنه تم تجميد أسهم ١٨ رجل أعمال بالبورصة؛ طبقا لتعليمات النائب العام على خلفية اتهامات وجهت

إليهم في بلاغات رسمية بشأن الاستيلاء والإضرار بالمال العام في صور متعددة خلال السنوات الماضية [173].

- ✓ أدى الوزراء الجدد في حكومة تسيير الأعمال برئاسة الفريق أحمد شفيق اليمين الدستورية أمام المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وعلى رأسهم دكتور يحيى عبد العزيز الجمل نائب لرئيس الوزراء [174].
- ✓ أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية أنها أخطرت بطلب رسمي من السلطات المصرية بتجميد أموال وحسابات وممتلكات الرئيس السابق حسنى مبارك وزوجته، ونجليه الاثنين وزوجتيهما [175].

23 فبراير 2011

- ➢ أعلن أعضاء اللجنة القومية لتقصى الحقائق في أحداث ثورة 25 يناير، عقب لقائهم ممثلي المنظمة العربية لحقوق الانسان، والمنظمة المصرية لحقوق الانسان ؛ عن اكتشافهم دلائل على إطلاق الرصاص الحي والمطاطي على المتظاهرين السلميين وغيرهم من المواطنين، واستهدف منطقة الرأس على وجه الخصوص، ودهس سيارات الشرطة المصفحة للمتظاهرين عمداً، وأكدت اللجنة توافر «إشارات" عن شخصيات المخططين والممولين والمشرفين على تنفيذ «واقعة الجمل"، في الثاني من فبراير الجاري [176][177].
- ➢ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة اليوم البيان رقم 13 عبر صفحته الإلكترونية على موقع فيس بوك ويؤكد فيه بأن القوات المسلحة لم تقم باي اعتداءات على دير الانبا بشوى بوادي النطرون، وأن ما تم التعامل معه من قبل القوات المسلحة هو على بعض الأسوار التي بُنيت على الطريق وعلى أراض مملوكة للدولة وبدون سند قانونيا [178].

- استقبل الفريق أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء السيدة كاترين آشتون وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، وأكدت أنها فخورة بزيارة مصر في هذه الفترة المهمة والتي تشهد تحولا سياسيا مهما نحو تحقيق الديمقراطية وبداية جديدة [179].

24 فبراير 2011

- شهدت القاهرة والإسكندرية مظاهرات حاشدة تطالب بتطهير مؤسسات الدولة من بقايا النظام السابق، ومحاكمة ومحاسبة كل رموزه وفي مقدمتهم الرئيس السابق حسنى مبارك وإقالة حكومة أحمد شفيق [180] .
- سيطرت القوات المسلحة على حريق أمام مبني الإدارة العامة لشئون الأفراد الملحق بوزارة الداخلية قبل أن تلتهم النيران المبنى عقب حرق9 سيارات و4 دراجات بخارية وغرفة الكهرباء المتواجدة بشارع منصور، والتي قد قام بحرقها نحو500 شخص من أمناء الشرطة والأفراد السابقين الذين قد أنهت وزارة الداخلية خدمتهم في فترات سابقة لأسباب مختلفة وأثبت الفحص سبق اتهامهم في قضايا مخلة بالشرف والأمانة وجرائم مخدرات وسرقة وتعدي على المواطنين. ولا يحق لهم العودة إلى العمل وقد تم القبض على مجموعة من المتهمين الذين قاموا بإشعال النيران واقتحام المبني ورشقه بالحجارة [181][182].
- أكد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية أن محاولة اغتيال عمر سليمان نائب الرئيس الاسبق والتي نفتها بعض المصادر منذ أسابيع كانت صحيحة وأنه شاهد عيان عليها [183].

- أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أنها فخورة جدا بما حققه الشباب المصري في ثورة 25 يناير، التي أشارت إلى أنها ضربت مثلا استثنائيا في الاحتجاج السلمي غير العنيف [184].
- اختارت جماعة الإخوان المسلمين الدكتور محمد سعد الكتاتني، وكيلاً لمؤسسي حزبها السياسي الذي سمته الحرية والعدالة .وصرح الدكتور محمد بديع مرشد الجماعة إن الكتاتني سيتولى الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتأسيس الحزب [185].
- ألقت مباحث الأموال العامة القبض على وزير الإعلام السابق أنس الفقي وأسامة الشيخ رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون من داخل مسكنيهما وذلك تنفيذا لأمر نيابة الأموال العامة العليا بضبط وإحضار كل منهما ومثولهما أمامها للتحقيق فيما نسب إليهما من تجاوزات مالية [186].

25 فبراير 2011

- أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن الإدارة الأمريكية لن تعارض وصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في البلاد. مادامت تنبذ العنف وتلتزم بالديمقراطية وحقوق كل أفراد المجتمع، كما دعت شباب الثوار المصريين إلى مواصلة الالتزام بالكفاح الطويل من أجل ديمقراطية حقيقية وأن يتيقظوا جيدا لمواجهة اي محاولة من اي جماعة أو زعيم بارز لسرقة الثورة [187][188].
- أعلن المتحدث باسم الخارجية الفرنسية برنار فاليرو أن فرنسا تلقت طلبا رسميا من السلطات المصرية بتجميد أموال وحسابات وممتلكات الرئيس المصري السابق حسنى مبارك وقرينته ونجليه وزوجتيهما [189] .
- قام المئات من السائقين والأهالي بالتجمهر بميدان الجزائر بالمعادي للمطالبة بالقصاص من ضابط الشرطة الذي أطلق النار من سلاحه المجرى

على أحد سائقي سيارات الأجرة بسبب مشاجرة بينهما على أولوية المرور [190].

- ❖ استشهاد شرطي المصري طارق أبو سريع رمضان برصاص مهربين على الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل ؛ عندما حاول منع مجموعة من المهربين الملثمين من التسلل خارج الحدود فبادروه بإطلاق الرصاص [191][192].
- ❖ أمر النائب العام بإحالة كل من أحمد المغربي وزير الإسكان السابق، ومحمد عهدي فضلي رئيس مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم السابق والإماراتي وحيد متولي يوسف، ورجل الأعمال ياسين إبراهيم منصور إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بتهمتي التربح وتمكين الغير من منافع مالية والإضرار العمدى بالأموال العامة [193].
- ❖ أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن المصريين الذين تم إجلاؤهم من ليبيا بلغ عددهم 38 ألفاً 481 مواطناً. وأكد المجلس، في بيانه رقم 20 في صفحته على موقع فيس بوك، استمرار جهود القوات المسلحة لعودة المصريين من ليبيا عبر المنفذ البري للسلوم [194].

26 فبراير 2011

- ✓ دعا المجلس الأعلى للقوات المسلحة شباب ثورة 25 يناير للعمل سويا على إفشال مخططات المندسين على الثورة وذلك في بيانه رقم 24 عبر صفحته الرسمية على الموقع الاجتماعي فيس بوك. وأكد المجلس على انحيازه لمطالب الثورة المشروعة، وأنه لم ولن يتعامل باي صوره من صور العنف مع شباب الثورة؛ محذرا من محاولة قيام عناصر مدسوسة للوقيعة بينه وبين شباب الثورة [195].

- ✓ انتهت اللجنة الدستورية المكلفة بتعديل المواد الدستورية برئاسة المستشار طارق البشرى من التعديلات الدستورية المقترح تعديلها.
- ✓ وجاء في التعديلات الجديدة: اختصار مدة رئيس الجمهورية على دورتين متتاليتين مدة كل منهما 4 سنوات، ولا يحق له الترشح مرة أخرى مدى الحياة، وألا يقل سن الرئيس عن 40 عاما وبدون حد أقصى. كما تضمنت التعديلات أن يكون رئيس الجمهورية مصريا ومن أبوين مصريين وعدم حصول اي منهم على جنسية أخرى بخلاف الجنسية المصرية، وألا يكون متزوجا من أجنبية[196]، وقد أصدر المجلس الأعلى لقوات المسلحة بيانا بمواد الدستور التي تم إدخال تعديلات عليها [197].
- ✓ أكد الدكتور حسام كامل رئيس جامعة القاهرة أن الحرس الجامعي رحل من جامعة القاهرة نهائيا، ولن يكون هناك حرس جامعي تابع لوزارة الداخلية على الإطلاق احتراما وتنفيذا لأحكام القضاء، مشيرا إلى أن الجامعة قامت بإنشاء إدارة حرس تابعة للجامعة [198].
- ✓ قررت نيابة البساتين حبس الملازم أول صلاح أشرف السجينى ٤ ايام على ذمة التحقيقات؛ بتهمة الشروع في قتل سائق ميكروباص يدعى عاطف السيد إبراهيم في ميدان الجزائر بالمعادي [199].

2مارس 2011

إعلان الاستفتاء على تعديل الدستور المصري في يوم 19 مارس 2011.

3 مارس 2011:

نتيجة للاعتصام الشديد ضد الفريق أحمد شفيق. تقدم أحمد شفيق باستقالته من منصب رئيس الوزراء وتسلم المنصب الدكتور عصام شرف.

4مارس 2011:

ذهب شرف لميدان التحرير يوم الجمعة لتأدية القسم أمام الجماهير.

19مارس 2011:

تم الانتهاء من التصويت بالاستفتاء وأعلنت النتيجة بفوز (نعم لبقاء الدستور) بنسبة 77.27%.

22مارس 2011:

هجم المتظاهرون على مبنى جهاز أمن الدولة وحدث حريق بالمبنى.

28 يونيو 2011:

- أدانت جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية، الأحداث المؤسفة التي شهدها ميدان التحرير مساء أمس الثلاثاء، حيث وصف أحمد أبو بركة القيادي بحزب الحرية والعدالة أحداث التحرير بـ " موقعة الجمل الثانية "، قائلا إن نفس المشاهد التي أذاعتها وكالات الانباء العالمية وجميع الشاشات التليفزيونية تعيد إلى الأذهان مشاهد موقعة الجمل والتي لا زالت التحقيقات فيها جارية حتى الان. وأضاف أبو بركة، أن فلول النظام السابق وقيادات الشرطة المنتمين إلى النظام السابق، مشيرا إلى أن سيناريو الشغب أمام مسرح البالون وحتى ميدان التحرير يعكس وجود عصابة منظمة خططت ودبرت لتلك الأحداث ونجحت في اندلاعها وإعادة التوتر مرة ثانية إلى البلاد بعد ايام.[200]

https://youtu.be/qqCVLyn7nQA

https://youtu.be/fC1K5rQaMeA

جميع رسائل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من 1-73

https://youtu.be/nS474tsEbX4

https://youtu.be/zigQCfc97xc

https://youtu.be/fhqZI78u0Es

https://youtu.be/Doh408Z5zP4

https://youtu.be/dk08RmUCloU

https://youtu.be/matoqInWDCU

https://youtu.be/4jGlecpbB9A

https://youtu.be/NRWJHxGOXDE

https://youtu.be/Db3iYPMuxGg

https://youtu.be/2MydLGughLQ

https://youtu.be/F-kh2aLijxc

https://youtu.be/NSDiNRm6cyI

المبحث الثاني

كل احداث ثورة 25 يناير 2011[18]

.3http://masry-now.com/features/hawadess/1139--25-2011.html

193

1. يوميات الثورة

الثلاثاء، 25 يناير 2011

يوم الغضب

مظاهرات الغضب تنطلق من "دار السلام"

- بدأت أولي مظاهرات يوم الغضب اليوم، الثلاثاء، منطلقة من منطقة دار السلام بالقاهرة، كما تظاهر عشرات في رفح والشيخ زويد للمطالبة بالإفراج عن ذويهم المعتقلين منذ فترة طويلة.
- جاب المتظاهرون في "دار السلام" شوارع المنطقة مرددين عبارات: "تحيا مصر.. الحرية والرغيف مطلب كل مصري شريف"، وخبز، حرية، كرامة إنسانية"." الثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة "
- في شمال سيناء تظاهر العشرات في مدينتي رفح والشيخ زويد، مطالبين الأجهزة الأمنية بإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين منذ فترة طويلة. وندد المتظاهرون بوعود الداخلية المتكررة بإنهاء ملف المعتقلين دون تنفيذ ذلك على الأرض.
- وقال موقع (البديل) ان مدينة الزقازيق شهدت تظاهر عشرات المعلمين أمام مبنى المحافظة للمطالبة بتعيينهم وقامت قوات الأمن بمحاصرتهم وإدخالهم لمبنى المحافظة فيما انتشرت قوات الأمن بشوارع الزقازيق وحول مبنى المحافظة.
- وبدأت مؤشرات التظاهر في مناطق أخرى، حيث نتشر عدد من النشطاء في شوارع بلطيم يدعون المواطنين للمشاركة في حاملين علمي مصر وتونس الوفد مظاهرات في روكسي ووسط القاهرة ومحرم بك بالإسكندرية.

الثلاثاء، 25 يناير 2011 11:55

- قاد المهندس ممدوح حمزة وعدد من شباب الوفد وقفة احتجاجية، في منطقة روكسي، استمرت من الحادية عشرة وحتى الثانية عشر والنصف.
- وقال حمزة لـ "بوابة الوفد" ان الوقفة التي اقيمت كـ "تمويه أمنى" تفرقت تمهيدا للتوجه إلى دار القضاء في وسط القاهرة. وفي وسط القاهرة حاصر الأمن حوالي 150 متظاهراً يقودهم الأكاديمي البارز د. محمد أبو الغار والنائبان السابقان علاء عبد المنعم وجمال زهران.
- واغلقت الشرطة محطة مترو جمال عبد الناصر لمنع تدفق المتظاهرين على المكان.
- وانطلقت صباح اليوم أولى المظاهرات في مدينة الإسكندرية من حي محرم متجهة إلى الرصافة.
- وتحولت ميادين الإسكندرية لثكنة عسكرية استعدادا ليوم الغضب الذي دعا له عدد كبير من النشطاء عبر الإنترنت.
- احتلت عناصر أمن في زي مدني هذه الميادين للحيلولة دون وقوع تظاهرات تندد بالأوضاع في مصر وخوفا من تحول هذه المظاهرات إلى ثورة حقيقية على غرار ثورة تونس.
- وعلق نشطاء الإسكندرية بوسترات صغيرة ومطويات تدعو للتظاهر والثورة، وفي المقابل علق الحزب الوطني لافتات ضخمة لتهنئة الشرطة بعيدها، وتؤكد أن الشرطة هي الأمن والأمان.

الوفد

الأمن تحتل ميدان الجيزة وجامعة القاهرة وشارع جامعة الدول العربية

آخر تحديث: الثلاثاء 25 يناير 2011 11:39 ص بتوقيت القاهرة

- عقد اللواء أسامة المراسي، مساعد وزير الداخلية لأمن منطقة الجيزة، اجتماعا مع قيادات مديرتي أمن الجيزة وأكتوبر، استمر إلى الساعات الأولى من فجر اليوم الثلاثاء، وحضرها اللواء عمر الفرماوي، مدير أمن أكتوبر، ورؤساء القطاعات المختلفة، لتأمين المظاهرات في الشوارع، ومنع حدوث عمليات تخريب في المصالح الحكومية.
- وناقش خلال الاجتماع خطة أمنية تركزت على تكوين 4 مجموعات، يترأس كل مجموعة قيادة فرعية وأخرى قيادة أساسية، وكل مجموعة مهمتها السيطرة على تأمين الشوارع من الخارجين على القانون والحفاظ على الأمن، وتسيير حركة المرور وحماية المواطنين في الشوارع، وتم إنشاء غرفة مركزية لتلقي البلاغات المهمة، لسرعة البت فيها، والتعامل مع اي أحداث متوقعة.
- وشدد المراسي على جميع الضباط بالتزام القانون في التعامل مع المواطنين بهدوء شديد، وامتصاص غضب المتظاهرين وحمايتهم، والقيام بالدور الأمني على أكمل وجه، وذلك لان مصر تقدر حرية التعبير وتحترمها، وطالب المراسي من الضباط الوقوف بحزم ضد كل من تسول له نفسه التلاعب بمصالح البلاد، وتخريب المصالح العامة وتعطيل المرور.
- إلى هذا، حشدت أجهزة الأمن بالجيزة أفراد الأمن المركزي -التي يترأسها اللواء أسامة المراسي، مساعد وزير الداخلية لأمن منطقة الجيزة- في الشوارع والأماكن المحدد فيها التظاهر، والتقاء المتظاهرين مع بعضهما البعض، حيث تمركزت في شارع جامعة الدول العربية 12 سيارة أمن مركزي تحمل أفراد أمن سريين ومجندين، وسيارتين للمطافئ مجهزة بخراطيم المياه، وسيارة إسعاف و3 أوناش لرفع السيارات المخالفة، وقد تم وضع

عدد من الكمائن الثابتة على جميع الشوارع المؤدية إلى شارع جامعة الدول العربية.

- كما تمركزت سيارات الأمن المركزي أمام ساحة جامعة القاهرة، ووصل عددها 18 سيارة، وتم التشديد الأمني على محاور كوبري الجامعة يمينا ويسارا، وتم وضع سيارتي مطافئ خلف أسوار حديقة حيوان الجيزة، كما شددت الأجهزة الأمنية وجودها في ميدان الكيت كات وإمبابة، وتم نشر عدد من سيارات الأمن المركزي على طول طريق كورنيش الوراق.
- أما في أكتوبر، فقد كان الأمر هادئا للغاية، فقد تم نشر عدد من سيارات الأمن المركزي على بعض الطرق الرئيسة بطريق الفيوم والواحات والبدرشين.

الشروق

الأمن تحاصر مدينة المحلة.. ومديرية الأمن تؤجل الاحتفال بعيد الشرطة

آخر تحديث: الثلاثاء 25 يناير 2011 12:05 م بتوقيت القاهرة

- فرضت أجهزة الأمن بالغربية إجراءات مشددة على مداخل ومخارج مدينتي طنطا والمحلة الكبرى التي ستشهد وقفات احتجاجية في "يوم الغضب"، بعد أن حدد القائمون على الوقفة أماكن التجمع، وهي: أمام قسم أول المحلة (البندر)، وديوان عام المحافظة، برغم إجماع القوى السياسية والنقابات، على أن تكون مدينة المحلة الكبرى مكانا لتجمع كافة القوى السياسية، مع استقبال وفود من محافظات أخرى مجاورة، مثل كفر الشيخ والدقهلية والمنوفية.
- ووضعت أجهزة الأمن المتاريس على مدخل مدينة المحلة ونصبت كمينا هناك، ولجأت إلى ايقاف السيارات وتفتيشها وعدم السماح بدخول أحد إلا بعد التأكد من هويته أو إدخاله عن طريق منسقي الوقفة من حزب الجبهة

وشباب 6 أبريل الذين طبعوا أرقام التليفونات الخاصة بالأعضاء على مطالب الوقفة ليتسنى الاتصال بهم عند منع الأمن أحدا من الدخول للمشاركة.

- وفي حين أعلنت أحزاب الأحرار والجمهوري الحر عدم المشاركة تنفيذا لتعليمات قيادتها، أكد ممثلو أحزاب الوفد والجبهة والتجمع والناصري ومصر الفتاة والعمل والأمة المشاركة في الوقفة.
- وقال أحمد عبد الله ممثل الحركة الوطنية للتغيير، وأحد قادة الإضراب أن المطالب محددة ومعروفة ومن بينها المطالبة بتنفيذ الأحكام القضائية الخاصة بطرد الحرس الجامعي من الجامعات، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه، ومنح إعانة بطالة لكل خريج تقدر بـ 500جنيه، وإلغاء حالة الطوارئ.
- وأضاف سليم عبد الله ممثل شباب الإخوان المسلمين، أن التونسيين أعطونا الأمل وسنسير على نفس النهج، وقال إبراهيم مكاوي ممثل التجمع إن الهدف الأسمى الان يكمن في طريقة تجميع أنفسنا وتوحيد الجهود ليكون يوم 25 يناير هو البداية الحقيقية لعهد جديد.
- من جهة أخرى، أجلت مديرية أمن الغربية الاحتفال بعيد الشرطة ليوم الأربعاء، بدلا من اليوم، ونقل الاحتفال إلى مديرية أمن الغربية بدلا من نادى الشرطة، كما هو معتاد كل عام.

الشروق

متظاهرون تخترقون السياج الأمني أمام دار القضاء العالي

الثلاثاء، 25 يناير 2011 – 13:26

- تجمع العشرات من النشطاء السياسيين وأحزاب المعارضة منذ قليل أمام دار القضاء العالي، يتقدمهم محمد عبد القدوس رئيس لجنة الحريات بنقابة

الصحفيين، حاملين لافتات مكتوب عليها شعارات "مصر دولة عظيمة بشعبها.. الشهادة أو الكرامة.. الاستشهاد حتى تحرير الشعب".

- ❖ كما ردد المتظاهرون "لا استقرار ولا أمان مع فساد الاستسلام.. الوحدة الوطنية ضد الفساد.. لا ذل ولا إهانة للمصريين".
- ❖ انضم عدد من المواطنين إلى المتظاهرين، واخترقوا السياج الأمني والتحموا بالمتظاهرين، مما أثار فرحة المتظاهرين، وردد المواطنون شعار "إحنا الشعب".
- ❖ أدى التظاهر لتعطيل حركة المرور بمنطقة الإسعاف، ولم تستطع أجهزة الأمن السيطرة على المتظاهرين.
- ❖ فرض الأمن سياجاً أمنياً حول المتظاهرين لمنع الاختلاط بهم، حيث قاموا بالوقوف وراء الساتر الحديدي.

اليوم السابع

الأمن يجهض مسيرات الغضب بمحافظة سوهاج

آخر تحديث: الثلاثاء 25 يناير 2011 11:22 ص بتوقيت القاهرة

- ❖ قوات الأمن تمركزت في شوارع سوهاج منذ الصباح الباكر
- ❖ استبعد مصدر أمني في محافظة سوهاج، مشاركة المواطنين في الإضراب، من خلال أفراد أو جماعات أو أحزاب، مؤكدا اتخاذ كافة التدابير الأمنية اللازمة لمواجهة ذلك.
- ❖ في الوقت نفسه، انتشرت قوات الأمن منذ الصباح الباكر في شوارع سوهاج، تحسبا لوقوع اي إضرابات خاصة في أماكن التجمعات، وخاصة أمام المساجد الكبرى بالمحافظة والميادين الكبيرة المعروفة.

الشروق

الأمن يحاصر 44 شاباً بمنطقة الوليدية..

وقفة للمعارضة في أسيوط تضامناً مع احتجاجات "يوم الغضب"

الثلاثاء، 25 يناير 2011 - 13:32

- فرضت قوات الأمن بأسيوط اليوم الثلاثاء، حصاراً أمنياً حول 44 شاباً من قوى المعارضة المختلفة من بينهم الجمعية الوطنية للتغيير وحملة دعم البرادعي وشباب 6 أبريل.
- احتجزت قوات الأمن الشباب بأحد الشوارع الفرعية بمنطقة الوليدية بأسيوط، وتجمع الشباب صباح اليوم الثلاثاء، رافعين اللافتات والأعلام المصرية، ومرددين هتافات "تحيا مصر" و"ارفع صوتك زي الناس.. إحنا كرهنا الظلم خلاص" و"صحي الخلق وهز الكون.. مصر بلدنا مش هتهون" و"يا أهالينا يا أهالينا.. ضموا علينا ضموا علينا".
- بعد ذلك تدخل مدير الأمن اللواء أحمد جمال الدين مساعد وزير الداخلية لأمن أسيوط وأمهلهم نصف ساعة لفض احتجاجهم، إلا أن الوقفة الاحتجاجية مازالت مستمرة حتى الان.

اليوم السابع

- الامن يفشل في منع المتظاهرين من الوصول لمبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وعشرات من جنود الأمن المركزي يسمحون بمرور المتظاهرين من الكردون الأمني، وأفترش المتظاهرين الطريق أمام الإذاعة والتليفزيون
- مظاهرة تشتعل في "ميت عقبة" أمام نادي الزمالك

❖ مراسل الجزيرة الانجليزية في مصر: المظاهرات الحالية قد تكون الأكبر منذ السبعينات

❖ أكثر من ألف متظاهر في المنصورة في ميدان مشعل

❖ قناة العربية تبدأ في بث مظاهرات يوم الغضب

❖ متظاهرون بالسويس يهتفون ضد مبارك: «بن على بينا ديك.. فندق جدة مستنيك

شارك مئات الأشخاص في مدينة السويس في مظاهرة «يوم الغضب" رددوا خلالها هتافات تقول (الرئيس التونسي زين العابدين) بن على بينا ديك.. فندق جدة مستنيك"، في إشارة إلى هروب الرئيس التونسي من بلاده في وجه مظاهرات احتجاج عنيفة. ويقيم بن علي في مدينة جدة السعودية التي تقع على البحر الأحمر.

❖ وقال شاهد من «رويترز" إن مواطنين عاديين انضموا للنشطاء ورددوا هتافات من بينها هتاف يقول «(حسني حسني حسني بيه كيلو (جرام) اللحمة بميت (مئة) جنيه" في إشارة إلى غلاء الأسعار.

❖ كما رددوا هتافا يقول «حكم الأب (مبارك) باطل.. حكم الأم (قرينة مبارك) باطل.. حكم الابن باطل".

❖ ويقول مصريون إن سوزان مبارك قرينة الرئيس المصري تتدخل في شؤون بلادها السياسية.

❖ وحذرت وزارة الداخلية في وقت سابق المحتجين من أنه سيجري التعامل مع اي شخص يخالف القانون وقالت إن المتظاهرين ربما يواجهون الاعتقال.

❖ وهتف المتظاهرون أمام دار القضاء العالي بالقاهرة قائلين «يسقط يسقط حسني مبارك" وكان يحيط بهم طوق من أفراد الشرطة. وهتفوا قائلين «يا

جمال قول لأبوك كل الشعب بيكرهوك" في إشارة إلى جمال مبارك نجل الرئيس المصري حسني مبارك والذي يعتقدون إنه يجري إعداده لتولي الرئاسة خلفا لوالده البالغ من العمر 82 عاما.

رويترز

المصري اليوم

دمياط والغربية تنضمان لـ "محافظات الغضب"

- شهدت محافظات الدقهلية والشرقية والمنوفية وأسيوط وكفر الشيخ ودمياط والغربية والسويس شمال سيناء اليوم الثلاثاء عدة تظاهرات.
- المظاهرات تأتي في سياق في "يوم الغضب"، الذي أطلقه ناشطون عبر الإنترنت بالتزامن مع الاحتفال بعيد الشرطة.
- ففي دمياط نظم العشرات من أحزاب المعارضة، يتقدمهم سامي بلح رئيس لجنة الوفد بدمياط، وقفة احتجاجية في ميدان البوسطة، وسط تواجد أمني كثيف.
- وردد المتظاهرون هتافات تطالب بسقوط النظام، وشعارات مشابهة لما حدث في تونس وحاملين لافتات تقول: "أصحي يا مصر. صح النوم" و"لكل ظالم نهاية" و"كفاية 30 سنة فقر" و"حسني بيه.. يا حسني بيه.. كيلو العدس بعشرة جنيه". ولم يحدث اي احتكاك من جانب الأمن مع المتظاهرين حتى الان. ويلاحظ أن الأعداد في تزايد، بينما نظم الناصريون وقفة آخري أمام مقر حزبهم في حي المنتزه.
- وقال موقع (البديل): إن مدينة الزقازيق شهدت تظاهر عشرات المعلمين أمام مبنى المحافظة للمطالبة بتعيينهم وقامت قوات الأمن بمحاصرتهم وإدخالهم لمبنى المحافظة فيما انتشرت قوات الأمن بشوارع الزقازيق وحول مبنى المحافظة.

- وفي المحلة تظاهر المئات وسط المدينة، مرددين هتافات منددة بالحكومة، ومطالبة بالتغيير، ويحاصر مئات من عناصر الأمن المتظاهرين.
- في شمال سيناء تظاهر العشرات في مدينتي رفح والشيخ زويد، مطالبين الأجهزة الأمنية بإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين منذ فترة طويلة.
- واحتشد مئات البدو بقرية المهدية جنوب رفح، وأشعلوا الحرائق وأطلقوا النار في الهواء مطالبين الحكومة بالإفراج عن ابنائهم المعتقلين وإسقاط الاحكام الغيابية الصادرة ضدهم، بالإضافة إلى مطالب أخرى عديدة تتعلق بالتنمية والامن. واستقل المتظاهرون عشرات السيارات "نصف نقل" وطافوا قرى مدينتي رفح والشيخ زويد، كما تظاهر عشرات السيدات من أمهات المعتقلين، واعتصمن أمام مقر قسم شرطة الشيخ زويد.
- كما رفعت قوات حفظ السلام حالة الاستنفار الأمني بعد ورود معلومات عن نية المتظاهرين الاعتصام أمام مقرها في الشيخ زويد، ومنعت القوات اي ضابط أو عامل من الخروج من المعسكر تحسبا لأي صدام مع المتظاهرين.
- وشهدت مدينة العريش احتجاجات ضعيفة حيث تظاهر قرابة 15 فردا من أعضاء حزبي الوفد والكرامة، رافعين لافتات مكتوب عليها: "وقف الخلق ينظرون جميعا كيف يجوع المصريون". وحاصرت الشرطة المتظاهرين حتى انفضت المظاهرة بهدوء.
- وفي أسيوط قامت قوات الأمن باعتقال 50 شابا، بعدما تجمع عشرات المتظاهرين في منطقة الوليدية بمدينة أسيوط، ونجح الأمن في تفريق المتظاهرين.
- وفي كفر الشيخ انتشر عدد من النشطاء في شوارع بلطيم، لدعوة المواطنين للمشاركة في التظاهرات، حاملين علمي مصر وتونس.

❖ وفي السويس تظاهر المئات عقب صلاة الظهر بميدان الأربعين، يتقدمهم ممثلو أحزاب المعارضة ونشطاء الحركات الاحتجاجية، وسط حشود كثيفة من جنود الأمن. وردد المتظاهرون هتافات تندد بالنظام وتزوير الانتخابات، كما حملوا لافتات تشيد بثورة تونس وتحرر شعبها من دولة الظلم والقمع. وحاولت الشرطة تخويف المواطنين لعدم الانضمام للمظاهرات، فيما انتشرت العشرات من سيارات الأمن المركزي في الشوارع الجانبية.

❖ وقالت غرفة مراقبة مركز "ابن خلدون" الخاصة برصد تطورات مظاهرات 25 يناير، إنه تم تعطيل أتوبيس هيئة نقل عام وإخراجه عن خط سيره وحشد مجندين أمن مركزي داخله، ويتمركز الاتوبيس أمام مركز قليوب، كما أغلقت محطة مترو مسرة بسيارات الأمن المركزي. وأضافت أنه تواردت أنباء عن بدء المظاهرات في المنصورة، مع انتشار أمني مكثف أمام استاد المنصورة، حيث تتواجد 8 سيارات أمن مركزي، وثلاث سيارات بوكس ومدرعة. كما أطلقت دعوة للعصيان المدني في قويسنا بالمنوفية أمام الجامع الكبير في قرية بيجارم وعمال المنطقة الصناعية بقويسنا.

الوفد

آلاف المتظاهرين تحاصرون «ماسبيرو" والأمن يسد البوابة بالجنود

❖ حاصر آلاف المتظاهرين مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون ماسبيرو، وتجاوزوا كل الحواجز الأمنية، وحاول المتظاهرون دخول المبنى بعد تجاوزهم كافة الحواجز الأمنية، إلا أن قوات الشرطة لجأت لسد بوابة «ماسبيرو" بالجنود. وشارك في المظاهرة ايمن نور وعدد من قيادات حزب الوفد، رافعين أعلام أحزابهم، وسط نحو 4000 متظاهر.

المصري اليوم

انطلاق مظاهرات حاشدة في شوارع القاهرة – قناة الحرة

حمدين صباحي يقود مظاهرة في بلطيم بمحافظة كفر الشيخ بدأت ب 4 الاف متظاهر.

قناة الجزيرة: مئات المتظاهرين يتجهون إلى ميدان التحرير

- المتظاهرون يحطمون عدد من اللافتات التي انشأها أعضاء مجلس الشعب ووضعوا عليها صور الرئيس مبارك واللواء حبيب العادلي بمنطقة دار الكتب بميدان باب الخلق ويرددون هتافات اتجاه أصحاب المنازل والمواطنين الذين ينظرون إليهم من الشرفات ياللا ياللا يا أهالينا ياللا ياللا انضموا لينا.. يا أهالينا ليه ليه .. تونس أرجل منا في ايه؟
- في المنصورة الان احتكاكات وضرب المتظاهرين المقدر عددهم بالآلاف بالعصي في منطقة الدراسات.

المتظاهرون يؤدون صلاة العصر وسط كردون امنى

- عاجل: انباء عن بدء الامن في ضرب المتظاهرين بالشوم في شبرا والاعتداء عليهم والجري ورائهم في الشوارع لتفريقهم. المتظاهرون يصلون إلى فندق فور سيزون بجاردن سيتي بعد تفريقهم من أمام البرلمان بالغاز المسيل للدموع.

المظاهرات تجوب شوارع المهندسين وتصل الي الدقي وتقدر الاعداد بعشرة الاف متظاهر وقوات الامن المركزي تفشل في محاصرتها وشرطة المسطحات المائية تقوم بدوريات في النيل. آلاف المتظاهرين في التحرير ووسط البلد وقنابل مسيلة بعدد كبير لتفريق المتظاهرين.

أسكندرية:

- ❖ محطة الرمل: المتظاهرين يشتبكون مع الأمن.. والأمن يسحل المتظاهرات.. بينما يقوم الباقون بإزالة صور مبارك وابنه من الشوارع.
- ❖ مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الشرطة امام مجلس الشعب.

عاجل:

- ❖ المتظاهرين في المحلة يحاصرون مجلس المدينة ومقر الحزب الوطني وقوات الامن تحاول فرض حصار حولهم والمتظاهرين يهتفون احلف بسمها وترابها الحزب الوطني اللي خربها.
- ❖ هروب الامن من شعب السويس وهروب مدير أمن السويس وسايبين الناس في الشوارع من غير ما يحاصروهم.
- ❖ جرحى ومصابين وراء جامع عمرو مكرم والإسعاف تعالجهم في نفس الوقت ومشاهد كثيرة للدماء، وغلق الشوارع المؤدية للكورنيش من القصر العيني.

اسكندرية:

- مظاهرة الرمل تتخطى حاجز الخمسين ألف متظاهر، والأهالي يثورون على الأمن صغير العدد.. بينما يقوم المتظاهرون بعمل كردون لحماية الأمن.
- بيان هام: تم إيقاف موقع تويتر في مص
- انطلاق مسيرة آخري الان من شارع جيهان بالمنصورة تقدر عددها ب 2000 فرد.
- بورسعيد التظاهر رغم الاشتباكات العنيفة مع رجال الامن المركزي وتجمعات بالآلاف عند شارع محمد علي وشارع الثلاثيني بالقرب من مبنى المحافظة.
- الدخان يغطى سماء التحرير والمتظاهرون يرشقون الأمن بالحجارة علت سحب الدخان الكثيف أجواء ميدان التحرير والشوارع المحيطة به بعد استخدام قوات الأمن للقنابل المسيلة للدموع بشكل متزايد لتفريق المتظاهرين الذين بدورهم ردوا على قوات الأمن برشقهم بالحجارة، وبعض القنابل التى لم تنفجر، ولجأ الأمن لاستخدام الهراوات والعصى لتفريق المتظاهرين الذين لجأوا إلى الشوارع الجانبية، فيما لجأ بعضهم إلى التكتل في مجموعات صغيرة.

اليوم السابع

الأمن يفقد السيطرة على المظاهرات في ميدان التحرير

من مظاهرات يوم الغضب – شاب شجاع جدا

مسعد أبو فجر: متظاهرون في سيناء يغلقون الطريق الدولي وهذا يعنى فصل رفح والشيخ زويد عن باقي الجمهورية

- ❖ الإفراج عن جميع المعتقلين في المنصورة وخروج المظاهرة مرة أخرى متجهة الي المحافظة والأعداد تزيد عن 2500.
- ❖ مصادمات دامية بالمنصورة.
- ❖ الامن يقطع الكهرباء عن قري البشوي بالمحلة واستمرار احتجاج المتظاهرين هاتفين برحيل مبارك.

المنصورة

- المتظاهرون يعلنون اعتصامهم ليوم غد على الرغم من محاصرة الامن لهم الأمن يعتدي على المتظاهرين في شارع بورسعيد بالإسكندرية بالقنابل المسيلة للدموع والمحتجين بعشرات الآلاف يهتفون لا مبارك أب وابن.

- المظاهرون يكتبون على حوائط المباني بميدان التحرير "يسقط حسني مبارك"، ويخطون لافتة كبيرة للحزب الوطني موجودة بوسط ميدان التحرير ويدوسون عليها بأقدامهم.

- الأمن يطلق الرصاص الحي على المتظاهرين في سيدي جابر في نهاية شارع بورسعيد.
- الان اشتباكات بين الامن والمتظاهرين بالسويس امام قسم شرطه الاربعين في أكبر ميدان بالسويس وإطلاق طلقات مسيله للدموع واصابه العشرات من الشرطة والشعب

- مظاهرات في فيكتوريا شارع جمال عبد الناصر.... محتواها (مش عايزينك ...مش عايزينك...انزلو يا مصريين...انزلو يا مصريين) لان كان في كتير جدا طالعين بيتفرجو ع المظاهرة والمتظاهرين بيحكو لهم انزلو شاركونا....).
- الامن يطلق الرصاص الحي ب السويس ميدان الاربعين والقنابل المسيلة للدموع وشعب السويس العظيم يرد ويهتف .....((سايبين بيوتنا.. ناويين على موتنا...))

مظاهر تحمل لافتة كتب عليها "اخرج يا مبارك" بالفرنسية

- اشتبك نحو 15 ألف متظاهر مع قوات الأمن بالإسكندرية، فيما استخدمت قوات الأمن الرصاص المطاطي في محاولة لتفريقهم.
- السويس تشتعل معارك بين المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع والمتظاهرين يردون بالشماريخ وانفلات أمنى في الأربعين.

ميدان التحرير:

أصحاب المطاعم القريبة يزودون المتظاهرين بالطعام دون تقاضي مقابل.

عاجل:

- وفاة اثنين من شباب السويس.. وتفجير العربة المصفحة ب ميدان الاربعين من امام قسم شرطه الأربعين. مصطفي رضا الشهيد بالسويس.
- مستشفى السويس العام: مقتل 2 آخرين، إصابة 100 في اشتباكات بين الأمن والمواطنين أثناء تفريق مظاهرة بالسويس.

- المتظاهرون حاولوا اقتحام البرلمان.. والأمن يرد بالقنابل المسيلة للدموع والهراوات.. والمحتجون يردون بالحجارة.. وعاطل أشعل المواجهات بقطع شرايين يده.

اليوم السابع

- لقي المواطن مصطفي رضا محمود عبد الفتاح (20 سنة) بعد إصابته برصاصة في القلب، واصيب 100 مواطن آخرين في اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين في السويس، واستخدمت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين الذين وصل عددهم إلى أكثر من 8000 مواطن

المصري اليوم

تعرض الموقع الإلكتروني الرسمي للحزب الوطني للقرصنة.

الثلاثاء، 25 يناير 2011 - 23:02

- تعرض الموقع الرسمي للحزب الوطني الديمقراطي خلال الساعات الأخيرة لأعمال قرصنة إلكترونية من جانب الهاكرز، وأكدت مصادر بالحزب أن مهندسي الموقع يتعاملون مع هذه الأعمال بكفاءة وفي طريقهم للتعرف على هويتهم.
- كان الحزب الوطني بدأ صباح اليوم نشر عدد من الموضوعات والمقالات التى انتقدت ما قام به المتظاهرون اليوم في عدد من محافظات مصر، موضحا فشل هذه الدعوات المطالبة بالتغيير ووقوف جماعة الإخوان خلف هذه الدعوات.

اليوم السابع

الخارجية تؤكد مقتل مجند أمن مركزي

- قال حسام زكى المتحدث باسم وزارة الخارجية - في تصريح خاص أدلى به اليوم لشبكة "سي. إن. إن" الإخبارية الأمريكية - إن المظاهرات التى تشهدها مصر في الوقت الراهن ليست ظاهرة جديدة.
- وأضاف زكى أن جميع المشاركين في المظاهرات التى خرجت إلى الشوارع يحظون بحماية الشرطة، ولا يتم إطلاق النار عليهم، ولكن الخبر المحزن الذي سمعته أن أحد الجنود لقى مصرعه بعد تعرضه للضرب على رأسه من جانب المتظاهرين، وهو أمر محزن للغاية بالنسبة لأسرته.
- وأشار إلى أن المتظاهرين في مصر - مثل اية دولة أخرى في العالم - لديهم الحق في أن يعبروا عن وجهات نظرهم وأن يتظاهروا ضد ما يرغبون في التظاهر ضده، وأوضح "أن الخروج في مظاهرات إلى الشوارع ليس موقفا جديدا، بل إنه يحدث منذ عام 2004.. وتلك حقيقة ثابتة في السياسة المصرية".
- وحول ما يريد أن يقوله للمشاركين في المظاهرات التى خرجت اليوم إلى الشوارع المصرية بوصفه عضوا في الحكومة المصرية؟ " قال زكى " في البداية: أود أن أوضح لكم الآتي: أنا لست عضوا في الحكومة المصرية، لكنني أتحدث باسم بلدي، وأشعر بالفخر لذلك وأشعر بالفخر بوجه خاص للتحدث باسم بلدي عن الأحداث التى تشهدها اليوم، وأود أن أقول إن جميع المتظاهرين الذين خرجوا اليوم إلى الشوارع يقومون بذلك تحت حماية الشرطة التى لم تطلق الرصاص عليهم".

اليوم السابع

❖ القوى السياسية تحدد 5 مطالب لإنهاء المظاهرات طالبت القوى السياسية من أحزاب الوفد والغد والجبهة والجمعية الوطنية للتغيير والحملة المستقلة لدعم البرادعي ومطالب التغيير بمشاركة المهندس ممدوح حمزة بعد اجتماع لها مساء اليوم بمقر حزب الغد، النظام السياسي المصري بـ5 مطالب رئيسة، تبدأ بإعلان الرئيس مبارك عدم ترشحه لفترة ثانية وامتناع نجله جمال مبارك أمين عام سياسات الحزب الوطني من الترشح مع حل البرلمان بمجلسيه والمجالس المحلية وإلغاء العمل بقانون الطوارئ والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين بما فيهم من جرى اعتقاله اليوم، ليتوجهوا عقبها إلى ميدان التحرير للمشاركة في الاعتصام.

❖ ودعا أسامة الغزالي حرب رئيس حزب الجبهة الشعب المصري بالصمود والثبات على موقفهم للتأكيد على مطالبهم والمتظاهرين بالثبات واستمرار اعتصامهم بميدان التحرير، معتبراً انتفاضة الشعب المصري وصولاً لميدان التحرير نقطة تحول تاريخية بالنسبة لمصر، مؤكداً أن ما حدث اليوم مجرد بداية ولن تكون النهاية.

اليوم السابع

- أنباء عن خروج أهالي قرية المهدية التابعة لمركز جنوب رفح في مظاهرات.. وقطع الطريق المتجه لمطار الجورة
- بدء المظاهرات بالإسكندرية بشارع الإسكندراني ومحرم بك متجهة إلى الرصاف.
- منع «المترو" من الوقوف في محطات وسط البلد

في محاولة لمنع خروج المواطنين للمشاركة في مظاهرات يوم «الغضب"، أصدرت الشركة المصرية لإدارة وتشغيل مترو الانفاق تعليماتها، الثلاثاء،

بعدم وقوف قطارات المترو في محطات مترو أنفاق وسط البلد الأربع وهي حسنى مبارك، أحمد عرابي، جمال عبد الناصر، وأنور السادات، ليسمح للمواطنين بالنزول في محطة السيدة زينب بالإضافة إلى إغلاق أبواب المحطات أمام المواطنين.

فوجئ سائقو خط مترو الانفاق الأول المرج - حلوان في الساعة الثانية والربع من ظهر الثلاثاء بتعليمات صادرة من إدارة وتشغيل المترو بعدم الوقوف في محطات وسط القاهرة، واستكمال مسير القطار حتى محطة السيدة زينب والسماح للمواطنين بالنزول في تلك المحطة وهو ما أثار استياء العشرات من المواطنين داخل عربات المترو لمنعهم من النزول في محطاتهم، ورددوا شعارات ضد الحكومة، وحاول بعضهم جذب ذراع الأمان بالمترو في محاولة لإيقافه.

❖ منع «المترو" من الوقوف في محطات وسط البلد

قال أحد سائقي مترو الانفاق - رفض ذكر اسمه: «تلقينا تعليمات في الساعة الثانية والربع من ظهر الثلاثاء بعدم توقف القطار في محطات وسط البلد في محاولة لمنع تكدس العشرات من المواطنين للتضامن مع المتظاهرين في مظاهرات (الغضب)، وهو الأمر الذي أدى إلى تذمر المواطنين داخل عربات المترو إلا أننا حاولنا تهدئتهم من خلال السماعات الداخلية لعربات المترو بعد أن تعالت هتافاتهم داخل العربات".

وأوضح السائق أن زملاءه كانوا على علم مسبق بهذا الإجراء إلا أنهم كانوا في انتظار التعليمات من الشركة لتنفيذه، لان الهيئة لا تصدر مثل هذه القرارات إلا في حالة اندلاع المظاهرات مثلما حدث منذ عامين عندما اندلعت المظاهرات أمام القضاء العالي فصدر قرار على الفور بإغلاق محطة جمال عبد الناصر.

المصري اليوم

الأربعاء 26 يناير 2011 – ايام الغضب

"الشبكة العربية" تتهم الحكومة بحجب مواقع إلكترونية

- اتهمت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، السلطات المصرية بالقيام بحجب المواقع الإلكترونية التى تنقل وقائع المظاهرات، للتعتيم على أخبار المظاهرات المطالبة بالديمقراطية والتي تجتاح شوارع مصر اليوم منذ الحادية عشرة صباحا. وقالت الشبكة في بيان لها مساء اليوم، إن الحكومة المصرية حجبت العديد من المواقع التى كانت تغطى أحداث المظاهرات السلمية التى تنظمها المعارضة المصرية اليوم، للاحتجاج على سوء الأوضاع والمطالبة بالديمقراطية، وعلى رأسها موقع "تويتر" للتدوين القصير، وموقع "بامبيوزر" للبث المباشر الذي يستخدمه النشطاء والمدونون لبث فيديوهات مباشرة للمظاهرات، وموقعا "الدستور الأصلي" وموقع "البديل الإلكتروني"، بسبب تخصيصها صفحات تبث متابعة حية للمظاهرات.
- واعتبرت الشبكة العربية، أن الحكومة المصرية قد صعدت من قمعها للحريات العامة بشكل كبير اليوم- على حد قول البيان- فبعد الاعتداء على المتظاهرين الذين لم يفعلوا شيئا سوى استخدام حقهم المشروع في التعبير الجماعي عن الراي، قامت بحجب المواقع التى كانت تبث أحداث الاحتجاجات.
- وأضافت الشبكة: لم يعد من المقبول الان القول بأن السلطات المصرية تخلت عن سياسة حجب المواقع، حيث إنها بعد أن توقفت عن الحجب منذ عام 2005 قامت بحجب العديد من المواقع التى كانت تراقب العملية الانتخابية في يوم التصويت في شهر نوفمبر 2010، وجاءت واقعة اليوم لتؤكد

أن الحكومة المصرية مازالت تستخدم الحجب، ولكن بشكل منظم، لاسيما وأنها تقوم بحجب المواقع الهامة في أكثر الأوقات التى يكون المصريون في حاجة إليها.

- وحذرت الشبكة العربية الحكومة المصرية من التمادي فيما سمته بـ "سياسة الحجب والتضييق" على الحريات العامة، وبدلاً من قمع الأصوات الرافضة للاستبداد عليها التحاور مع المواطنين المصريين والاهتمام بمطالبه

اليوم السابع

- أنباء عن محاولات من جانب الحكومة المصرية لعزل مصر إعلاميا وحجب الشبكات الاجتماعية من داخل مصر وعلى رأسها موقع فيس بوك في غضون ساعات،

يمكنكم فتح شبكه الرصد الإخبارية من على متصفح اوبرا حيث ان هذا المتصفح يمكنه فتح اي موقع يتم حجبه في اي منطقه في العالم.

خبر عاجل الجزيرة:

- قوات الأمن المصرية تبدأ تفريق متظاهرين يعتصمون بميدان التحرير بالقاهرة بقنابل مسيلة الدموع وخراطيم المياه.
- مسيرة بالآلاف تنطلق الان من محطة الرمل متجهة إلى مكتبة الإسكندرية وانباء عن تجمعات أخرى تحاول اللحاق بها
- المتظاهرون يغلقون كوبري أكتوبر وشارع ماسبيرو

الأربعاء، 26 يناير 2011 – 02:09

- منذ دقائق قليلة بدأت قوات الأمن في إعطاء الانذار الأخير للمتظاهرين في ميدان عبد المنعم رياض والتحرير، حيث قامت بإضاءة الأضواء العاكسة ورفضوا التحرك من مكانهم، وأكدوا استمرارهم في الاعتصام، فقامت قوات

الأمن بإطلاق آلاف القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين، وعقب ذلك مضخات المياه.

- وقام المتظاهرون برشق المجندين بالحجارة فبادلهم المجندون بالحجارة ايضاً، وهو الأمر الذي أدى إلى تهشم وجهات المحلات الكبرى بالمنطقة، وقامت قوات الأمن بعزيز تواجدها بعشرين ألف مجند و50 سيارة مصفحة وحاصرت المتظاهرين من جميع الجهات، وقامت بالقبض على المئات منهم وسحل آخرين، مما دفع المتظاهرين للهروب إلى محطات المترو والجري في اتجاه المتحف المصري، كما قامت قوات الأمن بإلقاء القنابل المسلة للدموع داخل محطة أنور السادات، مما دفع البعض للهروب سيراً على الأقدام داخل أنفاق المترو هرباً من الأدخنة، بالإضافة إلى وقوع المئات من المصابين على الجانبين.
- وتسود حالياً منطقة وسط البلد حالة من الهلع بعد تكثيف قوات الأمن من إطلاق القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين، وهو ما أدى إلى تفريقهم في الشوارع الجانبية وصعد عدد كبير من المتظاهرين إلى كوبري أكتوبر الذين قاموا بتحطيم أكشاك المرور واتخذوا منها دروعاً لمواجهة قوات الأمن، كما سمع دوى القنابل المسيلة للدموع في 3 بؤر، وهي أمام الجامعة الأمريكية وبالقرب من نقابة المحامين والمتحف المصري.
- وطالب المتظاهرون بوقف إطلاق القنابل، كما توقفت حركة المرور في الشوارع المؤدية لميدان التحرير، وفي نفس السياق نظم عدد من المتظاهرين مسيرة احتجاجية من ميدان التحرير في اتجاه شارع الجلاء ونقابة الصحفيين، اعتراضاً على تكثيف الأمن لاستخدام قنابل الغازات المسيلة للدموع، وهو ما دفع الأمن إلى غلق شارع عبد الخالق ثروت من اتجاه شارع رمسيس للحيلولة دون وصول المتظاهرين إلى ميدان

رمسيس، كما وقعت إصابات بين المتظاهرين بسبب تدافعهم أثناء مطاردة الأمن لهم في الشوارع الجانبية.

- ومع تزايد أعداد المتظاهرين أمام مقر الحزب الوطني الديمقراطي بميدان التحرير، ومحاولتهم اقتحام الحزب بعد تكسيرهم أعمدة وأبواب الحزب، قامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص في السماء لتفرقة المتظاهرين ومنعهم اقتحام الحزب، كما قام عدد من المدنيين بملاحقة المتظاهرين بالعصى والجنازير.

اليوم السابع

إصابة ضابطين بخروج في مظاهرات الغربية

- استمرارا لأعمال العنف التى تشهدها مدينة المحلة من قبل المتظاهرين، قام عدد منهم بالاعتداء على رئيس مباحث قسم أول المحلة عقب قيامه بضرب وركل أحد المتظاهرين بالأقدام وهو ما دفع المتظاهرين لمطاردة رئيس المباحث ومحاصرته داخل أحد المنازل.
- وانتقل اللواء سيد جاد الحق مدير المباحث الجنائية، واللواء مصطفي برعي نائب مدير الأمن، واللواء خالد الجزيري مساعد مدير الأمن، واللواء حسين محرم رئيس قطاع الأمن المركزي بالغربية إلى المكان لتدارك الموقف، حيث أصيب مفتش مباحث الأمن العام بالمحافظة أثناء تواجده لإخراج رئيس مباحث قسم وتم نقله إلى المستشفى لتلقى العلاج.

اليوم السابع

الأمن يطارد متظاهري التحرير بالرصاص المطاطي

- شهدت منطقة وسط القاهرة اشتباكات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين ما بعد الساعة الواحدة صباح الأربعاء، واستخدمت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين في ميدان

التحرير، مما أدى إلى إصابة العديد من المواطنين المحتجين، فيما اتجه باقي المتظاهرين إلى دار القضاء العالي في اتجاه رمسيس.

- وأضرمت النيران في إحدى السيارات بميدان التحرير، خلال الاشتباكات. وأصيبت منافذ كوبري السادس من أكتوبر في وسط القاهرة بالشلل التام حتى ما بعد الواحدة والنصف صباح الأربعاء، حيث تجمع نحو 2000 من المتظاهرين أعلى الكوبري، وتبادلوا قذف الحجارة مع قوات الأمن.
- وكانت تزايدت أعداد المتظاهرين بميدان التحرير بشكل مكثف منذ التاسعة مساء وحتى منتصف ليلة الأربعاء، في ظل وجود كردون أمني مكثف حولهم ابتداء من كوبري من قصر النيل وحتى محطة مترو التحرير، ولا تزال الهتافات المطالبة بالتغيير مستمرة دون المساس بشكل التظاهر السلمي.
- وتمكن المتظاهرون توصيل جهاز ميكروفون من أحد الأعمدة المحيطة بميدان التحرير، ليحمله الشاعر عبد الرحمن يوسف ويعلن من خلاله مطالب المتظاهرين، لافتا إلى أن الثورة ليست ملك أحد وإنما ملك المصريين.
- وقرأ يوسف بيانا ممهورا بعبارة "عاش كفاح الشعب المصري " تم توزيعه على المتظاهرين ويقول "نحن جموع المعتصمين في ميدان التحرير الذين أطلقوا شرارة الانتفاضة ضد الظلم والطغيان، انتفضنا بإرادة الشعب القوية، الشعب الذي عانى منذ 30 عاما من القهر والظلم والفقر، تحت حكم مبارك "لقد أثبت المصريون اليوم أنهم قادرون على انتزاع الحرية وتحطيم الاستبداد.
- وأعلن البيان المطالب التي وصفها بأنها مطالب الشعب وجاءت في: تنحي الرئيس عن السلطة فورا وإقالة وزارة نظيف كاملة، حل مجلس الشعب

المزور تشكيل حكومة وطنية.. ودعا البيان كل المصريين والنقابات والأحزاب والجمعيات، للانتفاض من أجل انتزاع هذه المطالب، وأعلن يوسف وجود حملة إعاشة للمتظاهرين مكونة من أطعمة وبطاطين لتيسير الإقامة في ميدان التحرير لحين تلبية المطالب التي يحملها البيان.

- -صحافة القاهرة اليوم: إنذار.. الآلاف يتظاهرون ضد الفقر والبطالة والغلاء والفساد ويطالبون برحيل الحكومة.. و"الإخوان" ينتقدون غياب "البرادعي".. ووزير الإعلام يراقب المظاهرات من شباك مكتبه بمبنى التليفزيون.
- نشر صورتين في الصفحة الأولى لوزير الإعلام أنس الفقي أثناء مراقبته لمظاهرات "يوم الغضب" من شباك مكتبه بمبنى التليفزيون، جاءت الصورة الأولى أثناء وقوفه في شباك مكتبه لمتابعة الموقف، بينما الثانية وهو يجرى مكالمة هاتفية.

اليوم السابع

- أنباء عن مصور قناة الجزيرة تلقى ١١ رصاصة مطاطية في جسمه

شكولاتة وورد في عيد الشرطة..

تبادل المواطنون الشوكولاتة والورد مع رجال الشرطة بالمحافظات، تعبيرا عن البهجة بأعياد الشرطة. وشهدت المحافظات المختلفة إقبالا كبيرا من المواطنين على نوادي الشرطة لتقديم التهنئة. وكان في انتظارهم أعداد كبيرة من قيادات الأمن التي قامت بتوزيع الحلوى على المواطنين الذين تسابقوا ...في تقديم الورد. كما قامت الإدارة العامة لشرطة ميناء القاهرة الجوي بتوزيع الورد على السائحين.

جريدة الاهرام

استشهاد مجند وإصابة 36 من قوات الأمن المركزي

المتظاهرون عطلوا المرور وأثاروا الشغب في ميدان التحرير

- عناص المحظورة وسط 10 آلاف من المتجمهرين.. ألقوا الحجارة وأتلفوا المنشآت

خرج المتظاهرون أمس بينما كانت مصر تحتفل بذكري أروع صفحة سطرها رجال الشرطة المصرية منذ 59 عاماً.. رفض المواطنون دعاوي التخريب ومحاولة استدراجهم إلى دوامة العنف وتركوا أصحاب الشعارات في الشوارع وحدهم يرددون "واحد.. اثنين.. الشعب المصري فين".

- ركزت حركتا كفاية و6 أبريل وأحزاب المعارضة المحدودة - التي شاركت فيما أسمته بيوم الغضب - علي ميدان التحرير ووسط القاهرة في محاولة للفت أنظار المارة إلا أنهم فشلوا.
- عطل المتظاهرون حركة المرور بشوارع وسط القاهرة وحاولوا اثارة الشغب في بعض الشوارع والميادين رافعين شعارات رفع الأجور وإلغاء حالة الطوارئ.
- قال مصدر أمني مسئول بوزارة الداخلية إن 36 من أفراد الشرطة أصيبوا خلال أعمال التعدي على القوات من قبل المتجمهرين من عناصر جماعة الإخوان المحظورة بالمنطقة المتاخمة لميدان التحرير وشارع قصر العيني.
- أشار المصدر إلى استشهاد المجند أحمد عزيز من قوات الأمن المركزي متأثراً بإصابته بالرأس نتيجة قذف الحجارة.
- نفي مصدر أمني ما تناولته بعض المواقع على شبكة المعلومات الدولية بالقبض على مجموعة من الفتيات المشاركات في الوقفات الاحتجاجية.
- أكدت وزارة الداخلية في بيان لها مساء أمس ان الفرصة متاحة دائما للتعبير الشرعي عن مطالب فئوية أو سياسية توافقا مع المسار الديمقراطي.

- وقال مصدر أمني مسئول انه رغم النهج الآثاري الذي تبناه المحرضون على التجمع يوم أمس بدعوي تصعيد مطالبهم وفي مقدمتهم جماعة الاخوان المحظور نشاطها وما يسمي بحركتي 6 أبريل وكفاية والجمعية الوطنية للتغيير فقد تم السماح لهم بتنظيم الوقفات التي تركزت في القاهرة والجيزة والاسكندرية والغربية بينما شهدت المحافظات الأخرى تجمعات محدودة تراوحت بين المائة والألف شخص.
- ناشدت الداخلية المتجمعين عدم الانسياق وراء شعارات زائفة يتبناها متزعمو هذا التحرك والذين يسعون لاستثمار الموقف في تحد سافر للشرعية.. دفعت جماعة الاخوان المحظورة بأعداد كبيرة من عناصرها خاصة بميدان التحرير بالقاهرة وتجاوز عدد المتجمهرين عشرة آلاف شخص وألقي بعضهم الحجارة على القوات بشارع قصر العيني واندفع بعضهم إلى أعمال شغب واحداث تلفيات بمنشآت عامة وأصابوا عددا من أفراد قوات الشرطة نتيجة استمرار قذف الحجارة.
- وقد قامت قوات الأمن في ساعة متأخرة من مساء أمس بتفريق المجموعات المتجمهرة بميدان التحرير وصرفهم في هدوء في ظل توجيهات واضحة وصريحة من حبيب العادلي وزير الداخلية بالتعامل معهم في إطار ضبط النفس.

الجمهورية

- لجأت قوات الأمن المصرية إلى استخدام القنابل المسيلة للدموع في محاولة لتفريق المتظاهرين المعتصمين في ميدان التحرير في القاهرة.
- وافادت الانباء ان الاف من قوات الامن القت القنابل المسيلة للدموع بكثافة بعيد منتصف الليلة على نحو عشرة آلاف متظاهر حسب التقديرات الحكومية وفرقتهم وطاردتهم عبر الشوارع الفرعية.

- وقتل ثلاثة أشخاص من بينهم متظاهران ورجل شرطة في أكبر مظاهرات تشهدها مصر منذ عشرات السنين ضد حكم مبارك الذي يحكم مصر منذ أكثر من ثلاثة عقود، كما شهدت العديد من المدن تظاهرات مماثلة

بى بى سى

آلاف المصريين يهتفون ضد مبارك في "يوم الغضب"

- القاهرة، مصر (CNN)-- هتف متظاهرون يوم الثلاثاء، في "يوم الغضب،" حسب ما سمته القوى السياسية المعارضة في مصر، ضد نظام الحكم في البلاد، ورددوا شعرات معادية للرئيس المصري حسني مبارك.
- وهتف المتظاهرون "يا مبارك يا مبارك.. السعودية في انتظارك،" في إشارة إلى المملكة العربية السعودية التي لجأ إليها الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، بعد أسابيع من الاحتجاجات الشعبية في تونس.
- وبدأ "يوم الغضب" في مصر صباح الثلاثاء، في أغلب الشوارع الرئيسية والميادين العامة في القاهرة، وأخفقت قوات الأمن فشل في السيطرة على المتظاهرين أغلب الأحيان.
- وافترش آلاف المتظاهرين الأرض أمام مبنى التليفزيون المصري، قاطعين طريق كورنيش النيل، وفشل الأمن في منع المتظاهرين من الوصول لمبنى التليفزيون المصري بمنطقة ماسبيرو، فيما كان آلاف آخرون أحاطوا بالمقر الرئيسي للحزب الوطني على كورنيش النيل، بعد أن تجمعوا في مظاهرتين تحركتا من ميدان التحرير ودار القضاء، وتجمع مئات آخرين أمام مبنى جريدة الأهرام مخترقين شارع الجلاء.
- واضطرت قوات الأمن لإغلاق مداخل ميدان التحرير، أكبر ميادين القاهرة، لمحاصرة المتظاهرين بما فيها محطات المترو، غير أن المحتجين الذين منعهم الأمن من الانضمام لمتظاهري دار القضاء العالي، تجمعوا في

مظاهرة حاشدة اتجهت للمقر الرئيسي للحزب الحاكم على الكورنيش وفيها عدد من المعارضين البارزين، منهم رامي لكح وايمن نور.

- كما تجمع عدة مئات في شارع جامعة الدول العربية، وكسر المتظاهرون الحاجز الأمني متجهين إلى وسط القاهرة وتجمع مئات آخرون في شارع القصر العيني أمام دار الحكمة متجهين إلى ميدان التحرير.
- وكان المهندس ممدوح حمزة، وعدد من المتظاهرين افتتحوا "يوم الغضب" في القاهرة، بوقفة احتجاجية في منطقة روكسي بمصر الجديدة، القريبة من مقر رئاسة الجمهورية، بدأت في الساعة الحادية عشرة ولمدة ساعة ونصف الساعة.
- وأمام دار القضاء العالي بوسط العاصمة، حاصر الأمن مئات المتظاهرين بدأوا التجمع حول الأكاديمي البارز د. محمد أبو الغار والنائبين السابقين علاء عبد المنعم وجمال زهران، ثم انضم لهم عشرات النشطاء من الإخوان المسلمين على رأسهم النائب السابق محمد البلتاجي والقيادي اليساري أبو العز الحريري والنائب الوفدي السابق محمد مصطفي شردي.
- وقال د. محمد أبو الغار لCNN بالعربية، إن ما حدث يوم الثلاثاء، هو رسالة للنظام المصري من أجل "مزيد من الحريات السياسية، وحل البرلمان المزور، والسيطرة على أسعار السلع الغذائية، ولابد وأن يستجيب النظام في مصر، خاصة وأن استمرار الأوضاع على ما هي عليه سيكون كارثة على البلد"
- وأضاف أبو الغار "أرجو أن تصل الرسالة واضحة للرئيس مبارك لحماية مصر من مزيد من الغضب الذي سيجتاح أمامه كل شيء"

- من جهته، قال جورج إسحاق عضو الجمعية الوطنية للتغيير، إن "مظاهرة الغضب اليوم هدفها توجيه رسالة قوية إلى النظام والمسئولين المصريين وهي (ارحلوا)، مشيرا إلى انه بحق يوم غضب بمعنى الغضب."
- وأوضح إسحاق في تصريحات لCNN بالعربية، "انه يوم فارق في تاريخ مصر، لاسيما وان من دعوا وشاركوا في هذه المظاهرة لأول مرة مجموعة من الشباب والمواطنين البسطاء وليس قوى المعارضة."
- أما الدكتور عصام العريان القيادي في جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر، فقال "إنها مظاهرة شعبية اندلعت بناء على رغبة المصريين ولا توجد لها قيادة واضحة، حيث لم تشارك الجماعة باسمها، ولكن من خلال الجمعية الوطنية للتغيير."
- وأشار العريان إلى أن "قوة المظاهرة تكمن في أنها جاءت بعد تزوير الانتخابات البرلمانية والثورة التونسية، والتي أكد فيها قيادات النظام بأن مصر ليست تونس وكأنهم ليسوا في البلد."
- وترددت أنباء عن إغلاق موقع تويتر الاجتماعي الشهير، الذي كان أول المواقع التي دعت إلى يوم الغضب، كما بدا نشطاء الإنترنت في التحايل للدخول على الموقع الشهير من خلال برامج مختلفة.
- ورفض مسؤولو الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات المصري التعليق على تقارير إغلاق بعض المواقع، وسوء خدمات المحمول في منطقة وسط البلد.

CNN

الشرطة المصرية تفض مظاهرين مناوئين لحكم الرئيس مبارك

- القاهرة (رويترز) - أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع على محتجين مصريين اعتصموا في وسط القاهرة في وقت مبكر يوم الأربعاء بعد يوم من الاحتجاجات التي لم يسبق لها مثيل في انحاء البلاد للمطالبة بإنهاء حكم الرئيس حسني مبارك الذي مضى عليه 30 عاما. وشهد يوم الثلاثاء شهدت

اشتباكات واسعة بين قوات الامن والمحتجين أسقطت ثلاثة قتلى وعشرات المصابين. وهتف المحتجون بعد أن فروا إلى الشوارع الجانبين "يسقط يسقط حسني مبارك". والقى بعضهم حجارة على رجال الشرطة الذين ردوا عليهم بالضرب بالهراوات لمنع المحتجين من إعادة تجميع صفوفهم.

- وهتف المحتجون وهم يفرون إلى الشوارع الجانبية " بلطجية". وصاح آخرون "أنتم مش رجالة." وظهر في لقطات لتلفزيون رويترز رجال الشرطة يطلقون مدفع مياه على المحتجين في حين تحركت طوابير من رجال الشرطة إلى داخل الميدان.
- وكان الاف المتظاهرين قالوا انهم يعتزمون الاعتصام في ميدان التحرير بوسط القاهرة حتى تسقط الحكومة. وكان بعض المحتجين والشرطة تبادلوا الطعنات والحديث مساء الثلاثاء بعد يوم أطلق فيه الشرطة الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه وألقى فيه المحتجون بالحجارة. ولكن وصول تعزيزات من الشرطة لتطويق الذين اعتصموا زاد من حدة التوترات.
- ودعت الولايات المتحدة -وهي حليف وثيق لمصر ومانح كبير للمساعدات- كل الاطراف إلى التحلي بضبط النفس لتجنب العنف. وجرت احتجاجات الثلاثاء في يوم عطلة عامة بمناسبة عيد الشرطة الذي تغلق فيه الاسواق في مصر لكن الاسواق المصرية كانت قد بدأت تتأثر بالفعل في اعقاب الاضطرابات في تونس في الأيام الاخيرة.

رويترز

تجدد مظاهرات الإسكندرية وارتفاع أعداد المعتقلين إلى 100

الأربعاء، 26 يناير 2011 – 14:45

- جدد أهالي ونشطاء الإسكندرية الدعوة لمظاهرات جديدة في اليوم الثاني للغضب، وأعلن النشطاء عن تنظيم مظاهرة واحدة تضم جميع أهالي الإسكندرية، وذلك في الثانية من بعد ظهر اليوم الأربعاء، بميدان المنشية أسفل تمثال سعد زغلول، احتجاجاً على الظروف المعيشية واستبداد النظام، مطالبين بتحسين الأوضاع والإصلاح.
- تضاربت الانباء حول العدد النهائي للمعتقلين حصيلة اليوم الأول من مظاهرات الغضب بمحافظة الإسكندرية تزامناً مع عيد الشرطة المصرية. وقال مركز نصار للقانون وحقوق الانسان إنه رصد اعتقال قرابة 100 ناشط سكندري في مظاهرات أمس، وقال إنه تم نقل قرابة 45 مصاباً إلى المستشفيات نتيجة اعتداء الأمن على المتظاهرين، جراء القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والعصا الكهربائية. وأكد خلف بيومي مدير مركز الشهاب لحقوق الانسان أن العدد النهائي للمعتقلين هو 64، وتم احتجازهم في قسم شرطة الترحيلات بمديرية الأمن القديمة في منطقة اللبان، تمهيداً لعرضهم على النيابة العامة صباح اليوم. وقال بيومي في تصريح صحفي إن المركز قام بإرسال 10 من المحامين لمتابعة الموقف القانوني للمحتجزين، وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم.
- واعتقل كل من د. تامر حرفوش وتامر صلاح ويوسف الصديق وتامر صلاح السيد ومحمود محمود السيد زين ومحمد هنداوي وإبراهيم يوسف أحمد ومحمود على محمود ومحمد يس عبد العزيز ومحمد صلاح عبد المنعم وصلاح زهدي ومحمد إسماعيل محمد عبد المطلب والسيد حسن سيد وأحمد خالد ممدوح داوود وحسين حسنى خليل ومحمد عبد الحميد هلال ومحمد محمود محمد وأحمد عبد الرحمن وماجد فهمي كامل وأحمد

سعيد ومارك لطفي لويس ومصطفي سمير السيد ومحمود بدر وهيثم محفوظ وإبراهيم محمد وحامد حسين وميسرة محمد.

- ويطالب المتظاهرون بإنهاء حالة الطوارئ بشكلٍ فورى في البلاد، وإلغاء مجالس الشعب والشورى والمحليات، وإلغاء نتائج انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، وحل المجلس وإجراء انتخابات فورية نزيهة، بجانب تنفيذ أحكام القضاء فيما يخص الحد الأدنى للأجور بـ 1200 جنيه شهريًّا، وطرد الحرس خارج أسوار الجامعة، ووقف تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني، وتعديل المواد الدستورية (76، 77، 88).

اليوم السابع

الآلاف يتظاهرون في القاهرة والاسكندرية واشتباكات عنيفة أمام نقابة الصحفيين

- افادت مصادر اخبارية بتظاهر الالاف الأربعاء في اماكن متفرقة بالقاهرة والجيزة والاسكندرية، رغم اعلان وزارة الداخلية انها لن تسمح باي تجمعات احتجاجية او تنظيم تظاهرات كالتي جرت أمس واسفرت عن سقوط 4 قتلى على الأقل وعشرات الجرحى.
- وافاد مراسل شبكة الاعلام العربية "محيط " أن نحو 1000 شخص يتظاهرون عند جامع الحصري بمحافظة السادس من اكتوبر، وكذلك احتشد الآلاف في ميدان الساعة بمدينة نصر وامام دار القضاء العالي في وسط المدينة، فيما يتظاهر الالاف حاليا عند منطقة القائد ابراهيم في مدينة الاسكندرية.
- وافاد مراسل "محيط " بوقوع اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وعناصر الأمن امام نقابة الصحفيين، ونجح المتظاهرين في اختراق الطوق الأمني الذي تفرضه الشرطة عليهم وأضاف ان عدد من المحاميين وقيادات من

حزب العمل بينهم الدكتور كمال حديد وعادل عبد المنعم انضموا للتظاهرة التي تحاول الوصول إلى وسط المدينة.

- وعلم "محيط " أن المئات يتظاهرون في منطقة ساجر بمدينة طنطا بمحافظة الغربية، وكشفت مصادر بحركة "6 ابريل" عن قيام اجهزة الامن باعتقال نحو 40 شابا من الذين يدعون إلى التظاهر.
- وتتزامن تلك التطورات السريعة مع القاء الاجهزة الأمنية القبض على 90 شخصا حاولوا التجمع اليوم بميدان التحرير وسط القاهرة.

وفاة رابع متظاهر بالسويس اليوم متأثراً بجروح خطيرة

- أعلن الدكتور أحمد عيد طبيب الجراحة العامة بمستشفى السويس العام وفاة الحالة الرابعة من متظاهري السويس، ويدعى غريب عبد العزيز عبد اللطيف (40 سنة) بعد إصابته بطلق ناري خرطوش في البطن، أدى إلى إصابته بإصابات خطيرة منذ أمس الثلاثاء، حتى توفي اليوم الأربعاء، متأثراً بجراحه. وأشار عيد إلى أن المتوفي تلقى الرصاصة في البطن مساء أمس، مما أدى لنزيف داخلي، وتم إجراء عملية استكشافية، ووُجد تهتك شديد في الكبد والقولون ونزيف شديد بالبطن، مما أدى إلى وفاته صباح اليوم في حدود الساعة العاشرة صباحا.

اليوم السابع

رويترز – قال شاهد ان قوات الأمن المصرية حاصرت قرية سوق الثلاثاء في محافظة كفر الشيخ بدلتا النيل يوم الأربعاء وتصدتها بالقنابل المسيلة للدموع.

- قال في اتصال هاتفي مع رويترز ان محاصرة القرية تلت دعوة سكانها من مكبرات صوت في مساجد إلى قطع الطريق الدولي القريب منها في نطاق الاحتجاج الذي بدأ يوم الثلاثاء باسم "يوم الغضب"

❖ مراسل الجزيرة بالسويس:

معارك طاحنة في السويس – حرب شوارع بين المظاهرين والشرطة حرائق في الميادين – انباء عن احتراق مقر الحزب الوطني في السويس –متظاهرون يحرقون مقر الحزب الوطني بالسويس

- قام متظاهرون بمحافظة السويس بإشعال النار بمقر الحزب الوطني الديمقراطي، كما انتشرت حالة من الفوضى والنهب بشوارع السويس، حيث قام عدد من المندسين في مظاهرة الغضب بنهب الجمعيات الاستهلاكية وبتكسير مقر حي الأربعين.
- كانت السويس قد شهدت منذ مساء اليوم عدداً من المظاهرات الغاضبة شارك فيه كل القوى السياسية بالمدينة، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المواطنين الذين خرجوا اليوم للتعبير عن غضبهم بعد مقتل 4 من المتظاهرين الذين شاركوا أمس الثلاثاء في يوم الغضب.

اليوم السابع

أنباء عن سيطرة المواطنين على مبنى أمن الدولة بالشيخ زويد وقسم الشرطة –ارتفاع ضحايا الاحتجاجات إلى 7 قتلى

الأربعاء، 26 يناير ، 2011

- ارتفع عدد ضحايا الاحتجاجات المناوئة للحكومة المصرية إلى سبعة قتلى وفق مراسل بي بي سي في القاهرة، خالد عز العرب. وقال مصدر أمني إن اصطدامات الأربعاء بين المتظاهرين وقوات الشرطة أسفرت عن مقتل ضابط أمن وأحد المحتجين. وأضرم متظاهرون النار في بناية حكومية في مدينة السويس كما حاولوا إشعال النيران في مقر محلي للحزب الحاكم وذلك في وقت متأخر من يوم الأربعاء، وفق مصادر أمنية وشهود عيان.

- وألقى محتجون قنابل حارقة على مقر الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في السويس لكنهم فشلوا في إضرام النيران فيه.

رويترز

في برنامج "واحد من الناس" اليوم الخميس..

عماد الدين اديب يكشف لعمرو الليثي هروب رجال أعمال بأموالهم

في حلقة استثنائية، يستضيف الإعلامي عمرو الليثي،

- غدا الخميس، ببرنامج "واحد من الناس"، الذي يذاع على قناة دريم، الإعلامي الكبير عماد الدين أديب، وسيفجر عماد الدين أديب مفاجأة من العيار الثقيل عندما يكشف وبالأسماء رجال الأعمال الذين هربوا بأموالهم للخارج مع بداية خروج المظاهرات للشوارع، كما سيكشف عن أن حكومة أحمد نظيف قد انتهي عمرها الافتراضي منذ عامين. يذكر أن ميعاد إذاعة البرنامج في العاشرة من مساء الخميس، وسيتطرق " أديب " ايضا خلال الحلقة إلى الأحداث الجارية.

اليوم السابع

الخميس 27 يناير 2011 – ثورة الغضب

- وزير سيادي في العناية المركزة، أصيب أحد الوزراء بحالة إعياء شديدة، بعد انتهاء اجتماع مجلس الوزراء. ونقل الي إحدى المستشفيات، ليقيم في العناية المركزة.. الوزير المصاب يتولى وزارة سيادية بالغة الأهمية، الخبر تتكتم عليه المصادر، بما في ذلك إثم المستشفى التي نقل اليها الوزير.

وكالة البي بي سي العربية

أنباء عن انتشار أنباء اشتباكات أمام الخارجية وأنباء عن سقوط موقع الرئاسة الإلكتروني

الخميس 27 يناير 2011 3:49 ص بتوقيت القاهرة

- وردت أنباء عن وقوع اشتباكات بين عشرات المتظاهرين وقوات الأمن أمام مدخل مقر وزارة الخارجية المصرية في القاهرة منذ فترة قليلة من بداية اليوم الخميس، بعد أن حاول المتظاهرون اقتحام إحدى بوابات المبنى.
- وقال مراسل وكالة الانباء الفرنسية إن المتظاهرين تمكنوا من فتح إحدى بوابات المبنى الذي يقع في منطقة بولاق أبو العلا بوسط القاهرة واقتحموا غرفة الأمن، وقامت الشرطة على الفور بالتدخل وتفريق المتظاهرين مستخدمة القنابل المسيلة للدموع.

هذا وقد وردت أنباء عن قيام مجموعة من الشباب بغلق الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، ففي جروب باسم (أخبار الانتفاضة الشعبية) تم وضع رسالة تقول إن مجموعة من الشباب السكندري أسقط الموقع ردا على ما يحدث في مختلف شوارع المحافظات وهددت بإسقاط مجموعة من المواقع الإلكترونية الخاصة بالحكومة المصرية، وقد حاولت الشروق الدخول إلى موقع الرئاسة http://www.presidency.gov.eg وفشلت .

مظاهرات أمام وزارة الخارجية وفشل السيطرة على بوابة الوزارة من قبل المتظاهرين وخلعها ، المتظاهرون تعلموا كيفية رد القنابل على الأمن وينفذون ذلك الان ، حرق الإطارات لحماية حدود التجمع من الأمن.

نقلاً عن صفحة رصد – الوفد تؤكد البشاير: هرب أحد عز وتهريب ٥٩ طرد ذهب

الخميس 27 يناير 2011 8:20:00 ص

- قالت الوفد إن أحمد عز هرب الي لندن مع اثنتين من زوجاته و١٦٠ حقيبة، وتم تهريب ٥٩ طرد ذهب الي هولندا.. كانت البشاير قد انفردت بخبر هروب أحمد عز فجر الأربعاء.. وجاء الخبر بالنص التالي:
- قالت المصادر إن الصالة الرابعة من مطار القاهرة شهدت حركة غير عادية. وتدفق السيارات السوداء اياها الي مهبط الطائرات. واحدة من السيارات السوداء كانت تقل أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني، الذي استقل طائرته الخاصة، وطار الي جهة غير معلومة.. والصالة الرابعة هي صالة التي يخرج منها أصحاب الطائرات الخاصة.. قالت المصادر ايضا: إن عددا من أطقم الطائرات الخاصة موجودين في المطار الان، بعد أن تلقوا تعليمات بتجهيز الطائرات للطيران.. أما خبر طرود الذهب فقد نشرتها البشاير يوم الجمعة الماضية 21 يناير بالنص التالي:
- أعلنت سلطات مطار القاهرة اليوم حالة الطوارئ لإعادة فحص 59 طرد ذهب وعملات أجنبية كانت في طريقها للخروج من مصر اليوم بطريق التهريب بعد اكتشاف تمزيق بعض أكياسها قبل شحنها إلى هولندا. وكان عمال الشحن على الطائرة الهولندية المتجهة إلى أمستردام قد فوجئوا بتمزيق كيسين ضمن 59 طرداً تحتوي على كميات كبيرة من الذهب وعملات أجنبية قيمتها عشرات الملايين فتم إبلاغ المسئولين.
- وتم تشكيل لجنة برئاسة مسئول أحد البنوك المصرية التابعة له الطرود وتم إعادة فحص الطرود كانت السويس قد شهدت منذ مساء اليوم عدداً من المظاهرات الغاضبة شارك فيه كل القوى السياسية بالمدينة، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المواطنين الذين خرجوا اليوم للتعبير عن غضبهم بعد مقتل 4 من المتظاهرين الذين شاركوا أمس الثلاثاء في يوم الغضب. والتأكد من عدم نقصها والإشراف على شحنها على الطائرة.

البشاير

تلفزيون فرنسا: كرسي مبارك يهتز

الخميس 27 يناير 2011 8:29:00 ص

قالت محطة التلفزيون الفرنسي ٢٤ ساعة: إن كرسي الحكم الذي يجلس عليه الرئيس مبارك يهتز لأول مرة منذ ثلاثين عاما. وأن الاحتجاجات الشعبية الواسعة توجه تهديدا قويا الي استمرار النظام.. وتوقعت المحطة استمرار الاحتجاجات، رغم التعليمات التي أصدرها النظام باستخدام القوة مع المواطنين. وسردت المحطة تاريخ مبارك علي سدة رئاسة الجمهورية. وأساليبه العنيفة في إقصاء القوي المعارضة. وانتشار الفساد في عهده بأشكال ونوعيات لم تعرفها مصر في اي عصر من عصورها.

ويبدو أن باريس قد رفعت يدها عن دعم النظام المصري.. والجدير بالذكر إن فرنسا تكن معزة خاصة للرئيس مبارك. وهو دائم التردد على باريس. وساهم الرئيس مبارك في تحقيق بعض طموحات فرنسا في إنشاء التحالف من أجل المتوسط. وأصبحت مصر رئيسا مناوبا لهذا التحالف. لكن هذا التحالف بدأ يهتز كثيرا خلال يناير الحالي. اهتز عندما أعلن الرئيس ساركوزي أن على فرنسا أن تشارك الدول الأخرى في حماية المسيحيين في المنطقة العربية، لأنهم يتعرضون للقتل والاضطهاد والتمييز: ما اهتزت كثيرا بعد التصريحات التي أعلنتها فرنسا أمس بشأن استخدام نظام مبارك للقوة المفرطة عند التصدي للمتظاهرين سلميا.

البشاير

-الاحتجاجات في مصر تدخل يومها الثالث

Thu Jan 27, 2011 7:19am GMT

- قال شهود عيان ان نشطاء يحاولون الاطاحة بالرئيس المصري حسني مبارك دخلوا في مناوشات مبكرة مع الشرطة في الشوارع خلال الساعات الاولى من صباح يوم الخميس.
- وأحرق المتظاهرون في وسط القاهرة يوم الأربعاء الاطارات وألقوا الحجارة على الشرطة. وفي مدينة السويس الواقعة في شرق البلاد احرق المحتجون مبنى حكوميا. واستمرت المظاهرات لعدة ساعات بعد دخول الليل. وقال شهود عيان انه بحلول الساعات الاولى من صباح يوم الخميس كانت جماعات أصغر من المحتجين ما زالت تحاول التجمع في كلا المدينتين وتطاردهم الشرطة فيما يشبه لعبة القط والفأر. وقتل ثلاثة محتجين على الاقل وشرطي في الاشتباكات منذ اندلاعها يوم الثلاثاء. ويسعى المحتجون لتنظيم أكبر مظاهرات منذ بدء الاحتجاجات بعد صلاة الجمعة.

رويترز

- قال شهود عيان إن الاحتجاجات التي انطلقت الثلاثاء تحت مسمى «يوم الغضب" استمرت لليوم الثالث بالقاهرة حيث دخل المتظاهرون في مناوشات مبكرة مع الشرطة في الشوارع خلال الساعات الأولى من صباح الخميس. أوضح الشهود أنه بحلول الساعات الأولى من صباح الخميس كانت جماعات أصغر من المحتجين تحاول التجمع في القاهرة والسويس في حين تطاردهم الشرطة فيما يشبه لعبة القط والفأر.

المصري اليوم

المدرعات تقتحم الشيخ زويد للسيطرة على المتظاهرين

- بدأ مئات المواطنين بمدينة الشيخ زويد، بينهم سيدات وأطفال وعجائز، بالهروب من منازلهم إلى أماكن بعيدة بسبب الكم الكبير من القنابل المسيلة للدموع التي خيمت بأدخنتها الخانقة على سماء المدينة بالكامل. وتخللت الأدخنة داخل بيوت المواطنين بعد المواجهات الساخنة التي اندلعت، الأربعاء، بين قوات الشرطة والبدو الذين يطالبون بالإفراج عن أقاربهم المعتقلين. وأدى تصاعد الاشتباكات بين الأمن والمتظاهرين إلى قيام الشرطة بتعزيز تواجدها بأطراف مدينة الشيخ زويد.. كما قامت قوات الأمن بمواجهة المتظاهرين عن طريق المدرعات وإطلاق القنابل المسيلة للدموع بطول الطريق ما بين العريش والشيخ زويد بطول 30 كيلو متر. وأكد شهود عيان أن عشرات المدرعات والمصفحات تقوم الان بعملية تمشيط للمدينة للسيطرة على الأوضاع.. التى نتج عنها سقوط عشرات المصابين. ورغم تصاعد حدة الاحتجاجات الا أن بعض القبائل البدوية رفضت المشاركة مثل قبيلة "الترابين" التي انتقدت أعمال العنف التي تجري بين الأمن والمتظاهرين.
- وكانت قوات الأمن المصرية قد رفعت حالة الطوارئ، الثلاثاء، بمدينتي رفح والشيخ زويد وانتشرت حول معسكر حفظ السلام.. بعد تصاعد حدة الاحتجاجات البدوية التي انتقلت من أمام الحدود الاسرائيلية إلى أمام مقر قوات حفظ السلام الدولية بالشيخ زويد.
- واحتشد المئات من البدو في المظاهرات وأشعلوا الاطارات ورددوا هتافات ضد الحكومة وهددوا باستمرار اعتصامهم أمام المعسكر لحين تنفيذ

مطالبهم وأهمها الإفراج عن باقي المعتقلين واسقاط الأحكام عن بعض البدو وتحقيق التنمية.

سيناء – مصراوي

الاتحاد الدولي للنقابات يدين قمع الشرطة للمظاهرات السلمية

- دان الاتحاد الدولي للنقابات استخدام الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين والعنف داعيا إلى الإفراج الفوري عن الأشخاص الذين تم القبض عليهم كما استنكر الاتحاد الدولي للنقابات ايضا الرقابة على بعض وسائل الاتصال في مصر.
- وأضاف بيان صادر عن الاتحاد "لقد أعربنا بالفعل في الأسابيع الأخيرة عن قلقنا البالغ بشأن الشعب المصري وكذلك الشعوب في عدة بلدان أخرى في المنطقة، ومرة أخرى يدعو الأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات حكومات المنطقة إلى فتح حوار اجتماعي حقيقي والاستماع إلى التطلعات المشروعة لشعوبهم.. "إن الشعب المصري الذي كان يعبر بطريقة سلمية عن حقوقه المشروعة في العدالة الاجتماعية وحرية التعبير يجب أن يُستمع إلى همومه وأخذها في الاعتبار".

مصراوي

منى الشاذلي حلقة اليوم قد تكون الاخيرة – وتلحق بمحمود سعد

-الاحتجاجات تتواصل في السويس

الخميس 2011/1/27 م (آخر تحديث) الساعة 12:42 (مكة المكرمة)

- تجددت المواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين لليوم الثاني على التوالي في مدينة السويس شمال شرق القاهرة حيث امتدت المظاهرات الي حي فيصل وحي السويس وحي الأربعين الذي شهد مواجهات عنيفة أمس

الأربعاء. وانتشرت قوات الأمن بأعداد كبيرة بشوارع السويس منذ الصباح الباكر وأمام مشرحة السويس، في محاولة منها لمنع المواطنين من الخروج إلى الشوارع أثناء تشييع الضحايا. وشهدت الساحة المواجهة للمشرحة توافد أعداد كبيرة من المتظاهرين بعد مماطلة الأمن في تسليم جثة القتيل الثالث لذويه، قبل أن تندلع مشادات بين الأمن والمتظاهرين الذين رشقوا قوات الأمن الموجودة داخل المشرحة بالحجارة.

- بدورها أطلقت الشرطة القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي والمطاطي لتفريق المتظاهرين، في الوقت الذي عمد الأمن إلى إخراج جثة القتيل في سيارة إسعاف وسط حصار أمني مكثف من العربات المصفحة حيث جرت عملية الدفن ليلا وفي هدوء تام.
- وارتفع عدد الإصابات بالسويس منذ أحداث الأربعاء إلى أكثر من مائتي مصاب فضلا عن اعتقال قوى الأمن لعشرات المتظاهرين، كما سمع دوي انفجارات وإطلاق نار في محيط قسم الأربعين، وهو أحد مراكز الشرطة، وذلك بعد أن قام المتظاهرون بمحاولة إشعال النار بالمركز.
- كما أضرم متظاهرون النار في عدد من المباني حيث شوهدت ألسنة اللهب تتصاعد من مقر شركة النظافة بجوار مسجد سيدي الأربعين ومقر الحزب الوطني الحاكم ومبني حي الأربعين. وما تزال شوارع مدينة السويس تشهد مواجهات بين الأمن وسط أنباء عن استدعاء قوات إضافية من محافظات مجاورة لدعم قوى الأمن المحلية.

الجزيرة – المئات يشتبكون مع الشرطة في الاسماعيلية في شرق مص

Thu Jan 27, 2011 12:23pm GMT

❖ السويس (مصر) (رويترز) - قال شهود ان حوالي 600 متظاهر اشتبكوا مع الشرطة في مظاهرات في مدينة الاسماعيلية في شرق مصر يوم الخميس. وأضافوا ان الشرطة فرقت الحشود باستخدام الغاز المسيل للدموع. وتطالب المظاهرات المندلعة منذ يوم الثلاثاء الماضي في العديد من المدن المصرية باستقالة الرئيس المصري حسني مبارك الذي يتولى السلطة منذ عام 1981. ووقعت أكبر الاشتباكات في القاهرة والسويس.

رويترز

كلينتون لـ "المصريين الأمريكيين": ندعو الحكومة لتأمين المتظاهرين

الخميس، 27 يناير 2011 – 13:53

❖ قالت هيلاري كلينتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، إن الإدارة الأمريكية دعت الحكومة المصرية إلى تأمين حق الشعب المصري في التظاهر السلمي لإعلان رغبته في التغيير، وذلك في خطاب وجهته إلى تحالف المصريين الأمريكيين، رداً على الخطاب الذي أرسلوه لها برئاسة محمود الشاذلي، والذي انتقد تصريحاتها الأخيرة بشأن التظاهرات الشعبية 25 يناير. أكدت كلينتون . وفقا لما أكده صبري الباجا المتحدث الإعلامي للتحالف- أنها طلبت من الحكومة المصرية عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين، معلنة إدانتها لإغلاق شبكات التواصل الاجتماعي في مصر. ودعت كلينتون، في خطابها، الحكومة المصرية، للاستجابة لمطالب الشعب المصري واتخاذ خطوات جادة لإجراء إصلاحات عميقة في بنية النظام السياسي المصري، وكذلك الاستجابة لطلبات الشعب واتخاذ خطوات جادة لإجراء إصلاحات عميقة في بنية النظام السياسي المصري.

❖ وقال الباجا، إن تحالف المصريين الأمريكيين يواصل جهوده للضغط على الإدارة الأمريكية لاتخاذ موقف ايجابي تجاه مطالب الشعب المصري المشروعة.

اليوم السابع

-الأمن يحاصر مئات المتظاهرين بـ "ميدان الممر" في الإسماعيلية

الخميس، 27 يناير 2011 - 14:47

❖ وقعت اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين بميدان الممر بمحافظة الإسماعيلية اليوم الخميس . ثالث ايام الغضب . في الوقت الذي تمكنت فيه قوات الأمن من إلقاء القبض على المتحدث الرسمي باسم الإخوان في الإسماعيلية على عبد الله، وعشرات من شباب القوى السياسية.

❖ فرضت قوات الأمن المركزي كردوناً أمنياً حول المتظاهرين بميدان الممر أمام مقهى المثلث الشهير.. وردد المتظاهرون هتافات معادية للنظام والحكومة، كما تمكن عدد من المتظاهرين من كسر الحاجز الأمني والخروج في شارع السلطان حسين وسط مظاهرات حاشدة.. فيما لا تزال الاشتباكات بين الأمن والمتظاهرين مستمرة.

اليوم السابع

هبوط المؤشر العام للبورصة أكثر من 10% وبذلك يفقد السوق نحو 12 مليار دولار من قيمتها (70 مليار جنيه) - الجنيه يهوى لأدنى قيمة له من 6 سنوات مما ينذر بارتفاع شديد في الأسعار

الدولار: 5.85 جنيه - مراسل الجارديان يتعرض للضرب من الأمن اثناء تغطيته للمظاهرات

❖ روى مراسل صحيفة الجارديان البريطانية انه تعرض للضرب وأشكال من الاهانة والتنكيل من الامن اثناء تغطيته لمظاهرات اليوم الثاني من ايام الغضب ...أنه تعرض للضرب وأشكال من الاهانة والتنكيل من الامن اثناء

تغطيته لمظاهرات اليوم الثاني من ايام الغضب المصري. وقال جاك شينكر للصحيفة أنه بينما كان يتحدث في هاتفه المحمول ليبلغ عن اجراءات عنيفة يقوم بها الأمن ضد المتظاهرين في ظل سماء يغطيها تماما ادخنة القنابل المسيلة للدموع والامن يطارد المتظاهرين المهرولين بسرعة من ميدان التحرير حتى شارع الجلاء قام رجلان هرولوا في اتجاهه كان يعتقد انهم متظاهرين هاربون من قبضة الأمن الا انه اتضح انهم رجال يرتدون ملابس غير عسكرية، ولكنهم تابعون للأمن بضربه بلكمه بقوة وبشكل لحظي قبل استخدام الكوفية حول التي كانت حول رقبته لجره نحو قوات البوليس.

- ويروي شينكر ان كل محاولاته لإخبار رجال أمن الدولة بأنه صحفي عالمي سواء كان ذلك باللغة العربية او الانجليزية باءت بالفشل حيث كانوا يزيدون توجيه اللكمات والصفعات إلى وجهه وعندما أخبر أحد قياداتهم يبدو انه رتبة كبيرة انه من بريطانيا وجه اهانات بالغة له ولبلاده بألفاظ بذيئة باللغة العربية.
- يروي شينكر انه بعد ذلك هو ومجموعة من المتظاهرين تم الالقاء بهم داخل أحد مباني امن الدولة حيث تم امرارهم على مجموعة أخرى من رجال الامن استمروا في ضربهم بالهراوات منذ وطئوا المبنى إلى أن تم الدفع بهم في اتجاه الحائط حيث تم اجبارهم على توجيه وجوههم للحائط ثم اخذت منهم محفظاتهم وهواتفهم المحمولة واثناء وقوفهم في مواجهة الحائط كان يتنامى عدد المتظاهرين الذين يزج بهم في هذا المبنى ومن يلتفت بعيدا عن الحائط يتم ضربه فورا بقسوة وبشكل مهين. ثم تم دفعهم بقوة إلى احدى عربات الامن المركزي الخضراء الكبيرة الحجم من خلال فتحة أو بوابة لا تصلح الا لدخول شخص واحد ومن ثم ارتطمت رأسه هو و العديد

من المتظاهرين المحتجزين بالباب المعدني للسيارة بقوة شديدة و يضيف انه كان هناك في السيارة 44 شخص في مساحة صغيرة جدا بالكاد يستطيعون التنفس او التحرك و تعرض الكثيرون منهم للإغماء لم يثني ذلك شينكر ذلك عن اداء واجبه كصحفي حيث اكتشف انه لازال لديه ''الديكتافون'' الخاص به حيث قام بوصف ما يجري بصوته واجرى مقابلات مع المحتجزين داخل السيارة ثم قام احد رجال الأمن بسحب متظاهر محتجز بعينه دعاه نور و اتضح انه ابن المعارض المصري ايمن نور ثم قذف به من السيارة ليطير في الشارع لتنزف دماؤه و تتدافع اليه سيارات لتحاول انقاذه.

مصراوي

☒أبدى الفنان عادل إمام استياءه من مظاهرات الغضب التي اشتعلت أول أمس الثلاثاء، ولا زلت مستمرة حتى الوقت الراهن، وأصدر بيانا عبر مكتبه مطالبا الشعب المصري بالتحلي بالصبر. ونصح زعيم الكوميديا المصري أبناء وطنه بعدم الانصياع إلى لأوامر أفراد مناهضين لحضارة مصر ورقيها، واصفا المظاهرات بـ "العبثية الصادرة عن أفراد مندسين لا يمتون للشعب المصري بصلة، وتحركها اياد خفية لا تريد لمصر أن ترى النور".

☒عادل إمام ينتقد مظاهرات الغضب ويشيد بالرئيس. كما أشاد إمام بالرئيس محمد حسني مبارك وسياسته التي يرى أنها حفظت مصر طوال

30 عاما هي فترة حكمه، مذكرا بالخراب الذي تخلفه الحروب، كما حدث في الحروب التي خاضتها البلاد قبل حكم مبارك.

☒ يذكر أن بعض الفنانين شارك في مظاهرات يوم الغضب ومن بينهم الفنان عمرو واكد وكان يقوم بتوزيع زجاجات المياه على المعتصمين، والمخرجة كاملة أبو ذكري، والفنانة ليلي سامي، والمخرج الكبير يسري نصر الله، والمخرج أحمد عبد الله والمخرج عمرو سلامة الذي تعرض للضرب، والمؤلف والمخرج محمد دياب والسيناريست محمد المعتصم الذي تم القبض عليه خلال التظاهر. كما شارك الكاتب والسيناريست بلال فضل في المظاهرات، وأشاد بقوة الشعب مؤكّدا أنه نجح في ايصال رسالته للحكومة والنظام.

جود نيوز فورمي

- المئات يتظاهرون في شارع الطالبية بالعمرانية، الأمن يحاصر نقابة الصحفيين أثناء تظاهر المئات من النشطاء والاعتداء على إحدى الصحفيات بالضرب المبرح. اشتباكات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين الان في حي الاربعين بالسويس.
- من قلب الشركة المصرية للاتصالات في سرية تامة.... تم اعطاء اوامر لكل من الشركة المصرية للاتصالات وشركة تي اي داتا ومقدمي خدمات الإنترنت وشركة موبينيل وفودافون واتصالات برفع حالة الطوارئ غدا ووجود جميع رؤساء وممثلي الشركات في مقر الشركة من الساعة 8 صباحا.
- عودة تبادل إطلاق النار بكثافة في الشيخ زويد سيناء حول قسم الشيخ زويد وأقول عن نية لاقتحام القسم.
- اشتباكات قوية جدا بين الامن والمتظاهرين في سيناء والسويس.

- إشعال النيران في نقطة إطفاء الأربعين بالسويس ارتفعت حدة الاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين في ميدان الأربعين بالسويس، خاصة أمام مدرسة الخليلية، وقام المتظاهرون بإشعال النيران في نقطة إطفاء الأربعين. وتم نهب مركز تدريب الحماية للأطفال، واستخدم الأمن القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي ضد المتظاهرين. وانتشر عدد كبير من رجال الأمن السريين في شوارع السويس، وقام الأمن بشن حملة اعتقالات واسعة، وقام المتظاهرون بإلقاء الحجارة على أفراد الأمن، مما أدى إلى انسحاب بعض العناصر من قوات الأمن لمسافات بعيدة لشدة المواجهات.
- قالت مصادر وناشطون مشاركون في المظاهرة المندلعة بالشيخ زويد بشمال سيناء إن أحد المتظاهرين قتل منذ قليل برصاص الشرطة. وقالت المصادر إن الشاب محمد عاطف (25 سنة) من المتظاهرين، أصيب بطلق ناري في فمه، كما تعرض بعدها للصدم من إحدى مدرعات الشرطة خلال تفريق المتظاهرين، وقام عدد من المتظاهرين بنقل جثمانه إلى منطقة مجاورة لتشييعه في جنازة شعبية. وقالت المصادر إن إطلاق النار متواصل، وتم فصل مدينة الشيخ زويد إلى قسمين وسط كثافة أمنية كبيرة، ووسط أدخنة كثيفة جراء إطلاق الغاز المسيل للدموع. من جانبه نفي الدكتور عاطف عافية، وكيل وزارة الصحة بشمال سيناء، أن يكون مستشفى الشيخ زويد أو اي مستشفى آخر تلقى قتلى أو مصابين في مظاهرة اليوم.

مقتل متظاهر برصاص الشرطة في الشيخ زويد

☒ لوحظ تصاعد السنة اللهب في مناطق متفرقة في السويس بعد أن قام بعض البلطجية والعصابات بعملية نهب واسعة طالت إحدى شركات

الأدخنة، ومحتويات حي الأربعين، ومقر الحزب الوطني بالأربعين وإشعال الحرائق بها.

☒ وقد قام البلطجية بتكسير واجهة فرع كنتاكي السويس بالكامل، وتكسير واجهة أحد البنوك ونهب محتويات الجمعية الاستهلاكية، هذا وقد وصلت إلى السويس تعزيزات أمنية من قطاع الأمن المركزي بمنطقة القناة بالإسماعيلية، وقد لوحظ أنه سادت حالة من الفوضى في جميع أرجاء شوارع السويس. وحدثت حالة من الإرهاب والهلع للمواطنين والمارة، وتم تكسير إشارات المرور وكبائن الهاتف، وقاموا بإتلاف الشوارع الرئيسة، مثل شارع الجيش الذي شهد مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والأمن.

☒ قالت مصادر أمنية ومحلية بمدينة الشيخ زويد بشمال سيناء، إن أجهزة الأمن تواصل دعم قواتها وتكثيف تواجدها في محيط المدينة لمواجهة المظاهرات المستمرة لليوم الثالث على التوالي.

☒ إصابة 36 متظاهراً وشرطياً في مظاهرات سيناء وأضافت المصادر، أن 5 أفراد من الشرطة أصيبوا اليوم جراء الرشق بالحجارة، فيما أصيب قرابة 30 آخرين من المتظاهرين باختناق بسبب إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع. كما أصيبت فتاة من إحدى عائلات المدينة بطلق ناري طائش خلال مشاهدتها للمظاهرات من شرفة منزلهم المطل على الطريق الرئيسي العريش رفح ونقلت للعلاج بأحد المستشفيات الخاصة وتضاربت الانباء حول خطورة حالتها ومصدر الطلق الناري الذي أصابها، في الوقت الذي تحولت فيه مدينة الشيخ زويد إلى ثكنة أمنية ومدينة مغلقة بعد إغلاق كافة المحلات وخلو الشوارع من المارة تقريباً. يذكر أن الشاب الذي قتل برصاص الشرطة ويدعى محمد عاطف تبين أنه يعمل ميكانيكي سيارات، ومن أبناء محافظات وادي النيل وليس من أبناء القبائل بسيناء.

اليوم السابع

2011/1/27

- ✓ وصل إلى القاهرة يوم الخميس المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي بعد أن قال ان الوقت حان لتقاعد الرئيس حسني مبارك.
- ☒ مواطنون الشيخ زويد يحملون مدافع ار بي جي- تلفزيون BBC.
- ☒ بدو سيناء يقذفون مقرا امنى بقذيفة ار بى جي - قناة العربية.

الكنيسة تتراجع امام ضغط الشباب وتسمح بالتظاهر

- ☒ تراجعت قيادات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية أمام ضغط الشباب المسيحي الغاضب الذي يرغب في التظاهر والمشاركة في المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية للمصريين.
- ☒ وعلم "مصراوي" من مصادر مطلعة داخل الكنيسة الأرثوذكسية أن البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية طلب من الأساقفة في المحافظات أن يدعو الشباب إلى عدم التظاهر، وإن أصروا على ذلك فلا مانع من مشاركتهم بشرط التظاهر السلمي وبشكل راق وفق ما حدده الدستور والقانون المصري والبعد عن التخريب.
- ☒ وكانت دعوات لشباب مسيحي بالمشاركة في المظاهرات المزمع تنظيمها الجمعة والتلاحم بين مظاهرات الكنائس والمساجد والخروج في الميادين العامة ووسط الضغط على القساوسة وافقت الكنيسة على السماح لهم بالتظاهر، ولكن خارج الكنائس.

مصراوي

ايام 28 29 30 31 يناير و1 فبراير انقطاع الإنترنت عن مصر = كما نعتذر مقدماً عن اي انقطاع في المستقبل

2-2-2011 ناسف لأعضاء وزوار موقع المصري الان لانقطاع الإنترنت عن مصر كلها لمدة خمسة ايام

مصر تخرج من الظلام الإلكتروني وشمس الإنترنت تشرق من جديد

الأربعاء، 2 فبراير 2011 - 12:22

☒ خرجت مصر من ظلام الإلكتروني وعادت إليها شمس الإنترنت من جديد في تمام الساعة الحادية عشرة صباح اليوم الأربعاء بعد انقطاع دام 5 ايام، حيث تم قطع الخدمة عن مصر منذ ليلة الجمعة الماضية مع الإعلان عن انطلاق مظاهرات الغضب.

☒ وكانت اليوم السابع قد حاولت التواصل مع قرائها في العالم العربي عن طريق تحديث الأخبار من قاعدة استقبال الإنترنت عبر الساتلايت لمدة يومين حتى تم قطع هذه الخدمة ايضا صباح أمس، الثلاثاء، إلا أنه عاد بصورة مفاجئة صباح اليوم بعد إذاعة خطاب الرئيس مبارك أمس الذي أعلن فيه عدم ترشحه للرئاسة مرة أخرى وتكليفه للبرلمان بتعديل مادتي 76 و77 من الدستور والمعنيتين بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية.

اليوم السابع

مصادمات عنيفة بين مؤيدي ومعارضي مبارك

انهيار مبنى محافظة الإسكندرية بالكامل

الأربعاء، 2 فبراير 2011 - 15:30

☒ انهار صباح اليوم مبنى ديوان محافظة الإسكندرية بالكامل بعد أن استمرت النيران فيه منذ ما يقرب من 4 ايام بعد أن اقتحمها بعض البلطجية الذين خرجوا من سجون أقسام الشرطة وقاموا بالاشتباك مع الأمن في معركة استمرت قرابة الساعة ثم قاموا بعدها باقتحام المبنى والاستيلاء على بعض المنقولات بداخله وإلقاء الأوراق من النوافذ وإشعال النيران فيه حتى تصدعت جدرانه وسقط صباح اليوم ليتحول إلى كومة من الرماد.

اليوم السابع

- زاهي حواس: قائد الصاعقة يقول ان المتحف المصري بخير.
- أحمد زويل يصل إلى القاهرة.
- الصحة تعلن وفاة 5 مواطنين وإصابة 860 في مصادمات ميدان التحرير.

- ألقت القوى الشعبية في سيناء والسويس القبض على عدد من عناصر حركة حماس المسلحة بقطاع غزة في مدينة العريش وتم تسليمهم للقوات المسلحة. وقالت المصادر اليوم، الأربعاء، إن عنصرين مسلحين ضبطا فور خروجهما من قطاع غزة وبحوزتهما أسلحة وقنابل وذخائر كانت في طريقها إلى المظاهرات، فيما ألقي القبض على 9 آخرين بالسويس وبحوزتهما قنابل وذخائر.

اليوم السابع

تصاعد (احتجاجات الغضب) لموقف الانبا شنودة من مظاهرات الغضب

الأربعاء 2 فبراير 2011 8:17 م بتوقيت القاهرة

- تصاعدت حالة الغضب في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، اعتراضا على تأكيد البابا شنودة الثالث على تضامنه مع محمد حسنى مبارك، وفيما خرج الملايين من المصريين مسلمين مسيحيين إلى الميادين في القاهرة والإسكندرية ومحافظات أخرى للمطالبة بسقوط النظام، بقي الكهنة الأرثوذكس حبيسي الكنائس، ومن احتج منهم ترك الكنيسة ليعتصم في منزله، دون أن يجرؤ اي منهم (يقارب عددهم 3500 كاهن) في داخل مصر وخارجها، على مخالفة تعليمات البابا المشددة بفصل كل من يتظاهر من رجال الكنيسة.
- ومع حلول الساعات الأولى من صباح أمس تلقت "الشروق" عشرات المكالمات الغاضبة من الكهنة الأقباط الذين سعوا للمشاركة في المظاهرات، يعبرون عن عدم قدرتهم على تجاوز أوامر البابا. وقال أحد أشهر كهنة القاهرة الكبرى، طالب بعدم ذكر اسمه، "عندما سمعت تصريحات البابا لطمت على وجهي، لقد أغلق البابا كل الفرص في وجه الأقباط في المشاركة علنيا في الثورة"، وأضاف "كلنا نود أن ننزل للشارع، لكننا اكتفينا

بتشجيع الأقباط في الكنائس على المشاركة، فهناك تعميمات على الكنائس بعدم نزول الكهنة، وكلنا أباء ولدينا أسر نعولها ولا يمكن لنا أن نجازف".

- وأضاف "الأقباط شاركوا وسيشاركون، ولا يحق لاي شخص في الكنيسة السيطرة عليهم، من حق الكنيسة الإرشاد الروحي فقط، لقد خسر البابا الكثير من شرعيته وانتهت شرعية أقباط المهجر علمانيين وأساقفة بعد أن غابوا عن التضامن مع نضال مصر، لقد تصرفوا جميعا وكأنهم نسوا فجأة الوجوه القبيحة للنظام الحاكم مثل مفيد شهاب وفتحي سرور وحبيب العادلي ومحافظي الإسكندرية والمنيا وعبد الرحيم الغول وأحمد عز وصفوت الشريف ورجال أمن الدولة ".
- من جهة أخرى أصدر عدد من المثقفين والكهنة الأقباط بالتعاون مع التيار العلماني القبطي بيانا أعربوا فيه عن تضامنهم مع مطالب الثورة، وتحت عنوان " الأقباط وحتمية التغيير"، قالوا فيه "يشهد الوطن هذه الأيام انتفاضة شعبية شبابية تقود حركة التغيير في اتجاه تأسيس الدولة المدنية على أسس ديمقراطية وهي تعيد الحياة للروح المصرية التي شهدت محاولات لقتلها ولبث الفتنة بين الشعب الواحد من منطلقات طائفية، لكنها لم تصمد أمام وعى شباب المسلمين والأقباط".
- وأضافوا "لقد أكد الأقباط أنهم لا ينفصلون عن المطالب الوطنية وأنهم في قلب الوطن وقد أكدوا من خلال مشاركتهم الايجابية في انتفاضة 25 يناير بشخوصهم أنهم لا يتوانون عن المشاركة الفعالة بالتحرك الوطني، يؤكدون أن التظاهرات والاعتصام هي آليات مشروعة في الدولة المدنية وفي إطار الدستور والقانون، وهم إذ يؤكدون تمسكهم بوحدة الوطن، يقفون مع شركائهم في الوطن. ويؤكدون رفضهم للتصريحات المتخاذلة المنسوبة

للقيادة الكنسية التي ترفض مشاركة الأقباط، ويؤكدون شرعية المشاركة التي تتأكد مصريتها وسلميتها".

- وطالب الموقعون على البيان، وهم عدد من الكهنة الكاثوليك من عدة رهبانيات وعدد من الكهنة الانجيلين، وعدد من رموز اليسار الأقباط بالإضافة إلى مجموع اللجنة المنسقة للتيار العلماني القبطي، أربعة مطالب أولها الاستجابة للمطالب الشعبية التي رفعها شباب 25 يناير فورا، من أجل استقرار الوطن وحماية لمستقبله، ثم تشكيل لجنة قومية لوضع دستور جديد يؤكد مدنية الدولة ويضبط العلاقات بين المؤسسات الشرعية الثلاث، ويعيد الحق في الترشح للرئاسة بدون التعديلات الدستورية القديمة ولمدتين فقط ومحاكمة كل من شارك بالفعل أو التخطيط أو التحريض على إذاعة الفوضى والتخريب المنظم الذي شهده الوطن يوم الجمعة 28 يناير، وانسحاب الأمن بشكل مباغت وملابسات فتح السجون وتسيير هروب السجناء. كذلك إلغاء القيود المؤسسة للأحزاب على أسس مدنية، على أن يكون تأسيسها بمجرد الإخطار.

الشرق

PM 11:09:14

رويترز - قالت وزارة الخارجية الأمريكية ان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون حثت عمر سليمان نائب الرئيس المصري المعين حديثا على محاسبة اولئك المسؤولين عن العنف الذي حدث في القاهرة يوم الأربعاء - أمريكا : حان "الان" وقت التغيير في مصر

الأربعاء، 02 شباط/فبراير 2011، آخر تحديث 23:43 (GMT+0400)

☒ واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية (CNN) -- في تحول جذري في تعامل الإدارة الأمريكية مع الأزمة في مصر، قال متحدث باسم البيت الأبيض إن

الرئيس الأمريكي باراك أوباما يدين بشدة الأحداث التي وقعت في ميدان التحرير ضد المتظاهرين.

☒ وقال المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت غيبز إن "الرئيس أوباما وادارته يدينون بشدة العنف الفاحش والمؤسف الذي وقع في شوارع القاهرة اليوم (الأربعاء)." وأضاف في مؤتمر صحفي "إذا كانت الحكومة المصرية تحرض على اي من أعمال العنف التي تحدث في شوارع القاهرة، فإن عليها أن تتوقف على الفور. "ولفت إلى أن الوقت للانتقال السياسي في مصر هو "الان" لان الشعب المصري "بحاجة إلى أن يرى التغيير"، والمرحلة انتقالية "ذات المغزى،" يجب أن تشمل الأصوات المعارضة/، مضيفا "نحن نتحرك نحو انتخابات حرة ونزيهة. "وتابع غيبز أن "الأحداث في مصر قد تطورت بسرعة هائلة لم نر مثلها في حياتنا، في منطقة مضطربة جدا من العالم.. ما نشاهده هو التاريخ يصنع هناك."

☒ من جهته قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيليب كراولي إن "حكومة الولايات المتحدة تدين "الهجمات في مصر،" وتدعو جميع المشاركين في المظاهرات التي تجري حاليا للقيام بذلك بصورة سلمية." وأضاف كراولي "هذه الهجمات ليست خطرا على مصر فقط، بل هي تهديد مباشر لتطلعات الشعب المصري.. إن استخدام العنف لتخويف الشعب المصري يجب أن يتوقف.. ونحن ندعو إلى ضبط النفس."

CNN
Thu Feb 3, 2011 10:02am GMT

الخميس 3 فبراير 2011 – ثورة الغضب

مصادمات عنيفة بين مؤيدي ومعارضي مبارك منذ 12 ساعة ولم يتحرك أحد ! ! ! ! الحكومة المصرية تنفي اي دور لها في العنف وتتعهد بالتحقيق .

- ✓ نفت الحكومة المصرية يوم الخميس اي دور لها في حشد المؤيدين للرئيس حسني مبارك ضد المحتجين المناهضين للنظام في ميدان التحرير بوسط القاهرة وقالت إنها ستحقق لمعرفة من يقف وراء ذلك.
- ✓ وقال مجدي راضي المتحدث باسم الحكومة المصرية لرويترز "اتهام الحكومة بحشد هذا هو اختلاق محض. هذا سيهزم هدفنا في إعادة الهدوء" وأضاف إن الحكومة فوجئت بأعمال العنف. وذكر التلفزيون الحكومي أن رئيس الوزراء أحمد شفيق قال إنه سيجري التحقيق في أعمال العنف. وتابع المتحدث باسم الحكومة المصرية قائلا "الحكومة ستتخذ الاجراءات التي في وسعها للتعرف على من يقف وراء هذا ومحاولة التعامل مع الأمر. "وأضاف راضي ايضا أن الجيش الذي نزل إلى الشوارع يوم الجمعة بعد أن فقدت الشرطة السيطرة على الاحتجاجات لم يتدخل لأن هذا كان يمكن تفسيره بالانحياز لجانب ضد آخر. ومضى يقول "هناك فصيل هنا وأخر هناك وهم (الجيش) لا يستطيعون الانحياز لجانب. إذا تدخلوا في جانب سيحبط هذا غرضهم. سيعقد الأمور أكثر مما يفيدها.

رويترز

الرئيس مبارك يهنئ سريلانكا بالعيد القومي

الخميس، 3 فبراير 2011 – 11:53

بعث الرئيس محمد حسنى مبارك ببرقية تهنئة إلى الرئيس ماهيندا راجاباكس، رئيس جمهورية سريلانكا الاشتراكية، بمناسبة احتفال بلاده بالعيد القومي.

اليوم السابع

ا.ش.ا

البرادعي لـ(الشروق) المطلب الشعبي الآن محاكمة الرئيس وليس فقط مغادرته.

الخميس 3 فبراير 2011 12:42 م بتوقيت القاهرة

- ✓ أكد الدكتور محمد البرادعي مدير وكالة الطاقة الذرية السابق في تصريحات خاصة لـ«الشروق" أن إنقاذ حياة آلاف الشباب الذين يتعرضون للتصفية في ميدان التحرير الان مرهون بتدخل الجيش المصري حفاظا على مصداقيته لدى أبناء الشعب المصري.
- ✓ وأضاف البرادعي أن الرئيس المصري الان فقد شرعيته بعد أن فقد مصداقيته وحقنا للدماء إذا لم يرحل سلما سيقوم الشعب بانتفاضة لطرده من البلاد. وأشار البرادعي إلى أن بطش النظام بلغ حدا غير معقول حتى أن بلطجية الأمن اعتدوا بالأمس على مراسل CNN عقابا له على إجراء مقابلة معه بثت أمس الأول، منوها إلى أنه وهو يتحدث مع «الشروق" هاتفيا كانت مظاهرة من بلطجية النظام الحاكم في طريقها إلى منزله بالهرم. وشدد البرادعي على أننا الان نواجه ديكتاتورا لا يعي ولا يفهم ولابد له أن يرحل، مؤكدا أن يوم غد الجمعة سوف يشهد مظاهرة غضب عارمة ستؤدى إلى نهايته. وذكر البرادعي أنه تلقى اتصالات من وزير خارجية ألمانيا ورئيس الوزراء اليوناني ونائب وزير الطاقة الأمريكي، وكل هؤلاء عبروا عن إدانتهم وقلقهم مما يجرى في مصر من أحداث دموية، موضحا أنه إذا استمرت هذه الأوضاع فإن مجلس الأمن لابد أن يجتمع، كون المجتمع الدولي مطالبا الان بإنقاذ شعب في دولة تحت الحصار ويقتل أبناؤها بطريقة منظمة معبرا عن ذلك بالقول «هذا النظام يقتل شعبه".

- ✓ وقال البرادعي إنه لا توجد حاليا اية اتصالات أو مفاوضات مع أركان النظام، ولن يحدث ذلك قبل أن تتوقف المجازر ويفهموا أنه لا بديل سوى رحيل مبارك، «مع الأخذ في الاعتبار أن المفاوضات لن تكون على تكتيك، بل على مبادئ واضحة هي رحيله والدخول في فترة انتقالية وضمانات لانتخابات حرة". وأكد البرادعي ثقته في أن الشعب المصري ثار ولن يعود مرة أخرى إلى الوراء، لافتا إلى أن مطلب الشعب الان صار محاكمة الرئيس وليس فقط مغادرته.

الشرق

عمرو موسى: شباب التحرير طالبوني بالترشح للرئاسة

الخميس، 3 فبراير 2011 – 14:00

- ✓ كشف أمين عام جامعة الدول العربية، عمرو موسى، أن الشباب المعتصمين في ميدان التحرير بوسط القاهرة طالبوه بالترشح لمنصب رئاسة الجمهورية في مصر.
- ✓ وقال موسى في حوار لصحيفة الشرق الأوسط "التقيت ببعض منهم وقد طلبوا منى الترشح لرئاسة الجمهورية". ولم يحسم موسى الأمر وقال في حواره "كمواطن مصري لي الحق الكامل في الترشح، أما القرار فسوف أفكر فيه مليا خلال الأسابيع والشهور القليلة القادمة"، وأضاف "أستطيع المساهمة بجانب إنما لا أستطيع فرض نفسي على أحد ولم أدع أو يدعوني أحد للحوار مع أحد والأمر الثاني أن مدتي سوف تنتهي كأمين عام للجامعة العربية خلال الشهور والأسابيع ومنطق الأمور أصبح يدعو إلى أن أغادر هذا المنصب كي أتمتع بحرية أكبر والتصرف كمواطن مصري عادى". ونفي موسى وجود اي اتصال مع اللواء عمر سليمان، نائب الرئيس حسنى مبارك، وقال "لا وقت الان لتعديل كامل للدستور إنما في رأيي لابد من

تعديل كامل للدستور في مرحلة قادمة وعلى المدى القصير أرى أن مصر في حاجة لتعديل كامل للدستور نستند فيه إلى الدساتير التى نجحت في حكم الحياة المصرية من قبل ونضيف إليه ما يقتضيه العصر الجديد والتطور في القرن الواحد والعشرين"، مؤكدا أن أهم شيء الان تعديل المادتين 77و76وإشراف قضائي.

اليوم السابع

أحمد شفيق: اعتذر عما حدث بالتحرير.. وفتحنا تحقيق لمعرفة المسئول

PM 1:16:00

- ✓ اعتذر الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء المصري الجديد عما وقع من أحداث مؤسفة بالأمس بعد اعتداء بلطجية مؤيدين للرئيس مبارك على متظاهرين ينادون بتنحي الرئيس في ميدان التحرير، مشيراً إلى أنه يشعر بمسئولية -غير مباشرة - بحكم موقعه عن وقوع قتلى وجرى.
- ✓ وأكد شفيق أن تحقيق فوري قد تم فتحه بالفعل لمعرفة المسئول عن هذه الاعتداءات التي وصل عدد ضحاياها إلى 5 قتلى و836 جريحا، مشيراً إلى أن هناك اجراءات تتخذ حاليا للتفاوض مع بعض قيادات المتظاهرين بميدان التحرير. وقال: "اقسم بالله وبشرفي إن أسرتي ذهبت للمشاركة في التظاهرة المؤيدة للرئيس مبارك ولتأكيد تضامنهم مع خطاب وقرارات الرئيس الأخيرة". وكان شهود عيان قد أكدوا وقوع قتلى ومصابين من المتظاهرين المعتصمين في ميدان التحرير، بعد إطلاق رصاص حي من جهة كوبري 6 أكتوبر يوم أمس.
- ✓ ومنع البلطجية السماح لاي سيارة من الدخول إلى ميدان التحرير إلا إذا قال كلمة السر وهي ''الشعب"... كما منعوا عبور سيارات الإسعاف إلى داخل الميدان. وقد حرص المعتصمين على رفع حالتهم المعنوية عبر

تذكير أنفسهم بقيمة مبادئهم وأهدافهم وما نجحوا في تحقيقه والدماء التي سالت من أجل مصر.. في الوقت الذي أعلن فيه الجيش، عبر مكبرات الصوت التي تملأ الميدان، مؤيدي الرئيس مبارك من القيام باي أعمال شغب. أما البلطجية فقد اتخذوا من كوبري 6 أكتوبر ملاذاً لهم واستمروا في رشق المعتصمين بالميدان بالحجارة وقنابل المولوتوف. كما وقعت اشتباكات من حين إلى آخر بين المتظاهرين المناهضين للرئيس مبارك المعتصمين بالميدان، وبين من يسمونهم بلطجية تابعين لأحد قيادات الحزب الوطني الحاكم. وأسفرت تلك الاشتباكات التي بدأت منذ ظهر الأربعاء، التي استخدمت فيها الإبل والخيول والأسلحة البيضاء وقنابل المولوتوف، عن وقوع 5 قتلى و836 جريحا.

مصراوي

- 14:51 اصوات طلقات نارية في ميدان التحرير

-16:00 النائب العام يأمر بمنع سفر وزراء سابقين حبيب العادلي وأحمد المغربي وزهير جرانه وأحمد عز وتجميد حساباتهم بالبنوك – رويترز

-بلطجية يمنعون الإعلاميين والمؤن الطبية من الوصول لميدان التحرير

الخميس، 3 فبراير 2011 - 16:04

☒ أغلق عدد من البلطجية وأفراد من الشرطة، في زي مدني، اليوم الخميس كافة الطرق المؤدية لميدان التحرير ومنعوا الصحفيين وكافة المؤن الطبية والغذائية من الوصول للمتظاهرين.

اليوم السابع

الوفد يرفض التحاور مع سليمان تنديدا بمجزرة التحرير

- أكد حزب الوفد المعارض انه لم يشارك الخميس في الاجتماع الذي دعا إليه اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية للتحاور مع أحزاب المعارضة. وأكد محمد مصطفي شردي المتحدث الرسمي باسم الوفد أن موقف الحزب بالاعتذار عن عدم حضور الاجتماع جاء نتيجة ما حدث الأربعاء من عدوان على شباب مصر في ميدان التحرير. وأضاف شردي بعض المدافعين عن مصالحهم من أعضاء الحزب الوطني هم من قاموا بأعمال البلطجة متصورين أنهم بذلك يدافعون عن بقائهم تحت سمع وبصر قيادات الحزب الوطني والدولة. وشدد المتحدث الرسمي باسم الحزب أن الوفد يعلن أنه يقبل الحوار بعد وقف هذه الاحداث الاجرامية.

مصراوي

قناة الحياة والدكتور حسام بدراوي يحاورون شباب ثورة الغضب ومطالبهم

نداء لكل المصريين.. حافظوا على استقرار مصر

- ✓ يتوجه "اليوم السابع" لكل طوائف المصريين، بنداء حب للحرص على استقرار مصر، وإنقاذها من فتنة تأتى على الأخضر واليابس، وعلى كل أبناء هذا الوطن أن يضعوا في حساباتهم أمن واستقرار بلد من أعظم بلاد العالم، وعلى الجميع أن يتذكروا تاريخ مصر العظيم وما حققه أبناؤه من انتصارات مجيدة في حرب أكتوبر .كما علينا كمصريين أن نتذكر أن اي خسارة ستنتج عن الفتن ستلحق بالجميع، ويكون الوطن هو الخاسر الأول، وعلينا أن نضع في حسابنا مستقبل أبنائنا، ونخطط بمنتهي التجرد له، حتى ينعموا فيه بالأمن والاستقرار، فلابد من توافق وطني على نبذ العنف، والعمل تحت

مظلة الوحدة الوطنية لخروج البلاد من هذا النفق المظلم، في هذا الوقت الدقيق من تاريخنا.

اليوم السابع

الجمعة 4 فبراير 2011 – جمعة الرحيل ، النائب العام يمنع رشيد محمد رشيد من السفر وتجمد حساباته

اليوم السابع

رشيد محمد رشيد يتحدث مع تلفزيون بي بي سي من خارج مصر منذ أربع ايام – BBC، الإفراج عن الإسرائيلي المعتقل في السويس

الجمعة، 4 فبراير 2011 – 13:58

☒ كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، أن السلطات المصرية أفرجت مساء أمس، الخميس، عن المهندس الإسرائيلي الذي يدعى "تومِر سْحيّق"، الذي كان قد اعتقل في مدينة السويس على هامش الاضطرابات التى شهدتها المدينة مؤخراً.

☒ وأضافت الصحيفة، أن الإفراج تم عنه إثر اتصالات دبلوماسية مكثفة أجرتها وزارة الخارجية مع الجهات المصرية المعنية، خاصة وزارة الخارجية المصرية.

- خمسة سيناريوهات وأربعة شخصيات تحدد مصير مصر

اليوم السابع

- تمر الاحداث سريعا ومع اشتعال ثورة الغضب في جمعة الرحيل وزيادة الضغوط الشعبية من اجل تنحي الرئيس مبارك عن الحكم واصرار المتظاهرين الذين يتجاوز عددهم المليون في ميدان التحرير على الاطاحة

بالنظام بكل رموزه تنتظر مصر سيناريوهات عديدة خلال الأيام القليلة المقبلة.

- كما تظهر على الساحة أربعة اسماء ستلعب دورا رئيسيا ومحوريا ستسلط عليها الاضواء ومن الممكن ان يكون احداها الرئيس المقبل لمصر، بحسب ما نشرته جريدة الجريدة الكويتية.

السيناريو الأول: التغيير المبكر

- وهو أن يضطر الرئيس مبارك إلى عدم استكمال ولايته الحالية أو يقبل ذلك مغادراً موقعه خلال ايام أو أسابيع. وهذا المشهد لن يحدث إلا إذا رأى جنرالات الجيش بصورة نهائية أن استمرار مبارك صار عبئاً عليهم وعلى البلد، وإذا تصاعد الحرج الأمريكي من صور القمع من جانب أحد أبرز حلفاء الولايات المتحدة.
- ويظل احتمال وقوع هذا السيناريو قائماً إذا تمكن نائب الرئيس عمر سليمان من إقناع الجميع بأنه بديل آمن، وهي مهمة صعبة لوجود مصالح متعارضة، في ظل تمسك طبقة كبار رجال الأعمال باستمرار مبارك ومخاوفهم على مكاسبهم، ودورهم السياسي والاقتصادي.

السيناريو الثاني: إصلاحات محدودة

- وفق الخطة التي أعلنها مبارك في خطابه فمن المفترض الشروع فوراً في إدخال تعديلات على مادتين في الدستور من أجل توسيع فرص الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وتحديد مدد فترات الرئاسة، مع إطلاق موجة لمكافحة الفساد المنتشر، ومحاسبة المسؤولين الأمنيين السابقين، على أن يتم الحوار مع المعارضة لاستكمال هذا البرنامج. وحسب التجربة السابقة فإن الخيار الأفضل للرئيس المصري سيكون الاكتفاء بتعديلات شكلية أو تفصيل عدد من التغييرات على مقاس النظام، على غرار ما حدث

في عام 2005 حين تغيرت المادة 76 من الدستور لتسمح بإجراء انتخابات تعددية، ثم جاءت الصياغة الجديدة لتجهض هذا التطور، وتفجر الغضب الذي أطلق حركات معارضة جديدة. ومع تغير الموقف الان فإن المتوقع هو أن المعارضة لن تقبل هذه المرة تكرار هذا السيناريو، وقد تتمسك بمطالب لم يتطرق إليها الرئيس، مثل إلغاء قانون الطوارئ وإعادة الاستقلال إلى القضاء ورفع القيود عن وسائل الإعلام، وإصلاح النظام الانتخابي.

السيناريو الثالث: إصلاح سياسي شامل

- التحول إلى الديمقراطية الحقيقية يبدو متعثراً بسبب عدم ايمان النخبة العسكرية الحاكمة أصلاً بأهمية هذه الديمقراطية، أو بأنها شرط حقيقي للتنمية والاستقرار والريادة الإقليمية.
- غير أن التغير الذي صنعته 'ثورة الشباب' قد يزيد فرص هذا السيناريو، وخاصة أن انخراط ملايين المصريين في لجان شعبية لمقاومة المجرمين والخارجين على القانون سيزيد – لا شك – نسبة المشاركة السياسية، ويجعل الإصلاح السياسي الحقيقي مطلباً يومياً مثل الخبز.

السيناريو الرابع: انتصار مبارك

- الاستماع إلى هتافات أعضاء الحزب الحاكم ومؤيدي الرئيس يكشف بوضوح أن احتمال استمرار مبارك حتى نهاية حياته، ونكوصه عن وعده بعدم خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة سيظلان احتمالاً وارداً، فالتظاهرات المنظمة التي بدأت بشعارات تعبر عن التقدير للرئيس تحولت بعد قليل إلى المطالبة باستمراره ورفض تنحيه عن موقعه. والواضح أن نهاية المشروع السياسي لنجله جمال، وتفكك الحزب 'الوطني' جعلا من شخص الرئيس الرمز الوحيد المؤهل للحصول على قدر

من التأييد يتيح استمرار الجناح الذي حصل على المكاسب طوال ثلاثة عقود. إلا أن الموقف داخلياً وخارجياً جعل هذا السيناريو صعباً وإن لم يكن مستحيلاً.

السيناريو الخامس: الفوضى المدمرة

- عاد شبح الفوضى المدمرة بعد اشتباكات ميدان التحرير ليخيم كئيباً ثقيلاً فوق أكثر من 80 مليون مصري، مهدداً بتفكك أقدم دولة مركزية عرفها التاريخ. ومع استمرار تماسك الجيش وتمسكه بثوابته الوطنية يظل هو الضمانة الوحيدة ـ للأسف ـ لإبعاد هذا الشبح المخيف. غير أن احتمالات انقسام القيادة السياسية وترنح المؤسسة الأمنية ووجود المخاوف من المجرمين والبلطجية الذين استعان بهم الحزب الحاكم في الانتخابات الأخيرة، تفتح الباب أمام تحول اللجان الشعبية التي تشكلت عفوياً لحماية الأحياء السكنية إلى ميليشيات حقيقية تستخدم السلاح للدفاع عن السكان ثم في تصفية بعضها بعضاً.

✓ المرشحون الأربعة:

- ومع إعلان الرئيس حسني مبارك اعتزامه عدم الترشح مجدداً لفترة رئاسية جديدة، بدأت الأسئلة عن أهم المرشحين لخلافته.
- ورغم أن أغلبية المحللين يعتبرون أنه من المبكر حالياً طرح أسماء قبل انتظار التعديلات الدستورية الجديدة التي قد تؤدي إلى فتح الباب أمام بعض الشخصيات وإغلاقه أمام آخرين، كما أن الفترة المقبلة التي ستشهد تطورات في الحراك السياسي ستحصد منه بعض القوى ثمار 'ثورة الشباب' وستخفق أخرى، فإن قراءة المشهد السياسي الحالي تكشف في كل الأحوال ارتفاع حظوظ أربعة من الرموز السياسية.

- عمر سليمان:
- نائب الرئيس الذي صعد إلى موقعه في محاولة من مبارك لاحتواء غضب المحتجين ضده يظل هو المرشح الأوفر حظاً وفق السوابق التاريخية في مصر منذ ثورة 1952، حيث تم انتقال السلطة مرتين إلى نائب الرئيس. غير أن التطورات خلال الأسبوع الذي مر منذ تعيينه لم تكن في مصلحته، فقد جاء القرار وقت ذروة الاحتجاجات فاعتبره المتظاهرون 'رجل مبارك' ما دفعهم إلى إعلان رفضهم له.
- إلا أن قادة في المعارضة وعلى رأسهم محمد البرادعي طالبوا في اجتماعات مغلقة بنقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه، قبل الاستجابة لاقتراح فتح حوار، وهو ما أعطى إشارة ايجابية منهم تجاه الرجل.
- وقبل أسابيع قليلة كان المعارضون المصريون يتداولون اسم سليمان باعتباره 'الأمل الوحيد' من داخل جهاز الدولة لوقف سيناريو توريث الحكم إلى جمال مبارك، حيث كان الجميع يتهامسون دون أن يجرؤ أحد على الكتابة - بصراحة - عن معارضة الاستخبارات التي كان يرأسها سليمان والمؤسسة العسكرية كلها لصعود نجل الرئيس. ومع حساسية موقعه كواحد من أقوى رجال النظام التمس له المعارضون الأعذار لعدم تحديه علانية جمال مبارك وصديقه أحمد عز، خاصة أن اعتقاداً ساد بأن الاستخبارات هي المصدر لتسريبات، كانت تصل بانتظام إلى نواب مستقلين ومعارضين وكذلك لصحفيين وإعلاميين، مثلت السلاح الأقوى في مواجهة الفساد وملاحقة مجموعات رجال الأعمال الذين كانوا يسيطرون على الحكومة.
- ويبقى العامل الحاسم في تعزيز فرص سليمان، بالإضافة إلى إثبات قدرته على إدارة الحراك السياسي خلال الشهور المقبلة، هو موقف القوات

المسلحة والتي تعتبر الاستخبارات الموالية له جزءاً لا يتجزأ منها، حتى أن محللين اعتبروا أن الأزمة كشفت وجود ثلاثة أقطاب للمؤسسة العسكرية هم: وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان ورئيس الاستخبارات عمر سليمان.

- كما لا يمكن تجاهل دور رئيس الحكومة الجديد الفريق أحمد شفيق، وهو قائد سابق لسلاح الطيران وهو معروف بأنه تلميذ مخلص للرئيس مبارك.

✓ سامي عنان:

- وهو ضابط مشهود له بالانضباط والنزاهة، ويشغل منصب رئيس الأركان. وإذ كان عنان في واشنطن أثناء اندلاع الأحداث وقطع زيارته عائداً إلى القاهرة، فإن عدداً من المحللين اعتبروه وثيق الصلة بدوائر صنع القرار الدولية، لكن صورة الضابط المحترف عادت لتطغى على اي انطباعات أخرى عنه. ويسود اعتقاد واسع بأن علاقة عنان مع وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي ليست على أكمل وجه غير ان ذلك لن يؤثر على وحدة المؤسسة العسكرية.
- ويرى مراقبون ان التطورات السياسية قد تقود إلى خيار امساك رجل عسكري مثل عنان بدفة البلاد إذا ذهب الاتجاه نحو تسوية تحفظ حقوق الجميع معارضة ونظاماً وجيشاً حارساً للدولة.

✓ عمرو موسى:

- صاحب الشعبية الجارفة والذي سيترك موقعه كأمين عام لجامعة الدول العربية الشهر المقبل لينخرط فوراً في الحراك السياسي الداخلي، وهو سبق قبل عام كامل أن عبر رغم تحفظه الدبلوماسي المعتاد عن استعداده لخوض الانتخابات الرئاسية مستقلاً عن كل الأحزاب 'إذا قرر

الرئيس مبارك عدم الترشح' في تلميح - فهم المصريون عندئذ - أنه يعارض خطة توريث الحكم للابن الأصغر للرئيس.

- وأدلى موسى بعدد من التصريحات بعد اندلاع 'ثورة الشباب' عبرت عن استعداده للعب دور سياسي وتضمنت توجيه انتقادات حادة للأخطاء في المرحلة الماضية.
- وكشفت تعليقات الشارع المصري عن استمرار شعبية موسى رغم إبعاده عشر سنوات إلى براد الجامعة العربية الذي بث فيه دفئاً، ليخيب ظنون الذين رأوا أن ارتفاع رصيده لدى المواطن المصري، وهو في موقعه السابق كوزير للخارجية، يمثل 'خطراً محتملاً يجب التخلص منه'.
- ولا يحظى موسى بدعم قطاع عريض من الشارع المصري فقط، لكنه يتمتع ايضاً بثقة عربية اكتسبها طوال عمله الدبلوماسي، إلا أن فترة عمله في الجامعة التي منحته أصدقاء أكسبته ايضاً خصومات مع حكومات وأطراف بالمنطقة.

✓ محمد البرادعي:

- رمز ' الجمعية الوطنية للتغيير' الذي التف حوله المعارضون عند عودته إلى القاهرة قبل عام كامل فتحول فجأة من موظف دولي مرموق يقود 'الوكالة الدولية للطاقة' وحاصل على جائزة نوبل للسلام إلى قائد محتمل لجبهة واسعة تضم معارضين من مختلف القوى السياسية، بما فيها اليسار و'الإخوان المسلمين' رغم ليبراليته التي قد يظهر انها صورة خادعة عنه.
- ورغم أن هذا الالتفاف حول البرادعي انفض تدريجياً ودبت الخلافات بين أنصاره بسبب عدم تفرغه للعمل السياسي وقضائه أغلب وقته خارج البلاد وعدم قدرته على إدارة التناقضات في صفوف المعارضين، فإن عوامل قوته

القائمة تمنحه بعض الرصيد. ويتمثل أول عناصر قوة البرادعي في علاقاته الدولية الواسعة وسمعته التي منحته ما يشبه الحصانة أمام محاولات الإساءة إليه أو التهديدات بالبطش به وفق الطريقة التقليدية التي تستخدمها أجهزة الأمن في مصر. ويشكك كثيرون في حقيقة ولاء قطاعات الشباب الثائر للبرادعي أو اعتباره قائداً حقيقياً لثورتهم، إلا أن الاستجابة لدعوته الثلاثاء لإلغاء المسيرة إلى قصر الرئاسة أثبتت مصداقيته لديهم، وهو ما قد يدفع ثمنه بعد ذلك، إذ يتوقع كثيرون أن يصار إلى اتهامه بالتخاذل وإضاعة فرصة الانتصار. وتعتبر بعض الأوساط أن البرادعي هو الورقة المخفية لدى الإخوان المسلمين الذين يرفضون دعم اي مرشح عسكري للرئاسة مثلما يعارضون اي ليبرالي مثل عمرو موسى، وسيجدون في البرادعي ضالتهم، فيدعمونه للرئاسة وينصبونه واجهة يحكمون بها او يتحكمون عبرها بالحياة السياسية في مصر في سياسة 'قضم وهضم' تقودهم في النهاية إلى السلطة مهما طال الزمن.

مصراوي

17:10 الصحة: خمسة آلاف متظاهر مصاب منذ الجمعة الماضية –

اليوم السابع – الاتحاد الأوروبي: انتقال السلطة في مصر يتعين أن يبدأ الآن

4-2-2011 | 17:41

- دعا زعماء الاتحاد الأوروبي السلطات المصرية اليوم الجمعة إلى تلبية آمال الشعب عن طريق "الاصلاح لا القمع" وقالوا إن عملية انتقال السلطة الي حكومة ذات قاعدة عريضة يتعين أن تبدأ على الفور. وقال زعماء الاتحاد السبعة والعشرين في بيان مشترك صدر أثناء قمة في بروكسل:" المجلس الأوروبي يتابع بأقصى القلق الوضع المتدهور في مصر." وقال البيان "يجب أن تلتزم جميع الأطراف بضبط النفس وأن تتفادى تصعيد العنف وتبدأ

عملية انتقال منظمة إلى حكومة ذات قاعدة عريضة ويؤكد المجلس الأوروبي ان عملية الانتقال هذه يتعين أن تبدأ الان ".

رويترز

الاهرام

الجمعة 4 فبراير 19:21: نشكك شركات الإنترنت على كل هذا البطيء الشديد الآن

رشيد محمد رشيد يتحدث مع تلفزيون بي بي سي من خارج مصر منذ أربع ايام قبل قرار النائب العام بمنعه من السفر – BBC

رشيد: لم أهرب وعُرضت عليّ حقيبتي مرة أخرى ورفضت

- أكد المهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة المصري السابق، أن سفره خارج البلاد كان بموافقة السلطات المصرية وعلمها، وبعد أن رفض نفس حقيبته الوزارية ضمن التشكيل الوزاري الجديد بقيادة رئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق. وبرر رشيد محمد رشيد هذا الرفض في تصريح لقناة العربية، بأن "المرحلة الحالية تحتاج إلى وجوه جديدة"، وأكد أنه علم بقرار النائب العام المصري بمنعه من السفر خارج البلاد وتجميد أرصدته من وسائل الإعلام، وإنه الان في دبي، وقال: "كل ما يهمني هو مصالح مصر.. وأن يعود إليها الأمن والاستقرار والطمأنينة.. وأتصور أن في مصر ما يكفي من الحكمة لتحقيق ذلك"، وحرص من خلال هذا التصريح للعربية التأكيد على أنه لم يهرب من مصر، وقال: "أدين لكل من حولي بأن أشرح موقفي". وأصدر المستشار عبد المجيد محمود، النائب العام المصري، في وقت سابق اليوم الجمعة، قرارًا بمنع المهندس رشيد من السفر خارج البلاد وتجميد حساباته في البنوك، وذكر التليفزيون المصري، أن هذا القرار جاء كإجراء احترازي لحين استكمال إجراءات التحقيق.

الشرق.

قال مبارك إنه فاض به الكيل من بقائه رئيساً

☒ مبارك إلى شبكة ايه بي سي: أود الرحيل، ولكن أخشى من الفوضى جرت مراسلة شبكة "ايه بي سي نيوز" الأمريكية كريستيان أمانبور، حوارا مع الرئيس حسني مبارك، صرح خلاله أنه منزعج جراء العنف الذي شهده ميدان التحرير خلال الأيام القليلة الماضية، غير أن حكومته ليست مسئولة عنه وأنه يلوم جماعة الإخوان المسلمين عما حدث.

☒ وقال مبارك إنه فاض به الكيل من بقائه رئيسا، ويود لو يترك منصبه الان، غير أنه لا يستطيع ذلك، خوفاً من أن تغرق البلاد في الفوضى من بعده، مضيفاً وأضاف أنه كان حزينا للغاية بشأنه ما حدث أمس وإنه لا يود أن يرى المصريين يقاتلون بعضهم بعضا، تعقيبا عن العنف الذي أبداه مؤيدوه ضد المحتجين ضد الحكومة في ميدان التحرير، بينما رد الرئيس عن سؤالا حول ما الذي يدور بخلده، حينما يرى الشعب يوجه الشتائم إليه ويريد رحيله، قال "إنني لا اهتم بما يقوله الشعب عني، ما يهمني الان هو بلدي، إن ما يعنيني هو مصر".

☒ وصرح مبارك لأمانبور، أنه شعر بالارتياح، بعدما ألقى خطابه مساء يوم الاثنين الماضي والذي قال خلاله إنه لن يترشح مرة ثانية للرئاسة، وقالت المراسلة إن مبارك الان باق في قصره الرئاسة بصحبة عائلته، وتحيط به حراسة مشددة من القوات المسلحة والمدرعات والأسلاك الشائكة، وأن نجله جمال مبارك اصطحب فريق الشبكة للقاء والده الذي أكد أنه لم يكن في نيته مطلقا أن يورث السلطة لنجله. وأضاف مبارك، أنه أقسم الولاء إلى مصر، وأنه لن يفر منها أبدا، وأنه سوف يدفن في أرضها، كذلك دافع الرئيس عن إرثه، حيث أشار إلى السنوات العديدة التي قضاها في قيادة بلاده.

☒ وقالت أمانبور إن مبارك تردد في رده على سؤال، عما إذا كان قد شعر في وقت ما أن الولايات المتحدة قد خدعته، ووصف حينها الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالرجل الجيد للغاية. بينما لفت الرئيس إنه قال لأوباما إنه لا يفهم الثقافة المصرية، وما سوف يحدث إذا ما تنحى عن الحكم الان، وذلك لدى سؤاله عن رده على الدعوات الأمريكية المستترة له بالتنحي عن الرئاسة عاجلا وليس أجلا.

☒ وبسؤاله عما يشعر به، أكد مبارك إنه يشعر بالقوة وأنه لن يفر أبدا وسوف يدفن في التراب المصري، مشددا على أنه لم يعتزم مطلقا الترشح للرئاسة مرة أخرى ولا أن ينصب نجله جمال من بعده بينما كان يجلس معه في الغرفة نفسها.

الشرق

السبت 5 فبراير 2011 – اليوم الـ 12 لثورة الغضب

فوكس نيوز: محاولة اغتيال لعمر سليمان تسفر عن مقتل 2 من حراسه

السبت، 5 فبراير 2011 – 03:44

✓ قالت مصادر أمريكية، إن اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية، تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة في مصر خلال الأيام القليلة الماضية، أسفرت عن مقتل اثنين من حراسه، لكن لم يتم التأكد حتى الان من هوية الشخصيات التى تقف وراء هذه المحاولة.

✓ وذكر موقع "فوكس نيوز" الأمريكي، أن هذه المحاولة من شأنها التأثير على سير الأحداث وأن تؤدى بالأحداث التى تشهدها البلاد إلى منعطف خطير في الانتفاضة والثورة ضد نظام الرئيس مبارك، وربما لما يُعرف عن سليمان محاولة "قمعه" لهذه الاضطرابات، حسبما وصف الموقع. فيما رفض

روبرت جيبس المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، الرد على هذا السؤال، والتعليق حول هذه المعلومات.

اليوم السابع

اندلاع النيران بأحد خطوط الغاز الرئيسية بمدينة العريش

السبت 5 فبراير 2011 11:09 ص بتوقيت القاهرة

☒ اشتعلت النيران في ساعة مبكرة من صباح اليوم بأحد خطوط الغاز الرئيسية بمدينة العريش مما أدى إلى حدوث انفجارات في خط الشيخ زايد وتعالت السنة النيران بالمنطقة. وتبذل قوات الإطفاء جهودها للسيطرة على الحرائق وجارى إغلاق خط الغاز لمنع تدفق المزيد من الغاز وزيادة الاشتعال.

☒ وذكر التليفزيون المصري أن عناصر تخريبية قامت بعملية تفجيرية في محطة الغاز الرئيسية الدولية المتوجهة من مدينة العريش إلى الأردن وهناك خط فرعى آخر في منطقة الشيخ زويد متوجهة بطريق البحر إلى إسرائيل وتصاعدت ألسنة اللهب في السماء.

☒ من جانبه، قال محافظ سيناء، عبد الوهاب مبروك، في حديث للتلفزيون المصري إن الانفجار محاولة تخريبية أدت لاندلاع حريق هائل تمت السيطرة عليه وإخماده. وذكر مبروك أن المنطقة المحيطة بالخط آمنة تماماً عقب الحرائق التي اندلعت جراء العمل التخريبي الذي استهدف هذا الخط الرئيسي. وقامت الجهات المختصة بوقف تدفق الغاز لمنع وقوع المزيد من التفجيرات.

☒ وقال التليفزيون المصري إن السنة النيران تصاعدت في السماء لدرجة أن المواطنين في قطاع غزة شاهدوها برغم بعد المسافة التي تقدر 70 كيلو متر. وصرحت مصادر مسئولة بأنه تم وقف ضخ الغاز في خط الانابيب لمنع

تزايد اشتعال النيران. ولا تزال قوات الإطفاء تواصل جهودها للسيطرة على النيران. وذكرت مصادر مسئولة أنه تمت السيطرة على الحريق.. مؤكدا أنه لا توجد اي خسائر بشرية. وقالت المصادر إنه تم إغلاق جميع محابس أنابيب الغاز بالمحطة، كما تم إخماد ألسنة اللهب التي تصاعدت جراء الحريق".

الشرق

استقالة جمال مبارك والشريف من الحزب الحاكم

السبت، 05 فبراير 2011، آخر تحديث 21:49 (GMT+0400)

☒ قالت وسائل إعلام حكومية، السبت، إن أعضاء هيئة مكتب الحزب الحاكم استقالوا، ليحل حسام بدراوي مكان صفوت الشريف وجمال مبارك، نجل الرئيس المصري، بمنصب الأمين العام وأمين السياسات. فقد أعلن الحزب الوطني الديمقراطي الحكام أن أعضاء هيئة مكتبه، وهم كبار المسؤولين فيه، قد قدموا استقالتهم من مناصبهم السبت، بمن فيهم الرئيس حسني مبارك. وذكر الحزب أن حسام بدراوي بات الأمن العام الجديد للحزب، خلفاً لصفوت الشريف، كما تسلم منصب أمين السياسات، خلفاً لجمال مبارك، الذي كان البعض يرى أن تسلمه لهذا المنصب هو مقدمه لوصوله إلى الرئاسة المصرية خلفاً لوالده في المستقبل.

☒ وكانت هيئة المكتب تضم - إلى جانب الشريف ومبارك - كل من زكريا عزمي، الأمين العام المساعد لشؤون التنظيم والعضوية والمالية، ومفيد شهاب، الأمين العام المساعد للشؤون البرلمانية، وعلى الدين هلال، أمين الإعلام، وأحمد عز، أمين التنظيم، وقد صدر بحق الأخير قرار بمنع السفر وتجميد أرصدته المالية.

☒ ويواصل المحتجون اعتصامهم في "ميدان التحرير" السبت، ومنذ قرابة أسبوعين مؤكدين عدم انفضاضهم حتى رحيل الرئيس، حسني مبارك، استجابة لانتفاضة شعبية انطلقت في 25 يناير/كانون الثاني الماضي راح ضحيتها 11 قتيلاً وآلاف الجرحى، وفق حصيلة رسمية.

CNN

- أنباء عن استقالة مبارك من رئاسة "الوطني" خلال ساعات السبت، 5 فبراير 2011 – 18:39 – اليوم السابع
- 21:35 – أعلن القمص عبد المسيح بسيط راعى كنيسة العذراء الأثرية بمسطرد مشاركة مثقفين ونشطاء أقباط ومنظمات حقوق الانسان وحركة أقباط من أجل مصر أخوتهم في الوطن همومهم وآلامهم وأفراحهم، مشيراً إلى دورهم الفاعل في ثورة 1919 .

✓ وأكد القمص في البيان الذي حصل "اليوم السابع" على نسخة منه تأييده لمطالب متظاهري ميدان التحرير التى تدعم الإصلاح والتغيير، مشيراً إلى مشاركتهم في انتفاضة 25 يناير كمصريين لهم مطالب وطنية مشروعة ليكون الشعب المصري يدا واحدة وعلى قلب رجل واحد. وطالب البيان بدعم المطالب الشعبية لدعم إقامة الدولة المدنية التى تحكمها المواطنة والمساواة بين الأفراد دون النظر إلى جنس أو دين والتي تنشد الديمقراطية الكاملة وتدعم التعديلات الدستورية. وأشار البيان إلى أنهم ناشدوا رئيس الجمهورية والسيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية والسيد أحمد شفيق رئيس الوزراء بضرورة وضع مطالب المصريين إلى جانب مشاركة الأقباط في الحوار الوطني، مع عدد من ممثلي الأقباط من أعضاء الأحزاب أو الشخصيات العامة.

اليوم السابع

تكريم شهداء انتفاضة 25 يناير غدا بميدان التحرير

قرر متظاهرو التحرير تكريم شهداء انتفاضة 25 يناير ظهر غد الأحد بالميدان، وسط دعاوى بتبديل اسم ميدان التحرير إلى ميدان الشهداء.

- ✓ وجهت دعوات لأسر شهداء الانتفاضة لحضور احتفالية غدا لتكريم أبنائهم، يليها صلاة غائب على أرواحهم وفقا لما يؤكده أحد شباب القوى السياسية.

اليوم السابع

الاحد 6 فبراير 2011 – اليوم الـ 13 لثورة الغضب – أحد الشهداء

ميدان التحرير يشهد صلاة غائب وقداس وعقد قرآن في "أحد الشهداء"

- ✓ دعا عدد كبير من الشباب أن تكون تظاهرات الأحد في كافة أنحاء الجمهورية تحت شعار "أحد الشهداء"، ضمن ما يسمى أسبوع الصمود. ويتوقع أن يتوافد آلاف المتظاهرون على ميدان التحرير وسط القاهرة للمشاركة في تظاهرة "أحد الشهداء"، للضغط من أجل تنفيذ مطالبهم على رأسها "رحيل الرئيس مبارك". ووجهت دعوة لأسر ضحايا تظاهرات الغضب، منذ اندلاعها يوم الثلاثاء 25 يناير المنصرم، على أن تحمل كل أسرة ورقة عليها اسم فقيدها، لأداء صلاة الغائب وقداس على أرواحهم.
- ✓ وفي الإسكندرية من المقرر خروج الآلاف للتضامن مع المعتصمين في ميدان التحرير، على أمل أن تكلل تظاهراتهم بالنجاح المأمول.
- ✓ ودخل المعتصمون في ميدان التحرير يومهم الثالث عشر على التوالي، وأكدوا على أنهم لن يبرحوا أماكنهم دون تنفيذ مطالبهم وأولها رحيل الرئيس مبارك، رافضين في نفس الوقت التحاور قبل تنفيذ تلك المطالب المتمثلة في حل مجلسي الشعب والشورى، ووضع دستور جديد للبلاد،

ومحاكمة كل المتورطين في أعمال العنف ضد المتظاهرين المناهضين للنظام، فضلاً عن رحيل الرئيس مبارك.

- ✓ وتواترت أنباء على فيسبوك وتويتر أن ميدان التحرير الذي أطلق عليه المعتصمون "ميدان الشهداء"، سيشهد قداس الأحد في الواحدة بعد الظهر، وفي الثانية هناك حفل موسيقي، وحفل عقد قران لشاب وفتاة من المعتصمين في الرابعة بعد العصر.

مصراوي

ايقاف الصحفية التى فبركت قصة تجنيدها على قناة المحور

الأحد، 6 فبراير 2011 - 15:36

- ✓ أكد الكاتب الصحفي سمير رجب رئيس مجلس إدارة جريدة "24 ساعة" في تصريح خاص لـ "اليوم السابع"، أن الفتاة التى ظهرت ببرنامج "48 ساعة" على قناة المحور يوم الأربعاء الماضي وادعت أنها ناشطة سياسية وتلقت تدريبات على يد إسرائيليين في أمريكا وقطر هي صحفية تعمل بالجريدة، وأنه لا يعلم شيئاً عنها وعن المزاعم التى ادعتها ولا دخل للجريدة بما قامت به. وأضاف، أنه فور علمه بالأمر عقد اجتماعاً عاماً أمس بمقر الجريدة بحضور جميع العاملين واستدعى الفتاة التى أقرت أنها قامت باصطناع الموضوع، وأنها لم تتلقَ اي تدريبات ولم تسافر إلى أمريكا من الأساس، وقامت بالاتفاق مع بعض العناصر باختلاق الوقائع ونسج قصة من وحي الخيال لإحداث إثارة في الشارع المصري وقت المظاهرات.
- ✓ وأشار إلى أنه بعد اعترافها التى قامت بكتابة إقرار به تم اتخاذ إجراء بوقفها عن العمل من قبل كل العاملين في الجريدة الذين رفضوا وجودها معهم وتم إخطار نقابة الصحفيين بذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها، لأنها أساءت لمهن الصحافة وللجريدة التى تعمل بها وأساءت للنقابة ايضاً.

وجاء في نص اعترافها "أقر أنا (ن.ع) إنني قمت باختلاق هذه القصة دون علم أحد من قيادات الجريدة بذلك، ولا دخل للجريدة من قريب أو بعيد بها وهذا إقرار منى بذلك.

اليوم السابع

مصادر قضائية: ثروة عز 18 مليار جنيه والمغربي 11 وجرانه 13 ورشيد 12 والعادلي 8 مليار جنيه20:41

☒ وافقت محكمة استئناف القاهرة، الأحد، على قرار النائب العام بالكشف عن سرية حسابات كل من أحمد عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني، وزهير جرانه، وزير السياحة السابق، وأحمد المغربي، وزير الإسكان السابق، ورشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة السابق، وحبيب العادلي، وزير الداخلية السابق، وعدد آخر من المسؤولين الصادرة، بشأنهم قراره بمنعهم من السفر، قبل ايام، للتحقيق معهم في قضايا تتعلق بالإضرار بالمال العام والفساد والاستيلاء على المال العام وتسهيل الاستيلاء عليه.

☒ وكشفت مصادر قضائية أن المعلومات الأولية عن ثروة هؤلاء الأشخاص أوضحت أن ثروة عز تجاوزت 18 مليار جنيه، فيما تعدت ثروة المغربي 11 ملياراً، وجرانه 13 ملياراً، ورشيد 12 مليارات، والعادلي 8 مليارات، وجاءت ثروة باقي الأشخاص الصادر بشأنهم قرارات منع من السفر وتجرى التحقيقات معهم، تتراوح بين مليار ونصف و3 مليارات، وتواصل النيابة العامة التحقيقات في البلاغات المقدمة ضد هؤلاء الأشخاص، وطلبت النيابة من البنوك إخطارها بشكل رسمي بأرصدة وحسابات هؤلاء الأشخاص، لضمها إلى ملفات القضايا، كما طلبت استدعاء مقدمي البلاغات للاستماع إلى أقوالهم، كما طلبت من جهات رقابية وهي «الأموال

العامة والرقابة الإدارية والكسب غير المشروع والجهاز المركزي للمحاسبات" تحرياتها بشكل عاجل حول القضايا المنظورة، ضد هؤلاء الأشخاص، والكشف عما إذا كان هناك آخرون اشتركوا معهم في ارتكاب تلك الجرائم.

☒ وقالت مصادر رقابية لـ«المصري اليوم" إن أحمز عز، أمين التنظيم السابق بالحزب الوطني، يواجه العديد من المخالفات، في مجال احتكار الحديد، بالإضافة إلى مخالفة شراء مصنع حديد الدخيلة، كما توضح التقارير اشتراكه مع آخرين في إهدار 3 مليارات جنيه على الدولة، في صفقات عديدة لم يوضح المصدر تفاصيلها. وأشارت التحريات إلى بلاغات ضد «عز" تتعلق بوقائع تزوير في عمليات انتخابات مجلسي الشعب والشورى، التى جرت خلال دورتي 2005 و2010، وأن الجهات الرقابية استمعت إلى أقوال عدد من مرشحي الحزب الوطني السابقين، وقالوا في محضر التحريات إن «عز" أخبرهم بأنه يحكم قبضته على نتائج الانتخابات، وأنه يحدد من الذي سيفوز ومن الذي سيستبعده «الوطني".

☒ أما فيما يتعلق بزهير جرانه، فقد طلبت النيابة تحريات حول الإجراءات المتبعة في وزارة السياحة بشأن الموافقة على إنشاء شركات سياحية، كما حددت النيابة 14 شركة سياحية يمتلكها أحد الوزراء وعدد من رجال الأعمال، وطلبت ضم ملفات تلك الشركات وإخضاعها للفحص للتأكد من صحة الإجراءات، التى تمت بها، من عدمه. وعلمت «المصري اليوم" أن الجهات الرقابية سألت عدداً من الموظفين، الذين كانوا يعملون في وزارة السياحة، ومختصين بإنهاء إجراءات تصاريح شركات السياحة، أما فيما يتعلق بالمغربي، فقد ضمت النيابة عدداً من قرارات تخصيص الأراضي التى وافق عليها بالأمر المباشر، لعدد من رجال الأعمال، وكان من بينهم

أحمد عز وزهير جرانه، ووزير في الحكومة السابقة، كان شريكاً للمغربي في شركة كبرى، وبخصوص التحقيقات التى تجرى في بلاغات مقدمة ضد رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة السابق، فقد تسلمت النيابة إقرار ذمة مالية للوزير السابق، وكشفت عن تضخم ثروته، بشكل مبالغ فيه، وأكد مصدر أن الوزير سيسأل عن كيفية تضخم ثروته، خاصة أن الفترة التى قضاها في الوزارة ترك فيها رئاسة مجلس إدارة شركته الخاصة، ولم يكن يعمل بها، ويشير المصدر إلى أن ثروته تضاعفت مرة ونصف خلال 6 سنوات بشكل يستدعى المساءلة. وأوضح المصدر أن جهاز الكسب غير المشروع بدأ في رصد الممتلكات الخاصة بهؤلاء الأشخاص، والمسجلة بأسمائهم وأسماء أقاربهم، وأفراد أسرهم، وقال مصدر قضائي مسؤول لـ«المصري اليوم" إن التحقيقات التى تجرى مع الأشخاص الصادر بشأنهم قرار منع من السفر وتجميد أرصدتهم لا تعنى إدانتهم بشكل كامل في القضايا، وجاء قرار المنع كإجراء احترازي ووقائي تحسباً لثبوت اي من تلك الجرائم بحقهم، وفي حالة ثبوت عدم ارتكابهم تلك الجرائم سيتم رفع قرار المنع من السفر وتجميد الأرصدة. أضاف المصدر أن التحقيقات تجرى بشكل سريع، وسيتم إعلان نتائجها للراي العام فور الانتهاء منها وتقديم المتهمين منهم إلى محاكمة علنية عاجلة وتوقيع أقصى عقوبة عليهم.

☒ وذكر مصدر في مطار القاهرة أن 3 وزراء سابقين طلبوا السفر، الأحد، والسبت، إلا أن تعليمات غير مكتوبة صدرت لهم بتأجيل السفر، وكان الفريق أحمد شفيق طلب من مسؤولين بالمطارات والموانئ إخطاره بمن يريد من الوزراء السابقين أو رجال الأعمال السفر خارج البلاد، وعدم السماح لهم إلا بعد موافقته. وقال رشيد محمد رشيد في اتصال هاتفي، إنه سيعود من دبي بعد ايام حتى لا يردد البعض أنه هرب بعد علمه

بالتحقيقات معه، وصدور قرار بمنعه من السفر، وأكد أنه لم يخطره أحد بقرار المنع، أو تجميد الأرصدة، وقال إنه لم يحاول سحب اي أموال من أرصدته في البنوك، حتى لا يعتقد البعض أنه كان يريد الهروب بأمواله. وقال إنه لم يتوقع أن يكون جزاء خدمته للبلد هو الإساءة لسمعته، وأشار إلى أنه إلى الان لا يعرف تفاصيل البلاغات المقدمة ضده، وقال إنه بمجرد وصوله إلى البلاد سيطلب مقابلة النائب العام لإخطاره بالقضايا المرفوعة ضده. وأشار إلى أن كل ما يهمه هو والدته وأبناؤه وزوجته، الذين يمرون بحالة من الحزن والأسى بعد صدور قرار المنع، وكشف عن أنه تلقى اتصالات من رئيس الوزراء الجديد، طلب منه الانضمام إلى الوزارة الجديدة، إلا أنه رفض، لاعتقاده أن المرحلة الجديدة تحتاج إلى أوجه جديدة. وأكد أنه بمجرد توليه وزارة التجارة والصناعة ترك شركته واستقال من مجلس إدارتها، حتى لا تتعارض مسؤوليته الوزارية مع مصالح شركته.

☒ وقرر المستشار على الهوارى، المحامي العام لنيابات الأموال العامة، تقسيم وكلاء ومديري النيابة إلى فرق تتولى التحقيق بشكل عاجل في البلاغات المقدمة ضد هؤلاء الأشخاص، كما طلب الكشف عما إذا كانت هناك بلاغات قديمة تم تقديمها ضدهم، وفي حالة وجود بلاغات قديمة سيتم ضمها في ملف واحد، للتحقيق فيها.

☒ من جانبه، قال حسن خالد، رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، إن على وإبراهيم أحمد حلاوة، رئيس مجلس إدارة شركة المقاولات المصرية «مختار إبراهيم"، والصادر لهما قرار بمنعهما من السفر وتجميد أرصدتهما، لا تربطهما اي علاقة بوزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان.

المصري اليوم

الاثنين 7 فبراير 2011 – اليوم الـ 14 لثورة الغضب

الاثنين 7 فبراير: نشكر شركات الإنترنت على كل هذا البطيء الشديد . . . . . كل يوم

19:50 العثور على السيارة الطائشة التى دهست 25 متظاهراً

- كشف جمال تاج، الأمين العام لمجلس الحريات بنقابة المحامين، أنه تم العثور على السيارة الدبلوماسية الطائشة التى دهست حوالي 25 شاباً ومتظاهراً يوم الخميس الماضي بشارع القصر العيني، حيث كانت السيارة تقف بشارع الشيخ ريحان بجوار وزارة الداخلية واكتشفوا أنها تابعة للسفارة الأمريكية.
- وأضاف تاج، إن النائب العام أرسل بالفاكس نص البلاغ المقدم لكشف تفاصيل الواقعة لنيابة وسط القاهرة، وبدأ المستشار المحامي العام الأول لنيابة وسط التحقيق، وذلك عن طريق الأدلة الجنائية وإدارة المرور للكشف عن بصمة الماتور وأرقام السيارة، خاصة أن الأهالي الذين وجدوا السيارة لم يجدوا عليها الألواح المعدنية، واكتشف أعضاء النيابة أثناء الفحص الألواح المعدنية داخل السيارة.
- وأشار "تاج" إلى أن الأهالي الذين عثروا على السيارة قالوا إنهم شاهدوا ليلة الحادث ضابط شرطة مصابا وثلاثة من الأمريكان نزلوا من السيارة ودخلوا الوزارة، وهو ما فسره في التحقيقات بأن هناك مؤامرة بين جهاز أمن الدولة والسفارة الأمريكية للتجسس أو لمحاولة إثارة الفتنة بين الشباب المعتصمين بميدان التحرير.
- وتساءل تاج عن استخدام سيارة دبلوماسية لمحاولة دخول ميدان التحرير، خاصة أنها أمريكية وناشد تاج أهالي الضحايا وشهود العيان في

الواقعة أن يتقدموا لنيابة وسط للإدلاء باي معلومات لاستكمال التحقيقات.

- وكانت لجنة الحريات بنقابة المحامين قد تقدمت ببلاغ للنائب العام يحمل رقم 39 للتحقيق في ملابسات الواقعة سالفة الذكر.

اليوم السابع

الثلاثاء 8 فبراير 2011 – اليوم الـ 15 لثورة الغضب

مظاهرات حاشدة بميدان التحرير والإسكندرية . سجين هارب: الداخلية هربتنا وقالت لنا "البلد بتاعتكم"

- انتشر على شبكة الإنترنت مؤخراً مقطع فيديو يظهر فيه ما يبدو أنه سجين هارب من سجن أبو زعبل، ويروي كيف قامت وزارة الداخلية بمساعدتهم على الهرب وإعطائهم سلاح لترويع المواطنين. وقال الشخص الذي يظهر في الفيديو مربوط الساقين وخلفه مسلحين من الجيش قاموا بإلقاء القبض عليه: "إن المسئولين عن السجن قبيل أحداث يوم الثلاثاء الماضي، قامت بتجهيزهم للهروب، حيث أحضروا سيارات لنقلهم، وفتحوا لهم أبواب السجن قائلين: "يلي.. البلد بتاعتكم.. اطلعوا اللي تعملوه اعملوه". وأضاف السجين الهارب إن: "الداخلية قامت بتوزيع السلاح على بعض منهم لاستخدامهم بعد هروبهم، وقالوا لهم: "أوضة السلاح أهي ومخازن الذخيرة أهي، ويلا توكلوا على الله"، مشيراً إلى أن سلم نفسه بعد يوم من هروبه". وأكد أن الضباط بقسم شرطة الأوزبكية وقسم الخليفة والوراق قاموا بتهريب المساجين منه ليضربوا في المواطنين والمتظاهرين بالتعاون مع المباحث، مضيفاً أن ضباط قسم المطرية قبل حرقه قاموا بتهريب المساجين وطلبوا منهم سرقه المحال الموجودة في شارع

"الترولي" بالكامل. ولم يتسن لمصراوي التأكد من مصدر مسئول عن صحة هذا الفيديو، سواء بالإثبات أو النفي.

مصراوي

بلاغ يتهم الوزير السابق بتشكيل جهاز يضم أفراد من الجماعات وتجار مخدرات للقيام بأعمال تخريبية..- نيابة أمن الدولة تحقق في اتهام "العادلي" بالتورط في تفجير القديسين

الإثنين، 7 فبراير 2011 - 13:57

- تقدم ممدوح رمزي المحامي ببلاغ للنائب العام يتهم فيه اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية المقال، بالتورط في تفجير كنيسة القديسين الذي راح ضحيته 24 قتيلاً وما يزيد عن 90 مصاباً ليلة رأس السنة، حسبما ذكرت تقارير أجنبية.
- أحال النائب العام المستشار عبد المجيد محمود، البلاغ رقم 1450 لسنة 2011 عرائض النائب العام، البلاغ إلى نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق فيه، وسماع أقوال مقدمه ممدوح رمزي.
- كشف البلاغ، نقلاً عن دبلوماسي بريطاني أمام دوائر قصر الإليزيه الفرنسي، عن سبب إصرار إنجلترا على المطالبة برحيل الرئيس المصري ونظامه، خصوصاً أجهزة وزارة الداخلية التى كان يديرها الوزير حبيب العادلي، والسبب هو أن المخابرات البريطانية تأكدت، ومن المستندات الرسمية المصرية الصوتية والورقية، أن وزير الداخلية المصري المقال حبيب العادلي، كان قد شكل منذ ست سنوات جهازاً خاصاً يديره 22 ضابطاً، إضافة لعدد من بعض أفراد الجماعات الإسلامية التى قضت سنوات في سجون الداخلية، وعدد من تجار المخدرات وفرق الشركات الأمنية، وأعداد من المسجلين خطراً من أصحاب السوابق، الذين قُسموا إلى مجموعات حسب المناطق الجغرافية والانتماء السياسي، وهذا الجهاز قادر على أن

يكون جهاز تخريب شامل في جميع أنحاء مصر في حال تعرض النظام لأى اهتزاز. كما كشفت المخابرات البريطانية أن الرائد فتحي عبد الواحد المقرب من الوزير السابق حبيب العادلي، بدأ منذ يوم 11 ديسمبر الماضي بتحضير المدعو أحمد محمد خالد، الذي قضى أحد عشر عاماً في سجون الداخلية المصرية، ليقوم بالاتصال بمجموعة متطرفة مصرية، لدفعها إلى ضرب كنيسة القديسين في الإسكندرية، وبالفعل قام أحمد خالد بالاتصال بمجموعة متطرفة في مصر اسمها (جند الله)، وأبلغها أنه يملك معدات حصل عليها من غزة يمكن أن تفجر الكنيسة لـ"تأديب الأقباط"، فأعجب محمد عبد الهادي (قائد جند الله) بالفكرة، وجنّد لها عنصراً اسمه عبد الرحمن أحمد على، قيل له إنك ستضع السيارة وهي ستنفجر لوحدها فيما بعد، لكن الرائد فتحي عبد الواحد كان هو بنفسه من فجر السيارة عن بعد، بواسطة جهاز لاسلكي، وقبل أن ينزل الضحية عبد الرحمن أحمد على من السيارة، وكانت الجريمة المروعة التى هزت مصر والعالم ليلة رأس السنة الماضية. ثم توجه الرائد نفسه فوراً إلى المدعو أحمد خالد، وطلب منه استدعاء رئيس جماعة (جند الله)، محمد عبد الهادي، إلى أحد الشقق في الإسكندرية، لمناقشته بالنتائج، وفور لقاء الاثنين في شقة في شارع الشهيد عبد المنعم رياض بالإسكندرية، بادر الرائد فتحي إلى اعتقال الاثنين ونقلهما فوراً إلى القاهرة بواسطة سيارة إسعاف حديثة جداً، واستطاع الوصول خلال ساعتين ونصف الساعة إلى مبنى خاص في منطقة الجيزة بالقاهرة تابع للداخلية المصرية، حيث حجز الاثنين إلى أن حدثت الانتفاضة يوم، الجمعة الماضي، وبعد أن تمكنا من الهرب لجآ إلى السفارة البريطانية في القاهرة حفاظاً على سلامتهما.

اليوم السابع

طرد نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد من جنازة الصحفي أحمد محمود

☒ تقدم ممدوح إسماعيل عضو مجلس نقابة المحامين ببلاغ للنائب العام حمل رقم 101 لسنة 2011م ضد عاطف عبيد مدير البنك العربي الإفريقي؛ بسبب إصداره قرارًا بتحويل أموال بغير أسماء وبرمز كودي؛ مما يعني حالة تهريب أموال مشبوهة ومظنة التحفظ.

❖ بلطجة شركات الإنترنت وإبطاء الإنترنت منذ يوم 2 فبراير

❖ دير شبيجل: مبارك قد يغادر إلى ألمانيا في رحلة علاج طويلة ذكرت مجلة "ديل شبيجل" الألمانية أن الرئيس مبارك قد يغادر إلى ألمانيا قريباً لإجراء فحوص طبية في رحلة تستمر طويلاً. وقالت المجلة الألمانية إن رحلة علاج مبارك المتوقعة تتفق مع ما تردد من أنباء أن هناك سيناريو لإنهاء الأزمة في مصر، وفي نفس الوقت لضمان خروج مشرف لمبارك من السلطة. وعلم الموقع الإلكتروني للمجلة "شبيجل أون لاين" أنه تم اختيار مستشفى فآخر بالقرب من مدينة بادن- بادن، مؤكدا أن التفكير في زيارة طبية يقوم بها مبارك لألمانيا بات أمراً ملموساً. ونقل الموقع عن مصادر ألمانية أنه يتم إجراء محادثات مع عدد من المستشفيات الكبرى، وأبرزها "ماكس جروندیج" بالقرب من بادن- بادن.

❖ وكان سياسيون من الحكومة الألمانية قد أعربوا عن استعدادهم استقبال الرئيس مبارك من خلال الرعاية الطبية في البلاد، وأشار أندرياس سكوكنهوف العضو البارز بالحزب المسيحي الديمقراطي الذي يقود الحكومة: "نحن في حاجة لانتقال سلمى للسلطة في مصر، وإذا ما كان باستطاعة ألمانيا أن تساهم في هذه العملية فعليها استقبال مبارك".

اليوم السابع

زويل يصل ميدان التحرير وسط استقبال حاشد من المتظاهرين

☒ وصل العالم المصري الحاصل على جائزة" نوبل" الدكتور أحمد زويل إلى ميدان التحرير، اليوم الثلاثاء، حيث التظاهرة المليونية التى تطالب برحيل الرئيس المصري حسنى مبارك. واستقبله المتظاهرون استقبالا حاشدا، رافعين اللافتات ومرددين الهتافات التى تعبر عن فرحتهم بوصول العالم المصري إلى أرض الميدان، والذي ألقى فيه خطبة قصيرة عبر فيها عن سعادته بما وصل إليه هؤلاء الشباب المتظاهرون من رقى ووعى، وقدرة على الصمود والجرأة بالإعلان عن مطالبهم.

اليوم السابع

الأربعاء 9 فبراير 2011 – اليوم الـ 16 لثورة الغضب

☒ ارتفع عدد ضحايا الشرطة في مدينة الخارجية، بمحافظة الوادي الجديد لـ 3 أشخاص حتى الساعات الأولى من صباح اليوم، فيما تخطت حصيلة المصابين حاجز المائة، جراء استخدام الأمن للذخيرة والقنابل المسيلة للدموع لتفريق الأهالي عقب مصادمات مع الشرطة. كانت شرارة الأحداث بين الجانبين اندلعت أمس الأول، بسبب مواصلة رئيس مباحث الخارجة، الرائد أحمد السكرى استفزازه للمواطنين، مما دفعهم للتوجه بالشكوى إلى اللواء عبد الله صقر، مدير مساعد وزير الداخلية لأمن الوادي الجديد في وقت سابق.

☒ وكان مدير الأمن وعد أهالي الخارجة، بنقل الضابط خارج المحافظة، إلا أن الأهالي فوجئوا بالضابط ومعه مجموعة من أمناء الشرطة يقتحمون أحد المقاهي ويقومون بإطلاق وابل من الرصاص عشوائيا تجاه المواطنين لتنطلق بعدها مواجهات دامية بين الأهالي وقوات الشرطة. وأسفرت

المواجهات عن مصرع 3 أفراد برصاص الشرطة، وهم "كتان عبد الرحمن خضر 25 عامًا– ومصطفي حسين بلان 20عاما – وحسين بسيس 25عاما، فيما تجاوز عدد المصابين حاجز المائة شخص. وقال شهود عيان، إن قوات الشرطة استعانت بالخارجين على القانون للقيام بإحراق العديد من المنشآت الحكومية وبعض الممتلكات الخاصة، ومن ناحية أخرى كثفت القوات المسلحة من تواجدها في الشوارع والميادين الرئيسية بمدينة الخارجة، لمنع تجدد الاشتباكات بين الأهالي والشرطة.

☒ المعتصمون يطردون تامر حسني وأحمد السقا وعمرو أديب من ميدان التحرير جزاء لهم على موقفهم الموالي للنظام في مراحل كثيرة سابقة، ولهجومهم وتشكيكهم في وطنية شباب الثورة، قام آلاف من المعتصمين في ميدان التحرير برفض تواجد أحمد السقا وعمرو أديب وتامر حسني بينهم، حيث استقبلوهم بهتافات وصيحات استنكار وكلمة واحدة هي "برَّة.. برَّة". يذكر أن تامر حسني سبق أن طلب من المتظاهرين العودة لمنازلهم وتقدير الرئيس مبارك ثم تراجع وأكد أن الإعلام هو الذي ضلله، بينما قال السقا أنه سيضرب الموجودون في التحرير لأنهم يضرون بمصالح الوطن، وكذلك عمرو أديب الذي سخر منهم كثيراً عبر برنامجه الذي يقدمه في قناة الحياة. ورَفَع أحد المتظاهرين لافتة كتبَ عليها "لا مكان للمنافقين.. في ميدان التحرير"

☒ شرطة مصر الجديدة تطيح بوعود الوزير

- رغم الجهود التي تسعى وزارة الداخلية إلى بذلها من أجل تحسين صورة ضباط الشرطة في أعين الشعب المصري من خلال رسائل قصيرة على الهاتف المحمول تتعهد فيها بالحفاظ على الصدق والأمانة في التعامل مع المواطنين، الا ان ما يحدث على الأرض يسير في اتجاه معاكس. بدأت وزارة

الداخلية في إرسال رسائل قصيرة على الهاتف المحمول جاء في إحداها "من وزارة الداخلية: لن يكون تعاملنا من اليوم إلا بالصدق والأمانة وسيادة القانون".

- وناشدت المواطنين بضرورة التعاون بعد أحداث "جمعة الغضب"، قائلة في رسالة ثانية "من وزارة الداخلية: رجال الشرطة عادوا للشوارع لحماية المواطنين وأمنهم، يرجى التعاون معهم". وعلى الجانب الآخر وبالرغم من هذه المحاولات التي ارتبطت ايضا بقيام الشرطة بتغيير شعار "الشرطة والشعب في خدمة الوطن" إلى "الشرطة في خدمة الشعب"، إلا أن ما شهده سكان مصر الجديدة أمس الثلاثاء يثبت عكس ذلك. اقتحمت قوة من قسم شرطة مصر الجديدة مدججة بالسلاح يتقدمها معاون مباحث يدعى وائل عبدالعال ويرافقه سيارة أمن مركزي محملة بالجنود والأمناء شارع بلبيس بمصر الجديدة في مشهد أثار حفيظة الجميع للقبض على أحد الشباب بدعوي إتلاف سيارة شرطة تابعة للقسم أثناء أحداث 28 يناير بالرغم من القبض على مرتكب الواقعة.
- المشهد أعاد للأذهان صورة الفوضى الأمنية وفرض القوة التى كان عليها هذا الجهاز، مما دفع الأهالي إلى التوحد لمواجهة القوة الغاشمة والتصدي لها، الأمر الذي كاد يهدد بكارثة بسبب عدم حكمة ضباط القسم بداية من المأمور ونائبه ورئيس المباحث الذين لم يراعوا مشاعر أهالي المنطقة الذين فقدوا شابا يدعى إسلام عصام فتحي بطلق ناري في الرأس أثناء عودته من عملة أمام قسم عين شمس وايضاً مصاب يدعى مصطفي محمود عبد المنعم فقد عينه من طلق ناري في ميدان التحرير.

وتطالب بوابة "الوفد" الالكترونية اللواء محمود وجدي وزير الداخلية ببحث هذه الواقعة لاتخاذ القرار المناسب لعودة الثقة للمواطنين، ومسح صورة الرهبة والكراهية التي كانت تسيطر على المصريين من جهاز الشرطة.

الوفد

المعتصمون يشيدون دورات مياه بوسط ميدان التحرير

- ✓ قام عدد من المهندسين المتواجدين ضمن صفوف المعتصمين بميدان التحرير بإنشاء دورات مياه بوسط الميدان لخدمة المعتصمين، نظرا لقلة عدد دورات المياه العامة الموجودة بالتحرير، كما تولى عدد من النجارين مهمة توريد الأخشاب للمهندسين لإنشاء دورات المياه التى ستكون جدرانها من الخشب "الابلكاش" يسهل نزعها فيما بعد.

اليوم السابع

د. عماد جاد: بثوار ميدان التحرير . . . مص رجعت مصرية – برنامج اهل الراي – دريم2

الخميس 10 فبراير 2011 – اليوم الـ 17 لثورة الغضب 17:30

المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر البيان الأول

البيان الأول

انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة. . انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير 2011 المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه.

- ✓ وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم.
- ✓ كاهن يتقدم ببلاغ للنائب العام ضد مبارك ويطالب بتجميد أرصدته تقدم القمص شنودة منصور التابع للكنيسة الأرثوذكسية، أخو شقيق الانبا بطرس سكرتير البابا الشخصي - ببلاغ للنائب العام ضد الرئيس حسنى مبارك يطالب خلاله بتجميد أرصدته ومنعه من السفر وحمل البلاغ رقم 23534.
- ✓ وقال القمص في تصريح خاص لموقع أقباط المهجر "صوت المسيحي الحر" إنه تقدم ببلاغ طالبت في بلاغي بمعاقبة مبارك بصفته الرئيس المباشر لوزارة الداخلية طبقاً لنص المادة 184 من الدستور، بعد تردد أنباء عن بلوغ أرصدة أسرة الرئيس 75 مليار دولار طالبت بتجميد أمواله ومنعه من السفر طبقاً لأحكام قانون الطوارئ. وأضاف القمص بأنه تقدم بهذا البلاغ بصفته مواطن مصري لذلك تقدمت بهذا المطلب ضد رئيس الجمهورية، والتي اكتشفت أثناء قراءاتي الدستور المصري بوجود المادة 184 بأن الرئيس مبارك هو الرئيس الأعلى لجهاز الأعلى إلى الشرطة الذي قام بعمل خطير خلال ثورة 25 يناير.

اليوم السابع

انباء عن خطاب الشحي الساعة العاشرة مساء اليوم

مسئول أمريكي: مبارك وافق على تسليم سلطاته لنائبه

- ❖ كشف مسئول أمريكي رفيع المستوى، عن أن الرئيس حسنى مبارك وافق على تسليم سلطاته لنائبه عمر سليمان. كما أبلغ مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، ليون بانيتا وفقا لـ "CNN" الكونجرس الأمريكي

بأن هناك احتمالا كبيرا وقويا بأن يتنحى مبارك اليوم، الخميس، وذلك قبل التظاهرة الضخمة التى دعت إليها مختلف القوى غدا، الجمعة، وأسمتها بـ "مظاهرة التصعيد".

23:00 الرئيس يفوض نائبه في اختصاصات رئيس الجمهورية فيما ماعدا

1- حل مجلس الشعب والشورى

2- طلب التعديلات الدستورية

3- تعديل الحكومة

الجمعة 11 فبراير 2011 – اليوم الـ 17 لثورة الغضب – جمعة الحسم 12:20

المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر البيان الثاني

البيان الثاني

نظراً للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتي يتحدد فيها مصير البلاد وما تقرر أمس من تفويض الرئيس مبارك لنائبه السيد عمر سليمان من اختصاصات، وإيماناً من مسئوليتها، تضمن القوات المسلحة تنفيذ التالي:

إلغاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات، إجراء الانتخابات التشريعية، والالتزام بالتعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفق التعديلات الدستورية.

كما تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة ومتابعة تنفيذها في التوقيتات المحددة حتى يتم الانتقال السلمي للسلطة، الذي يتطلع إليه أبناء الشعب، وصولاً إلى المجتمع الحر، وتؤكد على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتطالب المواطنين بضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة، وعودة الحياة الطبيعية حفاظاً على سلامة الممتلكات والأماكن.

رويترز

مبارك وأسرته غادروا القاهرة

- ✓ أفادت قناة العربية التلفزيونية أن الرئيس المصري حسني مبارك وأفراد أسرته غادروا البلاد يوم الجمعة إلى وجهة غير معلومة للنقاهة. وقالت ان الطائرة التي استقلها مبارك وأفراد أسرته أقلعت من مطار ألماظة وهو مطار عسكري في شرق القاهرة.

❖ تسريبات متعمدة عن سفر الرئيس مبارك إلى شرم الشيخ والإمارات

الجمعة، 11 فبراير 2011 – 14:23

- ✓ بعد مرور 15 ساعة كاملة على خطاب الرئيس مبارك، غرق الشارع المصري وسط بركة ضخمة من المعلومات المتضاربة حول مكان الرئيس. فمنذ وصول الشريط المسجل عليه خطاب الرئيس لمبنى التليفزيون بماسبيرو لإذاعته على المصريين، ظهرت تسريبات من جهات مختلفة معظمها متناقض، عن مكان وجود الرئيس، وهي تسريبات عمدية يبدو أنها تهدف إلى جس نبض الشارع وقياس اتجاهاته. ففي الوقت الذي أكد فيه مسئولون، أن الرئيس ذهب إلى شرم الشيخ قبل إلقاء خطابه بثلاث ساعات كاملة، ظهرت تسريبات أخرى عن وصول الرئيس مبارك شرم الشيخ صباح اليوم، الجمعة، وأن مطار شرم الشيخ كان يعج برجال الأمن والحراسة الخاصة، وتحرك موكبه بسرعة إلى حيث كان يقيم من قبل، ثم كانت التسريبة الثالثة حيث خرج قيادي بارز بالتليفزيون المصري ليسرب معلومات مفادها أن طائرة الرئيس أقلعت من مطار ألماظة بصحبة أسرته متوجهاً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

ووسط هذه التسريبات أصبحت الحقائق غائمة حول مكان تواجد الرئيس، بنفس الضبابية التى تسيطر على المشهد السياسي المصري.

فيديو . . . . . .الرئيس مبارك يعاند ثوار التحرير

http://www.youtube.com/watch?v=lVziqiviRMM

The YouTube account associated with this video has been "الرئيس مبارك يعاند . . ."

. terminated due to multiple third-party notifications of copyright infringement

بالبحث عن ذلك الفيديو يوجد التوضيح التالي على موقع YouTube

اليوم السابع

17:00 الرئيس يتنحى عن السلطة ويكلف الجيش بإدارة امور البلاد

ثوار الفيسبوك يسقطون الرئيس . . .فاضل النظام

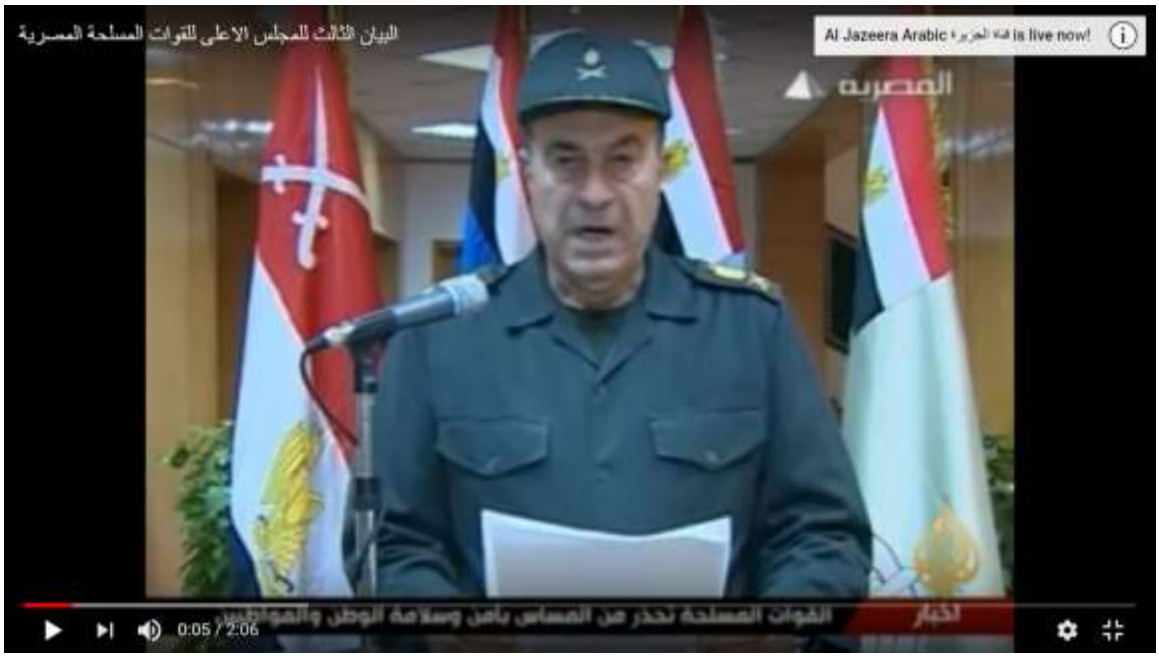

اللواء منير الفنجري يلقي البيان ويؤدي التحية العسكرية للشهداء

https://youtu.be/N96icosDGvY

المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر البيان الثالث

البيان الثالث

من المجلس الأعلى للقوات المسلحة: ايها المواطنون، في هذه اللحظة التاريخية الفارقة من تاريخ مصر، وبصدور قرار الرئيس محمد حسني مبارك بالتخلي عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد . . وانحن نعلم جميعًا مدى جسامة هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم في كل مكان لإحداث تغييرات جذرية، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ينطلق، مستعينا بالله سبحانه وتعالى، للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا

العظيم، وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقا بيانات تحدد الخطوات والإجراءات والتدابير التي ستتبع.

في نفس الوقت ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك، على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني حربًا وسلمًا، وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن".

وفي هذا الصدد، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم، ولكل أفراد شعبنا العظيم. والله الموفق والمستعان.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

2. قائمة شرف شهداء ثورة الغضب (حوالي 400 شهيد)[19]

https://youtu.be/zBbi5cdvPSc

[19] http://www.masry-now.com/images,stories/HAWADISS/police%20day/000139.jpg

https://youtu.be/BmL9dR15DI4

3.مبارك يائس يتمنى الموت.. و«جمال" لن يندم لأنه «جامد عاطفياً"

«الندم، والشعور بالذنب، والصدمة".. ثلاث حالات وضعها 3 من خبراء الطب النفسي حول تصورهم للحالة النفسية التى يعيشها الرئيس السابق محمد حسنى مبارك في الوقت الحالي، وأرجع الخبراء ما وصلت إليه حالة «مبارك" الصحية الحالية من تدهور إلى سوء حالته النفسية، والتي تسببت في إضعاف مناعته تجاه اي مرض، مؤكدين أن ما نشرته الصحف حول حالته الصحية الحقيقية وإصابته بالمرض الخبيث ستجعله أقرب إلى تمنى الموت عن الحياة، بعد الهزيمة والانتكاسة الكبيرة التى لحقت به وبنظامه.

قال الدكتور أحمد عكاشة، رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي، إن الصدمة النفسية والذهول هما أول ما أصابا مبارك فور تنحيه، وأوضح أنه عندما يكون يمتلك الانسان سلطة مطلقة وفجأة يعزل منها يصاب بصدمة لا إفاقة منها، وقال «خيبة أمل كبيرة تسيطر على تفكير (مبارك) في الوقت الحالي، فمع شعوره بالخديعة التى حدثت من المقربين إليه وأنه على غير بينة

من حقيقة الأمور جعله يكتشف تغيبه الكامل عن مشاعر الشعب الحقيقية، خاصة أن من خدعوه أكدوا قدرتهم على القضاء على الثورة خلال ايام، وهو ما عجزوا عن تنفيذه وأصبح هو اليائس المهان المعزول، الذي لا يفارقه الشعور بالأسى والحزن والاكتئاب". وربط «عكاشة" بين حالة «مبارك" الصحية والنفسية وقال: «الاكتئاب في سن كبيرة كما حدث للرئيس السابق يضعف جهازه المناعي بشكل كبير، إذ تقل قدرته على مقاومة اي مرض وتصبح النهاية تكاد تكون قريبة بشكل كبير مع زيادة تدهور حالته الصحية، مع إصابته بنوع من أنواع خيبة الأمل في كل توقعاته خاصة المتعلقة بنهاية حياته، خاصة أنه يعيش فترة بها جودة حياة منقوصة وكثيرا ما يفكر في تمنى الموت، وأوضح: «هناك زعماء مثل هتلر بمجرد سقوط نظامه انهار نفسيا، لدرجة أوصلته إلى الانتحار وهو الحل السهل للأمثلة القوية التى تأبى الاعتقال أو المحاكمة". على الجانب الآخر، شكك الدكتور أحمد شوقي العقباوي، أستاذ علم النفس بجامعة الأزهر، في أن يكون هناك شعور بالندم أو الذنب لما فعله الرئيس السابق بشعبه وقال «قد يفتقد مبارك تلك المشاعر النفسية لأنه من البداية كان ينحى مشاعره دائما طوال فترة عمله السياسي، وقد يكون ما يشعر به حاليا ما هو إلا شعور بالهزيمة وتمنى الموت، وهي كلها حالات طبيعية لمن في نفس وضعه. أضاف: «الندم شعور من الصعب أن يتولد لدى (مبارك) خاصة مع تعديه الثمانين من العمر، لان النادم ينظر خلفه لكي يحاول، أن يصحح وضعه وبذلك يشعر بالندم، ولكن عندما يكون بلغ من العمر أرذله لن يفكر في ذلك، لان الحياة لن تمهله الوقت الكافي للتفكير فيما مضى أو البكاء على اللبن المسكوب، بالإضافة إلى أن شخصية الرئيس العنيد تجعله أبعد ما يكون عن تولد مشاعر إنسانية لديه، فهو غير مستعد لكي يدرك فداحة ما فعله بشعبه، خاصة مع تفكيره الدائم بأنه كان على حق وأن قراراته صائبة

دائما، فقد يكون لايزال يعيش في وهم أنه الصواب وأن الخطأ الوحيد جاء من الشبكة المحيطة به دون اي تدخل منه في أخطائها، وكأنه تغيب تماماً عن المشهد السياسي واكتفي بتقارير وردية قدمها له أعوانه".

وحلل الدكتور هاشم بحرى، أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر، حالة «مبارك" قائلا: «أول ما سيفكر فيه مبارك هو شريط ذكريات يمر أمامه يقارن فيه بين مبارك، الذي شارك في حرب 6 أكتوبر، وهي الفترة التى كان يستخدم فيها عقله وتفكيره المنطقي والعلمي للوصول لهدف سامى وهو النصر، وهي المرحلة الأخيرة التى كان فيها هدف واضح في حياته، وهو ما أدى إلى انتصار أكتوبر، وبين حالته منذ تولى الرئاسة وإدارة شؤون الدولة والتي كان هدفه خلالها أن يكون موفقاً فقط لكن دون تفكير علمي، فمنذ ذلك الوقت منع عنه التفكير خاصة عندما ترك ذلك للمحيطين به الذين بدورهم منعوا عنه اي ملاحظات تساعده لإعادة الرؤية، وبالتالي شعوره بالندم هو أكثر شعور يغلب عليه حالياً، لأنه انهزم في هذا الواجب الذي أوصله إلى حالة اكتئاب". أضاف «بحرى": «هناك مرحلة نفسية يطلق عليها أزمة منتصف العمر وهي تصيب الرجال تحديدا ما بين 45 و50 سنة، وفيها يفكر كل رجل في حياته الماضية ومدى نجاحه أو إخفاقه فيها أو إذا كانت بحاجة إلى تعديل، وهي التى يمر بها الرئيس حاليا، لكنها تكون أسوأ في هذه السن المتأخرة، ففي سن الـ80 من الصعب أن يكون هناك وقت لإصلاح ما تم إتلافه، خاصة أنه رفض أن يعتذر عن أخطائه حتى آخر خطاب له، وهو ما سيفكر فيه حالياً بندم أكبر، لان الاعتذار كان سيجعل له رصيداً ولو بسيطاً أمام نفسه ولكن كبرياءه حرمه من تلك الفرصة فأصبح بالفعل معزولاً عن الحياة وترك نفسه لمن سحبوه خلفهم ولن يقدر أن يلوم إلا نفسه".

«جمال" أصيب بخيبة أمل.. ولن يندم على سقوط والده بطريقة «مهينة"

الخبراء الثلاثة اختلفوا حول تحليل شعور جمال مبارك نجل الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، أمين السياسات السابق للحزب الوطني الديمقراطي، بعد التطورات الأخيرة بداية من قرار والده بالتنحي، فرأى البعض أن خيبة الأمل والندم هما المسيطران عليه الان، بينما قال آخرون إن طبيعة شخصيته الجافة تجعله بعيدا عن اي شعور بالندم أو الخزي لما حدث له أو لأنه أحد أسباب سقوط نظام والده بتلك الطريقة المهينة.

قال الدكتور أحمد عكاشة، رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي: «أعتقد أن جمال أصيب بنوع من خيبة الأمل في كل توقعاته المستقبلية التى رسمها لنفسه، خاصة بعد أن تبين له أن حقن الانتفاخ الناتجة ممن حوله سياسيا أو من أقربائه قد أصيبت بـ«دبوس" فأصبح خواء، بالإضافة إلى رؤيته للمهانة، التى تعرضت لها أسرته التى كان هو المسؤول الأول عن نكستها في السنوات الأخيرة من الحكم، وهو ما زاد إحساسه بالندم والذنب، لكنه في نفس الوقت يعلم أن جودة حياة الانسان لا تأتى من المال أو السلطة أو القوة، ولكن من احترامه لذاته.

أضاف «عكاشة": قد يكون «جمال" من الشخصيات التى تصاب بعملية الانكار، والتي تعنى محاولة التفكير في أن كل قراراته كانت سليمة وأن الشعب هو الغلطان رغم كل شيء، وهي دفاعية لا شعورية يستعين بها الانسان للحفاظ على كرامته أو ليتحمل الآلام التى تحيط به، والنسيان في النهاية سيكون الحل للخروج من تلك الأزمة خلال شهور فقط.

واتفق الدكتور هاشم بحري، أستاذ الطب النفسي بجامعة الأزهر، مع الراي السابق، وقال إن قسوة الخلع التى تمت للرئيس السابق وإنهاء حلم التوريث، الذي لم يحققه جعلت جمال مبارك يشعر بخيبة أمل شديدة ليكون إحساسه

الداخلي كالصياد الذي ضاعت منه فريسته، فمنذ بداية هذا الحلم لم يكن هناك تعاطف بين جمال والشعب، وبدأ يشعر وكأنه صياد والشعب فريسة، ولكنه فقدها سريعا دون أن يخطط لذلك وكأن الشعب هرب من تحت يده. أضاف: «لا أعتقد أن ضمير جمال حي ليتألم لما يحدث، قدر ألمه لنفسه، فمن امتلك قسوة تجاه الملايين من الناس من الصعب أن تتولد لديه رحمة تجعله يشعر بالذنب تجاه والده على أقل تقدير أو تجاه الشعب الذي ظلمه". من جانبه، قال الدكتور أحمد شوقي العقباوي، أستاذ علم النفس بجامعة الأزهر، إن الاحاسيس التى تسيطر على جمال مبارك عارضة وليست أساسية ولن تدوم طويلا، ولن يتحول بعد تلك الأزمة إلى رجل ذي أخلاق مختلفة عن السابق، وقال «عرف جمال بالجمود العاطفي من قبل دخوله في لعبة السياسة، فهو شخصية ملتفة حول ذاتها تعيش لها فقط دون النظر إلى الماضي".

4. الرئيس السابق مبارك أفاق من الغيبوبة ورفض العلاج بأوروبا

علاء الوحيد من أسرته الموجود بجواره في شرم الشيخ

أكد مصدر مسئول بشرم الشيخ ان الرئيس السابق حسني مبارك افاق من غيبوبته ليلة أمس الأول ورفض مجددا توسلات نجله الاكبر علاء الذي يلازمه طوال الوقت بالسفر للعلاج في أوروبا مؤكدا انه سوف يبقي إلى ان يموت ويدفن في تراب مصر.

هذا وقد علمت الجمهورية ان الفريق الطبي المرافق للرئيس مبارك استدعي صباح أمس سيارة الإسعاف المجهزة والموجودة في مقر قرية الحرس الجمهوري بشرم الشيخ الي مكان اقامة الرئيس مبارك بالمقر الرئاسي وهو ما جعل البعض يعتقد انه ووسط هذه التسريبات أصبحت الحقائق غائمة حول مكان تواجد الرئيس، بنفس الضبابية التى تسيطر على المشهد السياسي المصري مبارك سينتقل عبر السيارة المجهزة بأحدث الاجهزة الطبية الي مطار شرم الشيخ الدولي تمهيدا لسفرة للخارج إلا ان الرئيس مبارك رفض عندما استفاق فكرة الرحيل مجددا.

.. وصرحت مصادر مطلعة بأن مبارك يعاني من سرطان القولون وهو سبب سفره وعلاجه السابق في "هايدلبرج بألمانيا" وهو مصاب بحالة اكتئاب شديدة وارتفاع في ضغط الدم ويرفض كثيرا تناول الطعام والادوية وهو ما يضطر معه الطاقم الطبي الي إعطائه مهدئات قوية تنومه لفترات طويلة.. أكد شهود عيان ان الرئيس مبارك وصل وحيدا وبدون رفقة أحد من افراد اسرته الي مطار شرم الشيخ عصر الجمعة الماضية وقبل اذاعة خطاب تخليه عن السلطة ولحقه الي شرم الشيخ بعد ساعتين نجله الاكبر علاء الذي شوهد ينزل من الطائرة وحيدا ايضا بدون اسرته.. تؤكد مصادر سفر السيدة سوزان مبارك وجمال مبارك واسرته الي دولة أوروبية يرجح ان تكون سويسرا بعدما شهد البيت

الرئاسي حالة من الانقسام وتبادل الاتهامات بين نجلي الرئيس قبيل خطاب التنحي.

https://youtu.be/5BQxBEOy7kc

المبحث الثالث

أحداث درامية أثناء الثورة !

1. أحداث يوم 25 يناير 2011 . . هكذا انطلقت ملاحم الثورة المصرية

https://youtu.be/xSsVDdFICk8

انتشرت دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي للتظاهر في عيد الشرطة 25 يناير 2011، ثم تحولت بعد ذلك لثورة شعبية أدت إلى تنحي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك.

صباح يوم الثلاثاء 25 يناير

- نزلت 3 مسيرات في المنيرة وكوبري الجامعة ومجرى العيون، متجهين إلى شارع القصر العيني.
- وانطلقت مسيرة في منطقة شبرا الخيمة، وباب الشعرية.
- حشود في منطقة ناهيا وإمبابة بالجيزة.
- تجمع المئات في شارع جامعة الدول العربية، وحاصرتهم قوات الأمن.
- مجموعات أخرى أمام نقابة المحامين يهتفون في وجود الكثير من قوات الأمن.

12ظهرا

- تجمع الآلاف أمام مسجد القائد إبراهيم.
- في السويس بدأت المسيرات بعد الظهر بعشرات المتظاهرين ويدعون الناس للمشاركة.
- في المحلة الكبرى انطلقت مظاهرات في الميادين الرئيسية بها، وكان العمال أبطال هذه الفعاليات.

الواحدة بعد الظهر

- وصلت مسيرة إلى مقر الحزب الوطني مرددين شعارات تندد بسياسات النظام.
- توجهت مسيرة إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون وسط تعزيزات أمنية مشددة.
- تجمع المئات أمام دار القضاء العالي مرددين هتافات ضد الحكومة.
- تجمع العشرات أمام دار الحكمة في شارع القصر العيني، مع عدد من الرموز المصرية والشباب، وهتفوا "عيش - حرية كرامة إنسانية".

الثانية مساء

- اشتباكات بين المتظاهرين في شارع جامعة الدول العربية وقوات الأمن، واستطاع المتظاهرون كسر الطوق الأمني للاتجاه إلى ميدان التحرير.
- بدأت الهتافات «ارحل – يسقط يسقط حسني مبارك".
- وصل المتظاهرون إلى مداخل ميدان التحرير من ناحية عبد المنعم رياض، وسط القاهرة، وكوبري قصر النيل.
- توافدت مسيرات محافظة الإسكندرية في شوارع سيدي بشر وعثمان ابن عفان وخالد ابن الوليد وشارع 45 بالعصافرة وأمام مكتبة الإسكندرية.
- تزايدت الأعداد في شارع أبو قير وسط دعوات المتظاهرين للأهالي بالنزول، وكذلك في شارع باكوس.

- تجمع متظاهرو الإسكندرية وساروا حتى ميدان المحافظة.

الثانية والنصف مساء

- احتشد المئات في ميدان الأربعين بالسويس وحاول الأمن تفريق المظاهرة، وتحرك المتظاهرون نحو مبنى المحافظة، وحاولت القوات الأمنية مواجهة المسيرات.
- اتجه المتظاهرون إلى سوق الانصاري وانضم عليهم أعداد أخرى، ووصل المتظاهرون إلى مبنى المحافظة.

عصر 25 يناير

- عمت المظاهرات الكثير من المحافظات المصرية وتزايدت أعداد المتظاهرين، وتحولت الهتاف إلى "الشعب يريد إسقاط النظام، يسقط يسقط حسني مبارك".
- محاولات من المتظاهرين في عبد المنعم رياض للدخول إلى ميدان التحرير، واستطاعوا دخول الميدان وكسر كردون الأمن.
- نفس الأمر حدث ناحية كوبري قصر النيل واستقر المتظاهرون في الميدان.
- أدى المتظاهرون صلاة العصر داخل الميدان.
- هاجمت الشرطة المتظاهرون داخل الميدان بالعصي وخراطيم المياه، واستخدموا قنابل الغاز المسيلة للدموع.

الرابعة مساء

- في الإسكندرية منعت قوات الأمن المتظاهرين من الخروج إلى طريق الكورنيش.
- واشتبكت قوات الأمن مع المسيرات في سيدي جابر وتصاعدت المواجهات.

4.30 مساء

- فرضت قوات الأمن كردون أمام مبنى المحافظة السويس، ومع تزايد الأعداد فقد الأمن السيطرة على الموقف.
- بدأت الاشتباكات في المحلة والسويس والاسكندرية والقاهرة وغيرهم من المحافظات.
- تحول ميدان العتبة إلى ساحة اشتباكات كبيرة بين الأمن والمتظاهرين.
- تقدمت الشرطة في شارع القصر العيني لتفريق المتظاهرين بخراطيم المياه، ووقعت اشتباكات بين الطرفين.

آخر النهار

- بدأت قوات الأمن في القبض على بعض المتظاهرين،
- قطع شبكات الإنترنت والاتصالات في محيط ميدان التحرير،
- حجبت الدولة موقع تويتر.
- حدث كر وفر بين قوات الأمن والمتظاهرين في ميدان التحرير.

السادسة مساء

- استمرت الشرطة في مواجهة المتظاهرين في السويس بالغاز وتفرق المتظاهرون في الشوارع الجانبية.
- سقط أول شخص في السويس.

الثامنة مساء

- قدمت حشود من المتظاهرين من ميدان الجيزة وإمبابة والعتبة، نحو ميدان التحرير.
- تراجعت الشرطة لتأمين وزارة الداخلية فقط.
- في الإسكندرية بدأت الشرطة في مطاردة المتظاهرين وألقت القبض على عدد منهم.

التاسعة مساء

- أنباء عن مقتل متظاهرين في السويس، وأصبحت المواجهات عنيفة بين الأمن والثوار.

الـ11 مساء

- استمر آلاف المتظاهرين في تواجدهم دخل ميدان التحرير، وانضمت رموز إعلامية وسياسية وقرر المتظاهرون الاعتصام والمبيت.
- ظهر هتاف الجدع جدع والجبان جبان واحنا يا جدع هنبات في الميدان.

منتصف الليل

- حشدت قوات الأمن قوات كبيرة واستخدموا القنابل لتفريق المتظاهرين في ميدان التحرير وألقي القبض على العشرات، ووقعت العديد من الإصابات وتفرق المتظاهرون في ميادين وشوارع جانبية.

2. جمعة الغضب[20]

https://youtu.be/PujwO_iY5BU

جمعة الغضب كانت يوم 28يناير 2011 رابع ايام الثورة المصرية التي قضت علي حكم الرئيس مبارك .يتميز هذا اليوم بأن الثورة المصرية في أول 3 ايام بدأت بمشاركة النخبة من المثقفين وطلبة الجامعات وشباب الإنترنت وايضا الحركات المعارضة مثل حركة 6 أبريل والإخوان المسلمون والدعوة السلفية والجمعية الوطنية للتغيير ونقابة الصحفيين. بينما جمعة الغضب كانت بداية مشاركة القوي الوطنية الأخرى لأول مرة مثل: الأحزاب والعمال والموظفين بالعديد من الشركات الحكومية إضافة إلى جموع المصلين في الجوامع الكبرى بعد انتهاء صلاة الجمعة.

20 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B6%D8%A8

في حدود الساعة الواحدة ليلاً من فجر الجمعة بدأت موجة من الاعتقالات الواسعة لعشرات من النشطاء السياسيين في صفوف الناشطين السياسيين من شباب الثورة ومن كافة الأحزاب التي أكدت مشاركتها في هذه التظاهرات، وفي بداية هذا اليوم أصدرت وزارة الاتصالات أمراً بوقف خدمة الإنترنت والرسائل النصية القصيرة والاتصال عبر الهواتف المحمولة في جميع أنحاء الجمهورية المصرية وفي كل الشبكات، بدأت بعد أداء صلاة الجمعة تظاهرات شعبية واسعة في عدد من المدن المصرية، فخرج الملايين في أغلب المدن المصرية .

وكانت أهم المدن التي شارك المصريون بها في فعاليات الثورة: هي القاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة

وطنطا والإسماعيلية ودمياط والزقازيق وبورسعيد ومحافظة شمال

سيناء مطالبين بتعديلات في سياسة مصر ورافضين سياسة القمع والرعب التي اتخذتها الشرطة المصرية منهجاً لها خلال عده سنوات سابقة.

وقد أطلق الأمن في القاهرة القنابل المسيلة للدموع واعترض رجال الأمن المتظاهرين في محاولة لمنعهم من الوصول إلى ميدان التحرير والميادين الكبرى في مصر، كما أطلقت القوات الأمنية الرصاص المطاطي على المتظاهرين مما أدى لإصابات عديدة، ولاحق رجال أمن بملابس مدنية المتظاهرين وقاموا باعتقال بعضهم. إلا أن جموع المتظاهرين واصلت تظاهرها وتمركز المتظاهرون في ميدان التحرير، وهم يَهتفون بسقوط الرئيس المصري ونظامه كاملاً. كما امتدت المظاهرات إلى مناطق أخرى في البلاد مثل السويس والإسكندرية. مع عصر اليوم كان المتظاهرون قد نجحوا في السيطرة بالكامل على مدينتي الإسكندرية والسويس، فقد تم إحراق معظم مراكز

الشرطة في الإسكندرية واضطرت قوات الأمن في آخر الأمر إلى الانسحاب من المدينة بعد الفشل في قمع المتظاهرين، أما في السويس فقد سيطر المتظاهرون على قسم شرطة الأربعين بكل ما فيه، واستخدموا القنابل المُسيلة للدموع ضد رجال الأمن، بينما شاعت أنباء عن سيطرة المتظاهرين على المدينة وطرد قوات الأمن منها. وتم حرق مقر للحزب الوطني الديمقراطي (سابقا) الرئيسي الواقع في مدينة القاهرة، وتدمير أحد فروع الحزب في منطقة شبرا حيث تم تدميره بالكامل، كما دمرت مقرات الحزب في عدة مدن بما في ذلك كوم أمبو ودمياط، وقام المتظاهرون فضلاً عن ذلك بإتلاف جميع صور الرئيس حسني مبارك في مسقط رأسه شبين الكوم بمحافظة المنوفية .استمرت المناوشات في كافة أنحاء الجمهورية منذ انتهاء صلاه الجمعة وحتى مغرب شمس اليوم تقريباً، كانت الشرطة تتعامل بكل قسوة ووحشية ضد المتظاهرين باستخدام القنابل المسيلة للدموع (والتي اتضح لاحقاً أنها كانت منتهية الصلاحية وغير صالحة آدمياً)، فضلا عن استخدام الشرطة للرصاص بكل أنواعه (المطاطي والحى) مما أدى لوفيات كثيرة وإصابات أكثر. وقام الشباب في كل أنحاء مصر بالتصدي لعنف الشرطة عن طريق الحجارة والطوب وإلقاء القنابل المسيلة التي يطلقها الأمن المركزي المصري مرة أخرى على الأمن المركزي وقد برزت في تلك الأثناء عدة ابتكارات للشباب المصري للتصدي لقوات الشرطة، حيث استخدموا الخل كعامل يقلل من قوه تأثير القنابل المسيلة للدموع على التنفس، وماده الصودا الموجودة في المشروبات الغازية في إزالة مفعول نفس القنابل من العينين، وعدة ابتكارات أخرى أدت لاستمرار المقاومة في عدة مناطق. ففي القاهرة مثلاً: كان ميدان التحرير محور الأحداث، يليه مناطق: شبرا (التي أعلنت قوات الشرطة فيها في مغرب اليوم استسلامها وألقت سلاحها أرضاً بعد مقاومه

ضارية مع أهالي هذه المنطقة العريقة واضطرت للهروب) ومنطقة مدينة نصر (التي ايضا شهدت انسحاب سريع للشرطة التي لم تقدر على المقاومة) ومناطق أخرى متعددة، وفي السويس كانت منطقة الأربعين محور الحدث، وفي الإسكندرية كان مسجد القائد إبراهيم هو أساس التظاهرات التي ملأت شارع الجيش (كورنيش الإسكندرية) بطوله وعرضه في منظر مهيب، وفي حدود السادسة مغرب اليوم تقريباً شهدت مصر اختفاء مفاجئ بشكل مريب لكافة قوات الشرطة من كافة أنحاء مصر، بل وشهدت ايضا هروب العديد من المساجين والمسجلين خطر من سجون مصر الكبرى (و كان الهروب جماعي وكبير بالشكل الذي أكد بنسبة كبيرة أن قوات الشرطة تورطت وكانت المسؤولة عن هذا الهروب للرد على مقاومه المتظاهرين)، وسادت حالة من الفوضى والقلق في الشوارع بسبب اختفاء كل أجهزة الشرطة وهروب هذا الكم المريع من المساجين، ثم بدأت قوات الجيش بالظهور في ميادين القاهرة، وفي السادسة والنصف أعلنت رويترز أن الحاكم العسكري يعلن عن حظر التجول في القاهرة والإسكندرية والسويس، لكن بالرغم من ذلك فقد تحدت جموع المتظاهرين حظر التجوال. وبقيت في الميادين الرئيسية، أما باقي الشوارع فقد خلت تقريباً من الناس إلا من دوريات الجيش وقليل جداً من الناس.

الفوضى

وفي نهاية اليوم نزلت مدرعات الجيش المصري إلى شوارع المدن لتعويض دور قوات الشرطة التي هربت بعد أن أثبتت أنها لا تقدر على تحمل الضغوطات وحدها. وبدأت حالات من النهب والسلب تقول الحكومة أنها من المتظاهرين ولكن المتظاهرين يقولون أن السبب عملاء جندتهم الحكومة للتخريب (و قد كان واضحاً ممن قبض عليهم لاحقاً حيث أنهم كان أغلبهم من

الهاربين من السجون والمسجلين خطر) وكادت السرقات أن تطال المتحف المصري لولا أن المتظاهرون وقفوا بالمرصاد لمحاولات سرقة المتحف وتجاهلوا حظر التجول حيث شكلوا دائرة كبيرة محيطة بالمتحف كله ودوريات للمراقبة داخل المتحف وحوله واستمر هذا الوضع طوال الليل حتى وصلت قوات الجيش التي طلبها المتظاهرون لحماية المتحف المصري.

اللجان الشعبية

وقد استوحت كافة مناطق مصر هذه الفكرة في عمل "اللجان الشعبية" والتي تكونت من أهالي المناطق، حيث تكونت في كل منطقة لجنة تضم خيرة شباب ورجال المنطقة والذين تسلحوا بكل ما يمكن اعتباره سلاح (من أسلحه نارية إلى بيضاء إلى الشوم والعصى وحتى سكاكين المطبخ أو الزجاجات الفارغة) وانتشروا في شوارع مناطقهم على شكل دوريات لتأمن المنطقة وتعويض دور الشرطة المفقود وعجز الجيش عن تأمين كافة أنحاء البلاد، من خلال فحص تراخيص والبطاقات الشخصية لكافة الأشخاص المارين في الشوارع سواء راجلين أو في سيارات، وتفتيش السيارات التي تمر في الشوارع للتأكد من خلوها من السلاح، ووضع متاريس تساعدهم على السيطرة على حركة المرور وللحماية من هجمات الخارجين عن القانون وعمل كمائن في الشوارع الرئيسية والهامة وقد ساعد العدد الهائل للمتطوعين في هذه اللجان في تأمين معظم شوارع مصر، وقد نجحت هذه الفكرة بشكل غير متوقع حيث منعت سرقات عديدة جداً فضلاً عن إلقاء القبض على عدد مهول من الهاربين من السجون وأدت لفرض نوع من النظام في الشارع المصري حيث أن أعضاء اللجان قسموا نفسهم لمجموعات ووردیات تساعدهم على البقاء في المهمة لمدة 24 ساعة في اليوم، بل ووصلوا لاختراع كلمات سر لضمان تسليم الوردية للأعضاء الحقيقيين للجنة، وفي بعض اللجان تم عمل شعار صغير بسيط يرمز

للجنة الشعبية لتسهيل تعاونهم معاً، وقد استمرت هذه اللجان لحين خطاب التنحي يوم 11فبراير 2011.

محصلة جمعة الغضب

- أفلتت الأمور من يد الحكومة المصرية خاصة محافظتي السويس والإسكندرية.
- خروج المظاهرات من جميع محافظات الجمهورية بأعداد تقدر بمئات الألاف.
- تدمير كثير من مقرات الحزب الوطني وأقسام الشرطة في جميع أنحاء مصر.
- نزول الجيش المصري محاولاً فرض الأمن على الشارع المصري ومن ثم فرض حظر التجول.
- مقتل عدد غير معلوم من المتظاهرين بأعداد بلغت في بعض التقديرات الي ألف قتيل بالإضافة الي اعتقال الالاف.
- انهيار البورصة المصرية مع خسائر بلغت 72 مليار جنيه.
- دهس جموع الحاشدين بسيارات تابعة للأمن المركزي مما خلف ورائهم الكثير من القتلى والمصابين بإصابات بالغة الخطورة.

في جمعة الغضب 2011 حضر "الطرف الثالث" . . ماذا حدث مساء 28 يناير ؟[21]

كثير من الكتابات على مدار 7 سنوات، تناولت أسرار وخفايا أحداث يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011، وتحدثت عن الدور الذي لعبه تنظيم الإخوان قبل 25 يناير للانقضاض على اي تحركات شعبية، وكيفية استغلال دعوات الشباب النقية للاحتجاج ضد ممارسات وسياسات نظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك.

أحداث جمعة الغضب 2011

28 يناير 2011 ذلك اليوم الفاصل في تاريخ مصر، وثق لأحداثه آلاف الكتاب، والصحفيين، ووسائل الإعلام، الجميع رصد الوقائع بداية من اندساس الإخوان والجماعات الإسلامية في الاحتجاجات الجماهيرية، وتوجيه الدفة إلى مواجهة مع جهاز الشرطة لإسقاطه، هكذا قالت وزارة الداخلية آنذاك وتبين صحة بيانها فيما بعد.

---

[21] http://www.soutalomma.com/Article/752250/%D9%81%D9%8A-%D8%AC%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B6%D8%A8-2011-%D8%AD%D8%B6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1

رغم حالة التشويش المقصودة التي سيطرت على مصر في أعقاب سقوط جهاز الشرطة مساء 28 يناير بعد المواجهات، وموجات تكميم الأفواه ونشر الشائعات المتضاربة لمنع تناول أحداث ذلك اليوم، تحدث كثيرون على مدار السنوات السبع اللاحقة لثورة يناير، عن مؤامرة ما دارت كواليسها خلف الستار لتعكير صفو سلام المجتمع.

أحداث 28 يناير 2011

التاريخ يسطره الأقوياء.. ربما ظن ذلك المتآمرون فراهنوا على عدم افتضاح خيانتهم، لكن الحقيقة في مصر تأبى دائما أن تندثر، رغم شراء الذمم، والدعم الدولي والإقليمي، ومحاولات التغطية على أسرار يوم جمعة الغضب، سجل التاريخ كل شيء، ووثقت جهات وطنية كواليس المؤامرة في صمت مثلما واجهتها في صمت ايضا.

قراءة عوام الناس للأحداث يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011، سجلتها مشاهد خروج مواطنون محتجون ضد نظام مبارك، ومواجهة دارت مع قوات الأمن المركزي آنذاك حين حاولت منع الجماهير من الوصول إلى الميادين، فانفجرت ثورة شعبية، توجت بقرار الحاكم العسكري بنزول قوات الجيش لحماية الممتلكات والشعب بعد انسحاب الشرطة.

اشتباكات قص النيل في يوم جمعة الغضب

ولكن هنا وقف الجميع عاجزا عن تفسير ما حدث وقت انسحاب الشرطة، والدفع بقوات الجيش ونزولها إلى الشارع المصري، تشتت المواطنون بين حقائق حاول النظام (بعيدا عن تقييم موقفه السياسي) وقتها إعلام الشعب بها مثل دخول عناصر أجنبية لاستهداف مؤسسات الدولة، وبين شائعات انطلقت بشكل ممنهج ومنظم لإحداث حالة الفوضى المخطط لها مسبقا.

انسحاب الشرطة جمعة الغضب 28 يناير 2011

الساعة الخامسة مساء يوم 28 يناير 2011، كان المشهد الواضح أمام العوام، انتفاضة شعبية، وأحداث كالتالي: انسحاب قوات الشرطة، نزول قوات الجيش، حرائق في كل مكان، شائعات، تخريب وسرقات، حصار لأقسام الشرطة وإشعال النيران فيها، هذه النظرة للأحداث كانت خاطئة.

لحظة انسحاب الشرطة في 28 يناير

عيون أخرى "ساهرة" كانت ترصد الأسرار والخفايا، تواجه خلف الكواليس، إن الأمر لم يكن غضبا شعبيا خالصا كما حاول المتآمرون الترويج، إنها المؤامرة، لقد حضر الطرف الثالث، هبت رياح الفوضى، هنا دخلت مصر الدولة خط المواجهة.

مؤامرة الإخوان يوم جمعة الغضب

من واقع التقارير الأمنية التي أعدتها الجهات المختصة، ومن تحقيقات النيابة، ومن أحكام القضاء، وجدنا الإجابة حاضرة، هذا ما حدث مساء يوم جمعة الغضب 28 يناير 2011، لنرصد ما كشفته الأوراق الرسمية عن أخطر 7 ساعات في تاريخ مصر، منذ لحظة انسحاب الشرطة 5 مساء، مرورا بالتمهيد للمرحلة الثانية للمؤامرة التي دخلت حيز التنفيذ في الدقيقة الأولى من صباح 29 يناير. تروي التحقيقات في قضيتي التخابر الكبرى، واقتحام السجون، فصول مؤامرة إخوانية لتقويض الدولة المصرية، مهدت لاستيلائهم على السلطة، إذ كشف جهاز مباحث أمن الدولة، عن رصد اتصالات بين إخوان مصر، وقيادات التنظيم الدولي، والمخابرات التركية، للحصول على الضوء الأخضر للتحرك نحو تنفيذ مخطط سابق وضعوه عام 2005 لاستغلال اي حراك شعبي في نشر الفوضى، حيث وجدوا الاحتجاجات الجماهيرية بيئة خصبة لتفعيل فصول المؤامرة.

قبل يوم 28 يناير اتحدت أهداف الجماعات الجهادية في سيناء، مع أهداف الإخوان، فصار اتفاق بينهم، تهيئة الأوضاع الأمنية لدخول مقاتلي كتائب القسام وحزب الله للأراضي المصرية عبر الانفاق، وتوفير الأسلحة اللازمة لنشر الفوضى، كان دورهم، تحرير السجناء التكفيريين، وأبناء البدو، كان أقل مقابل.

بالفعل مهد الجهاديون الطريق أمام العناصر الأجنبية، بضرب كافة النقاط الأمنية، وإدخال المنطقة الحدودية في حالة فراغ أمني، حتى يسهل تسلل المقاتلين من قطاع غزة إلى مصر، ومن ثم استخدامهم في الوقت المناسب لتنفيذ المؤامرة، آنذاك كانت القاهرة والمحافظات مشتعلة.

مرة أخرى نعود إلى الساعة الخامسة مساء 28 يناير، تزامنا مع إنهاك قوات الشرطة ولحظة انسحابها، ظهرت مجموعات شبابية وسط المحتجين في كل المحافظات، قامت بفعل واحد ومنظم لم يراه الجماهير وقتها إلا استكمالا لحالة الغضب، هؤلاء تولوا مهمة محددة تمثلت في تدمير كافة مدرعات وآليات ومركبات وزارة الداخلية، كان الهدف من ذلك شل حركة قوات الشرطة لعدم وجود وسائل نقل الجنود، إنها عملية التمهيد لحصار المنشآت الأمنية.

على أهبة الاستعداد كانت العناصر الأجنبية المسلحة تنتظر في سيناء، تهيئة الوضع بشكل كامل في القاهرة والمحافظات عن طريق الإخوان، تمهيدا للتحرك نحو أهدافهم المحددة من ذي قبل، اقتحام السجون، تحرير سجناء حزب الله وحماس، تدمير المنشآت الأمنية لإخراج الداخلية من خط مواجهة الفوضى.

بعد نجاح موجة تدمير مركبات الشرطة في القاهرة والمحافظات، تأكد للمتآمرين انقطاع الطريق أمام اي عمليات مستقبلية لنقل اي جنود أو قوات

أمنية على الأقل خلال الساعات المقبلة، حيث كانت قوات الجيش ما زالت تحاول الانتشار.

بدأت المرحلة الثانية بحرق المنشآت الحيوية ومحاولة اقتحام مبنى الإذاعة والتلفزيون، وحشد المواطنين وتوجيههم صوب أقسام الشرطة، تدمير المنشآت الأمنية كان هدف رئيسي، بدأت الوقائع في ذات التوقيت على مستوى محافظات الجمهورية، هنا انشغلت وزارة الداخلية تماما لصد محاولات حرق الأقسام، كما وجه الجيش قوته للحفاظ على المنشآت الحيوية، وتأمينها، وتحركت العناصر الأجنبية نحو هدفها مطمئنة أن الشرطة خسرت مركباتها، وأن أقسام الشرطة خرجت من خط المواجهة.

بدأت المرحلة الثالثة من المؤامرة الإخوانية بوصول العناصر الأجنبية مستغلة الفراغ الأمني إلى السجون المستهدفة، بالفعل نجحوا في اقتحامها وتهريب عناصر حزب الله وحماس والبدو، آنذاك هرب السجناء الجنائيين ايضا، مع الدقيقة الأولى ليوم السبت 29 يناير 2011 انتشرت في ربوع مصر الشائعات والسرقات بشكل ممنهج، واستمرت عمليات حصار أقسام الشرطة، أدان القضاء تنظيم الإخوان وقياداته بارتكاب المؤامرة.

https://youtu.be/iJVqIIV1NnE

اليوم الغامض في تاريخ مصر 28 يناير 2011 . . وأسرار الخيط الرفيع بين الثورة والمؤامرة[22]

رغم أن خفايا 28 يناير 2011 وما بعدها لم تعد من الأسرار العميقة.. بعد أن كشفت محاكمة مبارك جزءا منها، وفتحت محاكمات مرسى وقيادات الجماعة الإرهابية جوانب آخري.. إلا أن كل الخبايا بما تحمله في طياتها من مؤامرات وخيانات وترتيبات إقليمية لتصدير مخططات الفتنة والتخريب كمقدمة إجرائية لتقسيم البلاد مازالت في حاجة لكتابة وسرد حقيقي لا يمكن أن ينتظرها الشعب حتى يسطرها التاريخ في كتبه... نحن أمام وقائع أبسط ما يقال عنها انها جرائم ارتكبت في حق مصر والمصريين الذين ثاروا على نظام فاسد وشلل ومصالح ووطن تحيطه الغيوم من كل الجوانب...حينما ثار المصريون لم يكن في ذهنهم أن هذه الجماعة الإرهابية وقادتها من مصاصي الدماء والمتاجرين بالبسطاء والدين، تلعب من خلف ستار لتقتنص حكم البلاد ،في إطار ترتيبات ومقايضات وتنازلات وصلت بعد ذلك إلى تفويض رئيسهم في الحق بتعديل حدود الدولة وهو مالم يحدث في تاريخ هذا البلد من قبل.

ففي ثورة يناير خرج الشعب يحلم بالعيش والحرية والكرامة الانسانية، فإذا بفصيل استعان بميلشيات إرهابية من الداخل والخارج لاقتحام السجون والأقسام الشرطية، وافتعال الأزمات. بل وصل الأمر إلى قتل الأبرياء وإلصاق التهمة بالدولة.

---

22 http://www.ahram.org.eg/News/51382/136/343889/%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D9%85%D8%B6-%D9%81%D9%89-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1--%D9%88%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%81%D9%8A.aspx

هذا اليوم به الكثير من الأسرار.. وهناك قضايا الان تنظر.. لكن محكمة الراي العام لن يهدأ لها بال، ولن ترتاح حتى تعرف من قتل أبناءها واقتحم سجونها...وهذا ما سنكشف عنه في السطور التالية..

اللواء محمد نور الدين مساعد وزير الداخلية الأسبق يقول إن يوم 28 يناير 2011 وهو يوم جمعة الغضب الشهيرة والتي كانت بمثابة انطلاق شرارة التخريب والتدمير في مصر ،وانطلاق ثورة كانت سلمية في بدايتها من يوم 25 يناير ،سرعان ما تحولت إلى كابوس وخطة مدبرة ومحكمة لتدمير البلاد وحرقها ،وكان الفاعل والعقل الرئيسي والمدبر لتلك الفتنة الكبرى ،وقد نسق الإخوان والقيادات التابعة للتنظيم الدولي مع قيادات حماس وحزب الله ومخابرات إقليمية ومنها تركيا وقطر للتسلل إلى مصر والوصول إلى أهدافهم المحددة ومنها الهدف الأول وهو اقتحام السجون والأقسام الشرطية ،وتهريب قياداتهم وعناصر من البلطجية لإثارة الرعب والخوف في نفوس المصريين.

وبدأت خطوات المسلسل والحلقة الأولى منه ودخلت العناصر المسلحة من تلك الجماعات عبر الانفاق في سيناء، واتحد بعض البدو من قبائل سيناء معهم، وتم استئجار عناصر أخرى منهم لإرشادهم على الطريق وكيفية الوصول إلى السجون المعدة للاقتحام.

أسلحة متعددة وثقيلة للاقتحام

وأضاف نور الدين أن العملية بدأت في دخول الانفاق فجر 28 يناير محملين بالأسلحة الثقيلة والمتعددة ،بالإضافة إلى الدعم من قبائل سيناء وإمدادهم بالأسلحة ايضا وبعض السيارات ،حتى وصلوا إلى نفق الشهيد أحمد حمدي في السويس وتم التقابل مع عناصر من قيادات الإخوان ،حتى وصلوا إلى السجن الأول المعد للاقتحام وكان سجن المرج وأبو زعبل، وتم الاشتباك مع القوات المتواجدة لحماية السجن ،وحتى نفدت ذخيرتهم تماما وسقط منهم

قتلى وجرحى وكانت عدة لوادر مجهزة لهدم أسوار السجون وتم تحطيمها وتهريب المساجين وقيادات من حزب الله وحماس كان مقبوضا عليهم في قضايا فتنة وخاصة بأمن الدولة.

وأشار مساعد وزير الداخلية الأسبق إلى أن عدد المشاركين في الهجوم كان نحو 500 شخص من حماس و150 من حزب الله ونحو 500 من بدو سيناء وكذلك عدد كبير من جماعة الإخوان وتم تقسيم تلك الأعداد إلى أربع مجموعات مستقلين سيارات دفع رباع حديثة ومعهم الإخوان مجهزين بخرائط الأقسام وبعد اقتحام المرج وأبو زعبل، توجهوا إلى سجن 330 و440 في وادى النطرون ،وحدثت الاشتباكات ايضا وتم إخراج الرئيس المعزول محمد مرسي وقد حدثت حالة من الهياج والغضب في صفوف المساجين وهربوا ايضا بعد الضغط عليهم، واصيب عدد منهم بالرصاص بسبب الضرب العشوائي وكانت المكالمة الشهير لمرسى مع قناة الجزيرة عبر هاتف الثريا علامة فارقة في ظهور الإخوان على المشهد الرئيسي والانضمام إلى صفوف المتظاهرين في ميدان التحرير.وبعد خروج عدد من قيادات حزب الله من السجن توجهوا على الفور وعبر الانفاق والحدود إلى بلادهم خلال 4 ساعات وتحدثوا في مؤتمر أعدوه على عجل في غزة.

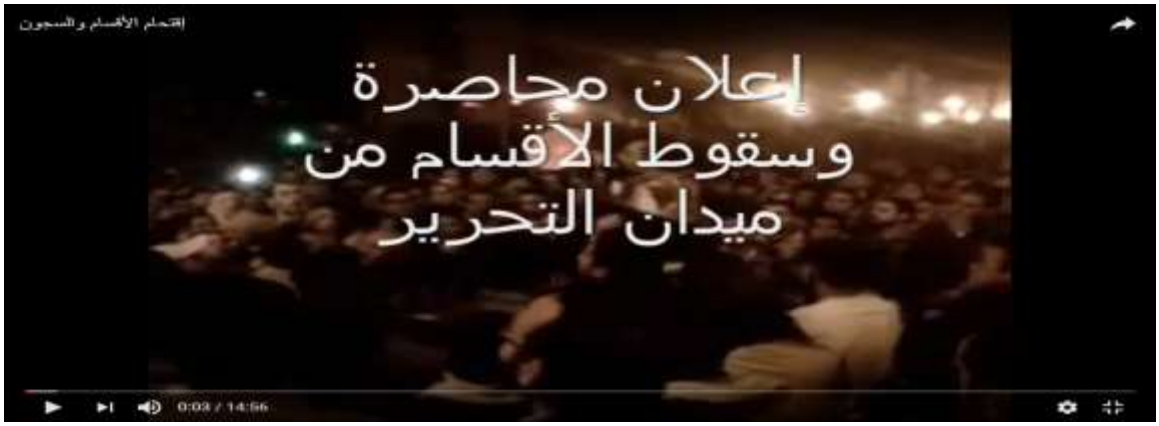

https://youtu.be/XjDt7FLJDQs

https://youtu.be/7txVGkLPLD8

https://youtu.be/vg6MaBpkP1A

أسلحة مع الإخوان في ميدان التحرير

بدأت الخطة المعدة ووصلت القيادات إلى ميدان التحرير وسط الشرفاء من الثوار من ناحية المتحف المصري وميدان عبد المنعم رياض وأخفوا ما معهم من أسلحة ثقيلة وخفيفة داخل الميدان وبعض الخيام التى أعدوها إلى الاعتصام ثم كان السلاح الآخر وهو" الكباس" وهو سلاح ما بين البندقية والمسدس وتوضع فيه "بلية رصاص"، وقتلت العديد من الثوار لإحداث نوع من الثأر بين الثوار وعناصر الشرطة وقد تم إطلاق الشائعات أن الشرطة قتلت المتظاهرين في الميدان والميادين الأخرى.

وكان السيناريو الآخر لاعتلاء عناصر من شباب الإخوان أسطح بعض العمارات وقاموا بإلقاء المولوتوف وكرات اللهب وبعض الخرطوش على المتظاهرين، وكانت شهادة اللواء حسن الروينى قائد المنطقة المركزية العسكرية في ذلك الوقت خير دليل على ما قامت به تلك الجماعة الإرهابية، عندما تحدث مع محمد البلتاجي وعصام العريان لانزال الشباب من فوق العمارات، وإلا فسيرسل قوات خاصة لضربهم وإنزالهم، فتولى القياديان الإخوانيان الأمر وتم التعامل وإنزال المتواجدين.

"الثريا" السر الأكبر في تخطيط العمل الإجرامي

https://youtu.be/GBk5dGVbriE

وكان تليفون "الثريا " السر الأكبر في تنفيذ المخطط الشيطاني والإجرامي لتلك الجماعة، والتليفونات ووسائل الإنترنت كانت مقطوعة في ذلك اليوم هذا ما يستعرضه مساعد وزير الداخلية الأسبق، فهناك قيادات كانت متواجدة بالقرب من فندق رمسيس هيلتون ومعها تليفون الثريا، وقد تم تسجيل مكالمات لهذه القيادات والتي كان من بينها ضرب وقتل المتظاهرين وتصوير

الصورة ونقلها إلى القنوات الفضائية ومنها الجزيرة لإحداث الوقيعة مع الشرطة وتصويرها أنها تقتل المتظاهرين السلميين.

وصارت الفوضى العارمة في البلاد واعتصم الثوار في الميدان وحدث خطاب مبارك الشهير والعاطفي وتأثر به عدد كبير من المتواجدين في الميدان وحاولوا الانسحاب والعودة إلى منازلهم، إلا أن الإخوان أشاعوا أن أمن الدولة ستقبض عليهم وسيتم اعتقالهم بمجرد عودتهم.

https://youtu.be/ekezIkwHmGM

2011/1/ 30

3. معركة «الجمل" واللحظات الحاسمة

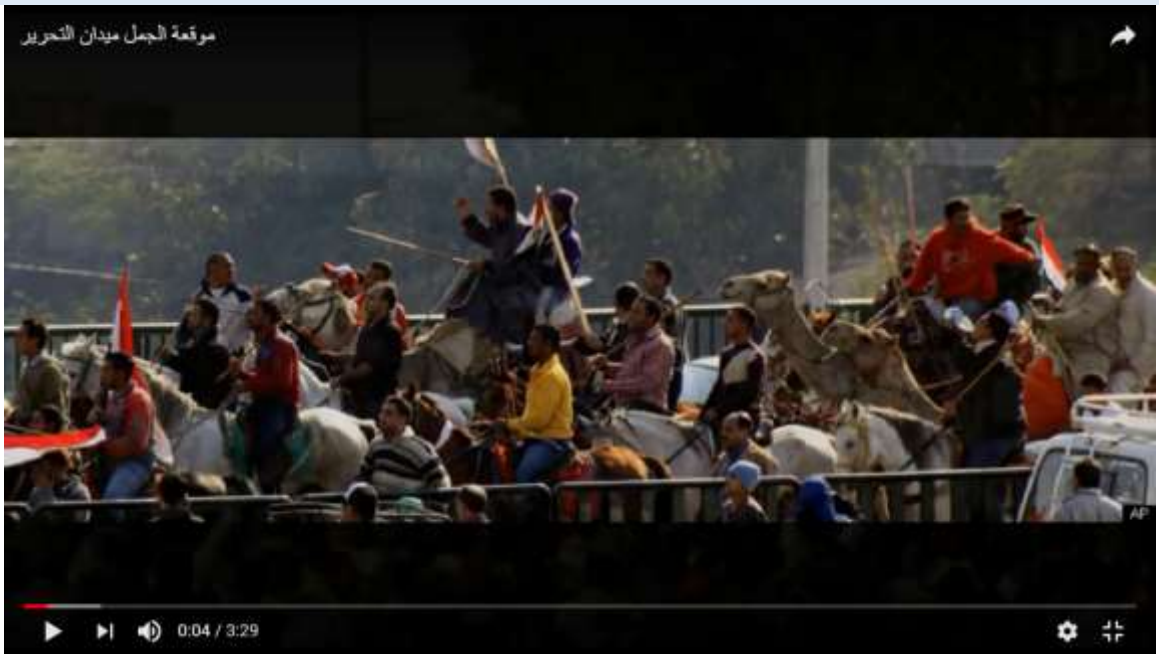

https://youtu.be/Zl8agBGkaol

ثم كانت معركة "الجمل" ونزول بعض الشباب مستقلين الجمال والخيول إلى الميدان، وكان عددهم بسيطا جدا وأشعل الإخوان الموقف وحدثت الاشتباكات الشهيرة، وتم اتهام عدد من قيادات الحزب الوطني السابق، ولكن تمت تبرئتهم.

فقد كانت حرب الشائعات التى روجها الإخوان سائدة في الميدان وأن ما يفعله مبارك هو استعطاف الناس، وخدعة وحيلة للبقاء في الحكم.

وبدأ الإخوان في امتلاك زمام الأمور وأنشأوا خياما طبية لمعالجة المصابين ولعبوا على حرب الشائعات بأن المصاب الذي ستنقله سيارات الإسعاف سيتم القبض عليه ايضا، وأرسل المستشار السابق محمود الخضيري تهديدات بأن الإخوان والشباب جاهزون لاقتحام القصر الجمهوري وقتل مبارك وأبنائه.

ومضت الأيام وأنشأ أسامة ياسين وزير الشباب الإخواني والمحبوس حاليا الفرقة 95وبدأوا في تعذيب المتواجدين في الميدان، بدعوى أنهم عملاء لأمن الدولة وخونة.

وأكد نور الدين أنه بعد فترة تنحى مبارك عن الحكم استغل الإخوان الموقف وسيطروا على البلاد وتواصلوا مع المجلس العسكري وضغطوا عليه وأوهموا بعض قياداته أنهم قوة لا يستهان بها، وبدأوا في تنظيم تظاهراتهم في كل مكان في الـ 27 محافظة للضغط على المجلس العسكري، وتم شراء بعض الناس وإعطاؤهم أموالا للتظاهر في ميادين مصر، كما استعانوا ببعض روابط الاندية الرياضية، وتم ترديد الشعار الشهير "يسقط حكم العسكر" حتى تمكنوا من قيادة البلاد بعد ذلك وكان الخراب والتدمير ومحاولة إسقاط الدولة هو أملهم المنشود.

أطراف خفية لم تظهر بعد

اللواء فؤاد علام وكيل جهاز أمن الدولة الأسبق يقول إن هذا اليوم كان مؤامرة استغلت المشاعر الشعبية والتي كانت محتقنه عند المصريين ضد نظام الرئيس الأسبق حسنى مبارك، والتي خرجت فيه جماهير الشعب من كل فئاتها وخرجت عن بكرة أبيها يوم 25 يناير وتظاهروا بمظاهرات سلمية ضد النظام مطالبين بحقوقهم في عيش كريم وتحقيق عدالة اجتماعية ،وكرامة إنسانية وهذا حقهم المشروع إلا أن الأمور سرعان ما تطورت وبدأ تنفيذ المخطط الإجرامي وجزء من تلك المؤامرة على الشعب والدولة وبدأت العناصر المخربة يوم 28 يناير بعد انسحاب الشرطة من الميادين بسبب حالة الانهاك والتعب ،والاشتباكات مع المتظاهرين بعد الرابعة من عصر ذلك اليوم ليكون علامة فارقة في تاريخ البلاد ،وحتى هذه اللحظة حيث تسللت عناصر مسلحة من كتائب القسام التابعة لحركة حماس الفلسطينية وكذلك كتائب

من حزب الله ،بالإضافة إلى بعض أهالي المساجين المتواجدين في السجون والأقسام الشرطية وانضمام الإخوان وعدد من الأهالي الساخطين على الجهاز الشرطي، واقتحموا السجون الرئيسية وكانت أربعة ثم كان السيناريو المتزامن معها وهو خطة اقتحام الأقسام والمراكز الشرطية على مستوى الجمهورية وبدأ تنفيذ المخطط الإجرامي وهو الحرق والتدمير ولعبت الفتنة والشائعات دورها بين صفوف الجماهير.

وأضاف علام أنه بعد خروج عدد كبير من المساجين وقيادات الإخوان عمت الفوضى، وأن هناك قوى خارجية واطرافا أخرى ستكشف عنها الأيام القادمة فهناك عناصر أجنبية تم القبض عليهم في ميدان التحرير وسيارات السفارة الأمريكية وسيارات أجنبية أخرى دهست المتظاهرين.

وأشار علام إلى التنظيمات السرية قديما كانت تعاني من حاجتين الأولى كيفية إصدار التعليمات وتوصيلها إلى القواعد في المحافظات ثانيا التمويل، إلا أن هذين الحاجتين متوافرتان الان، فالتليفونات الحديثة التى استعان بها الإخوان أثناء جمعة الغضب وكان تليفون " الثريا" وبعض الشرائح الخاصة بتليفونات دولية أخرى جاءت إليهم من عناصر من المخابرات استطاعوا التواصل مع قياداتهم في المحافظات.

التنظيم الإخواني مرتب ومنظم ويعرف نقاط الضعف والقوة عند المصريين بمعنى أنهم بدأوا في استغلال المساجد والزوايا ولعبوا على الوتر الديني

والتدين، وأشاعوا أن الشرطة ونظام مبارك سيقتلونهم، وقد خربوا البلاد ونشروا الفساد، فهاج الشعب وتأثروا بتوجيهاتهم وآرائهم.

وكان ميدان التحرير هو التمركز الرئيسي للمظاهرات، وقادوا المظاهرات واستعانوا بأكثر من 300 دراجة بخارية لنقل الأسلحة وقنابل المولوتوف وطافت في الشوارع وتمركز عدد منهم في شارع محمد محمود.

وأكد علام أن الإعلام لعب دورا خطيرا في أحداث تلك الثورة وما قبلها من حيث تصوير وتصدير حالة الاحتقان بين جهاز الشرطة والشعب وقد نجحوا بالفعل وقد حذرت منذ نحو عشر سنوات قبل اندلاع ثورة يناير في أحد المؤتمرات بأن الإخوان يلعبون على هذا الوتر وهناك مخطط منهم لضرب جهاز الشرطة والتآمر عليه وهذا أمر خطير جدا لكن النظام لم ينتبه له، وقام الإخوان خلال هذه الفترة بالتواجد مع حركتي كفاية و6 أبريل والانضمام إلى مظاهراتهم ومحاولة الاحتكاك بقوات الشرطة وتصوير بعض المشاهد وبثها في الإعلام باعتداء الشرطة على الناشطين السياسيين مما زاد من حالة الاحتقان بين الشعب والشرطة ،وكانت هذه هي البداية لانطلاق الثورة يوم 25 يناير في عيدهم ،والترتيب للمخطط الإجرامي.

حرق الحزب الوطني ومقار أمن الدولة

https://youtu.be/RL4oA8J0b2M

وقد قام الإخوان ببث الشائعات بان مقر الحزب الوطني به العديد من المستندات الهامة بداخله، وأن صفوت الشريف يحتفظ بها ،وبدأ الاعتداء على المقر وحرقه وسرقة محتوياته لكنهم لم يجدوا شيئا من المستندات التى زعموا أنها موجودة وخططوا بعد ذلك لاقتحام مقر أمن الدولة وعندما قام اللواء حسن عبدالرحمن رئيس الجهاز السابق بفرمها وحرقها وهي مستندات سرية خاصة بالأمن القومي وأمن البلاد أشاعوا الفوضى وأثاروا الجماهير ،فهذه السيناريوهات تم الإعداد لها بدقة ولعبوا على حالة الكره والغضب التى كانت بين الجهاز الأمني والشعب.

المكالمة التليفونية بين عبد العاطي ومرسي

https://youtu.be/XB5mKR6pEcM

كان السؤال الذي طرحه نقيب الأطباء الأسبق الدكتور حمدي السيد في مؤتمر النقابة يوم 26 يناير متحدثا لعصام العريان لماذا لم تشاركوا في تلك المظاهرة؟ هذا ما بدأ به الشيخ نبيل نعيم مؤسس تنظيم الجهاد السابق، فكان رد العريان لن نشارك في ذلك اليوم حتى لانجرد جهاز الشرطة في عيدهم، وبعد ذلك نزل الإخوان الميدان وتواجدوا فيه يوم جمعة الغضب.

واضاف نعيم ان محمد مرسى تلقى مكالمة يوم 26 يناير من أحمد عبد العاطي والذي كان مقيما في تركيا وقال له إن الرجل الكبير يريد أن يكلمك، وكان هذا الرجل هو السفير الأمريكي في أنقرة، وقد التقطت أجهزة المخابرات تلك المكالمة وتم القبض على مرسي، وكان نص المكالمة هي أن تقوم الإخوان بالمشاركة في المظاهرات واقتحام أقسام الشرطة والسجون والاعتداء على القوات في الشوارع، وهذه الواقعة ذكرها اللواء حسن عبد الرحمن في مرافعته أمام المحكمة.

وفي يوم 28 يناير تم اقتحام السجون وإخراج مرسى ومجموعة من القيادات ومنهم سعد الكتاتني وعصام العريان، فالإخوان شاركوا في تلك التظاهرات بناء على تعليمات أمريكية، فالإخوان دائما متهمون بالعمالة والخيانة، وأنهم يريدون أن تكون مصر مثل سوريا وليبيا وتفكيك الجيش.

وقد ربط نعيم بين ما حدث في جمعة الغضب وما كان سيحدث يوم 28 نوفمبر الماضي، فبعدما تم القبض على القيادي محمد على بشر، كان بنفس السيناريو عندما تلقى مكالمات من تركيا بتحريك الناس في هذا اليوم وحرق المنشآت، فهذا اليوم الـ 28 يمثل الخيانة لهم.

وقد أعلن خالد الهيل وهو ناشط سياسي قطري بأن خالد سعيد المتحدث باسم الجبهة السلفية حصل على 10 ملايين دولار من السفارة القطرية بالقاهرة لمهاجمة أقسام الشرطة والسجون، لتكرار ما حدث يوم جمعة الغضب.

ففي هذا اليوم المشئوم في تاريخ البلاد حدثت اتصالات بين خالد مشعل وإسماعيل هنية لتجهيز نحو 15 مجموعة مسلحة بأحدث الأسلحة وبحوزتها ذخيرة تكفي لمدة 5 ايام قتال متواصلة لإرسالها إلى الإخوان في القاهرة لدعمهم في التظاهرات واقتحام السجون، وكان الاقتحام الأول لسجن المرج وإخراج القيادي بحزب الله سامي شهاب، وقد استولى الإرهابيون على

الأسلحة وبعض سيارات الشرطة وهربوا بها إلى غزة، ومازالت هذه السيارات في القطاع.

وأشار القيادي السابق بالجهاد إلى أنه تحدث ذات مرة مع بعض قيادات من حزب الله عن عملية اقتحام السجون فقالوا له إنهم لم يشاركوا، ولكنهم دفعوا أموالا لحماس لإخراج قياداتهم منها، ونجحوا بالفعل ووصلت قيادات حزب الله إلى لبنان ولم يشاركوا في تظاهرات المصريين.

وقال نعيم انه تحدث مع بعض الهاربين من السجون بعد اقتحامها ولقائه بعدد منهم فقالوا إن جماعة الإخوان اتصلوا بعد خروجهم من وادي النطرون ببعض الأشخاص وحددوا لهم أماكن تواجدهم، وأتت سيارات لأخذهم وقد مكثنا معهم لنتحرك سويا إلا أنهم تركونا وهربوا، على الرغم من أننا ساعدناهم في فتح أبواب السجن، وتركونا في الصحراء.

مؤسس «الجهاد»: حاكموا «الإخوان» بـ«الخيانة العظمى»[23]

الثلاثاء 07-05-2013 18:07 | كتب: جهاد دبش، غادة شريف، عبد الرحمن عكيلة |

طالب تنظيم الجهاد والطرق الصوفية بمحاكمة جماعة الإخوان المسلمين بتهمة الخيانة العظمى لاستعانتها بحركة حماس فى اقتحام السجون والتخطيط لموقعة الجمل وحرق الأقسام، فيما اعتبرت الجماعة هذه الاتهامات «سفها»، وتروجها وسائل إعلام فاسدة بتمويل من «اليهود»، مشيرة إلى أن علاقتها بالحركة هدفها فقط تقديم الدعم فى مواجهة المحتل الإسرائيلي.

[23] مؤسس «الجهاد»: حاكموا «الإخوان» بـ«الخيانة العظمى(almasryalyoum.com) »

قال نبيل نعيم، مؤسس تنظيم الجهاد، إن حركة حماس والإخوان وراء اقتحام السجون فى يوم 28 يناير 2011، لتهريب أعضاء الجماعات الإسلامية من السجون، وأعضاء تنظيم الجهاد الذين كانوا فى السجون فى ذلك التوقيت شهود عيان على عملية الاقتحام.

أضاف «نعيم» لـ«المصري اليوم» أن حماس استخدمت اللوادر فى اقتحام السجون، بالإضافة إلى عدد كبير من المسلحين المنتمين للإخوان وحماس والبدو، مشيرا إلى أن عملية الاقتحام كانت منظمة وقد نجحت فى إخراج غالبية السجناء ومنهم 500 جهادي، مطالبا الجهات المعنية فى الدولة بالتحقيق مع الإخوان بتهمة الخيانة العظمى، حسب قوله.

وأشار إلى أنه ليست لديه معلومات عن مشاركة حماس أو التخطيط مع الإخوان فى اقتحام الأقسام أو التخطيط للثورة، مضيفاً: «كنت فى ذلك التوقيت مسجونا فى سجن طرة، ولكن هناك معلومات نقلت لي ليست مؤكدة عن مشاركة حماس من بداية 25 يناير، خاصة فى موقعة الجمل».

وقال إبراهيم محمود، أحد شباب الثورة، إن عناصر حماس شاركت جماعة الإخوان فى اقتحام أقسام الشرطة وحرقها والتنظيم لموقعة الجمل، مشيراً إلى أنه تم التوصل لأدلة تؤكد استمرار مشاركة حماس فى كل المليونيات التى تدعو إليها جماعة الإخوان حتى الآن، وسيتم تقديمها إلى النائب العام.

واعتبر محمد الشبراوى، أحد قيادات الطرق الصوفية، أن حماس المسؤول الأول عن اقتحام السجون فى ايام الثورة، بتخطيط من جماعة الإخوان، لإحداث حالة من التخبط وإسقاط النظام السابق، موضحاً أن الجماعة حققت أهدافاً بهذا المخطط، الذي وصفه بالمشبوه، لذا يجب التحقيق معها بتهمة الخيانة.

وأضاف «الشبراوى»، لـ«المصري اليوم»: «أطالب بالتحقيق مع قيادات حماس وجماعة الإخوان، خاصة خيرت الشاطر، نائب المرشد العام للجماعة،

ومحمد البلتاجي، القيادي بالجماعة، والرئيس محمد مرسى، لأن اقتحام السجون وضع علامات استفهام كثيرة حول مَنْ المسؤول عن مقتل اللواء محمد البطران.

وتابع: «أطالب ايضاً المخابرات العامة والحربية والقوات المسلحة لكونها الأجهزة الوطنية الوحيدة الآن، فى ظل نظام الإخوان، بإجراء تحقيقات موسعة لكشف الحقائق، خاصة أن حماس هي الذراع العسكرية لجماعة الإخوان، والطبيعي أن تنفذ مخططاتها العسكرية».

وقال علاء أبو النصر، الأمين العام لحزب البناء والتنمية، التابع للجماعة الإسلامية، فى تصريحات لـ«المصري اليوم»: «محاولة ربط حماس وإقحامها فى الثورة أمر غير منطقي، وهو لتعكير الصفو، وهناك أطراف تحاول حشر اسم حماس فى كل مشكلة والأمور السيئة، فعقلهم الباطن يصور لهم ذلك».

واستبعد خالد سعيد، المتحدث باسم الدعوة السلفية، استعانة الإخوان بحماس فى الثورة وقال إن حماس تعمل بميثاق شرف بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأي دولة فى المنطقة، مشيراً إلى أن جماعة الإخوان تقدم الدعم لحماس وليس العكس، لأن حماس جزء من تنظيم الإخوان وتحصل من الجماعة على الدعم المادي والمعنوي.

وطالب المخابرات بكشف حقيقة الاتهامات بمشاركة حماس فى الثورة من بدايتها.

فى المقابل، قال مصطفى الغنيمي، عضو مكتب إرشاد الجماعة: علاقة الجماعة بحركة حماس ممتدة منذ نشأتها، ولن تتأثر العلاقة بالأكاذيب التى يتم ترويجها من قبل بعض وسائل الإعلام المصري، لأن الحركة كيان فلسطيني قومي مقاوم، ضحى من أجل وطنه وقدم الشهداء، ولم يبع بلدة لليهود كما تفعل وسائل الإعلام المصرية المضللة.

ووصف كل من يسعى لتخريب هذه العلاقة بـ«الخونة»، مشيراً إلى أن وسائل الإعلام المحرضة والساعية لتشويه هذه العلاقة لها علاقة قوية بالكيان الصهيوني، ويتم تمويلها من الخارج لإثارة القلاقل والفوضى فى البلاد، وإشاعة حالة من عدم الاستقرار، حسب قوله. وقال هشام الدسوقي، القيادي بـ«الحرية والعدالة»: «طول عمرنا على اتصال مع حماس، ومن السفه الحديث عن استخدام الإخوان لحماس فى ثورة يناير، لأن هذا سيعد عاراً على الثورة التى صنعها المصريون وحدهم دون الاستعانة بغيرهم من الجهات الخارجية، ومن يتحدث عن وجبات الكنتاكى واقتحام حماس للسجون عدو للثورة وموال للنظام السابق الفاسد».

وأضاف: «الاتصالات مع حماس لم ولن تنقطع أبداً بصفتها الفصيل اللي شايل المقاومة ضد اليهود على كتفيه، ولكن الحديث عن وجود عناصر منتمية للحركة داخل البلاد عار تمام من الصحة، ولن يتم استخدامها فى صراع سياسي داخلي أبداً». وقال الدكتور أحمد عارف، المتحدث باسم الجماعة: علاقتنا بحماس قديمة ومستمرة لكنها بعيدة عن الثورة، فهي لم تشارك من قريب أو بعيد فيها كما يدعى البعض.

https://youtu.be/OBTZVUouabO

4. اقتحام أقسام الشرطة والسجون[24]

ظلت عملية اقتحام بعض السجون المصرية وفرار المساجين منها لغزا فيما يتعلق بالجهات المسؤولة عن علمية الاقتحام، حتى جاء تقرير لجنة تقصى الحقائق عن أحداث ثورة 25 يناير ليكشف جانبا منها، خاصة في سجنى أبو زعبل والمرج، حيث أشار التقرير إلى أن الرصاص المستخدم في عملية الاقتحام الذي عثرت عليه اللجنة لم يكن من النوع الذي تستخدمه الشرطة المصرية، بالإضافة إلى أن عملية التنظيم التى تم بها الاقتحام تشير إلى أن الإمكانيات التى تم بها الاقتحام كانت هائلة، والمثير أن سجنى أبو زعبل والمرج كان فيهما معتقلون من حركة حماس والمتهم الرئيسي في خلية حزب الله، وبعد عملية السجون ظهروا جميعاً في غزة ولبنان، فهل يعنى ذلك أن الاقتحام تم عبر عملية منظمة دبرها حزب الله، ومعه حركة حماس؟.

السؤال تجيب «اليوم السابع" عن جانب منه عبر مجموعة من الصور الخاصة حصلت عليها، وتكشف عمليات اقتحام السجون مباشرة، وتكشف الصور

[24] http://www.youm7.com/story/2011/4/29/%D9%86%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B5%D9%88%D8%B1-%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA/400433

مدى الدمار الذي لحق بالسجون، وتحطيمها من الداخل والخارج والخسائر الفادحة التى نتجت عن حرق المصانع والورش، وتكشف الصور عن استخدام معدات ثقيلة «لوادر" في تحطيم أسوار السجون واقتحامها، كما تشير الصور لعملية فتح السجون من الداخل حيث استخدم المسجونون طفايات الحريق في تحطيم «الشفاطات" وتوسعة أماكنها والخروج منها.

الصور تؤكد التصور الذي وضعته لجنه تقصى الحقائق والذي كان أول نقطه فيه أن عدد السجون في جميع ربوع الدولة هي 41 سجنا، وهرب السجناء من 11 سجناً فقط بنسبة 26%، وهي سجون أبو زعبل (4 سجون) ووادي النطرون (4 سجون) والمرج والفيوم وقنا، وثانيها أنه لم يهرب مسجون واحد من سجون القاهرة (طره 4 سجون وسجن الاستئناف بباب الخلق)، وهي الأقرب إلى موقع الأحداث في ميدان التحرير، وثالثها أن معاينة منطقة سجون أبو زعبل (تضم أربعة سجون)، أثبتت تعرضها لهجوم خارجي مسلح تظهر آثاره واضحة في الأعيرة النارية المطلقة على بوابة السجن الرئيسية، وعلى السور الشرقي المجاور لسجنى أبو زعبل 1، 2 كما تظهر على هذا السور آثار لإطلاق أعيرة ثقيلة جرينوف أو متعدد.

وتتمثل النقطة الرابعة في أنه ثبت استعمال نوع من الذخيرة لا يتداول في محيطي قوات الشرطة والجيش في الهجوم على سجن أبو زعبل (طلقات سلاح آلي خضراء اللون) تم التحفظ على بعض فوارغها أثناء المعاينة وايضا التحفظ على فوارغ طلقات أعلى من عيار الأسلحة الآلية، وكانت النقطة الخامسة في التصور شهادة الدكتور سعيد محمد عبد الغفار المقيم بالاستراحة المجاورة للسجن الذي أكد وجود هجوم مسلح من الناحية الشرقية، باستخدام أسلحة آلية بمعرفة مجموعات من البدو وصياح بعضهم بالدعاء لحماس.

كما أثبتت النقطة السادسة وجود هدم بسور السجن من الناحية الشرقية وهدم بعض أجزائه من الخارج باستخدام معدة بناء" لودر، وثبت ايضا أن سجون أبو زعبل تضم المحكوم عليهم بأحكام جنائية من أهالي منطقة شمال وجنوب سيناء، وأكدت النقطة الثامنة أقوال ضباط منطقة سجون أبو زعبل بتعرضهم لهجوم مسلح خارجي واكبه حالة هياج داخلي من السجناء وتحطيم أبواب وحوائط السجن، باستخدام طفايات الحريق الكائنة بداخل كل زنزانة، وهو ما تم معاينته من آثار للتلفيات يتصور حدوثها وفقا لهذه الرواية.

وجاء في النقطة التاسعة ثبوت وجود عدد خمس مسجونين من حركة حماس بسجن أبو زعبل 1، إضافة إلى عدد 24 آخرين من الحركة ومن خلية حزب الله بالسجون التى تم اقتحامها، الذين أبانت وسائل الإعلام سرعه وصولهم إلى ديارهم خارج البلاد بعد الهرب بساعات قليلة بما يؤكد التخطيط لتهريبهم عن طريق الهجمات الخارجية على السجون، وتمثلت النقطة العاشرة في سؤال عينات عشوائية من مساجين سجن القطا الذي لم يهرب منه أحد، وأجمعت أقوالهم على أن هناك حالة هياج داخلي انتابتهم نتيجة متابعتهم أحداث الثورة بوسائل الإعلام، كما ثبت بأقوال ضابط القوات المسلحة المكلفة بتأمين سجن القطا أن السجن تعرض لهجوم خارجي، و تعاملت معه القوات المسلحة ونجحت في صده كما شهد ثلاثة من أصحاب المزارع المجاورة للسجن أنهم نجحوا في رد مجموعات مسلحة حاولت التوجه للسجن واقتحامه لتهريب أبنائهم المسجونين.

كما أكدت النقطة الثانية عشرة أن الوضع الذي شاهدته اللجنة من حالة الانفلات الأمني بسجن القطا وهياج المساجين، وعدم انصياعهم للتعليمات الأمنية يتنافى مع وجود مخطط لتهريب المساجين في هذا السجن، لا سيما أن الثابت عدم هروب أي مسجون منه بل وفاه قيادة أمنية بداخله أثناء أحداث

تمرد المساجين، وهو اللواء محمد البطران رئيس مباحث السجون، الذي شهد زملاؤه وممثلان عن السجناء أنه توفي أثناء محاولة خروج المساجين وراءه للهرب، بعد أن ذكر لهم عدم صدور أمر له بإخراج السجناء، وأصيب آخرون من بينهم المقدم سيد جلال، وهذا ما يؤكد عدم وجود مخطط مسبق لتلك الأحداث، وجاءت النقطة الثالثة عشرة في عدم ثبوت صدور أي تعليمات بشأن تخفيف الاحتياطات الأمنية في غضون فترة الأحداث على السجون، بل صدرت تعليمات بتكثيف إجراءات الحراسة، وأن الثابت فقط هو تحقق واقعات هروب جماعي من السجون، وتمثلت النقطة الأخيرة في أن الشرطة نجحت في إجهاض محاولات هروب السجناء في 15 سجنا منها "القطا، ودمنهور، وطره، والزقازيق، وشبين الكوم"، وأوضحت اللجنة أن ذلك التصور يؤكد تعرض بعض السجون لهجمات مسلحة من خارجه أدت إلى هروب المساجين.

الإخوان اتفقوا في تركيا قبل 25 يناير على خطة اقتحام السجون

الخميس، 15 مايو 2014

مفاجآت كثيرة ظهرت على لسان الشهود في الجلسة الماضية للقضية المعروفة إعلاميا بفتح السجون والمتهم فيها الرئيس المعزول محمد مرسي وقيادات من جماعة الإخوان.. فعلي مدار خمس ساعات هي مدة الجلسة استمع

القاضي لمسئول ملف الإخوان في مباحث أمن الدولة المنحل.. ثم استمعت إلى ضابط بشرطة المطافئ بمديرية أمن شمال سيناء.. ثم رقيب أول بمباحث مركز شرطة السادات ثم باشكاتب سجن وادي النطرون وأخيرا لمحامي يقطن مدينة السادات.

الشاهد الأول في هذه الجلسة كان اللواء عادل حلمي محمد عزب مسئول ملف تنظيم الإخوان بجهاز مباحث أمن الدولة "المنحل" وبجهاز الأمن الوطني حاليا. وبعد أن حلف اليمين أمام القاضي قال إن المجموعات المسلحة التي قامت باقتحام سجن وادي النطرون إبان ثورة يناير 2011 كانت تتكون من مجموعات من تنظيم الإخوان بالتعاون مع عناصر بدوية وملثمين وعناصر من حركة حماس الفلسطينية وتنظيم حزب الله اللبناني.. وأن تلك المجموعات كان بحوزتها أسلحة نارية ثقيلة وكان لديهم لودرات استخدمت في تحطيم أسوار السجن وأن اقتحام سجن وادي النطرون جاء متزامنا مع اقتحام سجنين آخرين وحرق أقسام الشرطة وأن المتهمين داخل سجن وادي النطرون قاموا باصطناع حريق داخل السجن لأحداث حالة من الهرج والمرج من شأنها تسهيل عملية الاقتحام من قبل العناصر المسلحة.

وأضاف اللواء عادل أنه كانت قد وردت إليه يوم 30 يناير 2011 بأن سجن وادي النطرون يتم إحراقه. فتم تكليف أحد الضباط بجهاز أمن الدولة فرع مدينة السادات وهو الضابط محمد أبو زيد بسرعة الانتقال إلى السجن لاستطلاع الأمر واستبيان الحقيقة خاصة وأن هذا السجن كان قد أودع به 34 من كبار قيادات الإخوان قبل ساعات من ورود المعلومات بوقوع الحريق في ضوء قرار اعتقال أصدره بحقهم وزير الداخلية في ذلك الوقت (حبيب العادلي).. وأن الضابط محمد أبو زيد انتقل بالفعل إلى مقر السجن.. واتصل بأحد قيادات الإخوان لاستطلاع الأمر والذي أجابه بأنه تم تحرير الأخوة من السجن.

وأكد الشاهد أن قرار الاعتقال الذي صدر بحق مجموعة الـ 34 إخوانيا من قيادات التنظيم.. صدر في ضوء "دواع أمنية" لعرضهم على النيابة العامة في ضوء تحريات أمنية أعدها الضابط الشهيد المقدم محمد مبروك والتي كانت سابقة على أحداث 25 يناير ايذانا بتحريك قضية ضد هؤلاء المتهمين، وأن تلك القضية كانت تتضمن إذنا صادرا من نيابة أمن الدولة العليا بتسجيل المحادثات الهاتفية بين المتهم محمد مرسي وأحد العناصر الإخوانية وهو أحمد عبد العاطي والذي كان متواجدا بدولة تركيا قبل ثورة يناير.. وفي أعقاب نجاح الثورة عاد عبد العاطي إلى مصر وتقلد منصبا رفيعا برئاسة الجمهورية كمدير لمكتب الرئيس.

وفي مفاجأة كبيرة قال الشاهد أن تحريات أجهزة الأمن كشفت عن اتفاق تم في تركيا قبل اندلاع ثورة يناير بين قيادات من جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس الفلسطينية.. بأنه في حالة نشوب ثورة في مصر ووقع تغيير فإن حركة حماس ستقوم بدعم جماعة الإخوان بمصر ومساعدتها وتمكينها من الوثوب إلى السلطة. وقال الشاهد إن العلاقة بين تنظيم الإخوان في مصر وحركة حماس في غزة هي علاقة تنظيمية وأن حماس أحد أجنحة التنظيم الدولي الإخواني.. وعلى وجه التحديد هي الجناح العسكري للتنظيم الدولي.

وفي اجابة على سؤال من الرئيس المعزول محمد مرسي بهل المجموعة 34 اللذين كانوا في سجن وادي النطرون وقتها كانوا علي علم بوقت اقتحام السجون؟ فقال لواء أمن الدولة أنه لا يستطيع أن يجزم بأن أحدا بعينه من الذين تم اعتقالهم وقتها كانوا علي علم او قد شاكوا في عملية اقتحام السجن.. كما أكد الشاهد انه لا يعلم تحديدا الاسماء الإخوانية التي اجتمعت في تركيا.. وأوضح الشاهد أن عملية نقل المتهمين (عقب اعتقالهم إبان ثورة يناير) من قيادة قوات الأمن بمدينة السادس من أكتوبر إلى سجن وادي النطرون جاءت

في أعقاب ورود المعلومات بحدوث انفلات أمني في مناطق عدة من البلاد واستهداف منشآت أمنية حيث صدر قرار النقل باعتبار أن السجن أكثر حراسة وتأمينا من قيادة قوات الأمن. وذكر الشاهد أن حركة حماس بوصفها الجناح العسكري للتنظيم الدولي الإخواني وظيفتها تدريب عناصرها وعناصر التنظيم الدولي على استخدام الانواع المختلفة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات وذلك لاستخدام هذه العناصر في تنفيذ اية عمليات عدائية تطلب منها.

وقام أسامه مرسي المحامي ابن الرئيس المعزول بسؤال الشاهد " ما هو الاجراء الأمني الذي اتخذه الشاهد حال رؤيته للدكتور مرسي والدكتور الكتاتني جالسين مع عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية بعد واقعة الهروب ب 48 ساعة ".. فقال الشاهد " قلنا انهم معتقلون والمفترض انهم يعرضون على النيابة ".

وقام البلتاجي بتوجيه سؤال الي الشاهد فقال "" ما هو الاجراء القانوني الذي اتخذه الشاهد حيال وجود 9 من المتهمين الموجودين داخل قفص الاتهام اعضاء في مجلسي الشعب والشورى من يناير 2012 ومنهم رئيس مجلس الشورى وهو يعلم كل هذه الجرائم عنهم ".. فقال الشاهد " جهاز أمن الدولة السابق تم اقتحامه وكان ليس له دور وقتها وتم استبعادي وقتها في إحدى المؤسسات الشرطية ".. وعاد البلتاجي وسأل:

" ما هو الاجراء القانوني الذي اتخذته عندما وجدت صبحي صالح عضو لجنة تعديل الدستور قبل حل أمن الدولة؟

القاضي " رفضت المحكمة توجيه السؤال للشاهد ".

وهنا قام ممثل النيابة بتوجيه سؤال للشاهد "" قرر الشاهد ان حماس هي الجناح العسكري للإخوان.. فما هو دور حركة حماس "؟ وهنا اعترض الدفاع

على سؤال النيابة معللة ان النيابة توجه الشاهد.. فقام القاضي يرفض توجيه السؤال ثم يعدل على قراره ويوجه السؤال للشاهد.. فقال الشاهد " دور حماس تدريب العناصر على السلاح لتنفيذ مهمات التنظيم الدولي للإخوان ".
وهنا قال مرسي من داخل القفص " حماس هي الشوكة الوحيدة في ظهر اسرائيل.. حماس تعمل على تحرير فلسطين.. يا ريت نقدر نساعد حماس ".
وقال الشاهد ردا على أحد أسئلة القيادي الإخواني صبحي صالح حول الفرق بين حركة حماس وكتائب القسام.. ما هي الا أسماء سميتموها.. فإن كتائب القسام هي أحد الأذرع العسكرية لحركة حماس.. وأن حركة حماس نفسها هي الجناح العسكري للتنظيم الدولي الإخواني.. شأنها شأن الجيش الاسلامي وتنظيم أنصار بيت المقد الان.
وتم رفع الجلسة للاستراحة ثم عاد القاضي واعتلي المنصة ليستمع الي خالد عكاشة الشاهد الاول وهو ضابط شرطة سابق بالعريش بإدارة الحماية المدنية ليقول " بعد خطاب مبارك وقت الأحداث الاتصالات التليفونية كانت سيئة.. والساعة 12 منتصف الليل صباح يوم 29 يناير 2011 تنامي الي مسامعي من الاهالي انه في رفح سيارات دفع رباعي عليها اشخاص مسلحين من خمس الي ست افراد وكانوا حوالي 15 سيارة.. واستغاث الاهلي بالهواتف الارضية بان المقتحمون يضرمون النيران في شوارع رفح الرئيسية ومجلس المدينة وقسم الشرطة ومكتب الجوازات.. وكان هناك مكتب أمن الدولة وعلمنا انها قد دمرت تماما.. وسمعت من التلفزيون ان من يقال عليهم ثوار في هذا الوقت هم من يقتحمون المباني الشرطية ... ورجال الشرطة في رفح إما لجأوا لبيوت الاهالي او هربوا للعريش غربا.. وعلى الساعة 4 فجرا ما حدث لرفح حدث في الشيخ زويد وتم مهاجمة قسم الشرطة وكل الأجهزة الأمنية.. وحصل تبادل إطلاق نيران كثيف بين الشرطة والمهاجمين.. ومن تصيبه الشرطة من

المعتدين كان المهاجمين يحملونه شرقا الي منطقة الانفاق.. لكن بعدها انسحب رجال الشرطة غربا الي العريش.. واعتبارا من العاشرة صباحا يوم 29 يناير كانت آخر حدود سيطرة قوت الأمن في مديرية أمن شمال سيناء هي الحد الشرقي للعريش وما بعدها على طول 60 كيلو متر كان خارج السيطرة الشرطية.. وظللنا على هذا الوضع لمدة تتراوح من 4 الي 6 اسابيع.

واكد الشاهد انه قد اعتزلت قوة منفذ رفح البري على الحدود تماما.. لكن المهاجمين لم يتعرضوا لهم لا من قريب ولا من بعيد بالرغم من ان المهاجمين كانوا يتفوقون بالسلاح والعتاد على قوة المنفذ ... وكانت الانفاق تحت سيطرة المهاجمين.. ومن كان يدخل هذه المنطقة كانوا يطلقون عليه النار ... وشاهدنا على أحد الهواتف المحمولة لأحد الاهالي حجم الدمار والسيطرة لهذه المليشيات علي الشيخ زويد.

وأستكمل الضابط الشاهد خالد عكاشة شهادته قائلا" الانفاق الحدودية بين مصر وغزة كبيرة لدرجة اننا وجدنا بعد ذلك ناقلة وقود كبيرة امام أحد الانفاق مشتعلة يبدوا انها اشتعلت من المهربين قبل عبورها النفق.. وكانوا يستخدمون وسائل كثيرة لإخفاء مداخل الانفاق.. فمثلا كانوا يجعلون للنفق الواحد من ناحية الجانب المصري ثلاثة واربعة مداخل، حتى لو قد اكتشفت الشرطة مدخل يبقي مداخل آخري يستخدمونها.. ومثلا يجعلون مدخل النفق داخل منزل او عشه بوص.. وقد اكتشفت قوات الجيش مؤخرا مدخل لنفق أسفل مسجد معلوم للجميع.

ويسأل القاضي الشاهد " واين القوات الأمنية من كل هذا؟

فقال الشاهد.. "معاهده كامب ديفيد قلصت اعداد قوات الجيش، بل منعتها.. وظلت الشرطة هي القوات الوحيدة".

وقد أكد الشاهد انه ظلت المنطقة الحدودية على طول 60 كيلو بين مصر وغزة تحت سيطرة المليشيات حتى انتخابات الرئاسية السابقة وقد تم تشكيل بعض الجماعات الارهابية وقتها كأنصار بيت المقدس والجيش الاسلامي الحر وغيرهما.

وفي الشاهد خالد عكاشة معرفته بوجود علاقة بين الميليشيات المقتحمة والإخوان المسلمين. وهنا قال مرسي للقاضي: "مع التأكيد على موقفي من القضية لكنك قلت إنك تريد ان تعرف ما حدث.. معلومات الشاهد علي الشريط الحدودي وما حدث غير دقيقه.. وإذا اردت ان تعرف ما حدث سوف اقابلك واقولك لأنها معلومات دولة. "

وقام الشاهد خالد عكاشة بالرد على تساؤل الدفاع بتعليله لماذا لم تهاجم الميليشيات النقطة الحدودية بدلا من الدخول عبر الانفاق ويرد الشاهد " بناء على خبرتي الأمنية لان القوات المقتحمة كانت لا تريد وضعها في موضع المحتل الرسمي المعتدي على السيادة المصرية ". وقد أكد الشاهد خالد عكاشة " الميليشيات المهاجمة استخدمت الطريق الاوسط للوصول الي قناة السويس والذي تركته قوات الشرطة خوفا على حياتها "فسأله المتهم صبحي صالح " الم يقع مسار القوات المهاجمة في المنطقة (أ) ألف الذي يقوم الجيش المصري بالسيطرة عليه؟".. فقال الشاهد " بالطبع يقع المسار على المنطقة ألف. وهنا صفوت حجازي التمس من القاضي الحصول علي أمر حظر التجوال وقت الأحداث وتاريخه ومصادر سريانه والقاضي يرد " هنجيبه ". وقال البلتاجي للشاهد " هل قمت بواجبك كرجل أمن ومواطن مصري بإبلاغ المخابرات الحربية بمعلوماتك هذه؟" فقال الشاهد:" لم اقم بذلك بشكل شخصي.. فلا جدوى لإخطار الجهات الأمنية وقتها لان المعلومات كانت واضحة للكافة". وهنا انتهت شهادة ضابط مديرية أمن العريش ليستمع

القاضي للشاهد التاسع رقيب اول بوزارة الداخلية محمد فوزي عبد المقصود.. وقال الشاهد للقاضي انه قال كل ما يعرفه امام النيابة وهو مش فاكر اوي. فقال القاضي " مالك متلخبط ".. فرد الشاهد " حضرتك ليك هيبه ". واستكمل الشاهد كلامه بعد أن طمأنه القاضي " كنا عاملين كمين.. وكان ابراهيم حجاج الإخواني عضو مجلس الشعب عن الإخوان يشيع ان السجون تم فتحها وهو يمتلك شركة مقاولات.. وعلى الساعة 4 مر عليا ابراهيم حجاج في الكمين مرتين ذاهبا في اتجاه سجن وادي النطرون وعلمنا بعدها ان السجون تم فتحها.. وعلى الصبح شوفت ابراهيم حجاج مجتمع مع مسجلين شقي خطر يعملون في السلاح والمخدرات.. وكان يجيبلهم من مطعم الامبراطور طعام ب 4600 جنيه.. وانا لم ار أحد من المتهمين يقتحم السجون.. والعالم كله وكل الناس يعلمون ان ابراهيم حجاج هو من خرج بمعداته لاقتحام السجون".

واستمع القاضي لمحامي بالسادات وقال ان المساجين دخلوا عليهم السادات وفوجئوا بإبراهيم حجاج ومعه اشخاص عائدين من السجن.. وجمعنا اسلحه من المسجونين كانوا قد سرقوها.. ويوم 4 يونيو 2013 حررت محضر ضد ابراهيم حجاج قولت فيها انه قام باستئجار فيلا بالسادات وضع فيها مسجلين وكان يحضر لهم طعام يوميا من مطعم الامبراطور بمبلغ 4600 جنيها.. وكان قد اسكن اشخاص ينطقون لهجه غير مصرية بفندق علي الصحراوي ... وشاهدت لوادر ابراهيم حجاج تخرج لاقتحام السجون محمله برجال ملثمين.. واعتقد انهم كانوا في طريقهم لفتح السجن. وفي نهاية الجلسة قرر المستشار شعبان الشامي رئيس محكمة الجنايات بتأجيل القضية الي جلسة 19 مايو الجاري لاستكمال الاستماع الي شهادة الشهود.

5. الفرار الجماعي لمحمد مرسي وأعضاء الجماعة من سجن وادي النطرون[25]

https://youtu.be/jqSXjDYy--A

مرسي يكشف للمحكمة كيفية هروبه من سجن وادي النطرون أثناء ثورة يناير[26]

استعرضت محكمة جنايات القاهرة والمنعقدة بأكاديمية الشرطة برئاسة المستشار شعبان الشامي، مقطع فيديو يحتوي على مكالمة هاتفية بين المتهم محمد مرسى، الرئيس الأسبق، وقناة الجزيرة. جاء ذلك خلال محاكمته و130 من جماعة الإخوان المسلمين اليوم، السبت، في القضية المعروفة إعلاميا بـ«الهروب من سجن وادي النطرون".

[25] https://paltoday.ps/ar/post/226524/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%89-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%87-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A

[26] https://paltoday.ps/ar/post/226524/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%89-%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%87-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D8%AC%D9%86-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A

ودار الحديث عن كيفية اقتحام السجن وخروجهم للطريق الصحراوي، وأن الأهالي فتحوا لهم السجن وهم لا يعرفونهم لان من بينهم مساجين يرتدون ملابس السجن وأشخاص يرتدون الملابس المدنية وعددهم 100 سجين، وأنهم لم يسمعوا صوت أعيرة نارية، ولكن أصوات طلقات تشبه قنابل الغاز المسيل للدموع، وأنه لا يوجد قتلى ولا مصابون بالسجن ولم ير دماءً.

وقرر مرسى أنه لم يهرب من السجن وأنه حاول الاتصال بالمسئولين ولم يرد عليه أحد، وأكد أنهم لا يعرفون ماذا سيفعلون وسيتشاورون فيما بينهم وأنه إذا اتصلوا بهم بعد ساعة سوف يبلغونهم بما قرروا فعله.

وذكر مرسى في مداخلته أن معه 7 من قيادات مكتب الإرشاد كانوا في سجن 2 عنبر 3 الكيلو 97 على الطريق الصحراوي بالقرب من الإسكندرية، من بينهم عصام العريان وسعد الكتاتني ومحيي حامد ومحمود أبو زيد والدكتور أحمد عبد الرحمن وماجد الزمر وحازم أبو شعيشع والدكتور على عجل.

وتحدث مرسى من داخل قفص الاتهام قائلا: «أنا اللي اتصلت واتكلمت وأريد أن أوضح للمحكمة ماذا حدث؟"، فسمح له القاضي بالحديث، فقال مرسى: «أنا موقفي محدد وثابت لا يتغير، ولكن أحيانا أرى أنه من المسئولية على أن أوضح بعض الأمور، خاصة إذا كنت جزءا منها". فرد القاضي: «إنت متهم في محكمة تحاول أن تحقق لك العدالة"، فاستطرد مرسى قائلا: «أنا أعترض على المحاكمة وليس على المحكمة، وأنت خير من يدافع عن المتهمين".

ثم أخذ يسرد الواقعة قائلا: « دخلت سجن "وادى النطرون« يوم السبت 29 يناير الساعة 5 مساء، وقابلتنا إدارة السجن ووزعونا في سجن 3 ودخلنا العنبر ونمنا واستيقظنا قبل الفجر على دخان القنابل المسيلة للدموع، وظللنا حتى صلينا الفجر وبعد ذلك هدأت الدنيا، وبعد ذلك استسلمت للنوم، حتى استيقظت على صوت الإخوة يخبروننني بأن هناك أناسا يقولون إن "السجن

اتفتح وما فيش غير الإخوان لو فضلتوا ها تموتوا، وقعدوا 4 ساعات يكسروا في الباب من بره ونحن لا نعرف هل هم مساجين أم أهالي، وبعد كسر الباب وجدنا أنفسنا بمفردنا بالسجن وكان ذلك في الساعة 11 صباحا، وأحد الأشخاص الذين فتحوا لنا الباب أعطاني هاتفا محمولا، وبعد 5 دقائق وجدت الهاتف يرن وفوجئت بقناة الجزيرة تتصل ووجدتها فرصة وسردت التفاصيل والأسماء حتى تهدأ أهالينا".

وأضاف مرسى: "كل واحد مننا راح في طريقه، لأنه لم تكن معنا بطاقات شخصية ونريد أن نركب اي شيء حتى نخرج من الصحراء، ثم قمت بالاتصال بالمستشار عادل السعيد الذي أكد أنه لسنا متهمين بشيء". وتابع المعزول: اطلعت على الجرائد وقرأت خبرا لوزير الداخلية قرر فيه إخلاء سبيل 34 من الإخوان المحتجزين بسجن وادي النطرون، وبعد موقف النائب العام ووزير الداخلية علمنا أنه ليس علينا اي مشاكل، وأثناء ترشحي في انتخابات الرئاسة قدم ضدي طعنا ورفضته اللجنة العليا للانتخابات"

❖ مرسي يروي للمحكمة قصة هروبه من سجن وادي النطرون[27]

القاهرة – «الحياة"

روى الرئيس المعزول محمد مرسي أمس قصة هروبه وقيادات في جماعة «الإخوان المسلمين" من سجن وادي النطرون خلال الأيام الأولى لـ «ثورة يناير" 2011، أمام قضاة محكمة جنايات القاهرة التي تنظر في محاكمته في القضية المعروفة إعلامياً بـ «اقتحام السجون" قبل أن ترجئ المحكمة النظر في القضية إلى 4 الشهر المقبل، لاستكمال الاستماع إلى دفاع المتهمين.

وكانت المحكمة استكملت أمس مشاهدة محتويات إحدى الاسطوانات المدمجة المقدمة في القضية، والتي تضمنت مقطعين مصورين، إضافة إلى

[27] http://www.alhayat.com/m/story/6893310#

استكمال الاستماع إلى مرافعة الدفاع الذي طالب بعرض محتويات كل الاسطوانات المدمجة التي تضمنتها أوراق الدعوى، وفي مقدمها اسطوانة تتضمن مقطعاً مصوراً للدكتور مصطفي الفقي مساعد وزير الخارجية السابق وهو يقول إن اقتحام السجون مؤامرة قام بها أنصار الرئيس السابق حسني مبارك، وأكد الدفاع أنه لا يتعمد تعطيل سير المحاكمة أو استهلاك الوقت، وتمسك بعرض محتويات كل الاسطوانات المدمجة بالدعوى وتلخيص محتوياتها بمحاضر الجلسات.

وقامت المحكمة بتشغيل الاسطوانة المدمجة، حيث تبين أن أحد المقاطع المصورة تحتوي على حديث تلفزيوني بين الإعلامي عمرو أديب ووزير الداخلية محمد إبراهيم، وأن موضوع المداخلة الهاتفية في الحوار حول محاكمة مرسي عقب الجلسة الأولى من قضية أحداث قصر الاتحادية، ومسألة عدم ارتدائه لملابس الحبس الاحتياطي، حيث جاء مضمون حديث الوزير أن مرسي بعد ايداعه سجن برج العرب طبقت عليه لوائح السجون في ما يتعلق بزي الحبس الاحتياطي، وأنه قبل ذلك كان متحفظاً عليه في مكان ليس من بين الأماكن الخاضعة لإشراف مصلحة السجون، فيما تبين من المقطع المصور الثاني أنه برنامج لقناة «الجزيرة" مباشر مصر، ويعرض لصور تداولها بعض النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي لمقر احتجاز مرسي في الإسكندرية، وجاء بالمقطع المصور الثالث أنه لبرنامج «آخر كلام" للإعلامي يسري فودة، ودارت الحلقة حول عمليات مقتل السجناء أثناء اقتحام السجون إبان ثورة يناير، واستضافته لأحد النشطاء الحقوقيين والذي قال إنه قام بتجميع معلومات حول وقائع اقتحام السجون في 4 محافظات، وأن السجناء أدلوا بمعلومات تفيد بإطلاق حراسات السجون للنيران على السجناء الذين لم يشاركوا في أعمال الهروب على نحو أسفر عن مقتل 100 سجين. كما عرضت المحكمة

المقطع المصور للمكالمة الهاتفية الخاصة بمرسي مع قناة «الجزيرة" في أعقاب هروبه وقيادات جماعة الإخوان من سجن وادي النطرون، وقيامه بسرد أسماء جميع الأسماء من الإخوان الذين كانوا معه.

وعقّب مرسي من داخل قفص الاتهام، بأنه هو صاحب المكالمة وإنه موجود للتوضيح والتعقيب على تفاصيل المكالمة الهاتفية المعروضة، مشيراً إلى أنه لا يزال على موقفه من أنه في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم 29 كانون الثاني (يناير) 2011 وصل إلى سجن وادي النطرون عنبر رقم 3 وانه قضى الليلة الأولى لتنفيذ الإجراءات، وفي الصباح استيقظ الجميع على رائحة الدخان وصوت الرصاص، وأن «أناساً غرباء" قاموا بمحاولة فتح باب العنبر ثم قاموا بكسره ولا يعلم هويتهم وكانت الساعة 11 صباحاً وأن أحد هؤلاء الأشخاص أحضر له هاتفاً محمولاً، وفوجئ بأن قناة «الجزيرة" اتصلت على هذا الهاتف، لافتاً إلى أنه اغتنم الفرصة لإعلام الجميع بما حدث.

وقامت المحكمة بتشغيل مقطع الفيديو الرابع والمتمثل في لقاء تلفزيوني للدكتور مصطفي الفقي مساعد وزير الخارجية السابق مع الإعلاميين عمرو أديب ومحمد مصطفي شردي، والذي قال إن الفوضى (التي أعقبت ثورة يناير) ليست وليدة اللحظة وإنه كان مخططاً لها في حالة وفاة الرئيس مبارك لتولي جمال مبارك مقاليد الحكم، وإن ذلك السيناريو تم تطبيقه مبكراً.

وبتشغيل مقطع الفيديو الخامس تبين أنه لبعض السيدات وهن يطرقن أبواب أحد السجون للمطالبة بفتحه، وكان يقف أحد أفراد القوات المسلحة، وتجمع الأهالي من الرجال والسيدات وقاموا بفتح البوابة الحديد للسجن، فيما تبين من واقع المقطع السادس أنه حوار تلفزيوني لوزير الداخلية محمد إبراهيم وهو يقول بخلو قطاع السجون من اي ورقة تدل على أن الرئيس محمد مرسي (في ذلك) كان سجيناً أو نزيلاً بسجن وادي النطرون، وانه لا يوجد له

قرار اعتقال وانه لو كان هناك مثل ذلك القرار لكان قد أعلنه، وأن اسمه لا يوجد في سجلات السجون.

من جانبه، طالب الدفاع باستخراج شهادة إفادة من سفارة فلسطين في القاهرة حول شهادة اعتقال حسن سلامة، والمشار اليه كمتهم برقم 35 وتصريح بوقت وفاة تيسير حسن أبو سليمة المتهم رقم 37 بقرار الاحالة والذي توفي عام 2009، مؤكداً أن قرار الإحالة تضمن اسماء المتهمين الثنائية فقط وليس الرباعية، كما طالب بسماع شهادة كل من المقدم عمر الدرديري مفتش مباحث سجن المنيا وحسام بهجت الحقوقي والاعلامي حافظ الميرازي، لسماع شهادتهم في شأن الجرائم موضوع الاتهام.

في غضون ذلك أمر المستشار هشام بركات النائب العام بإحالة أميني شرطة محبوسين بصفة احتياطية، على المحاكمة أمام محكمة جنايات القاهرة، وذلك لقيامهما باختطاف أنثى وهتك عرضها داخل إحدى سيارات الشرطة بمنطقة الساحل.

وأسندت النيابة في تحقيقاتها إلى أميني الشرطة المتهمين، 4 اتهامات تتمثل في اختطاف أنثى، وهتك عرضها، وارتكاب فعل فاضح في الطريق العام، والقبض من دون تصريح أو إذن قضائي مسبق من النيابة العامة.

وكشفت التحقيقات أن أميني الشرطة المتهمين قاما باستيقاف سيارة يستقلها شاب وفتاة أثناء قيامه بتوصيلها، وطلبا منهما إبراز هويتيهما، وأجبرا الفتاة على النزول منها واصطحباها في سيارة النجدة التي كانا يستقلانها تحت ذريعة أنهما سيقومان بتوصيلها إلى منزلها، ثم اصطحباها إلى منطقة نائية وقاما بتجريدها من ملابسها وتحسس أجزاء من جسدها وهتكا عرضها وحاولا الاعتداء عليها، غير أنها قاومتهما وقامت بإطلاق صيحات الاستغاثة على نحو أجبرهما على تركها في وقت لاحق.

وتبين من التحقيقات أن الفتاة تمكنت من مغافلة أميني الشرطة وإرسال رسالة نصية عبر هاتفها المحمول، إلى هاتف صديقها، تفيد بأن أميني الشرطة اللذين قاما باستيقافهما معاً، قد اختطفاها وأنهما يريدان اغتصابها ومواقعتها بالإكراه.

وتضمنت قائمة أدلة الثبوت المرفقة بقرار الاتهام، تحريات لقسم الشرطة وإدارة البحث الجنائي في وزارة الداخلية، والتي أكدت صحة الواقعة وصدق رواية الفتاة المجني عليها ضد أميني الشرطة المتهمين، علاوة على الدليل الفني بالقضية والمتمثل في تقرير مصلحة الطب الشرعي بتحليل عينة الحامض النووي (دي إن ايه) والتي أكدت أن المادة التي عثر عليها بملابس الفتاة، عبارة عن «سائل منوي" لأحد أميني الشرطة المتهمين، وهو ذات الشخص الذي قالت الفتاة بالتحقيقات. قبل صدور التقرير. أنه قام بالاعتداء عليها في شكل رئيسي على غير رضاها.

كما تضمنت أدلة الثبوت فحص النيابة العامة لمضمون الرسالة النصية (إس إم إس) التي أرسلتها الفتاة إلى صديقها لتستغيث به من أميني الشرطة... حيث قامت النيابة بالتأكد أن تلك الرسالة قد أرسلت في توقيت زمني يتفق مع توقيت حدوث الواقعة ومع الأقوال التي أدلت بها المجني عليها وصديقها بالتحقيقات.

وقال مصدر قضائي مسؤول إن أميني الشرطة المتهمين أحيلا للمحاكمة بنصوص مواد من قانون العقوبات، والتي قد تصل – حال الإدانة في ختام المحاكمة – إلى توقيع محكمة الجنايات عقوبة السجن المؤبد في حقهما.

إلى ذلك قررت محكمة جنايات القاهرة تأجيل إعادة إجراءات محاكمة الناشط السياسي علاء عبد الفتاح و24 متهماً آخرين، إلى 5 الشهر المقبل، في قضية

اتهامهم في أحداث التظاهرات أمام مقر مجلس الشورى، وذلك لاستكمال الاستماع إلى مرافعة هيئة الدفاع عن المتهمين.

❖ شهادة مأمور سجن وادي النطرون في "اقتحام السجون"[28]

استأنفت محكمة جنايات القاهرة في جلستها المنعقدة، برئاسة المستشار محمد شيرين فهمي، نظر إعادة محاكمة المتهم محمد مرسي وقيادات وعناصر جماعة الإخوان الإرهابية، في قضية اقتحام السجون المصرية والاعتداء على المنشآت الأمنية والشرطية وقتل ضباط شرطة إبان يناير 2011، بالاتفاق مع حماس والتنظيم الدولي لجماعة الإخوان وميليشيا حزب الله اللبنانية، وبمعاونة من عناصر مسلحة من قبل الحرس الثوري الايراني.

استمعت المحكمة لشهادة مأمور سجن وادي النطرون 2 أثناء الأحداث، والذي قرر أن نزلاء السجن في عنبر 2، والمخصص لمساجين والسلفية الجهادية ومجموعة قرابة السبعين مسجونًا بخصوص وقائع أنفاق غزة، أحدثوا شغبًا وقت أحداث يناير وكشف أن " الإرهابي عادل حباره"، كان واحدًا من هؤلاء الذين كانوا في ذلك العنبر الذي شهد أحداث الشغب. وصف الشاهد وقائع ما حدث من اقتحام، موضحا أن سيارات نصف نقل أطلقت أعيرة نارية على السجن، واقتحمت تلك السيارات بجانب لودر بوابات السجن، وقام ملثمون مُسلحون بدخول السجن وكسروا عنابره، وشدد الشاهد على أن الملثمين كانوا يتحدثون "لهجة بدوية"، ذاكرًا بأن مخزن المواد الكيماوية والزراعية الملحق بالسجن تم إشعاله. شهدت الجلسة في مستهلها تقديم ممثل النيابة العامة ما تم بخصوص إعلان شاهد الإثبات، الذي كان مقررًا سماع شهادته اليوم، مساعد الشرطة محمد فوزي، حيث قدم كتاب قطاع

[28] http://gate.ahram.org.eg/News/1549967.aspx

شئون الأفراد، والذي أشار إلى أن الشاهد المذكور بإجازة مرضية وتم طلب تحديد ميعاد آخر لسماع شهادته. وتأتى إعادة محاكمة المتهمين، بعدما ألغت محكمة النقض في نوفمبر الماضي الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات، برئاسة المستشار شعبان الشامي بـ "إعدام كل المتهمين محمد مرسي ومحمد بديع ونائبه رشاد البيومي، ومحيي حامد ومحمد سعد الكتاتني وعصام العريان، ومعاقبة 20 متهمًا آخرين بالسجن المؤبد"، وقررت إعادة محاكمتهم.

https://youtu.be/vQW-ce8qZ5g

6. «الوطن" تنشر «تقرير تقصى الحقائق الثاني" عن اقتحام السجون أثناء الثورة

الأحد 20-01-2013

حصلت «الوطن" على تقرير لجنة تقصى الحقائق، الخاص بفتح السجون أثناء ثورة 25 يناير، الذي كشف عما حدث في السجون المصرية، وخص بالذكر سجن وأدى النطرون، حيث وقعت أحداث شغب يوم السبت 29 يناير، في سجن «ملحق ليمان طرة"، الذي كان يضم مجموعة من المعتقلين السياسيين. كما أوضح التقرير أن القوات المسلحة لم ترسل قوات تعزيز للمنطقة إلا في مساء الأحد 30 يناير 2011، وتعامل الشرطة بإطلاق المياه والغاز في محاولة للسيطرة على المساجين. كما كشف تقرير اللجنة أن هجوماً جرى من قبل مجموعة من الملثمين يرتدون جلابيب، هدموا بوابات السجن، مستخدمين أسلحة آلية ومدافع جر ينوف محملة على سيارات نصف نقل. ولم يغفل التقرير المكالمات التليفونية التى دارت عبر الشاشات، وتحدثت عن وقائع تختص باقتحام السجون، لا سيما مكالمة أخت اللواء البطران قتيل سجن الفيوم، وبعض لقطات الفيديو التى صورها مواطنون، ورفعت على موقع «يوتيوب". وأثبت التقرير أن سجن أبو زعبل، كان به عدد من السجناء المنتمين إلى حركة حماس، وخلية حزب الله، وتم تهريبهم عقب الهجوم المسلح الذي تعرضت له أغلب السجون بطريقة مشابهة، حتى في طريقة اعتراض السجناء من خلال طفايات الحريق. ورصد التقرير نجاح قوات الشرطة في إبطال محاولة اقتحام

15 سجناً، من بينها سجنا دمنهور والزقازيق. وفيما يلي تقرير اقتحام السجون كاملاً: زار عدد من محققي اللجنة بعض السجون للوقوف على ما جرى فيها من أحداث، وبيان هذه السجون كما يلي:

منطقة سجون وادى النطرون انتقل فريق التحقيق لمنطقة سجون وادى النطرون يوم 2011/3/30، بصحبة العقيد محمود إسماعيل، وسجل الآتي: • بسؤال اللواء فرحات جابر عبدالسلام كشك، رئيس قطاع المنطقة الغربية بمصلحة السجون، قرر أن منطقة سجون وادى النطرون هي إحدى المناطق التابعة لقطاع سجون المنطقة الغربية، وأن المنطقة تتكون من 4 سجون، هي «سجن 430 وادى النطرون، وسجن 440 وادى النطرون، وملحق ليمان وادى النطرون، وسجن 2 صحراوي"، وأن عدد النزلاء بالسجون الأربعة المذكورة 9200 سجين، وأن كل سجن من تلك السجون له مأموره وجهاز المباحث الخاص به، فضلاً عن كتيبة التأمين، التى تكون مسئولة عن الأسلحة والذخيرة وحراسة أبراج السجن.

7. النيابة: اقتحام السجون إبان ثورة يناير تم باتفاق الإخوان وحماس وحزب الله والحرس الثوري الايراني

2011/11/30 القاهرة - أ ش أ

أكدت النيابة العامة أن أحداث اقتحام السجون المصرية ومهاجمة المنشآت الشرطية التي وقعت في محافظة شمال سيناء التي وقعت إبان أحداث ثورة يناير 2011 , قد جرت باستخدام أسلحة ثقيلة بطريقة متزامنة ومتماثلة وبصورة ممنهجة، بمعرفة عناصر من جماعة الإخوان، وحركة حماس وذارعها العسكري، وميلشيا حزب الله اللبناني والحرس الثوري الايراني، وعناصر من الجماعات التكفيرية والجهادية وعدد من العناصر البدوية الموالية لهم.

جاء ذلك في مرافعة النيابة العامة التي استمعت إليها محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار شعبان الشامي، والتي تباشر محاكمة 131 متهما يتقدمهم الرئيس الأسبق محمد مرسي وعدد من قيادات جماعة الإخوان والتنظيم الدولي للجماعة، وعناصر بحركة حماس الفلسطينية وتنظيم حزب الله اللبناني والجماعات الإرهابية المنظمة، في القضية المعروفة إعلاميا ب ` "اقتحام سجن وادي النطرون".

مرسي في وادي النطرون.. "وقائع الهروب"[29]

الثلاثاء 16 يونيو, 2015 - 14:27 بتوقيت أبو ظبي

تعود وقائع قضية اقتحام السجون إلى الأيام الأولى للثورة المصرية عام 2011، حين هرب محمد مرسي، وكان وقتها مجرد قيادي في جماعة الإخوان

[29] http://www.skynewsarabia.com/web/article/753092/%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%B1%D9%88%D8%A8#

المسلمين، من سجن وادي النطرون، شمال غرب القاهرة، مع أعضاء قياديين آخرين. وكان مرسي قد أوقف قبل هروبه من السجن بساعات، مع عدد من الأعضاء القياديين في جماعة الإخوان، في إجراء أمني تزامن مع احتدام تظاهرات ثورة 25 يناير، التي استمرت 18 يوما، وفتحت الطريق، لاحقا، أمام "جماعته" لحكم مصر.

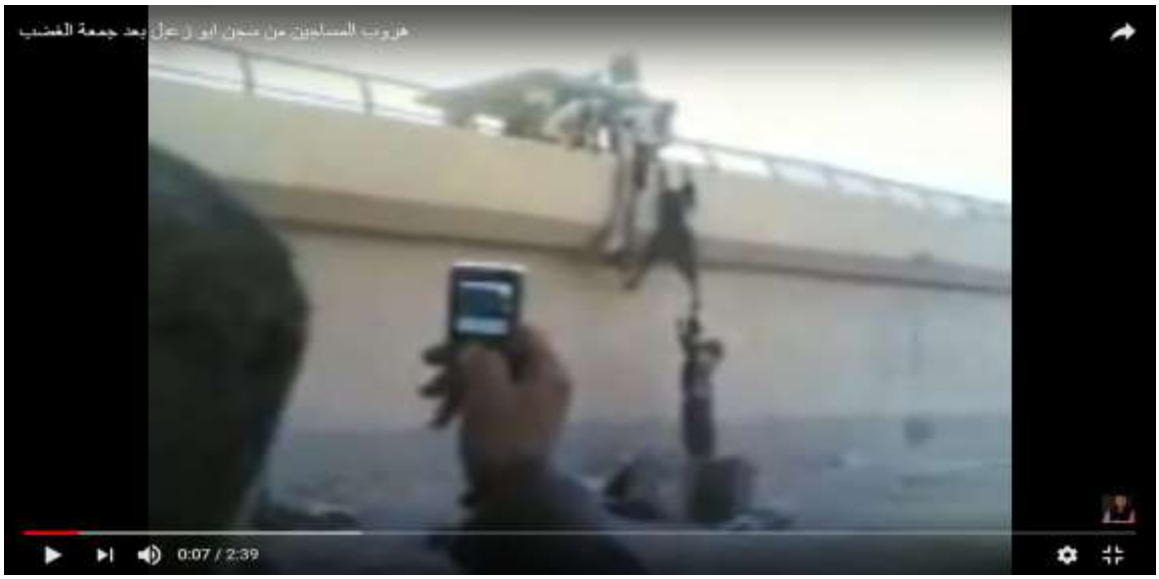

https://youtu.be/59iVq1Pqw4w

الثلاثاء 16 يونيو, 2015 – 14:27 بتوقيت أبو ظبي

تعود وقائع قضية اقتحام السجون إلى الأيام الأولى للثورة المصرية عام 2011، حين هرب محمد مرسي، وكان وقتها مجرد قيادي في جماعة الإخوان المسلمين، من سجن وادي النطرون، شمال غرب القاهرة، مع أعضاء قياديين آخرين. وكان مرسي قد أوقف قبل هروبه من السجن بساعات، مع عدد من الأعضاء القياديين في جماعة الإخوان، في إجراء أمني تزامن مع احتدام تظاهرات ثورة 25 يناير، التي استمرت 18 يوما، وفتحت الطريق، لاحقا، أمام "جماعته" لحكم مصر.

✓ شاهد بقضية وادي النطرون: عناصر من حماس وحزب الله نفذت اقتحام السجون أثناء ثورة يناير[30]

19 مايو 2014

أكد وكيل الإدارة العامة لسجون المنطقة المركزية سابقا، شاهد الإثبات في وقائع اقتحام السجون إبان ثورة يناير اللواء شوقي محمود الشاذلي - أن وقائع اقتحام السجون تمت وفقا لمخطط محكم، شاركت في وضعه وتنفيذه عناصر من حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وتنظيم حزب الله اللبناني، وبعض الجهاديين المتشددين من بدو سيناء، وعناصر من جماعة الإخوان. وأضاف أنهم قاصدين من وراء ذلك تهريب عناصر شديدة الخطورة وقيادات الإخوان المعتقلين، وإحداث حالة من الفراغ الأمني في البلاد وضرب جهاز الشرطة المصرية، حتى يتمكنوا من تنفيذ مخطط إسقاط الدولة المصرية والتعدي على سيادتها وأراضيها ومنشآتها وأمنها ومواطنيها وزعزعة الاستقرار الأمني داخل البلاد. جاء ذلك خلال جلسة استكمال الاستماع إلى أقوال شهود الإثبات بقضية اقتحام السجون المصرية إبان ثورة 25 يناير 2011، والمعروفة إعلاميا بقضية اقتحام سجن وادي النطرون، والتي يحاكم فيها 131 متهما يتقدمهم الرئيس المعزول محمد مرسي وعدد من قيادات جماعة الإخوان والتنظيم الدولي للجماعة، وعناصر بحركة حماس الفلسطينية وتنظيم حزب الله اللبناني والجماعات الإرهابية المنظمة.

[30] http://akhbarelyom.com/article/558bec000cff13081300ae22/%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B7%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%88%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%86%D9%81%D8%B0%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-1442661104#

لقراءة تفاصيل هذه الموضوعات المثيرة

اضغط الرابط التالي:

تقرير لجنة تقصي الحقائق عن اقتحام السجون أثناء ثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/mfUY9n0njR4

محكمة مصرية تؤكد حكم الاعدام بحق مرسي في قضية "اقتحام السجون"[31]

الرئيس المصري المعزول محمد مرسي في قفص الاتهام في 16 يونيو 2015

[31] SWI - "اقتحام السجون" محكمة مصرية تؤكد حكم الاعدام بحق مرسي في قضية swissinfo.ch
360

أكدت محكمة جنايات القاهرة الثلاثاء حكم الإعدام بحق الرئيس الاسلامي السابق محمد مرسي في القضية المعروفة اعلاميا باسم "اقتحام السجـــون."
كما أكدت المحكمة كذلك عقوبة الاعدام بحق خمسة اخرين من مسؤولي الاخوان المسلمين المحبوسين على ذمة القضية بينهم المرشد العام للجماعة محمد بديع وسعد الكتاتني رئيس البرلمان في عهد مرسي والقيادي المعروف عصام العريان.
وفي واشنطن، ندد البيت الابيض بهذه الاحكام التي اعتبرها "مسيسة"، في انتقاد حاد لمصر.
وصرح المتحدث باسم البيت الابيض جوش ايرنست "نشعر بالقلق العميق من الاحكام المسيسة التي اصدرتها محكمة مصرية بحق الرئيس السابق مرسي وعدد اخر" من المتهمين.
كما أعرب الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن الخشية ازاء ان يكون لهذه الاحكام "تأثير سلبي على افاق الاستقرار في مصر على المدى الطويل"، داعيا إلى اجراء "محاكمات عادلة."
بدوره، ندد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بالحكم، واصفا اياه بانه "مجزرة ضد الحقوق الاساسية والحريات"، ومشددا على انه "من الضروري من اجل السلم الاجتماعي واعادة الاستقرار إلى مصر منع تطبيق الحكم بالإعدام الصادر بحق مرسي" داعيا المجموعة الدولية إلى "التحرك."
من جهتها، رأت منظمة العفو الدولية ان الاحكام عبارة عن "مهزلة قضائية" تؤكد مدى "فشل وعجز النظام القضائي المصري."
بدورها قالت منظمة هيومن رايتس ووتش ان المحاكمة "تبدو مدفوعة بأسباب سياسية" والاحكام الصادرة عنها "مستندة بشكل حصري تقريبا إلى إفادة مسؤولين أمنيين."

وفور النطق بالحكم وضع مرسي قبضتيه فوق بعضهما ولوح بهما في اشارة إلى احتفاظه بصلابته.
وحوكم في القضية 129 متهما بينهم 27 محبوسين و102 متهما هاربين بينهم اعضاء في حركة حماس الفلسطينية وفي حزب الله اللبناني.
وقضت المحكمة غيابيا بإعدام أكثر من 90 من المتهمين الهاربين بينهم الداعية يوسف القرضاوي الذي تتهمه السلطات المصرية بانه من قيادات جماعة الاخوان المسلمين.
وأصدرت المحكمة احكاما غيابية بالسجن لمدد تصل إلى 3 سنوات على تسعة متهمين فارين ضمنهم القيادي في حزب الله المعروف باسم سامي شهاب.
يشار إلى ان هذه الاحكام قابلة للطعن.
ونسب إلى مرسي والمتهمين الاخرين ارتكاب عدة جرائم بينها اقتحام ثلاثة سجون مصرية هي المرج وابو زعبل في القاهرة ووادي النطرون في محافظة البحيرة (شمال) بعد ثلاثة ايام من اندلاع ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 و"الاعتداء على المنشآت الأمنية" وقتل والشروع في قتل رجال شرطة ومسجونين اثناء عملية اقتحام السجون.
من جانبها، اعتبرت جماعة الاخوان المسلمين الاحكام الصادرة اليوم "هزلية" و"محض هراء."
ودعت الجماعة في بيان على موقع فيسبوك "شرفاء الوطن لهبة شعبية يوم الجمعة القادمة هبة ضد أحكام الإعدام والاعتقال والاختطاف والاخفاء القسري، هبة ضد المجرم عبد الفتاح السيسي الفاشي وعصابته."
وعقدت المحكمة في اكاديمية للشرطة في ضاحية التجمع الخامس (شمال شرق القاهرة) وسط حراسة امنية مشددة. وظهر مرسي بلباس السجن الازرق في قفص زجاجي عازل للصوت منفصل عن قفص اخر أكبر ظهر فيه قرابة 20

متهما اخر بلباس السجن الازرق والابيض والاحمر الخاص بالمحكومين بالإعدام في مصر.
وكان مرشد الاخوان محمد بديع في زي السجن الاحمر مع قياديين اخرين والجميع يهتفون "يسقط يسقط حكم العسكر" قبيل دقائق من بدء المحاكمة، بحسب صحافي من فرانس برس حضر الجلسة.
وكانت المحكمة نفسها اصدرت قبل ظهر الثلاثاء حكمها في قضية أخرى يحاكم فيها مرسي وأخرين من قيادات الاخوان بتهمة التخابر مع حركة حماس وحزب الله وإيران.
وقررت معاقبة نائب المرشد العام للإخوان المسلمين خيرت الشاطر واثنين اخرين من قيادات الجماعة هما محمد البلتاجي واحمد عبد العاطي بالإعدام وجميعهم محبوسين بعد ان دانتهم بالاتهامات نفسها.
كما قررت المحكمة معاقبة مرسي و16 اخرين محبوسين على ذمة القضية بالسجن المؤبد (25 عاما).
وكان 36 متهما احيلوا للمحاكمة في هذه القضية بينهم 13 فارين قضت المحكمة بمعاقبتهم جميعا بالإعدام بينما توفي أحد المتهمين في السجن اخيرا.
وقضت المحكمة بسجن متهمين اثنين اخرين سبع سنوات وهما محمد رفاعة الطهطاوي الذي كان رئيسا لديوان رئيس الجمهورية في عهد مرسي واسعد الشيخة الذي كان مساعده.
وقال القاضي شعبان الشامي انه ثبت للمحكمة ان المتهمين "تخابروا مع من يعملون في منظمة اجنبية خارج البلاد التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وجناحها العسكري حركة المقاومة الاسلامية حماس بهدف القيام بعمليات ارهابية في مصر وضد ممتلكاتها ومؤسساتها وموظفيها ومواطنيها بغرض اسقاط الدولة وصولا لاستيلاء جماعة الاخوان المسلمين على الحكم."

كما تابع ان المتهمين "سلموا لدولة اجنبية، الحرس الثوري الايراني، العديد من التقارير الامنية السرية كما أفشوا اليها سرا من اسرار الدفاع عن البلاد."
وقبل اعلان الاحكام قال القاضي الشامي ان "المحكمة لم تجد سبيلا للرأفة او مستعدا للرحمة بالمتهمين."
واضاف ان "المحكمة انتهت إلى اثبات ارتكاب المتهمين للجرائم المسندة إليهم ولا تعول على انكارهم وتعده دربا من دروب الدفاع ومحاولة للإفلات من العقاب وتبعاته القانونية."
واكد محامي المتهمين عبد المنعم عبد المقصود لفرانس برس انه "سيطعن في الاحكام كلها" باستثناء تلك الصادرة ضد مرسي لأنه "ينتظر قرارا منه بهذا الشأن."
وردا على سؤال عما إذا كانت هذه الاحكام متوقعة، قال عبد المقصود بوجوم "لا تعليق على الحكم لكن كل شيء متوقع في ظل المناخ السياسي" الراهن.
وبموجب القانون، فان اي حكم بالإعدام يحال تلقائيا إلى محكمة النقض للنظر فيه قبل تنفيذه.
وبعد اطاحة الجيش لمرسي في يوليو 2013 شنت السلطات حملة قمع دامية ضد انصاره الذين يخضعون لمحاكمات جماعية سريعة شملت عشرات احكام الاعدام ووصفتها الامم المتحدة بأنها "غير مسبوقة في التاريخ الحديث."
لكن هذه الحملة امتدت لاحقا لتشمل التيارات العلمانية المعارضة للإسلاميين.
وتتهم منظمات حقوقية السلطات المصرية باستخدام القضاء كأداة لقمع المعارضة الاسلامية والعلمانية على حد سواء.

وصنفت الحكومة المصرية جماعة الاخوان المسلمين "تنظيما ارهابيا" في ديسمبر 2013، كما تتهمها بالوقوف خلف اعمال العنف في البلاد لكن الجماعة تقول انها تلتزم السلمية.

وحل القضاء حزب الاخوان كما صدرت احكام قضائية تمنع المنتمين له بالترشح في الانتخابات المقبلة.

ويحاكم مرسي في قضيتين اخريين هما التخابر مع قطر واهانة القضاء التي بدأت في 23 مايو الفائت.

وكان حكم على مرسي الشهر الماضي بالسجن 20 عاما بتهم "استعراض القوة والعنف واحتجاز وتعذيب" متظاهرين في العام 2012.

https://youtu.be/g3_u0n-gcy4

المبحث الرابع

ماذا بقي من ثورة 25 يناير 2011 ؟

https://youtu.be/LCh0susQx4A

https://youtu.be/g4PeuvcRt00

https://youtu.be/BhEBZ6fdrhU

راي صفوت الشريف في ثورة 25 يناير ! ! !

https://youtu.be/BdeLGASWtDY

1. هل انتهت ثورة 25 يناير بتخلي مبارك عن منصبه؟

خمس سنوات علي رحيل مبارك: ماذا حدث للثورة المصرية؟[32]

من دراسة للدكتور زياد عقل 19-2-2016*

مرت منذ ايام قليلة الذكرى الخامسة لرحيل حسني مبارك عن حكم مصر، أو تخليه عن منصب رئيس الجمهورية كما جاء في البيان الذي ألقاه عمر سليمان في 11 فبراير 2011، وكان رحيل مبارك مطلباً رئيسياً من مطالب ثورة 25 يناير.

وقد ذهب الكثير من متابعي الشرق الأوسط بشكل عام، ومصر بشكل خاص، لاستنتاج أن رحيل مبارك يُعد بمثابة نجاح لثورة 25 يناير في تحقيق مطالبها بإنهاء مرحلة من الفساد والقمع والسُلطوية امتدت على مدى ثلاثين عاماً.

وفي نفس الوقت، ارتفع سقف التوقعات فيما يتعلق بدخول مصر مرحلة من التحول الديمقراطي الفعلي في أعقاب تحرك شعبي استطاع أن يتصدى لمحاولات اجهاضه وأن يجمع بين طياته تحالف عريض من قوى سياسية واجتماعية متنوعة.

ولكن بعد مرور خمسة أعوام علي رحيل مبارك، يُشير الواقع السياسي في مصر إلى أن هذه التوقعات لم تتحقق على أرض الواقع، ولم تُترجم لسياسات مؤسسية قادرة على إحداث تحول نوعي في بنية النظام السياسي المصري.

بل في واقع الأمر، اتخذت مصر خطوات بعيدة عن الديمقراطية بمفهومها الفعلي القائم على المشاركة والإجماع من خلال التنوع والاختلاف وإفساح المجال للتعددية السياسية في ظل سياسات تدعم الشفافية وآليات تضمن المحاسبية.

---

[32] http://acpss.ahram.org.eg/News/5475.aspx

ولجأت مصر في المراحل المختلفة التي تلت ثورة يناير، سواء مرحلة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو مرحلة حكم محمد مرسي أو مرحلة ما بعد 30 يونيو، إلى عملية سياسية مؤسسية في ظل غياب البنية الأساسية للديمقراطية، وبالتالي كانت المحصلة النهائية لهذه العملية المؤسسية هي إعادة إنتاج النخب السياسية التي عرفتها مصر على مدار عقود طويلة، سواء التيار الإسلامي في 2011 و2012، أو رموز نظام مبارك ورجال الدولة ..

لقراءة الدراسة بالكامل اضغط الرابط التالي:

دراسات حول ثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وائل غنيم يبكي شهداء الثورة ! ! !

https://youtu.be/2Xaf68RcFes

https://youtu.be/kulyrFS7gAk

2. 25 يناير . . . ماذا بقي من الثورة المصرية؟[33]

في يوم #25_يناير من كل عام، يستعيد المصريون لحظات تاريخية مرت بهم. يحتفلون في هذا اليوم بعيدين: عيد الشرطة المصرية التي تصدى رجالها ببسالة عام 1952 لقوات الاحتلال الانكليزي بمدينة الإسماعيلية. وذكرى ثورة الشعب المصري عام 2011 التي دفعت الرئيس الأسبق محمد #حسني مبارك إلى التنحي عن منصبه خلال 18 يوما، بعدما ظل متشبثا بالسلطة لنحو 30 عاما.

ومثلما يبدو الاحتفال بعيدين في ذات اليوم أمراً فريدا، فإن السجالات التي تدور حول "ثورة 25 يناير" وما تبقى منها، وما تحقق من أهدافها، لا تخلو من الخصوصية والاستثناء. فالبعض يراها تتقدم، وتحقق أهدافها، والبعض الآخر يراها مختطفة، ومجهضة، وتأتي الآراء غالبا، حسب موقف صاحبا من السلطة الحاكمة حاليا. وما بين هذا وذاك، تتجلى مشاهد عالقة في الأذهان، وموثقة بالصورة ومقاطع الفيديو، لا يمكن إنكارها، أو نفي أنها أصدق ما تبقى من هذه الحدث السياسي والاجتماعي الفريد من نوعه .

ماذا تبقى؟

تحل الذكرى السابعة ل "ثورة 25 يناير"، اليوم، مع تجدد النقاشات حولها. وفي الوقت الذي يرى ناشطون ومعارضون أن الثورة "سرقت وأجهضت"، يقول آخرون

[33] https://www.annahar.com/article/741233-25-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%A8%D9%82%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9

ووسائل إعلام محسوبة على السلطة الحاكمة إن أهداف الثورة تتقدم بثبات، وتتحقق.

ولا يزال رجل الأعمال المصري البارز نجيب ساويرس يرى أن "25 يناير ثورة حرةً نقية رغم سرقتها، واستغلالها وتبعاتها... رغم أنف الكارهين"، حسب تدوينه له على صفحته الشخصية بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر".

ويقول محمد أبو الغار، الطبيب والكاتب الصحافي أن بعض أهداف الثورة لم تتحقق كاملة، لكن بعضها تحقق فعلاً. ويناقش في مقال تحت عنوان " في ذكرى (25 يناير): لماذا لم تحقق أهدافها؟" في صحيفة "المصري اليوم" الأسباب التي أدت إلى عدم تحقق أهداف الثورة كاملة، ويقول: "25 يناير مثلها مثل كل الثورات الكبرى في التاريخ لم تحقق أهدافها بالكامل، ولكنها بالتأكيد حققت بعضاً منها. ولْنتذكر أن أعظم ثورة في التاريخ، وهي الثورة الفرنسية، حققت أهدافها بعد عدد كبير من السنوات، وانتشرت أفكارها لتغطى القارة الأوروبية ولتنتشر في العالم كله".

ويقول أحمد حسن، مساح أحذية: "اضطررت إلى بيع مسبك الحديد الذي كنت أملكه بعد قيام الثورة، وحالة الفوضى التي أعقبتها، وتوقف العمل لأسابيع. ومع هذا لست نادماً، فقد أسقطت في المقابل نظاماً فاسداً، وأرى أن 25 يناير أعظم ما حدث لنا في مصر، أنا لست حزيناً على قيامها، ولكنني حزين على ما آلت إليه الأمور".

وترى "بوابة روز اليوسف" الإخبارية أن الثورة تتقدم، وأهدافها تتحقق، على اعتبار أن مطالب الثورة تتلخص في "عيش... حرية... عدالة اجتماعية". ويشير الموقع الإخباري القومي في تقرير صحافي له إلى أن الحكومة أنجزت ما يقارب من 500 ألف وحدة إسكان اجتماعي منخفض التكاليف، ونفذت العديد من المشروعات العمرانية، إضافة إلى مشاريع التكافل الاجتماعي التي توفر دعماً نقدياً للفئات الأكثر فقرا". وأشارت إلى حملة علاج "فيروس سي" الذي تحتل مصر مركزا متقدما في الإصابة به، إضافة إلى برنامج التأمين الصحي الذي يستهدف تغطية قطاعات واسعة من المواطنين.

ونشرت صحيفة "أخبار اليوم" تقريرا تحت عنوان "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. الثورة تحقق أهدافها"، تشير فيه إلى أن العديد من أهداف الثورة تحقق، معتبرة أن الحرية ايضاً تشهد تقدما، ولكن استخدامها بشكل خاطئ قد يؤدي إلى مشكلة، خاصة في ظل مواجهة مصر أخطارا أمنية محدقة.

الإرهاب

ويشكل خطف جماعة "الإخوان المسلمين" وحلفائهم من تيارات الإسلام السياسي للثورة، نقطة تحول فارقة أسهمت في تغيير مسار الثورة، خاصة في ظل ضعف التيارات والأحزاب المدنية، نظراً لتسامح نظام مبارك مع الجماعة مقارنة بالتيارات المدنية التي لم تكن تحظى بحرية الحركة ذاتها على الأرض.

وعلى الرغم من إسقاط حكم الجماعة في ثورة 30" يونيو" (حزيران) 2013، إلا أن وصولها إلى السلطة مكنها من تهريب كميات هائلة من الأسلحة، تقدر بملايين القطع والذخائر، كما مررت بضعة آلاف من المقاتلين عبر الحدود المصرية مع ليبيا، والسودان، وقطاع غزة، وفق ما أكده محللون، وقد شنوا

آلاف الهجمات على قوات الجيش والشرطة ودور العبادة، في أعقاب الإطاحة بالجماعة.

وما زالت القوات المسلحة والشرطة المدنية يخوضان مواجهات دامية مع جهاديين في شمال سيناء، والصحراء الغربية، ومناطق متفرقة من البلاد. ويقول خبراء إن هؤلاء المقاتلين مناصرون للإخوان المسلمين أو متعاطفون مع الجماعة، ويتم تحريكم بيد دول داعمة لـ "الإخوان المسلمين" بهدف الإطاحة بالنظام الحاكم في مصر. وكثير من القيود التي تفرضها السلطات المصرية على الحريات حاليا تعزى في الغالب إلى الحرب على الإرهاب، والظروف الأمنية الطارئة التي تمر بها البلاد، بما ذلك قانون الطوارئ المثير للجدل.

ذكريات "التحرير"

ومن بين ما تبقى من الثورة، ذكريات المواطنين الذين نزلوا إلى ميدان "التحرير"، الذي صار رمزا للثورة المصرية. وغالبا ما يعرضون صور تلك الأيام على صفحاتهم الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي.

ومن أبرز ملامح "25 يناير "بشكل عام، المستشفيات الميدانية التي كانت تضم أطباء متطوعين يقومون بإسعاف الجرحى والمصابين، وعلى بعد أمتار من هذه المشاهد المحزنة، كانت تقام معارض للفنون والرسوم الكاريكاتورية الساخرة، وكان "التحرير" يعج باللافتات التي تحمل عبارات كوميدية ساخرة. ومن أشهر هذه اللافتات التي رفعها متظاهرون، وما زالت صورها ومقاطع الفيديو الخاصة بها متاحة على الإنترنت: "أرحل يا مبارك ايدي وجعتني"، وأخرى يحملها شاب ذو شعر طويل "أنجز عايز أروح أحلق"، وأخر "أرحل عايز اتجوز" .كما لجأ المتظاهرون إلى اعمال كوميدية محدودة الإمكانيات للترفيه عن أقرانهم، واعتمدوا على الارتجال، والسخرية في هتافاتهم، حتى في أشد

وأخطر اللحظات التي واجهتم خلال الثورة، مثل الهجمات التي كان يشنها "بلطجية" على تجمعات المتظاهرين، وخيام المعتصمين في ميدان التحرير.

https://youtu.be/HKduMkStbVs

https://youtu.be/t-7aWRVp98A

المبحث الخامس

ماذا قال رؤساء العالم عن

الثورة المصرية في 25 يناير 2011 ؟

https://youtu.be/pUD4O-qqwP0

https://youtu.be/UGd56GFyApg

https://youtu.be/94InN55Sjaw

https://youtu.be/CwmgwkYkVwY

https://youtu.be/mxZulGb1DPA

https://youtu.be/eqliWRea-4Y

1. ثورة مص في عيون زعماء العالم[34]

جرت العادة أن تلجأ الدول والمؤسسات الكبرى إلى حملة علاقات عامة ضخمة وواسعة النطاق، لتصحيح الصور النمطية المأخوذة عنها لدى الشعوب الأخرى أو جمهورها.. بيد أن ثورة 25 يناير 2011 نجحت في تصحيح صورة الشعب المصري على طريقة الصدمات المباشرة السريعة.. وبدون حملة علاقات عامة، وما تتطلبه من تخصيص أموال طائلة لتحقيق ذلك الهدف المنشود.

وتظل شهادات وأقوال زعماء وقادة العالم، وكذا قادة الراي العام محفورة في الأذهان، كشهادات للتاريخ عن تلك الثورة المصرية البيضاء.. وهنا آن لنا رصد أقوال وشهادات قادة دول العالم، وكبار الكتاب والمثقفين والاقتصاديين، والرياضيين، أو حتى المضارين من الثورة، ولاسيما الإسرائيليين.

هكذا تحدثوا عن ثورة الشباب الذي استخدم أحدث وسائل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وسخروها لخدمة ثورتهم التى لم تغير فقط من وجه مصر، بل وجه العالم العربي.. هكذا قالوا عن ثورة 25 يناير. هكذا علقوا على ثورة

[34] http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/14.htm

شعب طالما تاق للديمقراطية، والإطاحة بقانون الطوارئ المعيق والمقيد للحريات العامة، وكذا الانفتاح على العالم الخارجي سياسياً واقتصادياً، وبما يعيد لمصر دورها وريادتها المعهودة، وبما يضعها ايضا في مصاف الدول المؤثرة إقليميا ودولياً.

الرئيس الأمريكي باراك أوباما: "يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كشباب مصر"(14/2/2011) .

مقتطفات من خطاب الرئيس اوباما – 12 فبراير 2011 – "هناك لحظات نادرة في حياتنا, نتمكن فيها من مشاهدة التاريخ أثناء صياغته, وثورة مصر إحدى هذه اللحظات, فالناس في مصر تحدثوا, وصوتهم سمع, ومصر لن تكون أبدا كما كانت."، " المصريون ألهمونا وعلمونا أن الفكرة القائلة أن العدالة لا تتم إلا بالعنف هي محض كذب, ففي مصر كانت قوة تغيير أخلاقية غير عنيفة غير إرهابية, تسعى لتغيير مجرى التاريخ بوسائل علمية."، " الثورة صوتها مصري, إلا أنها تذكر العالم بأصداء ثورات سابقة, أهمها ثورة الألمان على سور برلين, وثورة غاندي الذي قاد شعبه إلى طريق العدالة."، " ستظل كلمة التحرير تذكر المصريين بما فعلوه, وبما ناضلوا من أجله وكيف غيروا بلدهم, وبتغييرهم لبلدهم غيروا العالم ايضا."

https://youtu.be/D4jHP_XYEC8

بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة

"أتيت إلى مصر لتحية الشعب المصري، وتأكيد عون ومساندة الأمم المتحدة للشعب المصري ولثورته السلمية والتي استطاعت أن تجنى ثمارها من خلال التعديلات الدستورية."

سيلفيو بيرلسكوني رئيس وزراء ايطاليا

"لا جديد في مصر فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة" (15/2/2011)

رئيس وزراء بريطانيا

"يجب أن ندرس الثورة المصرية في مدارسنا. "(14/2/2011).

هاينز فيشر رئيس النمسا

"شعب مصر أعظم شعوب الأرض ويستحق جائزة نوبل للسلام".
(15/2/2011).

ستولتنبرج رئيس وزراء النرويج

"اليوم كلنا مصريون"(15/2/2011).

وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون

" ثورة25 يناير تعد لحظة تاريخية، استطاع الشعب المصري من خلالها أن يحطم القيود والمصاعب لتحقيق حلم الديمقراطية... وواشنطن تكن كل التقدير للشعب المصري، وعلى المستوى الشخصي أنا فخورة جدا بما حققه الشباب المصري في ثورة 25 يناير التي أكدت أنها ضربت مثلا استثنائيا في الاحتجاج السلمي غير العنيف. وأن الولايات المتحدة تدعم قيام ديمقراطية كاملة في مصر ذلك البلد العظيم وتريد أن تكون شريكة للنظام الجديد. "

رئيس البرلمان الأوروبي جيرزى بوزيك

" توصف ثورة "25 يناير" في مصر بأنها ثورة "الكرامة الانسانية"."

وزير الخارجية الألماني [فستر فيله]:

أتطلع إلى زيارة مصر والحديث مع الذين قاموا بالثورة." (15/2/2011).

السفير الألماني بالقاهرة

" الثورة المصرية تشبه ثورة وحدة ألمانيا منذ 20 عاماً.. فقد حافظت على كونها سلمية، خاصة بعد خطاب الرئيس مبارك الأخير الذي قال فيه إنه سيبقى في المنصب.. فاتخذ المتظاهرون رد فعل ايجابي واكتفوا برفع الأحذية."(22/2/2011).

الأمين العام لتحالف "أوقفوا الحرب" البريطانية ليندسي جيرمن

"الجميع سعيد بانتصار الثورة في مصر.. والثورة المصرية دفعت الناس إلى النظر في أوضاع بلادهم تحت حكم الدكتاتورية، وجعلتهم يتساءلون: هل التغيير ممكن؟"(20/2/2011).

رئيس المبادرة الإسلامية في بريطانيا محمد صوالحة

"جماهير مصر العظيمة تصنع اليوم التاريخ ليس فقط لشعب مصر، بل للعالم العربي والإسلامي كله.

"نحن نشهد ثورة هي الأكبر في التاريخ العربي، وربما كانت الأعظم في التاريخ كله، حيث تجمع ثلاثة ملايين شخص في مكان واحد ودبروا أمورهم بنظام وسلام. إنها ثورة نظيفة منظمة سلمية"(20/2/2011).

وسائل الإعلام العالمية:

شبكة ((CNNالإخبارية "لأول مرة في التاريخ نرى شعبا يقوم بثورة ثم ينظف الشوارع بعدها."(12/2/2011).

صحيفة الجارديان" البريطانية:

" 30 ثانية وضعت نهاية حكم استمر 30 عاماً - في إشارة إلى المدة التي استغرقتها كلمة اللواء عمر سليمان النائب السابق للرئيس والذي أعلن تنحي مبارك - ومضت تقول:" مهما يحدث بعد الان، فإنها بالفعل لحظة تاريخية مهمة، فقد أعادت ترسيخ مكانة مصر كقائدة للعالم العربي والشعب المصري في الصميم الأخلاقي لهذا العالم."(12/2/2011).

صحيفة ديلي تليجراف البريطانية:

"قوة الشعب تصنع التاريخ في مصر." (13/2/2011) صحيفة الجارديان البريطانية - في موضع آخر- " إنها أعظم ثورة في التاريخ البشرى بأكمله ..أعظم من الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية."

الكاتب البريطاني الشهير "روبرت فيسك "

قال في مقال بعنوان "رحيل طاغية ونشوة شعب "لـ "الاندبندنت:» "هب المصريون ونفضوا عنهم خوفهم وطردوا الرجل الذي يحبه الغرب ويعتبره زعيما معتدلا.. نعم ليست شعوب أوروبا الشرقية وحدها القادرة على مواجهة الوحشية وتحديها" وأضاف: "سيعرف هذا الحدث في التاريخ باسم ثورة 25 يناير، وهو اليوم الذي اندلعت فيه الثورة، وسيؤرخ له على أنه اليوم الذي هب فيه شعب مصر". (13/2/2011).

أما عن قادة الراي العام العالمي والعربي:

الروائي البرازيلي الشهير" باولو كويلهو" والملقب بساحر الصحراء

"العالم يتحول للأفضل لان هناك شعوبا تخاطر بأرواحها لجعله أفضل.. شكرا يا مصريين ".. آن لأرواح الشهداء أن تهدأ آن لنا أن نكرم أسرهم ليس أقل من

" نصب" لهم في التحرير.. هم صنعوا المجد لنا هم رسموا المستقبل لأبنائنا بأرواحهم ودمائهم فحق لهم أن يبقوا أحياء عند ربهم وفي قلوبنا."(15/2/2011).

الأديب والمستعرب الأسباني "خوان غويتيسولو"

المصريون شعروا في الميدان بأنهم ملاك مستقبلهم ومصيرهم وعليهم أن يقولوا كفي!"(16/2/2011).

المحللون والمعلقون السياسيون في شتى أنحاء العالم

" ثورة 25 يناير 2011 ثورة بلا قائد، انضمت إلى صفوفها على الفور جماهير غفيرة بلا قيادة. ثورة انطلقت من الفضاء المعلوماتي الذي تسبح في مجاله الشبكة المعلوماتية، بكل أدوات اتصالها المستحدثة، وأهمها المدونات والفيس بوك والتويتر."

المرجع الإسلامي العراقي الشيخ حسين المؤيد

"الثورة المصرية فتحت صفحة جديدة في تاريخ الأمة وأعادت ثقة الجماهير بنفسها وبرهنت على أن هذه الأمة حية لم تمت رغم كل محاولات قمعها والفتك بها والايحاء لها بالهزيمة"(17/2/2011).

الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل

- في حواره مع الصحفي والمراسل البريطاني الشهير، روبرت فيسك - " الشعب المصري أصبح أقوى من النظام نفسه."(15/2/2011).

بنك "سي. اي. كابيتال":

"المستثمرون الأجانب ينظرون ايجابياً للتطورات في مصر"(13/2/2011).

رجال مال عرب للشرق الأوسط:

"الثورة أعطت دفعة كبيرة للمناخ الاقتصادي والاستثماري في مصر"

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين:

" نشيد بروح الشباب العربي الذي أثبت أنه قادر على التطوير والإصلاح"

رئيس أركان الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته، جابي اشكنازي

الأحداث في مصر تثبت أنه يتوجب علينا التواضع والحذر في تقديراتنا للعالم العربي. (16/2/2011).

صحيفة "نيويورك تايمز"

"إن عددا كبيراً من الإسرائيليين أبدوا إعجابهم بالثورة المصرية". ونقلت الصحيفة عن بن كاسيت المعلق الإسرائيلي البارز لصحيفة "معاريف" قوله: " الأمل والتفاؤل يتدفقان إلى مصر، شجاعة الجماهير جعلتنا نعجب بالمصريين، لقد استطاعوا الوقوف في وجه الرئيس مبارك، الشعب المصري من أعظم الأبطال، فقد وقفوا في وجه واحد من أقوى الحكام والأكثر كرها في التاريخ الحديث لمصر".

https://youtu.be/tDuD15AzLvM

https://youtu.be/ThvBJMzmSZI

https://youtu.be/1mtdqMf-d1A

المبحث السادس

المنقلبين على ثورة 25 يناير 2011

والقلق على الثورة التي في منتصف الطريق !

1. عندما تتحول «الثورة" إلى «مؤامرة" . . حكايات المنقلبين على 25 يناير[35]

نشر في: الإثنين 25 يناير 2016

الكردوسي خجل من «شجاعة وائل والذين معه" ثم وصفهم بـ«المرتزقة" و«النكسجية". وعبد العظيم عارض مبارك قبل أن يكتشف «المؤامرة القذرة"، ■بكري يرفع شعار «أنا مش معاهم". ومرتضى من «شاركت مع أنقى شباب" إلى "مبحبش 25 يناير"

من الإشادة إلى التشويه، رحلة مر بها عدد من الساسة وأصحاب الراي في تناولهم لثورة 25 يناير، بدأها البعض بإعلان تأييده الضمني لها أو المشاركة فيها، بل والدعوة إليها بطريقة أو بأخرى، وانتهي الحال به في المعسكر المضاد حتى صار من أشد خصومها، بل، ووصل به الحال لوصفها بـ "المؤامرة".

"الشروق" ترصد نماذج لـ "المتحولين سياسيا"، الذين تنقلوا بين معسكر الثورة و"المنقلبين ضدها".

الكردوسي

عامان وبضعة أشهر، مدة ليست بالقصيرة لكنها كانت كفيلة بتحويل أفكار الثورة «الطاهرة النقية" بالنسبة للكاتب الصحفي محمود الكردوسي إلى «مؤامرة"، ومن الخجل أمام ما فعله «وائل والذين معه" في إسقاط نظام مبارك إلى وصفهم بـ "المرتزقة".

لم ينتظر الكردوسي كثيرا حتى أعلن تأييده لثورة 25 يناير «العظيمة"، بحسب وصفه، في مقاله «كابوس.. وانزاح"، المنشور في جريدة «المصري اليوم" بتاريخ 14 فبراير 2011، الذي عبر فيه صراحة عن كراهيته لنظام مبارك الذي أذل المصريين، بل واعتزازه بما فعله شباب يناير في إزاحة النظام عبر نافذة

[35] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25012016&id=e8481258-5699-4d51-ab80-2fe995dfe7fe

التواصل الاجتماعي، كونهم فعلوا ما عجز جيله عنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

شن الكردوسي هجوما شرسا على الثورة في مقاله الشهير «مرتزقة 25 يناير"، المنشور بتاريخ 20 يوليو 2013 في جريدة «الوطن" ليصبح «وائل والذين معه" مجرد شلة من المرتزقة.

ومنذ ذلك، لا يدخر الكردوسي جهدا في الهجوم على «25 يناير" ومن قاموا بها أو اعترفوا بها، وتتنوع ألفاظه التى تحويها مقالاته وحواراته المتلفزة بين النكسجية والمرتزقة، كما يسخِر زاويته «كرباج" في أحيان كثيرة لمهاجمة رموزها وصياغة تعبيرات شديدة اللهجة ضدها.

وعلى الرغم من تأييده الشديد للرئيس عبد الفتاح السيسي، إلا أن عداء الكردوسي لثورة 25 يناير جعله يصطدم بالرئيس نفسه، حينما قال: «حتى لو السيسي قال إنها ثورة فهي برضه مؤامرة!»

حازم عبد العظيم

من «الربيع العربي" إلى «خريفه" مسافة كبيرة قطعها الناشط السياسي حازم عبد العظيم عبر عدة محطات، لتتحول الثورة معه إلى «مؤامرة قذرة" شارك فيها مع المصريين بحسن نية. عبد العظيم شارك في التحضيرات لثورة 25 يناير من خلال الجمعية الوطنية للتغيير، وظل اسمه مرتبطا بميدان التحرير ومعارضة المجلس العسكري طوال 2011، وما لبث أن تحول إلى أحد معارضيها مع وصول جماعة الإخوان للحكم؛ رفضا للحكم الديني تارة، ومدافعا عن نظرية المؤامرة على الدولة وشعبها تارة أخرى.

تغريدات عبد العظيم على حسابه بموقع «تويتر" شكلت جزءا كبيرا من شخصيته خلال السنوات الخمس الماضية، فتبدلت تعبيراته مع تبدل الحالة السياسية، بدء من «الخريف العربي" مرورا بـ«صائد الخرفان" إلى «لف وارجع

تاني". كما شهدت علاقة «عبد العظيم" بثورة يناير تحولات جذرية، حيث عاد مرة أخرى ليكرر اللعبة مع الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ فبعد أن كان مسئولا عن لجنة الشباب في حملته الانتخابية تراجع عن دعمه وأعلن معارضته للرئيس بدعوى أنه يسير على نهج مبارك في أداء حكمه، فضلا عن اتهامه أجهزة الأمن بإفساد ملف الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وعلى الرغم من ذلك، لا يزال عبد العظيم على موقفه في الذكرى الخامسة للثورة التى يراها «مؤامرة داخلية وخارجية"، إلا أنه لم يقلل من شرعيتها من أجل التغيير، أو كما يقول «روح يناير الكامنة في داخل شبابها".

مصطفي بكري

لم تكن ثورة 25 يناير سوى محطة في التاريخ السياسي للنائب الحالي مصطفي بكري، الذي طلب من المتظاهرين في بداية الثورة، الرحيل من الميدان بعد عرض المطالب وإسقاط حكومة أحمد نظيف، إلى أن احتفل في النهاية بإزاحة مبارك من السلطة.

وما إن سقط مبارك حتى بدأ بكري رحلة الاقتراب من المجلس العسكري وشباب الثورة، إلا أنه قرر أن يستكملها وحده برفقة جماعة الإخوان المسلمين بعد عودة الاحتجاجات إلى الميادين ضد ما سمى بـ«حكم العسكر"، قبل أن يستقر بهما الحال سويا تحت قبة البرلمان الأول بعد ثورة 25 يناير. ومنذ ذلك فصاعدا، بات بكري هو ألد أعداء شباب 25 يناير لهجومه المستمر ضد الحركات الشبابية وما وصفها بـ«المؤامرات الخارجية التى تحاك ضد الوطن منذ «جمعة الغضب".

وبحسب تصريحاته الأخيرة، لا يندم بكري على المشاركة في 25 يناير لإطاحتها بنظام فاسد، لكنه يسجل اعتراضه على «المؤامرات" التى بدأت من اقتحام السجون واستمرت مع تشويه القوات المسلحة، حسب تعبيره.

كشف ظهوره الأول تحت قبة مجلس النواب حجم العداء الذي يكنه لثورة 25 يناير، بعدما رفض حلف القسم الدستوري كاملا كونه يتضمن بها، قبل أن يردد على مرأى ومسمع من الجميع «مبحبش 25 يناير".

مواقف مرتضى منصور تتطابق مع هذا الاعتراف الذي لم يستطع أي نائب آخر فعله في المجلس ذاته، وهو المعروف عنه بكرهه لشباب الثورة وحكم جماعة الإخوان، وكذلك روابط الألتراس التى ملأت الميادين بشعارات الثورة في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من هذا العداء الواضح، قال منصور في تصريحات سابقة، إنه شارك في الثورة منذ البداية مع أبنائه لإسقاط نظام مبارك، معترفا بأن الشباب المشاركين بها منذ البداية هم الانقى، قبل أن يحجز تذكرة العودة سريعا إلى محطة آرائه السابقة.

https://youtu.be/AOACHT9gPzg

https://youtu.be/MMa7149g_L4

2. الثورة المصرية في منتصف الطريق [36]

سامح نجيب

الحوار المتمدن - العدد: 3454 - 2011 / 8 / 12 -

لم تتوقف المعارك الفكرية والدعائية حول طبيعة الثورة المصرية وآفاق تطورها ودور القوى المختلفة فيها منذ لحظة اندلاعها. هل هي مجرد بداية تحول ديمقراطي محدود مثل ما حدث في أوروبا الشرقية عام 1989 أم أنها ايضاً حبلى بثورة اجتماعية جذرية؟ هل هي ثورة شباب الطبقة الوسطى من مستخدمي وسائل الاتصال الحديثة أم ثورة شعبية عميقة؟ ما هو دور الطبقة العاملة في الثورة وما تأثير ذلك الدور على طبيعتها؟ كيف شاركت القوى السياسية ومازالت في أحداث الثورة سلباً وايجاباً؟ ما هو دور ومصير القوات المسلحة وبقايا النظام القديم؟ كيف تتفاعل القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع الثورة وكيف تخطط لإجهاضها واستيعابها؟ هناك تنويعة واسعة من الإجابات والأفكار حول كل تلك القضايا تعبر عن مختلف المصالح الاجتماعية والاتجاهات السياسية. وهذا الكتيب الصغير يمثل محاولة أولية من منظور اشتراكي ثوري لفهم تطور الثورة المصرية في شهورها الأولى.

مقدمة

تشكل الثورات الكبرى أحداثاً استثنائية في التاريخ البشري. فالتدخل المباشر للجماهير في صناعة التاريخ حدث جلل بكل معاني الكلمة. وهذا بلا شك ما ينطبق على الثورة المصرية التي بدأت في 25 يناير 2011 ومازالت تزلزل بتطوراتها المنطقة العربية، بل والعالم كله. صحيح أن شرارة الثورة جاءت من

---

[36] الثورة المصرية فى منتصف الطريق (ahewar.org)

تونس، لكن اندلاع الثورة المصرية، والتي تقارن من حيث التعبئة الجماهيرية والعمق الاجتماعي بأهم الثورات في تاريخ البشرية مثل الثورة الفرنسية الكبرى 1789 والثورة الروسية 1917 وثورة إيران 1979 وفجرت موجة من الثورات في منطقتنا العربية في اليمن وسوريا والبحرين وليبيا وحركات مناهضة الديكتاتورية في الأردن وعمان والمغرب والجزائر، تمثل بلا شك أحد أهم وأخطر التحديات التي تواجه الامبريالية الأمريكية ورأس المال العالمي في فترة العقود الأربع الأخيرة. وإذا ما وضعنا هذه الثورات في سياق أزمة الرأسمالية العالمية التي بدأت في 2008 ولازالت تتردد أصداؤها في أنحاء العالم، إضافة إلى تعاظم المقاومة الشعبية لإجراءات التقشف في أوروبا، يمكننا أن نؤكد أننا بصدد الدخول في مرحلة من الفرص والتحديات الاستثنائية أمام كل الثوريين الذين يريدون الإطاحة بالعفن الرأسمالي وبناء عالم أفضل.

مصر ليست أكثر البلدان العربية عددا في السكان فحسب، بل تملك ايضا أكبر طبقة عاملة في المنطقة وأكثرها نضالية وخبرة. لذلك فإن مصير الثورة المصرية سوف يلعب دورا حاسما، ليس فقط في تحديد مستقبل الثورة العربية الأوسع، بل وسوف يحدد ايضا نجاح أو فشل الامبريالية الأمريكية ورأس المال العالمي في استيعاب هذا التحدي الرهيب.

وقت كتابة هذه الورقة (مايو 2011) لازالت معارك الثورة المصرية أبعد ما تكون عن الحسم. إننا بصدد عملية ثورية طويلة المدى، تشهد لحظات تقدم ولحظات تراجع، يتخللها فترات من الهجوم الرجعي يواجه بفترات من تعاظم الإضرابات والمظاهرات. أما قوى الرجعية، سواء على المستوى العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والسعودية وإسرائيل) أو على المستوى المحلي (الطبقة الحاكمة المصرية وجنرالات الجيش والجهاز الأمني) فتتوحد من أجل دفع عجلة الثورة إلى الوراء أو على الأقل احتوائها.

لم تتوقف المعارك الفكرية والدعائية حول طبيعة الثورة المصرية وآفاق تطورها ودور القوى المختلفة فيها منذ لحظة اندلاعها. هل هي مجرد بداية تحول ديمقراطي محدود مثل ما حدث في أوروبا الشرقية عام 1989 أم أنها ايضاً حبلى بثورة اجتماعية جذرية؟ هل هي ثورة شباب الطبقة الوسطى من مستخدمي وسائل الاتصال الحديثة أم ثورة شعبية عميقة؟ ما هو دور الطبقة العاملة في الثورة وما تأثير ذلك الدور على طبيعتها؟ كيف شاركت القوى السياسية ومازالت في أحداث الثورة سلباً وايجاباً؟ ما هو دور ومصير القوات المسلحة وبقايا النظام القديم؟ كيف تتفاعل القوى العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع الثورة وكيف تخطط لإجهاضها واستيعابها؟

لقراءة الدراسة كاملة اضغط الرابط التالي:

(alisalmi.com) دراسات حول ثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي

(ida2at.com) لوحات الثورة المصرية: آمال وآلام – إضاءات

3. ضياعٌ في المرحلة الانتقالية: العالم طبقاً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية [37]

Middle East & North Africa 24 April 2012 / 121

الملخص التنفيذي

منذ استلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية (المشار إليه من الان فصاعداً في هذا التقرير بالمجلس العسكري) السلطة بعد الإطاحة بحسني مبارك، فإن أداءه يبعث على الحيرة في بعض الأحيان. امتُدح المجلس في أعقاب الانتفاضة بوصفه حامي الثورة، لكن فيما بعد بات كثيرون ينظرون إليه بوصفه لاعباً رئيسياً في الثورة المضادة. لقد أظهر عناده في الكثير من الأحيان، قبل أن يتراجع فجأة تحت الضغط. إنه يقدر علاقاته القديمة مع واشنطن، التي يتلقى منها مساعدات كبيرة، لكنه بدا مستعداً للمخاطرة بهذه المساعدات عند استهدافه للمنظمات غير الحكومية الممولة أميركياً.

نظراً لاتهامه من قبل الإسلاميين بأنه يسعى لحرمانهم من فرصة الحكم ومن قبل غير الإسلاميين بالدخول في اتفاق سري مع الإخوان المسلمين، فإنه يجد نفسه في أسوأ وضع ممكن يتمثل في التجاذب مع المتظاهرين الليبراليين، من جهة، والتنافس المتوتر مع الإسلاميين، من جهة أخرى.

لا يظهر المجلس العسكري اهتماماً كبيراً بمسائل الإدارة الحكومية، بل يرغب بدلاً من ذلك بحماية امتيازات القوات المسلحة، إلاّ أن سلوكه المتخبط يهدد حتى تلك المصالح. .....

لقراءة التقرير كاملاً اضغط الرابط التالي:

https://documentcloud.adobe.com/link/review?uri=urn:aaid:scds:US:0a3e6585-44a1-4388-b287-18610fleccbe

[37] https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/egypt/lost-transition-world-according-egyp

المبحث السابع

حركة حماس ودورها في ثورة 25 يناير 2011

1. دور حركة حماس في أحداث ثورة 25 يناير 2011[38]

بالمستندات.. صحيفة مصرية تكشف تورط "حماس" في أحداث 25 يناير

بعد حصولها عليها.. قامت الزميلة «اليوم السابع" بنشر نص المراسلات الموجهة من وزارة الخارجية إلى جهاز مباحث أمن الدولة المنحل خلال الـ 18 يوماً من أحداث ثورة 25 يناير 2011، والتي تكشف العديد من المفاجآت والألغاز حول تورط العناصر الأجنبية في الثورة، وهروب قيادات حماس من السجون المصرية، والدور الذي لعبته حركة المقاومة وعناصر القسام في تهريب الأسلحة لداخل مصر، وتفجيرات خط الغاز، وتجسس حركة حماس على الجيش المصري، وقيامها بتركيب كاميرات على الجزء الخاص بها في معبر رفح، لمراقبة التحركات العسكرية المصرية.

وكشفت الخطابات الصادرة من وفاء نسيم مساعد وزير الخارجية الأسبق الموجهة إلى اللواء حسن عبدالرحمن مساعد أول وزير الداخلية رئيس جهاز مباحث أمن الدولة المنحل، ردود الفعل الفلسطينية على التطورات الداخلية في مصر، حيث لم يصدر اي موقف رسمي عن السلطة الوطنية الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية بشأن التطورات الداخلية في مصر، إلا أن اتصال الرئيس عباس بالسيد الرئيس مرتين يدل على الموقف الفلسطيني الرسمي الداعم للسيد الرئيس، وبالنسبة لحركة فتح، اتهم جبريل الرجوب نائب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح أطرافا عربية ودولية لم يسمها بالمشاركة في مؤامرة ضد مصر، منتقدا موقف الولايات المتحدة. وأضافت الخطابات المؤرخة بـ3 فبراير 2011، أنه فيما يتعلق بمواقف الفصائل، قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإصدار بيان وجهت فيه تحية إلى الشعب المصري، وعبرت عن دعمها لخيارات الشعوب، وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن

[38] http://kofiapress.net/pages/print/15820#

الجهة التى أصدرت البيان هي جناح الجبهة المتواجد في دمشق، والذي تتفق سياساته مع السياسات السورية، أما جناح الحركة في غزة فلم يصدر عنه اي بيانات، بينما لم تصدر حركة حماس اي بيان حول الأوضاع في مصر، إلا أن عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني صرح في 30 يناير بأن النظام المصري قد ينهار نتيجة لهذه التطورات، مؤكدا أن حكم حماس في غزة لن ينهار أبدا، وفيما يتعلق بالتغطية الإعلامية الفلسطينية، اقتصر التناول الإعلامي على تغطية خبرية مكثفة للتطورات في مصر في الصحف اليومية، كما حرصت المواقع الإعلامية التابعة لحركة حماس على نقل مواقف حركة الإخوان في مصر بشكل منفصل عن بقية أطراف المعارضة المصرية.

وتضمن خطاب آخر موجه من الخارجية لأمن الدولة في اليوم ذاته، بعرض ما أفاد به مكتب تمثيل مصر في رام الله حول المعلومات المتوافرة بشأن خطة حماس بغزة لدعم مخطط إشاعة الفوضى بمصر لصالح جماعة الإخوان المسلمين على حد قوله، بأن حركة حماس أدخلت منذ مساء الجمعة 28 يناير شحنات من الأسلحة إلى الأراضي المصرية عبرت الانفاق تشمل أسلحة آلية وذخيرة وقذائف آر بي جي، ومدافع نصف بوصة - المضادة للطائرات - بالإضافة إلى أحزمة ناسفة، كما قامت بنقل عشرات من المنتمين للجناح العسكري للحركة، ولفصيل جيش الإسلام إلى داخل الأراضي المصرية عبر الانفاق، حيث تولت بعض الخلايا من القبائل البدوية توفير وسائل نقل لهذه المجموعة، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد القتلى في صفوف قوات الشرطة المصرية في شمال سيناء. وأكد الخطاب، أنه في الأول من يناير 2011 تم رصد قيام حركة حماس بتصنيع ملابس عسكرية مصرية داخل قطاع غزة، تمهيدا لنقلها إلى الأراضي المصرية عبر الانفاق، كذلك تم رصد تهريب حماس لكميات من الأموال السائلة عبر الانفاق إلى الأراضي المصرية، وتوافرت

معلومات حول الاتصالات التى قامت بها حركة حماس مع بعض العناصر البدوية التى قامت باقتحام سجن وادي النطرون 29 /1، وعملت على تهريب سجناء حماس وحزب الله وايصالهم إلى قطاع غزة، كذلك تتواتر معلومات غير مؤكدة حول مشاركة عناصر في عملية الهجوم على سجن وادي النطرون. وأشار الخطاب إلى بعض المعلومات المتوافرة إلى أن هناك مخططا لحركة حماس بالتنسيق مع حركة الإخوان المسلمين لتحريك الجماهير بقطاع غزة إلى خط الحدود مع مصر في حالة شيوع الفوضى في الشارع المصري لدرجة معينة، وتلقى الإشارة من حركة الإخوان المسلمين، ويحول تحرك الجيش المصري منذ يومين إلى خط الحدود وفي المنطقة المحيطة به دون إقدام حركة حماس على تنفيذ مخططها، ولكنها تستمر في تهريب الأسلحة والعناصر المشبوهة. وكشف خطاب آخر مؤرخ بـ7 فبراير 2011 بعرض ما أفاد به مكتب تمثيل مصر في رام الله، نقلاً عن مصادر بالأجهزة الأمنية الفلسطينية حول المعلومات المتوافرة بشأن استغلال حركة حماس للأحداث الجارية في مصر، وأكد على بدء حركة حماس في إرسال مساعدات غذائية عبر الانفاق من غزة إلى البدو في رفح وبعض التجار المتعاونين معهم، وذلك لمواجهة ندرة المواد الغذائية في السوق المصرية، وأشار الخطاب إلى اللقاء الذي عقده فتحي حماد وزير الداخلية في حكومة حماس المقالة مع قيادات الوزارة وبعض قيادات القسام، وذلك لبحث الموقف على خط الحدود، وقد تم نشر قوات أمن مدعومة من كتائب القسام لحفظ النظام، وضمان عدم انعكاس مجريات الأحداث على قطاع غزة، مع التزام القيادة السياسية لحماس بقطاع غزة الصمت إزاء أحداث مصر، وذلك لعدم اتهامها بالتصعيد. وأوضح الخطاب أنه بالنسبة للقيادي ايمن نوفل والذي هرب من سجن أبو زعبل في مصر، فقد قامت عناصر القسام بمساعدته في الاختباء لدى بعض المتعاونين معهم في رفح لمدة يومين، حتى

تم إدخاله إلى القطاع عبر الانفاق، بينما لا تزال حركة حماس مستمرة في تهريب السلاح الخفيف «كلاشينكوف - ذخيرة - قاذفات آر.بى.جى" للبدو في سيناء، وأن الهجوم على مباني أمن الدولة في كل من رفح والعريش تم باستخدام هذه الأسلحة، كما أن التفجير الذي تم لجزء من خط الغاز مع الأردن تم من خلال استخدام المتفجرات المهربة من قطاع غزة بمعرفة حماس، كما شوهدت بعضاً من عناصر حماس التى استطاعت الدخول إلى مصر عبر الانفاق، وقد وصلت للقاهرة في ميدان التحرير، حيث انضمت لعناصر الإخوان المسلمين. وفجرت الخطابات مفاجأة، حيث أشارت إلى تجسس حركة حماس على الجيش المصري، وقيامها بتركيب كاميرات على الجزء الخاص بها في معبر رفح لمراقبة التحركات العسكرية المصرية، كذلك تقوم الحركة بتكثيف مراقبتها للحدود، حيث تخشى من قيام إسرائيل باي تحرك عسكري محتمل لإعادة احتلال محور فيلادلفيا.

❖ حماس «إرهابية واقتحمت السجون واغتالت النائب العام"، لكن هناك حسابات أخرى[39]

كان عزل الرئيس الأسبق، محمد مرسي، شرارة البدء لتوتر كبير في العلاقات بين الحكومة المصرية وحركة حماس.

فبعد 30 يونيو 2013، اعُتقل «مرسي" على خلفية اتهامه في عدة قضايا، كان أبرزها التخابر مع حماس، واقتحام سجن وادي النطرون، وتهريب المعتقلين؛ خلال ثورة 25 يناير.

لكن اتهام حماس نفسها بالتورط في هذه القضية يعود لأيام قليلة فقط، قبل الإطاحة بـ«مرسي" عندما قضت محكمة جُنح الإسماعيلية في 24 يونيو 2013 بإحالة قضية اقتحام السجون للنائب العام.

[39] http://shbabbek.com/show/131916

وعندما طلبت المحكمة من النائب العام أن يخاطب «الانتربول" للقبض على عناصر من «حماس" و«حزب الله" وتنظيم القاعدة شاركوا في الاقتحام؛ كانت توجه اتهامًا صريحا لـ«حماس" بوجود علاقة وبينها وبين هذه الأطراف.

2014 مصر تحظر حركة حماس

لم تمر شهور كثيرة، حتى جاء يوم الرابع من شهر مارس عام 2014، وقضت محكمة الأمور المستعجلة بحظر جميع أنشطة حركة حماس في مصر، وغلق جميع مكاتبها، والتحفظ على أموالها.

الحكم جاء بعد الدعوى الذي رفعها المحامي سمير صبري، وقال إن حماس قد تحولت عن مسارها من دعم القضية الفلسطينية، إلى دعم الإخوان المسلمين وتنفيذ عمليات إرهابية في مصر؛ على رأسها اقتحام سجون وادي النطرون وتهريب المعتقلين.

2015 كتائب القسام جماعة إرهابية

التوتر بين الدولة المصرية وحماس، تصاعد في العام 2015، إلى الحد الذي أصدرت محكمة الأمور المستعجلة قرارا يعتبر أن كتائب عز الدين القسام – الذراع العسكري لحماس . جماعة إرهابية.

الحكم اعتبر ايضا أن كل من ينتمي لهذه الجماعة داخل مصر، سيصنف ضمن العناصر الإرهابية.

القرار جاء بعد عمليات مسلحة استهدفت الجيش المصري في سيناء، منها عملية «كرم القواديس" عام 2014 - والتي اعتبرت العملية الأكثر عنفًا، وراح ضحيتها أكثر من 30 جنديا.

وحمل قرار المحكمة اتهامًا لكتائب عز الدين القسام باستغلال الانفاق للتسلل إلى حدود مصر وتنفيذ عملية "كرم القواديس".

❖ الأمور المستعجلة: حماس جماعة إرهابية

وبعد ثلاثة ايام فقط من هذا الحكم أصدرت محكمة الأمور المستعجلة حكما بإدراج حركة حماس ضمن المنظمات الإرهابية. قضية اقتحام السجون تصبح الاتهام الرئيسي الذي وُجه لحماس، إلى جانب مساعدة أعضاء جماعة الإخوان على الهرب من السجون، والمشاركة في قتل المتظاهرين خلال ثورة يناير.

محكمة الأمور المستعجلة، علقت على الحكم بأن هناك أدلة تثبت هذه التهم بالدليل القاطع، ومن ضمنها تسجيلات وشهادات مسئولين أمنيين.

القرار زاد من حدة التوتر بين الحكومة المصرية وحماس؛ حتى اعتبرت الأخيرة الحكم قد صدر لاعتبارات سياسية، ويعبر عن تغيير جذري في رؤية المقاومة الفلسطينية. ولم تمضِ أكثر من ثلاثة ايام أخرى حتى اتهمت وزارة الداخلية في غزة الجيش المصري، بتعمد إطلاق النار على نقاط تتبع الأمن الفلسطيني.

إلغاء الحكم

ستة أشهر أخرى تالية، وتحديدا في شهر يونيو من العام 2015، كانت كفيلة بأن تتراجع الحكومة المصرية عن قرارها، باعتبار حماس منظمة إرهابية.

وجاء التراجع كنوع من تأكيد مصر موقفها الايجابي للقضية الفلسطينية؛ بعد أن قدمت هيئة قضايا الدولة، طعنا على قرار محكمة الأمور المستعجلة باعتبارها غير مختصة في نظر القضايا التي تتعلق بالمنظمات الإرهابية، وفقا لقانون صدر في فبراير من العام نفسه، وبعد صدور حكم «الأمور المستعجلة" بأيام.

القرار لقي تأييدا من الجانبين المصري والفلسطيني؛ كانت مصر تشدد على دورها الداعم للقضية الفلسطينية، بعد أن تصاعدت نبرات الغضب من جانب حماس، بأن مثل هذه الأحكام، ستعبر تغييرا في سياسات مصر تجاه القضية. لكن الرياح تأتي بما لا تشتهي السفن.

❖ 2015 اتهام حماس باغتيال النائب العام

العلاقة بين الطرفين كادت أن تعرف بعض الهدوء، بعد التراجع عن اعتبار حماس منظمة إرهابية، لولا حادث اغتيال النائب العام. فبعد ستة أشهر فقط؛ وتحديدًا في نهاية شهر يونيو 2015؛ اغتيل النائب العام، هشام بركات في حادث انفجار سيارة مفخخة، استهدفت موكبه بعد خروجه من بيته متوجها إلى عمله.

الحادث الذي هز الشارع والحكومة المصرية على السواء، دفع وزير الداخلية المصري، مجدي عبد الغفار، إلى اتهام حركة حماس بالتخطيط للحادث والتدريب عليه، بالتعاون مع عناصر إخوانية تولت التنفيذ داخل مصر.. قال «عبد الغفار" إن هذا الاتهام مبني على أدلة حقيقية وعلى اعتراف منفذي العملية أنفسهم.

وعندما ننظر إلى تصريحات المتحدث باسم حركة حماس في ذلك الوقت، سامي أبو زهري، فسنرى أن الفترة قبل اغتيال النائب العام، شهدت محاولات جدية لإعادة العلاقات بين الطرفين؛ فقد صرح بأن زيارة الوفد، الذي وصل أمس إلى القاهرة" "تستهدف سماع ملاحظات القاهرة أملاً في بناء علاقات ايجابية مع مصر وتخفيف الضغط على قطاع غزة."وأكد أبو زهري في تصريحات لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية نشرتها اليوم الأحد، أن رئيس

المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل اتصل هاتفياً بمدير جهاز المخابرات العامة المصرية الوزير خالد فوزي طالباً عقد لقاء ثنائي ، وأوضح المتحدث باسم الحركة أن حماس عاشت ضغطاً كبيراً على الحدود مع مصر، وأنها على استعداد لسماع اي ملاحظات من الجانب المصري في سبيل علاقات ايجابية مع مصر. وأضاف أبو زهري أن "حماس لا علاقة لها بالشأن الداخلي المصري"، مؤكداً أن المسؤولين المصريين يدركون ذلك وأن كل الاتهامات الموجهة لحماس لا أساس لها من الصحة.

وتأتي الزيارة بعد ايام من اتهام وزير الداخلية المصري الصريح للحركة بالاشتراك في عملية اغتيال النائب العام المستشار هشام بركات. وأوضح أبو زهري أن الحركة طلبت الزيارة قبل ثلاثة أسابيع من اتهام الداخلية، وذلك لبحث سبل التعاون المشترك مع مصر بما يخدم ما وصفه بالهموم التي تعيشها غزة، نافياً ضلوع الحركة في مقتل النائب العام والتدخل في الشأن الداخلي المصري عن أنه كانت هناك محاولات بين وفد حماس والمخابرات المصرية، لزيارة القاهرة، وتصحيح مسار العلاقات بما يخدم القضية الفلسطينية.

❖ 2017 حماس وقطع العلاقات مع قطر

لم يكن أحد يتوقع أن عام 2017 تحديدا، سيحمل مواقف متباينة تجاه حماس. ففي بداية يونيو 2017 وعندما اشتعلت أزمة قطع العلاقات مع قطر، والدول الأربعة مصر والسعودية والإمارات والبحرين، كانت أحد الانتقادات الموجهة لقطر هي دعم حركة حماس وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وتمويل الجماعات الإرهابية.

وفي الوقت الذي يشير فيه هذا الاتهام إلى احتمال تصاعد التوتر من جديد بين حركة حماس والحكومة المصرية، نجد تصريحا لنائب رئيس حركة حماس، خليل الحياة، بأن العلاقات بين مصر وحماس آخذة في التحسن.

كان الحية «يتأسف" في تصريحه للزج باسم حماس في هذه الأزمة القطرية، والذي قد يضيع مجهود 15 شهرًا سابقا من اللقاءات بين المسئولين من الجانبين، لتطوير العلاقات وإعادة فتح معبر رفح.

تقارير إعلامية كثيرة تحدثت على أنه حتى في ظل الأزمة القطرية فإن هناك الكثير من التفاهمات التي تظهر بين الحكومة المصرية وحماس، بعد أن أدرك الطرفان أن لديهما مصالح أمنية مشتركة، كان على رأسها تأمين حدود مصر ضد تسلل العناصر الإرهابية في وقت تشهد فيه سيناء الكثير من العمليات ضد عناصر متطرفة؛ أما من ناحية حماس، فكانت تأمل في إعادة فتح معبر رفح بما يخدم القضية الفلسطينية وأبناء غزة.

وفي أواخر يونيو الماضي، أسفرت هذه القاءات عن فتح معبر رفح لمرور شاحن محملة بالوقود لحل مشكلة انقطاع الكهرباء بقطاع غزة.

❖ المخابرات المصرية والنصالح مع حماس

بينما كان موقف مصر السياسي من حماس لا يزال محل شكوك؛ نجد قيادات حماس يصرحون بأن المخابرات المصرية قررت أن تقود لقاءات وتفاوض بين الجانبين.

العلاقات تحسنت كثيرا بالفعل؛ ففي 17 سبتمبر 2017، أعلنت الحركة عن إعادة فتح مكتب لحركة حماس بالقاهرة، برئاسة، روحي مشتهي؛ بعد ثلاثة أعوام من حظر أنشطة الحركة في مصر.

وبالنسبة للقضية الفلسطينية، فكانت نتيجة المصالحة بين مصر و«حماس"، أن أعلنت الحركة حل اللجنة الإدارية التي تدير قطاع غزة.

هذا يعني أن «حماس" ستترك إدارة القطاع، للتفاوض مع حركة فتح، لتشكيل حكومة الوفاق وإنهاء الانقسام بين الحركتين، عملا بوثيقة 2011.

وبهذا تتحقق أهداف الوثيقة التي وقعت في مصر ايضا قبل أعوام طويلة من توتر العلاقات بين مصر وحماس. ففي مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، وقعت فتح وحماس على حكومة وحدة وطنية مكونة من أعضاء الحركتين؛ لإنهاء الانقسام الفلسطيني بينهما.

https://youtu.be/147HrplBBi8

المبحث الثامن

توثيق فيديو يلخص أحداث 18 يوم

https://youtu.be/J_IR3XJ1zTw

https://youtu.be/-HGfFyqJMrk

الفصل الرابع

وثائق تاريخية للثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

تنـويـــه

إيماناً من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأهمية التواصل مع الشعب المصري وشباب الثورة ، نؤكد على أن ما حدث مساء أمس وصباح اليوم من توقف لـ (الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة) هو نتيجة عطل فني من قبل إدارة موقع التواصل الإجتماعي (Facebook) وأن كل ما يُشاع عن محاولات لإختراق الصفحة عاري تماماً من الصحة .

والله الموفق

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

أولاً: نصوص خطابات وقرارات مبارك ايام الثورة[40]

1. نص الرئيس حسنى مبارك في خطابه الأول 28 يناير 2011

https://youtu.be/r-2FIXT50nM

ايها الإخوة المواطنون

أتحدث اليكم في ظرف دقيق يفرض علينا جميعاً وقفة جادة وصادقة مع النفس تتوخى سلامة القصد وصالح الوطن لقد تابعت اولا بأول التظاهرات وما نادت به وما دعت اليه كانت تعليماتي للحكومة تشدد عليهم اتاحة الفرصة امامها للتعبير عن اراء المواطنين ومطالبهم ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجة تلك التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها واسفت كل الاسف من ضحايا ابرياء من المتظاهرين وقوات الشرطة لقد دعوت الحكومة لتنفيذ هذه التعليمات وكان ذلك واضحاً في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا فقد بادرت إلى حمايتهم في بداياتها احتراما لحقهم في التظاهر السلمي طالما تم في اطار القانون وقبل ان تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العام

[40] http://egypt-blew.blogspot.com.eg/2013/11/28-2011.html

وتعيق الحياة اليومية للمواطنين ان هذه التظاهرات وما شهدناه قبلها من وقفات احتجاجية خلال الاعوام القليلة الماضية ما كان لها ان تتم لولا المساحات العريضة لحرية الراي والتعبير والصحافة وغيرها من الحريات التي اتاحتها خطوات الاصلاح لأبناء الشعب ولولا ما تشهده مصر من تفاعل غير مسبوق لقوى المجتمع.

انني كرئيس للجمهورية وبمقتضى الصلاحيات التي خولها لي الدستور كحكم بين السلطات أكدت مرارا وسوف اظل ان السيادة للشعب وسوف اتمسك دائما بحقي في ممارسة حرية التعبير طالما تم في اطار الشرعية واحترام القانون ان خيطا رفيعا يفصل بين الحرية والفوضى وانني اذ انحاز كل الانحياز لحرية المواطنين في ابداء آرائهم اتمسك بذات القدر بالحفاظ على امن مصر واستقرارها وبعدم الانجراف بها وبشعبها لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعي ولا يعلم احد مداها وتداعياتها على حاضر الوطن ومستقبله ان مصر هي اكبر دولة في منطقتها سكانا ودورا وثقلا وتأثيرا وهي دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون وعلينا ان نحاذر مما يحيط بنا من امثلة عديدة انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس فلا ديمقراطية حققت ولا استقرارا حفظت.

ايها الاخوة المواطنون

لقد جاءت هذه المظاهرات لتعبر عن تطلعات مشروعة ولمزيد من الاسراع في جهود محاصرة البطالة وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والتصدي بكل حسم للفساد انني اعي هذه التطلعات المشروعة للشعب واعلم جيدا قدر همومه ومعاناته لم انفصل عنها يوما واعمل من اجلها كل يوم لكن ما نعانيه من مشكلات وما نسعى اليه من اصلاحات لن يحققه اللجوء إلى العنف ولن تصنعه الفوضى وانما يحققه ويصنعه الحوار الوطني والعمل المخلص

الجاد إن شباب مصر هو أغلى ما لديها ونتطلع اليهم كي يصنعوا مستقبلها وتربأ بهم ان يندس بينهم لنشر الفوضى ونهب الممتلكات العامة والخاصة واشعال الحرائق وهدم ما بنيناه ان اقتناعي ثابت لا يتزعزع بمواصلة الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي من اجل مجتمع مصر حر وديمقراطي يحتضن قيم العصر وينفتح على العالم لقد انحزت وسوف اظل للفقراء من ابناء الشعب عل الدوام مقتنعا بان الاقتصاد اكبر واخطر من ان يترك للاقتصاديين وحدهم وحرصت على ضبط سياسات الحكومة للإصلاح الاقتصادي كي لا تمضي بأسرع مما يحتمله ابناء الشعب او مما يزيد من معاناتهم ان جهودنا لمحاصرة البطالة واتاحة المزيد من خدمات التعليم والصحة والاسكان وغيرها للشباب والمواطنين تظل رهنا بالحفاظ على مصر مستقرة وامنه وطنا لشعب متحضر وعريق لا يضع مكتسباته واماله لمستقبل في مهب الريح ان ما حدث خلال هذه التظاهرات يتجاوز ما حدث من نهب وفوضى وحرائق لمخطط ابعد من ذلك لزعزعة الاستقرار والانقضاض على الشرعية انني اهيب بشبابنا وبكل مصري ومصرية مراعاة صالح الوطن وان يتصدوا لحماية وطنهم ومكتسباتهم فليس بإشعال الحرائق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة تتحقق تطلعات مصر وابنائها وانما تتحقق تلك التطلعات للمستقبل الافضل بالوعي والحوار والاجتهاد من اجل الوطن.

ايها الاخوة المواطنون

انني لا اتحدث اليكم اليوم كرئيس للجمهورية فحسب وانما كمصري شاءت الاقدار ان يتحمل مسئولية هذا الوطن وامضى حياته من أجلة حرباً وسلاماً لقد اجتزنا معا من قبل اوقاتا صعبة تغلبنا عليها عندما واجهناها كأمة واحدة وشعب واحد وعندما عرفنا طريقنا ووجهتنا وحددنا ما نسعى اليه من اهداف

ان طريق الاصلاح الذي اخترناه لا رجوع عنه فهو ارتداد إلى الوراء ،سنمضي عليه بخطوات جديدة تؤكد احترامنا لاستقرار القضاء واحكامه خطوات جديدة نحو المزيد من الديمقراطية والمزيد من الحرية للمواطنين خطوات جديدة لمحاصرة البطالة ورفع مستوى المعيشة وتطوير الخدمات وخطوات جديدة للوقوف إلى جانب الفقراء ومحدودي الدخل ان خياراتنا واهدافنا هي التي ستحدد مصائرنا ومستقبلنا وليس امامنا من سبيل لتخفيفها سوى بالوعي والعمل والكفاح نحافظ على ما حققناه ونبني عليه ونرعى في عقولنا وضمائرنا مستقبل الوطن ان احداث اليوم والأيام القليلة الماضية القت في قلوب الاغلبية الكاسحة من ابناء الشعب الخوف على مصر ومستقبلها والتحسب من الانجراف لمزيد من العنف والفوضى والتدمير والتخريب وانني متحملا مسئوليتي الاولى في الحفاظ على امن الوطن والمواطنين لن اسمح بذلك ابدا لن اسمح لهذا الخوف ان يستحوذ على مواطنينا ولهذا التحسب ان يلقي بنظامه على مصيرنا ومستقبلنا لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم وسوف اكلف الحكومة الجديدة اعتبارا من الغد بتكليفات واضحة ومحددة للتعامل الحاسم مع اولويات المرحلة الراهنة واقول من جديد انني لن اتهاون في اتخاذ اية قرارات تحفظ لكل مصري ومصرية أمنهم وأمانهم وسوف أدافع عن امن مصر واستقرارها وأمان شعبها فتلك هي المسئولية والامانة التي اقسمت يميناً امام الله والوطن بالمحافظة عليها.

حفظ الله مصر وشعبها وسدد على الطريق خطانا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2. نص خطاب الرئيس محمد حسني مبارك يوم 1 فبراير 2011

https://youtu.be/ITdMvS-JetU

الإخوة المواطنون

أتحدث إليكم في أوقات صعبة تمتحن مصر وشعبها وتكاد أن تنجرف بها وبهم إلى المجهول

يتعرض الوطن لأحداث عصيبة واختبارات قاسية بدأت بشباب ومواطنين شرفاء مارسوا حقهم في التظاهر السلمي تعبيراً عن همومهم وتطلعاتهم سرعان ما استغلهم من سعي لإشاعة الفوضى واللجوء إلى العنف والمواجهة وللقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها

تحولت تلك التظاهرات من مظهر راق ومتحضر لممارسة حرية الراي والتعبير إلى مواجهات مؤسفة تحركها وتهيمن عليها قوي سياسية سعت إلى التصعيد وصب الزيت على النار واستهدفت أمن الوطن واستقراره بأعمال اثارة وتحريض وسلب ونهب واشعال للحرائق وقطع للطرقات واعتداء على مرافق الدولة والممتلكات العامة والخاصة واقتحام لبعض البعثات الدبلوماسية على أرض مصر.

نعيش معاً اياماً مؤلمة وأكثر ما يوجع قلوبنا هو الخوف الذي انتاب الأغلبية الكاسحة من المصريين وما ساورهم من انزعاج وقلق وهواجس حول ما سيأتي به الغد لهم ولذويهم وعائلاتهم ومستقبل ومصير بلدهم.

إن أحداث الأيام القليلة الماضية تفرض علينا جميعاً شعباً وقيادة الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار وتطرح أمامنا ظروفاً جديدة وواقعاً مصرياً مغايراً يتعين أن يتعامل معه الشعب وقواته المسلحة بأقصى قدر من الحكمة والحرص على مصالح مصر وأبنائها.

الإخوة المواطنون

لقد بادرت لتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة تتجاوب مع مطالب شبابنا ورسالتهم وكلفت نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع كافة القوي السياسية حول كافة القضايا المثارة للإصلاح السياسي والديمقراطي وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة واستعادة الهدوء والأمن والاستقرار لكن هناك من القوي السياسية من رفض هذه الدعوة للحوار تمسكاً بأجنداتهم الخاصة ودون مراعاة للظرف الدقيق الراهن لمصر وشعبها.

وبالنظر لهذا الرفض لدعوتي للحوار وهي دعوة لاتزال قائمة فإنني أتوجه بحديثي اليوم مباشرة لأبناء الشعب بفلاحيه وعماله مسلميه وأقباطه شيوخه وشبابه ولكل مصري ومصرية في ريف الوطن ومدنه على اتساع أرضه ومحافظاته.

إنني لم أكن يوماً طالب سلطة أو جاه ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحملت فيها المسئولية وما قدمته للوطن حرباً وسلاماً كما أنني رجل من أبناء قواتنا المسلحة وليس من طبعي خيانة الأمانة أو التخلي عن الواجب والمسئولية.

إن مسئوليتي الأولي الان هي استعادة أمن واستقرار الوطن لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة في أجواء تحمي مصر والمصريين وتتيح تسلم المسئولية لمن يختاره الشعب في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وأقول بكل الصدق وبصرف النظر عن الظرف الراهن انني لم أكن أنوي الترشح لفترة رئاسية جديدة فقد قضيت ما يكفي من العمر في خدمة مصر وشعبها لكنني الان حريص كل الحرص على أن أختتم عملي من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته ومصر عزيزة منة مستقرة وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور.

أقول بعبارات واضحة إنني سأعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية كي يتم اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمي للسلطة بموجب ما يخوله لي الدستور من صلاحيات.

إنني أدعو البرلمان بمجلسيه إلى مناقشة تعديل المادتين 76 و77 من الدستور بما يعدل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية ويعتمد فترات محددة للرئاسة.

ولكي يتمكن البرلمان الحالي بمجلسيه من مناقشة هذه التعديلات الدستورية وما يرتبط بها من تعديلات تشريعية للقوانين المكملة للدستور وضماناً لمشاركة كافة القوي السياسية في هذه المناقشات فإنني أطالب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه في الطعون على الانتخابات التشريعية الأخيرة دون إبطاء.

سوف أوالي متابعة تنفيذ الحكومة الجديدة بتكليفاتها على نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب وأن يأتي أداؤها معبراً عن الشعب وتطلعه للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي ذات السياق فإنني أكلف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره في خدمة الشعب وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم.

كما أنني أطالب السلطات الرقابية والقضائية بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات لمواصلة ملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين فيما شهدته مصر من انفلات أمني ومن قاموا بأعمال السلب والنهب واشعال النيران وترويع الآمنين.

ذلك هو عهدي للشعب خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية أدعو الله أن يوفقني في الوفاء به كي أختتم عطائي لمصر وشعبها بما يرضي الله والوطن وأبناءه،

الإخوة المواطنون.

ستخرج مصر من الظروف الراهنة أقوي مما كانت عليه قبلها وأكثر ثقة وتماسكاً واستقراراً.

سيخرج منها شعبنا وهو أكثر وعياً بما يحقق مصالحه وأكثر حرصاً على عدم التفريط في مصيره ومستقبله.

إن حسني مبارك الذي يتحدث إليكم اليوم يعتز بما قضاه من سنين طويلة في خدمة مصر وشعبها إن هذا الوطن العزيز هو وطني مثلما هو وطن كل مصري ومصرية فيه عشت وحاربت من أجله ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه وعلى أرضه أموت وسيحكم التاريخ علي وعلي غيري بما لنا أو علينا.

إن الوطن باق والأشخاص زائلون ومصر العريقة هي الخالدة أبداً تنتقل رايتها وأمانتها بين سواعد أبنائها وعلينا أن نضمن تحقيق ذلك بعزة ورفعة وكرامة جيلاً بعد جيل. حفظ الله هذا الوطن وشعبه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

3. نص خطاب الرئيس محمد حسني مبارك الأخير يوم 10 فبراير 2011

https://youtu.be/9_06qCKV3bE

بسم الله الرحمن الرحيم

الإخوة المواطنون

الأبناء شباب مصر وشاباتها، أتوجه بحديثي اليوم لشباب مصر بميدان التحرير وعلى اتساع أرضها، أتوجه إليكم جميعا بحديث من القلب، حديث الأب لأبنائه وبناته أقول لكم إنني أعتز بكم رمزا لجيل مصري جديد يدعو إلى التغيير إلى الأفضل ويتمسك به ويحلم بالمستقبل ويصنعه

أقول لكم قبل كل شيء، إن دماء شهدائكم وجرحاكم لن تضيع هدرا، وأؤكد أنني لن أتهاون في معاقبة المتسببين بها بكل الشدة والحسم، وسأحاسب الذين أجرموا في حق شبابنا بأقصى ما تقرره أحكام القانون من عقوبات رادعة.

وأقول لعائلات هؤلاء الضحايا الأبرياء إنني تألمت كل الألم من أجلهم مثلما تألمتم، وأوجع قلبي كما أوجع قلوبكم

أقول لكم إن استجابتي لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هو التزام لا رجعة فيه، وإنني عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذه دون ارتداد أو عودة للوراء.

إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم، وأن مطالبكم هي مطالب عادلة ومشروعة، فالأخطاء واردة في اي نظام سياسي وفي اي دولة، ولكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها في أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها.

وأقول لكم إنني كرئيس للجمهورية لا أجد حرجا أو غضاضة أبدا في الاستماع لشباب بلادي والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم ولن أقبله أبدا أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتي من الخارج، أيا كان مصدرها وأيا كانت ذرائعها أو مبرراتها.

الأبناء شباب مصر الإخوة المواطنون لقد أعلنت بعبارات لا تحتمل الجدل أو التأويل عدم ترشحي للانتخابات الرئاسية المقبلة، مكتفيا بما قدمته من عطاء للوطن لأكثر من 60 عاما في سنوات الحرب والسلام أعلنت تمسكي بذلك، وأعلنت تمسكا مماثلا وبذات القدر بالمضي في النهوض بمسؤوليتي في حماية الدستور ومصالح الشعب حتى يتم تسليم السلطة والمسؤولية لمن يختاره الناخبون في شهر سبتمبر المقبل، في انتخابات حرة ونزيهة توفر لها ضمانات الحرية والنزاهة ذلك هو القسم الذي أقسمته أمام الله والوطن، وسوف أحافظ عليه حتى نبلغ بمصر وشعبها بر الأمان .

لقد طرحتُ رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون، بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه، ويطرح في ذات الوقت إطارا متفقا

عليه للانتقال السلمي للسلطة من خلال حوار مسؤول بين كافة قوى المجتمع وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحتُ هذه الرؤية ملتزما بمسؤوليتي في الخروج بالوطن من هذه الأوقات العصيبة، وأتابع المضي في تحقيقها أولا بأول، بل ساعة بساعة، متطلعا لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها كي ننجح في تحويلها لواقع ملموس، وفق توافق وطني عريض ومتسع القاعدة، تسهر على ضمان تنفيذه قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حوارا وطنيا بناء يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير وكافة القوى السياسية، ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئي في الأراء والمواقف يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه، إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمني محدد تمضي يوما بعد يوم على طريق الانتقال السلمي للسلطة من الان وحتى سبتمبر المقبل.

إن هذا الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدتُ به أمام الشعب ولقد حرصت على أن يأتي تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد، ومن فقهاء القانون الدستوري ورجال القضاء.

وفضلا عن ذلك فإنني إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر في أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتي بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي، وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة.

ولقد تلقيت أمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التي شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة ، وإنني تجاوبا مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات، ومقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفقا للمادة 189 من الدستور، فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هي المواد 76 و77 و88 و93 و189، فضلا عن إلغاء المادة 179 من الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم في وقت لاحق بطلب تعديل المواد التي تنتهي إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعي والمبررات. وتستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة تحقيقا لتداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضمانا لحريتها ونزاهتها، كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة وعضوية أعضاء البرلمان، وتعدل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة 179 من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام ايقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

الإخوة المواطنون

إن الأولوية الان هي استعادة الثقة بين المصريين بعضهم البعض، والثقة في اقتصادنا وسمعتنا الدولية، والثقة في أن التغيير والتحول الذي بدأناه لا ارتداد عنه أو رجعة فيه.

إن مصر تجتاز أوقاتا صعبة لا يصح أن نسمح باستمرارها فيزداد ما ألحقته بنا وباقتصادنا من أضرار وخسائر يوما بعد يوم، وينتهي بمصر الأمر إلى أوضاع يصبح معها الشباب الذين دعوا إلى التغيير والإصلاح أول المتضررين منها.

إن اللحظة الراهنة ليست متعلقة بشخصي، ليست متعلقة بحسني مبارك، وإنما بات الأمر متعلقا بمصر في حاضرها ومستقبل أبنائها .إن المصريين جميعا في خندق واحد الان، وعلينا أن نواصل الحوار الوطني الذي بدأناه بروح الفريق وليس الفرقاء، وبعيدا عن الخلاف والتناحر، كي تتجاوز مصر أزمتها الراهنة، ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه، ولمواطنينا الاطمئنان والأمان، وللشارع المصري حياته اليومية الطبيعية.

لقد كنت شابا مثل شباب مصر الان، عندما تعلمت شرف العسكرية المصرية والولاء للوطن والتضحية من أجله أفنيت عمري دفاعا عن أرضه وسيادته، شهدت حروبه بهزائمها وانتصاراتها، عشت ايام الانكسار والاحتلال وايام العبور والنصر والتحرير أسعد ايام حياتي يوم رفعت علم مصر فوق سيناء، واجهت الموت مرات عديدة طيارا وفي أديس أبابا وغير ذلك كثير، لم أخضع يوما لضغوط أجنبية أو إملاءات، حافظت على السلام، عملت من أجل أمن مصر واستقرارها، اجتهدت من أجل نهضتها، لم أسع يوما لسلطة أو شعبية زائفة أثق أن الأغلبية الكاسحة من أبناء الشعب يعرفون من هو حسني مبارك، ويحز في نفسي ما ألاقيه اليوم من بعض بني وطني.

وعلى اية حال، فإنني إذ أعي خطورة المفترق الصعب الحالي، واقتناعا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولا فوق اي اعتبار وكل اعتبار خر، فقد رأيت تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي تحدده الدستور.

إنني أعلم علم اليقين أن مصر ستتجاوز أزمتها ولن تنكسر إرادة شعبها، ستقف على أقدامها من جديد بصدق وإخلاص أبنائها كل أبنائها، وسترد كيد الكائدين وشماتة الشامتين.

سنثبت نحن المصريين قدرتنا على تحقيق مطالب الشعب بالحوار المتحضر والواعي، سنثبت أننا لسنا أتباعا لأحد، ولا نأخذ تعليمات من أحد، وأن أحدا لا يصنع لنا قراراتنا سوى نبض الشارع ومطالب أبناء الوطن.

سنثبت ذلك بروح وعزم المصريين، وبوحدة وتماسك هذا الشعب، وبتمسكنا بعزة مصر وكرامتها وهويتها الفريدة والخالدة، فهي أساس وجودنا وجوهره لأكثر من سبعة لاف عام. ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر وشعبها، ستعيش هذه الروح فينا ما دامت مصر ودام شعبها، ستعيش في كل واحد من فلاحينا وعمالنا ومثقفينا، ستبقى في قلوب شيوخنا وشبابنا وأطفالنا، مسلميهم وأقباطهم، وفي عقول وضمائر من لم يولد بعد من أبنائنا.

أقول من جديد إنني عشت من أجل هذا الوطن حافظا لمسؤوليته وأمانته، وستظل مصر هي الباقية فوق الأشخاص وفوق الجميع.

مبارك قبل التنحي[41]

كريستيان أمانبور، المراسلة الأمريكية الشهيرة ومذيعة شبكة "سي ان ان"، نشرت صورة لها مع الرئيس الأسبق مبارك كانت في لحظة خاصة، قائلة إنها كانت آخر صحفي يجري مقابلة مع مبارك بينما كان لا يزال في السلطة قبل ايام من التنحي.

---

[41] (elbalad.news) آخر حوار أجراه حسني مبارك قبل التنحي.. صورة وقصتها

4. نص بيان التخلي الذي ألقاه السيد عمر سليمان 11 فبراير 2011

https://youtu.be/HzwAu8f6gG8

ايها المواطنون في هذه الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسنى مبارك تخلية عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الاعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤن البلاد .

والله الموفق والمستعان .

ثانيا: قرارات مبارك أثناء ايام الثورة

1. تعيين اللواء عمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية،[42]

2011/02/04

أدى رئيس المخابرات عمر سليمان اليمين الدستورية نائبا لرئيس الجمهورية مساء السبت، وتجدر الإشارة إلى أن مبارك لم يعين نائبا له منذ توليه السلطة قبل ثلاثين عاما، خلافاً لمن كان قبله. كما كلف الرئيس مبارك أحمد شفيق بتشكيل الحكومة الجديدة.

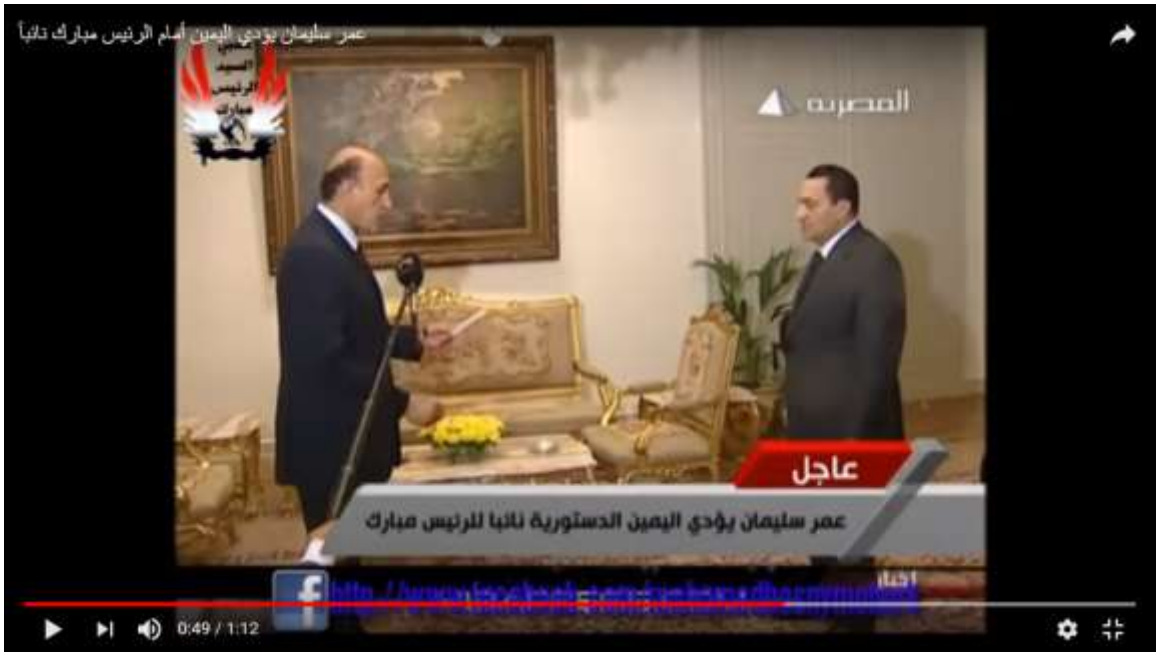

https://youtu.be/mm070uCl83o

أ ف ب - يعد اللواء عمر سليمان الذي عين السبت نائبا لرئيس الجمهورية في مصر والذي شغل حتى الان منصب مدير المخابرات العامة، الرجل الذي يدير منذ سنوات الملفات الحساسة للسياسة الخارجية المصرية وعلى رأسها الملف الفلسطيني-الاسرائيلي.

[42] http://www.france24.com/ar/20110129-mubarak-vice-president-egyptian-intelligence-chief-omar-suleiman-ahmed-shafiq-prime-minister

ويعرف رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان الذي يفضل البقاء في الظل، كيف يحاور ويناور مع اسرائيل وحركة حماس الفلسطينية نظرا لسعة اطلاعه على هذا الملف.

ورعى سليمان العديد من الاتفاقات بين الفلسطينيين والاسرائيليين في الاعوام 2001 و2002 و2005، كما لعب دورا هاما في وقف إطلاق النار بين الدولة العبرية وحركة حماس إثر حرب غزة في العام 2008.

وراجت شائعات في مصر قبل أشهر مفادها ان سليمان قد يكون أحد المرشحين لخلافة مبارك في حال غياب فرضية ترشيح جمال النجل الاصغر للرئيس.

ولد اللواء سليمان المتوسط القامة والأصلع مع شاربين العام 1934 وسط عائلة ميسورة في قنا، صعيد مصر. وهو يرتدي عادة الزي المدني وليس الزي العسكري. وتولى سليمان رئاسة جهاز المخابرات العامة عام 1991.

وقد أنقذ حياة الرئيس مبارك عندما نصحه بان يستقل سيارة مصفحة يأخذها معه إلى اديس ابابا حيث تعرض لمحاولة اغتيال في 22 يونيو 1995 اثناء قمة للدول الافريقية.

ولا ينظر اللواء سليمان إلى الأمور من منظار الكسب الدائم، وخير دليل على ذلك ما حدث في غزة في يونيو 2007 عندما طردت حماس حركة فتح من القطاع الذي كان سليمان اوفد اليه عددا من العاملين معه.

قالت وكالة انباء الشرق الاوسط الرسمية ان رئيس المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان ادي اليمين الدستورية مساء السبت نائبا لرئيس الجمهورية، في حين عين الرئيس حسني مبارك وزير الطيران الفريق أحمد شفيق رئيسا للحكومة.

وهي المرة الاولى منذ تولي الرئيس مبارك السلطة قبل ثلاثين عاما التي يعين فيها نائب لرئيس الجمهورية.

وكان مبارك انتقد مرارا بسبب رفضه تعيين نائب للرئيس خصوصا بعد ان اضطر للغياب عن مصر ثلاثة اسابيع في مارس 2010 اذ أجري في المانيا جراحة لاستئصال الحويصلة المرارية وزائدة لحمية.

ويقوم اللواء عمر سليمان بدور سياسي هام منذ عدة سنوات فهو مسؤول عن جميع ملفات السياسة الخارجية المصرية الحساسة ومن بينها على وجه الخصوص النزاع الفلسطيني-الاسرائيلي.

وكان الرئيس المصري وعد ليلة الجمعة السبت بأجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية من دون ان يحدد ماهيتها. ولم يعرف ما إذا كانت هذه التغييرات ستقنع المتظاهرين الذين يطالبون برحيل مبارك والذين لا يزالون متجمعين في وسط القاهرة. وكان بعض هؤلاء يهتفون "لا مبارك ولا سليمان احنا كرهنا الأمريكان".

ويقضي الدستور المصري بان يتولى نائب رئيس الجمهورية صلاحيات الرئيس إذا ما حال "مانع مؤقت" دون ممارسة الاخير لمهامه.

ويأتي تعيين نائب للرئيس قبل بضعة أشهر من الانتخابات الرئاسية المقرر ان تجري في سبتمبر المقبل.

ولم يعلن مبارك، الذي يحكم مصر منذ 30 عاما، ما إذا كان يعتزم الترشح لولاية سادسة ام لا غير انه يبدو من الصعب بعد انتفاضة المصريين ان يقوم بذلك كما بات من غير المحتمل ان تتحقق طموحات نجله جمال في خلافته.

2. تعيين أحمد شفيق رئيساً للوزراء[43]

وزارة الفريق أحمد شفيق هي الوزارة السادسة عشر بعد المائة في تاريخ مصر والتي لم يتجاوز عمرها بكل تعديلاتها وتغيير مسماها الـ 33 يوماً، بداية من تعيين الرئيس السابق محمد حسني مبارك لرئيسها في يوم 29 يناير 2011 بعد إقالة حكومة الدكتور أحمد نظيف أثناء أحداث ثورة 25 يناير وحتى قبول استقالتها في 3 مارس 2011 من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

https://youtu.be/NgBCEFLI08k

شفيق رئيس وزراء

شفيق في الطائرة إلى مصر بعد مغادرته الإمارات

43

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A3%D8%AD%D9%85%D8%AF_%D8%B4%D9%81%D9%8A%D9%82

3. قرار مبارك بتشكيل لجنة لتعديل المواد التي حددها في خطابه من دستور 1971،[44]

الأربعاء 9 فبراير 2011

أستعرض الرئيس حسني مبارك بحث تطورات الموقف الراهن خلال اجتماع عقده أمس 2011/2/8 بقيادات العمل التشريعي والتنفيذي، وما توصلت اليه اجتماعات الحوار الوطني، بما في ذلك التوافق على تشكيل (لجنة دستورية) تتولي دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور، و(لجنة للمتابعة) تتولي متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه بين أطياف الحوار الوطني.

وقد أصدر السيد الرئيس تعليماته بأن تبدأ كلتا اللجنتين أعمالهما اعتبارا من اليوم، كما وجه إلى إنشاء لجنة ثالثة لتقصي الحقائق.. نزيهة ومستقلة ومحايدة.. من شخصيات مصرية مشهود لها بالنزاهة والمصداقية.. لتتولي تقصي الحقائق حول أحداث الأربعاء الماضي، والتجاوزات المشينة والمرفوضة في حق المتظاهرين.. وما أوقعته من ضحايا أبرياء بين أبناء الوطن.

وقد أكد السيد الرئيس خلال الاجتماع انه يشعر تماما بمصاب عائلات هؤلاء الضحايا.. ويضع نفسه مكان من فقد الأب، أو الأخ، أو الابن، أو الحفيد.. ويعرب لهم جميعا بقلب حزين وموجع.. عن خالص عزائه لهم.. ومواساته للمصابين الأبرياء.. ويتمسك بأن تحيل لجنة تقصي الحقائق ما تتوصل اليه إلي النائب العام.. ليتخذ بشأنه ما يلزم من إجراءات.

نص قرار الرئيس مبارك بتشكيل لجنة دراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية:

أصدر الرئيس حسني مبارك القرار رقم 54 لسنة 2011 بتشكيل لجنة دراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية.

---

[44] http://st-takla.org/General-Knowledge-Articles/06-Government-and-Law/04-Presidential-Speeches/2011-02-09-Amend-Constitutional-Provisions_.html

وفيما يلي نص القرار:

رئيس الجمهورية: -

. بعد الاطلاع على الدستور، وبخاصة المادة 189 منه.

. وعلى البيان الصادر بتاريخ 6 من فبراير سنة 2011 بشأن ما أسفر عنه الحوار الوطني الذي تم بتكليف من رئيس الجمهورية بين نائبه وممثلين للأحزاب والقوي السياسية وبعض من ممثلي شباب 25 يناير.

. وحرصا على إجراء مزيد من الإصلاح السياسي والديمقراطي المنشود وتفعيل ما اتفق عليه أطراف الحوار من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية.

.. قرر..

(المادة الأولى)

تشكل لجنة لدراسة واقتراح تعديل بعض الأحكام الدستورية والتشريعية من أعضاء من السلطة القضائية ومن الخبراء والشخصيات السياسية، برئاسة السيد المستشار الدكتور سري محمود صيام.. رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى وعضوية السادة الآتية أسماؤهم:.

1. المستشار/ كمال محمد محمد نافع . النائب الأول لرئيس محكمة النقض وعضو مجلس القضاء الأعلى.
2. المستشار/ أحمد محمود مكي . النائب الثاني لرئيس محكمة النقض وعضو مجلس القضاء الأعلى.
3. المستشار/ محمد عبد العزيز الشناوي . نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا.
4. المستشار/ ماهر سامي يوسف . نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا.
5. المستشار الدكتور/ محمد أحمد عطية. النائب الأول لرئيس مجلس الدولة.

6. المستشار/ كمال زكي عبد الرحمن اللمعي . نائب رئيس مجلس الدولة.
7. الاستاذ/ الدكتور أحمد كمال أبو المجد- أستاذ القانون الدستوري.
8. الأستاذ الدكتور/ يحيي عبد العزيز الجمل- أستاذ القانون الدستوري.
9. الأستاذ الدكتور/ إبراهيم درويش- أستاذ القانون الدستوري.
10. الأستاذ الدكتور/ محمد حسنين عبدالعال . أستاذ القانون الدستوري.

وللجنة أن تستعين في القيام بمهامها بمن تراه من الخبراء والمتخصصين.

(المادة الثانية)

تتولي اللجنة دراسة واقتراح ما تراه من التعديلات الدستورية للمواد 76-77-88 وغيرها من المواد الأخرى اللازمة لتحقيق إصلاح سياسي وديمقراطي. يلبي طموحات أبناء الشعب في مجال الانتخابات الرئاسية وما يرتبط بها من أحكام، وما تتطلبه التعديلات الدستورية المقترحة من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور ذات الصلة.

(المادة الثالثة)

تضع اللجنة نظام عملها، وتبدأ في مباشرة مهامها اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار، وتقدم خلال قيامها بمهمتها تقارير دورية إلي نائب رئيس الجمهورية.

(المادة الرابعة)

تنتهي اللجنة من مهمتها في ميعاد نهايته آخر شهر فبراير الحالي وترفع إلي نائب رئيس الجمهورية تقريرا بالنتائج التي أسفرت عنها دراساتها واقتراحاتها في شأن التعديلات الدستورية والتشريعية اللازمة، وذلك للعرض علي رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يلزم لطلب تعديل الدستور وفقا لأحكام المادة 189 منه، وللسير في إجراءات إحالة مشروعات القوانين بالتعديلات التشريعية إلى مجلسي الشعب والشورى.

❖ مبارك يناور على الثورة ويشكل لجنة للتعديلات الدستورية وأخرى لتقصي الحقائق[45]

نشر في الدستور الأصلي يوم 08 – 02 – 2011

أكد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية ان الرئيس حسني مبارك أبدى ترحيبه باجتماعات الحوار الوطني مع كافة القوى السياسية بما في ذلك شباب 25 يناير وما خلص إليه الحوار من توافق مبدئي في الآراء والمواقف فيما كلفه الرئيس مبارك بمواصلة اجتماعات الحوار الوطني وتلقى تقارير اللجان الثلاثة المشار إليها وإحاطة سيادته بما تتوصل إليه أولا بأول .

وقال الرئيس مبارك ان الوفاق الوطني يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة الراهنة وشدد على ضرورة مواصلته والانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه إلى خريطة طريق واضحة بجدول زمني محدد تمضي بمصر على طريق الانتقال السلمي والمنظم للسلطة في إطار احترام الشرعية الدستورية.

وتنفيذا لما تم التوافق عليه بين أطراف الحوار فقد وقع الرئيس الثلاثاء قرارا جمهوريا بتشكيل (اللجنة الدستورية) التى ستضطلع بتناول التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية مصاحبة.

كما أصدر مبارك تعليماته لرئيس مجلس الوزراء لتشكيل (لجنة المتابعة) التى ستضطلع بمتابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه بين أطراف الحوار الوطني، مع تعليمات موازية بتشكيل لجنة ثالثة لتقصى الحقائق حول أحداث ومواجهات "الأربعاء" الماضي.. وإحالة ما تتوصل إليه إلى النائب العام ليتخذ بشأنه ما يلزم من إجراءات،

---

[45] http://www.masress.com/dostor/36013

ثالثاً: البيانات والإعلانات الدستورية التي أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة ايام الثورة[46]

البيان الأول

https://youtu.be/yPJouUu1YTo

البيان الثاني

https://youtu.be/pg8uF2QGsi0

46

https://www.marefa.org/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A_%D8%A3%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A1_%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9_2011

البيان الثالث

https://youtu.be/N96icosDGvY

البيان الرابع

https://youtu.be/SIhUqnHp4Tw

البيان الخامس

https://youtu.be/ZqB1OHsiBEk

تعيين دكتور عصام شرف رئيساً لمجلس الوزراء

https://youtu.be/6PnzSYDjffA

https://youtu.be/eSSwPcDwaos

بيان لجنة تعديل الدستور

قرر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في القرار رقم واحد لسنة 2011 بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في الثالث عشر من شهر فبراير من عام 2011 ما يلي[6]:

المادة الأولى:

تشكيل لجنة برئاسة المستشار طارق البشري النائب الأول لرئيس مجلس الدولة الاسبق وعضوية الأستاذ الدكتور عاطف البنا استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة، والاستاذ الدكتور حسنين عبد العال استاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة، والاستاذ الدكتور محمد باهي يونس استاذ القانون الدستوري بجامعة الاسكندرية. والاستاذ صبحي صالح المحامي بالنقض، والمستشار ماهر سامي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا. والمستشار الدكتور حسن البدراوي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشار حاتم بجاتو رئيس هيئة المفوضين في المحكمة الدستورية العليا. ويكون المستشار حاتم بجاتو مقررا للجنة.

وتختص اللجنة بدراسة الغاء المادة 179 من الدستور. وتعديل المواد 88 و77 و76 و189 و93 وكافة ما يتصل بها من مواد تري اللجنة ضرورة تعديلها لضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى.

كما تختص اللجنة بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل.

المادة الثانية:

على اللجنة الانتهاء من عملها في مدة لا تتجاوز عشرة ايام من تاريخ هذا القرار.

المادة الثالثة:

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في القاهرة في الحادي عشر من ربيع الأول عام 1432 من الهجرة الموافق الرابع عشر من شهر فبراير عام 2011.

المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

رابعاً: الإعلانات الدستورية التي أصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد قيام ثورة 25 يناير في مصر وتنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة في 11 فبراير 2011 وتكليفه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار عدد من الإعلانات الدستورية التي سوف تحكم المرحلة الانتقالية. كان الإعلان الدستوري الأول في 13 فبراير 2011 بعد يومين من تنحي مبارك. والإعلان الثاني كان في 30 مارس بناءً على نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011. وقد أدخل المجلس العسكري تعديلين على إعلان 30 مارس، مرة في 25 سبتمبر 2011 لتعديل نسبة الفردي والقوائم في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ومرة في 19 نوفمبر 2011 للسماح للمصريين بالخارج بالتصويت في الانتخابات تحت إشراف السفراء والقناصل بدلاً من القضاة.

1. الإعلان الدستوري بتاريخ 13 فبراير 2011

https://youtu.be/RkWHmyTFyM0

2. الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011

https://youtu.be/seeghQFiQ4I

3. التعديل الأول لإعلان 30 مارس في 25 سبتمبر 2011

إعلان دستوري المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير سنة 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس 2011 .

قرر:

(المادة الأولى)

يعدل نص المادة (38) من الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 ليصبح على النحو الآتي:

"ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقا لنظام انتخابي يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي بنسبة الثلثين للأولى والثلث الباقي للثاني" .

(المادة الثانية)

ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

4. التعديل الثاني لإعلان 30 مارس في 19 نوفمبر 2011

إعلان دستوري المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 25 سبتمبر 2011

قرر

المادة الأولى

تضاف مادة جديدة برقم 39 مكرر للإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 نصها الآتي

"استثناء من أحكام المادة 39 من هذا الإعلان، تنظم بقانون خاص أحكام تصويت المصريين المقيمين خارج البلاد في الانتخابات والاستفتاء" .

المادة الثانية

ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

5. الإعلان الدستوري المكمل والصادر في 17 يونيو 2012

https://youtu.be/QOQXR_u694M

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وعلى بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 من فبراير سنة 2011:

الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011:

قرر

(المادة الأولى)

يضاف إلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 فقرة ثالثة للمادة 30 والمواد 53 مكرر، و53 مكرر 1 و53 مكرر 2 و56 مكرر و60 مكرر و60 مكرر 1 على النحو التالي:

مادة 30 (فقرة ثالثة)

فإذا كان المجلس منحلا أدى الرئيس اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا .

مادة 53 مكررا

تختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومدد خدمتهم، ويكون لرئيسه، حتى إقرار الدستور الجديد، جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع.

مادة 53 مكررا 1

يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

مادة 53 مكررا 2

يجوز لرئيس الجمهورية في حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة. ويبين القانون سلطات القوات المسلحة ومهامها وحالات استخدام القوة والقبض والاحتجاز والاختصاص القضائي وحالات انتفاء المسئولية.

مادة 56 مكرر

يباشر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاختصاصات المنصوص عليها في البند (1) من المادة 56 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته لاختصاصاته.

مادة 60 مكررا

إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة. تمثل أطياف المجتمع. لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من إعداده. وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

مادة 60 مكررا 1

إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خُمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية، أن مشروع الدستور يتضمن نصا أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التي تتحقق بها المصالح العليا للبلاد، أو مع ما تواتر من مبادئ في الدساتير المصرية السابقة، فلأي منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما، فإذا أصرت الجمعية على رأيها، كان لأي منهم عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا،

وتُصدر المحكمة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها . ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزما للكافة، ويُنشر القرار، بغير مصروفات، في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

وفي جميع الأحوال، يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه والمنصوص عليه في المادة 60 من هذا الإعلان الدستوري، حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور في صياغته النهائية وفقا لأحكام هذه المادة .

(المادة الثانية)

يُستبدل بنص المادة 38 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس سنة 2011 النص الآتي:

ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي تحدده .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في 27 رجب سنة 1433هـ .

(الموافق 17 يونيو سنة 2012م) .

المشير – حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

6. تقرير لجنة تقصي الحقائق عن الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير 2011

أعلنت لجنة تقصي الحقائق حول أحداث العنف التي صاحبت ثورة 25 يناير ، برئاسة المستشار عادل قوره، تقريرها النهائي صباح الثلاثاء، في مؤتمر صحفي.

كانت اللجنة قد سلمت تقريرها الذي جاء في 400 صفحة، صباح الاثنين، للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والحكومة برئاسة الدكتور عصام شرف، والنائب العام المستشار عبد المجيد محمود، لاتخاذ اللازم من إجراءات فيما جاء بالتقرير.

وأكد التقرير الذي وزعت اللجنة نسخة مختصرة منه جاءت في 45 صفحة، أن الشرطة المصرية استخدمت «الرصاص الحي» ضد المتظاهرين في أحداث 28 و29 يناير.

كما اتهم التقرير، كلاً من علاء وجمال مبارك نجلي الرئيس السابق، وصفوت الشريف، رئيس مجلس الشورى السابق، ومرتضى منصور المحامي، ورجل الأعمال، إبراهيم كامل، بالضلوع في التخطيط لـ«موقعة الجمل»، والتي أصيب فيها وقتل العشرات من المتظاهرين بميدان التحرير، في الأربعاء 2 فبراير 2011.

وتنشر «المصري اليوم»، ملخص التقرير «كاملاً»، والذي وزعته اللجنة على الصحفيين في المؤتمر الصحفي الذي عقد صباح الثلاثاء، للإعلان عن التقرير.

ملخص التقرير النهائي للجنة التحقيق وتقصي الحقائق بشأن الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير 2011

لقراءة التقرير اضغط الرابط التالي:

تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الأحداث التي واكبت ثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

«تقصي الحقائق»: تورط قيادات بـ«الوطني» وضباط وبرلمانيين في «موقعة الجمل»

https://youtu.be/H3t_ktK_T1I

الفصل الخامس

أفلام وكتب وأعمال فنية توثق لثورة 25 يناير 2011

ا. أفلام روائية وتسجيلية

فيلم 18 يوم

من إنتاج عام 2011 ودارت قصته حول عشرة أفلام قصيرة، تتناول جوانب مختلفة للثمانية عشر يومًا التي جرت خلالها وقائع ثورة الخامس والعشرين من يناير في عام 2011، التي أدت إلى تخلي الرئيس المصري الأسبق (مبارك) عن منصبه كرئيس للجمهورية، سواء من قلب (ميدان التحرير) أو خارجه، ومن كافة جوانب النظر سواء للمشاركين أو للرافضين أو المتحمسين أو المنتفعين أو غير المهتمين، ومنها حبس عدد من الشخصيات السياسية بتعليمات من الأجهزة الأمنية داخل أحد مستشفيات الأمراض العقلية، والقبض على أحد دعاة الثورة والتظاهر، واستغلال البائعين لهذه الظروف في كسب لقمة العيش، وشارك في بطولته كل من أحمد حلمي، اياد نصار، عمرو وأكد، آسر ياسين، محمد ممدوح، محمد فراج، هند صبري، منى زكي.

https://youtu.be/EUvp37OacdA

ذات

بنت اسمها ذات، مسلسل تلفزيوني مصري عرض في رمضان 1434هـ/2013م، المسلسل مأخوذ عن رواية تحمل الاسم نفسه للكاتب صنع الله إبراهيم، ومن إخراج كاملة أبو ذكري، وخيري بشارة وسيناريو وحوار مريم ناعوم.

يتناول المسلسل فترة تاريخية فاصلة في التاريخ المصري المعاصر، من خلال امرأة ولدت في يوم انطلاقة ثورة 23 تموز 1952، ويبرز تطور الحياة المصرية بكل ما فيها من خلال مسار حياة هذه الفتاة التي أطلق عليها والدها اسم (ذات الهمة) وهو اسم يعود إلى التراث وإلى السيرة الهلالية. ويقدم من خلال حياة هذه الفتاة التطورات الاجتماعية من مجتمع التأميم ومجتمع الاصلاح الزراعي والبناء إلى الحروب التي خاضتها مصر في العام 1956 وحرب اليمن في بداية الستينات من القرن الماضي وحرب 1967 وحرب الاستنزاف مرورا برحيل الزعيم جمال عبد الناصر، ثم تولي أنور السادات الحكم وخوضه حرب 1973 وما تبعها من انفتاح اقتصادي وظهور متغيرات جديدة في المجتمع المصري أهمها انتقال المجتمع برمته إلى السوق الاستهلاكي والانفتاح على دول الخليج العربي وتأثيرات ذلك على تيارات الإسلام السياسي، وانتهاء بثورة الخامس و العشرين من يناير.

فيلم "فرش وغطا" إنتاج عام 2013

https://youtu.be/t4yY5R5zL4Q

قصة الفيلم تحكي عن ثورة يناير 2011، وما تبعها من فتح السجون يوم 28 يناير، بدون سبب واضح، بطل العمل واحد من ضمن من خرجوا في هوجة فتح السجون هو ورفيقه "محمد ممدوح"، الذي تحدث له إصابة أثناء خروجهم من السجن، أعاقته عن الحركة على عكس بطل الفيلم، فيسلمه مبلغًا من المال في مظروف نجد عليه آثار دمائه، وتليفون محمول مسجلة عليه أحداث الهروب كي يعطيها لأهله.

ينهمك البطل في محاولة الوصول لعائلته، والتقاط أنفاسه بعد طول عناء من الكر والفر، ثم بعد ذلك يذهب إلى عائلة رفيقه، الذي نعرف أنه "قبطي"، ويتطرق هنا الفيلم إلى ما عاناه الأقباط في ذلك الوقت من اضطهاد "مذبحة ماسبيرو" كما يرينا تناقضات كثيرة في المجتمع، ويعرض جانب من حياة المهمشين في مصر، كل ذلك دون حوار، فقط نفهم الأحداث وتصاعداتها من

خلال ما يراه البطل أثناء تحركاته في الشارع من خلال التليفزيون وما تعرضه نشرات الأخبار.

فيلم "فرش وغطا" يدعو الي التأمل وطرح الأسئلة التي لم يجد الشعب المصري لها إجابات حتى الان.

فيلم "الشتا اللي فات" إنتاج عام 2013

فيلم" الشتا اللي فات "ايضًا يحكي عن الثورة المصرية ولكن من منظور آخر يتناول الفيلم قصة الناشط السياسي "عمرو"، الذي تم اعتقاله بواسطة أمن الدولة أثناء مظاهرات ضد العدوان الإسرائيلي على غزة عام 2009، وتأثير ذلك عليه بعد خروجه، فلقد أصبح شخصية مهزوزة خائفة، يخشى الاشتراك في اي عمل ثوري نتيجة لما تعرض له من تعذيب، ومعاملة غير آدمية، هذا الفيلم لم يعتمد على الحوار بصورة كبيرة، كانت نظرات البطل معبرة جدًا عن الخوف والتردد، يعرض لنا المخرج شكل حياته الاجتماعية والتي تدل على ارتياح مادي يجعله ينفذ التعليمات بحذافيرها، وتجعله يتعامل مع المعتقلين من منظور أنهم خونة باعوا الوطن. نهاية الفيلم تأتي بعد بيان التنحي الذي أذاعه

عمر سليمان، فيخرج بطلنا إلى ميدان التحرير دون اي خوف ليشارك فرحة انتصار الثورة.

تم تصوير العمل في الأماكن الحقيقية بمشاركة أشخاص حقيقين من أهل المنطقة، دون الحاجة إلى كومبارس. الفيلم مزيج بين الروائي والتسجيلي، ولكن معظم الحوار كان ارتجالياً فقد رأى المخرج أنّ آراء أهل نزلة السمان الحقيقين الذين شاركوا في العمل ذات أهمية أكبر من أن يغفلها، فكان يعدل الحوار تبعًا لما يقتضي الأمر.

https://youtu.be/h3CnqAGPMFM

فيلم "بعد المعركة" إنتاج عام 2012

بعد الموقعة هو فيلم مصري يتناول أحداث ثورة 25 يناير وموقعة الجمل، تبدأ أحداث الفيلم في مارس 2011 مع الاستفتاء على الدستور وتنتهي في أكتوبر.

تتدور أحداث الفيلم حول شاب اسمهُ "محمود" من نزلة السمان يعمل خيّال وهو شاب جاهل يُخدع ويشارك في موقعة الجمل اعتقادا منه بأن الثوار خونة وضد الاستقرار، ويقوم بدور "محمود" الممثل ياسم سمرة، و"ريم" التي تعمل في شركة للإعلان وتنزل الشوارع وتختلط بالناس وتكتشف مشاكلهم وتقوم بدور "ريم" الممثلة منة شلبي.

فيلم "الميدان" إنتاج عام 2013

فيلم الميدان هو فيلم وثائقي طويل عن أحداث ثورة 25 يناير 2011، وتم تصويره من قلب الميدان، تدور أحداث الفيلم بداية من يوم 25 يناير 2011 وتنتهي يوم 30 يونيو 2013، والإطاحة بمحمد مرسي الذي أتت به جماعة الاخوان المسلمين، والذي تولي الحكم بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية بنسبة أكثر من 50%، ولكنه لم يستمر نتيجة للعديد من الأحداث.

الفيلم يحكي لنا الأحداث بالترتيب على لسان أبطال حقيقين من الميدان، فالمخرجة استعانت بشخصيات تمثل كافة الأطياف شملت الثوري، والاخوان، والناشط السياسي ،والحقوقي.

شريط من الأحداث المؤسفة التي عاصرناها، مشاهد تقشعر لها الأبدان، الجرافيتي الذي عبر بكل سلاسة ووضوح عن تطور الأحداث، شارع محمد محمود، مشاهد السحل والكر والفر، رائحة الدم والموت، الهتافات التي كانت تزلزل الميدان، الأغاني الحماسية التي كانت تثير الهمم...الخ.

https://youtu.be/TT9AEviFCfs

2. جرافيتي ثورة يناير . . . الأبطال والأحداث تشكيلية[47]

تاريخ الجرافيتي

الجرافيتي، هو فن حديث، يعرف بالفن الصامت ويسمى بالإنجليزية Graffiti اي الكتابة على الجدران. وهو شكل من أشكال التعبير على الغضب من الوضعيات السياسية والاجتماعية، التي تعاني منها الشعوب. وحديثا، ظهر فن الجرافيتي في مدينة نيويورك الأمريكية، بينما يعتقد أنه فن قديم جدا يرجع إلى العصور القديمة والحضارات التي سبقت ق.م، منها الفرعونية والإغريقية والرومانية، من خلال الرسم على الحيطان والكهوف. وخلال اندلاع ثورة 25 يناير

[47] https://www.arab48.com/%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%81%D9%86%D9%88%D9%86/%D8%AD%D8%AF%D8%AB/2016/08/06/%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9

2011، أصبح الجرافيتي، شكلا من أشكال الاحتجاجات التي تعبر عن الغضب تجاه مواقف سياسية أو لتخليد ذكرى صور شهداء الثورة.

وشهدت معارض الفن التشكيلي والميادين والشوارع الرئيسية في القاهرة وغيرها من المدن المصرية، انتشارًا غير مسبوق لفنّ الجرافيتي، الذي تحول إلى عامل مشترك بين عدد كبير من الشوارع في مصر، خاصة في المناطق التي شهدت أحداث هامة خلال ثورة 25 يناير عام 2011، التي أطاحت برئيس مصر السابق، حسني مبارك .

وكما خلد المصريون القدماء أحداثهم وشخصياتهم الهامة على جدران المعابد الفرعونية القديمة، أعاد فنانو الجرافيتي المصريين نفس طقوس تسجيل الأحداث الهامة، ورسم صور أبطال الثورة المصرية، ولكن على جدران الميادين والشوارع والمنازل.

واللافت في عدد كبير من لوحات الجرافيتي، هو أن الفنان الشهيد محمد كريستي، ظل الحاضر الغائب في عدد كبير من اللوحات المرسومة بطريقة الجرافيتي، وكان محمد كريستي، قائد مجموعات الرسم، يوجه الفنانين لرسم شهيد معين وكتابة شعار ثوري بجوار صورته، حتى استشهد. وبعد استشهاده صار المصريون يشاهدون صورته مرسومة على الحائط مصحوبة بنفس الشعار الثوري الذي كان يحرص على كتابته في كل لوحة.

ولم يكن محمد كريستي هو فقط ايقونة ثورة 25 يناير الذي تم تخليده بواسطة فناني الجرافيتي في مصر، إذ اختار فنانو الجرافيتي اختاروا رسم صورة بأدوات هذا الفن لشهيد الثورة في مدينة السويس، الشهيد كريم جونيور، على حائط بطول ثلاثة طوابق مقابل منزل والدته، ليتاح لها رؤية صورة نجلها الشهيد يوميًا، بمجرد أن تفتح النافذة، وكأنه لا يزال يعيش معها، وكأن المصريين المعاصرين اختاروا أن يسيروا على نفس خطى أجدادهم الفراعنة بتخليد ذكرى أبطالهم وأحداثهم الهامة على لوحات فنية، ولكن هذه المرة على حوائط المنازل وفي الميادين، وليس على جدران المعابد.

الناقد التشكيلي د. زكي سالم، فربط بين الثورات الشعبية وازدهار فن من الفنون التشكيلية، واعتبر سالم أنه كما أن ثورة 1919 م. أدت إلى ثورة إبداعية في عدد من الفنون التشكيلية والرسم والتصوير والنحت، فيمكن اعتبار أن ثورة 25 يناير أدت إلى انتشار كبير لفن الجرافيتي، وتعرف عامة الشعب المصري عليه بشكل واسع، ولم يعد مجرد فن محصور في نطاق تشكيلي ضيق كما كان قبل ثورة 25 يناير، وأكد أن ثورة 25 يناير هي التي حققت طفرة في هذا الفن من حيث الانجاز والانتشار.

أما فنان الجرافيتي شريف عبد المجيد، فيؤكد أنه أنتج 22 ألف صورة للجرافيتي، أبرزها كانت صورة لجرافيتي للشهيد الفنان محمد كريستي الذي

كان قائدًا لمجموعات الرسم، وكان يراه دائمًا يوجه الفنانين، حتى رأى صورة كريستي نفسه مرسومة على الحائط ومكتوب حولها نفس الشعار الثوري الذي كان يحرص على كتابته، فحرص على التقاط هذه الصورة.

وعن ايقونة الثورة الشهيد خالد سعيد، قال عبد المجيد: إن أبرز جرافيتي رسم لسعيد هو الجرافيتي المرسوم في منطقته محرم بك بالإسكندرية، وفي ذهن أهله وجيرانه أن خالد لم يكن ايقونة الثورة مثل ما يتصور الناس، بل هو الشاب الذي كان يستعد لخطوبته.

اختلفت أشكال المطالبة برحيل الطاغية مبارك، خلال ثورة 25 يناير 2011، في ميادين التحرير المصرية، من مسيرات حاشدة ومظاهرات وشعارات وأغان، تميزت بطابعها الثوري، إلى الرسم على الجدران، الذي يعرف بفن "الجرافيتي". وقد ظل هذا الفن الحديث، الذي جسد صرخة احتجاج صامتة، وعكس على جدران ميادين مصر، الغضب الساطع للشباب المصري الثائر على السياسات الظالمة، شاهدا على ثورة 25 يناير 2011، التي طالبت ب "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية".

وقد تمكن الشباب المصري الثائر، من خلال رسوم الجرافيتي، على التعبير في صمت عن مواقفهم التي تعكس غضبهم الجامح من البطالة والفقر والتهميش ودكتاتورية السلط والحكام القائمة في البلاد. وقد اصبحت هذا الفن، بمثابة الحيطان الناطقة، التي تلخص للعالم، وقائع وأحداث ثورة 25 يناير.

في مصر وتحديدا في ميدان التحرير، تحول فن الجرافيتي إلى فن يناهض سياسة الحكام، من خلال الرسوم الساخرة لرموز التسلط والجبروت، التي تعكس هيمنة النظام القائم.

وتبعا لذلك قامت السلطات بمحو العديد من رسومات الجرافيتي التي تذكر أعداء الثورة بشهدائها بالمطالب التي ماتزال عالقة ولم تنته بعد.

ومن أشهر الجداريات التي قامت بمحوها، هي الجدارية الضخمة، التي عنونت ب " الي كلف ما ماتش"، وتعتبر أكبر لوحة معبرة عن غضب الشباب الثائر، كما سنت قوانين تجرم فن الجرافيتي وتعتبره فنا يتعدى على النظم والقانون.

ستظل رسوم الجرافيتي بمثابة عمل يوثق أحداث ميدان التحرير، الذي ظل رمزا من رموز الثورة يذكر كل من يمر بأن الثورة انطلقت من هنا وأنها لم تنته.

3. كتب عن ثورة 25 يناير 2011

20 كتابًا أرخت لثورة 25 يناير[48]

1. العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير

هاني سليمان

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تاريخ النشر: 2015

عدد الصفحات: 120

يتميز هذا الكتاب بأنه من الكتب التي تغطي أحداث الثورة من جوانب مختلفة، فيأتي الكتاب في أربعة فصول.

في الفصل الأول، يتناول الكاتب نظريات العلاقات المدنية-العسكرية وطبيعتها بين الطرفين، أما الثاني فهو تاريخي يذكر فيه الأحداث التي حدثت ما بين 1952 وحتى ثورة يناير 2011.

في الفصل الثالث، يبدأ في تحليل أحداث ثورة يناير، والمراحل التي عبرت فيها مصر خلال الثورة. ويختتم الكتاب في الفصل الرابع بالحديث عن مستقبل هذه العلاقات، ويطرح سيناريوهات مختلفة لما قد تكون عليه العلاقة المدنية – العسكرية.

2. ثورة مص – الجزء الثاني: من الثورة إلى الانقلاب – عزمي بشارة

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تاريخ النشر: 2016

عدد الصفحات: 672

[48] https://www.ida2at.com/january-25-revolution-in-20-books/

يتميز كتاب «ثورة مصر» للدكتور عزمي بشارة أنه كتاب تاريخي تحليلي للأحداث، فلا يسرد فقط الأحداث الخاصة بالثورة، لكنه يحللها في إطار النظريات الخاصة بالسياسة والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع، بالشكل الذي يساعدك على فهم كل ما حدث في مصر خلال هذه الفترة بصورة منظمة ودقيقة جدًا.

ويذكر الدكتور عزمي بشارة السبب في تعثر الثورة المصرية، وكيف أدى انشقاق الصف الثوري إلى عدم نجاح التحول الديموقراطي في مصر. كما يتطرق في الفصل العشرين والأخير من الكتاب، إلى المواقف الدولية من مصر في المرحلة ما بين 25 يناير وحتى 30 يونيو، وكيف اختلفت علاقة مصر بدول العالم عبر المراحل المختلفة للثورة.

3. ثورة 25 يناير وكسر حاجز الخوف – محمد عمارة

الناشر: دار السلام

تاريخ النشر: 2011

عدد الصفحات: 142

يمثل هذا الكتاب تأريخًا للثورة المصرية في جانب مهم جدًا، وهو الرد على ما تم إثارته كثيرًا وقت الثورة عن عدم شرعية الخروج على الحاكم، ويوضح اللبس والخطأ المثار في هذه المسألة، ويؤكد على أن الثورة هي الصواب. ويعرض الكاتب كذلك الأسباب التي دفعت الشعب إلى الخروج في الثورة، ويشرح مبدأ الشورى في الإسلام وكيف يتمنى أن تصبح الدولة في المستقبل.

4. ماذا حدث للثورة المصرية؟ – جلال أمين

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: 2012

عدد الصفحات: 334

يتناول هذا الكتاب كل مظاهر الفساد التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير، للتخلص من أحد أسوأ الانظمة في تاريخ مصر. ويؤكد على الحالة الثورية التي تولدت لدى المصريين في هذه الفترة، وشعورهم بالتفاؤل ناحية المستقبل، ثم الأحداث التي جعلت مشاعر التفاؤل تتحول إلى قلق. ويذكر الكاتب عناصر النهضة الجديدة التي تحتاجها مصر للخروج من هذه الحالة السيئة والتخلص من القلق.

5. سقوط الفرعون.. ثمانية عشر يومًا غيرت وجه مصر – روبير سوليه

"ترجمة ناهد الطناني"

الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب

تاريخ النشر: 2013

عدد الصفحات: 232

يتحدث الكاتب الفرنسي "روبير سوليه" صاحب الأصل المصري في هذا الكتاب عن الثمانية عشر يومًا بدءًا من يوم 25 يناير، وحتى يوم 11 فبراير، وتنحي الرئيس السابق حسني مبارك. مع رصد للأحداث والتفاصيل الخاصة بها، وتقديم لصور حية من ميدان التحرير.

اعتمد روبير سوليه في هذا الكتاب على جمع الأخبار والمعلومات عن هذه الفترة، بجانب زيارته لمصر في مارس 2011 واللقاء مع أصدقائه ومعارفه، والذين نقلوا إليه كل ما لديهم عن هذه الأيام من أحداث وتحليلات.

6. مصر التحرير: ميلاد ثورة – كلود جيبال وتانجي سالون

(ترجمة عاصم عبد ربه حسين)

الناشر: المركز القومي للترجمة

تاريخ النشر: 2015

عدد الصفحات: 254

قام المركز القومي للترجمة بترجمة هذا الكتاب عن الفرنسية للكاتبين "كلود جيبال وتانجي سالون" لأهميته في التأريخ لثورة يناير. حيث قام الكاتبان بالإقامة في مصر بعض الوقت، للعمل على نقل الصورة الحقيقية عن الثورة المصرية إلى العالم بأكمله، بشكل حيادي بناءً على قدراتهما الصحفية.

يتحدث الكتاب عن «قضية التوريث» والتي كانت من المحركات الرئيسية لاندلاع الثورة، ويتناول كيف أثرت مشاركة الإخوان بالسلب على الثوار، وتوضيح كيف كانت ثورة 25 يناير خطوة هامة في مسار التحول الديموقراطي في مصر. وفي نهاية الكتاب، يتحدثان عن الروح الثورية التي أصابت المصريين، والتي سمياها نوبة صحيان أو صحوة المصريين، وكيف سقطت كل الحواجز بين طوائف الشعب المختلفة، وتعاونوا جميعًا من أجل هدف واحد؛ نجاح الثورة المصرية.

7. ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة – طارق البشري

الناشر: دار البشير للثقافة والعلوم

تاريخ النشر: 2014

عدد الصفحات: 215

يقدم المستشار طارق البشري في هذا الكتاب تحليلًا لأحداث الثورة المصرية، من خلال تعرضه لثلاث قوى ظهرت في الساحة السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير كالتالي:

1. قوى ديموقراطية: أتت بإرادة شعبية حرة، لكنها لم تكن تجيد العمل السياسي والتعامل مع الآخرين في هذا الجانب؛ نظرًا لكونها جماعات دعوية في المقام الأول.
2. قوى استبدادية: لم تقتنع أبدًا باي من مبادئ الديموقراطية، ولا تؤمن بضرورة تبادل السلطة وحدوث تغير في القيادات كل فترة دورية.
3. القوى المسماة ليبرالية: وهي التي لا تملك القدرة على الوصول إلى الحكم، لكنها تلعب دورًا في دعم وصول القوى الأخرى للسلطة أو إبعادها.

ويتناول طارق البشري الصراع الحادث بين هذه القوى خلال فترة الثورة، والمراحل التي عبرت منها مصر حتى لحظات تدوين الكتاب في عام 2014.

8. الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات

مجموعة من الكتاب

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

تاريخ النشر: 2012

عدد الصفحات: 608

يختلف هذا العمل في أنه يحاول أن يقدم دراسة للدوافع الحقيقية وراء قيام ثورة 25 يناير، بوصفها على أنها "عودة الروح" إلى المصريين مرة أخرى بعد 40 عامًا من الركود السياسي.

شارك في هذا العمل مجموعة مختلفة من الباحثين، حاولوا خلالها التركيز على جوانب متعددة في تحليل الثورة وأبعادها، والحديث عن أثر الشعارات المستخدمة في الهتافات تحديدًا: "الحرية والعدالة والكرامة"، والدور الذي لعبه ميدان التحرير في نجاح الثورة، ومراحل تحول مصر نحو التغيير الديموقراطي وقتها.

9. خريف الثورة: صعود وهبوط العالم العربي – أحمد المسلماني

الناشر: دار ليلى

تاريخ النشر: 2014

عدد الصفحات: 500

يبحث أحمد المسلماني في هذا الكتاب ما حدث من صعود وهبوط في الثورات العربية، فيلاحظ عن قرب التغيرات بين الاثنين، وكيف حدث هذا التحول؛ محاولًا الإجابة على سؤال هام جدًا: ماذا جرى للثورة في العالم العربي؟

وبحسب الدكتور عبد الوهاب المسيري، فإن هذا الكتاب يجيب على السؤال بطريقة سلسلة مع سرد متميز للأحداث، دون محاولة لتوجيه المعلومات أو الأحداث لخدمة ايدولوجية معينة، مما يجعله من الكتب الصالحة لتأريخ أحداث الثورة في العالم العربي.

10. في قلب مصر: أرض الفراعنة على شفا الثورة – جون آر برادلي

الناشر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة

تاريخ النشر: 2012

عدد الصفحات: 218

تم نشر هذا الكتاب لأول مرة في عام 2008، وتنبأ باندلاع الثورة المصرية بطريقة مدهشة، وهو ما جعله يلقى رواجًا واسعًا بعد ذلك.

في البداية تم منع نشر هذا الكتاب في مصر قبل الثورة، وهو الأمر الذي تعرض لانتقادات كبيرة في الأوساط العالمية، ووسائط الإعلام الدولية.

وبعد حدوث ثورة 25 يناير، أصبح الكتاب من المراجع الرئيسية للراغبين في معرفة الأسباب الحقيقية وراء الثورة في مصر.

11. عبقرية الثورة المصرية – محمد المهدي

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: 2011

عدد الصفحات: 474

يتحدث هذا الكتاب عن مصر في المراحل الثلاثة التي تخص الثورة؛ اي قبل وأثناء وفيما بعد حدوثها، مقسمة على ثلاثة أبواب داخل الكتاب.

فيأتي الباب الأول لرصد أحوال المصريين ما قبل اندلاع الثورة، والعوامل التي أدت إلى حدوثها. ثم في الباب الثاني يتناول أحداث ووقائع الثورة المصرية، من خلال مشاركته في الأحداث، وكيف كانت الثورة المصرية سببًا في استعادة الروح لدى المصريين. وفي الباب الأخير، يتناول فترة ما بعد سقوط نظام مبارك، والمشهد الحضاري للثورة المصرية، وملامح التغيير التي أصابت شخصية المصريين، وشعور الانتماء الذي ارتفع كثيرًا في هذه الفترة بداخل كل فرد.

12. هل أخطأت الثورة المصرية؟ – علاء الأسواني

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: 2012

عدد الصفحات: 248

يتناول الكاتب علاء الأسواني الأحداث في مصر في خلال العام الأول من الثورة. يرى الأسواني أن الخطأ الأكبر الذي ارتكبته الثورة المصرية، هو رحيل الثوار من الميدان بعد تنحي مبارك، ووضعهم الثقة في المجلس العسكري، ليتولى زمام الأمور في المرحلة الانتقالية. كما يعرض الأسواني في كتابه كذلك جزء من الانتهاكات التي ارتكبها المجلس العسكري في حق المدنيين.

13. مبارك وزمانه – محمد حسنين هيكل

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: 2012

عدد الصفحات: الأول: 309، الثاني: 420، الثالث: 266

يتكون هذا الكتاب من ثلاثة أجزاء يقدم فيها الكاتب محمد حسنين هيكل تصوراته عن «مبارك وزمانه»، فيأتي الجزء الأول بعنوان «مبارك وزمانه: من المنصة إلى الميدان»، ثم الجزء الثاني بعنوان «مبارك وزمانه: ماذا جرى في مصر ولها؟»، ثم يختتم المجموعة بالجزء الأخير بعنوان «ما بعد مبارك وزمانه: مصر إلى اين؟.»

يتحدث هيكل في هذه المجموعة عن حسني مبارك وما عرفه عنه في فترة حكمه لمصر، وكذلك يذكر مجموعة من الخطب الشخصية التي كتبها أثناء حكم مبارك، ويتحدث عن الوضع في مصر بعد رحيل مبارك في الفترة ما بين يناير 2011 وحتى فبراير 2012.

14. يوميات إجهاد الثورة – محمد يسري سلامة

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: 2014

عدد الصفحات: 271

يمثل هذا الكتاب مجموعة من المقالات للراحل محمد يسري سلامة، يحكي فيها عن الثورة المصرية، والمحاولات التي حدثت لإفسادها. يقدم تصورًا عن المشاكل التي عانت منها مصر في وقت الثورة، وكيف أن تجربة الثورة المصرية هي واحدة من أعظم التجارب التي حدثت رغم كل الفساد الذي نالها.

15. أليس الصبح بقريب؟ – بلال فضل

الناشر: دار بلومزبري – مؤسسة قطر للنشر

تاريخ النشر: 2011

عدد الصفحات: 255

يمثل هذا الكتاب تجميعًا لمقالات بلال فضل في الفترة التي سبقت الثورة المصرية، والتي تم نشرها في إطار من القمع الشديد الذي تعرضت له الصحافة المصرية في هذا الوقت. تقدم هذه المقالات صورة عن تصاعد الأحداث في مصر في هذه الفترة العصيبة، وكيف انقلبت الآية من توقع البعض حدوث المزيد من القمع إلى قيام الثورة المصرية.

16. كمين القص العيني – عمر طاهر

الناشر: أطلس للنشر والتوزيع

تاريخ النشر: 2012

عدد الصفحات: 408

يمكنك أن تقرأ هذا الكتاب مباشرةً بعد الانتهاء من كتاب "أليس الصبح بقريب؟" نظرًا للترابط بين الفترتين، وكذلك لان الكاتبين من فئة شباب الثورة. يمثل الكتاب مجموعة من المقالات المرتبة ترتيبًا زمنيًا لأحداث الثورة في العام الأول منها، وكيف تغيرت النبرة التفاؤلية لدى المصريين إلى تشاؤم تدريجيًا مع كل ما حدث في الثورة.

17. الثورة 2.0 – وائل غنيم

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: 2012

عدد الصفحات: 440

يتكون الكتاب من 9 فصول، يتناول فيها وائل غنيم الأحداث التي سبقت الثورة المصرية، ومعايشته لها. ومن الأسباب الكامنة وراء أهمية هذا الكتاب، في أن وائل غنيم كان من النشطاء الذين ساهموا في تحرك الثورة، من خلال صفحة «كلنا خالد سعيد» التي تم إنشاؤها بعد حادثة مقتل خالد سعيد في عام 2010. ويرجع السبب وراء اختيار هذا الاسم للكتاب، هو الربط ما بين لغة البرمجة التي تعتمد على أرقام الـ 0 والـ 1، للتأكيد على أن ثورة يناير هي الشكل المطور من الثورات، والتي تلعب التكنولوجيا دورًا هامًا في حدوثها.

18. كيف تفجرت الثورة في 25 يناير؟ الفيسبوك وأدوات التكنولوجيا الثورية – محمد سيد ريان

الناشر: دار اكتب

تاريخ النشر: 2011

عدد الصفحات: 128

يختلف هذا الكتاب في أنه يتناول الجانب التكنولوجي في الثورة المصرية، والحديث عن الدور الذي قامت به في صناعة الثورة عبر الفيسبوك وبقية الشبكات الاجتماعية الأخرى، ويدعو المبرمجين لدراسة ما حدث بعناية. ويعرض الكتاب التفاصيل والأدوات المستخدمة ويحلل كيف تم استخدامها في الترويج لفكرة الثورة، من خلال الصفحات الشخصيات والمجموعات والصفحات الرسمية. ليؤكد التأثير الكبير للتكنولوجيا في الوقت الحالي، وضرورة الاستفادة منها في التعامل مع كل الأحداث، وحسن توظيفها بالشكل السليم.

19. ماشينات يوم القيامة – أحمد سمير

الناشر: دار الشروق

تاريخ النشر: 2015

عدد الصفحات: 190

يتناول الكاتب أحمد سمير في كتابه «مانشيتات يوم القيامة» أحداث الثورة في مصر، وأحداث يوم 28 يناير في جمعة الغضب، وكذلك يتحدث عن موقعة الجمل. ويشمل الكتاب كذلك الحديث عن فترة الرئيس محمد مرسي، وكذلك الحديث عن أحداث 30 يونيو.

قسّم أحمد سمير كتابه إلى مجموعة من المقالات، موزعة على ستة أبواب: مش هنجيب حقهم.. واحتمال نموت زيهم، بني آدم وراح، ما ذنب النباتات؟ أنا إعلامي.. أحب الإعلام، الإخوان.. سيزيف إلى الأبد، منفعتش كده.. طيب نحاول كده.. طب كده.

20. الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية

قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة

الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تاريخ النشر: 2012

عدد الصفحات: 80

يتحدث هذا الكتاب عن الثورة المصرية من المنظور الإسرائيلي، في أربعة أقسام داخل الكتاب. القسم الأول يتناول العلاقات بين مصر وإسرائيل في إطار اتفاقية كامب ديفيد، وفي عهد كلٍ من أنور السادات وحسني مبارك. القسم الثاني يتحدث عن الثورة المصرية، ويعطي لمحة عنها، وكيف لم يتم التنبؤ بها من الإدارة الإسرائيلية، ويبين موقف المسئولين والراي العام هناك من الثورة. وفي القسم الثالث، يعرض تأثير الثورة على إسرائيل، والمخاوف التي انتابت الإدارة الإسرائيلية آنذاك، ثم يختتم في القسم الأخير بالحديث عن أثر الثورة على السياسات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.

مزيد من الكتب التي تحكي ما حدث لثورة 25 يناير[49]

"عيش، حرية، عدالة اجتماعية" هكذا كان ينادى المصريون بالملايين بداية من 25 يناير ولمدة 18 يومًا، هم ايام الثورة، وإلى رحيل الرئيس الأسبق حسنى مبارك، عن الحكم.

ويمر اليوم الذكرى السابعة، لثورة 25 يناير، ويظل السؤال المطروح، ماذا حدث للثورة، وما التغييرات التى طرأت على المصريين، بعد سبع سنوات، مرت على انتفاضتهم للمطالبة بالعدالة الاجتماعية.. وهل تحققت الديمقراطية التى استهدفها الثوار.

[49] http://www.youm7.com/story/2018/1/25/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D8%AB-%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-25-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%89-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AF/3616696

"ماذا حدث لثورة يناير" لوحيد عبد المجيد

ويدور الكتاب في الفترة الزمنية بين عامي 2012 و2015، عبر مقالات نشرت بعدد من الصحف المصرية، كما يتبين من الطبعة، ويسعى الكاتب كما أوضح للإجابة عن سؤال الكتاب عبر تحليل من الواقع وتفاعلاته المعقدة.

ويرى الكاتب السبب في تعثر الثورة، هو عدم استعداد وأتوقع أحد ممن شاركوا في الثورة لها سوى الإخوان والذي وصفه فعلهم بـ "ركوب الثورة" و"القفز على مبادئها"، وذلك عبر تجفيف منابع السياسة وتجريف الاقتصاد والمجتمع على حد وصفه:" لم يكن غريبًا أن تتصدر جماعة الإخوان المشهد اعتمادًا على تنظيمها الكبير الذي كان وحده قادرًا على ملء الفراغ بعد أن أتاحت لها صفقات عدة مع نظام حسنى مبارك، ومن قبله أنور السادات تغلغلاً في المجتمع جعلها الأقوى في الساحة، وزين لقيادتها القفز على الثورة".

وحمل الكاتب القوى المدنية بعد قيام 30 يونيو، مسئولية عدم تحقيق ثورة 25 يناير لأهدافها، على القوى المضادة لها وفقط، وإنما يرصد أخطاء القوى

الديمقراطية، ويحددها في "أنها بقيت أسيرة ايديولوجياتها الضيقة وهونت من شأن القوى المضادة للثورة؟

"مصر والديمقراطية" لعلى السلمي

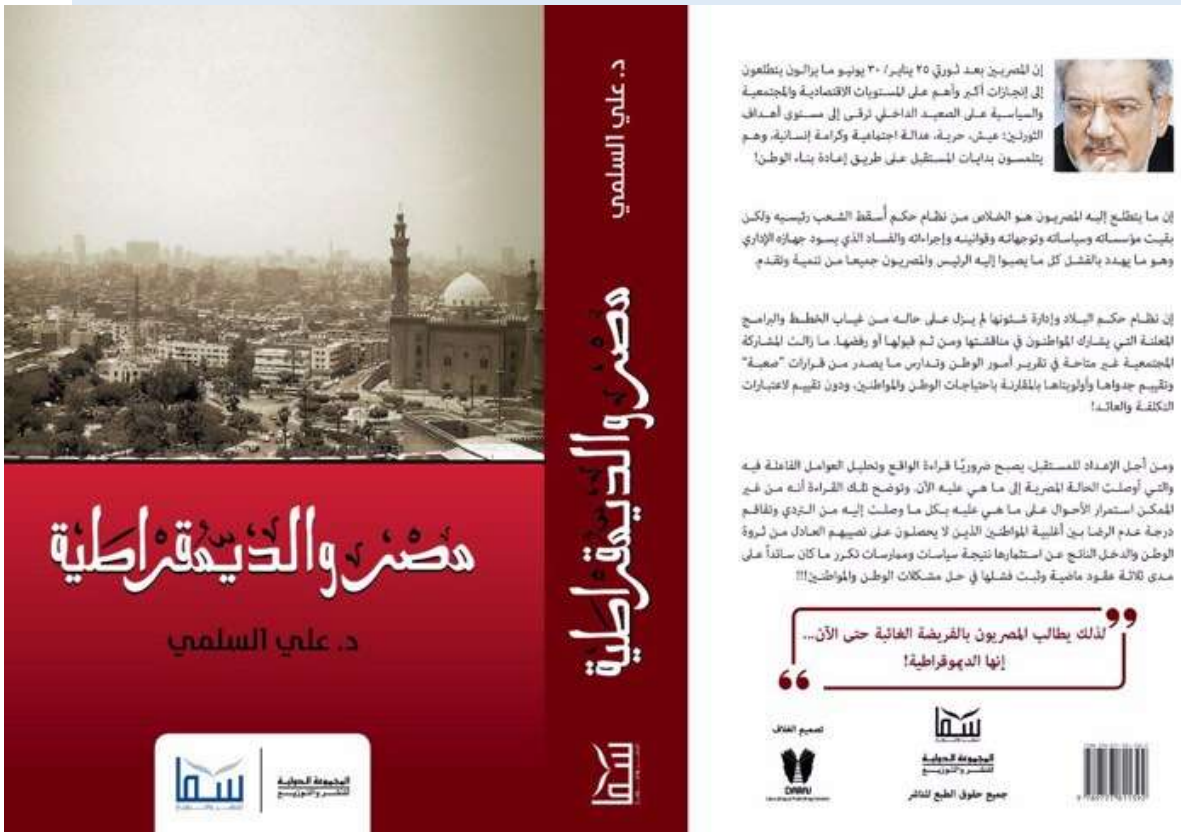

ويقول الدكتور على السلمي في كتابه "وبعد أن أقر المصريون بخارطة المستقبل التى حددت خطوات رئيسة إلى مستقبل أفضل، وفي ظل موافقة المصريين على دستورهم الجديد - دستور 2014 - كان من حقهم أن يتطلعوا إلى مستقبل قريب يتخلص فيه الوطن من مشكلاته كما نجحت بلاد أخرى كانت في أوضاع أسوأ مما كنا - وما زلنا - فيها، ولكنها استطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وتابع ونحن في مصر بحاجة ماسة إلى أن يكون لنا حلمنا الوطني الشامل يُجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منارة هادية لهم في سعيهم للعمل الجاد

من أجل إعادة بناء الوطن والارتفاع بمستوى الحياة فيه على أسس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتكافؤ الفرص للجميع.

لقراءة الكتاب وتحميله

اضغط الرابط التالي:

مصر والديمقراطية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

"خطاب الشارع" لمحمد شومان

يشير شومان في الكتاب الصادر عن سلسلة "كتاب اليوم" الثقافية إلى أن الجماعات المهمشة سياسيًا وفنيًا فرضت وجودها وأصبحت أكثر جرأة وقدرة على التعبير عن نفسها ورفع مطالبها، إضافة إلى الجماعات "الإسلاموية" المتشددة والجماعات اليسارية المتطرفة والفوضوية كل هذه الجماعات عملت في العلن وبجرأة، ولم يعد من الممكن تجاهل كل هؤلاء، ومن ثم الاعتراف بوجودهم داخل المجتمع وتأثيرهم فيه، كما يرصد المؤلف حالة الفوضى التى انتشرت في الشارع المصري مثل الإضرابات والاعتصامات التى

انتشرت في كل المحافظات، وأصبح قطع الطرق من الوسائل المتعارف عليها للضغط على الحكومة والمواطنين معاً لتنفيذ مطالب معينة.

الثورة العميقة لمحمد شعير

يناقش الكتاب الذي يحمل عنوانًا تفسيريًا هو "رحلة الطريق الرابع في مصر الجديدة" المسار السياسي الحالي لمصر بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو، ويقدم رؤية حول كيفية فك الاشتباك القائم في المجتمع حول الثورتين، مستعرضًا تفاصيل الأحداث الكبرى التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية، بأسلوب قصصي جذاب يلعب فيه المؤلف دور الراوي لهذه الأحداث كما مرت به وعايشها، ويقدم معلومات جديدة حولها تنشر للمرة الأولى.

ويقول "محمد شعير": إن هناك الان في مصر ثلاث طرق رئيسية في الشارع السياسي، فيما يتعلق بموقف الشعب من النظام الحاكم، كل منها يرفض الطريقين الآخرين؛ أولا: طريق المؤيدين دائما وأبدا، المعترفين بثورة 30 يونيو فقط، وثانيا: طريق الثائرين في كل حين والمعترفين بثورة يناير فقط، وثالثا: طريق "الإخوان"، الخارجين على النظام والدولة والشعب معا، إلا أن كتاب "الثورة العميقة" يدعو إلى التعامل مع الأحداث في اللحظة التاريخية الراهنة وفق رؤية جديدة تمثل "الطريق الرابع".

"الإعلام.. الهيمنة الناعمة وبدائل المواجهة" لمحمد شومان

الكتاب محاولة للبحث عن رؤية لإصلاح أوضاع الإعلام المصري منها رصد الأوهام التى تطارد الإعلام، التى اعتبرها شومان "أربعة أوهام" منها، أن الصحف والقنوات الخاصة تحقق أرباحًا تمكنها من مواصلة عملها والتوسع في إطلاق قنوات وخدمات جديدة، ثانيًا لا يمكن إصلاح أو تطوير قنوات اتحاد الإذاعة والتلفزيون، ثالثًا أن الإعلام المصري هو رد فعل لانحرافات غيره من القنوات الأخرى مثل الجزيرة، رابعًا أن الإعلام قادر على التأثير في الناس بشكل كبير".

وانطلق الكتاب من فرضية أساسية وهي تراجع أوضاع الإعلام المصري، والذي أرجعه الكاتب بالأساس إلى غياب الرؤية والإرادة لتغيير أوضاع الإعلام وتحويل إعلام الدولة من إعلام سلطوي إلى إعلام للخدمة العامة، فضلاً عن تراجع الأداء المهني والأخلاقي للإعلام، واستمرار الأداء الضعيف والبيروقراطي لإعلام ماسبيرو والصحف القومية، وكذلك استمرار ظهور الصحف والقنوات الخاصة لتملأ الفراغ الذي خلّفه تراجع أداء إعلام الدولة وتراجع مصداقيته قبل وأثناء ثورة يناير.

"مصر التحرير.. تحليل لثورة 25 يناير"[50]

عرض: أحمد صلاح

صدر حديثاً عن دار النشر الفرنسية " Seuil" كتاب جديد عن ثورة 25 يناير تحت عنوان: "مصر التحرير – تحليل لثورة 25 يناير" للكاتبين الفرنسيين كلود جيبال وتانجي ساليون، ويؤكد المؤلفان خلال فقرات الكتاب على الأسباب التي أدت إلى نشوب الثورة، كما تناولا كواليس الـ 18 يوما التي هزت العالم أجمع،

[50] http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/23.htm

والتي ستظل علامة فارقة في التاريخ المصري المعاصر حسبما عبر المؤلفان في الكتاب.

كما يستعرض الكتاب ايضا قصص وروايات على لسان شباب الثورة الأبطال الذين لا تتجاوز أعمارهم الثلاثين ربيعاً والذين يمثلون ثلثي سكان مصر، كما يؤكد الكتاب على أن أعظم ما حققته الثورة المصرية بمشاركة الشباب يتلخص في أمرين هما: انهيار حاجز الخوف لدى المصريين، واستعادتهم لكرامتهم المهدرة والمسلوبة منذ عقود من خلال إسقاطهم لنظام حكم "مبارك" الفاسد والاستبدادي والديكتاتوري، ورفعهم لافتات مناهضة لهذا النظام القائم، منددة به مثل "ارفع رأسك فوق، أنت مصري" في سابقة جديدة لم يعرفها الشارع المصري من قبل.

ولكن يكمن السؤال الأهم الذي طرحة الكتاب في: هل سيكون بمقدور هذا الشباب الذي قام بالثورة، والذي يعاني معظمه من البطالة أن يحمل لواء البلاد للسير قدماً نحو الديمقراطية؟

وفي سياق متصل، يؤكد الكتاب على أن الفترة الانتقالية تبدو مُعقدة للغاية إذ ترك نظام "مبارك" خلفه فراغا سياسيا ثقيلا يتنامى فيه وبقوة التيار الإسلامي، فهل سيكون هذا التيار هو المستفيد الأكبر من التغيير الراهن في قلب المجتمع المصري، أم سيشاركه المجتمع المدني "المُ ُخدر" منذ أمد بعيد ومن الصعب ايقاظه الان ؟، وما هو الدور المنوط بالجيش خلال هذه الفترة؟

وحسب الكتاب تؤكد المؤشرات الاقتصادية أن المستهدف قبل الثورة كان يكمن في وصول معدل النمو إلى 6%، ولكن الأمر أضحى الان صعب للغاية بعد الثورة، وخاصة أن 40 % من السكان يعيشون بـ 1.5 يورو يومياً، وبالتالي فإن الأمر سيكون أكثر صعوبة في ظل اقتصاد مبتور ومشوه،

وسيترتب على ذلك زيادة الأمراض الاجتماعية والسياسية والأمنية مثل زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا خلال الفترة القادمة هربا من تدنى الوضع الاقتصادي.

ويؤكد الكتاب ايضا على بعض السمات الخاصة التي ميزت الثورة المصرية مثل سمات التحضر والمواطنة والكرامة والعزة والحرية، ولكن السؤال الأهم يكمن في: هل ستكون كل هذه السمات كافية لمحو حقب عدة من الإهانة والفساد والسلام المشوه مع إسرائيل، في ظل توترات متزايدة ومتنامية بين أغلبية مسلمة وأقلية قبطية حسب وصف المؤلفين؟

يقع الكتاب في 240 صفحة من القطع المتوسط.

الفصل السادس

حكومات الثورة

1. تشكيلات الحكومات في الفترة من 25 يناير حتى 30 يونيو 2012،[51]

الأحد 20-09-2015

منذ ما يقرب من 5 سنوات على ثورة 25 يناير، تعاقبت خلالها على مصر 6حكومات حتى 30 يونيو 2013. "الوطن" ترصد عدد الوزراء في تلك الحكومات وهم:

1.حكومة أحمد شفيق:

تولت في 29 يناير 2011 بعد إقالة حكومة الدكتور أحمد نظيف من قبل الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وقدمت استقالتها في 3 مارس 2011، ووزرائها هم: "يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء، وحسين طنطاوي وزير الدفاع والانتاج الحربي، وسيد مشعل وزير الانتاج الحربي، وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية، وأنس الفقي وزير الإعلام، وسامح فهمي وزير البترول وفي تعديل وزاري يوم 23 فبراير 2011 تولى المنصب محمود لطيف عامر، وحسن يونس وزير الكهرباء والطاقة، وطارق كامل وزير الاتصالات وفي تعديل وزاري يوم 23 فبراير 2011 تولى المنصب ماجد عثمان، وأحمد زكي بدر وزير التربية والتعليم، وفي تعديل وزاري يوم 23 فبراير 2011 تولى المنصب أحمد جمال الدين موسى، وهاني هلال وزير التعليم العالي وفي تعديل وزاري يوم 23 فبراير 2011 تولى المنصب أحمد جمال الدين موسى، وعمرو عزت سلامة وزير البحث العلمي، وعائشة عبدالهادي وزيرة القوى العاملة والهجرة وفي تعديل وزاري يوم 23 فبراير 2011 تولى المنصب إسماعيل إبراهيم فهمى، وجورجيت فليني وزيرة الهجرة وشؤون المصريين، وفايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، ومحمود

[51] http://www.elwatannews.com/news/details/806565

وجدي وزير الداخلية، وممدوح مرعي وزير العدل، وايمن فريد أبو حديد وزير الزراعة، وحسين العطفي وزير الموارد المائية، وسميحة فوزي وزير التجارة والصناعة، وسمير الصياد وزير الأوقاف، ووزير السياحة منير فخري عبدالنور، وعلي المصلحي وزير التضامن والعدالة الاجتماعية، وفي تعديل وزاري يوم 23 فبراير 2011 تولى المنصب جودة عبدالخالق، وجابر عصفور استقال 9 فبراير من منصب وزير الثقافة وفي تعديل وزاري يوم 23 فبراير 2011 تولى المنصب محمد عبدالمنعم الصاوي، ومحمد فتحي البرادعي وزير الإسكان، ومحسن النعماني وزير التنمية المحلية، وعاطف عبدالمجيد مصطفي وزير النقل، وأحمد سامح وزير الصحة، وإبراهيم مناع وزير الطيران المدني، ومشيرة خطاب وزير الأسرة والسكان، ماجد جورج وزير البيئة، وزاهي حواس وزير الآثار، وسمير رضوان وزير المالية". وقد استقالت حكومة الفريق أحمد شفيق يوم 3 مارس 2011 بعد لقاء تليفزيوني جمعه مع د. علاء الأسواني وحمدي قنديل وأداره يسري فوده تعرض خلاله الفريق شفيق لهجوم عنيف من محاوريه وكان أدائه ضعيفاً في مواجهة ذلك الهجوم.

وكان أحمد شفيق قد تقدم باستقالته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم وذلك قبل يوم واحد من مظاهرات مليونيه دعت لها عدة حركات شبابية علي رأسها الإخوان المسلمين في مصر وحركة شباب 6 أبريل وائتلاف شباب الثورة من أجل الإطاحة بحكومته والتي اعتبروها من بقايا نظام مبارك.

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قد أصدر بياناً [52]، جاء فيه أنه تم قبول استقالة رئيس الوزراء، أحمد شفيق، وتكليف عصام شرف بتشكيل وزارة جديدة، في خطوة تمثل استجابة لأحد أبرز مطالب "ائتلاف ثورة 25 يناير"،

[52] http://archive.arabic.cnn.com/2011/egypt.2011/3/3/shafiq.resigned/index.html

كما جاءت لتؤكد شائعات سرت الأربعاء في أوساط رجال الأعمال ودوائر المال بمصر.
ونشر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان عن قبول استقالة شفيق في رسالة نشرت على صفحته على صفحة التواصل الاجتماعي، فيسبوك.
وكان ائتلاف شباب الثورة قد دعا إلى اعتصام "حتى رحيل النظام" ومسيرة مليونيه الجمعة بهدف إسقاط ما وصفوه بـ "النظام الفاسد."
وجاء في بيان صدر عقب لقاء مجموعة من الائتلاف بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن الائتلاف طالب المجلس بـ "تحديد جدول زمني في تنفيذ أول ثلاث مطالب خلال يومين."
وكان المطلب الأول للائتلاف هو "إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق، وإعادة تشكيل حكومة تكنوقراط من غير الحزبيين، يترأسها شخصية وطنية متوافق عليها، في حد أقصاه شهر من الان."
أما المطلب الثاني للائتلاف فيتمثل في "الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، قبل وبعد 25 يناير، في مدى زمني أقصاه شهر من الان، والنظر في العفو عن المسجونين السياسيين في غضون شهرين من الان."
والمطلب الثالث للائتلاف هو "تقديم كل المسؤولين الحقيقيين عن قتل الشهداء بإطلاق النار، أو بإصدار الأوامر للمحاكمة العادلة، بتهم واضحة، في أمر أقصاه شهر من الان."
وكانت صحيفة الأهرام المصرية قد ذكرت في عددها الصادر الخميس أن "ثمة اتجاهاً قوياً لتغيير وزارة شفيق"، بعد تزايد الرفض الشعبي لها."
وأضافت الصحيفة أن شائعة سرت في دوائر المال ورجال الأعمال الأربعاء مفادها أن "الفريق أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء قد قدم استقالته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة."

وذكرت الصحيفة أن لقاء شفيق مع المجلس العسكري كان هدفه "مناقشة الأحوال العامة في الظروف الراهنة، وأن شفيق وصف الوضع الاقتصادي بأنه سيئ للغاية، وأن الخزانة العامة ليس بها موارد تكفي الرواتب لو استمرت الخسائر الفادحة الناجمة عن الاحتجاجات والاعتصامات، وتوقف العمل في كثير من المؤسسات والهيئات والشركات العامة.

2- حكومة عصام شرف:

قرر المجلس الاعلى للقوات المسلحة قبول استقالة رئيس الوزراء الفريق

أحمد شفيق وتكليف الدكتور عصام شرف وزير النقل الاسبق بتشكيل الوزارة الجديدة. وجاء الإعلان عن ذلك عبر الصفحة الرسمية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، في الرسالة التي حملت رقم 26.

وعقد مجلس الوزراء آخر اجتماعاته صباح اليوم الخميس برئاسة شفيق، متأخرا ساعة ونصف الساعة عن موعده المقرر في التاسعة صباحا. وذكرت مصادر اخبارية أن هناك اتجاها للإبقاء على أكثر من نصف أعضاء الحكومة الحاليين، وجميعهم من الجدد في حكومة رئيس الوزراء الجديد عصام شرف.

ونقلت بوابة "الأهرام" الالكترونية عن مصادر، لم تسمها، إن التغيير سيشمل وزراء الخارجية والعدل والدولة للإنتاج الحربي والدولة لشئون البيئة. وأضافت المصادر أن السفير ماجد عبد الفتاح مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة والسفير نبيل فهمي سفير مصر السابق بواشنطن مرشحان لتولي منصب وزير الخارجية.

يشار إلى ان المهندس عصام شرف تقدم مسيرة لأساتذة الجامعات خلال ثورة 25 يناير، حيث يعمل استاذا في كلية الهندسة جامعة القاهرة، وكان قد شغل منصب وزير النقل، في حكومة الدكتور أحمد نظيف، واستقال منذ حوالي 4 سنوات بعد حادث قطار قليوب، ويعد من أبرز خبراء النقل في العالم، وهو الوحيد من خارج الولايات المتحدة الفائز بجائزة التميز في الهندسة من جامعة بيردو العريقة.

ونال "شرف" العديد من الجوائز التكريمات على المستويين المحلي والدولي منها: جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الهندسية عامي 1987 و1997، وجائزة الهيئات والأفراد من أكاديمية البحث العلمي عام 1987، ونوط الامتياز من الطبقة الأولى عام 1995. كما أنه عضو في العديد من الجمعيات العلمية والهندسية الدولية.

وكانت صحيفة "الاهرام" ذكرت في عددها الصادر اليوم الخميس ان ثمة اتجاها قويا لتغيير وزارة الفريق أحمد شفيق بعد تصاعد الرفض الشعبي لها. وقالت الصحيفة انه كانت هناك شائعة في دوائر المال ورجال الأعمال قد انتشرت أمس تقول إن الفريق أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء قدم استقالته إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بينما كان لقاء شفيق مع المجلس العسكري هدفه مناقشة الاحوال العامة في الظروف الراهنة.

مسيرات مليونيه

واستبق قرار المجلس العسكري اليوم بقبول استقالة شفيق، دعوات ائتلاف ثورة 25 يناير إلى تنظيم مسيرات مليونيه غدا فيما اسماه جمعة "الإصرار على إقالة حكومة شفيق"، وأعلن الائتلاف عن تحرك مسيرتين ظهر غد من جامع الاستقامة بميدان الجيزة، ومن مسجد النور بميدان العباسية، إلى ميدان التحرير.

ومن المقرر أن تتجه مسيرة من التحرير إلى مقر مجلس الوزراء في الساعة الخامسة عصرا لإقامة اعتصام رمزي حتى الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء السبت، للمطالبة بإقالة حكومة أحمد شفيق وتعيين مجلس وزراء من وجوه لم يسبق لها تقلد مناصب في النظام السابق، تتمكن من تمثيل ثورة الشعب المصري ضد نظام مبارك الفاسد والوحشي، ومحاسبة المتورطين من الداخلية وبلطجية الحزب الوطني عن قتل 365 شهيدا للثورة وإصابة 5 آلاف مواطن مصري طالبوا بالتغيير سلميا، والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين قبل وبعد 25 يناير، وحل جهاز أمن الدولة.

ووجه الائتلاف، نداء إلى ثوار مصر في المحافظات للتوجه إلى الميادين الكبيرة تحت عنوان "صوت مصر بيطلع من كل مصر".

وكان عبد الرحمن سمير عضو ائتلاف "شباب ثورة 25 يناير" كشف ان اللقاء الذي تم الاثنين بين شباب الائتلاف ومستقلين من شباب الثورة مع قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة أسفر عن اتفاق مبدئي على إقالة حكومة أحمد شفيق.

وقال سمير في تصريحات لبوابة "الأهرام" الالكترونية انه جرى الاتفاق ايضا أن يقدم الشباب قائمة استرشاديه بأسماء مرشحين لمنصب رئيس مجلس الوزراء وأعضاء المجلس، شريطة أن تكون الأسماء الواردة في هذه القائمة أبدت موافقتها النهائية على المشاركة في الحكومة الجديدة.

وطلب قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة من الشباب خلال الاجتماع، الذي استمر أكثر من أربع ساعات في وقت مبكر من صباح اليوم، التواصل مع الدكتور يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء في الحكومة الانتقالية الحالية، لعرض المطالب التى يمكن أن تنفذها الحكومة الحالية، لان الجيش لا يريد أن يتدخل في تفاصيل الحكم إلا فيما يخص عملية تسليم السلطة.

واشار سمير إلى أن باقي المطالب التى قدمها الائتلاف مثل إعادة بناء وزارة الداخلية وحل جهاز أمن الدولة، فقد طلب القادة من الشباب أن يتم بحث هذه المسائل مع الحكومة الجديدة، بعدما أبدى الشباب رفضهم خلال الاجتماع الجلوس مع وزير الداخلية الحالي.

ووافق القادة مبدئيا على الجلوس مع اتحاد العمال المستقلين والتفاوض معهم بشأن المطالب الفئوية للعمال والمهنيين، وطلب من الشباب تقديم قائمة بأسماء المعتقلين

قامت حكومة عصام شرف على تشكيلين وزاريين:

التشكيل الأول استمر منذ حلف اليمين في 7 مارس 2011 وحتى 21 يوليو 2011 والتشكيل الثاني استمر في العمل منذ حلف اليمين في 21 يوليو 2011 وحتى 1 ديسمبر 2011.

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
رئيس الوزراء	عصام شرف	
نائب رئيس مجلس الوزراء	يحيي الجمل	حازم الببلاوي
نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون الحوار والتحول الديموقراطي		علي السلمي
الدفاع والانتاج الحربي	محمد حسين طنطاوي	
الانتاج الحربي	سيد مشعل	على صبري

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
الداخلية	منصور العيسوي	
الخارجية	محمد كامل عمرو	
الكهرباء والطاقة	حسن يونس	
المالية	سمير رضوان	حازم الببلاوي
الزراعة	ايمن فريد أبو حديد	صلاح السيد
الطيران المدني	إبراهيم مناع	لطفي مصطفي كمال
الاتصالات	ماجد عثمان	محمد عبد القادر سالم
الثقافة	عماد أبو غازي	
الإعلام	-	أسامة هيكل
التربية والتعليم	أحمد جمال الدين موسى	
التجارة والصناعة	سمير الصياد	محمود عبد الرحمن عيسى
الصحة	أشرف حاتم	عمرو حلمي
التضامن والتجارة الداخلية	جودة عبد الخالق	

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
التخطيط والتعاون الدولي	فايزة أبو النجا	
العدل	محمد عبد العزيز الجندي	
القوى العاملة والهجرة	أحمد حسن البرعي	
البترول والثروة المعدنية	عبد الله غراب	
الأوقاف	عبد الله الحسيني	عبد الفضيل القوصي
السياحة	منير فخري عبد النور	
النقل والمواصلات	عاطف عبد الحميد	علي زين العابدين هيكل
الموارد المائية والري	حسين العطفي	هشام قنديل
التعليم العالي والبحث العلمي	عمرو عزت سلامة	معتز خورشيد
التنمية المحلية	محسن النعماني	محمد أحمد عطية
التنمية الإدارية	-	أشرف حسن عبد الوهاب
البيئة	ماجد جورج	
الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	محمد فتحي البرادعي	

الوزارة	الوزير [6] في التشكيل الوزاري الأول	الوزير [7] في التشكيل الوزاري الثاني
المخابرات العامة	مراد موافي	
البنك المركزي	فاروق العقدة	
قناة السويس	أحمد فاضل	
المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة	ماجد عبد الفتاح	
المندوب الدائم لدى الاتحاد الأفريقي		

ومما يذكر أن د. حازم الببلاوي الذي اختير في 16يوليو 2011 نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للمالية في وزارة عصام شرف .وقد تقدم باستقالته من منصبه 11 أكتوبر 2011 بسبب أحداث ماسبيرو، وقد قُوبِلت بالرفض التام من المشير محمد حسين طنطاوي، وعاد إلى مكتبه في ذات اليوم.

3- حكومة كمال الجنزوري:

تم تشكيلها في 7 ديسمبر 2011 كحكومة "إنقاذ وطني"، وقدمت استقالتها 25 يونيو 2012 للمجلس العسكري، بعد أول انتخابات رئاسية عقب ثورة يناير.

1. محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع
2. علي صبري وزير الانتاج الحـــــربي

3. محمد كامل عمرو وزير الخارجية
4. أحمد أنيس وزير الإعـــــــــلام
5. عبد الله غراب وزير البترول والثروة المعدنية
6. حسن يونس وزير الكهرباء والطاقـــــة
7. محمد عبد القادر سالم وزير الاتصالات
8. جمال العربي وزير التربية والتعليـــــم
9. محمد النشار وزير التعليم العـــــالي
10. نادية زخاري وزيرة البحث العلمـــــي
11. فتحي فكري حسنين وزير القوى العاملة والهجرة
12. فايزة أبو النجا وزير التخطيط والتعاون الدولـــــي
13. محمد إبراهيم يوسف وزير الداخلية
14. عادل عبد الحميد وزير العـــــدل
15. محمد رضا إسماعيل وزير الزراعـــــــــــة
16. هشام قنديل وزير الموارد المائية والـــــــري
17. محمود عيسى وزير الصناعة والتجارة الخارجية
18. عبد الفضيل القوصي وزير الأوقاف
19. منير فخري عبد النور وزير السياحة
20. ممتاز السعيد وزير الماليـــــــــة
21. شاكر عبد الحميد وزير الثقافـــــة
22. محمد فتحي البرادعي وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
23. محمد أحمد عطية وزير التنمية المحليـــــــة
24. جلال مصطفي السعيد وزير النقل والمواصلات
25. فؤاد النواوي وزير الصحـــــــــــــــة

26. حسين حسن مسعود وزير الطيران المدني

27. مصطفي حسين كامل وزير البيئـــــــــــة

28. محمد إبراهيم وزير الآثـــــــــــــــار

29. جودة عبد الخالق وزير التموين والتجارة الداخلية

30. نجوى خليل وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية

2. حكومات الثورة "قصيرة العمر"![53]

وبعد ثورة 25 يناير لم تعد الحكومات قصيرة العمرة على مبعدة زمنية من بعضها، لكنها توالت كالتالي:

حكومة أحمد شفيق "20 يوما":

شكل الفريق أحمد شفيق، أول وزارة بعد ثورة 25 يناير، في 29 يناير 2011، بعد إقالة حكومة الدكتور أحمد نظيف من قبل الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، إلا أنه بعد تنحي مبارك استمرت الحكومة المكونة من 29 وزيرًا نحو 20 يومًا، حتى قدمت استقالتها في 3 مارس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، باعتبارها مطلبًا من مطالب الثورة.

حكومة عصام شرف "9 أشهر":

تولى عصام شرف تشكيل الحكومة في 3 مارس 2011، وأقسم الوزراء الذين بلغ عددهم 26 وزيرًا اليمين الدستورية في 7 مارس 2011، كحكومة "تسيير أعمال"، استحدث فيها منصب نائب رئيس الوزراء، وأعيدت وزارة الإعلام، وألغيت وزارة الآثار.

وبعد 4 أشهر نشبت احتجاجات 8 يوليو، ليتغير عدد من الوزراء، وعلى إثرها أجرى شرف تغييرا طال 14 وزيرًا، وأدت الحكومة المعدلة اليمين في 21 يوليو

---

[53] https://www.elwatannews.com/news/details/806370

2011، واستمرت في عملها نحو 8 أشهر، حتى قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، واستقالت وزارة عصام شرف يوم 21 نوفمبر 2011، وانتهت رسميًا يوم 1 ديسمبر 2011.

حكومة كمال الجنزوري "8 أشهر":

أدت حكومة الجنزوري اليمين الدستورية في 7 ديسمبر 2011 كحكومة "إنقاذ وطني"، ضمت 29 وزيرًا، حيث أبقى فيها على 12 وزيرًا من وزارة شرف، إلى جانب 17 وزيرا جديدا، واستمرت لمدة 8 أشهر، وقدّمت الحكومة استقالتها في 25 يونيو 2012 للمجلس العسكري، بعد أول انتخابات رئاسية عقب ثورة يناير. وأعاد الجنزوري في حكومته وزارة الآثار، وفصل وزارة التعليم العالي عن البحث العلمي، وأنشأ وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، كما ألغى مناصب نواب رئيس الوزراء.

حكومة حازم الببلاوي "8 أشهر":

عقب ثورة 30 يوليو والإطاحة بنظام "الإخوان"، وتعيين الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور، كُلف رئيس الوزراء حازم الببلاوي في 9 يوليو 2013 بتشكيل "حكومة انتقالية"، وشكلت الحكومة في 16 يوليو ب 33 وزيرًا، استحدث بها وزارة العدالة الانتقالية، وأعاد وزارة الاستثمار ككيان مستقل، وتقدمت هذه الحكومة باستقالتها في 24 فبراير 2014 في ظل إضرابات عمالية بقطاعات عديدة.

3. رؤساء مجلس وزراء ما بعد «ثورة يناير» . . «5» في مهمة مستحيلة[54]

نشر في : الإثنين 20 يناير 2014

منذ 25 يناير 2011م وحتى الان تعاقب على مقر مجلس الوزراء الكائن بشارع قصر العيني وسط القاهرة، خمسة رؤساء وزارة، بدءا بالفريق أحمد شفيق الذي خلف أحمد نظيف في الجلوس على مقعد رئيس الحكومة، مرورا بالدكتور مهندس عصام شرف والدكتور كمال الجنزوري ثم الدكتور هشام قنديل وحاليا الدكتور حازم الببلاوي. كان «العمر القصير» هو القاسم المشترك بين كل من هؤلاء الخمسة، في مرحلة انتقالية تنكمش حينا لتتمدد في أحايين عديدة!

كان «شفيق» جزءا من نظام مبارك فلفظه ثوار التحرير قولا واحدا، ورغم أن «شرف» أقسم يمين حكومته في الميدان أولا فإن الميدان عاد ليطالب بإقالته معلنا تمرده ضد واحد ممن تظاهروا فيه يوما ما. وبالنسبة لـ«الجنزورى»، فقد بدا تكليفه بالحكومة طلبا لنجدة في وقت أزمة، لكن الأزمة حينها لم تنفرج إذ

[54] http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=20012014&id=d6a1ed1d-2514-44d7-8f8a-618d86107a5a

ظلت علاقة التوتر بين «الثوار» و«الحكومة» قائمة، مع ازدياد تأزم الحالة الاقتصادية عامة.

وجاء «قنديل»، المحبوس حاليا، في أول حكومة للرئيس المعزول، وبذل الرجل جهده لكن لم يحالفه حظ «الإخوان» في كسب ود المصريين.

الأزمات المتلاحقة منذ اندلاع الثورة، تضاعفت مع قدوم «البلاوي» على رأس أول حكومة تم تشكيلها عقب عزل محمد مرسى، ومازالت حكومته ماضية في عملها في فترة يصعب وصفها بأنها «صعبة» لأنها في الحقيقة أصعب من ذلك بكثير.

»الشروق» تحاول في السطور التالية الوقوف عند كل رئيس وزارة حالفه حظه في قيادة الحكومة بعد الثورة لكن لم تحالفه الثورة نفسها.

أحمد شفيق.. عينه «المخلوع» وأطاح به الميدان (29 يناير 2011 – 3 مارس 2011)

كلفه الرئيس المخلوع حسنى مبارك بتشكيل حكومة جديدة عقب استقالة حكومة أحمد نظيف بعد ايام قليلة من اندلاع ثورة 25 يناير المجيدة التى هزّت أركان نظام استقر على كرسي الحكم لثلاثة عقود.

كان من المفترض أن يغادر شفيق المشهد السياسي عقب اضطرار رئيسه، وصاحب قرار تكليفه، «المتنحي» إلى مغادرة منصب الرئيس تحت ضغط جماهيري ودولي واسع صحبه إعلان الجيش إقراره بمشروعية مطالب المحتجين.

سقط مبارك في 11 فبراير 2011 لكن أراد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لحكومة شفيق ألا تسقط حينذاك، ودعا لاستمرارها باعتباره «حكومة تسيير أعمال» إلى أن يتم تشكيل حكومة جديدة.

لم يستطع شفيق البقاء لشهر واحد في الحكم عقب الإطاحة بمبارك، إذا اضطر إلى تقديم استقالة حكومته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الثالث من

مارس عام 2011 قبل يوم واحد من مظاهرة كان مقررا تنظيمها بميدان التحرير من أجل إقالته بدعوة من بعض الحركات والائتلافات الثورية وجماعة الإخوان المسلمين.

يتذكر المصريون حلقة تليفزيونية جمعت بين «شفيق» والروائي علاء الأسواني، احتد فيها الأخير ضد رئيس الوزراء الأسبق، وارتفع صوت الاثنين وتداول الجمهور مقطع فيديو «الخناقة» باعتبارها جزءا من تفاصيل ثورة 25 يناير إذ لم يكن متصوّرا حدوث مثل هذه المشادة بين مواطن بدرجة «روائي « ورئيس الحكومة بهذا الشكل لولا حرية التعبير التى انتزعتها الثورة لشعبها.

عصام شرف جاء من «التحرير» وأقاله «التحرير» (3 مارس 2011 – 22 نوفمبر 2011)

في الثالث من مارس عام 2011 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانا حمل رقم 26 أعلن فيه قبول استقالة رئيس الوزراء الفريق «أحمد شفيق» وتكليف الدكتور عصام شرف بتشكيل الوزارة الجديدة.

كان عصام شرف قد شارك في مسيرة ضمت بعض أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة اتجهت إلى ميدان التحرير في أثناء ثورة يناير، لذا لم يجد تكليفه اعتراضا من الحركات الثورية، وباركت جماعة الإخوان تسميته رئيسا للحكومة، وحلف اليمين الدستورية في «التحرير» قبل أن يؤديه رسميا أمام المشير محمد حسين طنطاوي. عملت حكومة شرف في أجواء مضطربة وسط مطالبات بحبس مبارك ومحاكمته واستعادة الأموال المهربة، ووقعت حوادث دامية في أثناء توليه منصب رئيس الوزراء مثل «مذبحة ماسبيرو» التى وقعت في أكتوبر عام 2011 تلتها أحداث محمد محمود في نوفمبر من العام نفسه وانتهت باستقالته من منصبه.

كمال الجنزوري رئيس حكومة «الانقاذ» الصعب (25 نوفمبر 2011 ـ 25 يونيو 2012)

خلف الدكتور كمال الجنزوري، الدكتور عصام شرف في رئاسة وزراء مصر، أواخر عام 2011 حيث أسند المجلس الأعلى للقوات المسلحة للجنزوري مهمة تشكيل «حكومة إنقاذ وطني.»

جاء تكليف الجنزوري برئاسة الحكومة وسط استمرار المظاهرات المناهضة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بميدان التحرير، واستقبل المتظاهرون وعدد كبير من الحركات الشبابية تكليف الجنزوري بالرفض.

ونقل بعضهم اعتصامهم من التحرير إلى محيط مقر مجلس الوزراء بشارع قصر العيني وحدثت اشتباكات دامية على مدى خمسة ايام في الثلث الأخير من شهر ديسمبر عام 2011 وأسفرت عن وفاة 17 شخصا وإصابة 1917، بحسب جمعية أطباء التحرير.

وبحلول عام 2012 زادت متاعب حكومة الجنزوري، ووقعت مذبحة «استاد بورسعيد» التى راح ضحيتها نحو 74 قتيلا وعشرات المصابين بعد اعتداء مسلحين على مشجعي النادي الأهلي.

وعلى الرغم من تكرار جماعة الإخوان قولها بأن حكومة الجنزوري تعمل بشكل جيد فإن البرلمان الذي يشغل نواب الجماعة غالبية مقاعده، شنّ حملة واسعة ضد الرجل.

بحلول منتصف شهر يونيو عام 2012 أصدرت المحكمة الدستورية حكما بحل البرلمان واعتبره الإخوان «حكما سياسيا»، ورددت دوائر سياسية ما جرى في اجتماع جمع بين الجنزوري ورئيس البرلمان الدكتور سعد الكتاتني في وقت سابق من حكم الحل بحضور الفريق سامي عنان رئيس الأركان السابق للقوات المسلحة، قال فيه الجنزوري مخاطبا الكتاتني بانفعال إن «حكم حل البرلمان في الدرج.»

في الخامس والعشرين من يونيو 2012 قدّم الجنزوري استقالته من رئاسة الوزراء وذكرت مصادر رسمية أن المشير طنطاوي قبل الاستقالة لكن كلفه بتسيير أعمال الحكومة لحين تشكيل وزارة جديدة.

هشام قنديل أول رئيس وزارة بـ«لحية» (24 يوليو 2012 – 8 يوليو 2013)

كلفه الرئيس المعزول محمد مرسى في الرابع والعشرين من يوليو عام 2012م بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة الدكتور كمال الجنزوري التى شغل قنديل فيها منصب وزير الموارد المائية والري.

وكان قنديل المولود في سبتمبر عام 1962 أصغر رؤساء الحكومات في تاريخ مصر سنّا، كما كان أول رئيس وزراء لمصر له «لحية» ما أثار الشكوك حول انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين إلا أنه نفي ذلك مرارا.

حين أصدر مرسى إعلانه الدستوري في 22 نوفمبر 2012، دافع عنه هشام قنديل وقال في مقابلة مع السي إن إن: «جوهر الإعلان الدستوري هو بناء المؤسسات الديمقراطية في مصر.»

حازم الببلاوي رئيس حكومة «استثنائي» (9 يوليو 2013 – حتى . . . .)

شغل الدكتور حازم الببلاوي منصب رئيس الوزراء في فترة استثنائية من تاريخ البلاد عقب عزل الرئيس المعزول محمد مرسى من منصبه.

مستقبلا، سيرتبط اسم الدكتور الببلاوي بقرار اعتبار جماعة الإخوان «تنظيما إرهابيا» بعد عام واحد قضته الجماعة في سدة حكم أكبر دولة عربية، وإصدار دستور 2014.

ملاحظة مهمة:

بكل المعايير لا تنتمي حكومتي إبراهيم محلب وحكومة حازم الببلاوي ولا حكومة هشام قنديل إلى "ثورة 25 يناير 2011" .

الفصل السابع

مؤشرات الحوار ايام الثورة

https://youtu.be/vMHemQur_vI

https://youtu.be/fMy9GY1alc0

I. حوارات ما قبل مؤتمر الوفاق القومي

❖ حوار عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية مع الأحزاب والبيان الصادر عن نتيجة الحوار يوم 6 فبراير 2011 [55]

تفاصيل الحوار الوطني بين عمر سليمان والأحزاب وشباب المعتصمين.

ممثلو الشباب طلبوا نقل صلاحيات الرئيس لنائبه.. فرد سليمان: هذا سيؤجل التعديلات الدستورية.

الحوار الوطني الذي بدأه عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، يوم السبت الماضي مع القوى السياسية المختلفة سواء بجلسات فردية أو في الجلسة العامة التى تواصلت حتى يوم (الأحد)، شمل لقاءات ممثلين عن المتظاهرين من الشباب في ميدان التحرير، وجماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب التجمع والوفد والناصري، والأحزاب الصغيرة.

نائب الرئيس رفض ما طلبه عبد الرحمن يوسف ممثل حركة شباب 25 يناير باستخدام نص المادة 193 لنقل الرئيس صلاحياته للنائب، قائلاً إن هذا سيؤجل التعديلات الدستورية المطلوبة ولن يلبى مطلب السماح بإزالة المعوقات من المادة 76 من الدستور بشأن ضمانات الترشيح للرئاسة، وكذلك يمنع الحديث عن تعديل المادة 77 بشأن مدد الرئاسة، وهو ما أجابه د. يحيى الجمل أستاذ القانون الدستوري وعضو لجنة الحكماء بالموافقة على رأى نائب الرئيس وايده في ضرورة وجود الرئيس لسرعة إنجاز واستمرارية هذه التعديلات.

[55] http://www.youm7.com/story/2011/2/10/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%86/349281

الإخوان ايضا كان لهم عدة مطالب وضعوها في ورقة مقترحات وتمت مناقشتها أثناء الاجتماع الذي تم تمثيلهم فيه بكل من د. محمد سعد الكتاتني ومحمد مرسى المتحدثين الإعلاميين باسم الجماعة، منها عندما تم الحديث عن الأزمة الدستورية في تنحى الرئيس وأزمة الفراغ الدستوري، فقال د. مرسى في اللقاء إن لديهم آليات قانونية ودستورية اتفق عليها فقهاء قانونيون وهي حل مجلسي الشعب والشورى قبل رحيل الرئيس وتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا السلطة والدعوة لانتخابات جديدة للبرلمان تنتهي في شهرين على الأكثر ولا يحتاج الأمر إلى تعديلات دستورية فيما يتعلق بالانتخابات إلا بعد انتخاب برلمان جديد وبعدها يتم الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة فوراً.

https://youtu.be/Y5wjCl2YRag

https://youtu.be/F3_D4Tgk13o

https://youtu.be/SpS_vD7_W_M

https://youtu.be/t_R1GXmvcCE

https://youtu.be/VLsWDPGx-tc

https://youtu.be/_s_-Xnm9zOQ

https://youtu.be/Bf8KgAflC0c

https://youtu.be/7ghy5f0v25g

https://youtu.be/dp4oWUKkGYQ

https://youtu.be/DiAy1d1XZMQ

وهكذا انتهت كل الحوارات بدون نتيجة !

لقراءة الملف الكامل للحوارات

اضغط الرابط التالي:

ملف حوارات الثورة 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الثامن

وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المدنية "وثيقة السلمي"

ومحاولات التوافق الوطني قبل الثورة وبعدها

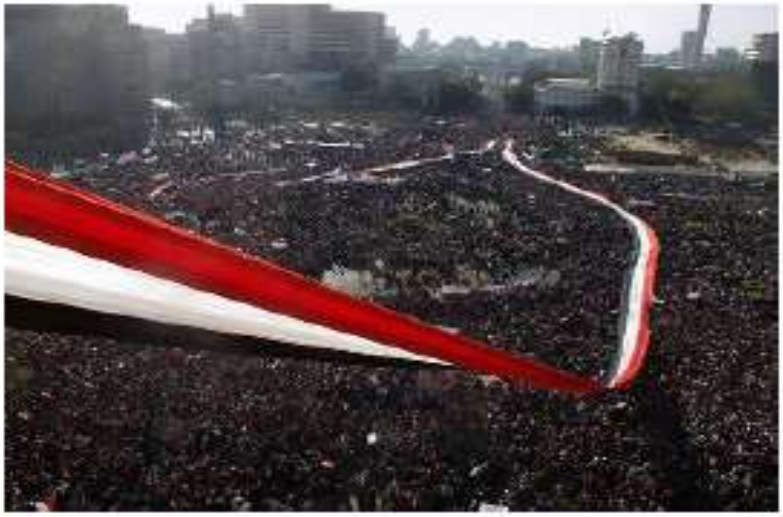

الوثيقـــــة

قضية الدستور . . . والديمقراطية

أصل الحكاية

في اجتماع ضم العديد من القوى السياسية؛ عرض الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء في وزارة دكتور عصام شرف الثانية، «وثيقة المبادئ الحاكمة للدستور» يوم الثلاثاء 1 نوفمبر 2011.

وأثارت الوثيقة جدلاً واسعًا؛ حيث رحبت بها بعض القوى مع إبداء بعض التحفظات، بينما رفضتها القوى الإسلامية رفضًا تامًّا .

أكثر المواد التي تسببت في جدل واسع كانت المادة التاسعة، التي تتعلق بموازنة الجيش؛ إذ تنص على أنه «يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها، على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في الموازنة العامة للدولة». واعتبر الكثير من الأحزاب في الاجتماع أن هذا البند يضفي حصانة على القوات المسلحة، ولا ينظر إليها على أنها مؤسسة من مؤسسات الدولة يجب أن تخضع للمراقبة والمراجعة المالية من قبل البرلمان المنتخب.

كما تتضمن الوثيقة معايير لاختيار 80 عضوًا في لجنة وضع الدستور، كما تنص الوثيقة على أنه يجب ألاّ يخالف الدستور الجديد نصوص الإعلانات الدستورية التي أصدرها المجلس العسكري منذ تنحي مبارك. وكان من المقرر أن تقدم الوثيقة للجنة التأسيسية لصياغة الدستور، وكان من المقرر ايضًا أن تكون مواد الوثيقة إلزامية .

مواقف القوى السياسية من الوثيقة :

تباينت ردود الأفعال حول "وثيقة السلمي"، حيث رفضها العديد من القوى السياسية، وكان من أبرز الرافضين لهذه الوثيقة التيارات الإسلامية، المتمثلة في حزب الحرية والعدالة والقوى السلفية، والتي رفضت هذه الوثيقة بشدة .

في هذا الصدد قال الدكتور عادل عفيفي، رئيس حزب الأصالة السلفي: إن الإسلاميين لن يصمتوا أمام هذا المخطط، وسيكون الرد بالقضاء والتظاهر والاعتصام. وأكد الدكتور خالد سعيد، المتحدث الرسمي للجبهة السلفية، أن حملة ستنطلق لجمع ملايين التوقيعات ضد المبادئ فوق الدستورية. كما أرسل ممدوح إسماعيل، وعدد من المحامين، إنذارًا على يد محضر للدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء، ونائبه الدكتور علي السلمي؛ لإلغاء مشروع الوثيقة.

وأطلقت جبهة الإرادة الشعبية حملة لإرسال مليون فاكس ورسالة بريد إلكتروني إلى مجلس الوزراء، ضد المبادئ الحاكمة للدستور.

ووصفها الدكتور محمد البرادعي بأنها وثيقة مشوهة، وأكد على رفضه لان تكون القوات المسلحة دولة داخل دولة، ورفضها السيد/عمرو موسى، وحزب المصريين الأحرار، والدكتور محمد سليم العوا، الذي رفض هيمنة المجلس العسكري.

وقد دعت قوى وطنية إلى تنظيم مليونيه لرفض وثيقة «المبادئ الدستورية»، والتي أُطلق عليها «وثيقة السلمي»، في 18 نوفمبر 2011 تنديدًا ورفضًا لهذه الوثيقة.

وقال السعيد كامل، رئيس حزب الجبهة: إن الحزب سيرفض الوثيقة إذا تم التمسك بالمادتين 9 و10.

القوى الرافضة للوثيقة

أعلنت القوى التي قاطعت الاجتماع عن عقد اجتماع ضم القوى الرافضة لاستكمال المناقشات الخاصة بالوثيقة. وانبثق عن هذا الاجتماع لجنة سميت بـ«لجنة المتابعة» ترأسها وحيد عبد المجيد، وضمت اللجنة كلاًّ من طارق الزمر،

القيادي البارز بـ «الجماعة الإسلامية»، ممثلاً لحزب «البناء والتنمية»، وعصام سلطان، نائب رئيس حزب «الوسط»، والدكتور أسامة ياسين القيادي بجماعة «الإخوان المسلمين»، والدكتور أحمد شكري.. لمناقشة التعديلات التي أدخلها السلمي على الوثيقة، ومن بينها المادتان التاسعة والعاشرة المتعلقتان بالقوات المسلحة.

الخلاف الحاد الذي أثارته مسودة وثيقة الدكتور السلمي دارت حول موقع المؤسسة العسكرية في النظام الدستوري المأمول للبلاد، وارتكز الخلاف على صياغة ومضمون المادتين التاسعة والعاشرة، اللتين جرى نص كل منها على النحو التالي :

المادة 9

"الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، والحفاظ على وحدتها، وحماية الشرعية الدستورية، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية. وتختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها، على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في موازنة الدولة، كما تختص دون غيره بالموافقة على اي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره. ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب" .

المادة 10

" يُنشأ مجلس يسمى "مجلس الدفاع الوطني" يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، وتختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى. والدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد الإجباري وفقًا للقانون، كما تنظم الخدمة العامة بالقانون" .

وفي ضوء الانتقادات الحادة للصياغة السابقة لكلتا المادتين، أعاد الدكتور علي السلمي طرح الوثيقة مع التعديلات التالية لكل من المادتين على النحو التالي :

المادة (9):

"الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس، والتجنيد إجباري وفقًا للقانون، والتعبئة العامة تنظم بقانون، والدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه، ولا تجوز لأية هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وتختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها، على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في موازنة الدولة، ويجب عرض اي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب".

المادة (10):

"ينشأ مجلس للدفاع الوطني، يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، وتختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ومراجعة واعتماد موازنة القوات المسلحة وبين القانون اختصاصاته الأخرى."

القوى المؤيدة للوثيقة :

أعلنت الجمعية الوطنية للتغيير أن تأييدها للوثيقة يأتي انطلاقًا من أنها من شأنها «حماية الدولة المدنية، وأنها تطمئن الجميع، وتنزع القلق المجتمعي الواسع، والشقاق السياسي الراهن، الناتج عن تواتر نظرات الغلو والتشدد في خطاب بعض التيارات»، واتهمت الجمعية هذه التيارات بأنها «تسعى لفرض طريقة تعامل أحادية مع تلك القضية، عن طريق بسط هيمنتها على البرلمان، وتشكيل لجنة تحقق أغراضها»، دون أن تراعي أن من بين من أعلنوا رفضهم للوثيقة قوى وشخصيات غير محسوبين على قوى الإسلام السياسي، وبينهم

مرشحون للرئاسة، كالدكتور محمد البرادعي والدكتور ايمن نور . كما أعلن حزب الوفد وحزب التجمع تأييدهم للوثيقة .

وأعلن حسين عبد الرازق، القيادي في حزب التجمع، عدم مشاركة حزبه في المليونية التي تمت الدعوة لها من بعض أحزاب التيار الديني لرفض وثيقة علي السلمي. وقال عبد الرازق: إن هذا الموقف هو أمر انتهازي من حزب الحرية والعدالة والأحزاب السلفية؛ لأنها شاركت من البداية في كل الحوارات التي دارت حول صياغة وثيقة دستورية عامة، بداية من مؤتمر الوفاق الوطني الذي أعده الدكتور يحيى الجمل، مرورًا بوثيقة البرادعي والتحالف الديمقراطي، وما طرحه علي السلمي في يوم 15 أغسطس.

لقراءة كل ما يتعلق بقضية "الوثيقة" اضغط على الرابط التالي:

الوثيقة . . . قضية الدستور والديمقراطية 2012 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/PNd8IiL4FU4

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4

https://youtu.be/h7Z2AhkjmWk

https://youtu.be/hEk0OdilYrk

https://youtu.be/_6Yf6hG2Sno

https://youtu.be/19JxqJfeTlo

https://youtu.be/7MDQIhTq4nU

https://youtu.be/7EuFISCv0OA

https://youtu.be/bSaVKdbK_BE

الفصل التاسع

المطالب الفئوية وقضايا العدالة الاجتماعية

https://youtu.be/1pXSANUZqxo

https://youtu.be/ZqwmituADw8

https://youtu.be/fbGWip8RWoU

https://youtu.be/DwoVdjmjxG4

https://youtu.be/kXEZNgt2Nuk

https://youtu.be/kRq5_cdlAVA

https://youtu.be/QMR_Suy-zEU

https://youtu.be/e3iYETnYGiQ

1. المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير.. المشكلة وسبل الحل[56]

د. محمد حسن يوسف

الإثنين 6 مايو 2013

مع التسليم بحق أصحاب المطالب الفئوية في الجهر بمطالبهم، إلا أنه من الواجب معرفة صعوبة التحرك نحو حل هذه المطالب في اللحظة الانية لان موارد الدولة أصبحت في غاية الندرة.. فكيف إذن يتم التعامل مع هذه المعضلة؟

ملخص

كان الشعار الرئيسي لثورة 25 يناير هو (عيش . حرية . عدالة اجتماعية)، وهو ما يمثل مظلة كبيرة يمكن أن تجتمع تحتها معظم المطالب الفئوية التي تفجرت سواء قبل الثورة أو في أعقابها. فقبل حدوث الثورة، شهدت الفترة 2005 - 2006 العديد من الاحتجاجات التي كان معظمها يطغى عليه الصبغة الاجتماعية.

وقد ارتبطت تلك الاحتجاجات بشكل رئيسي بقطاعات أو طوائف معينة من المجتمع المصري، مثل العمال، أو الموظفون بالقطاع الحكومي ،أو

[56] http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/05/2013568939844168.html

المدرسون، أو سائقو الاتوبيسات ... الخ (1) .ثم سرعان ما أصبحت هذه الاحتجاجات هي السمة المميزة لمعظم القطاعات والطوائف العمالية.

وكانت المطالب الغالبة لمعظم هذه الاحتجاجات ذات طبيعة اقتصادية ومالية تتمثل في المطالبة بزيادة الأجور والرواتب والمعاشات. وكانت هذه المطالب تأتي كرد فعل للسياسات النيو ليبرالية والتحرير الاقتصادي التي بدأت الحكومة المصرية في المغالاة بتطبيقها بدءا من تولي الدكتور أحمد نظيف رئاسة الوزراء في منتصف عام 2004.

وتعتبر المطالب الفئوية نوعا من احتجاجات العمال للتعبير عن رفضهم للأوضاع المتردية التي يعانون منها في العمل. وتنوعت أشكال احتجاجات العمال ما بين التجمهر والاعتصام والإضراب والتظاهر والوقفات الاحتجاجية (2) .وبلغت ذروة هذه الاحتجاجات في قيام بعض العمال بالانتحار نتيجة لتردي أوضاعهم وعدم حصولهم على حقوقهم.

وتتعدد التعريفات المطروحة للاحتجاجات الشعبية والفئوية. على أن هناك من يُعرّف تلك الاحتجاجات بأنها أحد المظاهر الاحتجاجية ضد سياسة معينة من خلال الاحتشاد والتجمع السلمي، وذلك أمام مكان أو مقر معين يرمز إلى الجهة التي قامت بصنع تلك السياسة موضع الاحتجاج (3).ويشير هذا التعريف إلى الاعتصامات الفئوية التي تحشد مطالبها في نقاط محددة، وغالبا ما تتعلق باحتياجات فئة معينة من فئات المجتمع، وتعبر عن مطالبها(4) .

وكانت الشرارة الأولى لهذه الاحتجاجات ما قام به عمال شركة مصر للغزل والنسيج الواقعة في مدينة المحلة الكبرى. فقد تظاهر الآلاف من عمال الشركة لثلاثة ايام متواصلة في ديسمبر 2006، للمطالبة بالحصول على شهرين من الأرباح. وتم انتزاع هذا المطلب، وتحقق لهم ما أرادوا. وكان هذا الإضراب بمثابة

الشرارة الأولى لموجة من الإضرابات في العديد من المصانع الأخرى للحصول على مزايا مماثلة(5) .

وقد تجددت الاحتجاجات مرة أخرى خلال عامي 2007 و2008، وفي إبريل 2008 أخذت هذه الاحتجاجات منعطفا جديدا، حيث تضامن جميع أهالي مدينة المحلة مع عمال الشركة خلال يومي 6 و7 إبريل، ضد الجوع والظلم، وذلك بعد تمكن قوات الأمن من إجهاض الإضراب الذي كان مقررا أن يقوم به عمال الشركة داخل مقرها(6) .

ويمكن القول إن هذه الاحتشادات التي قام بها عمال شركة المحلة للغزل والنسيج كان لها تأثير الدومينو بالنسبة للاحتجاجات الفئوية الأخرى التي حدثت في مصر خلال الفترة من عام 2006 وحتى عام 2010.

وقد زاد عدد الاحتشادات الفئوية في مصر من 202 في عام 2005 إلى 266 في عام 2006، وإلى 614 في عام 2007، وإلى 630 في عام 2008. كما شهد عام 2009 نحو 609 احتجاجا فئويا، زادت في عام 2010 إلى 654 احتجاجا فئويا (7).ومنذ عام 20111 أصبحت هذه الاحتجاجات تمثل ظاهرة يومية بحيث يصعب الوقوف على عدد دقيق لها.

وسوف نحاول في هذا البحث دراسة الأسباب التي أدت لظهور المطالب الفئوية وزيادة كثافتها في الفترة الأخيرة، ثم أهم المظاهر التي أخذتها تلك المطالب الفئوية، ثم نبحث خطورة تلك المطالب وتداعياتها على مسار ثورة يناير 2011، وأخيرا نخلص إلى أهم سبل علاج تلك المطالب الفئوية.

أولا: أسباب المطالب الفئوية

كانت الأسباب الرئيسية الدافعة لظهور المطالب الفئوية متعددة، إلا أنه يمكن حصرها فيما يلي:

- زيادة الرواتب، وتحسين الأجور وربطها بساعات العمل.

- المطالبة بالتعيين أو تثبيت العمالة المؤقتة.
- المطالبة بالحصول على التأمينات الاجتماعية.
- المطالبة بتحسين الخدمات العامة.
- المطالبة بمناهضة الفساد الإداري والمالي.
- مواجهة قرارات وسياسات حكومية ترى أن الفئات المحتجة ضارة، ومحاولة تغيير تلك النظرة.
- محاولة بناء التنظيمات الخاصة بتلك الفئات، مثل إعلان موظفي الضرائب العقارية عن أول نقابة مستقلة في مصر(7) .

فبعد أن نجحت ثورة 25 يناير 2011 في تحقيق أهم هدف لها، بإزاحة نظام الرئيس السابق مبارك، بعد أن ظل قابعا في حكم البلاد طيلة ثلاثين عاما مضت، تزايدت وتيرة الاحتجاجات والاعتصامات والتظاهرات الفئوية بشكل غير مسبوق، مطالبة بتحقيق المطالب التي تتبناها فئات محددة من الشعب المصري. ولكي نفهم الأسباب وراء زيادة عدد هذه الاحتجاجات الفئوية بهذا الحجم، يمكن تقديم ثلاثة سيناريوهات في هذا الشأن(8) .

السيناريو الأول

مغايرة المناخ بعد 25 يناير تماما للمناخ الذي كان سائدا قبله، وهكذا شعر المصريون بانتهاء عصر تكميم الأفواه، وبانفتاح أبواب السجن الكبير الذي كانوا يعيشون فيه على مصاريعها، وأنهم ولأول مرة منذ زمن طويل أصبحوا يتنفسون نسائم الحرية بصورة طبيعية، وأن حاجز الخوف الذي كثيرا ما كان يغلف اي مطالبات "مشروعة" من قبل قد انكسر، فأصبح من حقهم الان أن يطالبوا بحقوق طالما غضوا الطرف عنها من قبل، فكانت هذه الاحتجاجات.

السيناريو الثاني

وقوف زمرة من فلول النظام السابق وراء تلك الاحتجاجات، حيث تريد إحداث فوضى عارمة في البلاد، لكي تثير الخوف بين الناس وتجعلها تتمنى عودة الأمور إلى وضع الاستقرار الذي كانت عليه البلاد قبل الثورة. وهو يشابه سيناريو الاضطرابات والحرائق التي توالت يوم جمعة الغضب 28 يناير الماضي، ويوم موقعة الجمل الأربعاء 2 فبراير الماضي. ويزيد من احتمال هذا السيناريو أن الاحتجاجات قد أخذت زخمها جميعا في ايام قليلة بعد الثورة، وكانت تلك الاحتجاجات تحدث بنفس الشكل وتتصاعد بنفس الوتيرة تقريبا في عدة محافظات وفي عدة مؤسسات وشركات، وفي ظل نفس الظروف والملابسات.

السيناريو الثالث والأخير

أن ما حدث بعد الثورة من فضح لقضايا فساد كبيرة، تمثلت في الإعلان عن العديد من الثروات الكبيرة والمبالغ فيها لبعض الشخصيات في دائرة الحكم ومن حولهم، ومن أموال منهوبة، ومن رواتب باهظة لبعض الشخصيات العاملة في عدة قطاعات بعينها، هو ما أدى إلى تزايد الاحتقان في نفوس العاملين بمعظم المؤسسات والهيئات والشركات المصرية، والذين لا تتجاوز رواتبهم بضع مئات من الجنيهات.

من الممكن أن يكون أحد هذه السيناريوهات هو المحرك للمشهد الذي شهدناه، وما زلنا نشاهده حتى الان، من مطالبات واحتجاجات فئوية، ومن الممكن أن يكون اثنين منهما أو ثلاثتها جميعا قد تفاعلت معا، وصولا إلى الصورة المتواترة للاحتجاجات الفئوية الحادثة الان.

ويمكن إرجاع ظاهرة الاحتجاجات الفئوية وتواترها في الفترة الأخيرة إلى عدة أسباب، نوجزها فيما يلي:

1. عدم العدالة في توزيع الدخول

بداية لابد أن نقر بأن العولمة أدت إلى زيادة حدة بداية لابد من أن نقر بأن العولمة أدت إلى زيادة حدة عدم العدالة فيما بين الدول وبعضها البعض، بل وداخل كل دولة على حدة ايضا، وذلك إلى حد بعيد – وذلك على حد قول جاي مازور (9).فلقد أفرزت العولمة آليات أصبح من المستحيل على اية دولة الإفلات من قبضتها، أو التخلص من وطأة آثارها عليها.

ولقد نجحت الحكومة المصرية من تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع للناتج المحلي الإجمالي، تراوح حول 7.1% بدءا من العام المالي 2007/2006 وحتى عام 2009/2008. كما تحقق فائض كبير في صافي الاحتياطيات الدولية، بلغت ذروته نحو 36.0 مليار دولار في ديسمبر عام 2010 (10).وظلت معدلات التضخم تحت السيطرة، فبعد أن بلغت ذروة ارتفاعها في أغسطس عام 2008، حيث وصل إلى نحو 23.6%، بدأت هذه المعدلات في التراجع بدءا من عام 2009. وشهد سعر صرف الجنيه المصري استقرارا كبيرا أمام الدولار الأمريكي(11) .

إلا أن هذا المعدل المرتفع للنمو وما صاحبه من مؤشرات ايجابية للأداء الاقتصادي لم يصاحبه عدالة في توزيع الدخول، إذ استأثرت به فئة قليلة من السكان، ولم تنتقل آثاره إلى الغالبية العظمى من الفقراء، الذين تدهورت أحوالهم وضاقت معيشتهم. وتراجعت الأوضاع الاجتماعية كثيرا لقطاعات عريضة من المصريين. فقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة للغاية، وطالت أعدادا كبيرة من الخريجين الجدد الذين أُغلق في وجوههم سوق العمل، بحيث لم يجدوا أمامهم اية فرص كريمة للعمل. كما زادت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر لتشمل نحو خمسي الشعب المصري (12).

ويتطلب التقليل من الفقر في مصر – أو اية دولة أخرى - نموا اقتصاديا مرتفعا، حيث يزيد النمو الاقتصادي من فرص الفقراء في المشاركة في ثمار الزيادة التي

تحدث في الناتج. ومع ذلك فإن إمكانية التقليل من الفقر تعتمد على استجابته للتغيرات في متوسط الدخول (13).أما إذا صاحب النمو الاقتصادي عدم عدالة في توزيع الدخل، فلن يؤدي ذلك النمو لتحسين وضع الفقراء، وهو الأمر الحادث الان، ويشعر به المواطنون.

ويتزايد شعور فئات عريضة من العمال، خصوصا في القطاع العام، بعدم حصولهم على حقوقهم المادية، خاصة عند مقارنتها بنظرائهم في القطاع الخاص، أو ببعض الفئات الأخرى من العاملين في القطاع الحكومي. وهذا ما فتح الباب واسعا أمام هذا الطوفان الهائل من الاحتجاجات الفئوية المتتالية، التي تطالب بالحصول على حقوقهم والمساواة مع نظرائهم.

2. تفشي الفساد

لا شك أن الفساد قد ضرب بأطنابه في معظم أركان الدولة خلال الفترة الماضية، وبصفة خاصة داخل الجهاز الإداري. فلم يعد من الممكن للمواطن استخراج ترخيص أو تصريح إلا بعد مروره على سلسلة طويلة لا تنتهي من تقديم الرشاوي لمقدمي الخدمة حتى يفوز في نهاية الأمر بالحصول على حقه الطبيعي، الذي ما كان ليأخذه إلا بعد دفع هذا "المعلوم". خرج الفساد في الجهاز الحكومي خلال الثلاثين عاما الماضية من إطار خاص ضيق، ليصبح "فسادا عاما مقننا"، فلم يعد الحصول على اي حق من حقوق الجماهير، أو من حقوق الموظفين أنفسهم، إلا من خلال أساليب ملتوية وطرق متعرجة. وساهم كل ذلك في ضيق جموع الشعب من هذه المنظومة الفاسدة، وكانت المحاولات المتتالية لكسرها والانقضاض عليها، حتى نجحت ثورة 25 يناير في ذلك. ولكنها للأسف لم تستطع الوصول إلى أعماق الفساد حتى الان لاجتثاثه من جذوره (14).

3. استغلال الفراغ السياسي القائم

ليس من شك في أن حالة الفراغ السياسي الناشئة حاليا بسبب عدم توافق السلطة الحاكمة مع قوى المعارضة أدى إلى تفاقم المطالبات الفئوية وزيادة وتيرتها. فكل طرف من الأطراف السياسية يحاول دفع القوى العمالية لكي تنضم إلى صفه وتؤيد توجهاته الايديولوجية والسياسية. كما أن وجود حالة السيولة السياسية تدفع بالحركات الاحتجاجية الاجتماعية لمزيد من المطالب، لكي تصل إلى أفضل وضع لها، دون اعتبار للمصالح الكلية للمجتمع بأسره.

ثانيا: المظاهر

أخذت المطالب الفئوية مظاهر متعددة، يمكن إجمالها فيما يلي:

1. اتساع نطاق الاحتجاجات العمالية ووصولها إلى فئات غير مألوفة في المجتمع المصري، مثل: سائقو المقطورات، والصيادلة، والأطباء، وخبراء وزارة العدل، والمعلمون، والإعلاميون. وهي قطاعات لم تشهد اي احتجاجات عمالية من قبل.
2. كما تميزت المطالبات الفئوية بالامتداد الزمني: فمنذ إضراب عمال غزل المحلة في ديسمبر 2006 وحتى الان، لم تنقطع الاحتجاجات العمالية تقريبا.
3. وتميزت ايضا بالامتداد الجغرافي: حيث امتدت احتجاجات العمال لتشمل كل المحافظات تقريبا.
4. البعد عن العمل الرسمي العام. حيث اختارت الحركات العمالية الاحتجاجية، التي بدأت في التبلور منذ عام 2006، عدم الانخراط في اي تنظيمات مؤسسية رسمية. وكان ذلك في واقع الأمر، لشعور العمال بأن المؤسسات التي كان يفترض أن تقوم برعاية العمال وحماية مصالحهم – وعلى رأسها الاتحاد العام لعمال مصر – كانت تقوم على

العكس برعاية مصالح النظام السياسي القائم. ولذلك عمل قادة الحركات الاحتجاجية، الذين يتمتعون بمصداقية بين جماهيرهم، على مأسسة مطالب حركاتهم. وكان الطريق أمامهم لتحقيق ذلك هو إنشاء نقابات عمالية مستقلة عن النقابات الرسمية(15) .

5. عدم اصطباغ المطالب الفئوية بالصبغة السياسية. لم تكن القوى المشاركة في الاحتجاجات العمالية منضوية تحت أطر حزبية تقليدية، كما لم تكن على صلة باي من الجماعات السياسية مثل الإخوان المسلمين مثلا، كما لم تعمل تحت لواء التنظيمات النقابية الرسمية. وهكذا تميزت هذه الاحتجاجات العمالية باستقلالها التام، وكونها وُلدت من رحم حالة السخط العمالي على الأوضاع المتردية التي يعيشونها اقتصاديا واجتماعيا (16).

ثالثا: الخطورة والتداعيات على مسار الثورة

ومع التسليم بحق أصحاب المطالب الفئوية في الجهر بمطالبهم، إلا أنه من الواجب معرفة صعوبة التحرك نحو الحل الجزئي لمطالبهم في اللحظة الانية، خاصة في ظل ما يتطلبه ذلك من ضرورة توفير موارد أصبحت في غاية الندرة. وإنما يجب أن تأتي الحلول لهذه المطالب في إطار منظومة أوسع وأشمل تتضمن تحرك المجتمع بأكمله نحو العمل والانتاج، وإلا فإن العواقب ستكون جد وخيمة.

ومن أخطر عواقب الاحتجاجات الفئوية وتزايد حدتها في الوقت الراهن، هو كونها تتم في أجواء اقتصادية شديدة التأزم. كما أن تكلفة الاستجابة لتلك المطالب الفئوية - وهي في معظمها مطالبات بتحسين أوضاع العاملين، من خلال زيادة الرواتب والأجور لقطاعات عديدة من موظفي الدولة، أو تثبيت العمالة المؤقتة - سيكون لها تكلفة باهظة على الموازنة المصرية وازدياد

العجز فيها. خاصة إذا علمنا أن المصروفات العامة تعاني بالفعل من تضخم بابي الأجور والدعم، وضآلة ما يتبقى من موارد لكي يتم توجيهها للاستثمارات، التي تعتبر محور الانطلاق لاي إصلاح اجتماعي في المستقبل.

كما أن من الخطورة بمكان استمرار الاحتجاجات بالصورة الراهنة، التي بدأت تتخذ شكل قطع الطريق وإغلاق شوارع رئيسية بالقوة أمام بقية المواطنين، لما لذلك من إضرار بأمن البلاد، وتعطيل مصالح المواطنين، وإرباك وتعطيل عجلة الانتاج والعمل، بما يساهم في المزيد من تدهور مصالح جموع المواطنين، بما فيهم أصحاب المطالب الفئوية، مما يعني استمرار المشكلة وليس حلها.

وفي ظل الأوضاع الراهنة، يمكن استنباط أربع احتمالات يمكن أن تسفر عنها الحركات الاحتجاجية والمطالب الفئوية(17) :

أولا:

أن تتجاهل السلطات القائمة هذه المطالب الفئوية تماما، وهذا ما يعني استمرار الحركات الاجتماعية في تظاهراتها وحشدها، الأمر الذي يمكن أن يسفر في نهاية المطاف عن ثورة اجتماعية أخرى، والأرجح أن تكون هذه المرة عنيفة ودموية.

ثانياً:

أن تقوم السلطات القائمة بالرد بالقوة لقمع تلك الحركات الاجتماعية والمطالبات الفئوية. وهو الأمر الذي قد يسفر عن استقرار الأوضاع، ولكنه سيكون استقرارا هشا قابلا للانفجار في اية لحظة.

ثالثاً:

أن تقوم السلطات القائمة بالاستجابة الفورية لتلك المطالبات الفئوية، ولكن بشكل عشوائي مشابه للأوضاع الحادثة حاليا. وهذا الاحتمال يؤدي لاستمرار

تفاقم الأوضاع الاقتصادية للبلاد، ومزيد من الاعباء على الموازنة العامة المصرية.

رابعاً:

أن تقوم السلطات القائمة بالاستجابة المتأنية للمطالبات الاجتماعية، ولكن وفق رؤية اقتصادية مدروسة تخضع لمنهج النمو الاحتوائي .**inclusive growth** ويمكن تعريف هذا النمو بأنه: "النمو المستدام **sustainable** على مدى سنوات، والقائم على قاعدة عريضة من المشاركين من كافة القطاعات، ويعمل على تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة". ويعتبر هذا البديل هو البديل الأمثل، حيث من شأنه تعزيز الثقة في الاقتصاد بصورة تدريجية، إلى حين استعادة الاستقرار السياسي بشكل كامل.

رابعا: سبل العلاج

يمكن اقتراح عدة وسائل لعلاج ظاهرة الاحتجاجات الفئوية من جذورها، نعرضها فيما يلي:

1. الاهتمام بالإصلاح السياسي والإداري

وعدم الاقتصار على الإصلاح الاقتصادي وحسب فحينما تسير في منطقة من المناطق العشوائية، وترى الناس وهم يتكدسون في عشش من الصفيح أو يعيشون في بيوت ضيقة لا تلبي أدنى حد من الحياة الكريمة، لابد أن يتبادر إلى ذهنك التساؤل: هل هذه الناس تهتم بما يجري حولها من صراعات حول المغانم السياسية أم أنها لا تولي اهتماما إلا للإصلاح الاقتصادي الذي يعود عليها بتحسين نظام معيشتها اليومية؟ وبمعنى آخر: ما هو الذي يهم هؤلاء المواطنين أولا: القضاء على البؤس والفقر الذي يرزحون فيه ويكتوون بناره؟ أم كفالة الحقوق السياسية التي لا تؤدي لاي تغيير مادي في مستوى حياتهم (من وجهة نظرهم)؟

وفقا للبروفيسور أمارتيا صن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1998، فقد ظل هذا السؤال مطروحا وبقوة في المناقشات الدولية (18).وقد تفاوتت ردود فعل الدول النامية تجاه الإجابة عليه. فنجد دولا مثل الصين وسنغافورة، قد دافعت وبشدة عن أهمية النهج الاقتصادي على الإصلاح السياسي، ورأت هذه الدول تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال إتباع مزيد من الإجراءات القمعية واستخدام الشدة مع المواطنين لتوجيه البلاد والموارد نحو الوجهة الاقتصادية التي تراها الدولة. وكان هذا هو السبب في نجاح هذه الدول في تحقيق نموها الاقتصادي. وعلى العكس من هذا التوجه، فقد نادت دول أخرى، مثل الهند وغيرها من جنوب وغرب آسيا، بضرورة تبني الإصلاح السياسي أولا واعتباره مدخلا لتحقيق الإصلاح الاقتصادي. وهذا هو سبب نجاح الهند في تحقيق الإصلاحات السياسية على مدى العقود الأخيرة، واتجاهها لكي تصبح إحدى القلاع الاقتصادية الكبرى في المستقبل المنظور. وفي مصر، ظل النظام السابق يولي جل اهتمامه لتحقيق الإصلاح الاقتصادي، واعتباره الأساس لجميع الإصلاحات التي يجب أن تقوم بها البلاد. وفي الوقت الذي كرست فيه مصر جميع جهودها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الثلاثين عاما الأخيرة، لم تولِ اي اهتمام للإصلاح السياسي، حتى ليمكن القول إن البلاد تحولت إلى ما يشبه المسخ الذي يقوم على ساق طويلة وقوية اقتصاديا يقابلها ساق أخرى قصيرة وعاجزة على الحركة سياسيا، مما أدى في نهاية المطاف لتعثر النظام ككل وسقوطه تماما.

وفي واقع الأمر، لا يمكن الحديث عن تنمية مجتمعية شاملة بمعزل عن المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية، مثل حرية المشاركة السياسية أو فرص الحصول على التعليم الأساسي أو على الرعاية الصحية. ففي هذه الحالة، سوف يظل الحديث قاصرا على تحقيق معدلات مرتفعة للأداء

الاقتصادي، بغض النظر عن كيفية توزيعه، دون أن ينعكس ذلك على طبيعة ونمط الحياة في المجتمع، بحيث تظل متخلفة وبدائية بالرغم من النجاح في زيادة المؤشرات الاقتصادية للبلد. وهذا الأمر هو ما حدث خلال السنوات الماضية في مصر. فقد استطاعت مصر تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة للغاية، وصلت في بعض السنوات إلى 7.1%، في حين ظلت معدلات التنمية البشرية متدنية للغاية، كما ظلت المشاركة السياسية لأفراد المجتمع في أدني مستوياتها. وبالتالي فلم يستطع ارتفاع معدلات الأداء الاقتصادي في نقل المجتمع نحو تحقيق التنمية الشاملة (اقتصادية وسياسية واجتماعية)، بل ظلت قاصرة على الجانب الاقتصادي وحسب، والذي حتى لم يصاحبه عدالة في توزيع الثمار.

ولتقريب الصورة بشكل أكبر، فهل يكون من الضروري التركيز على رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة الراتب المادي الذي يتقاضاه العمال نظير تقديم خدمة "العمل"؟ أم أن من الأفضل تكريس مفاهيم "حرية" المناقشات بين أرباب الأعمال والعمال، وإقرار حق العمال في الاعتراض على أوامر رؤسائهم – إذا كان ذلك في صالح العمل، وحق العمال في الإضراب – بما لا يضر صالح العمل، وحق العمال في التعبير عن آرائهم دون التعرض لهم بحرمانهم من بعض المزايا أو كلها؟ فالتركيز على الأمر الأول يصب في مصلحة الاعتبارات "الاقتصادية" للعمال، بينما العمل على إصلاح الجانب الثاني يندرج تحت مسمى الإصلاحات السياسية والاجتماعية لبيئة العمل، والتي تقود حتما في نهاية الأمر لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية المرجوة(19) .

كل هذا ينقلنا لاستخلاص أن العمل على تحسين الوضع الاقتصادي يمكن التركيز عليه في الأجل القصير، نظرا لتدهوره الشديد في ظل النظام السابق، على ألا يكون ذلك بمثابة نهاية المطاف وغاية الأماني، بل يجب العمل على

تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة في الأجل الطويل، التي تضمن توافر الحريات السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى النمو الاقتصادي، وهو ما يضمن استدامة النمو الاقتصادي وارتفاع مؤشراته. وفي ظل التنمية المجتمعية الشاملة نضمن إلغاء نظم العمل القائمة على السخرة والعمل القسري، وإحلال نظام العمل التعاقدي الحر وحرية التنقل بدون قيد. وفي ظل التنمية المجتمعية الشاملة، فإن تحقيق الإصلاح الاقتصادي يجب أن يُستكمل بإصلاح المؤسسات، ثم الإصلاح الإداري، ثم الإصلاح السياسي وتطبيق الديمقراطية، وألا يظل مقصورا على إصلاح المؤسسات وحسب.

2. التدرج في تحقيق مطالبات العاملين بالحصول على حقوقهم

ذلك أن الاستجابة الفورية لجميع المطالبات الفئوية من شأنه تحميل الموازنة العامة للدولة في الغالب بأعباء مادية باهظة، قد تكون فوق طاقة احتمالها، خاصة في الوقت الراهن، في ظل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تمر بها مصر. لذا فيجب الإعلان عن انتهاج سياسات جديدة من شأنها تحسين أوضاع جميع العاملين، ولكن بصورة مرحلية، الأمر الذي من شأنه أن يشيع جو من الطمأنينة بين جموع العاملين، ويؤدي لامتصاص غضبهم. كما أن هذا من شأنه أن يفتح الباب واسعا أمام فرص تحسين أداء العاملين، في ظل ترهل مستوى معظم الخدمات الحكومية التي يتم تقديمها للمواطنين.

3. تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور

والقضاء على ظاهرة المكاتب الفنية للوزارات مع تبني العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ERSAP الذي اتبعته مصر بدءا من تسعينات القرن الماضي بمساعدة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، رأت الحكومة في ذلك الوقت إنشاء مكاتب فنية للوزارات المختلفة، وذلك للإسراع بتطبيق خطوات برنامج الإصلاح الاقتصادي المنشود، خوفا من تباطؤ

العمل داخل الأجهزة الرسمية للوزارات نظرا لإتباع النظم البيروقراطية فيها. ثم تطورت هذه المكاتب الفنية، حتى وصلت في بعض الأحيان لكي تصبح مكاتب موازية لجميع قطاعات الوزارة المعنية، بحيث أصبح المنوط بهذه المكاتب الفنية القيام بجميع الأعمال الفنية المتعلقة بالوزارة، وتُرك للهيكل الرسمي للوزارة تسيير أعمال موظفيها وحسب، حتى بلوغهم سن التقاعد القانوني، وبذلك يكون مصير النظم الإدارية التقليدية في الوزارات إلى زوال بمرور الوقت. وأدى وجود هذه المكاتب الفنية الموازية في الوزارات إلى حدوث حالة استياء عامة بين موظفي التنظيم الرسمي في تلك الوزارات، نظرا لضخامة الرواتب التي يحصل عليها الموظفون في تلك المكاتب الفنية، أو للمزايا العديدة التي يتمتعون بها، أو لصغر سنهم الشديد مقارنة بنظرائهم في الهياكل الرسمية للوزارات.

والمطلوب في المرحلة الحالية هو إزالة جميع الأوضاع الاستثنائية التي كانت تحدث في الجهاز الإداري للدولة، والإسراع بتطبيق قانون الحد الأدنى والأقصى للدخول، لإلغاء الفوارق الشاسعة بين الموظفين. كما يحسن العمل على مراجعة جداول رواتب جميع العاملين، والعمل على إلغاء جميع المزايا الاستثنائية لبعض العاملين، مثل ما يتم الحصول عليه لقاء حضور اللجان أو مجالس الإدارة، وأن يتم تقنين حصول جميع الموظفين على هذه الامتيازات وفقا للمستوى الوظيفي الذي يشغلونه.

4. تثبيت العمالة المؤقتة في الحكومة

على مراحل ووفقا لخطة معلنة بدأ الجهاز الإداري في مصر منع تعيين الوافدين الجدد ضمن صفوفه اعتبارا من عام 1988، وذلك إتباعا لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي. وبالرغم من ذلك، استطاع ذوي الحظوة والنفوذ من المرور عبر بوابة

الإجراءات المتشددة للتعيين في الجهاز الإداري، ليصبحوا أعضاء فيه. ووفقا لتقديرات جريدة الفايننشال تايمز البريطانية، (20)يعاني 400% من الشباب من عدم وجود وظائف يلتحقون بها، وهو ما يعتبر من أعلى المعدلات في العالم. كما يقدّر صندوق النقد الدولي أنه يجب أن ينمو الناتج بنسبة 6.55% سنويا لمدة عقد كامل – اي أسرع من السجل المصري المتحقق حاليا – لتخفيض معدلات البطالة إلى مستويات مقبولة.

والمطلوب الان هو وضع خطة حكومية تكون معلنة ومدروسة لتثبيت العمالة المؤقتة في القطاع الحكومي، وأن يتم ذلك على مراحل زمنية محددة، وذلك حتى لا تضغط الأجور التي سيتم توجيهها لهذه العمالة على الموازنة العامة للدولة بمزيد من الاعباء في المرحلة الحالية. على أن الإعلان عن خطة مدروسة لهذا الأمر سيؤدي لتقليل حدة الاحتجاجات العمالية التي تتزايد يوما بعد يوم للمطالبة بالتثبيت والحصول على كافة حقوقهم.

كما يقترح أن تعمل هذه الخطة على تكوين قاعدة بيانات دقيقة لكل قطاعات الدولة، بحيث يتم استيعاب العمالة المؤقتة عن طريق ما يسمى بـ "التدريب التحويلي" لتوجيههم إلى الوظائف التي تعاني عجزا في العمالة بدلا من استمرارهم في أعمال تعاني من تكدس العاملين فيها. كما يقترح أن تشمل الخطة زيادة في الانفاق الاستثماري الحكومي، وتوجيهه إلى المشروعات المنتجة كثيفة الاستخدام للعمل، لتوفير فرص عمل حقيقية لهؤلاء المؤقتين، بدلا من الضغط على الخطة الاستثمارية للدولة، وتوجيه جزء من أموال هذه الاستثمارات لدفع أجور العمالة المؤقتة. كما يقترح أن تشمل هذه الخطة وضع آليات لتحفيز القطاع الخاص على استيعاب جزء من العمالة المؤقتة بالقطاع الحكومي، وفق ضوابط آمنة تضمن حصولهم على حقوقهم كاملة.

5. التخلي عن نظام المحسوبية والاعتماد على مجتمع الكفاءة

ليس من شك في أن مصر قد شهدت في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة، تنامي ظاهرة ما يمكن أن يطلق عليه "مجتمع المكافأة". وفي ظل مجتمع المكافأة، يصبح أهم معيار للتميز هو مدى ولائك للرئيس، في اية درجة من درجات السلم الإداري. ذلك أنه بقدر هذا الولاء تكون المكافأة الممنوحة لك. وفي ظل هذا المنطق، يصبح من السهل فهم الأرقام المغالى فيها للمكافآت التي كان يتقاضاها كبار المسئولين، ومن تحتهم.

وفي مجتمع المكافأة، يُضرب بقواعد إتقان العمل أو مصلحة البلد عرض الحائط، ويصبح أهم شيء مطلوب تحقيقه هو رضا الرئيس في العمل، الذي يكون همه هو الآخر كيفية الحفاظ على الكرسي. ومن هنا ايضا يسهل فهم لماذا جاءت مصلحة الدولة ومصالح العاملين في ذيل اهتمامات الفترة الماضية، الأمر الذي سمح بوجود الاحتجاجات العمالية والنقابية التي شهدتها البلاد مؤخرا بعد تنحي رئيس الجمهورية عن منصبه وسقوط النظام السابق برمته. ما نريده الان هو التحول إلى مجتمع الكفاءة، الذي لا يتم إسناد اية وظيفة فيه إلا لمن يستحقها، ولا يأتي ذلك إلا بعد عدة امتحانات ومقابلات تتحدد قواعدها بصورة شفافة وتكون معاييرها واضحة للجميع. وفي مجتمع الكفاءة، لا تسند اية وظيفة قيادية إلا بالانتخاب، لكي تصبح ولاءات الشخص المنتخب لجمهور الناخبين وليس لصاحب المنصب الأعلى. كما يجب تحديد مدة معينة للوظائف القيادية، ذلك أن طول مكوث الشخص في منصبه تولد لديه الميل للفساد، حتى لو لم يكن ذلك من طبعه. كما يجب أن تتحدد المبالغ التي يتقاضاها المسئولون بشكل شفاف وواضح، وتكون معلومة للجميع، مع منع المحاولات الملتوية لزيادة هذه الدخول، (21).

---

2. العدالة الاجتماعية: الطريق لاستكمال الثورة في مصر (دراسة حالة حول مطالب الجماهير وممانعة السلطة)[57]

نشرت في كتاب العدالة الاجتماعية: المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية

الناشر :منتدى البدائل العربي للدراسات

تقديم

بصرف النظر عما آلت إليه الشعارات التي رفعت في تاريخ الثورات الجماهيرية عبر التاريخ، أو حتى قدرة بعض الساسة على التلاعب بها وتوظيفها لخدمة مشروعات طبقية مغايرة تسعى لاستخدام تحركات الطبقات الثائرة كوقود في معركتها للاستئثار بالسلطة كما فعلت البرجوازية مع الثائرين من العمال والفلاحين في حربها لهزيمة الإقطاع، كانت هذه الشعارات تصبو إلى استرداد الحق في حياة يتساوى فيها البشر في الحقوق والواجبات، حياة سلبت عبر سلسلة تاريخية من الاستيلاءات على السلطة والثروة. فشعارات مثل الحرية،

57 https://ayman1970.wordpress.com/2014/12/30/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7/

والآخاء، والمساواة، التي صاحبت الثورة الفرنسية ذاتها كانت تعبيرا عن حاجة طبقات فقيرة للتخلص من الانسحاق، وتلتها شعارات أخرى أكثر ملموسية كلما تطورت المجتمعات وأصبحت قضايا الصراع أكثر وضوحا.

لذلك يمكننا أن نرى في شعارات الثورات العربية المتنوعة "عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية" هي الأخرى تعبيرا واضحا عن حال وطموحات المواطن العربي المنتمي للطبقات الفقيرة والمتوسطة المنسحقة، بسبب ما فرضته عليه الطبقات الحاكمة على مدار عشرات السنين من تصورات ومشروعات لإدارة الحكم والاقتصاد والمجتمع، كلها كانت في بدايتها تعبيرا عن حلم في الانطلاق بعد سنوات طوال تحت الاحتلال الأجنبي، ثم آلت لقمع واستغلال وإفقار غير مسبوق بفعل سيطرة طغم مالية متحالفة مع ديكتاتورية عسكرية تقود بيروقراطية دولة "عميقة".

فالحق في العيش (أيا كان المدلول رغيف الخبز، أو الحق في الحياة، فكلاهما واحد) مرتبط بتحقيق الحريات والانهاء على عهود القمع وتكميم الأفواه، فالخبز المغمس بالذل والقهر لا يقوى على صلب أبدان، وبالطبع العيش والحرية حقان لا يمكن تصور الحصول عليهما دون العيش في مجتمع متوازن يحق لأغلبيته التمتع بالثروات التي تنتجها بنفسها، ومن ثم فإعادة توزيع الثروة، واستعادة ما تم نهبه -تحت مسميات عديدة- هو الطريق لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولكن هل يمكن إعادة توزيع الثروة دون خلق مجتمع ديمقراطي تشارك فيه تلك الأغلبية في اتخاذ القرارات في كافة مناحي شؤون حياتها؟ هنا فقط يمكن الحديث عن الكرامة الانسانية، فمن يشارك في الثروة والسلطة هو من يستطيع العيش بكرامة وترد إليه إنسانيته، فتقليص الفوارق بين طبقات المجتمع وإعادة تشكيل خريطته الطبقية لا بد وأن يصاحبه تطهير

وإعادة هيكلة لمؤسسات الدولة والمجتمع وخصوصا الشرطة التي تستخدم نفوذها وسلطتها لصالح خطط الحكام/المستأثرين بالثروة.

ولكن "الحاصل الان أن العدالة الاجتماعية أقرب إلى الشعار المبهم منها إلى المفهوم الواضح. ولذا تشتد الحاجة إلى إلقاء الضوء على معنى العدالة الاجتماعية، وعلى العلاقة بينها وبين عدد من المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى... العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة.. والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهي ايضا الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"[1].

النمو الاقتصادي ليس معيارا (1952- 2011)

بالرغم من قدم مطلب العدالة الاجتماعية في مصر، لكن سنكتفي هنا بعمل مدخل قصير لفترة قريبة من تاريخ مصر الحديث منذ هيمنة العسكر على السلطة بعد جلاء الاحتلال، كمقدمة يسهل منها عمل رابط مع فترة حكم مبارك واندلاع الثورة وصولا لوضعنا الان بعد مرور ثلاث سنوات من الثورة.

انتبه نظام حركة ضباط 23 يوليو 1952 منذ أول لحظة للمطالب الجماهيرية التي طالما شقت حناجرها تريد العدالة الاجتماعية، بعد أن ظل العمال والفلاحون يعملون في حقب أشبه بالسخرة، يتقاضون فيه أجورا زهيدة ويحيون حياة بائسة. أسفر هذا الانتباه عن تطبيق سلسلة من الإجراءات وسن حزمة من القوانين، يدعوها البعض بـ"الاشتراكية" انتهجتها حكومة يوليو وعبد الناصر، ولكن بهدف تشييد دولة تنموية مستقلة، تسعى لرفع معدلات النمو والتصنيع، بدأت هذه السياسة مع قدوم الضباط إلى السلطة بسلسلة من قوانين الإصلاح الزراعي بهدف جذب الاستثمار من المجال الزراعي للصناعي، مرورا بتأميم قناة السويس وعدد من الشركات لملء خزينة الدولة للقيام بمشروعات كبرى، وصولا للخطط الخمسية للنهوض بالاقتصاد، هذا التصور لم يكن ممكنا تحقيقه سوى بتقديم بعض التنازلات للقوى العاملة بالمجتمع والتوسع في التعليم والتوظيف بهدف خلق درجة من الاستقرار تسمح لهذا التصور لان ينجح، بالطبع حدث ذلك وسط موجة قمعية شديدة للتخلص من كل القوى السياسية المناوئة للحكم الجديد من اليمين واليسار على حد سواء.

وعندما وصل السادات للسلطة بعد وفاة عبد الناصر الذي اختاره بنفسه نائبا له، وعلى خلفية أزمة اقتصادية وسياسية بدأت تدب في الواقع المصري بعد فشل خطة التنمية ونكسة 5 يونيه 1967 رأى السادات أن الطريق لا بد له وأن يتحول، فموالاة السوفييت تحولت للولايات المتحدة، والحرب مع إسرائيل تحولت لسلام بموجب اتفاقية رعتها الإمبريالية الأمريكية، واقتصاد التنمية المستقلة تحول إلى اقتصاد طفيلي لفتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي، والذي أدى في النهاية إلى انتشار الفساد والمحسوبية وبداية انهيار الصناعة الوطنية والقطاع الزراعي مما مهد الطريق إلى انتفاضة الشعب في

يناير 1977 للمطالبة بوقف العبث بمقدرات حياة المصريين، والتراجع عن قرارات رفع الأسعار، ووضع حد لتدهور مستويات المعيشة في وقت انتعشت فيه شريحة التجار والمهربون والسماسرة على حساب أقوات الناس اليومية. وبوصول مبارك الوريث الثاني للسلطة، ساءت الأمور أكثر فأكثر، فالصناعات في طريقها للانهيار بفعل تشجيع القطاع الخاص والاستثماري على حساب خطط إحلال وتجديد شركات القطاع العام، الذي قررت الدولة التخلص منها عبر مشروع تفكيكها تمهيدا لخصخصتها، مما أسفر في النهاية عن خروج عشرات الآلاف من العمال للمعاش المبكر وبيع شركاتهم بأبخس الأسعار كاستجابة لبرنامج التكيف الهيكلي الذي فرضه البنك وصندوق النقد الدوليين على النظام المصري نظير معونات وقروض بات الشعب الفقير يسدد أقساطها وحده، وتوقفت التعيينات وأضحت الدولة غير مسئولة عن مواطنيها وعمالها، وكأنها طرفا يمارس فقط التسهيلات للمستثمرين والقمع ضد من تسول له نفسه لمواجهة النظام وخططه التي أدت في النهاية إلى سيطرة رجال الأعمال على مقاليد الأمور في ظل حكومة أحمد نظيف التي دفعت بكامل طاقتها في تطبيق سياسات أكثر نيو ليبرالية حتى ظهرت نتائج تحالف المال والتكنوقراط في "احتلال الاقتصاد المصري المرتبة 81 في تنافسية الاقتصادات في العالم وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2009، بعد أن كان يحتل المرتبة 77 في عام 2008 والمرتبة 71 في 2006 والمرتبة 53 في 2005"[2].

لقد تباهت أنظمة الحكم المتعاقبة منذ 23 يوليو 1952 حتى 25 يناير 2011 بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فقد أعلن البنك الدولي في تقريره رقم 870 أن مصر استطاعت تحقيق نسبة نمو في الفترة من 1960 – 1967 في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنسبة 6% سنويا وبنسبة سنوية 3% في الفترة

1967-1973، بالأسعار الثابتة [3].وارتفعت بعد ذلك نسبة النمو في الناتج القومي الإجمالي نتيجة عوائد النفط والمصريين العاملين بالخارج.

وفي عهد مبارك في الفترة بين 1980 إلى 19844 وصلت نسبة النمو إلى متوسط قدره 6.99% وفي الفترة ما بين 1985 إلى 1989 تراجعت لتجري بمتوسط سنوي قدره 2.92% بينما عادت للارتفاع بدءا من العام المالي 2006-2007 وحتى عام 2008-2009 بنسب تتراوح حول 7.1%، وحدث انتعاش طفيف في الاقتصاد نتيجة عوائد خصخصة الشركات، كما تحقق فائض كبير في صافي الاحتياطيات الدولية، بلغت ذروته نحو 36 مليار دولار في ديسمبر 2010 [4].بالطبع نسب النمو هذه ظاهرية وليست حقيقية، اي لا تراعي التغير الحاصل في الأسعار ووقعها على دخول المواطنين.

ولكن "الهدف الأسمى لاي اقتصاد هو أن يعيش السواد الأعظم من السكان حياة كريمة وآمنة، وهذا معناه: 1) أن تتوفر للأغلبية، على الأقل، كل متطلبات الحياة الأساسية، وهو ما يمكن تسميته بـ"الكفاية"؛ 2) إلا تتعاظم الفروق في مستويات المعيشة بين السكان إلى حدود غير إنسانية وغير منطقية، وهو ما يمكن تسميته بـ"العدالة"؛ 3) أن يتحقق الأمان للبشر، اي إلا يتهددوا بفقدان الدخل أو بتدهور مستوياتهم المعيشية، وهو ما يمكن تسميته بـ"الضمان" [5].وبالتالي فتحقيق النمو ليس هدفا في حد ذاته من منظور الأغلبية إن لم يعكس نفسه في تحسن مستوى معيشتهم وضمان حياة مستقرة آمنة.

ومما يثبت أن تحقيق نمو في الاقتصاد لم ينعكس بشكل جيد على حياة المصريين وسياسات التشغيل هو مؤشر نسب البطالة، ففي عام 1960 كان معدل البطالة 2.5% من إجمالي حجم القوى العاملة، وفي تعداد 1976 قفز الرقم إلى 7.7%، ثم إلى 14.7% في 1986، وانخفض في 1996 إلى 8.8، وفي 2002 ارتفع

ثانية حتى وصل إلى 9.1%. وتلك الأرقام الرسمية تتعلق فقط بالبطالة السافرة، فهي لا تشمل البطالة الموسمية، أو الذين يعملون في حرف وقطاعات هامشية لا استمرار فيها، بينما تقدر دراسات علمية حجم ونسبة البطالة الحقيقية في مصر اعتمادا على أرقام وبيانات أعلنتها اللجنة العليا للتشغيل برئاسة مجلس الوزراء بما يقرب من ضعف البيانات الرسمية. وظهرت ملامح أبشع سيطرة لرأس المال عل الحكم في عهد مبارك، بامتلاك 2% من السكان 40% من إجمالي الدخل القومي و8% من السكان يحصلون على ثلثي الدخل القومي و68% من السكان يملكون ما لا يزيد عن ربع الدخل القومي فقط[6].

مصر الثورة في مواجهة ظلم مبارك

لم يمر هذا الجور الاجتماعي بسلام، فبالرغم من أن مبارك قد تعلم من درس انتفاضة يناير 77، إلا أن ذلك لم يمنعه من اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ظالمة لسواد الشعب، ومن ثم استمرت الحركة الاحتجاجية ضد تلك السياسات. مرت الحركة الاحتجاجية في مصر في عهد مبارك بثلاث مراحل، بدأت الأولى مع موجة احتجاجات عمال المحلة في عام 1984 وانتهت مع اعتصام الحديد والصلب الشهير في أغسطس 1989، وتلتها مرحلة السنوات العجاف في التسعينيات التي لم تشهد تقريبا غير ومضتي انتفاضة عمال كفر الدوار في 1994، وانتفاضة الفلاحين خلال عام 1997 ضد الطرد من الأراضي الزراعية، علاوة على إضرابا عاما لم ينتبه له وهو إضراب عمال المناجم والمحاجر في عام 1994. وعادات الحركة لتشم أنفاسها مع بداية الألفية الجديدة في حركة تضامن واسعة مع الانتفاضة الفلسطينية (2000-2002)، تلتها حركة ضد الحرب الإمبريالية على العراق (2002-2003)، حتى شاهدنا صعود حركة التغيير الديمقراطي (2004-2006) والتي أعقبتها حركة عمالية صاعدة من المحلة وموظفو الضرائب العقارية وعدد من عمال الشركات المتعطلة أو

المخصخصة (2006-2008)، واستمرت الحركة في الصعود باسترجاع شقيها الديمقراطي والسياسي متمثلا في الجمعية الوطنية للتغيير (2009-2010)، ورفض المحاكمات العسكرية وأساليب قمع الشرطة للمواطنين، وانتقال احتجاجات العمال إلى أرصفة اتحاد العمال ومجالس الوزراء والشعب والشورى، حتى اندلعت شرارة الثورة في 25 يناير 2011، احتجاجا على مجمل سياسات الإفقار والظلم من ارتفاع نسب البطالة، والافتقار للسكن والصحة الآدميين، وسوء الأحوال المعيشية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتدني الخدمات الأساسية، وانتشار الفساد، علاوة على تقييد الحريات السياسية واستمرار فرض حالة الطوارئ وقمع ووحشية جهاز الشرطة وانعدام حرية التعبير، وأخيرا وليس آخرا تزوير الانتخابات.

لم تكن إذن الثورة وليدة لحظة غضب، بل تراكم وانفجار لتاريخ من النضال السياسي والاجتماعي ضد سياسات النهب، والفساد، والقمع، والإفقار. ويمكننا تتبع صعود الحركة وتراجعها عبر النظر إلى مجمل الاحتجاجات التي صاحبت سنوات مبارك العشر الأخيرة. "ففي عام 2000 وصلت جملة الاحتجاجات إلى 135 احتجاجا، وفي عام 2001 تراجعت إلى 115، وتوالى التراجع في عامي 2002، و2003 لتصل على الترتيب إلى 96، و86 احتجاجا، ولكن شهد عام 2004 صعودا للحركة وصل إلى 266 احتجاجا ثم تراجع مرة أخرى في عام 2005 ليصل إلى 202، ثم تصاعدت بشكل طفيف في 2006 ليصل إلى 222، ليبدأ مشوار الصعود المضاعف في عام 2007 لتصل إلى 614 احتجاجا، تلاه 2008 بـ609، ثم 2009 بـ700، ليتراجع في 2010 إلى 530 احتجاجا"[7].

الأرقام ليست في حد ذاتها دالة على شيء -رغم أهميتها في التحليل- فهي غير كافية وحدها لفهم تطور ومسارات الحركة. لكن ربما تكون الدلالة المباشرة من زيادة عدد الاحتجاجات وتنوع أساليبها ومشاركة قطاعات عديدة فيها، في

كونها مؤشرا على تصاعد الحركة وقدرتها على تطوير نفسها ومطالبها من خلال هذا الزخم والاعتياد على تكرار الفعل النضالي.

لقد واجه مبارك رفضا شديدا لمجمل سياساته في العقد الثالث والأخير من حكمه بعد أن بدا بشكل واضح لكل ذي عينين أن ما فعله خلال العقدين الأول والثاني لن يجلب إلا مزيدا من الشقاء والبؤس بفعل سياسات الإفقار والقمع الوحشي بعد أن خرج منتصرا من معركته ضد الإسلاميين المسلحين في التسعينيات. لذلك كان من السهل على متظاهري ميدان التحرير في 20، و21 مارس 2003 أن يعوا تماما في اي صف يقف مبارك ونظامه بعد مواجهتهم بقمع وحشي لرفضهم الحرب على العراق المحاصر والذي يموت أطفاله بحثا عن عبوة حليب. فالحصار في العراق كالحصار في مصر، ومبارك يساعد في قتل العراقيين ويقتل المصريين المتضامنين معهم. كان إسقاط صورة مبارك وحرقها والتي تكررت في المحلة في أحداث إضراب 6 أبريل 2008 ايذانا ببدء العد التنازلي لنظام جثم على صدور المصريين بقوة القمع وتزوير إرادتهم في صندوق الانتخابات.

بالفعل تشكلت اللجان والحملات لخوض معركة التغيير وكان ايقاف مشروع التمديد لمبارك أو توريث السلطة لابنه هو المسعى لحركة "كفاية" التي انحسرت حركتها في منتصف 2006، بعد انتخابات رئاسية وبرلمانية طالها التزوير بقوة للحفاظ على صورة الديكتاتور العجوز ونظام حكمه. ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن فقد شهد نهاية عام 2006 إضرابا عماليا كبيرا في شركة غزل المحلة استمر ثلاثة ايام متواصلة للمطالبة بالحصول على شهرين من الأرباح، استؤنف مرة أخرى في عام 2007، الذي شهد ايضا انتفاضة للعاطلين، تطالب بحق كل مواطن العمل، تلتها انتفاضة العطش في عدد من قرى ومدن مصر. وأصبحت منذ ذلك الحين ميادين وأرصفة مصر مكانا

للتظاهر لكل المظلومين، عمال من كل القطاعات بلا أجور لشهور أو مسرحون من عملهم، موظفون، معلمون، عاطلون، معاقون، وأهالي مناطق فقيرة.. الخ. أما عن الصفعة الكبرى فكانت في خروج موظفي الدولة عليها والتي عملت لسنوات طوال على تدجينهم كجزء من سيطرتها البيروقراطية، تجلى هذا الخروج في اعتصام الضرائب العقارية البطولي والتاريخي والذي أدى إلى - بجانب حصولهم على مطالبهم- تأسيسهم لأول نقابة مستقلة منذ ما يربو على الخمسين عاما من تأميم الحركة النقابية العمالية.

لم يهدأ عمال مصر رغم تراجع الحركة نسبيا وعودة حركة التغيير الديمقراطي للتصدر المشهد من جديد، "ففي مارس 2010 حصلت الطبقة العاملة المصرية على حكم من القضاء الإداري بإلزام رؤساء الجمهورية والوزراء والمجلس القومي للأجور بوضع حد أدنى للأجور 1200 جنيها يتناسب مع الأسعار ويضمن للعمال حياة كريمة. وحاول النظام الالتفاف على الحكم وتفريغه من مضمونه فأصدر قرارا بأن يكون الحد الأدنى للأجور 400 جنيها شهريا كأجر شامل وأن ينطبق على عمال القطاع الخاص فقط متجاهلا تطبيقه على عمال قطاعي الأعمال العام والحكومي" [8]وهو ما رفضه العمال بقوة. وهكذا ظلت المواجهات بين الجماهير ونظام مبارك مستمرة، حتى شهد عام 20100 حالة غضب شديدة موجهة هذه المرة ضد جهاز الشرطة/الذراع القمعي للنظام، والذي عاث فسادا وقهرا في المجتمع للدرجة التي بها أصبحت حالات التعذيب والقتل على يد زبانية الداخلية تزكم الانوف، فكانت النتيجة تشكيل مجموعات شبابية عديدة خرجت تندد تحت الحصار الأمني دون رهبة بممارسات قوى البطش البوليسية، وصلت للدعوة بالتظاهر ضد القمع البوليسي في 25 يناير الموافق عيد الشرطة لتشهد مصر ثورة شعبية لم يتوقع أحد حدوثها بهذه السرعة والقوة.

بالرغم من الطابع الاجتماعي للحركة الاحتجاجية في مصر، فقد لعبت الحركة السياسية –للأسف- دورا في حصر الصراع مع السلطة في القضايا السياسية وطبيعة نظام الحكم، وبالرغم من المناداة بإجراءات تضع حدا للفساد والمشكلات الاقتصادية كالبطالة والتنمية، إلا أن النخب السياسية اكتفت بالصراع ضد شخص مبارك ورموز النظام، دون توجيه المعركة إلى قلب المنظومة الحاكمة نفسها، وبالتالي لم تعر هذه النخب أهمية تذكر لخلق ظهير شعبي لشن حرب اجتماعية لإسقاط تلك المنظومة، واكتفت بالسعي لعمل تغيير سياسي لشكل الحكم دون المساس بمضمونه الذي أنجب الفساد والديكتاتورية والاستغلال ومن ثم الإفقار والتهميش للأغلبية من المواطنين. هكذا ركزت حركة "كفاية" ومن بعدها الجمعية الوطنية للتغيير على قضايا التغيير الديمقراطي، واستمرت هذه النخب في العمل، حتى بعد الثورة ممثلة في الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، على قضية انتقال السلطة والتغيير السياسي بالغرق في دوامة الانتخابات البرلمانية والرئاسية وصياغة الدستور والانجرار خلف أجندة المرحلة الانتقالية، بعيدا عن المطالب الجماهيرية المباشرة المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وضمان الحق في الحياة بشكل آمن عبر توفير المسكن والمأكل والعلاج والتعليم المجانيين والعمل والعيش بكرامة.

ورغم ذلك لم تخل برامج كل الأحزاب تقريبا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من الحديث عن قضايا مضمون مسألة العدالة الاجتماعية، بطرح تصورات وبرامج لمعالجة معضلات كالفقر والبطالة ومشكلة السكن، ووضع خطط للتنمية والإصلاح الاقتصادي، والنهوض بالصحة والتعليم.. الخ.

فبرنامج حزب الوفد الجديد ذو الخلفية الليبرالية الأشهر في تاريخ الأحزاب المصرية يؤكد على ضرورة "ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وعوائد التنمية بين المواطنين جميعا، فلن نقبل أن تحصل الأقلية على النسبة الأكبر من الدخل القومي بينما تعيش الغالبية من شعب مصر تحت خط الفقر"، بل طالب بوضع حد أدنى للأجور ينظر فيه كل 3 سنوات، وإقرار نظام تأميني للبطالة [9].وبينما يؤمن حزب المصريين الأحرار "باقتصاد السوق كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة"، إلا أنه يرى ضرورة "الإلغاء التدريجي لدعم المنتجات البترولية والغاز والكهرباء التي تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام والخاص التي تبيع إنتاجها طبقا لاقتصاديات السوق"، علاوة على "إطلاق مشروع قومي للقضاء على الفقر في مصر -خلال عشرين عاما- تشارك فيه كافة مؤسسات الدولة المدنية والقوات المسلحة وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المانحة" [10].ويرى حزب الدستور "إن الهدف الأساسي من التنمية الاقتصادية توفير احتياجات المواطن والمجتمع وتحسين الظروف المعيشية للكافة وتوفير إطار يسمح للمجتمع بالتقدم والازدهار، بعيدا عن العوز والحاجة وفي حرية من الاستغلال. ومن هنا ضرورة قيام الدولة بصياغة الحياة الاقتصادية وتوجيه مسارها، من خلال دورها الأصيل في وضع السياسات والتشريعات، وفي قيادة عملية التنمية الاقتصادية بحيث توجه آليات السوق في الاتجاه الذي يرغبه المجتمع ككل وتحقق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي معا". ويؤكد أنه "لا يمكن الحديث بجدية عن مشروع للتنمية الاقتصادية بدون توفير الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري من مأكل وملبس، ومسكن ورعاية صحية وتعليم. فالعدالة الاجتماعية المبنية على تكافؤ الفرص وتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لجميع المصريين هي ضرورة أساسية للتنمية الشاملة

والعادلة"[11].ويهدف حزب مصر الحرية " إلى بناء مجتمع العدالة الاجتماعية عبر ضمان توزيع افضل للدخل، والالتزام بحد أدنى للأجور طبقا لمعايير موضوعية، وبناء شبكات متكاملة للرعاية الصحية وللأمن الاجتماعي وللمعاشات وإعانات البطالة والعجز وغيرها". ويرى أنه ينبغي أن يستند تقرير مستوى الحد الأدنى للأجور "على الربط بينه وبين مستوى الانتاجية وتكلفة المعيشة والاحتياجات الغذائية وفقا للمعايير والمقاييس الدولية. كذلك، يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور مرنا وغير ثابت، وهذا اعتمادا على التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية مع الاستجابة لتضخم الأسعار والبطالة وتكلفة المعيشة في المناطق المختلفة من مصر"[12].

وبالنسبة للأحزاب اليسارية فيرى حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ضرورة الحفاظ على الحقوق المكتسبة للعمال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية، وضمان حد أدنى للأجور يكفي الاحتياجات الأساسية لمعيشة إنسانية، وتحقيق التوازن بين الأسعار والأجور بما يمنع تدهور مستوى معيشة العمال، وتطبيق إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لصالح الفئات المحدودة الدخل، وإعادة النظر في قانون الضرائب الجديد الذي ينحاز إلى كبار الرأسماليين والأثرياء بتصفية ما ابتدعته الحكومة من ضرائب غير مباشرة ورسوم يقع عبئها الأساسي على الفقراء ومتوسطي الحال وخفض سعر ضريبة المبيعات، وزيادة الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، وتشديد العقوبات على المتهربين من الضرائب [13].

بينما يرى الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي أن "مفهوم المواطنة في الفكر الديمقراطي الاجتماعي يؤكد على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، والتي تضمن لهم جميعا حق التمتع بمستوى

اقتصادي لائق وحياة كريمة وآمنة من العوز، والحق في الحصول على فرصة عمل مناسبة، والعدالة في توزيع الدخول وتكافؤ الفرص. ويستدعى هذا المفهوم تدخل الدولة كضامن لهذه الحقوق في حالة عدم قدرة قوى السوق على الوفاء بها، بجانب دورها السياسي في تنظيم الاقتصاد ومنع الممارسات الاحتكارية وضبط ايقاع الأسواق. ويرى الحزب أن النظام الاقتصادي الأمثل هو ما يحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الوقت ذاته" [14].ويناضل حزب التحالف الشعبي الاشتراكي من أجل بناء نموذج بديل للتنمية قائم على الاستثمار في البشر وتطوير قدراتهم الإبداعية وكفالة العدالة الاجتماعية عن طريق اجراءات فعالة لتوزيع الثروة والدخول لصالح المنتجين الحقيقيين. ويعمل الحزب على تطوير الاقتصاد الوطني، تتولى فيه الدولة صياغة خطة تنمية شاملة تحدد بمقتضاها الاستثمارات في القطاعات الحيوية والاستراتيجية وتصفية الاحتكارات وتفعيل قوانين منع الاحتكار في مختلف المجالات [15].

ويسعى حزب الكرامة العربية لبناء مجتمع الضمان الاجتماعي الشامل وتلبية الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان، والتأكيد على حقوق التعليم والعمل والعلاج والسكن والتأمين والمعاش والبيئة النظيفة لكل مواطن بصفتها حقوقا طبيعية ودستورية ملزمة، وهذه الحقوق –مع عدالة توزيع الثروة- عناصر جوهرية للتنمية البشرية التي هي عنوان رقى وتقدم الأمم"[16].

أما عن الأحزاب الإسلامية فيرى حزب الحرية والعدالة أن "تحقيق العدالة الاجتماعية والتأكد من توزيع عوائد النشاط الاقتصادي بشكل يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص من أهم واجبات الدولة. وانطلاقا من هذه المسئولية فإن مواجهة الغلاء والقضاء على الفقر والبطالة، وتقديم الخدمات العامة الأساسية كالمرافق والتعليم والرعاية الصحية والنقل والمواصلات، وتحسين

الظروف المعيشية للعمال والفلاحين، وايجاد حلول عملية لمشكلات اجتماعية كالعنوسة وأطفال الشوارع وذوي الاحتياجات الخاصة ورفع مستوى معيشة الأسر المعيلة وزيادة دخول أصحاب المعاشات، هو هدف برنامجنا" [17].بينما يرى برنامج حزب مصر القوية أن العدالة الاجتماعية حتى تحقيق حد أعلى من الكفاية للمواطنين دون تمييز هي إحدى المرتكزات الرئيسة لهذا البرنامج، وهي الهدف الجامع في رؤيتنا للاقتصاد، وحتى الأمن القومي. ونرى أن المسئولية الاجتماعية حق الشعب على الدولة، وذلك من خلال تقديم برامج عمل، وقرارات تضع الانسان نصب عينيها؛ فهو هدف عملها، وغاية جهدها.. تصون كرامته، وتحسن معاملته" [18].ويرى حزب النور أن تحقيق العدالة الاجتماعية "في توزيع الدخل وتوزيع الثروات بين أبناء المجتمع المصري بما يحقق التكافل الاجتماعي، ويشيع روح المحبة التآلف والتعاون والاستقرار والاطمئنان نحو المستقبل، بما ينعكس من آثار ايجابية على نهضة المجتمع وعلى نموه الاقتصادي"[19].

وعلى مستوى الحركات الشبابية الأبرز ترى حركة شباب 6 أبريل وجوب تطبيق "حد أدنى للأجور لكل الفئات والوظائف وربط الأجور بالأسعار كما يحدث في جميع الدول التي تعاني من الغلاء. وإجراءات حقيقية لوقف ارتفاع الأسعار ومنع الاحتكار ومنع فوضى السوق" [20].وتؤمن حركة شباب من أجل العدالة والحرية بـ"ضرورة النضال من أجل الحرية والديمقراطية، جنبا إلى جنب الايمان بضرورة الانخراط في الحركة المطالبة بالعدالة الاجتماعية، والوقوف خلف الفئات الكادحة المطالبة بحياة إنسانية كريمة.. وأن التغيير لن يتحقق إلا اذا تحركت الجماهير لنيل حقوقها، وأن دورها يتمثل في محاولة الربط بين المطالب الاجتماعية والسياسية ومقاومة الميل العام إلى الفصل بينها" [21].بينما رأى ائتلاف شباب الثورة ضرورة لـ"إقرار حد أدنى وحد أقصي

للأجور (بنسبة 15:11)، مع ربطهما بنسب التضخم الحقيقية وبالزيادة في الأسعار، وإسقاط قانون العمل 12 لسنة 20033، الذي أباح الفصل والتشريد، وجعل العمال عبيد لدى صاحب العمل، والعمل على توفير عمل لكل العاطلين، ولحين توفير العمل إصدار قانون بمنح إعانة بطالة تعادل نصف الحد الأدنى للأجور لحين توفير عمل لكل طالب عمل، وايقاف كل مشروعات الخصخصة للمؤسسات الصحية وجعل العلاج حق لكل مواطن، واسقاط كل ديون الفلاحين لدى بنك التنمية والائتمان الزراعي وإلغاء كل الأحكام القضائية التي صدرت ضدهم بالحبس بسبب عدم استطاعتهم تسديد هذه الديون، وإعادة تشغيل كل الشركات التي أغلقها أصحابها لخلق فرص عمل جديدة، ووقف برنامج الخصخصة الفاسد والتحقيق في كل الصفقات الفاسدة في بيع القطاع العام ومحاسبة الفاسدين فيها، واسترداد هذه الشركات وتشغيلها وتشغيل العمال بها".[22]

ترى إذن معظم الأحزاب والحركات السابقة أن وضع أولوية للإنفاق العام في قطاعي الصحة والتعليم، وحد أدنى للأجور، ومنع الاحتكار وايصال الدعم إلى مستحقيه، واعتماد نظام ضريبي تصاعدي، وتطوير المناطق العشوائية ومدها بالخدمات والمرافق وايجاد سكن مناسب، وحق المواطن في العمل والمعاملة الآدمية، أهدافا تسعى لتحقيقها! فما الفرق إذن بينها ولماذا وجدت متفرقة إذا كانت برامجها -بلغة أو بأخرى- تصل لنفس الأهداف وهي تطوير الاقتصاد والتنمية المستدامة والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين؟! الإجابة لن نجدها في البرامج، بل في الممارسات السياسية والانحيازات الاجتماعية على أرض الواقع. عندما تجد رجال أعمال من مؤسسي هذه الأحزاب يتهربون من سداد الضرائب.. البند الرئيسي للنهوض بالمشروعات الخدمية، أو عندما يفصلون عمال شركاتهم بأية حجة، أو يمتنعون ويعرقلون عن عمد تنفيذ الحد

الأدنى للأجور بالقطاع الخاص، أو عندما يتولون حقائب وزارية فيصدرون قرارات من شأنها تعريض حياة المواطنين للخطر كما في مسالة استخدام الفحم بديلا للغاز في تدوير المصانع، أو التخلي عن قضايا العمال والعمل وفق خطط الدولة ومصالح رجال الأعمال، بالرغم من كونهم كانوا في مقدمة صفوف المحتجين دوما. يمكننا ايضا معرفة جدوى هذه البرامج وكونها حبرا على ورق أو موضوعات للكفاح من أجل تطبيقها من ممارسات هذه الأحزاب في السياسة، للأسف يتضح لنا أنه من فرط مناداتها بالحريات وحق تداول السلطة أصبحت ملكية أكثر من الملك ذاته فقط عندما وضعت في أول اختبار لها بمشاركتها أو بانفرادها في السلطة، ولنا في تجربة الإخوان المسلمين في حقبة مرسي وبعض الأحزاب المدنية في حكومة 3 يوليو 2013 الانتقالية مثالا يوضح أن البرامج شيء والممارسة شيئا آخر تماما.

دور القوى الخارجية المعاكس في الشمية

غرقت مصر في الديون الخارجية والمحلية وأصبحت مدينة للعالم الخارجي بأكثر من 47 مليار دولار اي 329 مليار جنيه حتى سبتمبر 2013، هذه الحقيقة ربما تكون مدخلا توضيحيا للنتائج المأساوية التي نعيشها بفعل عمليات الاقتراض من الخارج. فقد اعتمدت مصر على المعونات الأجنبية منذ "استقلالها الوطني" في شكل منح لا ترد وقروض بفوائد على أقساط السداد، فبعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية تمويل مشروع السد العالي، اتجهت السلطة الناصرية آنذاك للاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، حتى جاء السادات للسلطة ليطرد الروس ويتحول بشكل يناسب المرحلة الجديدة من الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق إلى أمريكا والغرب. "ففي أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية عام 1979، أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، تقديم معونة اقتصادية وأخرى عسكرية سنوية لكل

من مصر وإسرائيل، تحولت منذ عام 1982 إلى منح لا ترد بواقع 3 مليارات دولار لإسرائيل، و2.1 مليار دولار لمصر، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية، و1.3 مليار دولار معونة عسكرية. وتمثل المعونات الأمريكية لمصر حوالي 57% من إجمالي ما تحصل عليه من معونات ومنح دولية، من الاتحاد الأوروبي واليابان وغيرهما من الدول، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه مبلغ المعونة 2% من إجمالي الدخل القومي المصري. والتزمت مصر بشروط في المعونة أدت إلى شراء المعدات العسكرية من الولايات المتحدة، فأمريكا قدمت لمصر حوالى 7.3 مليار دولار بين عامي 99 و2005 في إطار برنامج مساعدات التمويل العسكري الأجنبي، وأنفقت مصر خلال نفس الفترة حوالى نصف المبلغ، اي 3.8 مليار دولار لشراء معدات عسكرية ثقيلة أمريكية"[23].

وكان انعكاس ذلك على الاقتصاد المصري بلوغ حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في مصر 3 مليار دولار منها 2.3 مليار في قطاع النفط و700 مليون دولار في قطاعات الانتاج والخدمات، حتى وصلت الاستثمارات الأمريكية في مصر إلى 33% من جملة الاستثمارات الأمريكية في الشرق الأوسط و5.2% من الاستثمارات الأجنبية في مصر، وتتوجه 45.3% من الصادرات المصرية إلى أسواق الولايات المتحدة كما تحصل على 21.2% من وارداتها من الولايات المتحدة[24].

ووزعت المعونات الاقتصادية التي بلغ مجموعها 24.3 مليار دولار خلال الربع الأخير من القرن العشرين (1975-2000) على القطاعات أو البنود المختلفة على النحو التالي: 6.7 مليار دولار للواردات السلعية بنسبة 27.6% من الإجمالي، و5.9 مليار دولار لمشروعات البنية الأساسية شاملة مياه الري والصرف الصحي، والصحة العامة، والطاقة الكهربائية، والاتصالات والنقل، وذلك بنسبة 24.3% من الإجمالي، و4.5 مليار دولار للخدمات الأساسية كالصحة وتنظيم الأسرة

والتعليم والزراعة والبيئة، وتبلغ نسبة هذا البند 18.5% من الإجمالي، و3.9 مليار دولار للمعونات الغذائية (خلال الفترة 1975 ـ 1990) بنسبة 16% من الإجمالي، و3.3 مليار دولار تحويلات نقدية ومعونات فنية في مجال إصلاح السياسات والتكيف الهيكلي كالتدريب وتقديم الاستثمارات وما إلى ذلك. وذلك بنسبة 13.5% من الإجمالي[25].

وبعد سقوط مبارك، بدأ صندوق النقد مفاوضات مع السلطات المصرية – وقتها المجلس الأعلى للقوات المسلحة– لبدء ترتيب جديد للقروض، بعد أن كان آخر قرض مشابه تم إنهاؤه في التسعينيات من القرن الماضي. في يونية 2011, تم تخصيص قرض بحجم 3 مليارات دولار من الصندوق لمصر، وبعد تولي الرئيس مرسي السلطة في يونية 2012, تم رفع قيمة القرض إلى 4.8 مليار دولار، ولكن لم تحصل عليه مصر حتى الان، رغم الشروط القاسية للصندوق والمعروفة تاريخيا بإصلاح السياسات وإعادة الهيكلة الاقتصادية والتي يدفع ثمنها فقط الفقراء، حيث تمثل برامج التعديل الهيكلي التقليدية تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة، ولها أهداف متنوعة: "زيادة مستويات الانتاج، بالرغم من أن في المراحل الأولى، تكون الأجور المبدئية منخفضة. القضاء على الإهدار وعدم الكفاءة اثناء "ترشيد" الاقتصاد وفقا للإشارات التي يمليها توسع السوق. تحقيق درجة أعلى من الانفتاح على المنافسة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والتحرير المالي. تعديل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتحول في توزيع الموارد والحقوق والامتيازات نحو الفئات الاجتماعية المستفيدة من السوق. الاستجابة لاحتياجات ومصالح رؤوس الأموال الدولية ذات النفوذ القوي العالمي والمحلي، ومن بينها المؤسسات المالية الكبيرة والشركات عبر الوطنية والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي"[26].

هذا وقد أسفرت جولات أول رئيس الوزراء بعد الثورة عصام شرف عن الوعود بتقديم تبلغ 25 مليار دولار من عدد من الدول العربية، ولكن حتى منتصف يناير 2012 لم تحصل مصر على اية مبالغ من هذه (المنح والمعونات) سوى على (مليار دولار فقط) عباره عن (1/2مليار دولار) من السعودية في صوره معونات سلعيه بوتاجاز ومنتجات بترولية و(1/2مليار دولار) نقدي من قطر[27].

وتعد المساعدات الخليجية موضوعا مرتبطا بنظام الحكم، ففي ايام مرسي قدمت قطر حزمة أولية من المساعدات المالية لمصر بقيمة 2.5 مليار دولار، منها نصف مليار منح ومليارات عبارة عن ودائع، على أن يتم تحويل جزء من الوديعة إلى منحة، ليصبح إجمالي قيمة المنح القطرية مليار دولار، بينما يتضاعف حجم الوديعة إلى أربعة مليارات دولار[28].ولكن قطر سرعان ما طالبت برد المليارين الوديعة بعد سقوط نظام مرسي. ووقتها أعلنت ثلاث دول خليجية مساعدات تصل إلى 15.9 مليار دولار بواقع 5 مليار دولار من السعودية و6.9 مليار دولار من الإمارات و4 مليار دولار من الكويت [29].واقتصر دور تلك المساعدات حتى الان على المواد البترولية وضخ مبالغ في البنك المركزي ليرتفع الاحتياطي النقدي الأجنبي من 14.9 مليار دولار نهاية يونيه 2013 إلى 17.1 مليار دولار نهاية يناير 2014[30].

ومنذ انطلاق الاقراض في مصر في عام 1979، وقع بنك الاستثمار الأوروبي 70 قرضا و50 عملية مخاطر رأس المال في كل من القطاعين العام والخاص بقيمة اجمالية حوالي 5.1 مليار يورو، والاستفادة من الاستثمارات الإجمالية في حدود 20 مليار يورو. ووفقا لجمال بيومي، الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب، فقد قرر بنك الاستثمار الأوروبي إعطاء مصر 900 مليون يورو سنويا في شكل قرض[31] .

أما عن عمليات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في مصر فإن لديه خطة محددة تم الإعلان عنها لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مصر, ولكنه قد ذكر ايضا أنه سيعمل في إطار الخطة السياسية الاقتصادية المقدمة إليه من خلال السلطة المصرية, والتي لا نعلم عنها شيئا لأنها لم تعلن على الملأ, لا لمنظمات المجتمع المدني ولا للبرلمان ولا للجمهور باي شكل من الأشكال[32].

وبدون الدخول في متاهات المشروعات، وتوزيع نسب القروض عليها، لم تلعب تلك المساعدات أدوارا ذات شأن في التنمية وبالتالي قياس تأثيرها على حياة المواطنين، ويرجع ذلك إلى أن الجهات المقرضة هي من تختار بنفسها نوع المشروعات التي ستضخ فيها تلك القروض، كالطاقة وتطوير شبكة المواصلات، وهي ما تعني استفادة تلك الجهات من عوائد تلك المشروعات في صورة استثمارات جديدة، أو تعود بالنفع عليها بشكل مباشر عن طريق توجيه تلك الخدمات لصالح المستثمرين الأجانب المنتميين لبلدان تلك الجهات، دون الاهتمام باي عائد يمس تطوير مستويات المعيشة والخدمات المقدمة للمواطنين في البلد المقترضة [33].فعلى سبيل المثال "تعد (شراكة دوفيل) وهي مبادرة من الدول الثمانية الكبرى، وشركاء مهمين، على رأسهم صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية من أمثال البنك الأفريقي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية، والبنك الدولي، وغيرهم.. وهم اللاعبون الأساسيون في تحقيق أهداف الشراكة. فشراكة الدوفيل تصف حزم اقتصادية تتبع سياسات السوق الحر، وترى في فتح الأسواق وتحرير التجارة، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة والتقشف في

المصروفات العامة أهدافا يجب أن تحقق من أجل الإصلاح الاقتصادي، وهي نفس السياسات التي طالما اتبعتها الدول العربية، فما كان منها إلا أن زادت من معدلات الفقر والبطالة، وأضافت للظلم الاجتماعي والتهميش أبعادا جديدة. لذا، فأهمية الدوفيل وغيرها من الأطر، سواء كانت الأوروبية أو الدولية، تكمن في تحجيمها لمساحة الاختيار وقدرة الدول على اتخاذ القرار المناسب ورسم السياسة العامة بعيدا عن الضغوط والشروط. وهكذا فهذه الأطر تتحدى محاولات التغيير التي تحاول الشعوب العربية الدفع بها منذ اشتعال شرارة ثورة تونس أواخر عام 2010"[34].

مطالب الجماهير وممانعة السلطة

لا شيء قد تحسن في حياة المصريين بعد الثورة.. تصادفك هذه الجملة بشكل يومي عدة مرات على ألسنة الناس.. وهي صحيحة تماما فالأجور تدنت بالمقارنة بقدرتها الشرائية، وعدم وجود اية عدالة في جدول توزيع الأجور حيث "يعود التفاوت بين العاملين في الغالب إلى ما يعرف ببنود الأجور المتغيرة كالبدلات والمكافآت والأرباح التي عادة ما يتم إقرارها وفقا لقوانين أو إجراءات خاصة، والتي حولت في النهاية جدول الأجور إلي جدول وهمي يختلف تماما عن الواقع حيث تذهب نسبة 80% من المبالغ المخصصة للأجور إلى 30% من العاملين فيما تذهب الـ20% المتبقية إلى 70% من العاملين، [35]علاوة على ارتفاع نسبة التضخم التي وصلت في عام 2013 إلى 9.82%، ايضا ارتفاع نسبة البطالة والتي وصلت في 2013 بين الشباب إلى 54.11% وهي النسبة الأعلى في المنطقة العربية [36].وبشكل عام وصل معدلها العام إلى 13.4% في يناير 2014، مقارنة بـ12.4% في يناير 2012، في حين كانت 9.44% عام 2010 قبل الثورة بعام، وارتفعت معدلات الفقر في مصر إلى 26.3% في العام (2012 – 2013) في حين كانت عام (2010- 20111) 25.2%، بعد أن كانت في عام (1999- 2000)

16.7 [37].%ويقول تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري مشيرا للتأثيرات الاجتماعية الواسعة للفقر، أن إجمالي عدد المناطق العشوائية في مصر يبلغ ألفا و1711 منطقة عشوائية يسكنها نحو 14.8 مليون نسمة ويقدر أن 86.2% من إجمالي الأسر في مصر تعيش في سكن غير ملائم، بما يصاحب ذلك من انعدام المرافق والخدمات الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء وخدمات صحية [38].وارتفعت الأسعار الاستهلاكية للأغذية والمشروبات بنسبة 16.3٪ بين يناير 2010 وسبتمبر 2013، وارتفعت النسبة المئوية للأسر الأكثر عرضة التي تقول أن دخلها لا يغطي الزيادة في النفقات الشهرية، من 78.9٪ في سبتمبر 2011 إلى 88.9٪ في مارس 2013 (مرصد الغذاء المصري، 2013)[39].

ورغم سير الأوضاع من سيئ إلى أسوأ فقد تبارت حكومات ما بعد الثورة تارة بالضغط على المواطنين من خلال تضييق فرص تحسين مستويات معيشتهم عبر سياسات منحازة ضدهم وتارة في العمل على تحجيم حركتهم لمنعهم من الاحتجاج على رفض هذه السياسات. فبعد تنحي مبارك بثلاثة ايام فقط أصدر المجلس العسكري الحاكم بيانا أدان فيه ما وصفه باستمرار "الحركات الفئوية" ومطالبا بالتصدي لها" [40].وفي 12 أبريل 2011 أصدر مرسوما بقانون يجرم الاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات "الفئوية" [41]ويعاقب المحرضين والداعيين إليها والمشاركين فيها بالسجن وغرامات مالية مبالغ فيها. وقبيل انعقاد أول برلمان منتخب بعد الثورة أصدر المجلس قانونا يتيح التصالح مع رموز الفساد في جرائم الاستثمار [42].وأصدرت حكومة حازم الببلاوي قانونا جديدا يمنع التظاهر ويعطي للشرطة الحق في فض الاحتجاجات بالقوة [43].ولحماية الفساد وعدم وضعه تحت اي رقابة أو مساءلة أقر الرئيس المؤقت عدلي منصور قانونا يمنع

اي طرف ثالث من الطعن على العقود المبرمة مع المستثمرين، [44]مما يجعل الفساد محميا بقوة القانون. وبالرغم من محاكمة هشام قنديل رئيس وزراء حكومة مرسي بتهمة الامتناع عن تنفيذ أحكام قضائية ألغت عقود بيع عدد من شركات قطاع الأعمال العام، نجد أن حكومة الببلاوي أعدت مشروعا لقانون يمنع محاكمة المسئول إذا تعذر تنفيذ تلك الأحكام، وذلك "بفعل التغيرات الجذرية التي يقوم المشترى بإدخالها على الشركة"[45].

ولكن لم تنل هذه الظروف والسياسات من استمرار الاحتجاجات وبالذات الاجتماعي منها في التصاعد. لا توجد لدينا أرقاما موثقة عن احتجاجات عام الثورة 2011، ولكن عدد الاحتجاجات في عام 2012 وصل إلى ثلاثة آلاف و817 حدثا على مدار العام، [46]وهو العام الذي اقتسمه حكما المجلس العسكري ومرسي. في حين وصل معدل الاحتجاجات في 2013 إلى خمسة آلاف و2322 حدثا منهم ألفين و239 احتجاجا عماليا، [47]وهو العام الذي اقتسمه حكم الرئيس المعزول محمد مرسي ونظام 33 يوليو الانتقالي.

يبدو أن الأوضاع مرشحة للتصاعد، خصوصا أن الاستحقاقات الاجتماعية لا مجيب لها عند صناع القرار، فعلى سبيل المثال لا الحصر قررت الحكومة الانتقالية قبيل الانتخابات الرئاسية بأسابيع قليلة، في سابقة تاريخية لحكومات غير منتخبة وتقوم بدور انتقالي فقط، إلغاء دعم الطاقة وزيادة أسعار الغاز والكهرباء والبنزين والسولار، وهكذا شهد المواطنون في مطلع يوليو 2014 زيادات في أسعار المحروقات ووسائل النقل وأغلبية السلع التي يحتاجونها. ومن ثم من المحتمل بشدة أن تشهد الفترة المقبلة موجة ثورية جديدة لن تقتصر فقط على الميادين، بل ستمتد إلى الأحياء السكنية وأماكن العمل المختلفة مما يزيد الأمر تعقيدا للسلطة الجديدة ويضعها أمام اختبار من

الصعب أن تخرج منه بسهولة، فإما الانحياز لمطالب الجماهير وتحقيق أهداف ثورتها وعلى رأسها العدالة الاجتماعية، وإما أن تلحق بسابقتها.

أخيرا ..من الصحيح تماما أن تجسيد شعار العدالة الاجتماعية في كل نضال لا يعني أوتوماتيكيا استمرار الثورة وبالتالي انتصارها، وصحيح أن العمال لعبوا دورا مركزيا في إسقاط مبارك دون أن يخرجوا من معارك الثورة بدرجة أعلى من التنظيم والتسيس، ولكن تظل المسئولية لتحقيق مطالب الثورة وانتصارها جماهيريا تقع على عاتق القوى الاجتماعية والجذرية وحدها عبر لعب دور القاطرة في إظهار الطابع الاجتماعي والطبقي للحركة بعيدا عن الرطان السياسي النخبوي الأجوف والذي يسبح في فضاء أجندة السلطة دون أن يمس واقع حال الجماهير العريضة صاحبة المصلحة في أن تكون السياسية الصحيحة انعكاسا وتعبيرا عن أوضاع اجتماعية متساوية.

---

[1]إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، الشروق، أول أكتوبر 2012 http://is.gd/VQbN1z

[2]من النهضة الاقتصادية في عصر محمد علي وجمال عبد الناصر إلى تدهور الاقتصاد بسبب الانظمة الفاسدة، عالم التقنية والأعمالhttp://is.gd/DsJoYv

[3]البنك الدولي: مصر – التقرير الاقتصادي http://is.gd/FwJccQ

[4]محمد حسن يوسف، المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير... المشكلة وسبل الحل، مركز الجزيرة للدراسات، 6 مايو 2013http://is.gd/xpG62j

[5]تامر وجيه، ورقة غير منشورة بعنوان: العدالة الاجتماعية، 2013

[6]برنامج حزب الكرامة العربية http://is.gd/7BywzD

[7]جويل بينين، النضال من أجل حقوق العمال في مصر (تقرير من إعداد مركز التضامن العمالي الدولي) 2010 ص 17 وhttp://is.gd/OnLcKS18

[8]العمال والثورة (رؤية حقوقية) المركز المصري وأولاد الأرض يرصدان إرهاصات الثورة وتداعياتها على العمال، 16 فبراير 2011، http://ecesr.org/?p=2967

[9]برنامج حزب الوفد الجديد http://is.gd/iKS16p

[10]برنامج حزب المصريين الأحرار http://is.gd/xzMh46

[11]برنامج حزب الدستور http://is.gd/xNzcRJ

[12]برنامج حزب مصر الحرية http://is.gd/GnVNCy

[13]برنامج حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي http://is.gd/7bGnc5

[14]برنامج حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي http://is.gd/QheTt2

[15]برنامج حزب التحالف الشعبي الاشتراكي http://is.gd/UVhaxg

[16]برنامج حزب الكرامة العربية http://is.gd/7BywzD

[17]برنامج حزب الحرية والعدالة http://is.gd/Kp63Ph

[18]برنامج حزب مصر القوية http://is.gd/U9y9ql

[19]برنامج حزب النور http://is.gd/YWLtxl

[20]بيان لحركة شباب 6 أبريل بتاريخ 20 يونيه 2008

[21]تدشين حركة "شباب من أجل العدالة والحرية" بـ"الصحفيين"، مصرس، 18 يوليو 2010 http://is.gd/dAFYjr

[22]بيان بعنوان: المطالب الاجتماعية لـ"ائتلاف شباب الثورة"، بتاريخ 27 فبراير 2011

[23]ويكبيديا http://is.gd/mZzce8

[24]عبد الوهاب خضر، مرة أخرى... حول المعونة الأمريكية لمصر!!، الحوار المتمدن، 3 أغسطس 2010 http://is.gd/lsVUV7

[25]سميحة عبد الحليم، المعونة الأمريكية... وسياسة العصا والجزرة، أخبار مصر، 20 أكتوبر 2013 http://is.gd/2vZ6DC

[26]ماهينور البدراوي، وحبيبة رمضان، منظمات التمويل الدولية في مصر، تقرير قيد النشر، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
للمزيد حول دور بنك الاستثمار الأوروبي في تمويل المشروعات في مصر يرجى قراءة التقارير التالية حيث توضح نمط اقتراض البلاد من بنك الاستثمار الأوروبي (1979-2011) وفقا لتقرير 2012 على عمليات البنك مع مصر http://is.gd/UKuGYu

[27]د. صلاح جودة، مدونات مباشر، 2 أغسطس 2012 http://is.gd/koJ6Ko

[28] 5مليارات دولار مساعدات قطر لمصر، الجزيرة. نت، 8 يناير 2013 http://is.gd/SqLKIT

[29]شبكة محيط، مصر تتلقى 15.9 مليار دولار مساعدات خليجية منذ بداية يوليو، 30 أكتوبر 2013 http://is.gd/vQ2RiH

[30]أسماء الخولي، دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011 وأثر ذلك على احتياطي النقد الأجنبي، ميدل ايست أونلاين، 29 مارس 2014 http://is.gd/H6Lp4h

[31]ماهينور البدراوي، وحبيبة رمضان، منظمات التمويل الدولية في مصر، مرجع سبق ذكره

[32]المرجع السابق

[33]لم نستفض في تفاصيل المساعدات الأوروبية لمصر في شكل منح أو قروض، لتغطية ورقة هبة خليل (ضمن هذا الكتاب) لهذا الجانب بالتفصيل.

[34]هبة خليل، سياسات الاتحاد الأوروبي والعدالة الاجتماعية في الدول العربية: ماذا تعلم الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية؟ (رؤية نقدية)، ضمن أوراق هذا الكتاب.

[35]حسين عبد الرازق، مستقبل العدالة الاجتماعية في مصر، الأهالي، 12 فبراير 2013، http://is.gd/3bB6B1

[36]تقرير التنمية البشرية لعام 2013، برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية، 14 مارس 2013، http://is.gd/LAvfkN

[37]بالأرقام. الفقر في مصر خلال عام (انفوجراف) http://is.gd/AgwyNH

[38]حسين عبد الرازق، مستقبل العدالة الاجتماعية في مصر، مرجع سابق

[39]المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إحصائيات التقرير الموازي. حول جلسة مساءلة مصر أمام لجنة الأمم المتحدة،http://ecesr.org/?p=767168

[40]المجلس الأعلى للقوات المسلحة، البيان رقم 5، في 14 فبراير 2011، http://is.gd/Wbm58h

[41]مرسوم بقانون رقم 34 لسنة 2011 بتجريم الاعتداء على حرية العمل وتخريب المنشآت http://is.gd/IDzCWn

[42]المرسوم بقانون رقم 4 لسنة 2012 بإجازة التصالح مع المستثمرين في الجرائم الاستثمارية http://is.gd/30tjf9

[43]قانون رقم 107 لسنة 2013 بتنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية http://is.gd/OnzXJr

[44]"منصور" يسن قانون (32 لسنة 2014) بإجراءات الطعن على عقود الدولة، بوابة فيتو، 26 أبريل 2014http://www.vetogate.com/979124

[45]"البورصة" تنشر مشروع قانون حماية تصرفات كبار المسئولين، البورصة، 10 نوفمبر 2013 http://is.gd/onBa3a

[46]المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الاحتجاجات العمالية 2012، 28 أبريل 2013، http://ecesr.org/?p=766854

3. تقرير: المركز المصري وأولاد الأرض يرصدان إرهاصات الثورة وتداعياتها على العمال

مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الانسان

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

فبراير 2011

استقبلنا عام 2011 بفاجعة تفجير كنيسة القديسين ليلة عيد الميلاد وبدى للجميع أننا أمام عام سيكون فارق في حياة المصريين، ولكن بقدر ما بهذه البداية من مأساوية جاء 25 يناير ليسطر أبناء وبنات مصر بدمائهم أروع ملحمة ثورية تشهدها البشرية دفاعا عن الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، واستطاعوا خلال 18 يوما إسقاط رأس النظام، ومازال نضال الجماهير المصرية مستمرا من أجل تحقيق كل مطالب الثورة.

والأسئلة التي تفرض نفسها على الشأن العمالي الان:

- اين كان العمال من هذه الثورة؟
- ما هو الدور الذي لعبوه لإنجاحها؟
- لماذا لم تتوقف احتجاجات العمال حتى بعد تنحى مبارك؟

ربما تحتاج الإجابة على هذه الأسئلة ايضاح النقاط التالية:

أولا:

منذ عام 2004 وحتى نهاية عام 2010 لم تتوقف الاحتجاجات العمالية دفاعا عن حقوق ومطالب العمال وأخذت شكلا تصاعديا في مجتمع انحازت قوانينه لرجال الأعمال على حساب حقوق العمال في ظل تنظيم نقابي عمالي فاسد ونظام سياسي قمعي لم يتوانى عن استخدام القوة في مواجهة العمال واعتقال بعض قادتهم بموجب قانون الطوارئ كما حدث مع عمال المحلة في ابريل 2008، وتقديم البعض الآخر لمحاكمات عسكرية كما تم مع عمال الانتاج

الحربي في 2010 ، كان كل المتابعين للشأن العمالي يعيشوا على أمل أن تتقدم مطالب العمال الفئوية في كل مصنع على حدي لتصبح مطالب جماعية لكل الطبقة العاملة كخطوة أولى لتشمل بعد ذلك مطالب قومية تربط وتمزج بين الاقتصادية والاجتماعية من ناحية والمدنية والسياسية من ناحية أخرى، كان الجميع يحلم ببناء هذا الجسر خاصة أن العمال خلال هذه الفترة قاموا بأكبر موجه احتجاجية في تاريخهم وبدأت بشاير التقدم العمالي في الظهور، ووجدنا الطبقة العاملة المصرية تخطوا بنا إلى محطات هامة ليس فقط في تاريخها ولكن في تاريخ هذا الوطن:

1. حيث تمكن موظفي الضرائب العقارية من تشكيل وإعلان أول نقابة عمالية مستقلة في مصر ورغم ما واجهته هذه النقابة ورجالها من حروب لإجهاض الفكرة إلا أنها استطاعت الاستمرار والصمود لتفتح آفاقا جديدة للتنظيمات النقابية في مصر فتوالت إعلانات تأسيس النقابات المستقلة وبدأت باتحاد أصحاب المعاشات، ثم نقابة المعلمين المستقلة، ثم نقابة الفنيين الصحيين ليفرض العمال بذلك وعلى أرض الواقع الحق في التعددية النقابية.
2. لم يكتف العمال بالاحتجاج داخل مواقع العمل، ولكن أبدعوا فكرة الاعتصام أمام دوائر اتخاذ القرار والأجهزة الرقابية والعمالية التي لم تقوم بدورها في حمايتهم وخاصة أمام اتحاد العمال ومجلس الوزراء ومجلسي الشعب والشورى، واستطاعوا خلال هذه الفترة أن يستحوذوا على المشهدين السياسي والاجتماعي في مصر في ظل تعاطف وتأييد مجتمعي كان منقطع النظير، خاصة أن هذه الاعتصامات استمرت دون انقطاع لمدد فاقت ال 15 يوما، وكان العمال والعاملات يصطحبن أسرهم معهم وتمكنوا من فتح ملفات فساد بيع شركات القطاع العام.

3. في مارس 2010 حصلت الطبقة العاملة المصرية على حكم من القضاء الإداري بإلزام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس القومي للأجور بوضع حد أدنى للأجور يتناسب مع الأسعار ويضمن للعمال حياة كريمة، لقد كان هذا الحكم صادما للنظام السياسي الذي كان يفرق بين العمال في الأجور عن طريق الكادرات الخاصة واستطاع أن يجهض تحركات المعلمين عن طريق منحهم هذا الكادر، وقد كان لهذا الحكم ثلاث نتائج هامة:

1. تسبب هذا الحكم في توحيد مطالب العمال في كل المواقع بشأن زيادة الأجور ليتمسك العمال بمطلب حد أدنى للأجور 1200 جنيه،
2. نجح في فرض حوار مجتمعي حول فساد الأجور في مصر حيث عقدت المقارنات بين من يحصلوا على أجور تفوق المليون جنيه شهريا، ومن لم تتجاوز أجورهم ال 100 جنيه شهريا،
3. رفع وعى المجتمع من أن تحديد الأجر ليس سلطة مطلقة لصاحب العمل ولا يمكن التعامل معه باعتباره سلعة ينطبق عليها قواعد العرض والطلب فكل الدساتير والقوانين المحلية والاتفاقات الدولية تضع قواعد لكيفية تحديد الأجور في المجتمعات ونصت على ضرورة أن يكون أقل أجر (الحد الأدنى للأجر) ضامنا حياه كريمة للعامل وفقا لأسعار السلع والخدمات الأساسية داخل المجتمع، بل ويجب أن يعاد النظر في هذا الحد على الأقل كل ثلاثة سنوات.

وبعد امتناع النظام عن تنفيذ الحكم لمدة سبعه شهور ونجاح الطبقة العاملة بالحصول على حكم ثان يلزم الحكومة بتنفيذ الحكم الأول حاول النظام الالتفاف على حكم القضاء الإداري وتفريغه من مضمونه فقد صدر قرارا بأن يكون الحد الأدنى للأجور 400 جنيها

شهريا كأجر شامل وان ينطبق على عمال القطاع الخاص فقط متجاهلا تطبيقه على عمال قطاع الأعمال العام والحكومي وهو ما أجبر الطبقة العاملة على الاستمرار في معركتها بشأن زيادة الأجور سواء من خلال الاحتجاج في الموقع أو الدعاوى القضائية.

4. نجح عمال طنطا للكتان في الحصول على أول حكم قضائي يقضى بحبس رجل الأعمال عبد الإله الكعكي (مستثمر سعودي) رئيس مجلس إدارة الشركة لارتكابه جريمة منع العمال من مزاولة حق العمل حيث قضت محكمة جنح طنطا بأقصى عقوبة قررها القانون وهي حبسه لمدة عامين مستخدمة في ذلك نص المادة 375 من قانون العقوبات والتي طالما استخدمت ضد العمال عندما كانوا يقوموا بالإضراب عن العمل ليفتح نضال عمال طنطا أفاقا جديدة لطرق الدفاع عن حقوق العمال والتي كانت تقتصر فقط على استخدام آليات التقاضي المدني ليضيف إليها آليات التقاضي الجنائي ايضا.

ثانيا:

أن ثورة الخامس والعشرين من يناير لم تكن منفصلة عما قبلها، فإرهاصات الحراك المجتمعي هي التي تمهد الأرض لمثل هذه الثورات وواقع الحال يؤكد أن عمال مصر في نضالهم المستمر للمطالبة بحقوقهم قاموا في عام 2010 بنحو 530 احتجاجا عماليا تمثلت في 209 اعتصاما و135 إضرابا و80 تظاهرة و83 وقفة احتجاجية و23 تجمهرا، وتجسدت خسائر العمال في فصل وتشريد 40735 عاملا ومصرع 118 عاملا وإصابة 6544 آخرين نتيجة ظروف العمل السيئة وغياب وسائل الأمن الصناعي والصحة المهنية، أما المأساة الحقيقية

فقد كانت في انتحار 52 عاملا بعد أن عجزوا عن توفير متطلبات أسرهم اليومية في ظل تدنى الأجور وارتفاع أسعار السلع بشكل متزايد،

تقول صفحات عام 2010 أن الاعتصامات والتي بلغت 209 اعتصاما كان نصيب قطاع الأعمال منها 65 اعتصاما اي بنسبة 31% والقطاع الحكومي 76 اعتصاما اي بنسبة 36% والقطاع الخاص 68 اعتصاما اي بنسبة 33% من جملة الاعتصامات، أما الإضرابات والتي بلغت 135 إضرابا فقد كان نصيب قطاع الأعمال منها 33 إضرابا اي بنسبة 24% والقطاع الحكومي 45 إضرابا اي بنسبة 33% والقطاع الخاص 57 إضرابا اي بنسبة 43% من جملة الإضرابات، في حين تمثلت التظاهرات والتي بلغت 80 تظاهرة في 18 تظاهرة لقطاع الأعمال اي بنسبة 22.5% وكذلك 28 تظاهرة للقطاع الحكومي اي بنسبة 35% وايضا 34 تظاهرة للقطاع الخاص اي بنسبة 42.5% من إجمالي التظاهرات، أما الوقفات الاحتجاجية والتي بلغت 83 وقفة فقد كان نصيب قطاع الأعمال منها 14 وقفة اي بنسبة 17% والقطاع الحكومي 36 وقفة اي بنسبة 43% والقطاع الخاص 33 وقفة اي بنسبة 40% من إجمالي الوقفات الاحتجاجية، كما قام العمال خلال العام الماضي بتنظيم 23 تجمهرا كان نصيب قطاع الأعمال منها 3 تجمهرات اي بنسبة 13% والقطاع الحكومي 14 تجمهرا اي بنسبة 61% والقطاع الخاص 6 تجمهرات اي بنسبة 36% من إجمالي التجمهر، أما خسائر العمال في العام الماضي فقد كانت في فصل وتشريد 40735 عاملا، فقد قام قطاع الأعمال بفصل 5005 عاملا اي بنسبة 12% والقطاع الحكومي قام بفصل وتشريد 10709 اي بنسبة 26.4% أما القطاع الخاص فقد قام بفصل وتشريد 25021 عاملا اي بنسبة 61.6% من إجمالي عدد العمال الذين تم تشريدهم!..

الاعتصام

- شهد العام الماضي 2009 اعتصاما، فقد شهد شهر يناير 16 اعتصاما وفبراير 12 اعتصاما ومارس 23 اعتصاما وأبريل 28 اعتصاما ومايو 27 اعتصاما ويونيو 17 اعتصاما ويوليو 14 اعتصاما وأغسطس 20 اعتصاما وسبتمبر 11 اعتصاما وأكتوبر 21 اعتصاما ونوفمبر 13 اعتصاما وديسمبر 7 اعتصامات!...

الإضراب

- بلغ عدد الاضرابات في العام الماضي 135 إضرابا، فقد شهد شهر يناير 9 إضرابات وفبراير 11 إضرابا ومارس 11 إضرابا وأبريل 6 إضرابات ومايو 8 إضرابات ويونيو 10 إضرابات ويوليو 14 إضرابا وأغسطس 7 إضرابات وسبتمبر 8 إضرابات وأكتوبر 15 إضرابا ونوفمبر 5 إضرابات وديسمبر 31 إضرابا!...

التظاهر

- قام العمال خلال العام الماضي بـ80 تظاهرة، فقد شهد شهر يناير 8 تظاهرات وفبراير 9 تظاهرات ومارس 10 تظاهرات وأبريل 9 تظاهرات ومايو 6 تظاهرات ويونيو 4 تظاهرات يوليو 6 تظاهرات وأغسطس 8 تظاهرات وسبتمبر 8 تظاهرات وأكتوبر 5 تظاهرات ونوفمبر 3 تظاهرات وديسمبر 4 تظاهرات!...

وقفة احتجاجية

- نظم العمال 83 وقفة احتجاجية في العام الماضي، فقد شهد شهر يناير 4 وقفات وفبراير 8 وقفات ومارس 8 وقفات وأبريل 4 وقفات ومايو 7 وقفات ويونيو 9 وقفات ويوليو 13 وقفة وأغسطس 12 وقفة وسبتمبر 4 وقفات وأكتوبر 7 وقفات ونوفمبر 4 وقفات وديسمبر 3 وقفات!...

التجمهر

▪خلال العام الماضي قام العمال بتنظيم 23 تجمهرا، فقد شهد يناير تجمهرين وفبراير تجمهرين ومايو تجمهرين ويونيو 4 تجمهرات ويوليو 3 تجمهرات وأغسطس تجمهرا واحد وسبتمبر 4 تجمهرات وأكتوبر 3 تجمهرات ونوفمبر تجمهرا واحدا وديسمبر تجمهرا واحدا!...

الفصل والتشريد

▪كما شهدت صفحات عام 2010 وقائع فصل وتشريد 40612 عاملا، فقد تم فصل وتشريد 13230 عاملا في شهر يناير، و1821 عاملا في فبراير، و1124 عاملا في مارس، و1466 عاملا في أبريل، 784 عاملا في مايو، و4617 عاملا في يونيو، و4886 عاملا في يوليو، و878 عاملا في أغسطس، و5506 عاملا في سبتمبر، و1000 عاملا في أكتوبر، و3500 عاملا في نوفمبر و1800 عاملا في ديسمبر!...

الانتحار

▪بلغ عدد العمال الذين قاموا بالانتحار في عام 2010 بعد أن وصل بهم اليأس إلى مداه وسدت في وجوههم كل أبواب الأمل 52 عاملا، فقد شهد شهر يناير انتحار 3 عمال وفبراير انتحار 5 عمال ومارس انتحار 3 عمال وأبريل انتحار 3 عمال ومايو انتحار عامل واحد ويونيو انتحار 10 عمال ويوليو انتحار 7 عمال وأغسطس انتحار عاملين وسبتمبر انتحار 8 عمال ونوفمبر انتحار 6 عمال وديسمبر انتحار 4 عمال!...

دفتر أحوال

▪شهد عام 2010 مصرع 118 عاملا وإصابة 6544 عاملا آخرين نتيجة ظروف العمل السيئة وغياب الحد الأدنى من وسائل الأمن والسلامة والصحة المهنية، فقد شهد شهر يناير مصرع 10 عمال وإصابة 20 آخرين وفبراير مصرع عامل واحد وإصابة 93 آخرين ومارس مصرع 6 عمال وإصابة 55 آخرين وأبريل مصرع

عاملين وإصابة 6047 عاملا منهم 6 آلاف عامل بشركات الحديد والصلب أصيبوا بأمراض مزمنة، كما شهد مايو مصرع 8 عمال وإصابة 33 آخرين، ويوليو مصرع 16 عاملا وإصابة 5 آخرين وأغسطس مصرع عامل واحد وإصابة 62 آخرين وسبتمبر مصرع 30 عاملا وإصابة 28 آخرين وأكتوبر مصرع 6 عمال وإصابة 13 آخرين ونوفمبر مصرع 3 عمال وديسمبر مصرع 14 عاملا وإصابة 103 آخرين!..

احتجاز العمال

▪شهد عام 2010 وتحديدا في شهر يونيو احتجاز أكثر من 1000 عامل مصري في المعسكرات والسجون الليبية والغريب أن وزارتي الخارجية والقوى العاملة لم تحركا حتى الان ساكنا!...

حرب الشوارع

▪كما شهد عام 2010 ظهور حرب الشوارع للمرة الأولى في مصر وتحديدا في شهر يونيو بمدينة الاسكندرية حيث نشبت معركة طاحنة بين الباعة الجائلين والشرطة بما ينذر أن المواجهات بين العمال والقوى المناوئة لهم ستشهد صورا أخرى من صور الاحتجاج الأشد عنفا وضراوة!...

ثالثا:

لا يمكن لمنصف أن ينكر دور شباب وشابات مصر في ثورة 25 يناير فقد جاءت ضربة البداية بدعوة من مجموعات شبابية (صفحة كلنا خالد سعيد- شباب 6 ابريل- الشباب الذي يؤيد البر ادعى- شباب حركة حشد – حركة عدالة حرية)، كما لا يمكن إنكار فضل الثورة التونسية التي منحت الثقة لكل الشعوب العربية في شأن قدرتها على إحداث التغيير، لقد كانت البداية في 25 يناير بشعارات ضد البطالة وشعار (كرامة.. حرية.. عدالة اجتماعية) وما لبس أن استحوذ شعار (الشعب يريد إسقاط النظام) على المشهد الاحتجاجي فقد

كانت أخبار إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين بالسويس ووفاة ثلاثة مواطنين صادمة واستمرت التظاهرات بالقاهرة وبعض المدن وخاصة السويس ولا يمكن إنكار أن قوام هذه التظاهرات لم يكن من الشباب فقط بل جموع الشعب المصري والتي لا يمكن تصنيفها وكان التأكيد يوم الجمعة 28 يناير حيث خرجت الملايين لتطالب بإسقاط النظام في ملحمة شعبية توجت بهزيمة الشرطة واحتلال المتظاهرين لميدان التحرير بقلب العاصمة لم يكن من الصعوبة تمييز مجموعات العمال التي تمترست بالميدان (دون ضجيج- ودون ادعاء البطولة- ودون التزاحم للدخول كطرف في المفاوضات التي جرت- دون الخروج على ما اتفق عليه من شعارات)، لقد خاض البعض حوارات مع العمال في الميدان حول ضرورة رفع شعارات المواقع التي كانوا يطالبوا بها إلا أنهم رفضوا وأكدوا تمسكهم بما تم الاتفاق عليه وهو التركيز على إسقاط النظام دون رفع شعارات فئوية.

ربما يكون من الغريب أننا قبل الثورة وجهنا سهام النقد للطبقة العاملة المصرية لان مطالبها كانت فئوية، وعندما قامت الثورة وكان العمال في الشوارع والميادين جزء منها وتمسكوا بشعار (الشعب يريد إسقاط النظام) نوجه لها سهام النقد ايضا تحت زعم أنها لم ترفع شعاراتها الفئوية، أو أنها لم تحتج في المواقع تضامنا مع الثورة متجاهلين أن الحياة في مصر أصابها الشلل منذ يوم 28 يناير ومنذ نزول الجيش وإصدار قرار بحظر التجوال وان الدعم الحقيقي للثورة في هذا التوقيت كان يرتكز على الاحتفاظ بميدان التحرير لحين إسقاط النظام.

رابعا:

بعد نجاح الجماهير المصرية يوم 28 يناير واستمرارها في الاحتفاظ بميدان التحرير تعرضت الثورة المصرية لمحاولتين لإجهاضها:

كانت المحاولة الأولى:

هي الأكثر غباءاً من النظام حيث حاول عبر بعض البلطجية ورجال الشرطة السرية استخدام العنف والقوة لفض الميدان حيث معركة الخيول والبغال في الصباح، والقنابل المسيلة للدموع وزجاجات المولوتوف عصر، واستخدام الرصاص الحي، والطوب وزجاجات المولوتوف ليلا، ولكن صمود الميدان كان أكبر من كل التوقعات رغم سقوط 11 شهيد ومئات المصابين بسبب أحداث هذه الليلة.

وكانت المحاولة الثانية:

هي الأكثر ذكاءاً من النظام وكانت تقوم على عزل المتظاهرين في ميدان التحرير سياسيا عبر إطلاق شائعات حول المتظاهرين في الميدان من انهم يتلقون دعما من جهات خارجية ولصالح أجندات خارجية، وإصدار قرار بعودة العمل في المواقع والإعلان عن تثبيت العمالة المؤقتة وزيادة المرتبات والمعاشات بنسبة 15%، وكان تصور النظام أن هذه المحاولة ستجعل الميدان قاصرا على الحركات السياسية فقط مما سيقلل من أعداد المتظاهرين ويسهل عليه حصارهم ولكن كان للطبقة العاملة المصرية رايا آخر حيث اندلعت تظاهرات العمال واحتجاجاتها في العديد من المواقع لدرجه كانت تقترب من العصيان المدني فجاءت النتائج عكس توقعات النظام وأصبح هناك عشرات المواقع التي لا تقل أهمية وحيوية عن ميدان التحرير، مما جعلنا أمام تمدد أفقي للاحتجاجات من ناحية، وأضافت مطالب العمال للثورة المصرية قلبا اجتماعيا.

خامسا:

مع سقوط النظام وتنحى مبارك يوم 11 فبراير 2011 وتولى المجلس العسكري لكافة الأمور في البلاد قامت غالبية القوى بفض اعتصامها بميدان التحرير ولم

تبقى إلا فصائل قليلة من المعتصمين، وبدى أن القوى السياسية ارتضت بما تحقق من نتائج، ويبدوا أن بعضها وصل إلى اتفاقات سياسية، وربما تكون القوى العاملة قد اعتادت على تخلى السياسيين عنها فور تحقيق جزء من مطالبها لذا لم تتوقف تحركات العمال بعد رحيل مبارك بل زادت وأضافت مطالب محاسبة رؤساء الشركات الفاسدين، وعزلهم من مناصبهم، وتثبيت العمالة المؤقتة وإلغاء الجزاءات التعسفية، وزيادة الأجور، كما انضمت فئات جديدة تطالب باحترام حقوق العمل مثل أفراد وضباط الشرطة الذين طالبوا بزيادة الأجور، وتحديد ساعات العمل، وايام للراحات، وقواعد جديدة للترقيات، وكذلك العاملين بقطاع البنوك مما أجبر البنك المركزي على منح البنوك إجازة يوم الاثنين 14 فبراير والثلاثاء 15 فبراير إجازة المولد النبوي الشريف كما استمر إضراب عمال النقل العام بالقاهرة الكبرى لمدة أربع ايام متصلة مما دفع محافظ القاهرة لمناشدتهم بالعودة للعمل.

لقد تراوحت الاحتجاجات في الفترة من 12 حتى 14 فبراير2011 من 40 احتجاج إلى 60 احتجاجا يوميا في كافة المواقع (الانتاجية- والصناعية- والخدمية) وشملت مناطق جغرافية متنوعة بطول البلاد وعرضها لدرجه دفعت المجلس العسكري في 14 فبراير 2011 لإصدار بيانه الخامس الذي طالب فيه بوقف الاحتجاجات ومنح الحكومة فرصة للعمل، ورغم تفهمنا لنداء القوات المسلحة ودواعي إصدار البيان ومبرراته، ولكن لم نتفهم لماذا جاءت طريقة ولهجة إلقاء البيان تحمل تهديدا ووعيدا عكس كل بيانات المجلس العسكري السابقة، ولماذا اقتصر البيان على مطالبة العمل بالعودة للعمل ودوران عجلة الانتاج دون أن يرتبط ذلك بإعلان التزام المجلس العسكري بضمان الحقوق العمالية وضمان إقرار العدالة الاجتماعية.

وغنى عن الايضاح أن مجرد إصدار بيان أمرا غير كافي بذاته لإيقاف احتجاجات العمال، وفي نفس الوقت نعلم تمام العلم أن الاستجابة الانية لكل مطالب العمال أمرا مستحيل، لذا نطالب بالإعلان فورا عن مجموعه من الخطوات التي قد تساهم في إنصاف العمال، ودفعها للاستجابة للنداء، ومنحها جرعة من الثقة في الاستجابة لمطالبها مستقبلا، لذا نطالب:

- حل مجلس ادارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ومجالس إدارات النقابات العامة العمالية التابعة له وكذلك مجالس إدارات اللجان النقابية حيث جرت انتخاباتها بالمخالفة للقانون وعلى جثة أحكام القضاء الإداري والإدارية العليا التي أكدت فساد إجراءات الانتخابات، فضلا عن دور الاتحاد الذي كان مجرد ظلا للحزب الوطني الديمقراطي في كل سياساته وعرابا لكل قرارات الخصخصة وتصفية القطاع العام وسيطرة الدولة على أموال التأمينات الاجتماعية فقد كان مجلس إدارة الاتحاد بمثابة أمانة العمال في الحزب الوطني.
- إصدار قرار بالحد الأدنى للأجور يتناسب مع الأسعار نفاذا للحكم القضائي 21606 لسنة 64قضائية. ومن الجدير بالذكر أن الطبقة العاملة كانت تطالب ب 1200 جنيه إلا أن رجال الأعمال وممثلي الحكومة في المجلس القومي للأجور استصدروا قرار باعتبار مبلغ ال400 جنيه حدا للأجر الشامل، ويطبق فقط على عمال القطاع الخاص، مع العلم أن اللجنة العملية التي شكلها المجلس القومي للأجور كانت تضم الدكتور سمير رضوان وزير المالية الحالي، وأوصت بغير ذلك ولكن تم الالتفات عنها، كما نؤكد على أن آخر ورقة بحثية للدكتور سمير رضوان قدمت في هذا الشأن وقبل توليه الوزارة أكدت على اعتبار مبلغ 600 جنيه شهريا حد أدنى للأجر أمرا مناسبا وغير

مغالى فيه، بل إن تصريحاته الصحفية ومداخلاته العلمية كانت تؤكد أن الحد الأدنى للأجر مدخل ضروري للإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية.
وفي هذا الإطار – ورغم أن خط الفقر القومي مقدر 656 جنيها في الشهر طبقا لأسعار 2008، وطبقا لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية- وتقديرا للظروف التي تمر بها البلاد نطالب باستصدار قرار – كخطوة أولى- لوضع حد أدنى للأجور 600 جنيه شهريا كأجر أساسي ويطبق على كافة القطاعات (حكومي – خاص- أعمال) مع النظر في زيادة هذا الحد سنويا ووفقا لنسب التضخم.

- الإسراع في الخطوات التنفيذية لتنفيذ قرار تثبيت العمالة المؤقتة الذي أصدره وزير المالية.
- إلغاء اللوائح الجديدة للمستشفيات الحكومية والتعليمية التي أصدرها حاتم الجبلي وعبد السلام المحجوب قبل الإطاحة بهما والتي كانت تتعامل مع الحق في الصحة باعتباره سلعه تتوافر للقادر على دفع تكلفتها.
- إصدار مرسوم بقانون بإلغاء وحل جميع شركات العمالة الوسيطة التي أعادت أحد أشكال العمل بالسخرة إلى مصر حيث تعمد الشركات والهيئات الكبرى عند رغبتها في استقدام عمال أن تطلب من شركات العمالة توريد العمال وهو ما يتيح للشركات والهيئات الكبرى التحلل من هذه العمالة والتخلص منها في اي وقت دون ان تتحمل اي أعباء لان عقود العمل في الحقيقة تكون بين شركات العمالة وبين العمال ولا تدخل الشركات والهيئات الكبرى طرفا في هذه العلاقة وتصبح علاقة العمل بلا اي ضمانات حقيقية سواء كانت اجتماعية أو صحية، وفي هذا الإطار نؤكد على أن مثل هذه الشركات واستمرارها يمثل جريمة أخلاقية في حق عمال مصر مما يستوجب إلغائها واعتبار كل علاقات العمل علاقات ترتب كافة

الآثار القانونية بين العمال والشركات والهيئات الكبرى خاصة الأجر والتأمين الصحي والاجتماعي طوال مدة العمل.

- طالما عانى عمال مصر من سيطرة رجال الأعمال على عمليات صياغة التشريعات مما أهدر استقرار قواعد الأمان الوظيفي وأهدر الطابع الاجتماعي لعلاقات العمل، فقواعد القانون الحالية تتيح لصاحب العمل إصدار قرارات فصل العمال تعسفيا وحتى إذا لجأ أحد العامل للمحكمة وحصل على حكم قضائي يقضى بإلغاء قرار الفصل والعودة للعمل يستطيع صاحب العمل أن يمتنع عن تنفيذ الحكم مقابل حصول العامل على تعويض بحد أدنى شهرين عن كل سنة طبقا لما تقضى به المحكمة، وفي هذا الإطار نطالب باستصدار مرسوم بقانون يعدل من قواعد قانون العمل الحالية فإذا قضت المحكمة ببطلان قرار الفصل واعتبرته قرارا تعسفيا يكون للعامل الاختيار بين العودة للعمل وصرف جميع مستحقاته التي تعطل صرفها بسبب قرار الفصل أو يحصل العامل على تعويض عن هذا الفصل التعسفي ولا يعود للعمل طبقا لاختياره.
- الإعلان عن صندوق البطالة لصرف إعانة للمتعطلين عن العمل، وإعلان قواعد وإجراءات وجهات الصرف.

الفصل العاشر:

أحداث الثورة في أواخر 2011 و2012

1. مسلسل أحداث الثورة المصرية (الثانية)[58]

18نوفمبر 2011

احتشد عشرات الآلاف في ميدان التحرير بقلب العاصمة القاهرة للمشاركة في تظاهرة دعا إليها عدد من القوى السياسية الإسلامية والليبرالية احتجاجا على قيام الحكومة بوضع مبادئ دستورية تمنح الجيش حصانة من الرقابة التشريعية. وللمطالبة إلى الإسراع بتسليم الجيش للسلطة لحكومة مدنية.

19نوفمبر 2011

بدأت اشتباكات بعدما فضت قوات الشرطة بالقوة اعتصام وأطلقت أعيرة مطاطية وقنابل الغاز المسيل للدموع فيما رد المحتجون برشق القوات بالحجارة وإضرام النار في عدة سيارات تابعة للشرطة. وامتدت الاحتجاجات والمواجهات إلى مدينتي الإسكندرية والسويس الساحليتين.

20نوفمبر 2011

تصاعد العنف وخرجت مظاهرات في مدن مصرية أخرى تنديداً بأحداث التحرير، وقام العشرات بنصب الخيام في الميدان تمهيداً لاعتصام جديد.

21نوفمبر 2011

وضعت حكومة رئيس الوزراء عصام شرف استقالتها أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شئون مصر، وذلك على خلفية الأحداث التي وقعت بميدان التحرير وسط القاهرة ومدن أخرى.

وبلغ عدد القتلى بسبب الاشتباكات بين القوات الأمنية والمتظاهرين في العاصمة المصرية القاهرة ومدن أخرى 24 شخصا و481 جريح، حسبما أعلنت وزارة الصحة المصرية. لكنه ارتفع بعد ذلك إلى 33 وإصابة نحو 1700.

22نوفمبر 2011

[58] http://www.assakina.com/news/news1/10907.html

وافق المجلس العسكري على تشكيل حكومة انقاذ وطني بعدما تواصل توافد أعداد كبيرة من المتظاهرين معظمهم من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية، إلى ميدان التحرير وسط القاهرة للاعتصام فيما أطلقوا عليها "مظاهرة مليونيه لإنقاذ الوطن"، وطالب المتظاهرون برحيل المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة وتشكيل مجلس رئاسي مدني وحكومة إنقاذ وطني.

وقال المرشح الاسلامي لانتخابات الرئاسة المصرية سليم العوا انه "تم الاتفاق على حكومة انقاذ وطني مهمتها تنفيذ اهداف ثورة 25 يناير". وأضاف العوا أنه تم الاتفاق على عدة موضوعات "من أهمها الاتفاق على وقف العنف بجميع صوره ومحاسبة المسؤولين عن اصابة المتظاهرين والتحقيق مع المتسببين تمهيدا لمحاكمتهم وعلاج المصابين على نفقة الدولة وتعويض اسر الشهداء".

إلى ذلك قال حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمون في بيان نشره موقعه الالكتروني انه "أعلن عدم مشاركته في المليونية التي قرر عدد من الأحزاب والقوى السياسية تنظيمها بميدان التحرير، وذلك حرصا منه على عدم استدراج الشعب إلى مواجهات دامية جديدة مع أطراف تسعى لمزيد من الاحتقان".

كما أكدت 18 قوى سياسية من حركات وائتلافات وأحزاب (حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، الجبهة القومية للعدالة والديمقراطية، اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة، الاشتراكيون الثوريون، حزب العمال الديمقراطي، الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، حملة دعم البرادعي، ائتلاف شباب الثورة، ائتلاف ثورة اللوتس، شباب حزب الجبهة، رابطة شباب الثورة التقدمي، تيار الاستقلال الوطني، تكتل شباب السويس، حركة شباب من أجل العدالة

والحرية، ائتلاف الثورة الديمقراطي بقنا، ائتلاف ثورة 25 يناير بالصعيد، ائتلاف ثورة 25 يناير بالأقصر، ائتلاف الثورة الديمقراطي بأسوان) أن الأزمة الحالية لا يمكن حلها بمجرد قبول استقالة شرف وحكومته وتعيين المجلس العسكري لحكومة جديدة معدومة الصلاحيات واعتبرت القوى أن هذه الحلول الخادعة تجاوزتها الجماهير بمراحل ولن تقبل بها بعد أن رفعت شعاراتها الأساسية ضد المجلس العسكري مطالبة بإسقاطه، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا باستمرار الضغط الشعبي في كل ميادين مصر، لان الشعب هو الضامن الوحيد لاستمرار الثورة وصاحب القرار الأول والأخير.

ورداً على الاحداث أعلن المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر قبوله استقالة حكومة عصام شرف وتكليفها بتسيير الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

23نوفمبر 2011

ارتفعت حصيلة المواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن في كل أنحاء مصر إلى 32 قتيلا، وأكثر من 871 جريحاً حسبما أعلنت وزارة الصحة، فيما واصل عشرات الآلاف من المتظاهرين اعتصامهم في ميدان التحرير على الرغم من عرض المجلس العسكري تسريع إجراءات تسليم السلطة للمدنيين. حيث قتل متظاهر واصيب نحو ثلاثين في الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن في محيط مبنى مديرية أمن الاسكندرية في منطقة سموحة. وطالبت الأمم المتحدة بإجراء "تحقيق محايد ومستقل" حول مقتل المتظاهرين في مصر.

كما حمّل شيخ الأزهر في مصر أحمد الطيب الشرطة والجيش مسؤولية وقف العنف في ميدان التحرير داعيا "قادة الشرطة المصرية" إلى "اصدار اوامرهم بوقف توجيه السلاح" إلى المتظاهرين.

24نوفمبر 2011

تجددت الاشتباكات بين الشرطة والمحتجين في شارع محمد محمود القريب من ميدان التحرير والمؤدى إلى مبنى وزارة الداخلية.

وأطلقت قوات الشرطة قنابل الغاز المسيلة للدموع على العشرات من المحتجين الذين يلقون بالحجارة ونشر الجيش حواجز وسيارات مدرعة في محاولة لمنع الاشتباكات بين الطرفين.

في حين قدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة الأسف والاعتذار الشديدين لسقوط قتلى في أحداث ميدان التحرير الأخيرة ووصفهم بأنهم "شهداء". وأكد اللواء مختار الملا عضو المجلس في مؤتمر صحفي مع مسؤولي اللجنة العليا للانتخابات، أن الجيش يحترم وجهة نظر المتظاهرين في ميدان التحرير بوسط القاهرة والذين يطالبون بإنهاء الحكم العسكري، ولكنهم لا يمثلون كل الشعب المصري. كما تم تكليف رئيس الوزراء الأسبق كمال الجنزوري، بتشكيل الحكومة الجديدة.

فيما رفضت حركة شباب 6 ابريل ما جاء في المؤتمر الصحفي، مطالبة بتشكيل حكومة انقاذ وطني، يتنازل لها المجلس العسكري عن سلطاته.

وقال التلفزيون المصري الحكومي إن عدد القتلى في الاشتباكات الأخيرة ارتفع إلى 35، بينهم 31 شخصا في القاهرة وأربعة أشخاص في مدن أخرى، بينما وصل عدد الجرحى إلى 3250 وفقا لهشام شيحة، المتحدث باسم وزارة الصحة.

25نوفمبر 2011

أكد رئيس الوزراء المصري المكلف، كمال الجنزوري، أنه "قَبِل رئاسة الوزراء بعد التيقن من رغبة رئيس المجلس العسكري المشير محمد حسين طنطاوي في عدم الاستمرار، مستدركا أنه ما كان ليقبل المهمة حال عزم الجيش الاستمرار في الحكم.

فيما احتشد آلاف المصريين في ميدان التحرير للمشاركة في تظاهرة "مليونيه" شارك فيها محمد البرادعي، دعت إليها حركات شبابية وأحزاب سياسية لمطالبة المجلس العسكري بنقل السلطة فوراً لسلطة مدنية، فيما أطلقوا عليه "جمعة الفرصة الأخيرة".

وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراراً بتمديد فترات الاقتراع في كل مرحلة من مراحل الانتخابات إلى يومين عوضاً عن يوم واحد.

من جديد عاد المتظاهرون غاضبون بسبب بطء الاصلاحات في البلاد ويطالبون بإنهاء حكم العسكر. وذلك على الرغم من أن الكثير منهم رحبوا باستلام المجلس العسكري الحكم من الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك.

26نوفمبر 2011

جرت اشتباكات عندما استخدمت قوات مكافحة الشغب القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين المعتصمين امام مقر مجلس الوزراء لسد مدخله، حتى يمنعوا رئيس الوزراء الجديد كمال الجنزوري، الذي يقولون إنه ينتمي إلى نظام الرئيس السابق حسني مبارك، من الدخول وممارسة مهام منصبه. مما أدى إلى مقتل أحد المتظاهرين.

كما أعلن محمد البرادعي أنه على استعداد للتخلي عن ترشحه للرئاسة إذا ما كُلف بتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

27نوفمبر 2011

أصدرت دار الإفتاء المصرية بيان أفتى فيه الدكتور علي جمعة مفتي مصر بأن الخروج والتصويت في الانتخابات البرلمانية المصرية شهادة شرعية وأن من يكتم الشهادة فهو آثم شرعا. وفي ذات السياق، دعا شباب الثورة إلى مليونيه جديدة في ميدان التحرير أطلقوا عليها «الشرعية الثورية" للمطالبة بتشكيل

حكومة إنقاذ وطني بصلاحيات كاملة وإعلان رفض قرار تكليف كمال الجنزوري برئاسة الحكومة.

28نوفمبر 2011

بدأت المرحلة الأولى لأول انتخابات تشريعية تشهدها مصر بعد سقوط مبارك. وخصص هذا اليوم لتسع محافظات، وهي القاهرة، الإسكندرية، دمياط، بورسعيد، كفر الشيخ، الفيوم، أسيوط، الأقصر، البحر الأحمر.

29نوفمبر 2011

تواصلت عمليات الاقتراع في اليوم الثاني للمرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية. فيما اصيب العشرات في اشتباكات اندلعت في ميدان التحرير بالقاهرة.

30نوفمبر 2011

أظهرت النتائج الأولية غير الرسمية لفرز أصوات الناخبين في المرحلة الأولى للانتخابات التشريعية بمصر تقدم مرشحي الاخوان المسلمين في معظم المقاعد وحصولهم على نسبة 40%، بينما جاءت قائمة الكتلة المصرية في المرتبة الثانية بنسبة أصوات اقتربت من 15%، جاء حزب النور السلفي في المرتبة الثالثة بنسبة 8%، في حين حازت قوائم حزب الوفد على نحو 5%، وتقاسمت بقية القوى والكتل ومنها ائتلاف "الثورة مستمرة" بقية الأصوات في الانتخابات.

اديسمبر 2011

تم تأجيل إعلان نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات المصرية، بعد أن كان مقررا إعلانها هذا اليوم بسبب استمرار الفرز في بعض الدوائر.

2ديسمبر 2011

انطلقت تظاهرة في ميدان التحرير بوسط القاهرة تحت شعارات مختلفة أبرزها "جمعة رد الاعتبار" وجمعة تكريم الشهداء" وجمعة عيون الشهداء" تكريما لضحايا ومصابي أحداث شارع محمد محمود قرب الميدان، والمطالبة بضبط المتسببين في الأحداث والتعجيل بمحاكمتهم.

وبشأن الانتخابات، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات المصرية: 62% نسبة المشاركة وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها في تاريخ مصر. وأظهرت نتائج بعض الدوائر التي جرت فيها الانتخابات البرلمانية المصرية فوز الأحزاب الاسلامية، وخصوصاً الاخوان المسلمين ممثلين بحزب الحرية والعدالة.

3ديسمبر 2011

قال التلفزيون الحكومي المصري إن رئيس الوزراء المكلف كمال الجنزوري في مصر سيحتفظ بنصف الوزراء القدامى على الأقل في الحكومة الجديدة. وأن الجنزوري يؤكد إعادة النظر في بعض الأسماء التي تم ترشيحها للوزارة.

4ديسمبر 2011

أكدت نتائج رسمية أولية صدرت عن اللجنة العليا للانتخابات في مصر فوز الإسلاميين في مصر بأكثر من 65 % من أصوات الناخبين، حيث احتلت قائمة حزب الحرية والعدالة التابع عن الإخوان المسلمين المرتبة الأولى بعد فوزها ب 36,62% من الأصوات، فيما حصلت قائمة حزب النور السلفي على 24,36% وقائمة حزب الوسط على 4,27%.

5ديسمبر 2011

بدأت جولة الإعادة للمرحلة الأولى لانتخابات مجلس الشعب المصري، لاختيار 52 نائبا في سياق ترشيحات النظام الفردي في تسع محافظات مصرية ويتنافس على هذه المقاعد الفردية 104 مرشحاً في 27 دائرة انتخابية، من بينها

13 مقعدا في القاهرة، و6 مقاعد في الإسكندرية، و6 مقاعد في كفر الشيخ، و8 مقاعد بأسيوط في صعيد مصر.

كما صحح رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية نسبة حضور الجولة الأولى وقال هي 52% وليست 62% كما أعلن من قبل بسبب خطأ إداري.

في وقت واصلت فيه الجماهير المصرية تدفقها للاعتصام أمام مقر مجلس الوزراء المصري للمطالبة بإلغاء تكليف "كمال الجنزوري" بتشكيل الحكومة ورحيل المجلس العسكري وإحلال مجلس رئاسي مدني محله، وحكومة إنقاذ وطني محل الحكومة.

7ديسمبر 2011

أدت حكومة الانقاذ الوطني المصرية برئاسة الدكتور كمال الجنزوري اليمين الدستورية أمام رئيس المجلس العسكري الأعلى المشير حسين طنطاوي.

وذلك بعد إعلان مصدر برئاسة الوزراء المصرية أن المجلس العسكري المصري أصدر مرسوما بمنح رئيس الوزراء صلاحيات رئاسية في كل المجالات باستثناء الدفاع والقضاء.

هذا وقد استبق حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين النتائج الرسمية بإعلان فوز مرشحيه بنحو 36 مقعدا في جولة الإعادة.

8ديسمبر 2011

أعلن حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، اعتذاره عن عدم المشاركة في المجلس الاستشاري، الذي شكله المجلس العسكري من قوى سياسية وشخصيات عامة ومرشحين لرئاسة الجمهورية لمساعدة الحكومة والمجلس العسكري على أداء مهامهما حتى نهاية الفترة الانتقالية.

وأكد الحزب سحب ممثليه في المجلس، وهما الدكتور محمد مرسي، رئيس الحزب، والدكتور أسامة ياسين، الأمين العام المساعد للحزب.

9ديسمبر

2011 أكد رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري ان يده ممدودة للجميع من اجل صالح الوطن لافتا إلى انه انحاز للعديد من القضايا التي تمس الجماهير خلال توليه رئاسة الحكومة ابان النظام السابق وذلك على غير رضا الرئاسة في ذلك الوقت.

واشار إلى ان هناك قلة قليلة لا ترغب في توليه رئاسة الحكومة في الفترة المقبلة على الرغم من وجود في ذات الوقت مواطنين يرغبون في قيامه بهذه المهمة الوطنية.

وأعلن تشكيل أربع لجان وزارية تضم متخصصين لبحث القضايا ذات الأولوية ووضع الحلول لها واتخاذ الاجراءات اللازمة لعلاجها بأسرع وقت ممكن على ان تنتهي هذه اللجان من عملها ضمن مواعيد محددة خلال ديسمبر.

وفي بيان له جدد دعوته إلى المعتصمين في ميدان التحرير وأمام مقر رئاسة الوزراء، لإنهاء احتجاجاتهم، إلا أنه شدد في الوقت نفسه على رفضه فض تلك الاعتصامات بالقوة.

10 ديسمبر 2011

تم إعادة فتح ميدان التحرير بعد إغلاق استمر لأكثر من 20 يوما منذ أحداث المواجهات في شارع محمد محمود.

وقام بعض من المعتصمين بفتح ميدان التحرير، مع قيامهم بتنظيم حركة المرور، رافعين بعض اللافتات على جميع مداخل الميدان "الميدان مفتوح بأمر الثوار".

وفي السياق نفسه، قام بعض المعتصمين بفض اعتصامهم، في حين ردد آخرون منهم، أن هناك بعض البلطجية يقومون بتمزيق خيامهم من أجل فض الاعتصام.

11ديسمبر 2011

أعلن المجلس العسكري الحاكم في مصر أن البرلمان وحده سيختار الجمعية التأسيسية التي سوف تتولى صياغة الدستور الجديد وقال اللواء ممدوح شاهين عضو المجلس العسكري "حسب الإعلان الدستوري فإن الجهة الوحيدة المنوط بها تشكيل اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور هي البرلمان، ولأعضائه المنتخبين غير المعينين." وأضاف شاهين أن المجلس الاستشاري، الذي تم تشكيله مؤخرا، والحكومة والمجلس العسكري "لن يكون لهم راي في أعضاء اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور."

من جهة أخرى، انتخب أعضاء المجلس الاستشاري وزير الإعلام الأسبق منصور حسن رئيسًا للمجلس.

12ديسمبر 2011

بدأ يعقوب أميتاي السفير الإسرائيلي الجديد إلى مصر عمله في القاهرة، بعد ثلاثة أشهر من اقتحام مبنى السفارة من قبل محتجين مصريين في سبتمبر/ايلول الماضي.

13ديسمبر 2011

أصدرت اللجنة العليا للانتخابات بيانا صحفيا أكدت فيه أنه انطلاقا من احترامها لأحكام القضاء بشأن العملية الانتخابية، وبمناسبة صدور 3 أحكام قضائية بدائرة البحيرة وسوهاج والمنوفية بإضافة قوائم للأحزاب في بطاقات إبداء الراي فقد قررت تأجيل إتمام العملية الانتخابية للقوائم في كل من الدائرة الثانية بالبحيرة والدائرة الثانية بسوهاج والدائرة الأولى بالمنوفية وإجراؤها

يومي الأربعاء والخميس الموافق 22 ديسمبر، وذلك لإتاحة الوقت اللازم لطبع القوائم والبطاقات الانتخابية المعدلة وفقا لتلك الأحكام.

14ديسمبر 2011

بدأت الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية المصرية التي تجري بتسع محافظات هي الجيزة والشرقية والإسماعيلية والمنوفية والسويس والبحيرة وبني سويف وأسوان وسوهاج.

15ديسمبر 2011

اغلقت مراكز الاقتراع أبوابها في اليوم الأول من الجولة الثانية من انتخابات مجلس الشعب المصري حسبما اعلنت اللجنة العليا للانتخابات.

16ديسمبر 2011

مقتل الشيخ عماد عفت، الأمين العام للفتوى بدار الإفتاء المصرية، في المواجهات بين المتظاهرين والشرطة العسكرية أمام مجلس الوزراء.

وبلغ ضحايا هذه المواجهات ثمانية قتلى و374 مصابا، منهم 30 من حرس مجلس الوزراء.

17ديسمبر 2011

اتهم الجنزوري في خطاب القاه، المحتجين الذين اشتبكوا مع قوات الامن المصرية في مواجهات دامية بأن "هؤلاء الموجودين في ميدان التحرير ليسوا من شباب الثورة، وهذه ليست ثورة، بل ثورة مضادة".

هذا وقد أحكم الجيش سيطرته على ميدان التحرير وعلى الشوارع المحيطة به، بعد أن ثارت اشتباكات بين متظاهرين ومجموعة من الشرطة العسكرية التابعة للجيش.

هذا وقد ارتفع عدد قتلى مواجهات ميدان التحرير الي 10 والمصابين 441.

18ديسمبر 2011

تواصلت الصدامات وسط القاهرة لليوم الثالث على التوالي بين الشرطة العسكرية والمتظاهرين المعارضين للمجلس العسكري الحاكم في مصر. وأمرت النيابة العامة المصرية بحبس 16 متهما لمدة 4 ايام على ذمة التحقيقات في أحداث المصادمات الدامية التي شهدها محيط مبنى مجلس الوزراء ومبنى مجلس الشعب في القاهرة.

19ديسمبر 2011

قال اللواء عادل عمارة عضو المجلس العسكري الحاكم في مصر منذ اسقاط نظام مبارك في شباط(فبراير) الماضي أن هناك مخططاً ممنهجاً لهدم الدولة واستمرار الانفلات الأمني، وأكد أن "هناك مخططاً لحرق مجلس الشعب الاثنين".

وأنه تلقى "حالا اتصالاً يفيد بأن هناك مخططاً لحرق مجلس الشعب وهناك تجمعات كبيرة في ميدان التحرير لبدء تنفيذ المخطط" مضيفاً أن "من وضع مخططاً مستمر في تنفيذه".

من جهة أخرى، استعاد متظاهرون السيطرة على ميدان التحرير في قلب العاصمة المصرية، بعد عمليات كر وفر متكررة لليوم الرابع على التوالي مع قوات الشرطة العسكرية والأمن. وارتفع عدد القتلى إلى 11 بعد سقوط قتيل.

20ديسمبر 2011

جرح اربعة اشخاص على الاقل في ميدان التحرير في القاهرة حيث جرت مواجهات جديدة بين قوات الامن ومتظاهرين معارضين للمجلس الاعلى للقوات المسلحة وتخللها القاء حجارة وإطلاق نار.

وقد أصدر المجلس العسكري بيانا على صفحته في موقع فيسبوك قال فيه "يبدي المجلس الاعلى للقوات المسلحة اسفه الشديد لسيدات مصر

العظيمات لما حدث من تجاوزات خلال الاحداث الاخيرة خارج مجلس الشعب ومجلس الوزراء".

21ديسمبر 2011

بدأت في مصر عملية التصويت في جولة الإعادة للمقاعد الفردية، للمرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشعب والتي يتنافس فيها 118 مرشحاً لشغل 59 مقعداً، كما يتم التصويت في ثلاث دوائر بنظام القائمة كان قد جرى تأجيلها من الجولة الأولى لتلك المرحلة وهي الدائرة الأولى بمحافظة المنوفية والدائرة الثانية في محافظتي سوهاج والبحيرة.

من جهة أخرى، أشار المجلس العسكري الحاكم في مصر في رسالة على موقعه في "فيسبوك" إلى توفر معلومات لديه عما يقول "استمرار المخطط الهادف إلى إفشال وإسقاط الدولة بتصعيد الاعتصامات والاحتجاجات واستهداف المرافق الحيوية للدولة".

22ديسمبر 2011

بدأ الناخبون المصريون التصويت في اليوم الثاني لجولة الإعادة من المرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشعب والتي تجري في تسع محافظات وهي الجيزة والإسماعيلية والسويس والبحيرة وبني سويف والمنوفية، والشرقية، وسوهاج، وأسوان.

وقال الجنزوري في مؤتمر صحفي عقده في القاهرة إن مصر لم تتلق شيئاً من المساعدات التي وعدت بها مجموعة الثمانية في باريس، وأن "الأخوة العرب قرروا 10.5 مليار دولار بعضها على شكل مساعدات وبعضها في صورة قروض ميسرة، ولكن لم يأت منه حتى اليوم إلا مليار دولار، في الوقت الذي يُعطى فيه بسخاء لبعض الدول العربية ونحن كمصر الشقيقة نسعد بذلك".

وقد أصدر المجلس العسكري الحاكم في مصر بياناً أكد فيه أنه يطرح حتى الان وجهة النظر الرسمية حول الأحداث الأخيرة من خلال بيانات رسمية مذاعة ومن خلال الصفحة الرسمية للمجلس على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

23ديسمبر 2011

أعلنت 37 حركة وحزباً مصرياً مشاركتهم في تظاهرة مليونيه جمعة "شرف الحرائر" وجمعة رد الاعتبار"، احتجاجاً على ما وصفته بأعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن والجيش تجاه متظاهري مجلس الوزراء والتحرير، وللمطالبة بتنحي المجلس العسكري عن الحكم، وتسليمه السلطة لرئيس وحكومة منتخبين في أسرع وقت، وتقديم المتورطين في الأحداث لمحاكمة فورية وعاجلة.

كما شهد ميدان العباسية هو الآخر مليونيه حاشدة، ولكن بهدف مختلف وهو دعم المجلس العسكري، حيث دعت لها حركة صوت الأغلبية الصامتة، وتحمل المليونية المرتقبة شعار "لا للتخريب ولا للوصاية الأجنبية".

من جهة أخرى، أظهرت نتائج جولة انتخابات الإعادة على المقاعد الفردية للمرحلة الثانية للانتخابات المصرية حصول حزب الحرية والعدالة، الجناح السياسية لجماعة الإخوان المسلمين على نصيب الأسد من المقاعد في تلك الانتخابات التي جرت في تسع محافظات، حيث حصل الحزب على 40 مقعداً من بين 59 مقعداً جرى التنافس عليها، وتلاه حزب النور السلفي الذي حصل على 14 مقعدا.

24ديسمبر

2011 أعلنت حركة شباب 6 أبريل (الجبهة الديمقراطية) تعليق اعتصامها بميدان التحرير عقب فاعلية جمعة "رد الشرف"، وذلك للاستعداد والحشد

للذكرى الأولى للثورة المصرية في 25 يناير/كانون الثاني ، وإمهال المجلس العسكري فرصة أخيرة لتنفيذ عدة مطالب تتركز في "تسليم المجلس العسكري السلطة فورا لرئيس مدني منتخب، وبالتعجيل بالانتخابات الرئاسية عقب انتهاء انتخابات مجلس الشعب مباشرة، حيث إنه ثَبت في الفترة الماضية عدم قدرة المجلس العسكري على إدارة شؤون البلاد واستمرار سقوط الشهداء، لذا فإن انتخاب رئيس للبلاد وتسليمه السلطة هو مطلب غير قابل للتأجيل حرصاً على المصلحة العامة للدولة".

26ديسمبر 2011

نفي المجلس الاستشاري المصري وجود نية لتقديم موعد الانتخابات الرئاسية وقال منصور حسن، رئيس المجلس الاستشاري في مصر، إنه لا نية لاقتراح تقديم موعد انتخابات الرئاسة، ونقل التلفزيون المصري عن حسن قوله إن اقترح إجراء انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين فقط لتنتهي في 22 فبراير المقبل، هدفه إتاحة فرصة أكبر أمام البرلمان واللجنة التأسيسية التي سيتم اختيارها لوضع الدستور الجديد قبل إجراء الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة بحلول الأول من يوليو القادم.

وفي سياق متصل، نفت جماعة الإخوان المسلمين مجددا اعتزامها التقدم بمرشح عنها في الانتخابات الرئاسية المقبلة، كما رفضت مطالب بعض القوى السياسية الأخرى التي تتعلق باختصار الفترة الانتقالية عن طريق التعجيل بإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية أو اختيار رئيس مجلس الشعب المنتخب كرئيس مؤقت للجمهورية.

28ديسمبر 2011

أعلنت جماعة الاخوان المسلمين انها قررت تشكيل لجان من اعضائها لحماية الكنائس خلال راس السنة الميلادية وعيد الميلاد الذي يحتفل به اقباط مصر في السابع من يناير المقبل وذلك في بيان تهنئة بهذه المناسبة المسيحية.

29ديسمبر 2011

أمر المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس العسكري القائد العام للقوات المسلحة، بالتحقيق فيما تناولته وسائل إعلام عن استخدام الجيش والشرطة العنف أثناء التحقيق مع متهمين.

30ديسمبر 2011

كان من المقرر تنظيم مظاهرة الجمعة في ميدان التحرير بالعاصمة المصرية تحت اسم "لم الشمل" وأن تجمع المظاهرة للمرة الأولى مطالبين بإنهاء حكم المجلس العسكري للبلاد ومؤيدين له ممن يتظاهرون عادة في ميدان العباسية بالقاهرة، لكنها لم تلق استجابة من المتظاهرين.

اينایر 2012

اتهم محمد نور، المتحدث الرسمي باسم حزب "النور" السلفي المصري بعض وسائل الإعلام بـ " تحريف وتلفيق" مواقف الحزب، وقال إن رئيس "النور،" الشيخ عماد عبد الغفور، لم يقل بأن المجتمع المصري "غير مهيأ" لقبول تولي قطبي منصب الرئاسة، بل قال بأن المجتمع "لا يقبل" بوصول الأقباط لهذا المنصب.

من جهة أخرى، أصدر المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، قرارا بتقصير مدة انتخابات مجلس الشورى لتنتهي في 22 فبراير المقبل بدلا من 11 مارس.

3يناير 2012

بدأت الجولة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب في تسع محافظات هي المنيا، القليوبية، الغربية، الدقهلية، شمال سيناء، جنوب سيناء، الوادي الجديد، مطروح وقنا.

4يناير 2012

قالت جماعة الاخوان المسلمين أنها لن تستغل نجاحها في الانتخابات البرلمانية في مصر لفرض ارادتها على صياغة الدستور الجديد وأنها ستتعاون مع كل الجماعات السياسية المختلفة حول الخطوط العامة للدستور.

5يناير 2012

طالبت النيابة العامة في محاكمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك بتوقيع عقوبة الإعدام شنقا على مبارك ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ومعاونيه الستة المتهمين في القضية.

6يناير 2012

أظهرت المؤشرات الأولية لنتائج الجولة الأولى من المرحلة الثالثة لانتخابات مجلس الشعب في مصر محافظة حزب الحرية والعدالة على صدارته، ويأتي حزب النور ذو التوجه السلفي في المركز الثاني يليه حزب الوفد الجديد في المركز الثالث.

7يناير 2012

أعلن المستشار عبد المعز إبراهيم رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات ان نسبة التصويت في الجولة الأولى من المرحلة الثالثة لانتخابات مجلس الشعب بلغت 62 % وإن إجمالي عدد الناخبين الذين صوتوا وصل إلى 8 ملايين و656 ألفا و657 من أصل 14 مليونا و39 ألفا و300 مواطن لهم حق التصويت في هذه المرحلة. وأن أن عدد الأصوات الصحيحة وصل إلى 7 ملايين و836 ألفا

و253 فيما بلغ عدد الأصوات الباطلة 820 ألفا و404 أصوات. كما أعلن حصول حزب الحرية والعدالة عن 41%، وحزب النور 20.%

9يناير 2012

قرر المكتب السياسي لحزب المصريين الأحرار مقاطعة انتخابات مجلس الشورى (الغرفة العليا من البرلمان المصري) المزمع بدء المرحلة الأولى منها في التاسع والعشرين من يناير. بسبب ما أسماه عدم التعامل بجدية مع المخالفات التي صاحبت انتخابات مجلس الشعب.

ودعا الحزب المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى إلغاء انتخابات مجلس الشورى للتعجيل باختيار اللجنة التأسيسية المقرر أن تضع دستورا للبلاد وإجراء الانتخابات الرئاسية على أساس سليم لسرعة نقل السلطة للمدنيين.

10يناير 2012

بدأت عملية التصويت لجولة الإعادة لانتخابات المرحلة الثالثة والأخيرة لمجلس الشعب المصري في تسع محافظات هي: قنا، الوادي الجديد، المنيا، القليوبية، الدقهلية، الغربية، مطروح، شمال سيناء"، حيث يتنافس 86 مرشحاً على 43مقعداً. كما تجري إعادة الانتخابات في 6 دوائر تابعة لمحافظات المرحلتين السابقتين، هي الدائرة الثانية والثالثة بمحافظة أسيوط والدائرة الثالثة بالإسكندرية والأولى بالقاهرة والخامسة بالشرقية وانتخابات القوائم بأسوان.

11يناير 2012

أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يدير شؤون مصر، عن اعتبار يوم 25 يناير عيداً قومياً في البلاد.

12يناير 2012

أكدت نتائج جولة الإعادة للمرحلة الثالثة للانتخابات البرلمانية في مصر تصدر حزب "الحرية والعدالة"، يليه حزب "النور السلفي" الذي حل وصيفاً في المرتبة الثانية، ثم "حزب الوفد" ثالثاً، وأخيرا الكتلة المصرية.

14يناير 2012

أعلن محمد البرادعي، أحد أبرز مرشحي الرئاسة في مصر، عن انسحابه من منافسات الرئاسة، قائلاً عن السبب (العشوائية وسوء إدارة العملية الانتقالية تدفع البلاد بعيدا عن أهداف الثورة، وان النظام السابق لم يسقط).

15يناير 2012

أعلن اللواء محسن الفنجري عضو المجلس العسكري المصري أنه سيتم فتح باب الترشح على منصب رئيس الجمهورية اعتباراً من منتصف شهر أبريل 2012، مؤكدا أن تشكيل الحكومة سيكون القرار فيه من حق رئيس الجمهورية وليس البرلمان.

16يناير 2012

رشح حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، أمينه العام محمد سعد الكتاتني رسمياً لتولي منصب رئيس مجلس الشعب المصري.

20يناير 2012

نظم عدد من الائتلافات والحركات والأحزاب السياسية المصرية مظاهرات تحت عنوان "مليونيه حلم الشهيد" في ميدان التحرير.

21يناير 2012

أعلنت اللجنة القضائية العليا للانتخابات المصرية النتائج النهائية لأول انتخابات برلمانية تشهدها مصر منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير،

وتصدر حزب الحرية والعدالة – المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين – النتائج بإجمالي 235 مقعدا منها 127 من المقاعد المخصصة للانتخابات بنظام القائمة النسبية و108 من المقاعد المخصصة للفردي. وحصل حزب النور ذي التوجه السلفي على 96 من المقاعد المخصصة لنظام القائمة.

وجاء حزب الوفد الجديد في المركز الثالث بإجمالي 39 مقعدا، منها 36 من مقاعد القائمة و3 من مقاعد الفردي. وحل رابعا تحالف الكتلة المصرية، الذي يضم حزب المصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والتجمع، بإجمالي 34 مقعدا، منها 33 من مقاعد القائمة ومقعد فردي.

ومن المقاعد المخصصة لنظام القائمة حصل حزب الوسط الجديد على 10 مقاعد وحزب الإصلاح والتنمية على 8 مقاعد وتحالف الثورة مستمرة على 7 مقاعد وحزب الحرية على 4 مقاعد ومصر القومي على 4 مقاعد والمواطن المصري على 3 مقاعد والاتحاد على مقعدين، فيما حصل السلام الديمقراطي على والاتحاد المصري العربي على مقعد واحد لكل منهما.

23يناير 2012 بدأت أولى جلسات أول مجلس شعب مصري منتخب بعد ثورة 25 يناير التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك، في أول خطوة لتسلم السلطة التشريعية من المجلس العسكري الذي يتولى ادارة شئون البلاد منذ 11 فبراير الماضي. وتم انتخاب محمد سعد الكتاتني رئيسا لمجلس الشعب المصري.24 يناير 2012 أعلن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر المشير حسين طنطاوي انهاء حالة الطوارئ السارية المفعول لأكثر من 30 سنة. اعتباراً من 25 يناير والموافق الذكرى الأولى للثورة.

من جهة أخرى، أغلق الآلاف من المتظاهرين المصريين من مختلف الحركات السياسية والشبابية مداخل ومخارج ميدان التحرير بوسط العاصمة المصرية

القاهرة وانطلقت مسيرات تجوب شوارع وسط البلد تطالب بالحرية للمعتقلين وتندد بالمجلس العسكري الحاكم.

25يناير 2012

نزل آلاف المصريين إلى ميدان التحرير وسط القاهرة لمناسبة الذكرى الاولى للثورة التي اطاحت بالرئيس حسني مبارك. وتدفق آلاف الناشطين من الاسلاميين والليبراليين واليساريين والمواطنين إلى الساحة.

26يناير 2012

تجمع مئات من المتظاهرين أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون(ماسبيرو) في القاهرة رافعين عدة مطالب أبرزها تسليم السلطة إلى مدنيين.

27يناير 2012

نُظمت (جمعة الغضب الثانية) على غرار «جمعة الغضب" في 28 كانون الثاني (يناير) الماضي، والتي كانت بداية انهيار النظام السابق، حيث دعت قوى وائتلافات شبابية إلى تنظيم مسيرات من المساجد الكبرى في مختلف المحافظات إلى الميادين الرئيسية للمطالبة برحيل المجلس العسكري وتسليم السلطة للمدنيين والقصاص من «قتلة الشهداء" وتقديم المتورطين من العسكريين في أحداث القتل بعد الثورة إلى المحاكمة.

28يناير 2012

أعلن عدد من الائتلافات الثورية استمرار اعتصامها في ميدان التحرير لحين تسليم المجلس العسكري السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة.

29يناير 2012

نظم العشرات من معتصمي ميدان التحرير مسيرة متجهة لدار القضاء العالي وذلك للتنديد بالفساد المتفشي في المؤسسات القضائية، واستنكار المحاكمات الهزلية، والتنديد بانتهاكات العسكر.

من جهة أخرى، بدأت المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى في 13 محافظة مختلفة (القاهرة، والإسكندرية، والمنوفية، والغربية، والدقهلية، ودمياط، والفيوم، وأسيوط، وقنا، والوادي الجديد، وشمال سيناء، وجنوب سيناء والبحر الأحمر) وسط إجراءات أمنية مشددة.

30يناير 2012

أصدر المجلس العسكري المصري، قانون ترشيح رئيس الجمهورية ويلزم القانون لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح 30 عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن 30 ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في 15 محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في اي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح.

31يناير 2012 تحركت أكثر من 12 مسيرة حاشدة، دعت إليها 55 حركة وقوة سياسية نحو مبنى مجلس الشعب في "ثلاثاء الإصرار" لتعلن "مطلبها الواحد" أو اللاءات الثلاثة (لا للخروج الآمن للمجلس العسكري، لا لانتخابات رئاسية تحت حكم العسكر، لا لوضع دستور تحت حكم العسكر).

1فبراير 2012

قتل 74 وجرح العشرات في اعمال شغب للمشجعين وقعت عقب مباراة المصري والأهلي في مدينة بورسعيد في دوري مصر الممتاز لكرة القدم.

2فبراير 2012

أعلن كمال الجنزوري، رئيس الحكومة المصرية، قبول استقالة محافظ بورسعيد وتعيين اللواء سميح رضوان بدلاً عنه، وإقالة مدير الأمن ومدير المباحث ورئيس مجلس إدارة اتحاد كرة القدم وأعضائه. وقرر مجلس الشعب على تشكيل لجنة تقصي حقائق في أحداث بورسعيد. كما أعلن المجلس

العسكري الحداد العام في جميع أنحاء مصر لمدة 3 ايام. واندلعت ايضاً اشتباكات عنيفة بين مئات المحتجين وقوات الأمن في مدينة السويس شرقي القاهرة أدت إلى سقوط قتيلين.

3فبراير 2012

تجددت الاشتباكات في مدينتي السويس والقاهرة بين الشرطة ومتظاهرين، حيث حاصر المحتجين مبنى وزارة الداخلية بالقاهرة وأصيب أكثر من 1690 شخصاً.

4فبراير 2012

تجددت الاشتباكات في ميدان التحرير بين المتظاهرين وقوات الأمن المصرية لليوم الثالث على خلفية ما حدث في بورسعيد واصيب 138. ودعا عدد من التيارات والائتلافات السياسية إلى تنظيم تظاهرات حاشدة حتى الحادي عشر من هذا الشهر، على أن تتم الدعوة في الحادي عشر من فبراير – الموافق ليوم تنحي مبارك – لإضراب عام في قطاعات الدولة كافة "لإسقاط المجلس العسكري" ونقل السلطة لرئيس مدني منتخب.

5فبراير 2012

تجددت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزي لليوم الرابع على التوالي في محيط وزارة الداخلية المصرية وقامت قوات مكافحة الشغب والأمن المركزي بإطلاق بعض قذائف الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية لتفريق عشرات المحتجين.

6فبراير 2012

تجددت الاشتباكات بين عشرات المتظاهرين وقوات الأمن المصرية في الشوارع المحيطة بمقر وزارة الداخلية في وسط القاهرة. كما أعلن عبد المعز

إبراهيم عضو اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة أنه سيتم فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية في يوم 10 مارس المقبل.

7فبراير 2012

دعت حركة شباب 6 أبريل "الجبهة الديمقراطية"، وجبهة المنسق العام أحمد ماهر"، الشعب المصري إلى إعلان العصيان المدني حتى رحيل المجلس العسكري عن السلطة وفتح باب الترشيح لانتخابات الرئاسة. هذا إلى جانب ما يقرب من 120 حركة وقوة سياسية وعمالية أخرى بدأت تنسق فعليا لعصيان مدني في 11 فبراير. وفي سياق متصل أعلن بعض الحركات القبطية مشاركته في العصيان المدني الذي دعا له عدد من الحركات والقوى الوطنية يوم 11 فبراير الجاري. وأكدت الحركات أنها جزء من النسيج الوطني ولن ترضى إلا بتحقيق المطالب الشعبية، ورحيل المجلس العسكري وانتخاب رئيس مدني.

8فبراير 2012

أصدرت دار الإفتاء المصرية فتوى بـ "تحريم" الإضراب العام، وتعطيل العمل في مؤسسات الدولة. وأكدت الفتوى أن "الدعوة إلى الإضراب العام، بمعنى ايقاف السكك الحديدية، والمواصلات، والنقل، وايقاف العمل في المصانع والمؤسسات والجامعات والمدارس، والتوقف عن سداد الأموال المستحقة للحكومة حرام شرعاً."

وأشارت الفتوى إلى أن مثل هذه التصرفات من شأنها أن "تفاقم الأوضاع الاقتصادية السيئة، بما يؤدي إلى تعطيل مصالح الناس، وتعرض حياتهم للخطر، خاصةً ذوي الأعذار منهم، فضلاً عن أنها تؤدي إلى تفكيك الدولة وانهيارها."

وأكدت أمانة الفتوى أن "التظاهر جائز من حيث الأصل، وينطبق عليه بعد ذلك اي من الأحكام الشرعية، بحسب مقصده ووسيلته،" ولفتت إلى أن "الأصل في طلب الحاجات من الحاكم أنه مشروع، لان مهمة ولي الأمر هي قضاء حوائج الرعية، وبالتالي فإن التظاهر لهذه الغاية مشروع، لان الوسائل تأخذ حكم غاياتها ومقاصدها."

غير أن الفتوى شددت على أن هذا الحكم مشروط بعدة ضوابط لا بد منها، وهي "ألا تكون غاية هذا التظاهر أو الاعتصام هي المطالبة بتحقق أمر منكر لا يجيزه الشرع،" و"ألا يتضمن شعارات أو ألفاظاً يحرمها الشرع،" و"ألا يتضمن أموراً محرمة، كإيذاء الناس، أو الاعتداء على ممتلكاتهم."

واختتمت دار الإفتاء، وهي أكبر مؤسسة دينية للفتوى والتشريع في مصر، فتواها بدعوة "المصريين جميعاً إلى تقوى الله في البلاد والعباد، وتحكيم العقل والحكمة والمنطق، وتغليب الصالح العام على المصالح الضيقة، والانصراف عن هذه الدعوة الهدامة."

10فبراير 2012

انطلقت في مصر مسيرات من أنحاء متفرقة من محافظتي القاهرة والجيزة للمشاركة في "جمعة الرحيل" التي دعت إليها بعض الأحزاب والحركات والائتلافات الثورية.

12فبراير 2012

أدان تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس الشعب المصري لمعرفة ملابسات احداث بورسعيد الدامية كلا من أجهزة الأمن والأجهزة الرياضية والإعلام بأنها المتسببة في وقوع الكارثة.

14فبراير 2012

انطلقت المرحلة الثانية والأخيرة من انتخابات مجلس الشورى في مصر، وهو الغرفة الأعلى في البرلمان، والتي تشمل أربع عشرة محافظة (الجيزة والسويس وبورسعيد والإسماعيلية وسوهاج والمنيا وبنى سويف والشرقية والقليوبية ومرسى مطروح وكفر الشيخ والبحيرة وأسوان والأقصر) تتوزع على ثلاثين دائرة، وسط عزوف المواطنين عن الإقبال على لجان الاقتراع للإدلاء بأصواتهم.

15فبراير 2012

أعلن وزير شؤون مجلسيْ الشعب والشورى والتنمية المحلية في مصر المستشار محمد عطية أنه تقرر إجراء الانتخابات الرئاسية أواخر مايو وأكد أنه ستكون أمام المرشحين مهلة ثلاثة أسابيع لتقديم أوراقهم اعتبارا من 10 مارس وهو الموعد المحدد لفتح باب الترشح، بالإضافة إلى 45 يوما يقومون خلالها بالدعاية الانتخابية وعرض برامجهم.

وأكد أن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية هي المخولة فقط بتحديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية، وأشار إلى أن تعديل قانون انتخابات الرئاسة يتضمن إعلان نتائجها في كل لجنة عامة بالمحافظات بدلا من اللجنة المركزية، تحقيقا للشفافية والمصداقية.

18فبراير 2012

اتفق المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم حاليا في مصر مع حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين ومع أحزاب ليبرالية على اختيار نبيل العربي الأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية مرشحا توافقيا لمنصب رئيس الجمهورية.

19فبراير 2012

2012 أعلن فاروق سلطان رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية أن اللجنة قررت فتح الباب أمام قبول طلبات الترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية اعتبارا من 10 مارس وحتى 8 أبريل.

21.فبراير 2012

قال حزب الحرية والعدالة المنبثق من جماعة الإخوان المسلمين في بيان إنه "يرى أن استمرار الحكومة الحالية دون النظر إلى أدائها المتردي سوف يزيد الأمور تعقيدا، ويشير إلى أن هناك رغبة باتت واضحة لتصدير المزيد من الأزمات لاي حكومة قادمة".

وأوضح أن مصر "ما زالت تعاني من أزمات اقتصادية وأمنية متفاقمة تؤكد فشل الحكومة الحالية في معالجتها وهو ما يزيد من معاناة الشعب المصري الذي مر عام على ثورته".

وأضاف أن الفترة التي تلت الانتفاضة "شهدت ارتفاعا مطردا في الأسعار بشكل يحتاج إلى مراجعة حقيقية وجادة لأداء الحكومة ولعل هذا التراجع المستمر في الأداء يجعل حزب الحرية والعدالة يؤكد على دعوته السابق الإعلان عنها بضرورة تشكيل حكومة توافق وطني تعبر عن اختيارات الشعب المصري في الانتخابات البرلمانية الماضية".

ومن الاعتراضات التي أوردها الحزب في بيانه على أداء الحكومة الحالية اتجاهها إلى الاقتراض من البنك الدولي الذي يقول إن مصر طلبت منه مليار دولار، وتراخيها في تطهير وزارة الداخلية ممن يقول الحزب إنهم ضباط موالون لوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي المدان بالفساد المالي الذي يحاكم مع مبارك بتهم تتصل بقتل متظاهرين خلال الانتفاضة.

وقال البيان إن وزارة الداخلية "بها الكثير من القيادات الشريفة والأمينة الحريصة على أمن واستقرار مصر وإصلاح المنظومة الأمنية بشكل جاد، وهو ما يتطلب منح هؤلاء الفرصة الكاملة لإجراء التطهير المطلوب في أسرع وقت ممكن".

واعترض الحزب في بيانه على قرار أصدره الجنزوري بإعادة تشكيل المجلس القومي للمرأة قائلا "إن هناك رفضا شعبيا لاستمرار عمل هذا المجلس بنفس الكيفية التي قام بها خلال عهد النظام السابق والذي حاول هدم الأسرة".

وعاب الحزب على الحكومة ايضا سياستها تجاه قطاع غزة المجاور وقال "إنه يؤكد أن الحصار المفروض على قطاع غزة والذي كان النظام السابق سببا أساسيا فيه بات عيبا ووصمة عار في جبين الشعب المصري".

وحول الخطوات الإجرائية التي يعتزم الحزب القيام بها تجاه الوضع الحالي، ذكر البيان أن الحزب "سوف يتقدم خلال الأيام القادمة بمشروع تم إعداده بعد مراجعة فقهاء القانون الدستوري وعدد كبير من المختصين في مختلف المجالات عن كيفية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي سيناط بها وضع الدستور الجديد".

22فبراير 2012

بدأت عملية التصويت بجولة الإعادة للمرحلة الثانية من انتخابات مجلس الشورى المصري في 13 محافظة الجيزة، وبني سويف، والمنيا، وسوهاج، والأقصر، وأسوان، والسويس، وبورسعيد، والشرقية، ومرسى مطروح، وكفر الشيخ، القليوبية، والبحيرة.

23فبراير 2012

تعرض الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية لهجوم من مسلحين مجهولين ما أدى لإصابته بجروح ونقله إلى المستشفى.

26فبراير 2012

قال كمال الجنزوري رئيس الحكومة الانتقالية في مصر، في خطاب أمام البرلمان المصري أن أكثر من 10 مليارات دولار خرجت من البلاد بعد الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس حسني مبارك وأن "الدول العربية والغربية امتنعت عن الوفاء بوعودها في دعم مصر بأكثر من 20 مليار دولار، ووقفت هذه الدول ضد صادراتنا في الخارج."

27فبراير 2012

وافق مجلس الشعب (البرلمان) في مصر على مشروع تعديل بعض أحكام قانون انتخابات رئاسة الجمهورية. حيث إن المجلس وافق بصفة نهائية على تعديل قانون الانتخابات الرئاسية، مشيرة إلى أن النواب وافقوا على اقتراحين بمشروعي قانون لتعديل أحكام قانون الانتخابات.

وأوضحت أن الاقتراحين يقضيان بإضافة فقرة للمادة (30) للقانون تنص على "تقوم كل لجنة فرعية بحصر وفرز أصوات الناخبين وإعلان نتائج تلك اللجنة في حضور وكلاء المرشحين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام ويسلم رئيس اللجنة الفرعية نتائج الفرز لرئيس اللجنة العامة التابع لها بموجب كشف رسمي موقع من رئيس اللجنة".

كما يقضى الاقتراحان بأن "تقوم اللجنة العامة بتجميع كشوف الفرز بمعرفة اللجان الفرعية لجمع أصوات الناخبين وإثبات إجمالي ما حصل عليه كل مرشح من كافة اللجان على أن تعلن النتائج على نحو يوضح عدد الاصوات الصحيحة التي حصل عليها كل مرشح بحضور المرشحين أو وكلائهم وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

29 فبراير 2012

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أن الانتخابات الرئاسية ستجرى في 23 و24 من شهر مايو المقبل، على أن تجرى جولة الإعادة يومي 16 و17 يونيو وسيعلن اسم الرئيس يوم 21 يونيو.

1 مارس 2012

قضت محكمة مصرية بمعاقبة د. يوسف والي، وزير الزراعة المصري الأسبق، بالسجن 10 سنوات، ومثلها للدكتور عاطف عبيد، رئيس الوزراء الأسبق. كما قضت المحكمة بمعاقبة أحمد عبد الفتاح، المستشار القانوني لوزير الزراعة الأسبق، بالسجن غيابياً 15 عاما ورجل الأعمال حسين سالم ونجله خالد بالسجن 15 عاماً لكل منهما. بتهمة الاستيلاء على محمية الأقصر الطبيعية المعروفة باسم "جزيرة البياضية" بمحافظة الأقصر، ومساحتها 36 فداناً و18 قيراطاً و20 سهماً، والمعتبرة محمية طبيعية بالقرار الوزاري رقم 1969 لسنة 1998.

3 مارس 2012

بدأ في العاصمة المصرية القاهرة اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى لبحث معايير اختيار الجمعية التأسيسية الخاصة بإعداد دستور البلاد الجديد.

4 مارس 2012

أعلن حزب النور السلفي عن استقالة نائبه في مجلس الشعب الشيخ أنور البلكيمي، على خلفية الشكوك التي ثارت حول ضربه من قبل بلطجية.

7 مارس 2012

أعلن منصور حسن رئيس المجلس الاستشاري عزمه خوض انتخابات رئاسة الجمهورية موضحا أن قراره جاء عقب دارسة متأنية وتفكير طويل ورغبه كثيرون في إقناعه للترشح للرئاسة.

8 مارس 2012

أعلن حزب الوفد انه سيدعم منصور حسن رئيس المجلس الاستشاري في الانتخابات الرئاسية المقبلة، منهيا بذلك الجدال الذي استمر لفترة حول هوية المرشح الرئاسي الذي سيدعمه الحزب.

9 مارس 2012

جرت صدامات بين حوالي 100 متظاهر من المعارضين للمجلس العسكري الحاكم في بمصر وبين الجنود المتمركزين حول السفارة الأمريكية في القاهرة. وقام المتظاهرون، الذين كان بعضهم يهتف: "يسقط يسقط حكم العسكر"، بإلقاء الحجارة على الجنود الذين تصدوا لهم. وحاول الجنود تفريق المتظاهرين قبل العودة إلى مواقعهم. وقد انضم إليهم عدد من المواطنين في رشق المتظاهرين بالحجارة.

10 مارس 2012

بدأ تقديم طلبات الترشح في أول انتخابات رئاسية تجرى بعد سقوط نظام الرئيس السابق حسني مبارك.

11 مارس 2012

وافق مجلس الشعب المصري على ما قال إنها توصية ببدء إجراءات لسحب الثقة من الحكومة المعينة من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ويقول المجلس الأعلى للقوات المسلحة إن النظام السياسي المصري لا يزال رئاسيا، ولا يحق لغير رئيس الدولة الذي يمارس المجلس العسكري سلطاته خلال الفترة الانتقالية إقالة أو تعديل أو تعيين الحكومة.

12مارس 2012

أعلن نائب رئيس الجمهورية ومدير المخابرات المصرية العامة السابق اللواء عمر سليمان عزمه عدم خوض انتخابات الرئاسة، وأوضح أنه لم يتلقَ اي ضغوط من المجلس العسكري لإثنائه عن الترشح، كما تردد.

13مارس 2012

قدم منصور حسن استقالته من رئاسة المجلس الاستشاري مع استمرار عضويته بعد ترشحه لخوض الانتخابات الرئاسية.

17مارس 2012

وافق اعضاء مجلسي الشعب والشورى في مصر في جلسة مشتركة على تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستضع الدستور الجديد للبلاد على ان يكون نصف اعضائها من داخل البرلمان والنصف الآخر من خارجه.

23مارس 2012

قرر نائب رئيس الجمهورية ورئيس المخابرات العامة السابق، عمر سليمان، الترشح لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية، المقرر إجراؤها في مايو.

من جانب آخر، أعلن خطيب "ميدان التحرير"، الشيخ جمعة محمد، تعليق اعتصام جميع المتواجدين في الميدان، الذي انطلقت منه الثورة التي أطاحت بنظام مبارك، حتى الخامس من مايو ، وذلك في "محاولة للقضاء على البلطجية، الذين اندسوا وسط المعتصمين الشرفاء.

24مارس 2012

مقتل شخص واصابة 35 آخرين خلال اشتباكات بين قوات الجيش ومحتجين في مدينة بورسعيد الساحلية، إثر قرار ايقاف النادي المصري لمدة موسمين كروبين على خلفية الاحداث الدامية التي شهدتها المدينة في شهر فبراير.

25مارس 2012

أعلن منصور حسن رئيس المجلس الاستشاري السابق ومرشح الرئاسة انسحابه من خوض انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة، وعزا منصور استقالته إلى جملة من الأسباب، تتمثل في أن القوى السياسية التي ايدته لخوض غمار الانتخابات قد انقسمت من داخلها. كما أن بعض القوى الأخرى أعلمته بأنها لن تتمكن من إعلان تزكيتها نظراً لظروف خلافات داخلية خاصة بها، بالإضافة إلى ظهور بعض الشائعات المغرضة التي طالته، بأنه مرشح المجلس العسكري في مصر.

من جهة أخرى، أسفرت انتخابات اللجنة التأسيسية للدستور الجديد في مصر عن سيطرة إسلامية، حيث اختير 37 من نواب مجلس الشعب، بينهم 16 من حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، و9 من حزب النور، الذي يعبر عن التيار الإسلامي السلفي، و3 من حزب الوفد وواحد من أحزاب البناء والتنمية، والإصلاح والتنمية، والمصري الديمقراطي.

27مارس 2012

نظم عشرات الناشطين السياسيين بمصر وقفة احتجاجية أمام مجلس الدولة بالقاهرة، تزامنا مع نظر المجلس في عدد من الدعاوى القضائية ضد تشكيل الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور الجديد للبلاد وردد المشاركون في الوقفة شعارات تندد بما يعتبرونه استحواذ حزبي الحرية والعدالة، المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، والنور السلفي، على الأغلبية داخل الجمعية، ورفع المتظاهرون نداءات تطالب بمشاركة أطياف الشعب كلها في صياغة الدستور.

28مارس 2012

فاز سعد الكتاتني، رئيس مجلس الشعب المصري، برئاسة الجمعية التأسيسية لوضع الدستور بالتزكية.

30مارس 2012

تظاهر الآلاف من اعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالإسكندرية، مطالبين برحيل المجلس العسكري الذي يدير شؤون مصر منذ إسقاط نظام مبارك.

ورفع المحتجون العلم المصري ولافتات كتبت عليها عبارات منها "يا عسكر ما تحلمشي.. استمرارك على نعشي.. البلد ما تتباعشي".

وقال مصدر بالجماعة إن المشاركين نظموا نحو 15 وقفة احتجاجية بالمدينة وباقي أنحاء المحافظة ورددوا هتافات "يسقط يسقط حكم العسكر" و" لا لحكومة الجنزوري". وقد جاءت تلك الوقفات في إطار ما سمته الجماعة "حملة إقالة الحكومة وتسليم السلطة وإنقاذ مصر".

31مارس 2012

جماعة الاخوان المسلمين في مصر ترشح خيرت الشاطر لانتخابات رئيس الجمهورية.

1أبريل 2012

أسقط المجلس العسكري الحاكم في مصر حكمين سابقين صدرا ضد خيرت الشاطر، مرشح جماعة الاخوان المسلمين للانتخابات الرئاسية، وبهذا العفو من المجلس العسكري تزال عقبة أمام ترشيح الشاطر، اذ أن القانون لا يسمح للمحكوم عليه بالتقدم لشغل المنصب.

من جهة أخرى أعلنت كنيسة الأقباط الأرثوذكس في مصر انسحابها من المحادثات حول الدستور الجديد، قائلة إن القرار "صدر بالإجماع استجابة لنبض الشارع المصري عامة والأقباط بصفة خاصة".

3أبريل 2012

علن السفير السابق في الخارجية المصرية، عبد الله الأشعل، تناوله عن خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، لحساب مرشح حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية لجماعة "الإخوان المسلمين"، خيرت الشاطر.

4أبريل 2012

أعلن عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية المصرية السابق، اعتذاره عن عدم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية. وجاء اعتذار سليمان في بيان أصدره أكد فيه أنه حاول التغلب على المعوقات المتصلة بالوضع الراهن ومتطلبات الترشح الإدارية والتنظيمية والمادية ووجد أنها تعوق قدرته على الوفاء بها.

5أبريل 2012

انتهي المهندس خيرت الشاطر المرشح لرئاسة الجمهورية عن جماعة الإخوان المسلمين بمصر من تقديم أوراق ترشيحه رسمياً لخوض الانتخابات الرئاسية، المقرر انعقادها في شهر مايو.

6أبريل 2012

بعد مضي يومين فقط من إعلانه عدم الترشح لانتخابات الرئاسة، أعلن اللواء عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية الأسبق في بيان له نيته خوض سباق الرئاسة المصرية المزمع إجراؤه في شهر يونيو المقبل.

وقال اللواء عمر سليمان في بيانه، "الإخوة والأخوات من أبناء مصر الغالية، لقد هزتني وقفتكم القوية وإصراركم على تغيير الأمر الواقع بأيديكم، إن النداء الذي وجهتموه لي أمر وأنا جندي لم أعص أمراً طوال حياتي، فإذا ما كان هذا الأمر من الشعب المؤمن بوطنه لا أستطيع إلا أن ألبي هذا النداء، وأشارك في الترشح، رغم ما أوضحته لكم في بياني السابق من معوقات وصعوبات".

7أبريل 2012

تلقت لجنة الانتخابات الرئاسية في مصر مذكرة رسمية من وزارة الخارجية تفيد بحصول والدة المرشح الرئاسي حازم صلاح أبو اسماعيل على الجنسية الأمريكية، الأمر الذي يخرجه من التنافس على سباق الانتخابات.

8 أبريل 2012

أغلقت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر باب الترشح لخوض الانتخابات المزمع إجراؤها يومي 23 و24 مايو. حيث وصل إجمالي عدد المرشحين إلى 22 مرشحا ما بين حزبي ومستقل، وكان آخرهم ستة مرشحين تم تقديم أوراقهم بشكل رسمي وهم "مرتضى منصور وخالد على وعبد الله الأشعل ومحمد مرسي وحسام خيرت وعمرو سليمان".

9 أبريل 2012

شن رئيس جهاز الاستخبارات المصرية السابق المرشح للانتخابات الرئاسية اللواء عمر سليمان هجوما شديدا على الاخوان المسلمين الذين اتهمهم بتهديده بالقتل.

من جانبه هدد مرشح جماعة الاخوان المسلمين لرئاسة الجمهورية خيرت الشاطر بان تنزل الجماعة مع كل المصريين إلى الشارع في حال "سرقت الثورة" منددا بدخول رئيس جهاز الاستخبارات السابق عمر سليمان سباق الرئاسة.

10 أبريل 2012

حكمت محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة بوقف تشكيل الجمعية التأسيسية المكلفة وضع الدستور، وعزت ذلك إلى أن «الإعلان الدستوري قصر مهمة أعضاء البرلمان بغرفتيه على اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية

التي تضم مئة عضو بطريق الانتخاب، وهذا التحديد الواضح يقتضي الالتزام بالحدود المرسومة لهما من دون تداخل أو خلط.

من جهة أخرى وافقت اللجنة التشريعية لمجلس الشعب المصري على قانون العزل السياسي المتقدم به النائب عصام سلطان، والذي يقضي بمنع فلول النظام السابق من الترشح لاي انتخابات، سواء برلمانية أو رئاسية، وبذلك سيكون اللواء عمر سليمان، أول من سيطبق عليه هذا القانون.

11 أبريل 2012

تنحى المستشار عبد السلام النجار، نائب رئيس مجلس الدولة عن نظر الطعن المقام من النائب أبو العز الحريري، عضو مجلس الشعب المصري والمرشح لرئاسة الجمهورية، على قرار القوات المسلحة بالعفو عن خيرت الشاطر. على إثر الاتهامات التي لمح بها دفاع الشاطر بأن رئيس المحكمة تلقى تعليمات من جهات عليا، وطالب برد المحكمة أو التنحي.

12 أبريل 2012

وافق مجلس الشعب المصري في جلسته الاستثنائية، من حيث المبدأ على مشروع تعديل قانون تنظيم مباشرة "الحقوق السياسية" والذي تقدم به كل من النائب عمرو حمزاوي وممدوح إسماعيل.

ويقضي القانون بإضافة البند 4 للمادة الثالثة من قانون مباشرة الحقوق والتي تنص على منع "كل من عمل خلال العشر سنوات السابقة إلى 11 فبراير سنة 2011 رئيسا للجمهورية، أو نائبا للرئيس ،أو رئيسا للوزراء ،أو رئيسا للحزب الوطني الديمقراطي المنحل أو أمينا عاما له أو كان عضوا بمكتبه السياسي أو أمانته العامة، من ممارسة الحقوق السياسية، وذلك لمدة عشر سنوات ابتداء من التاريخ المشار إليه.

من جهة أخرى أصدرت محكمة القضاء الإداري المصرية، حكما بعد جلسة استمرت أكثر من عشر ساعات، وألزمت المحكمة فيه وزارة الداخلية بمنح المرشح الرئاسي حازم ابو اسماعيل ما يفيد عدم تمتع والدته باي جنسية غير المصرية وذلك من واقع السجلات الرسمية للوزارة.

هذا وأصدرت وزارة الداخلية المصرية بياناً أكدت فيها التزامها بتنفيذ حكم القضاء الاداري الخاص بجنسية والدة الشيخ حازم صلاح ابو اسماعيل.

وقال البيان: ان وزارة الداخلية ملتزمة بتنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري الصادر بتاريخ 11 إبريل الجاري في الدعوى رقم 32810 لسنة 66ق والتي أقامها السيد محمد حازم صلاح أبو إسماعيل بشأن موقف جنسية والدته.

واضاف البيان: ان وزارة الداخلية ليست طرفاً حقيقياً في تلك الدعوى، ولكنها طرفاً اعتباريا يُناط به تنفيذ هذا الحكم، وان الداخلية ملتزمة بسياساتها الثابتة في التعامل بحيادية تامة مع كافة المواطنين واحترام أحكام القضاء والوقوف على مسافة واحدة من جميع المرشحين لرئاسة الجمهورية.

13أبريل 2012

توافد مئات الآلاف من المتظاهرين إلى التحرير في جمعة "حماية الثورة" التي دعت إليها الأحزاب والقوى الإسلامية احتجاجا على ترشح عمر سليمان، رئيس المخابرات المصرية في عهد مبارك، لرئاسة الجمهورية.

14 أبريل 2012

قررت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر استبعاد عشرة مرشحين ممن فقدوا شروط الترشح من بينهم عمر سليمان وخيرت الشاطر وحازم أبو اسماعيل وايمن نور ومرتضى منصور.

وقد أعلنت جماعةُ الإخوان المسلمين أنها ستواجهُ استبعاد الشاطر من الترشحِ لانتخابات رئاسة الجمهورية، سواء بالسبل القانونية أو السياسية،

فيما قال أمين الإعلام في حزب الحرية والعدالة إن الحزبَ سيستمر في مواصلة الإجراءات القانونية المتعلقة بكل آليات الترشح والطعن حتى صدور قرار نهائي إما بقبول أوراق خيرت الشاطر أو باستبعاده، وحينها سيتم ترشيحُ رئيس الحزب، مرسي.

15 أبريل 2012

أعلنت اللجنة القضائية العليا للانتخابات الرئاسية في مصر، "الأسباب الكاملة والمفصلة" لاستبعاد عشرة من المتقدمين للترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية، حيث أكدت أن قرارات إقصاء "المستبعدين" جاءت بإجماع آراء كافة أعضاء اللجنة، التي يترأسها المستشار فاروق سلطان، رئيس اللجنة رئيس المحكمة الدستورية العليا، وتضم في عضويتها 5 مستشارين.

فبالنسبة لأسباب استبعاد مرشح التيار "السلفي"، محمد حازم صلاح أبو إسماعيل، فقد أفادت اللجنة القضائية بأنه قد تبين من الأوراق، أن والدته نوال عبد العزيز نور، "قد اكتسبت الجنسية الأمريكية، بتاريخ 25 أكتوبر (تشرين الأول) 2006، إلى جانب جنسيتها المصرية،

وعن أسباب استبعاد عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية السابق، أفادت اللجنة القضائية بأنها ترجع إلى أن التأييد الشعبي (التوكيلات) الصحيحة المقدمة منه عن محافظة أسيوط قد بلغت 969 تأييداً، مشيرة إلى أن هذه المحافظة هي المتممة لعدد المحافظات المطلوبة، وهي بذلك تقل عن الحد الأدنى المطلوب لكل محافظة قانوناً، ومن ثم فقد طالب الترشح شرطاُ من شروط ترشحه.

وأشارت اللجنة إلى أن استبعاد خيرت الشاطر، يرجع إلى ما اتضح من أنه قد أدين في "جناية عسكرية عليا"، برقم 2 لسنة 2007، ولم يرد إليه اعتباره فيها، على النحو الذي رسمه القانون، ولا يغير من ذلك رد اعتباره في الجناية رقم 8

لسنة 1995 عسكرية عليا، والتي اقتصر رد الاعتبار عليها في الحكم الصادر بتاريخ 13 مارس.
وعن أسباب استبعاد ايمن نور، رئيس حزب "غد الثورة"، ذكرت اللجنة أنه أدين في الجناية رقم 4245 عابدين لسنة 2005، ولم يرد إليه اعتباره على النحو الذي رسمه القانون، ولا يغير من ذلك صدور قرار من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإعفائه من العقوبات التكميلية والتبعية المترتبة على الحكم المشار إليه.
وبالنسبة لاستبعاد كل من مرتضى منصور، وأحمد محمد عوض علي، فإنه قد تبين من الأوراق أن رئاسة حزب "مصر القومي"، اللذين ترشحا من خلاله، "متنازع عليه، ولم يحسم هذا النزاع نهائياً حتى الان"، ولا يغير من ذلك تنازل المتنازعين على الرئاسة لأحدهم، بحسب أن "استخدام هذه الوسيلة لحل النزاع، يؤدي إلى الانسلاخ عن الإرادة الشعبية للحزب، وهو ما يهدم فكرة الحزبية السياسية من أساسها."
وذكرت اللجنة العليا، في أسباب قرارها باستبعاد إبراهيم أحمد الغريب، أنه اتضح للجنة عدم توافر العدد المطلوب من التأييدات الشعبية اللازمة لقبول أوراق ترشحه، وعددها 30 ألف تأييد، إذا بلغت التأييدات المقدمة منه 29 ألفا و214 تأييداً، إلى جانب أنه يتمتع بجنسية أخرى خلافاً لجنسيته المصرية، وأنه كان يسافر إلى الخارج بجواز سفره الأمريكي، وبذلك يكون قد فقد شرطين أساسيين من شروط ترشحه.
وقالت لجنة الانتخابات الرئاسية إنه بالنسبة لاستبعاد أوراق ترشح أحمد حسام الدين خيرت، فإن مرجع ذلك أن رئاسة حزب "مصر العربي الاشتراكي"، الذي ترشح من خلاله، متنازع عليها ولم يحسم هذا النزاع بعد قضاءً أو اتفاقاً،

وقد خلت الأوراق من وجود من يمثل هذا الحزب قانوناً، ومن ثم فإن ترشحه "يكون على غير أساس."

وبررت اللجنة استبعادها لأشرف زكي بارومه بأن أوراق ترشحه تضمنت شهادة صادرة من "منطقة تجنيد طنطا"، تفيد بأنه تخلف عن التجنيد حتى تجاوز سن الثلاثين، وقيدت ضده قضية جنح عسكرية طنطا عام 1999، وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حياله، ومن ثم يكون قد فقد أحد شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، بسبب تخلفه عن أداء الخدمة العسكرية.

وأوضحت اللجنة أنها استبعدت محمد ممدوح حلمي قطب، من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، بسبب ترشحه عن حزب "الحضارة" المنتسب إليه، وكان الثابت من الأوراق أن الحزب المشار إليه، لم يعد له ممثلون بمجلسي الشعب والشورى، بعد أن تقدموا باستقالاتهم من الحزب، ومن ثم فإن ترشحه "يكون على غير سند من القانون والواقع."

16 أبريل 2012

أكدت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية المصرية أنه لا يحق لاي مرشح لم يستكمل ويستوفي شروط التوكيلات المطلوبة للترشح للانتخابات أن يقدمها عقب غلق باب الترشح، حتى ولو كانت بتاريخ قديم، خصوصا أن اللجنة لا تعترف إلا بما هو موجود لديها من أوراق ومستندات قدمها المرشحون، قبل غلق باب الترشح في الثانية من ظهر الثامن من أبريل.

17 أبريل 2012

قررت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية للانتخابات الرئاسية في مصر رفض قبول طعون ثمانية من المرشحين الذين استبعدتهم اللجنة بينهم حازم صلاح أبو إسماعيل وعمر سليمان نائب الرئيس السابق وايمن نور.

18 أبريل 2012

طالب خيرت الشاطر – النائب السابق لمرشد جماعة الاخوان المسلمين وأحد أبرز المستبعدين من سباق الرئاسة في مصر – بتغيير رئيس اللجنة العليا للانتخابات وبعض أعضاء اللجنة الذين لا زالوا أوفياء لنظام مبارك على حد تعبيره.

وقال الشاطر إن "جماعة الاخوان المسلمين رصدت اتصالات بين اللجنة العليا للانتخابات والمجلس العسكري خلال الأيام الماضية تؤكد أن المجلس العسكري تدخل لاستبعاد بعض المرشحين".

واستبعد الشاطر أن يتمكن عمرو موسى – الأمين العام السابق للجامعة العربية – أو أحمد شفيق – رئيس الوزراء الأسبق – من "الفوز في انتخابات نزيهة"، مضيفا أن "الشعب المصري والإخوان المسلمين لن يقبلوا بنتيجة الانتخابات الرئاسية لو شهدت تزويرا واسع النطاق، وأنه في هذه الحالة سيتم اللجوء إلى الشارع والبقاء فيه".

20 أبريل 2012

توافد الآلاف من المصريين على ميدان "التحرير" للمشاركة في المظاهرة المليونية، التي دعا إليها العديد من الأحزاب والقوى السياسية والإسلامية، تحت شعار جمعة "تقرير المصير"، لمطالبة المجلس العسكري بتسليم السلطة في الموعد المحدد، بنهاية يونيو.

كما تطالب المليونية بإلغاء المادة 28، وحلّ اللجنة العليا للانتخابات، وتفعيل دور البرلمان وإنشاء محاكم ثورية، وتفعيل قانون العزل السياسي، وإعداد الدستور بالتوافق الوطني مع عدم اشتراط إعداده قبل الرئاسة، وإسقاط حكم المجلس العسكري.

كما تتضمن المظاهرة مطالب بإسقاط لجنة الانتخابات ومحاكمة أعضائها لضلوعهم في التزوير، وإسقاط حكومة الجنزوري وعقد محاكمة ثورية لكل رموز النظام السابق وقتلة الثوار، وعلى رأسهم مبارك والعادلي، وتكليف مجلس الشعب والشورى بتشكيل حكومة ثورة مؤقتة لحين إجراء انتخابات الرئاسة في موعدها، وعزل جميع الفلول من الحياة السياسية، وتطهير القضاء والداخلية والإعلام، وحل جهاز الأمن الوطني، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين.

21 أبريل 2012

جدد المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر تعهد المجلس بتسليم السلطة إلى نظام مدني منتخب من الشعب وصياغة دستور يرضى عنه كافة أبناء الشعب".

22 أبريل 2012

تلا رئيس مجلس الشعب محمد سعد الكتاتني توصية تضمنها بيان أصدرته لجنة الشؤون الدينية والاجتماعية والأوقاف بالمجلس تطالب المفتي بالاعتذار وتقديم استقالته بعد الزيارة التي قام بها للقدس المحتلة. وحصلت التوصية على موافقة الأغلبية في مجلس الشعب.

23 أبريل 2012

توعد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية المشير حسين طنطاوي، بالرد القاسي على اية دولة تعتدي على حدود مصر. بقوله:" إن حدودنا ملتهبة بصفة مستمرة، لكن نحن لا نعتدي على أحد من البلاد المحيطة، بل ندافع عن حدودنا، وإذا اقترب أحد من حدود مصر سنكسر قدمه". وأضاف لذلك يجب على قواتنا أن تكون في حالة جاهزية مستمرة.

24 أبريل 2012

استبعدت لجنة الانتخابات الرئاسية، رئيس الوزراء الأسبق الدكتور أحمد شفيق من قوائم المرشحين لخوض انتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها في 23 و24 مايو، وجاء قرار الاستبعاد في ضوء ما تبين للجنة الانتخابات الرئاسية من أن أحمد شفيق شغل منصب رئيس الوزراء في نهاية حكم النظام السابق، حيث استندت اللجنة إلى التعديل الذي طرأ على قانون مباشرة الحقوق السياسية وتم إقراره والتصديق عليه بمعرفة رئيس المجلس العسكري الحاكم في مصر.

25 أبريل 2012

تقدم رئيس الوزراء المصري الأسبق، أحمد شفيق، بطعن أمام لجنة الانتخابات الرئاسية على القرار الصادر من اللجنة باستبعاده من قوائم المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 23 و24 مايو بعد شموله بقائمة رموز النظام السابق الذين طالتهم التعديلات على قانون "العزل السياسي."

26 أبريل 2012

عاد المرشح لمنصب رئيس الجمهورية الدكتور أحمد شفيق إلى سباق الرئاسة، التظلم الذي تقدم به، منتصراً على قانون العزل السياسي للفلول عقب استبعاده لمدة 24 ساعة.

وفي نفس السياق أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية القائمة النهائية لأسماء المرشحين الـ 13 للرئاسة المصرية وهم: عمرو موسى، عبد المنعم أبو الفتوح، حمدين صباحي، محمد سليم العوا، هشام البسطويسى، عبد الله الأشعل، محمد فوزي، محمد مرسى، خالد على، أحمد حسام خير الله، محمود حسام جلال، أبو العز الحريري وأحمد شفيق.

27 أبريل 2012

توافد مئات من المتظاهرين إلى ميدان التحرير للمشاركة في مليونيه "حماية الثورة"، التي دعت إليها جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية، لمواصلة المطالبة بتسليم السلطة، وتعديل المادة 28 من الإعلان الدستوري التي تعطي حصانة لقرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، والمطالبة بإسقاط حكومة الجنزوري، ورفض ترشح "الفلول".

28 أبريل 2012

خرج أنصار أبو إسماعيل إلى وزارة الدفاع للاعتصام رافعين ثلاث مطالب رئيسية غير مستعدين للتنازل عنها، وهي إلغاء المادة 28 من الإعلان الدستوري، ورحيل المجلس العسكري، وحل اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة.
من جهة أخرى أعلن مصدر رسمي سعودي استدعاء السفير من مصر للتشاور واغلاق السفارة في القاهرة والقنصليات في الاسكندرية والسويس "نتيجة للمظاهرات والاحتجاجات غير المبررة، التي حدثت أمام بعثات المملكة في جمهورية مصر العربية، ومحاولات اقتحامها وتهديد أمن وسلامة منسوبيها من الجنسيتين السعودية والمصرية، ورفع الشعارات المعادية وانتهاك حرمة وسيادة البعثات الدبلوماسية، بشكل منافٍ لكل الأعراف والقوانين الدولية".

29 أبريل 2012

واصل المحتجون من أنصار حازم صلاح أبو إسماعيل المرشح المستبعد من خوض انتخابات الرئاسة في مصر وبعض الحركات الشبابية الثورية اعتصامهم بالقرب من مقر وزارة الدفاع في القاهرة. حيث أعلنت وزارة الصحة المصرية سقوط قتيل واحد وإصابة 119 آخرين.

30 أبريل 2012

بدأت رسمياً الحملات الدعائية للمرشحين الذين سيخوضون انتخابات الرئاسة في مصر.

2 مايو 2012

قتل 20 شخصا وأصيب 150 آخرين في اشتباكات بين مجهولين ومعتصمين قرب مقر الوزارة بمنطقة العباسية بالقاهرة.

3 مايو 2012

جدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر التزامه بتسليم السلطة في الثلاثين من شهر يونيو، وأكد أن عدد قتلى أحداث العباسية بلغ 9 فقط فضلا عن 168 مصابا.

4 مايو 2012

توافد الآلاف من المصريين، إلى ميداني العباسية والتحرير بالقاهرة للمشاركة في تظاهرات أطلق عليها النشطاء في التحرير "جمعة النهاية"، أو "جمعة الزحف إلى المجلس العسكري"، في إشارة إلى المطالبة بإنهاء حكم المجلس العسكري ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين وعناصر من الجيش المصري، عندما حاول بعض الشبان في العباسية اقتحام الحواجز ونزع الأسلاك الأقرب إلى وزارة الدفاع، اسفرت عن سقوط حوالي 100 جريح. ونتيجة لذلك أعلن اللواء مختار الملا، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، فرض حظر للتجول في كل الشوارع المؤدية لمقر وزارة الدفاع قرب ميدان العباسية شمال القاهرة.

5 مايو 2012

مدد الجيش المصري قرار حظر التجول في ميدان العباسية ليوم جديد، بعد الصدامات الدامية التي وقعت بين المحتجين وعناصر الأمن. من جانبها،

حملت جماعة الإخوان المسلمين، التي تسيطر على البرلمان ومجلس الشورى، المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد مسؤولية الخسائر البشرية في أحداث العباسية.

6 مايو 2012

استمرار حظر التجول الذي فرض حول مقر وزارة الدفاع والمنطقة المحيطة بها في شمال القاهرة لليوم الثالث على التوالي وأبلغ رئيس مجلس الشعب محمد سعد الكتاتني المجلس بأن من بين المصابين 13 من ضباط الجيش و138 جنديا.

7 مايو 2012

قرر المجلس العسكري الحاكم في مصر تمديد العمل بحظر التجول لليلة الرابعة على التوالي في محيط وزارة الدفاع في حي العباسية بالقاهرة الذي شهد مواجهات دامية.

8 مايو 2012

أقر مجلس الشعب المصري، بصفة مبدئية، اقتراحات بتعديل قانون الانتخابات الرئاسية وتقضي التعديلات المقترحة على بعض أحكام قانون تنظيم انتخابات رئاسة الجمهورية، بأن تبدأ الحملة الانتخابية للمرشحين اعتباراً من تاريخ فتح باب الترشح، وحتى بدء اليوم المحدد للاقتراع، وفي حالة الإعادة، تبدأ الحملة عقب إعلان النتيجة، وحتى بدء اليوم المحدد للتصويت، على أن تحظر الدعاية الانتخابية في غير هذه المواعيد.

كما تقضي التعديلات بأن تعتبر شهادة الميلاد، أو المستخرج الرسمي منها، حجة في إثبات الجنسية المصرية، وكذلك اي مستندات أخرى تمنحها الدولة للمواطن، مثل بطاقة الرقم القومي، وشهادة أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها.

من جهة أخرى أصدر القضاء الإداري المصري حكماً ببطلان ووقف تنفيذ قرار اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بإحالة قانون العزل السياسي للمحكمة الدستورية العليا، مع ما يترتب على ذلك من آثار.

9 مايو 2012

قضت محكمة القضاء الإداري بمدينة بنها عاصمة محافظة القليوبية بوقف تنفيذ قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم بقاعدة بيانات الناخبين للاجتماع بمقار اللجان الانتخابية الفرعية المختصة بانتخاب رئيس الجمهورية مع ما يترتب على ذلك من آثار.

10 مايو 2012

أعلنت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة في مصر أن الانتخابات المقررة في أواخر مايو ستجري في موعدها المقرر، على الرغم من حكم قضائي صادر من محكمة ادارية قضي بوقف اجرائها.

11 مايو 2012

بدأت أولى جولات التصويت في الانتخابات الرئاسية المصرية، بإدلاء أكثر من نصف مليون مغترب بأصواتهم. من جهة أخرى قرر المجلس الاعلى للقوات المسلحة المصرية رفع حظر التجوال عن منطقة العباسية بالقاهرة

12 مايو 2012

المحكمة الإدارية العليا في مصر تقضي بوقف تنفيذ الحكمين القضائيين الصادرين من محكمة القضاء الاداري بوقف الانتخابات الرئاسية وبطلان قرار لجنة الانتخابات الرئاسية بإحالة قانون" العزل السياسي" إلى المحكمة الدستورية العليا.

13 مايو 2012

تمكن مرشح «الإخوان المسلمين" محمد مرسي من جذب قطاع جديد من السلفيين بعدما أعلن حزب «الأصالة" السلفي سحب مرشحه عبد الله الأشعل لمصلحة مرسي. وعزا رئيس «الأصالة" عادل عفيفي القرار إلى «منع تفتيت الأصوات بين المرشحين الإسلاميين"، معتبراً أن «مرسي يمثل المشروع الإسلامي، وهو الشخص المناسب لهذا المنصب".

14 مايو 2012

أحال النائب العام في مصر مستندات تتهم المرشح للرئاسة الفريق أحمد شفيق، رئيس آخر حكومات الرئيس المخلوع حسني مبارك، بالفساد وبيع مساحات كبيرة من الأراضي بأثمان بخسة لنجلي مبارك، وتبرأ شفيق من إبرام العقد، معتبراً الاتهامات له «عبثاً وتلفيقاً لن يمنعاني من أن أكون رئيساً لكل المصريين".

في غضون ذلك، أعلن عدد من الشخصيات العامة وأعضاء في حركات ثورية دعمهم حمدين صباحي، وطالبوا «بدعمه وتوحيد الجهود خلفه في مواجهة فلول النظام السابق".

16 مايو 2012

بلغ آخر إحصاء رسمي لعدد المصريين الذين شاركوا في التصويت من الخارج نحو70 ألف، ليرتفع عدد الناخبين الين أدلوا بأصواتهم إلى 181081 ناخباً.

17 مايو 2012

قضت محكمة جنايات القاهرة ببراءة 7 ضباط و7 أمناء شرطة من تهم قتل المتظاهرين خلال احداث ثورة يناير التي اطاحت بالرئيس حسني مبارك.

18 مايو 2012

أظهرت نتائج الانتخابات في الخارج تقدما لعبد المنعم أبو الفتوح في عدة دول.

20 مايو 2012

اختتم مرشحو الرئاسة في مصر الدعاية الانتخابية وسط انحصار المنافسة، وفقا لاستطلاعات الراي، بين خمسة مرشحين، من اجمالي 13، هم الفريق أحمد شفيق وعمرو موسى والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح والدكتور محمد مرسي وحمدين صباحي.

21 مايو 2012

وفقا لقانون تنظيم انتخابات الرئاسة في مصر بدأت فترة الصمت الانتخابي والتي تستمر 48 ساعة وذلك قبل يومين من عملية التصويت في انتخابات رئاسة الجمهورية وتحظر كافة أشكال الدعاية الانتخابية خلال فترة الصمت الانتخابي من جانب المرشحين الذين يجب عليهم التوقف عن عقد اية مؤتمرات أو المشاركة في تجمعات أو مسيرات تحث الناخبين على انتخابهم أو إجراء اية لقاءات دعائية أو إعلامية.

من جهة أخرى، بعثت القيادة العامة للقوات المسلحة، رسالة إلى الشعب المصري، تدعوه فيها لتقبل نتائج الانتخابات، حيث إنها ستعكس الاختيار الشعبي الحر للرئيس.

وأكد المجلس في رسالته التي نشرت على صفحته الرئيسية على موقع الفيسبوك، أهمية الأخذ بعين الاعتبار أن العملية الديمقراطية في مصر تخطو أولى خطواتها ولا بد أن نساهم جميعا في نجاحها.

وشملت الرسالة العسكرية الموجه للشعب على أربعة بنود، بداية بالأهمية البالغة لمشاركة كل المصريين وعدم تخلفهم عن عملية اختيار رئيسهم القادم والذي تعقد عليه الآمال في العبور بالبلاد إلى آفاق التقدم والازدهار والاستقرار، بالإضافة إلى أن المجلس يقف على مسافة واحدة وبكل نزاهة وشرف من جميع مرشحي الرئاسة تاركا للناخب المصري حريته الكاملة في الاختيار.

واشتملت الرسالة ايضا على تأكيدات القوات المسلحة وبالتعاون مع القضاء المصري ووزارة الداخلية بتأمين مقار اللجان الانتخابية حتى تنتهي العملية الانتخابية بسلام وأمان تام.

ولخصت الرسالة بالطلب من الشعب المصري بتقبل النتائج، واحترام الإرادة الشعبية التي ستفرز الرئيس المصري القادم.

22 مايو 2012

قضت محكمة جنايات الجيزة بمعاقبة خمسة من رجال الشرطة بالسجن المشدد 10 سنوات بتهم قتل متظاهرين خلال ثورة 25 يناير التي أطاحت بالرئيس المصري السابق حسني مبارك والتي التي سقط خلالها نحو 840 قتيلا وآلاف الجرحى.

23 مايو 2012

يدلي المصريون بأصواتهم لاختيار رئيس جديد للبلاد في اول انتخابات رئاسية منذ الاطاحة بنظام الرئيس السابق حسني مبارك في فبراير 2011.

25 مايو 2012

اظهرت نتائج الانتخابات تصدر محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة، المنبثق عن الاخوان المسلمين، قائمة المرشحين الرئيسيين للجولة الثانية من الانتخابات. يليه أحمد شفيق.

كما أعلن المرشح الاسلامي عبد المنعم ابو الفتوح دعمه لمرشح الاخوان المسلمين محمد مرسي لمواجهة أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك.

26 مايو 2012

دعا عمرو حمزاوي، عضو مجلس الشعب، جماعة الإخوان المسلمين لانسحاب مرشحهم، محمد مرسي، من سباق انتخابات الرئاسة، وتأييد كافة

القوى السياسية للمرشح حمدين صباحي، مؤكدا أنه بدون تلك الخطوة "لن يكون هناك توافق وطني حقيقي".

اتت هذه الدعوة بالتزامن مع إعلان صباحي عزمه التقدم ببلاغ إلى لجنة الانتخابات من أجل وقف الجولة الثانية من الانتخابات، بسبب المخالفات التي شابت الجولة الأولى.

27 مايو 2012

لجنة الانتخابات الرئاسية في مصر تبدأ فحص الطعون التي قدمها أربعة مرشحين على نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات.

28 مايو 2012

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر رفض الطعون على الانتخابات وإجراء جولة إعادة فاصلة بين مرشح حزب الحرية والعدالة، المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي وأخر رئيس وزراء في عهد نظام مبارك السابق الفريق أحمد شفيق.

31 مايو 2012

أعلن المجلس العسكري الحاكم في مصر إلغاء العمل بقانون الطوارئ في البلاد بعد ثلاثين عاما على فرضه. وتضمن البيان الذي أصدره العسكري "أنه من منطلق المسؤولية الوطنية والتاريخية التي يتحملها، ونظرا لانتهاء العمل بحالة الطوارئ وإعمالا لأحكام الإعلان الدستوري والقانون ونزولا على الرغبة الوطنية والشعبية والسياسية فإن المجلس يؤكد لشعب مصر استمراره في تحمل المسؤولية الوطنية في حماية أمن الوطن والمواطنين في هذه المرحلة الهامة".

1 يونيو 2012

توافد المتظاهرين على ميدان التحرير للمشاركة في مليونيه "العزل السياسي. لا للفلول"، حيث يطالب المشاركون في مليونيه اليوم بعزل فلول النظام السابق، وتطبيق قانون العزل السياسي على الفريق أحمد شفيق، الذي يخوض جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة أمام الدكتور محمد مرسي، بالإضافة إلى تحريك الدعاوى القضائية ضد شفيق.

وثيقة العهد

وفي ذات السياق وقعت عشرة أحزاب مصرية وعدد من القوى السياسية والشخصيات العامة على "وثيقة العهد" وطالبوا مرشحي الرئاسة الالتزام بها. تشمل بنود الوثيقة ما يلي:

1. مصر دولة مدنية ديموقراطية تقوم على سيادة الدستور والقانون ومرجعيتها السياسية من الدستور والقانون.
2. التمسك بالمادة الثانية من دستور 1971 والإعلان الدستوري والتي تقرر أن الإسلام هو دين الدولة وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع والتمسك في ذات الوقت بتفسيرات المحكمة الدستورية العليا في أحكامها المتعاقبة.
3. التمسك بمبدأ المواطنة والمساواة أمام القانون وتجريم التمييز والتكفير والحض على الكراهية بين المواطنين والمواطنات على أساس الدين، أو المعتقد، أو اللون، أو الجنس، أو المركز الاجتماعي، وتأكيد المساواة الكاملة بين المرأة والرجل في كافة الحقوق والواجبات.
4. احترام الفصل بين السلطات والتأكيد على استقلال القضاء، من خلال قانون جديد يضمن ذلك، ولكل مواطن الحق في المحاكمة العادلة أمام قاضيه الطبيعي وحظر كافة صور القضاء الاستثنائي.

5. احترام الحريات العامة وفي مقدمتها حرية الراي والتفكير والتعبير والعمل السياسي وحرية البحث العلمي والإبداع الفكري والأدبي والفني والحريات الشخصية.
6. وجوب تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات.
7. حماية مؤسسات الدولة الرئيسية من محاولات الاختراق والتغلغل من بعض التيارات السياسية أو محاولات توجيهها إلى خدمة فصيل أو تيار معين مع الحفاظ على مهنية وحيادية تلك المؤسسات ووضعها في خدمة كافة المواطنين بدون استثناء وفي مقدمة هذه المؤسسات القضاء والجيش والشرطة والأزهر الشريف ومؤسسات التعليم.
8. احترام مبادئ حقوق الانسان المنصوص عليها في مبادئ ومواثيق حقوق الانسان الدولية والالتزام بما ورد في الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات الدولية التي صدقت عليها مصر.
9. التزام الرئيس القادم، بالتصدي بحزم لاي إعاقة للتداول السلمي للسلطة أو اي تدابير سياسية أو تشريعية تعوق هذا التداول.
10. التزام الرئيس القادم بالتصدي لاي تشريع استثنائي ينتهك الحريات العامة والشخصية وحقوق الانسان مع ضرورة إلغاء حالة الطوارئ والعمل على تنقية البنية التشريعية من القوانين المقيدة للحريات وعلى إصدار قانون انتخابي موحد يحقق تمثيل عادل لكافة فئات المجتمع.
11. التزام الرئيس القادم، بتشكيل حكومة ائتلاف وطني يرأسها أحد الشخصيات الوطنية التي تحظى بتوافق عام، على أن يتم إعلان اسمه قبل انتخابات الإعادة.

12. أن يكون تعيين وزراء الدفاع والداخلية والخارجية والعدل من داخل مؤسساتهم طبقا لمعياري الكفاءة والحيدة وحدهما.
13. التزام الرئيس القادم، بمبدأ الحياد والتعامل المتوازن مع كافة الاتجاهات والقوى السياسية وبالتمثيل المتوازي لكافة القوى في المواقع القيادية بمؤسسات الدولة (الرئاسة، والحكومة، والمحافظين، وكافة مؤسسات الجهاز الإداري للدولة).
14. التزام الرئيس القادم، باحترام ما قرره الدستور من حظر اي تنظيمات سياسية أو أحزاب على أسس دينية أو طائفية.
15. التزام الرئيس القادم، باتخاذ التدابير اللازمة نحو إعادة محاكمة المتهمين المحالين أمام محاكم عسكرية بدون وجه حق أمام المحاكم العادية.
16. التزام الرئيس القادم، بعدم ملاحقة المعرضين والنشطاء السياسيين أمنيًا وعدم التشهير بهم إعلاميا، والإفراج عن كل مسجوني الراي.
17. التزام الرئيس القادم، بتبني سياسات تؤدى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن في الدخول وتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة وغذاء ومسكن وغيرها، بشكل لائق وعلى قدر المساواة.
18. التزام الرئيس القادم، بتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة مثل أطفال الشوارع وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم، من نيل حقوقهم التي حرمت منها.
19. التزام الرئيس القادم، بعدم التدخل في أحكام القضاء والامتناع عن إصدار قرارات عفو عن الضالعين في جرائم بحق الشعب والثورة، مع ملاحقة الفاسدين سياسيا وماليا، في إطار المعايير الدولية للعدالة الانتقالية.
20. إنه من المهم والجوهري أن تفرغ القوى السياسية ومؤسسات الدولة المصرية من اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في تاريخ

أقصاه 9 يونيو الجاري، وأن تثبت كافة القوى السياسية بما فيها الأكثرية البرلمانية حرصها على المصلحة العامة وابتعادها عن المناورة الحزبية بتشكيل الجمعية وفقا للمعايير والضوابط التي تضمن ألا يكون لأى تيار سيأسى أغلبية عددية في عضوية الجمعية، بحيث تتضمن تمثيلا متوازنا لكل مكونات المجتمع المصري، وبالذات المرأة والأقباط والشباب وأن تتخذ القرارات داخل الجمعية التأسيسية بالتوافق أو بأغلبية الثلثين إذا اقتضت الضرورة اللجوء للتصويت.

21. أهمية الحفاظ على الطابع المدني الديموقراطي للدولة، وإبعاد القوات المسلحة عن المشهد السياسي واحترام دورها ووظيفتها المقدسة في الحفاظ على الأمن القومي لمصر.
22. وفي النهاية يعلن الموقعون على هذه الوثيقة أن حق المصريين في الثورة ومقاومة الظلم بكافة الطرق، هو حق أصيل مارسوه على نحو أبهر العالم في ثورة 25 يناير، وهو غير قابل للتنازل وسيمارسه المصريون، في حالة انتهاك الحكم على نحو جسيم للدستور والقانون أو انتهاكه للحقوق والحريات الأساسية أو اعتدائه على مبدأ التداول السلمي للسلطة.

2 يونيو 2012

أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكما بالسجن المؤبد على مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي بتهمة الضلوع في قتل محتجين خلال الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بمبارك ونظامه.

وقضت المحكمة ايضا ببراءة معاوني العادلي الستة المتهمين في القضية نفسها وهم لواءات في الداخلية: اسماعيل الشاعر وعدلي فايد وعمر الفرماوي وحسن عبد الرحمن واسامة المراسي وأحمد رمزي.

كما قضت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية في اتهامات الفساد الموجهة لمبارك ونجليه علاء وجمال ورجل الأعمال الهارب حسين سالم.

3 يونيو 2012

قرر النائب العام المصري عبد المجيد محمود الطعن أمام محكمة النقض في الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة في قضية الرئيس السابق حسني مبارك. كما قرر النائب العام تمديد قرار المنع من السفر الصادر بحق مساعدي وزير الداخلية الاسبق حبيب العادلي الستة الذين قضت محكمة الجنايات ببراءتهم.

4 يونيو 2012

قدم المجلس الاستشاري برئاسة سامح عاشور اقتراحا للمجلس العسكري يتضمن ضرورة اصدار اعلان دستوري جديد يتم فيه تحديد اعضاء الجمعية التأسيسية للدستور بحيث يضمن عدم تبعية الجمعية التأسيسية لحزب أو تيار أو جهة.

5 يونيو 2012

توافد المتظاهرين على ميدان التحرير بوسط القاهرة للمشاركة في مظاهرة حاشدة أطلق عليها الناشطون عدة أسماء من بينها مليونيه "محاكمة قتلة الثوار" والعزل السياسي" واستعادة الثورة من الفلول".

وقد دعا إلى هذه المظاهرات ائتلاف شباب الثورة وأعلنت معظم الأحزاب والقوى والحركات الثورية الرئيسية المشاركة فيها.

ويطالب المتظاهرون بإعادة محاكمة الرئيس السابق محمد حسنى مبارك ونجليه علاء وجمال ووزير داخليته حبيب العادلي ومساعديه الستة وجميع رموز النظام السابق أمام محاكم ثورية يتم تشكيلها من قضاه تيار الاستقلال.

كما يطالب المتظاهرون بتطبيق قانون العزل السياسي على جميع رموز النظام السابق وفي مقدمتهم الفريق أحمد شفيق المرشح لانتخابات الرئاسة والذي من المقرر أن يخوض جولة الإعادة أمام الدكتور محمد مرسى في 16 و17 من الشهر لجارى.

وتتضمن المطالب إلغاء الانتخابات الرئاسية وتشكيل فريق رئاسي مدني من المرشحين السابقين في الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة والمستقلين وتطهير القضاء وإقالة النائب العام المستشار عبد المجيد محمود.

8 يونيو 2012

احتشد المئات من المتظاهرين بميدان التحرير في إطار ما أطلق عليها "جمعة الإصرار"، منددين بالأحكام الصادرة بحق الرئيس المصري السابق حسني مبارك ونجليه ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ومساعديه ومطالبين بتطهير مؤسستي القضاء والإعلام.

10 يونيو 2012

كشفت النتائج النهائية، لفرز أصوات المصريين بالخارج في جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية، بـ 16 دولة، عن تقدم الدكتور محمد مرسى، على الفريق أحمد شفيق بفارق بلغ نحو 5473 صوتا.

11 يونيو 2012

وافقت لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب المصري على مشروع قانون انتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو تتولى اعداد مشروع دستور جديد.

12 يونيو 2012

صوَّت أعضاء البرلمان المصري بغرفتيه (مجلس الشعب ومجلس الشورى)، على اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور. وقد انسحب نواب يمثلون 12 حزبا من الجلسة احتجاجا على عدم التوافق حول تشكيل الجمعية.

وقال رئيس مجلس الشعب ورئيس الاجتماع المشترك للأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى محمد سعد الكتاتني في بداية الاجتماع "نعمل حتى ننجز دستورا يعبر عن كافة أبناء الشعب المصري".

ووزَّعت الأمانة العامة لمجلس الشعب في بداية الاجتماع المشترك، قائمة بأسماء المرشحين لعضوية الجمعية التأسيسية تضمَّنت 1310 شخصيات من بينهم 500 شخصية من خارج البرلمان يمثلون الأحزاب والقوى السياسية، والفعاليات النقابية ،والشعبية، والدينية.

ويتم انتخاب 100 شخصية بصفة أساسية و50 شخصية أخرى بصفة احتياطية، لعضوية الجمعية التأسيسية المُناط بها وضع دستور جديد لمصر يحل محل دستور 1971 الذي سقط باندلاع ثورة 25 يناير التي أطاحت بالنظام السابق.

14 يونيو 2012

قضت المحكمة الدستورية في مصر ببطلان مجلس الشعب المصري، ما يعني حله فورا. كما قضت بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية، المعروف باسم قانون العزل السياسي، الأمر الذي يعني استمرار الفريق أحمد شفيق في سباق الرئاسة.

وقضت المحكمة ببطلان طريقة انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشعب المستقلين، الأمر الذي يعني بطلان المجلس وحله فورا وإجراء انتخابات جديدة.

15 يونيو 2012

أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيان له على تأمين الانتخابات الرئاسية والتصدي بحزم وحسم لكل من يمنع المواطنين من الإدلاء بأصواتهم، مشيرًا إلى أن غرف العمليات ستتلقى الشكاوى وستتحرك لحلها فورا.

وجاء في البيان "في إطار الدور الوطني الذي تقوم به القوات المسلحة للعبور بمصر وشعبها إلى بر الأمان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تعبر عن الإرادة الشعبية، قامت عناصر من القوات المسلحة بالانتشار في محافظات الجمهورية لتأمين مرحلة الإعادة لانتخابات رئاسة الجمهورية، لمنع حدوث مخالفات أو أحداث شغب التي من شأنها إعاقة العملية الانتخابية ومنع المواطنين من الإدلاء بأصواتهم".

كما أكد البيان على "مساهمة القوات المسلحة في نقل القضاة المشرفين على مرحلة الإعادة بطائرات عسكرية إلى المحافظات النائية "الوادي الجديد، الأقصر، أسوان، البحر الأحمر، شمال وجنوب سيناء" وذلك بما يكفل سير العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية، وفي موعدها المحدد في جميع محافظات الجمهورية".

16 يونيو 2012

بدأت عمليات الاقتراع في الجولة الثانية من أول انتخابات رئاسية مصرية بعد ثورة 25 يناير 2011 التي أسقطت حسني مبارك.

17 يونيو 2012

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر إعلاناً دستورياً مكملاً يتضمن تعديل 4 مواد وإضافة مواد أخرى وذكرت مصادر صحفية أن من بين المواد

التي جرى تعديلها مادة تمكن الرئيس المنتخب الجديد من أداء اليمين الدستورية أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

وأضافت المصادر أن الإعلان الدستوري المكمل يتضمن تعديل المادة 61 من الاعلان الدستوري والتي تنص على أنه إذا وجد نص يتعارض مع مصلحة الوطن يحق لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو رئيس مجلس القضاء الأعلى الاعتراض على النص، وإذا لم يتم التوافق عليه يُعرض على المحكمة الدستورية العليا للفصل فيه.

18 يونيو 2012

أكد اللواء محمد العصار عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر أن القوات المسلحة ستسلم السلطة للرئيس المنتخب في احتفالية كبرى نهاية شهر يونيو سيشهدها العالم كله.

وأكد أن رئيس الجمهورية المنتخب سيتسلم كافة السلطات المخولة لرئيس الجمهورية غير منقوصة وبالكامل الاحترام، مشيرا إلى أن الرئيس القادم سيفعل كل ما في وسعه لصالح البلاد ومواجهة المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية وان الشعب يجب أن يقف خلف رئيسه.

من جهة أخرى فاز رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس محكمة النقض في مصر المستشار حسام الغرياني برئاسة الجمعية التأسيسية للدستور بالتزكية خلال الاجتماع الأول للجمعية الذي عقد برئاسة ممثل الأزهر الشريف أكبر الأعضاء سنا الدكتور حسن الشافعي.

19 يونيو 2012

توافد متظاهرون على ميدان التحرير، للمشاركة في مليونيه "رفض الإعلان الدستوري المكمل"، التي دعت إليها عدد من الأحزاب والقوى والائتلافات الثورية.

وطالب المشاركون في المليونية المجلسَ العسكري بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، معتبرين أن إصداره يعد أمراً مرفوضاً لأنه لم يعد من صلاحيات المجلس العسكري، خاصة أنه على وشك تسليم السلطة بعد أقل من أسبوعين.

كما طالب المشاركون المجلس العسكري بالالتزام بعهده مع الشعب وتسليم السلطة التنفيذية للرئيس المنتخب، كما قام من قبل بتسليم السلطة التشريعية إلى مجلس الشعب.

20 يونيو 2012

استمعت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، إلى مرافعة عبد المنعم عبد المقصود، دفاع مرسي، ومحامي جماعة الإخوان المسلمين، والذي دفع بعدم قبول الطعون، التي تقدم بها الفريق أحمد شفيق، لعدم تقديمها إلى اللجان العامة في مواعيدها، بما تتضمنه من طعون على نتائج اللجان الفرعية، حيث حددت المادة 36 أن يكون الاختصاص في حالة الطعن على النتائج الفرعية يكون أمام اللجان العامة وليس أمام اللجنة العليا.

كما دفع عبد المنعم باستبعاد عدد من صناديق الاقتراع، التي حدثت بها مخالفات، وتصل عدد اللجان التي وقعت بها مخالفات 124 لجنة في 9 محافظات، ومن أهم الأسباب التي استند إليها في الطعن على تلك اللجان قيام بعض مؤيدي ووكلاء الفريق شفيق بتوجيه الناخبين، والتأكيد عليهم قبل دخولهم إلى لجان الاقتراع.

واستمعت اللجنة العليا إلى مرافعة الدكتور يحيى قدري، محامي الفريق أحمد شفيق، والذي دفع بدفاعين، الأول إعلان فوز الفريق أحمد شفيق وإعادة الانتخابات في اللجان التي شابتها مخالفات كدفع أصلي. كما أرجأت اللجنة إعلان نتيجة الانتخابات لحين الفصل في الطعون.

21 يونيو 2012

تدفق العديد من المتظاهرين إلى ميدان التحرير احتجاجاً على الإعلان الدستوري المكمل، وطالبوا بسرعة إعلان نتائج جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة للرئيس المنتخب.

22 يونيو 2012

طالب المجلس الاعلى للقوات المسلحة الحاكم في مصر بضرورة احترام الجميع مبادئ الشرعية، مؤكدا وقوفه على مسافة واحدة من جميع القوى والتيارات السياسية. في غضون ذلك احتشد مئات الآلاف في ميدان التحرير في القاهرة في مظاهرة تحت اسم "لا للانقلاب" أو "عودة الشرعية" بمشاركة جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي وحركة شباب 6 أبريل.

24 يونيو 2012

أعلن المستشار فاروق سلطان، رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية رئيس المحكمة الدستورية العليا، فوز الدكتور محمد مرسي بنسبة 51.73%، بينما حصل منافسه الفريق أحمد شفيق على 48.27%، ووصوله لكرسي الرئاسة في مصر.

وبذلك يكون محمد مرسي الرئيس الأول بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ، والرئيس الخامس الذي يتولى سدة الحكم في مصر.

حصاد عام 2011 في مص

https://youtu.be/r2oeAjVLQMM

https://youtu.be/L37U_03iZG0

https://youtu.be/xMfPvGK566g

https://youtu.be/70JwVUhc3vQ

https://youtu.be/ZnM4DyF3Nbc

https://youtu.be/EcDDSguOcbc

حصاد عام 2012 في مص

https://youtu.be/4q07x9_bicA

https://youtu.be/cB1GFCNrqok

https://youtu.be/B2GzcSIRGzE

https://youtu.be/rM6xy8CKFu8

https://youtu.be/Ex6pCuE0ITc

https://youtu.be/CJcUb0OTSsg

https://youtu.be/fOeWYusmhPw

https://youtu.be/jlinePUnmcg

الفصل الحادي عشر

عثرات في طريق الثورة

كانت العقبة الأساسية التي صادفت ثورة 25 يناير وحادت بها عن مسارها الثوري افتقاد القيادة الوطنية المخلصة من بين شباب الثورة . . فضاعت الثورة غنيمة سائغة لمن كانوا أكثر استعداداً لركوب موجتها !

1. الفشل في الخروج من نظام مبارك

لابد من أن نعترف بأن ثورة 25 يناير لم تحقق أهدافها فيما عدا إسقاط الرئيس الأسبق، الذي اضطر إلى التخلي عن منصبه وعهد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد! ولابد ايضاً من أن نعترف بأن أسلوب إدارة شؤون البلاد منذ تخلى مبارك لم يحقق، بدرجة واضحة، المطلب الأساسي للشعب وثوار التحرير بـ " إسقاط النظام". إذ استمر أركان النظام السابق وعناصره الفاعلة متواجدة في مختلف هيئات الدولة طوال الفترة الانتقالية التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك طوال فترة رئاسة محمد مرسي حتى قرر الشعب سحب الثقة منه في 30 يونيو واستجابت القوات المسلحة للرغبة الشعبية وتم عزله في 3 يوليو.

ولقد ساعد أسلوب "إدارة شؤون البلاد" الذي باشره المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن اطمأنت عناصر النظام البائد[59] أنهم أصبحوا في مأمن من احتمالات الإطاحة بهم، ونشطوا للمشاركة ودعم الثورة المضادة، وكان لهم دور مشهود في موقعة الجمل، وأحداث الفتنة الطائفية، وأعمال الشغب وإثارة الفوضى في اعتصامات مجلس الوزراء وشارع قصر العيني وإحراق المجمع العلمي. كما أتاحت لهم التعديلات على قانون الأحزاب فرص تأسيس أحزاب جديدة بدلاً من الحزب الوطني الديمقراطي المنحل بحكم من محكمة القضاء الإداري، كما أتيحت لهم فرص الترشح لمقاعد البرلمان، نظراً لتأخر المجلس في إصدار قانون إفساد الحياة السياسية.

---

[59] اتضح الآن بعد تجربة الحكم الإخواني فترة رئاسة مرسي أن الجماعة كانت من العناصر المحركة للانفلات الأمني والأحداث الموية التي راح ضحيتها المئات من المصريين وذلك تحقيقاً لأهدافهم في الضغط على المجلس الأعلى لقوات المسلحة لتسيير البلاد في الوجهة التي تحقق لهم فرص السيطرة على البلاد.

ونتيجة أسلوب إدارة الفترة الانتقالية الذي تغافل عن التعامل الثوري مع عناصر النظام القديم، اطمأن رموز وعناصر نظام مبارك إلى استمرارهم في مواقعهم وتمتعهم بمراكزهم وسلطاتهم وأموالهم، وقدرتهم على إعادة إنتاج النظام القديم تحت مسميات مستحدثة لإجهاض ما تبقى من أمل في الثورة، وكانت قمة اطمئنان وثقة فلول نظام مبارك إقدام رموزه على الترشح لمنصب رئيس الجمهورية الأول في عهد "الثورة " كما تمكنت جماعة الإخوان المسلمين وأتباعهم وحلفائهم من التيارات السياسية الدينية من تحقيق مواقع متقدمة على الساحة السياسية حتى حققوا الأغلبية في الانتخابات التشريعية الت جرت في 2011 ثم وصل مرشح الإخوان إلى منصب رئيس الجمهورية!

وقد حاول مجلس الشعب . لغرض التمكين للجماعة صاحبة الأكثرية من الحصو على فرصة أكبر في انتخابات الرئاسة التي كان مقررا لها أن تجري في يونيو 2012، فأقر مشروع قانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية يقضى بالحرمان لمدة عشر سنوات يبدأ من يوم 11 فبراير2011 لكل من شغل منصب رئيس الجمهورية، أو نائب رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، أو كان رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أو أميناً له، وغيرهم من شغلوا مناصبهم خلال السنوات العشر السابقة على تخلى الرئيس السابق عن منصبه. وأتى هذا التحرك من جانب مجلس الشعب عقب إعلان اللواء عمر سليمان ترشحه للمنصب بعد أن سبقه الفريق أحمد شفيق ومرشحان آخران من القيادات السابقة بجهاز المخابرات.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ الأيام الأولى لتوليه مسؤولية إدارة شؤون البلاد كان بإمكانه التصدي، بمنطق وشرعية الثورة، لتأمين مسار الثورة وضمان أهدافها التي أعلن في بيانه الأول قبل تنحى مبارك أنه يؤكد شرعيتها ويتعهد بضمان تحقيقها، كان أمل جماهير الثورة أن ينشط المجلس الأعلى

للقوات المسلحة لإنهاء نظام مبارك تماماً، وسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها عناصره، وأن يجنب الوطن نشأة أو تطور ما سمى آنذاك "الثورة المضادة"، وأن ينجز تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.

كان يجب على المجلس تبنى المطلب الشعبي والمنطقي بتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد، وإحالة الرئيس السابق للتحقيق بتهم إفساد الحياة السياسية والاستبداد وحكم البلاد بقانون الطوارئ طوال ثلاثين عاماً، وتمكين قيادات حزبه والمقربين إليه من رجال الأعمال من التربح واستلاب أموال الوطن، والتفريط في موارد الوطن بتصدير البترول والغاز إلى العدو الصهيوني، فضلاً عن الاعتداء على المتظاهرين ايام ثورة 25 يناير، وما ترتب على هذا العدوان من قتل ما يربو على 800 شهيد وإصابة عدة آلاف، وفقد عدد كبير من المواطنين.

كان من المنتظر إخضاع أفراد أسرة الرئيس السابق للمساءلة القانونية للتحقيق في مصادر ثرواتهم. كما حدث جزئياً. ومحاسبتهم على أعمال الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما لم يحدث حتى ولا مع مبارك نفسه ،. وإحالة كبار معاونيه ورموز نظامه بتهم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات ودعم الاستبداد والفساد، وتقديمهم إلى محاكمات سريعة، وتطبيق العزل السياسي عليهم دون انتظار.

كانت مطالب الثوار تضم الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية في قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وتشكيل لجان قضائية لحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة، وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، واستبعاد جميع القيادات التي شاركت في الاعتداء على متظاهري ثورة 25 يناير، وتطهير

الجهاز الإداري للدولة والمحليات، وشركات قطاع الأعمال العام من القيادات الفاسدة، وتقييم أداء الأجهزة الرقابية وتطويرها، ثم مراجعة كل التصرفات التي صدرت في العهد السابق، والتي تسببت في تبديد موارد الوطن، كتصدير الغاز الطبيعي إلى الكيان الصهيوني، وعمليات الخصخصة، والقروض والمنح التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية، والتحقق من مجالات استخدامها، وبيع وتخصيص أراضي الدولة.

وتلد المطالب الشعبية التي عبرت عن المضمون الحقيقي للثورة بإسقاط النظام لم تحدث قط إلا اضطراراً وامتثالاً لأحكام قضائية، وعلى سبيل المثال فقد تأخر حل المجالس الشعبية المحلية والحزب الوطني الديمقراطي، ومصادرة أمواله ومقاره لولا أن صدرت أحكام قضائية بالحل بناء على دعاوى أقامها أفراد من الشعب.

إن الإسقاط الفعلي لنظام مبارك تأخر لمدة خمسة عشر شهراً، تعثرت خلالها عملية التحول الديمقراطي، وتهدد وجود الثورة في ذاتها، الذي يعتبر المطلب الحيوي لإنقاذ الثورة وحمايتها وإحياء الأمل في تحقيق أهدافها، وتقع مسؤولية هذا الواجب الوطني على قوى الشعب جميعاً، والممثلة في أحزابه، وهيئاته المجتمعية ،ومنظماته الشبابية ،والحقوقية. إن الشعب مطالب بالحركة السريعة لحشد القوى، ورص الصفوف، وتناسى الخلافات الحزبية ومصادر الشقاق المذهبي، لكي ينجح في سد الطرق أمام الفلول الطامعين في إعادة إنتاج مبارك من جديد!

2. أخطاء مقصودة أم عثرات غير مخططة؟

إذا استرجعنا أحداث الفترة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير، نستطيع أن نرصد عدداً من العثرات. أو إن شئنا الدقة فلنقل أخطاء. كان لها تأثيرات سالبة على الثورة إذ عطلت مسيرتها وحادت بها عن الطريق المنطقي الذي كان حرياً أن يبلغ بها درجة متقدمة في سباق الزمن لتحقيق أهداف الشعب في الحرية والعدالة والكرامة، وكان جديراً بإنجاز مرتبة عالية في خطة التحول الديمقراطي.

أولى تلك العثرات

. أو الأخطاء. كان الوقوع في الشرك الذي خطط له الرئيس المخلوع ودعا إليه في خطابه يوم 28 يناير بتعديل عدد محدود من مواد دستور 1971، وقد ترتب على هذا الخطأ الاستراتيجي صرف النظر عن مطالبة الشعب بوضع دستور جديد بحجة أن الدستور الجديد سوف يستغرق فترة طويلة قد تمتد لأكثر من عامين بينما تعديل مواد في الدستور القائم لن يستغرق إلا اياماً.

وكانت العثرة الثانية

في مسيرة الثورة هي تغيير اللجنة التي أعلن عن تشكيلها اللواء عمر سليمان، فترة شغله منصب نائب رئيس الجمهورية، وكانت تضم الدكتور يحيى الجمل والدكتور أحمد كمال أبو المجد والمستشار سرى صيام وغيرهم و تم استبدال بها لجنة أخرى برئاسة المستشار طارق البشرى والمحامي صبحى صالح، عضوي جماعة الإخوان المسلمين والدكتور عاطف البنا، وأتمت لجنة التعديلات الدستورية عملها في ايام قليلة أعقبتها الدعوة إلى استفتاء شعبي حول المواد التي جرى تعديلها وأصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن تبنى خريطة الطريق التي أوصت بها اللجنة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد أو انتخاب رئيس الجمهورية، وهو الراي الذي باركته

جماعات الإسلام السياسي وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين لما رأوا فيه مصلحتهم.

ثم كانت العثرة الثالثة

هي الخطأ الاستراتيجي التاريخي الذي جرى بتبني المجلس الأعلى للقوات المسلحة خارطة الطريق التي تضمنها الإعلان الدستوري بتاريخ 30 مارس 2011 الذي حدد إجراء الانتخابات التشريعية بعد ستة أشهر من تاريخ ذلك الإعلان. اي نهاية سبتمبر 2011 . والتي تم تأجيلها إلى 28 نوفمبر 2011، يعقبها وضع الدستور الجديد للبلاد بواسطة جمعية تأسيسية لم تكشف لجنة التعديلات الدستورية في حينها عن كيفية تشكيلها ولا الشروط الواجبة في أعضائها، ولكن اتضحت الحقيقة أن لجنة البشري عهدت بمسئولية تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد إلى الأعضاء المنتخبين ي أول مجلسين للشعب والشورى، على أمل أن تكون الأغلبية فيهما للإخوان المسلمين وحلفاءهم من تيار الإسلام السياسي. وهذا ما تحقق. وكان كارثة على طريق التحول الديمقراطي بعد الثورة .

والعثرة الرابعة

هي عدم إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً لاحقاً يحدد أمرين، الأمر الأول إعلان المبادئ الأساسية للدستور شاملاً مواد تتعلق بالحريات والحقوق العامة للشعب بجميع طوائفه والتي تمثل ركناً مهماً من الدساتير الحديثة والعهود والمواثيق العالمية لحقوق الانسان، والأمر الثاني المعايير الموضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بحيث تضم ممثلين عن طوائف المجتمع فلا ينفرد فصيل أو عدة فصائل بصياغة دستور لا يعبر عن الأمة بجميع طوائفها، الأمر الذي يضمن أن تكون الدولة التي ننشدها بعد الثورة هي دولة المواطنة وسيادة القانون في ظل ديمقراطية حديثة يتساوى

فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

وتمثلت العثرة الخامسة

في عدم إعداد قانون جديد للأحزاب السياسية والاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية لم تحقق الغاية من إطلاق حرية تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار كما كانت تطالب بذلك كل الأحزاب والقوى السياسية، فجاء القانون المعدل مشوها، ولعل أخطر ما جاءت به تعديلات قانون الأحزاب زيادة أعداد مؤسسي اي حزب إلى ثلاثة آلاف مؤسس بعد أن كان العدد ألفاً في القانون القديم، مما أوجد عقبة في طريق شباب الثورة فلم يتمكنوا من تأسيس أحزاب تمثلهم وتعبر عن مطالبهم في التغيير، وكان الفائزون في سباق تأسيس الأحزاب الجديدة هم رجال الأعمال الأعضاء السابقون للحزب الوطني الديمقراطي "المنحل"، ورغم أن القانون حظر تأسيس أحزاب على أساس ديني، فإن أحزابا قد تأسست ولها مرجعيات دينية واضحة ومعلنة على ألسنة قادتها والمتحدثين بأسمائها وشاركوا في الانتخابات بشعاراتهم الدينية بدون أن تتخذ اللجنة القضائية للانتخابات اي إجراء مما نص عليه القانون.

وكانت العثرة السادسة

هي التعديلات المبتسرة في مجموعة القوانين الأساسية، التي تكون أعمدة النظام الديمقراطي، وهي قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلسي الشعب والشورى وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد جاءت كلها على خلاف ما توافقت الأحزاب من أن تكون الانتخابات بنظام القائمة النسبية المغلقة. وكان هذا مطلب حزب الوفد والمشاركين مع حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين. ولكن ما تم بإقرار الانتخاب بالنظام الفردي والقائمة النسبية بمعدل 50% من الدوائر لكل النظامين، ثم تم تعديل

القانون ليكون تقسيم الدوائر بنسبة الثلث للنظام الفردي والثلثين للقوائم الحزبية، ثم جرى تعديل آخر بالسماح للأحزاب بالترشيح على المقاعد الفردية إلى جانب ترشيح القوائم مما أخل بتكافؤ الفرص بين المستقلين والأحزاب. وهذا الخلط في القانون كان سبب حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته وما ترتب على الحكم من إصدار المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراراً في 16 يونيو 2012 بحل مجلس الشعب وذلك قبل ايام من إعلان فوز مرسي رئيساً للجمهورية!

3. العيد الأول للثورة . . . . في ظل تردي الأوضاع الأمنية والسياسية

https://youtu.be/90TrgrOVLYY

مع اقتراب العيد الأول للثورة في 25 يناير 2012 كانت صورة الوطن تبدو شديدة القتامة وسادت حالة من الحزن العام جراء أحداث العنف المتصاعدة والتي هددت بانهيار الدولة ومؤسساتها وضياع فرص تحقيق أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير وإهدار دماء الشهداء والمصابين التي أريقت من أجل التخلص من النظام البائد وبدء عصر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

فقد روّع المصريون بسلسلة من الأحداث الجسام تمثلت في محاولات إثارة الفتنة الطائفية في حادثة المارياناب واعتصامات ماسبيرو ثم موقعة شارع محمد محمود، وكان آخرها الأحداث التي وقعت في شوارع مجلس الوزراء وقصر العيني والشيخ ريحان والتي قتل خلالها أكثر من عشرين مصرياً وأصيب المئات.

وقد أسفرت تلك الحوادث الدامية عن حدوث شرخ عميق بين الشعب والجيش وساءت الصورة الذهنية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بين

المواطنين الذين باتوا يحملونه كل المسؤولية عن استخدام القوة المفرطة في فض الاعتصامات بإطلاق الرصاص على المعتصمين. في الوقت ذاته فقد شهدت البلاد حالة غير مسبوقة من التردد في حسم كثير من المشكلات التي تفجرت كمطالب لفئات كثيرة من المواطنين طالت معاناتهم طوال سنوات حكم الرئيس السابق، وكانوا يتوقعون حل مشكلاتهم بعد الثورة، فضلاً عن أن عناصر النظام السابق ما زالت قائمة لم يلحقها التغيير الثوري كما كان يتمناه ثوار 25 يناير!

ولا شك عندي أن المسؤولية عن هذا المصير المفجع لما آلت إليه أحوال المصريين، بعد النشوة القصيرة بإسقاطهم الرئيس المخلوع، تعود إلى الخطأ التاريخي الذي حدث باختيار الطريق الذي حدده الرئيس السابق بإجراء بعض تعديلات محددة في المواد أرقام 76، 77، 88، 93، 179، 189، و93 من دستور 1971 وما تبعها من استفتاء الشعب على تلك التعديلات التي حددت خارطة طريق خاطئة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد. وقد أدى هذا إلى اندلاع الفتنة حيث انقسم الوطن إلى فصيلين أحدهما كان يدعو إلى التمسك بنتيجة الاستفتاء ويصر على أن تتم الانتخابات في موعدها الذي حدده الإعلان الدستوري الصادر في أعقاب الاستفتاء، وفصائل أخرى كانت تنادى بأن الأمر واللازم والطبيعي والمنطقي أن يوضع دستور جديد للبلاد يعبر عن أهداف الثورة ويحدد نظام الحكم الجديد.

وعلى مشارف العيد الأول للثورة، كان المشهد السياسي في الوطن يموج بصراعات ونزاعات تعود إلى أصل النزاع السابق حول ايهما أسبق الدستور أو الانتخابات التشريعية بالإضافة إلى الشروخ في البنية الوطنية نتيجة إنكار بعض الأحزاب السياسية ضرورة وضع معايير مسبقة لاختيار أعضاء الجمعية

التأسيسية التي ستكلف بوضع الدستور الجديد للبلاد، فضلاً عنما تحدثه الانتخابات عادة من خلافات بين مؤيدي المرشحين المختلفين.

https://youtu.be/dF8BB-yjjf0

الأمر الذي اتضح لغالبية المواطنين هو إدراك عدم كفاءة أسلوب المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد مما حدا بكثير منهم إلى مطالبة المجلس بالتخلي عن السلطة. وللخروج من هذا المأزق الذي يهدد بانهيار الوطن وتدمير مقوماته، كان الوطن في حاجة إلى التوافق على خارطة طريق جديدة وآمنة تكفل التعامل مع حالة الانفلات العام وتعيد الوطن إلى المسار الذي يضمن تحقيق أهداف الثورة في التحول الديمقراطي. ودعت قوى وطنية أن تكون خارطة الطريق المقترحة كم يلي:

- التعجيل بإنهاء المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب في موعد لا يجاوز الخامس عشر من شهر 2012، مع تأجيل انتخاب مجلس الشورى انتظارا لتبين وضعه في الدستور الجديد فإذا نص على وجود مجلس للشورى يتم إجراء الانتخابات بعد الاستفتاء عليه.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية فور تكوين مجلس الشعب الجديد من شخصيات تحظى برضا المواطنين وتحوز ثقة مجلس الشعب، على أن

تخول لها جميع الصلاحيات الدستورية والآليات التنفيذية بما يمكنها من ضبط الأمن ومعالجة التدهور في الأوضاع الاقتصادية، وتسلم إدارة شؤون البلاد.

- يصدر مجلس الشعب قانوناً لتنظيم سلطات الدولة-على نسق النظام التونسي-يتضمن تنظيما مؤقتا للمقومات الأساسية لنظام الحكم وتوزيع السلطة إلى حين وضع دستور جديد ودخوله حيز التنفيذ ومباشرة المؤسسات المنبثقة عنه لمهامها متضمناً قواعد وشروط اختيار أعضاء جمعية تأسيسية تكلف بوضع الدستور الجديد واستفتاء الشعب عليه في مدى لا يتجاوز شهرين من تاريخ إصدار قانون التنظيم المؤقت لسلطات الدولة.
- انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وفق الشروط والإجراءات التي ينص عليها قانون التنظيم المؤقت لسلطات الدولة فور صدوره، وبذلك تنتهي مسؤولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن إدارة شئون البلاد ويكون قد أنجز وعده بتسليم الحكم لسلطة منتخبة ديمقراطيا. وللأسف لم يؤخذ بذلك الاقتراح وسارت الأمور وفق خارطة الطريق التي سبق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إقرارها مع تقصير الفترة الانتقالية لتنتهي بانتخاب رئيس للجمهورية وتسليمه السلطة بنهاية يونيو 2012 بدلاً من استمرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شئون البلاد حتى مارس 2013!

4. الشعب ينتظر تجديد الثورة

احتفل المصريون بعيد ثورتهم مرتين منذ تفجرت وهزت أركان الظلم والاستبداد، وأجبرت الطاغية على التنحي وقضت على حلمه بتوريث الحكم لابنه، وينتظرون العيد الثالث لثورة 25 يناير الذي يأتي هذا العام ـ 2014. وقد أنجز المصريون ثورتهم الثانية في 30 يونيو 2013.

والمصريون لابد أن يتذكروا أحداث ثلاث سنوات من الكفاح من أجل تحقيق أهداف ثورتهم التي ضحوا ـ ولايزالون ـ من أجلها بأرواح شهداء أبرار ومصابين كرام على الوطن، خاصة الشهور الماضية منذ عزل الرئيس الإخواني محمد مرسي في الثالث من يوليو 2013، تلك الشهور الأصعب في حياة مصر " المحروسة" والمصريين التي سنفرد لها فصلاً خاصاً في هذا الكتاب.

يتذكر المصريون أحداث ثمانية عشر يوما خالدة بلغت ضراوة أعمال العنف المفرط من قبل رجال الشرطة والأمن المركزي أشدها في محاولة لإرهاب الثوار وإنقاذ حكم الطاغية. سيذكر المصريون يوم جمعة الغضب في الثامن والعشرين من يناير، وكيف صمد الثوار للطاغية وأذنابه وأصروا على رحيله، كما أصروا على رفض خديعة الحوار التي كلف بها الطاغية نائبه عمر سليمان، وكان قرارهم من ميدان التحرير "لا حوار إلا بعد الرحيل".

ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى هيأت للوطن انفراجه لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، واحتشد الشباب وآزرهم الشعب كله في ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام"، ورغم محاولته الالتفاف على مطالب الثوار بخطابه الذي حاول الطاغية فيه أن يدغدغ عواطف الشعب الطيب الذي أعقبته موقعة الجمل يومي الثاني والثالث من فبراير، كان رد

المصريين في كل مكان "ارحل.. ارحل". ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير، إلا الرحيل.

والتاريخ المصري الحديث يذكر أن ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 جاءت لتكون لحظة فارقة وفاصلة في مسيرة "المحروسة"، حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته، مطالبين بالتغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

ومن عجب إن الحالة المصرية بعد مرور سنة ونصف تقريباً على ثورة 25 يناير كانت لا تزال ترزح تحت أوزار وسلبيات ما صنعه مبارك بالوطن والشعب، وزاد عليها استمرار حالات الفوضى والتشرذم الذي أصاب ثوار ميدان التحرير، وتسلق مجموعة من رجال المال والأعمال وجماعة اخوان وحلفاءهم من جماعات الفكر المتشدد لركوب موجة الثورة وتحويلها لخدمة أغراضهم وأفكارهم.

استمر المشهد الوطني المصري بعد 25 يناير . وعلى طول الفترة الانتقالية تحت حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة . استمراراً لما كان عليه قبلها، فلم تصل الثورة إلى مواقع الحكم وإدارة شؤون البلاد ومؤسسات الدولة وكثير من منظمات المجتمع. واستمر الطاغية الذي ثار عليه الشعب يلقى العناية الفائقة في محل إقامته بالمركز الطبي العالمي ثم مستشفى القوات المسلحة بالمعادي بعد فترة قصيرة أمضاها في سجن طرة، وينتقل إلى محكمة الجنايات ممددا على سرير طبي بطائرة خاص، وما يزال ينتظر انتهاء إعادة محاكمته . هو ووزير داخليته ومعاونيه . أملاً في البراءة من تهمة التحريض على قتل المتظاهرين ايام الثورة في 25 يناير!

ولايزال أركان حكمه قابعين في محبسهم بسجن طرة مع ولديه ولا يعلم إلا الله مصير القضايا التي يحاكمون فيها، ليس بأسباب تتعلق بإفسادهم الحياة السياسية وتزوير الانتخابات، ولكن في قضايا تربح وكسب غير مشروع، وتلك جرائم تستحق العقاب، ولكن جرائمهم الحقيقية في حق الوطن أهم وأخطر.

5. التحول الديمقراطي. ضرورة لم تجد من تحارب من أجلها

في الفترة التي قاربت فيها المرحلة الانتقالية منذ 25 يناير على الانتهاء، لم يكن المصريون يسمعون اسم الثورة إلا فيما ندر، وأصبح الجميع منشغلين عن العمل الثوري، الذي أذهل العالم على مدى ثمانية عشر يوماً من أمجد ايام مصر. ولم يكن هناك من سبيل لاستعادة روح 25 يناير وحفز الجماهير المصرية لتحقيق أهداف ثورتهم إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بما يتفق مع المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الايجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه دستور يحمى الدولة المدنية والمواطنة ويؤسس لسيادة القانون وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكل طوائف الشعب في اختيار من يحكمهم وحقهم في محاسبة الحكام ومساءلتهم وسحب الثقة منهم.

إن الخروج من الحالة . التي أعقبت المرحلة الانتقالية بما تم خلالها من انتخابات تشريعية ورئاسية، وبما وقع فيها من أحداث مأساوية أصابت شباب الثورة وعملت على إجهاض ثورة الشعب . هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التحول الديمقراطي حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لإنجاز أهداف الثورة ومجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين. ولم يكن اهتمام د. مرسى بعد انتخابه رئيساً للجمهورية بأفضل من سابقه الذين تولوا مسئولية إدارة شئون البلاد قبله، فقد خصص أحد مساعديه الأربعة . المفكر المصري سمير مرقص . للاهتمام بقضية "التحول الديمقراطي"، ولكن هذا المساعد لم يجد بداً من الاستقالة من منصبه ضمن الفريق الرئاسي السابق بعد أن وجد نفسه معطلاً لا يستشار .

6. ماذا حققت ثورة 25 يناير؟

رغم كل ما شاهده المصريون. ولا يزالون. من أحداث لا يتمنى أحد استمرارها، فإن لثورة الخامس والعشرين من يناير فضل أن حققت لمصر انعتاقها من أسر الطغيان والديكتاتورية، فأصبح الشعب بعدها يملك قراره وحقه في الاختيار وتقرير مصيره. استطاع المصريون أن يقولوا "لا"، بعد أن كسروا حاجز الصمت ونزعوا الخوف من نفوسهم. الان يملك المصريون حقهم في الاختيار ويستطيعون الاعتراض على قرارات الحكومة التي لا ترضيهم.

وقد ساعدت ثورة الخامس والعشرين من يناير مصر على استعادة موقعها على الخريطة الدولية والإقليمية وعاد الناس في كل مكان يتحدثون عن ثورة مصر وعظمة الدور المصري الذي افتقدوه كثيراً ايام النظام البائد[60]. ورغم أن أبناء مصر في داخل الوطن وخارجه يلتفون حول هدف واحد هو بناء مصر الديمقراطية، دولة العدالة والحرية والقانون، وإن اختلفت الطرق التي يعتقدون أنها الأفضل للوصول إليه، إلا أنهم في خلافهم مدعوون إلى التزام النهج الديمقراطي والخضوع لحكم.

إن ما تحقق في مسار إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد هو قليل جداً بكل المقاييس، وما تحقق فعلاً على أرض الواقع لا يخلو من تعقيدات وتشوهات تقلل من تأثيره على مستقبل الديمقراطية في مصر. ولاتزال القضية الجوهرية هي صياغة دستور جديد يحقق آمال الشعب في الحرية والديموقراطية والعدالة. فالدستور الجديد، وهو الركن الأساس في إقامة النظام الديمقراطي الذي قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقه، لم يتم

[60] سنعود في الجزء الثالث إلى تفصيل الانتكاسة التي لحقت بثورة 25 يناير وأثرت سلباً على مكانة مصر أيام حكم المعزول. الرئيس الإخواني. والتي قيض الله لمصر الخلاص منه ومن جماعته وحلفاءها.

وضعه بالتوافق الذي يرضى عنه المصريون، وذلك تكرار لما حدث ايام وضع دستور 2012!

إن الأمل كان أن تمضي ثورة الخامس والعشرين من يناير في مسيرة التحول الديمقراطي على أساس توافق وطني يجمع شباب الثورة وطوائف الشعب جميعهم، متحدين في الغايات والأهداف كما كانوا وحدة صلبة خلال الأيام الثمانية عشرة المجيدة التي انتهت بتخلي الرئيس المخلوع عن منصبه، ولكن توالى الأيام وتداعيات الأحداث وتفاقم المشكلات الاقتصادية والمجتمعية، وفشل شباب الثورة في التحالف الحقيقي وتكوين حزب أو أحزاب تعبر عن فكر الثورة وأهدافها، كل ذلك أوجد حالة غير مسبوقة من التشرذم الوطني حتى كاد الوطن ينقسم إلى فصائل متنابذة، وكادت فكرة الثورة والتغيير الثوري تتوارى في زحام الأحداث والكوارث التي حلَّت بالوطن.

ولكن مع كل هذه السلبيات والعثرات التي واجهت ثورة 25 يناير، نريد أن يرى المصريون الجانب المشرق من إنجازات ثورتهم الرائعة التي أثارت إعجاب العالم وقدمت نموذجاً غير مسبوق في التغيير الديمقراطي. نريد أن يتعاون المصريون في التغلب على المصاعب التي تمر بها البلاد الان، وهي للحق ليست بفعل الثورة ولا الثوار، ولكنها محصلة سياسات وممارسات نظام فاشل استمر ثلاثين عاماً، وتبعه حكم غير ناجح للمجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية، أعقبه حكم كارثي لجماعة الإخوان المسلمين انتهي بعزل رئيسهم محمد مرسي في 3 يوليو!

نريد أن ينظر المصريون إلى مستقبل الأيام وما يمكنهم تحقيقه لمصر بتماسكهم ووحدتهم وحرصهم على ألا يتركوا اي فرصة يتسلل منها أعداء الثورة والوطن من الداخل أو الخارج ليضربوا ثورتهم ويفرقوا جمعهم. أهل

قاموا بثورتهم وهم يطالبون باستكمال مسيرتها، وسوف ينجحون بإذن الله في:

- تحقيق التغيير الديمقراطي من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية،
- تدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبلـــه،
- تحقيق مستوى أفضل من جودة الحياة لهم وللأجيال القادمـــة،
- إقامة مجتمع يتمتعون فيه بحياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله،
- توفير حياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الانسان وحقوقه،
- تأكيد ســـيادة القانون والمســـاواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكم القانون،
- المحافظة على اســتقلال القضــاء، وســينجحون في تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون.

https://youtu.be/PChOEVyNIPs

https://youtu.be/UWF-VVatqKA

https://youtu.be/6gbV_DVju00

https://youtu.be/9FIydesq_00

https://youtu.be/yKPU81b0EE4

https://youtu.be/DEXDK6g6bD4

خاتمة

تعقيب على أحداث ثورة 25 يناير[61]

[61] من كتاب دكتور علي السلمي، التحول الديموقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، القاهرة، كتاب المصري اليوم،2012

كان التغيير

أملاً للمصريين عاشوا سنوات طويلة يجاهدون من أجل تحقيقه. تحمل المصريون الكثير من الظلم والاستبداد. تحملوا الدكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن. شهد المصريون وطنهم يخضع لحكم الطاغية الذي كمم الأفواه، وزور الانتخابات واصطنع الأحزاب، وسخر كل موارد الوطن وإمكانياته لخدمة غروره ورغبته في التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان وليبقى الحكم في آل مبارك إلى ما شاء الله.

ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى

هيئت للوطن انفراجه لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، واحتشد الشباب، وآزرهم الشعب كله، في ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام". ورغم محاولات الالتفاف على مطالب الثوار بحيلة " الحوار"، إلا أنهم قالوا كلمتهم " لا حوار قبل الرحيل"، وردد المصريون في كل مكان " ارحل... ارحل". ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير.... إلا الرحيل.

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة والفاصلة في تاريخ مصر حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته مطالبين بالتغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

لقد كانت نتيجة حكم الطاغية هي تلك الحياة الصعبة التي عاشها الوطن وما عاناه من مشكلات تصاعدت وتيرتها وهددت أمنه واستقراره. فقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبية المواطنين، وانتشرت البطالة وتردت

الخدمات الأساسية وتواصل ارتفاع تكاليف المعيشة، وضاقت السبل بالمواطنين الذين حرموا من الحصول على نصيب عادل من ثروة الوطن.
كما فشل نظام مبارك الساقط في تحقيق تنمية حقيقية وتغافل عن الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية، فضلاً عن إهدار القلاع الصناعية المصرية وانهيار الزراعة، وتفاقمت الآثار الاقتصادية والمجتمعية الضارة الناشئة عن التركيز على المضاربات في الأراضي والعقارات وسوق الأوراق المالية والتوسع في الاستيراد وتجارة السلع الاستهلاكية الاستفزازية.
وفي ذات الوقت شهد الوطن تراجع مقومات الوحدة الوطنية وتزايد التباعد العام عن قيم المواطنة، واستمرار وتصاعد حالات الاحتقان المجتمعي والطائفي التي هددت بانهيار وحدة النسيج الوطني وشكلت خطورة على مستقبل الوطن.
إن أكثر ما تحتاجه مصر الثورة هي خارطة طريق ترشد الوطن إلى تحقيق أهدافه في الديمقراطية والحرية والعدالة، خارطة طريق تصل بالوطن إلى التنمية الوطنية الشاملة التي تحقق للمصريين ما حرموا منه من مقومات الحياة الكريمة طوال سنوات حكم الطغيان والاستبداد.
من أجل ذلك أقدم لبلادي مساهمة لتوضيح الحقائق بالنسبة لقضية الدستور التي تعتبر الأساس في بناء دولة الديمقراطية، وترشد إلى طرق التعامل الايجابي للتخلص من حالة غياب الديمقراطية ومعوقاتها المتجذرة نتيجة سنوات طويلة من ممارسات وسياسات النظام الجائر الذي أسقطه الشعب.
إن غاية هذه المساهمة التي أقدمها لبلادي هي تنبيه لحكومة - ومن سوف يأتي بعدها من حكومة منتخبة - إلى خطورة الاستمرار على نفس النهج الذي سارت عليه حكومات النظام البائد التي أصمت آذانها عن مطالبة الشعب بالتغيير والإصلاح الدستوري، واتجهت بكل طاقاتها لخدمة أهداف الحاكم من

دون المحكومين. إن نجاح حكومات عصر الثورة يتوقف على مدى فهمها لمطالب الشعب بالتغيير الديمقراطي وإقامة مجتمع سيادة القانون وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وقدرتها على الانصياع لتلك المطالب، وهي أمور تتحقق بصياغة دستور جديد تتوافق عليه الأمة ويؤسس للديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

والمفارقة هي أن دكتور البرادعي كان هو ذاته صاحب أول وثيقة دعت إلى المبادئ الأساسية للدستور والتي جاء فيها ما يلي:

" مادة 6 " من المبادئ الأساسية " ليس في هذه الوثيقة اي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل اي من مؤسسات الدولة أو الجماعات أو الأفراد اي حق في القيام باي نشاط أو باي فعل يهدف إلى إهدار اي من الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الوثيقة.

وكذا نص " المادة 11 "من الحقوق الأساسية " هذه الوثيقة جزءاً لا يتجزأ من الدستور، والحقوق الواردة فيها غير قابلة للإلغاء، أو التنازل، أو التعديل، أو التقييد، ويحق لكل مصري التمتع بها دون اي تمييز أو تفرقة، ويشكل انتهاك اي من هذه الحقوق أو التحريض على انتهاك اي من هذه الحقوق جريمة ضد الدستور، سواء تم هذا الانتهاك بخرق القانون، أو الدستور، أو بتغيير، أو محاولة تغيير اي منهما، ويحق لكل مصري دون تمييز اللجوء إلى القضاء لوقف مثل هذا الانتهاك أو التحريض على مثل هذا الانتهاك ومعاقبة مرتكبيه".

ويشتد العجب والاستغراب حين أقرأ ما نسب إلى الدكتور عمرو حمزاوي من هجوم ونقد للوثيقة[62]، وسر العجب والاستغراب أنه كان عضواً بالأمانة الفنية لمبادرة التنمية السياسية والتحول الديمقراطي وكان من المشاركين في صياغة الوثيقة وحضور اللقاءات التي تم تنظيمها خلال شهر أغسطس 2011،

[62] المصدر مقال ابراهيم عيسى المنشور بموقع الدستور الأصلي بتاريخ 17 نوفمبر 2011.

ومع ذلك فقد نسب إليه قوله " توقيت وثيقة الدكتور علي السلمي خاطئ لأنها أعادت الاستقطاب الديني الذي شهدناه أثناء الاستفتاء مرة أخرى، كما أنها لابد أن تطرح للاستفتاء الشعبي حتى يكون لها صفة إلزامية".. كذلك فإن التصريح المنسوب للدكتور محمد محسوب[63] يثير الاستغراب فقد كان هو ايضا ضمن فريق إعداد الوثيقة وشارك في إقناع قيادات حزب الوسط بتبنيها، فقد نقل عنه أنه طالب "... المجلس الأعلى للقوات المسلحة بسرعة إصدار إعلان تبرؤه من وثيقة السلمي، وتأكيده أنه غير مسئول عن الوثائق التي طرحت مؤخراً والتي جاءت لتخدم هيئات معينة متحديةً الإرادة الشعبية، وذلك لخروج مصر من هذه الأزمة.."

وقد اشتدت الهجمة الإعلامية ضد "وثيقة السلمي" إلى حد المطالبة بإقالتي من الوزارة وتنظيم مليونيه يوم الثامن عشر من شهر نوفمبر 2011 للمطالبة بسقوط الوثيقة، واعتلى أحد المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية منصة ميدان التحرير في ذلك اليوم ليقود الهتاف بسقوط " وثيقة علي السلمي" والتكبير بين كل هتاف وأخر[64]. وسنلقي الضوء في هذا الكتاب على تلك الإشكالية وتأثيرها في مسيرة التحول الديمقراطي.

إن المصدر الحقيقي للدستور المستهدف لبلادي - والتي كانت وثيقة المبادئ الأساسية للدستور تعبيرا عن ملامحه - هو مطالب جماهير الشعب ورغباته المشروعة في الحرية والعدالة والحياة الانسانية الكريمة، واستجابة لمطالب أهل بلدي:

---

[63] المصدر موقع اليوم السابع بتاريخ 11 نوفمبر 2011.

[64] كان لإضافة المادتين التاسعة والعاشرة على البنود المقترحة للمبادئ الأساسية للدستور بغرض طرحهما للنقاش أثر في زيادة الهجوم وشدته على الوثيقة وعلى شخصي.

- ✓ أهل بلدي يطالبون بالتغيير الديمقراطي من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بتدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بمستوى أفضل من جودة الحياة، وأنا معهـــم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بحياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بحياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الانسان وحقوقه، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بسيادة القانون والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكم القانون، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون باستقلال القضاء وأن يحاكم المصريون أمام قضاتهم الطبيعيين، وأنا معهم.
- ✓ أهل بلدي يطالبون بتكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون، وأنا معهم.

غياب الديمقراطية وتغييب الدستور من أسباب الثورة

إن دستور الأمة هو ذلك المرجع الأساس الذي يعبر عن غاياتها وأهدافها والقيم التي تؤمن بها، ويترجم حضارتها وتقاليدها إلى مبادئ تلزم الحاكمين والمحكومين، ويوفر منهاجاً يستنير الناس جميعاً بأسسه وقواعده في تقرير كافة أمورهم واختياراتهم، لذلك كان غياب الديمقراطية وتغييب الدستور من أهم عوامل قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير.

فالدستور بالنسبة للأمة هو المنهاج الذي يحدد هويتها ويبين موقعها على خريطة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصارعة في عالم اليوم.

إن مبادئ الدستور هي التي تحدد الهوية الاقتصادية للدولة وتبين نوع التنظيم الاقتصادي الذي يوجه أنشطة أطراف المجتمع المختلفة سواء كان ينحو إلى الرأسمالية واقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة ومبادرات القطاع الخاص، أم كان يتجه إلى النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج والإدارة المركزية للأنشطة الاقتصادية وفق خطط وقرارات إدارية تتخذها الدولة، أو اي نظام وسط بين هذين النظامين. والدستور هو الذي يوضح الهوية السياسية للدولة ويحدد أسس ومقومات نظام الحكم ويؤسس أركان الديمقراطية القائمة على سيادة القانون ودولة المؤسسات وتداول السلطة والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وإقامة التوازن بينها فلا تطغى واحدة على غيرها من السلطات.

والدستور قابل للتجديد والتطوير بحكم المتغيرات التي تطرأ على المجتمع، وبتأثير التطورات الدولية والإقليمية التي تؤثر في الدولة والتي ينبغي عليها التعامل معها وعدم التغافل عنها أو تجاهلها حتى تبقى عضواً فاعلاً في المجتمع الدولي. ولا يستطيع رئيس ولا مسئول في الدولة العصرية في عالم اليوم أن يحتكر لنفسه قرار تعديل الدستور أو الامتناع عن ذلك، بل القرار ينبغي أن يكون للجماهير ذات المصلحة الأساسية في نقاء الدستور وفعاليته وتوافقه مع الأحداث والمتغيرات. ويتم تعديل الدساتير وفق إجراءات وآليات محددة في ذات الدستور، وتعتمد في جميع الأحوال على موافقة الأمة من خلال الاستفتاء العام، كما لا يملك أحد أن يغير دستور البلاد أو يعطله سوى بالرجوع إلى الأمة صاحبة السلطة والقرار.

وكان الامتناع عن تعديل دستور 1971 طيلة سنوات حكم مبارك دليلاً على إهدار الحكم الدستوري في البلاد وعدم الاحتكام إلى مبادئه، وكان عناصر النظام البائد من المشرعين والقانونين وفقهاء القانون الدستوري جاهزون لتقديم خبراتهم

لتمكين الرئيس المخلوع من تنفيذ أغراضه حتى بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون. وظل هذا هو موقف مؤسسة الرئاسة قبل أن يعلن الرئيس السابق فجأة عن رغبته في تعديل المادة 76 من الدستور والتي تم تعديلها على الوجه السيئ الذي نعلمه جميعاً. فقد كان الرئيس المخلوع يرفض مجرد الحديث في موضوع تعديل الدستور معتبراً أنه يفتح باب جهنم. ولما رأى في تعديل الدستور باباً ينفذ من خلاله إلى تحقيق هدفه في توريث ابنه، عدل عن ذلك الراي وبادر بطرح اقتراح بتعديل المادة 76 في عام 2005، ذلك التعديل الذي أثار الكثير من الجدل ورفضته معظم القوى السياسية، كما أعلن كبار فقهاء القانون الدستوري رفضهم لتلك الصياغة المعيبة إلى حد أن وصفها الفقيه الدستوري الكبير أ.د. يحي الجمل بأنها " المادة الخطيئة".

كما انفتحت شهية الطاغية وأمر حواريه ومجلس شعبه المزور بتمرير موافقتهم على تعديل أربعة وثلاثين مادة في الدستور كان مؤداها إحكام قبضته على مقدرات الوطن[65] حيث تضمن البرنامج الانتخابي للرئيس السابق دعوة إلى التفكير في تعديلات دستورية أخرى استكمالاً لمسيرة الإصلاح السياسي على حد قوله، وجاءت التعديلات المقترحة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، في مجلسي الشعب والشورى المنحلين ، باهتة ولا تمس المواد التي كان الشعب يطالب بضرورة تعديلها وفي مقدمتها المواد 76، 77 والمواد التي منحت رئيس الجمهورية سلطات واسعة بلا مساءلة. وثارت بين

[65] ركزت القوى السياسية المعارضة لنظام مبارك على تعديلات المواد ذات الأهمية أرقام 5، 76، 88، 115، 118 الفقرة الأولى، 127، 133، 136 فقرة أولى، 194، 195، 179، لتعارضها مع مبادئ وأسس الدولة المدنية، ومطالب وأهداف القوى السياسية من التعديل الأخير للمادة 76. وكذلك التعديل الدستوري على المادة 179 إذ يمس بشكل أو بآخر المواد 41 و44 و45 من الدستور والتي تكفل حقوق وحريات أساسية للمواطنين.

طوائف المصريين مطالب بتعديلات أساسية في دستور 1971 وفي نفس الوقت اتجهت آراء أخرى إلى ضرورة إعداد دستور جديد تماماً.

كما كان الشعب يطالب بتغيير كل ما يلحق بالدستور من قوانين أساسية تنظم أسلوب اختيار رئيس الجمهورية ومدة ولايته، ونظام الانتخابات التشريعية، وأسس وقواعد تنظيم وإدارة المجتمع بشكل عام. والأساس المحوري فيما كانت جماهير الشعب تتطلع إليه هو إرساء قواعد صلبة لنظام ديمقراطي يحكم كافة مجالات النشاط المجتمعي ويحقق انطلاقة حقيقية لمصر هي جديرة بها.

وكما غاب الدستور وغيبت الديمقراطية، كذلك غاب مفهوم تداول السلطة وهو الأساس الطبيعي لنظم الحكم الديمقراطية. فمنطق التداول ينبذ الجمود والديمومة، ويحبذ، بالمقابل، التجديد في الأفكار والممارسات وأنماط القيادة من خلال تبديل الأشخاص وفق نظم ودورية محل التوافق المجتمعي. ويقضي منطق التداول بوجود مصادر متعددة تبرز منها القيادات البديلة، وأن يعطى كل منهم فرص متساوية لعرض نفسه وبيان قدراته ومحاولة إقناع متخذي القرار بصلاحيته لشغل المنصب. فالتداول، من حيث كونه انتقالا للسلطة من طرف إلى آخر، لا يتحقق ويعطي مفعوله دون وجود قدر من التنافس الذي يجعل التناوب ممكنا على صعيد الممارسة.

إن الشائع في الدول الديمقراطية أن يلجأ الرئيس الديمقراطي إلى التخلي عن موقعه حتى وإن لم يكمل مدته الدستورية إذا رأى في ذلك صالح البلاد وليس هذا شائعاً في الدول غير الديمقراطية إلا في حالات استثنائية مثل الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد والرئيس السوداني الأسبق عبد الرحمن سوار الذهب والرئيس السنغالي الأسبق ليوبولد سنجور، وحديثاً فعلها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق. وكان من أوجه القصور في

دستور 1971 في مصر أنه يفتقد النص على تداول السلطة وضرورة تفعيل آليات ديمقراطية تسمح بانتقالها سلمياً وحضارياً بين الأحزاب السياسية من دون احتكارها لحزب أو آخر، كما عانى الدستور عواراً واضحاً في المادة 77 التي تطلق مدة شغل منصب رئيس الجمهورية لمنصبه بلا حدود.

إن صياغة دستور الدولة – مهما بلغت دقتها - ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق غاياته ومبادئه، وإنما يبقى العنصر الأهم هو أن يؤكد الدستور على الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها. إن الدستور الديمقراطي للدولة ينبغي أن يؤكد على أن تنتقل السلطة تماماً لكي تكون بيد ممثلي الشعب المنتخبين انتخاباً حراً في انتخابات نزيهة وشفافة، ويكون التعديل الدستوري للانتقال إلى الدولة الحديثة الديمقراطية علامة على انتهاء عهد السلطة الشخصية وأن السلطة في البلاد يجب أن تكون لمؤسسات تستند إلى الدستور الذي يحددها وينظم كيفية نشأتها، ويبين سلطاتها وعلاقاتها بعضها ببعض، وما هي حقوق الأفراد وواجباتهم إزاءها.

ومما كان يعيب دستور 1971 ، والذي صادف هوى في نفس الرئيس الذي أسقطه الشعب، غياب ما تدعو إليه الديمقراطية من ضرورة أن يكون شغل المناصب العامة عن طريق الانتخابات الشفافة من بين مرشحين متعددين ولمدد محددة، وتأكيد حق جميع المواطنين في فرص متكافئة لشغل الوظائف وعضوية المجالس واللجان والهيئات العامة وفقاً للقانون، وحقهم في الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة واستخدام المرافق والأماكن العامة التي تقيمها الدولة لخدمتهم ورفاهيتهم، وعدم شرعية اي إجراءات أو تدابير حكومية يقصد بها تمييز فرد أو أفراد أو طائفة أو حرمان آخرين أو

التضـــييق عليهم في الفرص والحقوق الدســـتورية والطبيعية المقررة لكافة المواطنين. كـانت الـدولـة مملوكـه لرئيس الجمهورية وأذنـابـه وحواريـيـه، ولم يكن معمولاً بالمنطق الديمقراطي القاضي بممارسة أقصى درجات الشفافية والإفصـاح في كل تصـرفات السـلطات والمؤسـسـات العامة وإعلان الأسـس والمبادئ والاتفاقيات والقرارات والتصـرفات ذات التأثير على الصـالح العام، وإتاحة الفرص الكاملة للمواطنين لمناقشـتها وإبداء الراي بشـأنها، والمطالبة بتغييرها أو نقضــها في حالة تضــاربها مع المصــلحة العامة والقيم والأعراف المجتمعية المرعية.

إن ســـبباً جوهرياً في قيام ثورة الخامس والعشـــرين من يناير هو إحســـاس الشــعب بضــرورة إعداد دســتور جديد للبلاد تصــوغه جمعية وطنية منتخبة ليكون عماد عملية التطوير الديمقراطي الشـــامل ويجري صـــدوره بتوافق وطني يأخذ كل التوجهات والآراء في الاعتبار.

إن الدســـتور الجديد ينبغي أن يعكس القيم والتوجهات الديمقراطية التي يتطلع إليها شـــعب المحروســـة، وأن يواكب التغييرات التي تمت فعلاً في حقول الاقتصاد والتنظيم الاجتماعي في البلاد عبر السنوات الثلاثين الماضية، فضـــلاً عن تهيئة البلاد للدخول في مرحلة تطوير شـــامل يمكنها من مواجهة تحديات المستقبل وهي كثيرة.

الديمقراطية.. أساس التنمية والعدالة الاجتماعية

كان مطلب مختلف الأحزاب والقوى السياسية خلال سنوات القهر من نظام مبارك هو ضرورة إحداث إصلاح سياسي شامل وصياغة دستور جديد للبلاد وتعميق الصفة الديمقراطية لنظام الحكم. وكانت إعادة صياغة نظام الحكم على أساس ديمقراطي حقيقي هي القضية الأساسية للحراك الذي تصاعد في السنوات الأخيرة من فترة حكم النظام السابق. وكانت مطالب المعارضة

الوطنية بالديمقراطية تواجه بسلبية من جانب الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً وصحافته وأركان إعلامه، في محاولة للادعاء بأن الديمقراطية قائمة ومطبقة، ونحن نعيش أزهي عصور الحكم الديمقراطي، ومن ثم لا حاجة ولا ضرورة لتعديلات دستورية أو لتغيير نظام الانتخابات وتوفير ضمانات نزاهتها، فكل شيء على ما يرام، وأن المطالبة بالإشراف القضائي على الانتخابات هو إهدار لطاقات القضاة والحط من كرامتهم، كما أن الرقابة الدولية على الانتخابات هي اعتداء على السيادة الوطنية.

وفي جميع المناسبات التي كانت قوى المعارضة تنادي فيها بالديمقراطية والإصلاح السياسي والدستوري تجد من يتصدى بالقول؛ وما شأن ذلك بقضايا ومشكلات المواطن المصري؟ إن الحديث عن تلك الأمور ترف تتسلى به النخبة من المثقفين الذين لا يعيشون مشكلات الشعب وهو ما عبر عنه أمين السياسات بالحزب الوطني المنحل بأنه "صخب في القاهرة"، وكما عبر الرئيس المخلوع عن استهزائه بفكرة " البرلمان الشعبي" الذي شكله فريق من ممثلي المعارضة اعتراضا منهم على تزوير انتخابات مجلس الشعب عام 2010 بقوله " خليهم يتسلوا"! وهذا القول من جانب أهل الحكم ومشايعوهم هو تأكيد لخصائص نظام الحكم في الدول غير الديمقراطية الذي يصفه الفقيه الدستوري الكبير المرحوم الدكتور عبد الحميد متولي بقوله " أن نظام الحكم في الغالبية العظمى لتلك الدول قد طبع بطابع الحكم المطلق، الذي تتركز فيه سلطة الحكم في يد فرد هو عادة رئيس الدولة، الذي يجمع بين اختصاصاته كرئيس للدولة وبين سلطة رئيس الوزراء [الذي لا تنشأ له وظيفة خاصة] وسلطته كرئيس الحزب الواحد، أو رئيس الحزب المسيطر في حالة تعدد الأحزاب، فهو [اي حزب الحكومة] يسيطر على أداة الحكم كما يمتاز ويسيطر

على غيره من أحزاب المعارضة، كما نجد الهيئة التشريعية ضعيفة إزاء الرئيس الذي يسيطر كذلك عليها"[66].

ويقيناً فإن ما كانت - ولم تزل - تعانيه مصر من مشكلات وما يلاقيه شعبها من عنت ومشقة في محاولة العيش الكريم هو محصلة ونتاج الحكم غير الديمقراطي الذي استمر من يوليو 1952، وحتى تتحقق أهداف ثورة 25 يناير كاملة.

إن تجارب كل الشعوب تؤكد أن خلاصهم من الفقر والمرض والجهل والتردي في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق. وفي ظل حكم ديمقراطي حيث يخضع الحكام والمسئولين لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً، ستتهدم دولة الفساد وسيكشف المفسدون ويعاقبون. وفي ظل الحكم الديمقراطي القائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر المتمثلة في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة لم يعرض على مجلس الشعب ولم يؤخذ فيه راي الناس أصحاب تلك الشركات. ولو إن مصر كانت تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد ويجري تصديره إلى العدو الصهيوني ليستخدمه في إطلاق غاراته وحربه القذرة ضد إخواننا الفلسطينيين، ثم ليشن حربه الموعودة ضدنا نحن في مصر، بينما أهل الحكم كانوا عنه لا هون، بل معه يجتمعون ويتحالفون.

---

[66] عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف، القاهرة، 1964.

إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة كانت مشكلتهم تكمن في تراخي الدولة عن القيام بدورها في إدارة التنمية والتقاعس عن تشجيع خلق فرص العمل ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر. إن الديمقراطية والشفافية في الإعلان عن تصرفات الحكام كانت كفيلة بالقضاء على فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تنعى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية.

وكان بعض سدنة النظام البائد يتساءلون في خبث "وهل ستشبع الديمقراطية الجوعى أو تعالج المرضى أو توفر السكن لمن لا مأوى لهم؟"، ونقول لهم نعم إن عماد الديمقراطية هو تأكيد العدالة الاجتماعية وضمان العدل في توزيع الثروة الوطنية وتحقيق التقارب بين الثروات والدخول. إن الضرائب إذا أحسن تصميمها وتنفيذها لتقتضي من كل مواطن ما عليه بالعدل ستكون عاملاً مهماً في إعادة توزيع الثروة على أسس تضمن العدالة وتحمي الأمن الاجتماعي. إن إفراط الحكومات غير الديمقراطية في تحميل الفقراء من شعوبها المزيد من الرسوم والضرائب غير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما يحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس الوقت الذي كانت ترفض فيه حكومات العهد البائد التي في خدمة رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما يخالفها. إن الديمقراطية هي طريق التنمية

والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان، فمن كان يريد لمصر النمو والتقدم والعدل والأمان فليعط صوته للحل الديمقراطي وليقف في صفوف المنادين بالإصلاح الدستوري وليمارس حقه – بل واجبه – الوطني بحسن اختيار من يمثلونه في اي انتخابات قادمة.

المحاور السبعة لبناء الديمقراطية وانطلاق التنمية

إن لب اللعبة الديمقراطية يكمن في فلسفة وأساليب إدارة العملية الانتخابية بدءاً من تحديد الدوائر وإعداد جداول الناخبين مروراً بتمكين مرشحي الأحزاب والقوى السياسية والمستقلين من تقديم طلبات الترشيح من دون موانع وإتاحة الفرص لهم للتواصل مع الجماهير بحرية، ثم تيسير عملية الاقتراع بعيداً عن التضييق الأمني وتدخلات جهات الإدارة، وانتهاء بفرز الأصوات وإعلان النتائج بحيادية وأمانة. وتستكمل اللعبة الديمقراطية بأن يكلف الحزب أو الأحزاب الفائزة بأغلبية الأصوات بتشكيل حكومة حزبية أو ائتلافية تتقدم للمواطنين ببرنامج تنفيذي يترجم برنامجها الانتخابي إلى واقع يلمسه الناس، وتكون دائماً خاضعة للتقييم والمساءلة الديمقراطية.

لقد انتهي عصر السيادة المطلقة للحكام وأصبحت صناديق الاقتراع الزجاجية هي آلية حسم الاختيارات الشعبية وفق ما ترتضيه أغلبية المواطنين. وفي نظم الحكم الديمقراطية تسود الشفافية وتتضح الأوضاع في مختلف المجالات بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ومساءلة المتسببين فيها ومحاسبتهم وكلهم أمام القانون سواء. ولو كانت مصر تعيش عصر الديمقراطية خلال حكم مبارك لما كان الشعب في حاجة أن يثور عليه ويسقطه عن عرشه، ولم تكن مشكلات مصر قد تصاعدت إلى الحد الذي لم تُجد فيه محاولات الإصلاح بعد سنة من قيام الثورة.

وبرغم أن نظام الحكم السابق لم يكن يعترف بافتقاد الديمقراطية ويصر على أنه قطع أشـــواطاً مهمة على طريق الإصـــلاح الســـياســـي المزعوم، فإن المســـئولية الوطنية تحتم اســـتثمار مناخ الحرية بعد نجاح الثورة لتصـــحيح مســـار الديمقراطية وتهيئة الظروف لخلق صـــيغة جديدة للتفاعل والتعامل الايجابي مع مطالب الجماهير وتشـــوقها إلى الحرية والديمقراطية وما يترتب عليهما من إطلاق الطاقات وتعظيم الانطلاقات في مسيرة التنمية والتقدم.

وثمة محاور سبعة

لا بد من اكتمالها لإعادة وضـــع مصـــر على طريق الديمقراطية والتنمية المستدامة والمساواة والعدالة، وتنبع كلها من إدراك الواقع المصري بكل ما فيه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتقنية وثقافية عطلت الآلة الديمقراطية وأوقفت تداول الســـلطة لمدة ثلاثين عاماً[67]، تكلســـت فيها المفاهيم السياسية واهتزت القيم وفقدت المعايير والقواعد والنظم معانيها الحقيقية، وتدهور الأداء الوطني في كافة المجالات وعلى جميع المســـتويات. كذلك تنبع تلك المحاور من متابعة ما حققته شـــعوب أخرى من تقدم ونمو وازدهار حضـــاري بفضـــل الحرية والديمقراطية في المقام الأول وبرغم أنها لا تملك من الإمكانيات المادية أو البشرية ما يتوفر لمصر.

ويمثل المحور الأول

في إقامة نظام حكم ديمقراطي يتوافق مع متطلبات العصـــر و متغيراته ويكرس حق المصـــريين في المشـــاركة الفاعلة في تقرير مصـــير الوطن ويوفر متطلبات أمن الوطن والمواطنين ويحقق السلام الاجتماعي المستدام، ويتم ذلك من خلال صـــياغة دســـتور جديد يعالج ثغرات ومثالب دســـتور 1971المعطل ويكرس مفاهيم الديمقراطية وســـيادة القانون وتكافؤ الفرص

[67] الحق أن غياب الديمقراطية وعدم وتداول السلطة كانت بدايته من يوليو 1952.

والحد من السـلطات اللانهائية لرئيس الجمهورية الذي يجب تحديد مدة ولايته بفترتين كل منهما أربع سـنوات فقط، على أن تتم صـياغة الدسـتور الجديد بواسـطة جمعية وطنية منتخبة [68]ويوافق عليه الشـعب في اسـتفتاء عام يجري بعيداً عن تأثير وسلطان السلطة التنفيذية والحزب الحاكم.

ويتناول المحور الثاني

قضـية إعادة صـياغة دور الدولة في إدارة المجتمع في إطار مسـئوليتها الدستورية عن أمن الوطن وسيادته وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في ذات الوقت الذي تلتزم فيه بحقوق المواطنين وحريتهم في الاختيار، وتهتم بتنسيق علاقات التكامل والتفاعل الايجابي البناء بين سلطاتها وأجهزتها وبين مؤسـسـات المجتمع المدني، وكذلك تنسـيق أدوار وعلاقات قطاع الأعمال العام والقطاعين الخاص والتعاوني. وأن تسـاهم بإيجابية في ترسـيخ قيم الحرية والديمقراطية ونشـر ثقافة العمل من أجل الوطن وتأكيد مفاهيم المواطنة والانتماء للوطن والتخلص من العصـبيات المبنية على النوع أو العقيدة أو الأصول الاجتماعية.

أما المحور الثالث

فيركز على تحقيق انطلاقة تنموية كبرى ومسـتدامة بمشـاركة كاملة وفاعلة من كل عناصـر المجتمع وطوائفه من دون تمييز بينهم بسـبب النوع أو العقيدة، وتكريس نظم متكاملة لضمان النمو الاقتصادي المستدام وعدالة توزيع عوائد التنمية والقضاء على الفقر.

[68] لا تزال قضية الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد وأسلوب اختيار أعضائها محل خلاف شديد.

ويتعامل المحور الرابع

مع قضية تغيير وتطوير الواقع الاجتماعي والثقافي وأسلوب إدارة المجتمع، والعمل على حل مشكلاته وتنمية ثرواته وقدراته، والسعي لتنظيم العلاقات وتوفير الصلاحيات لمختلف مؤسساته بالتناسب مع مسئولياتها، والتركيز على تنمية الموارد البشرية والاستثمار في بناء طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية بالتركيز على الصحة والتعليم وتكوين المهارات وتنمية القيادات.

ويؤكد المحور الخامس

حتمية إتاحة فرص متساوية لمشاركة المرأة والشباب بفعالية في صنع المستقبل وتحمل مسئوليات متعادلة في أداء الواجبات الوطنية، والحصول على فرص متكافئة للعمل والنمو المجتمعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ضمن جميع أبناء الوطن من دون تمييز بسبب النوع أو العمر.

ويهتم المحور السادس

بتأكيد هوية مصر كمجتمع يؤمن باللبرالية ويبنى على أساس المواطنة ويترجم النص الدستوري الخاص بالمواطنة إلى واقع فعلي يعيشه المصريون مسلمين ومسيحيين وغيرهم من أصحاب الديانات والعقائد الأخرى يتمتعون بذات الحقوق ويؤدون نفس الواجبات.

أما المحور السابع والأخير

فيتعامل مع قضية استعادة الدور المصري المؤثر في العلاقات الدولية وتأكيد استقلال قرار مصر في المواقف والمشكلات والخلافات الدولية وانطلاقه فقط من المصلحة الوطنية والقومية لمصر ويعمل على إزالة أو التخفيف من مصادر الاحتقان وما قد ينشأ من التناقض في علاقات مصر مع بعض تلك الدول.

قوم يا مصري. . . . مصر دايماً بتناديك

حين قامت ثورة الشعب في 1919 تغنى المصريون بأغنية سيد درويش " قوم يا مصري مصر دايماً بتناديك.. خد بنصري، نصري دين واجب عليك". وظني اليوم، وقد مضت سنة على قيام ثورة 25 يناير الشعبية المجيدة، أننا في أمس الحاجة لرفع شعار " قوم يا مصري" مرة أخرى لاستنهاض همم المصريين لإعادة بناء بلدهم وتخليصها من كل مظاهر التخلف والفساد وسوء الإدارة وتجمد الحكم الذي ساد لثلاثين عاما، فضلاً عن الثلاثية الشهيرة – الفقر والجهل والمرض – وهي الآفات الثلاث التي كان القضاء عليها من بين أهداف نظام يوليو 1952، والتي لا تزال تفتك بملايين المصريين حتى الان وبضراوة غير مسبوقة.

إن المتابع للشـــأن المصـــري وهموم المواطنين وآمالهم في حاضـــر أفضـــل ومستقبل أسعد، يدرك أهمية تفعيل المشاركة الشعبية الواعية والمنظمة من أجل القضاء على كثير من سلبيات الحاضر وتوفير الفرص لانطلاق مصر نحو مســـتقبل يكافئ إمكانياتها ورصـــيدها التاريخي. إن مصـــر اليوم، لا تزال تعاني من التدهور الحضـــاري المتمثل في العشـــوائيات واختلاط الناس بالحيوانات والقمامة في مواقع تربية الخنازير على الصـــورة البشـــعة التي عرضتها الفضائيات بمناسبة انتشار وباء أنفلونزا الخنازير، وهي صورة لا يكاد يطيق الانسـان النظر إليها عبر شـاشـة التلفزيون، ناهيك عن أن يعيشـها في الواقع.

والمتابع لمأساة الانسان المصري لا يملك إلا الحسرة على الحال التي وصلت بالمصـــريين دفاعاً عن حقهم في الحياة وهم يتعاملون مع أخطر مصـــادر المرض وأسباب الموت. ولا يملك المصري إلا البكاء وهو يرى أطفال أبرياء لا يجدون لهم مكاناً للعيش واللهو إلا بين الدواب يأكلون معها مما تأكل من

فضلات الطعام والقمامة التي يجمعها آباؤهم من بيوت المصريين. ولا يملك المصريون إلا أن يخجلوا حين تعرض قناة فضائية صورةً المرأة العجوز وهي تستعرض بضاعتها من مخلفات الخبز التي انتقتها من بين أكوام القمامة، بكل ما فيها من ميكروبات ومصادر للأمراض الفتاكة، لتعيد بيعها لمن يستخدمونها سواء كطعام للآدميين أو لتغذية ما يملكونه من طيور تحمل فيروس الأمراض وتنقلها لمن يتعاطاها أو يتعامل معها.

إن الواقع المصري الأليم الذي تسبب فيه نظام مبارك يزخر بضغوطه القاسية على ملايين المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر ويسكن مئات الآلاف منهم في القبور يزاحمون الموتى أماكنهم، ويبني الملايين منهم مساكنهم العشوائية في أحضان صخور الجبال المتهاوية وتحت خطوط كهرباء الضغط العالي متعرضين لكافة صنوف المخاطر، ويعيش فقراؤهم في أوضاع مأساوية يشاركون الحيوانات السكن والمأكل، وتتفشى الأمية بين الملايين منهم ، بينما تراوح خطط واستراتيجيات تطوير التعليم والخدمات الصحية والبيئية أماكنها، ولا يكاد يشعر المصريون باي تقدم حقيقي يضعهم في مصاف الشعوب الناهضة والمتقدمة برغم كل تاريخهم العريق وقدراتهم وطاقاتهم ومواردهم المبددة والمستنزفة نتيجة الفساد الطاغي في كل المجالات وعلى كافة الأصعدة.

إن القضية المصيرية للوطن في مصر هي ضرورة الارتفاع بمستوى الانسان المصري وكفالة الحياة الكريمة المناسبة والمتوافقة مع أهداف التنمية للألفية الثالثة التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الانمائي والتزمت بها مصر. إن الانسان المصري هو الضحية وهو الأمل في نفس الوقت. إن الانسان المطحون المنزوي في عشوائيات البيئة المصرية والمكتوي بنارها والتي أصبحت تمثل النهج الأساسي للحياة في الشارع والحارة والمدينة والقرية

وكل مكان في هذا الوطن نتيجة تراخي الدولة وعجزها عن توفير مقومات الحياة السـليمة له ولأبنائه، هو في ذات الوقت القوة الحقيقية لتطوير الواقع المصري والانتقال إلى حياة أفضل.

لذا فإن علينا واجب استنهاض الانسان المصري لينفض عن نفسه مظاهر التواكل والانكسـار، ويبادر إلى ممارسـة حقوقه باعتباره مواطناً وشـريكاً في تقرير مصـير الوطن والحصـول على خيراته، وباعتباره مسـئولاً عن مصـيره ومصير أبناءه وأحفاده والأجيال القادمة من المصريين. يا مصري تأمل قول سـيد درويش في نشـيده الخالد " ليه يا مصـري كل أحوالك عجب - تشـكي فقرك وانت ماشـي فوق دهب"! إن نجاة الوطن تتوقف على صـحوة شـعبية للمصـريين يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم، وتقودها القوى السـياسـية الوطنية. إن بداية الطريق إلى تلك الصحوة أن يتمسك المصريون بحقهم في دستور ديمقراطي يؤسس لدولة العدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية.

الأمل في تحقيق أهداف ثورة 25 يناير

أحلم كما يحلم كل مصـري ومصـرية بصـورة مختلفة تماماً لمصـر الجديدة " المحروسـة فعلاً " تتخلص فيها من مشـكلاتها التي أنشـأها ورعاها الحكم الشـمولي غير الديمقراطي - الذي بدأ مع نظام يوليو 1952 والذي نأمل أن يكون قد سقط إلى غير بنجاح ثورة 25 يناير 2011.

ويتطلع شعب المحروسة إلى دول كانت في أوضاع أسوأ مما نحن فيه، ولكنها اسـتطاعت تحقيق معجزات في التطور الاقتصـادي والاجتماعي. فقد حققت ماليزيا طفرة اقتصـادية وتقنية واجتماعية غير مسـبوقة بكل المقاييس حين ألزمت نفسـها وأقنعت شـعبها بأهمية التخطيط للمسـتقبل واتخاذ شـعار " ماليزيا 2020" هدفاً يعمل الجميع من أجل تحقيقه. ونجحت الهند في تحقيق درجة عالية من التطوير الاقتصـادي والسـياسـي والتقني يجعلها الان مهيأة

لتكون القوة الصـــاعدة في الاقتصـــاد العالمي للســـنوات القادمة ويرشـــحها كثيرون من الخبراء والمنظمات الدولية المتخصـصـة - هي والصـين - ليكونا أهم اقتصادات العالم في 2020.

ونحن في مصر المحروسة بحاجة ماسة إلى أن يكون لنا مشروعاً وطنياً شاملاً يجمع عليه جميع أبناء الوطن ويتخذونه منهاجاً للعمل الجاد من أجل إعادة بناء المحروســة والارتفاع بمســتوى الحياة فيها على أســس من الديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية تكافؤ الفرص للجميع.

إن المشـروع الوطني لمصـر الثورة هو مشـروع إقامة دولة ديمقراطية حديثة ذات طبيعة مدنية.

من شعر بيرم التونسي

يا مصري ليه ترخي دراعك والكون ساعك

ونيل جميل حلو بناعك يشفي اللهيب

خلق إلهك مقدونيا على سر دينيا

والكل زايطين في الدنيا ليه أنت كيب

وادي العراق نصب النصبة ودخل العصبة

وأرضك أنت دهب خصبة من غير أنابيب

لكن قعادك منخبي عند "جروبي"

جعل جميع جرابيع ربي تمد الكلاليب

ما تخطفنسك في العالي وتتباع غالي

وتتف لي ع اللي ف بالي من غير ما تعيب

وتقول له كرماء لضيوفنا لكن صوفنا

ما يتشفش إلا بكيفنا وبيد حبيب

شاعر الشعب بيرم التونسي

7. ثورة 25 يناير . . . ثورة للتغيير ثلاثون عاماً من الديكتاتورية والاستبداد

على مدى سنوات طوال عجاف عانت مصر مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان. وشهدت مصر حالات غير مسبوقة من التردي في كافة مجالات الحياة وأصبح ما يقرب من ألف قرية من قراها الخمسة آلاف تعيش حالة الفقر المدقع وأطلق عليها زبانية نظام مبارك البائد " الألف قرية الأشد فقراً" واصطنعوا لها برنامجاً للنهوض بها وكان هدفه في الواقع تجميل صورة الوريث جمال ابن مبارك.

وكانت نتيجة واضحة لفشل سياسات نظام مبارك البائد في تحقيق التنمية هي انتشار العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل متعرضين لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية، وهم يمثلون بذلك مصادر للخطر القابل للانفجار في اي وقت نتيجة لما يشعرون به من إهمال وانصراف الدولة عن ايجاد حل جذري لمشكلاتهم

لقد بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية؛ التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة، بحيث يمكن القول بأن الجهاز الإداري للدولة برمته أصبح عاجزاً عن أداء دوره. وتفاقمت حدة الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة، وخاصة حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء المجالس التشريعية، في الوقت الذي كان الرئيس المتنحي يباهي بأنه لا تستر على اي حالة فساد بينما كان منبع الفساد قابع في قصره. فقد تم اغتصاب أراضي الدولة وتبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم

شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية بالقياس إلى إمكانيات واحتمالات تطويرها.

وعلى مدى سنوات حكم الظلم والاستبداد برئاسة مبارك سادت سياسة التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية التي تحاول إخفاء الحقائق وتصوير الأمور على غير حقيقتها، وانحصرت الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية. لقد انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية عليه في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية والسيناريوهات البديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف. ونتج عن هذا المنطق البدائي في إدارة التنمية استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، والتقصير في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والإهمال في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، والتغافل عن استثمار ما يتم كشفه من تلك الفرص.

لقد غلب على فكر نظام مبارك البائد التعامل غير العلمي وغير العقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية وأهدرت فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ انحصر التفكير الرسمي في اتهام الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وجرى إغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتها في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم. وصاحب ذلك التفكير المتخلف تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وفحم المغارة.

وكانت السمة البارزة لنظام حكم مبارك - خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة منه - هي تكريس مقدرات الوطن لخدمة مصالح أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من الأوضاع القائمة، في ذات الوقت تضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظاً في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وانعكست كل المشكلات السابقة في تفاقم مشكلات الشباب - وهم النسبة الأكبر من السكان - وانتشار البطالة بينهم وتزايد معدلاتها بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم نتيجة بيع شركات قطاع الأعمال العام وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة لتراخي الاستثمارات العامة

كل تلك النتائج الوخيمة كانت بفضل نصائح مجموعة اقتصاديي النظام الذي روجوا لأفكار "توافق واشنطن" The Washington Consensus[69]، فضلاً عن عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعداداً كبيرة من المصريين.

وقد كانت الطبقة العاملة من أكثر طوائف الشعب تأثراً بإهمال نظام مبارك وفشله في إدارة التنمية برغم دعاوى ارتفاع معدل النمو ليصل إلى 7% لم يتحقق منها اي شيء في صالح الطبقة العاملة. فقد تدني مستوى العمالة

[69] تعبير يشير إلى مجموعة من السياسات روجها اقتصادي أمريكي يدعى جون ويليامسون في 1989 تقوم في الأساس على تحرير السوق والخصخصة وتخفيض الضرائب وغيرها من السياسات النقدية والمالية المحابية للاستثمار الخاص بدعوى تنشيط الاقتصاد.

الحرفية والمهنية وغابت منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وعدم وضوح الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني. كذلك كان الواضح هو قصور شبكة الضمان الاجتماعي عن الوفاء بحاجات الذين يفقدون وظائفهم سواء في الداخل أو في الخارج. وافتقدت البلاد نظام تأميني على العمال الزراعيين وما أصابهم نتيجة لذلك من مخاطر- بالإضافة إلى مشكلات أخرى أساسية في القطاع الزراعي أعاقت تطويره ورفع إنتاجيته وبقي الريف المصري في حالة الفقر والحرمان التي لا تزال مستمرة حتى الان.

لقد انصرفت الدولة في عهد النظام الذي أسقطه ثوار 25 يناير عن إعداد استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفشلت أجهزته في ايجاد آليات فعالة لتمويل تلك المشروعات وتيسير قيامها في جميع أنحاء القطر وخاصة في الريف المصري. كما انصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزاماً باعتبارات الأمن القومي، ولكن تحقيقاً للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وفي ذات الوقت الذي تفاقمت فيه مشكلات الوطن داخلياً تصاعدت التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب ووضح عجز السياسة الخارجية المصرية عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي تسعى للسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة. وصار الوطن تابعاً للإرادة الأمريكية والإسرائيلية، واتخذ نظام مبارك مواقف متخاذلة في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان وقطاع غزة، بل وشارك في دعم ذلك العدوان

بالصمت وبغلق معبر رفح وإقامة الجدار العازل لغلق الانفاق التي كانت تمثل وسيلة أهل غزة للحصول على ضرورات بقاءهم أحياء!

الشعب يقف وراء أهداف الثورة

لقد ايد الشعب بجميع طوائفه ثورة 25 يناير 2011 منذ اللحظة الأولى وساند مطالب ثورة الشباب التي جاءت تعبيراً عن مطالب الشعب كله. وعلى مر الأيام كان سعي عقلاء الأمة هو ايجاد حل للخروج من نظام مبارك المنهار والعمل بسرعة على ايجاد نظام جديد يقوم على دستور ديمقراطي يؤسس لجمهورية برلمانية يجنب الوطن ويلات فرعون جديد.

وقد أكدت – ولا أزال – موقفي على النحو التالي:

أولاً:

تأييد الثورة ودعم مطالب الثوار التي أطلق شرارتها شباب 25 يناير والتي تعبر عن مطالب الشعب المصري بكافة فئاته وطوائفه.

ثانيا:

تقديم مبادرة وطنية للخروج من النظام البائد تضمن تحقيق النتائج التي يرغبها الشعب والإسراع بإقامة النظام الجديد الذي كان يحلم به الشعب وطال انتظاره له.

كذلك أكدت أن تحقيق الاستقرار والأمن للوطن والانتقال السلمي للسلطة يتطلب ما يلي:

1. إلغاء حالة الطوارئ في أقرب فرصة ممكنة مع الالتزام بقصر تطبيق قانون الطوارئ على الخارجين على القانون أو أعمال البلطجة والإرهاب.

2. محاسبة المسئولين عن حالة الانفلات الأمني ايام الثورة والمتسببين في قتل وإصابة وفقد المئات من ابناء الشعب[70]
3. الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين والمحتجزين من شباب ثورة 25 يناير دون إبطاء وعدم ملاحقتهم مستقبلاً.

كما طالبت – وكثيرون غيري – باتخاذ الإجراءات الفورية التالية:

1. ملاحقة العناصر التي شاركت في إفساد الحياة السياسية واحتكرت مصادر الثروة واستغلت مناخ الحرية الاقتصادية للسيطرة والاحتكار والتهام ثروة الشعب.
2. استعادة أراضي وأصول الدولة التي تم التفريط فيها للمسئولين وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي المرفوض شعبياً– والذي صدر الحكم القضائي النهائي بحله[71] - ومحاسبة كل المشاركين في جرائم إهدار ثروة الوطن.
3. وقف تصدير الغاز الطبيعي للدولة الصهيونية وغيرها من الدول لحين عرض الأمر على مجلس الشعب الجديد.
4. التأكيد على تفعيل قانون محاكمة الوزراء رقم 79 لسنة 1958 والذي صدر حكم من المحكمة الدستورية العليا[72] بأن يحل قضاة مصريون محل الثلاثة السوريين بعد الانفصال، وكذلك قانون الكسب غير المشروع لمحاسبة كل

---

[70] لقد تكررت أحداث مؤسفة ثار فيها الشعب ضد الممارسات القمعية للشرطة كان آخرها الاشتباكات ميدان التحرير وشارع محمد محمود ومحاولة المتظاهرين اقتحام مبنى وزارة الداخلية يوم 19 نوفمبر 2011 والتي استمرت عشرة أيام.

[71] صدر حكم المحكمة الإدارية العليا بحل الحزب الوطني الديمقراطي ومصادرة أمواله وممتلكاته بتاريخ 16 إبريل 2011.

[72] حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 8 قضائية "تفسير" لسنة 1977.

الذين أثروا على حساب الشعب واستغلوا مناصبهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.

إن ثورة الخامس والعشرين من يناير

هي لحظة بداية تحقيق آمال الشعب وأهدافه، ويبقى أن تستمر مصر على طريقها مسلحة بروح " ميدان التحرير" لتصل إلى الديمقراطية الحقيقية والتعددية الحزبية الصحيحة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الانسان، وإلى التنمية الوطنية الشاملة وإعادة بناء الوطن.

دعوة للبناء على انجازيات الثورة . . . وهزيمة أعدائها

لم يكن أكثر المتفائلين في مصر وخارجها يتوقع أن تتحول مظاهرة تطالب بالتغيير إلى ثورة تنجح في إسقاط نظام حكم مبارك الاستبدادي الذي جثم على صدور المصريين ثلاثين عاماً. وحين أعلن بعض شباب مصر عزمهم على تسيير مظاهرة يوم الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت أكثر التوقعات تفاؤلاً أن ينضم إليها بضع مئات أو آلاف على الأكثر، ولم يمر بخاطر أحد أن يحتشد ملايين المصريين في ميدان التحرير، وكل ميادين مصر، ثمانية عشر يوماً تنتهي بتخلي رأس النظام الساقط عن منصبه يوم 11 فبراير لترتفع صيحات الفرح والتهليل بسقوط الديكتاتور وبزوغ فجر الحرية والعدالة والديمقراطية.

وكما نعلم جميعاً فقد تعرض شباب مصر وشعبها لأقسى محاولات القهر يوم جمعة الغضب 28 يناير حين شن النظام الساقط جيوش أمنه للتعامل بكل القسوة والجبروت لإجهاض الثورة والمحافظة على عرش مالك النظام، فتم قتل ما يكاد يصل إلى الألف شهيد وإصابة ما يقرب من عشرة آلاف مواطن شريف وفُقد مئات أو آلاف لا يعلم عددهم إلا الله وذويهم المكلومين بفقدهم.

ثم كانت الخيانة الكبرى لقادة النظام البائد حين أمروا قوات الشرطة بالانسحاب وترك أقسام الشرطة للمخربين يحرقونها ويستولون على ما بها من أسلحة، وفُتحت السجون وأُطلق السجناء ليعيثوا في الأرض فساداً وترويعاً للآمنين ونهباً للممتلكات، كل ذلك بهدف توجيه ضربة قاسمة للثورة وإتاحة الفرصة للنظام المتهاوي أن يسترد أنفاسه ويستعيد سيطرته على الموقف.

وقد فشلت تلك الخيانة في إحداث أثرها بفضل رعاية الله وتدخل القوات المسلحة ويقظة الشعب المصري الذي سارع رجاله ونساؤه، شبابه وشيوخه في تشكيل اللجان الشعبية التي ملأت الفراغ الأمني الذي أحدثته خيانة قيادات الشرطة وقامت بعمل بطولي رائع في حماية الممتلكات والمساكن وتنظيم الحركة في الشوارع بما فوَت الفرصة على المتآمرين. ولم يفقد المتآمرون الأمل في إجهاض الثورة فكانت موقعة الجمل والتي تم إفشالها بصمود شباب التحرير ومساندة الشعب لهم.

وقد قصدت بالإشارة إلى هذه الأحداث التذكير بقيمة وعظمة ما تحقق خلال الشهور الأولى للثورة مما كان يعتبر ضرباً من الخيال قبل 25 يناير، وللتأكيد على أن استمرار الانفلات الأمني وعدم استعادة الشرطة لكفاءتها في ضبط الأمن وتأمين المواطنين، وعودة أعمال البلطجة وأحداث الفتنة الطائفية، مع اشتداد الضائقة الاقتصادية، لا يجب أن يجعلنا ننسى ما حققناه على الأرض وهو كثير وعظيم تمثل في كسر حاجز الخوف لدي المصريين وامتلاكهم زمام المبادرة وفرض مطالبهم في التغيير على الحكام والمسئولين.

حتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011 كان مبارك يتربع على عرش مصر يتحكم في مصير البلاد والعباد لا معقب لقوله ولا راد لقراره. كانت السيدة سوزان مبارك تدير شئون البلاد وتواصل التخطيط والسعي لتنفيذ حلمها الكبير بتوريث الحكم لابنها جمال. وكان الحزب الوطني الديمقراطي يقود

البلاد إلى الهاوية بتزوير الانتخابات ونشر الفساد وتمكين الانتهازيين واللصوص من نهب موارد الوطن وتبديد قدراته. كانت حكومة الفساد برئاسة أحمد نظيف توالي تبديد ثروة مصر من الغاز الطبيعي وتصدره إلى إسرائيل وغيرها لقاء أبخس الأسعار، وكانت شئون مصر وسياساتها ومقدراتها يعبث بها الوريث المنتظر وحفنة من المتسلقين والانتهازيين من أكاديميين ورجال أعمال وفاسدين من كل نوع، يدمرون فرص النمو ويشيعون الفقر والبطالة وحياة العشوائيات بين ملايين المصريين. وكان إعلام النظام الساقط يواصل تضليل الناس ليل نهار، وكان كتبة النظام في الصحف المسماة بالقومية وجهاز التليفزيون الرسمي يجاهرون بمنافقة الرئيس الفاسد وزوجته وابنيه والطغمة المحيطة بهم، يزينون قراراتهم، ويهللون لتحركاتهم، وقد وصل بهم النفاق أن نسبوا مصر العظيمة إلى مبارك فصار اسمها عندهم "مص مبارك"، وغالوا في النفاق والكذب فهللوا له وزعموا أن مصر قد ولدت من جديد يوم ميلاده!

وحتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت سياسات مصر تملى على الرئيس الساقط وعصابته من واشنطن وتل أبيب، وكانوا يتبعون الأوامر والتعليمات تأتي من نتنياهو وكل من سبقه من رؤساء وزراء الكيان الصهيوني، فتحاصر غزة وتدمر أنفاق الحياة التي تسهم في تزويد أهلها بالاحتياجات الضرورية التي كانوا يشترونها من مصر، ويشيد الجدار العازل بين مصر وغزة ليقطع شريان الحياة عنها، ويغلق معبر رفح أمام أهلنا في فلسطين انصياعاً لتعليمات سادة النظام الأمريكيين والإسرائيليين بزعم أنها شروط اتفاقية دولية لتنظيم عمل المعابر لم تكن مصر طرفاً فيها!

وحتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت مصر في أدنى درجاتها وأسوأ حالاتها في المحيط الدولي، فقد انحازت سياستها الخارجية تلهث وراء كل ما تمليه واشنطن من توجيهات سواء جاءت عبر السفير الأمريكي بالقاهرة

أو حملتها الشمطاء كونداليزا رايس أو هيلاري كلينتون. وفقدت مصر تأثيرها العربي والإقليمي وراحت تركيا - على سبيل المثال - تمارس دوراً ايجابياً في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وترسل سفن " أسطول الحرية"[73] حاملة المؤن والدعم لأهل غزة، بينما نظام مبارك الفاسد يصادر شحنات الغذاء والمعونات التي يتبرع بها المصريون وغيرهم من مواطني الدول الشقيقة والمساندين للحق الفلسطيني ويمنع وصولها إلى غزة، ويلاحقون الناشط السياسي الانجليزي جورج جالاوي ويطردونه من مصر ويمنعونه من العودة إليها عقاباً له على تجرؤه بنقد إسرائيل وممارساتها الاستعمارية ضد أهل غزة. وحتى الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت القطيعة بين مصر والسودان بادية واضحة، والخلافات بين مصر وقطر تثير التساؤل عن اسبابها، والقطيعة مع إيران والتي استمرت قرابة الثلاثين عاماً هي فترة حكم الرئيس المخلوع لا تجد من يستطيع تفسيرها. وفي نفس الوقت كان الارتماء في أحضان الدولة الصهيونية والعمل على تمرير كل المشاريع والمحاولات الهادفة إلى تيسير اختراقها للصف العربي وفرض التطبيع مع مصر والدول العربية كما حدث حين سارع الرئيس المخلوع لمساندة مبادرة الرئيس الفرنسي ساركوزي لإنشاء ما أطلق عليه "الاتحاد من أجل المتوسط"[74] والذي كانت غايته الرئيسة

---

[73] تم إرسال أسطول الحرية يوم 28 مايو 2010 وتصدت قوات اسرائيل ومنعت وصوله إلى شواطئ غزة وقتلت عدداً من النشطاء على ظهر السفينة مرمرة اهم سفن أسطول الحرية الست.

[74] الاتحاد من أجل المتوسط عرف في بداية إطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي، وهو هيئة الأعضاء تضم الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي إضافة إلي الدول المطلة علي البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا قد كان الرئيس المخلوع سعيداً بمشاركته الصورية في رئاسة الاتحاد مع ساركوزي.

إدماج إسرائيل – وهي ليست من دول حوض البحر الأبيض المتوسط – في المنطقة وإحياء مشروعها الحلم "الشرق الأوسط الكبير"!

وحتى الخامس والعشرين من يناير 2011 كان مجلس الشعب المزوَر ورئيسه القابع في مقعده لأكثر من عشرين عاماً يمارس تمرير القوانين لحماية الاحتكار والمحتكرين ويسهم في استلاب ثروات الشعب وتضليله بمعارك تليفزيونية بين وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالي ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وكان مجلس الشورى ورئيسه يواصل استكمال الديكور الديمقراطي الذي ابتدعه الرئيس الأسبق السادات، وكان جهاز مباحث أمن الدولة يحكم قبضته على كل شيء في الوطن ويتدخل في إدارة الجامعات والوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني ويخترق الأحزاب ويصطنع المضللين والانتهازيين ويضع رجاله وأعوانه في كل مكان يتنصتون على المواطنين ويلفقون القضايا للمعارضين، ويملؤون السجون والمعتقلات بالشرفاء، ويغتالون شباب الشهيد خالد سعيد ويفجرون كنيسة القديسين وينشرون الشائعات لزرع وتفجير الفتنة الطائفية.

ثم كان يوم الحادي عشر من فبراير 2011، يوم اضطر الطاغية إلى التخلي عن منصبه تحت ضغط وإصرار شباب التحرير الشرفاء وزملاؤهم في كل ميادين مصر من الإسكندرية إلى أسوان. ثمانية عشرة يوماً رائعة عاشها المصريون بكل نبضات قلوبهم وكل حواسهم متابعين تطورات الموقف ومدافعين عن ثورتهم بأرواحهم.

واليوم[75]، ورغم كل ما يشاهده المصريون من أحداث لا يتمنى أحد استمرارها، فإن المشهد قد تغير تماماً وتحقق لمصر انعتاقها من أسر الطغيان

[75] كتب هذا الفصل اليوم الخميس السابع من يوليو 2011 والكل ينتظر ما سيجري غداً الجمعة 8 يوليو والمليونية الجديدة المتوقعة تحت شعار إنقاذ الثورة.

والديكتاتورية. اليوم يملك الشعب قراره وحقه في الاختيار وتقرير مصيره. اليوم يستطيع المصريون أن يقولوا "لا" بعد أن كسروا حاجز الصمت ونزعوا حواجز الخوف من نفوسهم. اليوم يملك المصريون حقهم في الاختيار ويستطيعون الاعتراض على قرارات الحكومة التي لا ترضيهم. اليوم استعادت مصر موقعها على الخريطة الدولية والإقليمية وعاد الناس في كل مكان يتحدثون عن ثورة مصر وعظمة الدور المصري الذي افتقدوه كثيراً ايام النظام البائد. بعد أسابيع قليلة من 25 يناير نجحت مصر الثورة في تحقيق مصالحة تاريخية بين جميع الفصائل الفلسطينية لتسهم بذلك في وضع الشعب الفلسطيني الشقيق على بداية الطريق الصحيح لقيام دولته المستقلة. واليوم نرى أبناء مصر في داخل الوطن وخارجه يلتفون حول هدف واحد هو بناء مصر الديمقراطية، دولة العدالة والحرية والقانون، وإن اختلفت الطرق التي يعتقدون أنها الأفضل للوصول إليه، إلا أنهم في خلافهم هذا يلتزمون النهج الديمقراطي ويخضعون لحكم الأغلبية كما شاهدنا يوم الاستفتاء على تعديل بعض مواد دستور 1971.
لا أريد بقولي هذا التهوين من خطورة وصعوبة الموقف الأمني والاقتصادي وضرورة استعادة الأمن وتأكيد الوحدة الوطنية، ولكني أريد التأكيد على أهمية وحتمية التوافق الوطني وضرورة تماسك الوحدة الوطنية وحشد كل الجهود من أجل اجتياز هذه المرحلة الصعبة، وهي من طبائع الأمور في حياة الشعوب الناهضة بعد توراتهم الناجحة.
أريد أن يرى المصريون الجانب المشرق من إنجازات ثورتهم الرائعة التي أثارت إعجاب العالم وقدمت نموذجاً غير مسبوق في التغيير الديمقراطي. وأريد أن يتعاون المصريون في التغلب على المصاعب التي تمر بها البلاد الان، وهي للحق ليست بفعل الثورة ولا الثوار، ولكنها محصلة سياسات وممارسات نظام فاشل استمر ثلاثين عاماً وكان من الطبيعي أن تتفجر بعد سقوطه

وإتاحة الفرصة للمواطنين أن يعبروا عما كانوا يعانونه من مشكلات. أريد أن ينظر المصريون إلى مستقبل الأيام وما يمكنهم تحقيقه لمصر بتماسكهم ووحدتهم وحرصهم على ألا يتركوا اي فرصة يتسلل منها أعداء الثورة والوطن من الداخل أو الخارج ليضربوا ثورتهم ويفرقوا جمعهم.

ايها المصريون انظروا إلى نصف الكوب الملان ولا تتوقفوا عند نصفه الفارغ، انظروا إلى شعوب كنتم اسبق منها في العلم والتقدم وعليكم ليس فقط اللحاق بهم، بل السبق إلى مستقبل يقوم على الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون.

لكي نتذكر

هتافات الشعب المصري ضد حسني مبارك

الهتافات

"متعبناش ..... الحرية مش ببلاش"

"قالوا اطمن قلت ازاي وأمن الدولة رايح جاي"

"يا شفيق انت ووجدي ... دم الشهدا مش هيعدي"

"مزهقناش ثورة كاملة يا إما بلاش"

"شيلنا مبارك جابوا شفيق احنا زهقنا من التلزيق"

"يا مبارك مش هنسيبك مليارتنا لسه في جيبك"

- «ارحل»،
- «ارحل يعنى امشي ياللي ما بتفهمشى»،
- «ارحل يا فرعون»،
- «الشعب يريد إسقاط النظام.»

- «امشي بقى يا عم خلي عندك دم.»
- «ارحل يا جبان يا امير الامريكان .»

- «الشعب والجيش هيغيير الرئيس.»
- «اذهب إلى الجحيم.»
- « أمس تونس واليوم مصر.»

https://youtu.be/uKza68MzwK8

- « في البداية تونس والان مصر»
- « ارحل يا مبارک.»
- « الحقوها .. الحقوها.»
- « انت طير يا مبارک.»
- « ان تنصروا لله ينصركم.»
- «بن علی بينا ديك.. فندق جدة مستنيك .»

الشعب المصري قالها خلاص .. الجاموسة لازم تنداس

- «تمانية مليون يقولون لا للخائن مبارك»

https://youtu.be/J9jmipLaBM4

الثورة مصرية حتى النصر

- «ثوره ثوره حتى النصر ثورة في كل شوارع مصر""
- « حسني حسني حسني بيه كيلو اللحمة ب ١٥٥ جنيه.»
- « حكم الاب باطل.. حكم الام باطل.. حكم الابن باطل.»
- «حسني مبارك بره بره قبل ما تقلب تبقى ثورة.»
- «حسني مبارك عار علينا.»

- يا مبارك ويا جمال هندوسكم تحت النعال
- ارحل ارحل يا مبارك السعودية في انتظارك

  يا مبارك يا جبان يا عميل الأمريكان وسليمان

  همه بيكلو حمام وفراخ واحنا الفول دوخنا وداخ

  صباحو كدب صباحو

  هما بيقلو شرق وغرب واحنا بنقول احفظنا يا رب

  همة بيلبسو آخر موضه واحنا عيشين 10 في أوضة
- « كل ظالم نهاية. كفاية 30 سنة فقر...كفاية 30 سنة ذل.»
- « كفاية... كفاية .. مستنينك في السعودية »
- «لا عادلي ولا حبيب.. ارحل يا وزير التَّعذيب»
- «لا مبارك لا جمال .. الشعب اختار النضال .. حتى إسقاط النظام»

- «لو مش فاهم عربى غور يا مبارک بالصيني :*(انظروا الصورة)* »
- «لا توريث بعد اليوم»

- «يا مبارك ...مبارك...اطلع برّه»
- «مبارك يا طيار جبت منين 70 مليار»

- « يسقط يسقط حسني مبارك.»
- «يسقط الخائن الكبير.»

- «يسقط عمر سليمان رجل إسرائيل .»
- «يا جيش مصر ساعد ثورة الشعب في اسقاط النظام.»
- «يا مبارك يا عميل.»
- «يسقط يسقط حكم العسكر.»
- « يا جمال قول لأبوك كل الشعب بيكرهوك.»
- «يا مبارك يا مبارك.. السعودية في انتظارك.»

- http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/1/25/Egypt.Protests/index.html
- http://international.daralhayat.com/internationalarticle/227486
- http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/1/25/Egypt.Protests/index.html
- http://international.daralhayat.com/internationalarticle/227486

>

تساؤل مهم

هل كان تخلي مبارك عن منصبه في 11 فبراير 2011

ايذاناً بنهاية الثورة ؟

دعونا نشاهد هذا الفيلم عن تنحي مبارك

"أروقة القصر . . كيف تنحى مبارك" ! !

https://youtu.be/1VGrVI2SB1k

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

لن يصح إلا الصحيح

وسيبقى الشعب

مدافعاً عن حقه في الحرية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وستحقق الثورة

أهدافها

وستشرق الشمس من جديد

بعد أن تحقق الشعب أمله الثوري في التحول الديمقراطي

وتحقق أهداف ثورته المجيدة.

وأخيراً فإن للثورة رب تحميها . . . .

وشعب بدمائه يفديها .

حمى الله مصر .